توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

للمرادي

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان

١

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الأول

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقًا

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

٤١٥,١ عبد الرحمن على سليمان.
رح ت و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى/ شرح وتحقيق عبد الرحمن على سليمان. ـ القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠١.
٣ مج (١٧٠٣ ص)؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهارس الأبيات والشواهد.
بيليوجرافية: ص ١٦٨٧ ـ ١٦٩٤ .
تدمك: ١ - ١٤١٥- ١٠ - ٩٧٧.
١ ـ اللغة العربية ـ النحو. أ ـ ابن أم قاسم، بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم، ... ـ ٧٤٩هـ. ب ـ ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ. جـ ـ العنوان.

تصميم وإخراج فنى

الأستاذ / محيى الدين فتحى الشلودى

قسم المراجعة اللغوية

أ. رزق هيبة

أ. عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم

أ. مصطفى عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات. وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات والمبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته وجعله دينه المَرْضِيَّ وطريقه المستقيم.

وبعد - فهذا **«توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك»**.

للمرادى المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

وفى هذا الشرح ظهرت شخصية ابن أم قاسم واضحة جلية دلت على قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه وأفكاره.

ولاشك أنه شرح أوفى على الغاية ويمتاز بالدقة والسهولة، وإيضاحه لآراء النحاة ومذاهبهم.

وقد أرشد المؤلفين من بعده؛ لأن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

فكان هذا الشرح مددًا لمن بعده من شراح الألفية ومصدرًا وثيقًا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون خير ما يؤلفون.

وقد حققت من أول هذا الكتاب إلى باب الإضافة نلت بهذا القسم درجة العالمية (الدكتوراه) مع مرتبة الشرف الأولى.

ثم حققت باقى الكتاب.

وجعلته قسمين:

القسم الأول: الدراسة.

ويقوم على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: عصر ابن أم قاسم، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن مصر في العصر المملوكي، ونظم الحكم والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والحركة العلمية.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن مصر وتربتها الطيبة وسماحة أهلها، وعن النحو والنحاة، ودور العلماء حينما رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية.

الباب الثاني: حياة ابن مالك وابن أم قاسم ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: تناولت فيه حياة ابن مالك صاحب الألفية وبعض شراحها وأصحاب الحواشي.

الفصل الثاني: تناولت فيه التعريف بابن أم قاسم.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن شيوخ ابن أم قاسم وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

الفصل الرابع: تناولت فيه الذين تأثروا به ودرسوا كتبه ونقلوا عنها.

الباب الثالث: موقف المؤلف من ابن مالك وما يعتمد عليه، ويضم أربعة فصول:

الفصل الأول: عرضت فيه مسائل من نقوله عن ابن مالك ودفع الاعتراضات الواردة عليه.

الفصل الثاني: سقت مسائل تفيد أنه كان يعتمد على السماع أكثر من القياس، ويميل إلى البصريين أكثر من الكوفيين.

الفصل الثالث: دونت فيه أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وأقوالهم.

الفصل الرابع: ذكرت فيه مسائل تبين موقفه من ألفية ابن مالك.

وألفية ابن مُعْطٍ.

القسم الثانى: التحقيق

ويحتـوى على تحقيق «توضـيح المقاصد والمســالك بشرح ألفيــة ابن مالك» للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حقـقت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شـواهده وشرحتها ونسبـتها إلى أصحابهـا، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منهـا، وعرَّفت بالأعلام التى وردت فىَ النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محـاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعـتمد كثيرًا على ابن مـالك. وأعتقد أن المكتبـة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئًا جديدًا تعتز به المكتبة العربية.

والله أســال أن يسدد خطانا على طريـق الحق والصواب، وأن يكون عــملى مثمرًا نافعًا، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان
عميد كلية البنات الإسلامية
جامعة الأزهر - أسيوط

القسم الثانى: التحقيق

ويحتـوى على تحقيق «توضـيح المقاصد والمسـالك بشرح ألفيـة ابن مالك» للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حقـقت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شـواهده وشرحتها ونسبـتها إلى أصحابهـا، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منهـا، وعرَّفت بالأعلام التى وردت فى النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محـاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعـتمد كثيراً على ابن مـالك. وأعتقد أن المكتبـة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئًا جديداً تعتز به المكتبة العربية.

والله أسـال أن يسدد خطانا على طريـق الحق والصواب، وأن يكون عـملى مثمراً نافعًا، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان

عميد كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر - أسيوط

العصر المملوكى

مصر فى عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التى حكم فيها سلاطين المماليك فى مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ.

ولا نقصد هنا استيعابًا تاريخيًّا للعصر المذكور وتفصيلا وافيا لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه فى الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون فى أوج عزهم - أى: فى عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشيا ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك فى سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين زعمائهم(١).

أصل المماليك:

كان الرق منتشرا فى العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة فى اقتنائهم، وحيث يتنافس فى ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركى والچركسى والرومى والحبشى والفارسى وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم فى الأجناس التركية والچركسية لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

---

(١) راجع - تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستر جون بانج تعريب على أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندى فى صبح الأعشى الجزء الثالث فى الكلام عمن ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون... وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم فى عسكرها)(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك:

أخذ عدد المماليك يتكاثر فى مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم فى عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبى.

وقد انتصروا على الفرنجة فى موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سببًا مباشرًا فى توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتيحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معا، وما زالوا يأتمرون حتى قتلوه، وملّكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيرًا بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يومًا. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيبك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلة بالبيت المالك القديم، وكان ذلك فى ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية(٢).

دولتا المماليك ٦٤٨هـ ـ ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك فى مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ ـ ١٣٨٢م).

---

(١) راجع ـ عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/ ١٣ ـ ٢٠ ملخصا، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/ ٢٢ ـ ٢٦ ملخصا.

العصر المملوكى

مصر فى عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التى حكم فيها سلاطين المماليك فى مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ.

ولا نقصد هنا استيعابًا تاريخيًّا للعصر المذكور وتفصيلا وافيا لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه فى الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون فى أوج عزهم - أى: فى عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشيا ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك فى سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين زعمائهم[١].

أصل المماليك:

كان الرق منتشرا فى العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة فى اقتنائهم، وحيث يتنافس فى ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركى والچركسى والرومى والحبشى والفارسى وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم فى الأجناس التركية والچركسية لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

---

(١) راجع - تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستر جون بانج تعريب على أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندى فى صبح الأعشى الجزء الثالث فى الكلام عمن ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون. . . وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم فى عسكرها)(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك:

أخذ عدد المماليك يتكاثر فى مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم فى عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبى.

وقد انتصروا على الفرنجة فى موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سببًا مباشرًا فى توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتيحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معا، وما زالوا يأتمرون حتى قتلوه، وملَّكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيرًا بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يومًا. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيبك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلة بالبيت المالك القديم، وكان ذلك فى ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية(٢).

دولتا المماليك ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك فى مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

---

(١) راجع - عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/ ١٣ - ٢٠ ملخصا، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/ ٢٢ - ٢٦ ملخصا.

وامتاز بما ظهر من سلاطين أقوياء أمثال «قطز، والظاهر بيبرس» وغيرهما.

أما القسم الثانى: فهو الدولة المملوكية الثانية التى أطلق عليها اسم دولة الجراكسة أو المماليك البرجية؛ لأن معظم سلاطينها من الجراكسة الذين اشتراهم السلطان قلاوون، وأنزلهم أبراج قلعة الجبل، وألف منهم فرقة الحرس الخاص.

وامتد حكم هذه الدولة إلى سنة ١٥١٧م وهى السنة التى استولى فيها العثمانيون على مصر(١).

حضارة مصر فى عهد المماليك:

نظام الحكم:

حينما انتقل الحكم إلى المماليك وتلقب المماليك بلقب السلاطين - بقيت القلعة مركز الحكم فى البلاد حتى أواخر هذا العهد، وتأثرت أنظمة الحكم زمن المماليك بمن قبلهم.

فمن ذلك:

تعميم نظام الإقطاع فى مصر، وكان الإقطاع مكافأة لكبار رجال الدولة من الأمراء والقواد بدل الرواتب والأعطية.

ومع هذا حاول سلطان من السلاطين أن يجعل السلطنة فى ابنه من بعده خضوعًا لعاطفة الأبوة، غير أن هذا لم يكن إلا وسيلة مؤقتة حتى يتيسر للأمراء شىء من الإجماع على سلطنة واحدة من كبارهم، فإذا تم ذلك خلع الأمراء ابن سلطانهم القديم وأرسلوه إلى أمه أو نفوه، وترتب على هذا من التولية والعزل فى السلطنة، مما أدى إلى اضطراب الأحوال فى كثير من الأحيان(٢).

الأحوال الاجتماعية:

وفد إلى مصر كثير من المماليك من مختلف الأجناس الآسيوية والأوربية

---

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى تأليف عمر السكندرى.
(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، وتاريخ مصر إلى الفتح العثمانى لعمر السكندرى.

حتى صار منهم التركى والچركسى واليونانى والصينى والروسى، واعتزت هذه الجماعات المملوكية الوافدة على مصر بما صار لأفرادها من أنواع القوة والنفوذ والسلطان والعنف.

وعاش المماليك عيشة النعيم متمتعين بخيرات البلاد، وكان كل أمير مملوكى عبارة عن سلطان صغير من حيث إقامته فى قصر وإحاطته بالأتباع واتخاذه موظفين له.

وكون المماليك طبقة منفصلة تمام الانفصال عن سائر سكان سلطنتهم، ولم يكن كثير منهم متقنًا للغة العربية، وفضل بعضهم التكلم بالتركية.

ومع وجود الطبقات والانفصال غلبت مظاهر القناعة على أهل البلاد بسبب ما أفادوا من أجور ومكافآت مقابل ما قاموا به للمماليك أرباب السيف وللموظفين أرباب القلم من صناعة الأقمشة والملابس والأوانى والأطعمة كما أكثر المماليكُ من إنشاء التكايا والسبل والحمامات الشعبية[1].

الأحوال الاقتصادية:

الزراعة: اهتم السلاطين بالزراعة فشقوا الترع وحفروا القنوات وقووا الجسور وأقاموا القناطر والسدود. غير أن اهتمامهم بالزراعة اقتصر فى جملته على استغلال الأرض دون مصلحة الفلاح.

الصناعة: وتقدمت الصناعة فى هذا العصر، ويصف المقريزى أحد الأسواق المصرية زمن المماليك بأنه (معمور الجانب من أوله إلى آخره بالحوانيت، ففى أوله كثير من البزازين الذين يبيعون ثياب الكتان من الخام).

التجارة: اتسعت التجارة فى مصر إلى حد لم تبلغه قبلا، وكانت الإسكندرية مركزًا لتجارة الأوربيين، كما كانت قوص مركزًا لتجارة المصريين، واعتمدت حكومة المماليك على هذه التجارة وكسبت من ورائها أموالا طائلة، هى أحد أسرار عظمة الدولة المملوكية.

---

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

ثم اكتشف البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند، وحلت لشبونة محل الإسكندرية، فانقطع ذلك المصدر الذى استمدت منه دولة المماليك معظم ثروتها.

العلوم والفنون: شهد العصر المملوكى ما لم يشهده عصر إسلامى سابق من حركة واسعة فى البناء والتعمير، فامتلأت مصر بالمساجد والمدارس والمنشآت العسكرية والمدافن التى لا تزال معظم آثارها قائمة فى القاهرة والإسكندرية، ومنها جامع الظاهر بيبرس وجامع الناصر محمد بالقلعة، ومدرسة السلطان حسن بالقاهرة، وقلعة قايتباى بالإسكندرية(١).

الحركة العلمية

انتقال النشاط العلمى إلى مصر والقاهرة:

تلفّت المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها يبحثون لأنفسهم عن ملجأ يلجأون إليه ومأوى يأوون فيه بعد كل النكبات المتلاحقة (فى عهد التتار) وبعد سقوط أكبر دولتهم سقوطًا نهائيًّا، وهى الدولة العباسية، فلم يجدوا أمامهم غير مصر وبلاد الشام، حيث أسس المماليك لهم وأقاموا لأنفسهم سلطانًا، فقد عمل المماليك على رد طغيان التتار، وما وقف سلاطين المماليك وأمراؤهم المواقف تلك، إلا أنهم مسلمون معنيون بشئون دينهم مطالبون بدفع الأذى عنه.

فتوجهت أنظار المسلمين إلى مصر ولفتوا قلوبهم وأرواحهم إلى القاهرة باعتبارها عاصمة جديدة.

وبذلك كله اكتسبت مصر مكانا فى الحياة جديداً؛ لذلك انتقل النشاط العلمى من العراق وبغداد إلى مصر وقاهرتها، ونشرت القاهرة زعامتها العلمية وقيادتها الأدبية على البلاد الإسلامية تقريبا زهاء هذه القرون الثلاثة التى عاشت فيها دولة المماليك(٢).

---

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

(٢) المراجع السابقة.

عوامل نشاط الحركة العلمية:

تنقسم العـوامل إلى خارجية وداخليـة. . ونعنى بالعوامل الخارجيـة ما وقع منها فى خارج مصر ولم يكن لمصر ولا لأهلها يد فى تدبيرها.

والداخلية: نعنى بها ما وقع منها داخل مصر، وكان لأهلها يد فى تدبيرها.

العوامل الخارجية:

وإيجازها فيما يلى:

١ ـ وقوع كثـير من البلاد الإسلامـية فى يد المغول، فغطى سـيل التتار من أواسط آسيـا إلى الشام، فكان مـسرحـا للنزاع العنيف بين دول التـتار والمماليك، فالتف المسلمـون حول من يحـافظون عليهم من سـلاطين المماليك، وعـملوا على تدعيم ملكهم، ومن أهم وسـائل تدعيم الملك إحياء العلوم والمعارف.

٢ ـ قـتل العلماء وإتلاف الكتب الـعلميـة، وعلى أثر ذلك فرَّ من فـرَّ من العلماء من وجه التتار، أو أنف الإقامـة فى ظلهم واستقر بهم المقام فى كنف سلاطين مصر.

٣ ـ وفود العلماء والأدباء إلى مصر والشام، ومن هؤلاء ابن مالك الأندلسى وابن خلدون وغيرهما.

٤ ـ زوال الخلافة العـباسية. فاتجـهت الأعين إلى مصر حيث كـانت مركزا للخلافة(١).

العوامل الداخلية:

١ ـ غيرة السلاطين والأمراء: وقد تجلت هذه الغيرة منهم فى كفاحهم للتتار ومحاربتهم للفرنجة. حـتى ردوا هؤلاء وهؤلاء عن مصر والشام والبلاد المقدسـة، وهذه النزعة من دأبهـا أن توقظ أمثـالها فى نفوس الـعلماء وتدفعهم إلى رفع راية التعليم والتأليف ومواصلة البحث والاطلاع.

---

(١) المراجع السابقة.

٢ ـ تعظيمهم لأهل العلم: فقد أقاموا للعلماء وزنا، ولا ريب أن هذا التعظيم له الأثر المباشر فى نفوس العلماء على أن يظلوا حريصين على الشريعة، وأن يبثوا هذه الروح فى نفوس طلابهم.

٣ ـ شعور العلماء بواجبهم وتنافسهم فى أدائه: فكان لهذا التنافس الشديد الأثر المفيد فى إحياء العلوم، وبخاصة فى ميدان العلم والتأليف.

٤ ـ انصراف العناية إلى اللغة العربية: ولا شك أن مما عاون أهل العلم فى تلك الآونة عناية السلاطين باللغة العربية التى اضطرتهم الظروف إليها اضطرارا، فأطلقوها تجرى كما شاءت لها الأقدار فى ضبط أمور الملك والسياسة والقضاء والعلوم، وذلك لعجز لغتهم التركية أو الجركسية عن أداء ما يتطلبه الملك الواسع من ضبط وأمن وربط، ونشر تعليمات وبعث مراسلات وكتابة.

٥ ـ إنشاء دور التعليم ونظامها: لاشك أن إنشاء دور التعليم يعتبر سببًا أساسيًا وحيويًا لتنشيط الحركة العلمية، لما تضمنه من مدرسين وطلاب.

وسأذكر هنا على سبيل المثال بعض المدارس التى بنيت فى عهد المماليك أو ظلت مزدهرة إلى العصر:

(أ) المدرسة المعزية: عمرها السلطان عز الدين أيبك الجاشنكير أول ملوك البحرية، وذلك عام ٦٥٤هـ.

(ب) جامع القلعة: أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٨هـ وجعل فيه درسًا وقراء.

(جـ) مدرسة السلطان حسن: أنشأها السلطان الناصر حسن بن قلاوون، ابتداء من عام ٧٥٧هـ واستمر العمل فيها ثلاث سنوات.

(د) المدرسة المؤيدية: هى الجامع المعروف بجوار باب زويلة أسسها المؤيد شيخ المحمودى وانتهت عمارتها عام ٨١٩هـ. وغير ذلك من المدارس والخوانق والزوايا.

٦ ـ رصد الأوقـاف على هذه المدارس والإحسـان إلى أهلها، حـيث إنه لا يمكن لمنشـأة من المنشـآت العامـة أن تبـقى دون أن توجه إلـيهـا عناية ورعاية.

ولا ريب فى أن وجود دور الكـتب العامة أو الخـاصة له الأثر المحـمود فى النهوض العلمى ونشاط حـركة التأليف. . ونذكر فيـما يلى بعض دور الكتب التى عرفت فى العصر المملوكى نقلا عن المقريزى جـ ٤ من خططه:

(أ) خزانة كتب المدرسة الظاهرية البيبـرسية. التى أنشأها الظاهر بيبرس عام ٦٦٢هـ، وكانت تشتمل على أمهات الكتب فى سائر العلوم.

(ب) خزانة الكتب. بجامع الحاكم بأمر الله: وهى التى زوده بها الأمير بيبرس الجاشنكير عام ٧٠٣هـ.

(جـ) خزانة الكتب بالمدرسة الناصرية: التى بدأها كتبغا وأكملها الناصر قلاوون عام ٧٠٣هـ.

(د) خزانة الكتب بجامع الحظيرى ببولاق: التى زوده بهـا منشئه الأمير عز الدين إيدمر الحظيرى عام ٧٣٧هـ.

(هـ) خزانة الكتب بجامع المؤيد: قال المقريزى عنه: (نزل السلطان ـ أى المؤيد ـ فى ٢٠ محرم عام ٨١٩هـ إلى هذه العمارة. . . .).

وغير ذلك من خزانات الكتب.

٧ ـ العناية باختيـار العلماء: وقد عنى السلاطين والأمـراء ومنشئو المدارس باختيار عـلمائها الذين يشرفون على أمورها، وأسـاتذتها الذين يتولون التدريس فيهـا وغير التدريس، فانتخبـوهم من بين الأفذاذ ذوى الشهرة المعروفين بالعلم والفضل.

وحسـبنا أن نذكـر على سبـيل المثال جـانبا من هؤلاء الذين حـملوا أعـباء النهوض العلمى، وحافظوا على التراث الدينى واللغوى فى هذه الحقبة القاسية من تاريخ مصر فأسدوا إليها يدا بيضاء:

(أ) ممن تولى التدريس بالمدرسة الصلاحية فى عصور مختلفة وولى أمرها، شمس الدين ابن اللبان شيخ المرادى، وبرهان الدين بن جماعة، وتقى الدين بن دقيق العيد وغيرهم.

(ب) ممن تولى التدريس بالمدرسة الخزومية: المنشأة بعد عام ٧٥٠هـ الشيخ بهاء الدين بن عقيل مدرسًا للفقه.

(جـ) ممن تولى التدريس بالمدرسة الناصرية: التى أنشأها العادل وأكملها الناصر بن قلاوون، القاضى زين الدين على بن مخلوف المالكى لتدريس فقه المالكية(١).

٨ ـ تشجيع المؤلفين: حيث إن العلماء قد وجدوا كل ضرب من ضروب التشجيع على المضى قدمًا فى الناحية العلمية ففتحت لهم المدارس وأجريت لهم المرتبات، وأغدقت عليهم النعم الوفيرة إلى غير ذلك، وبذلك قد وجدوا ما يشجعهم على المضى فى التأليف والتدوين والتصنيف.

٩ ـ تنافس العلماء: التنافس هنا ليس المراد منه تنافسهم فى سبيل العلم وفى سبيل التأليف ومباراتهم بالمناظرات والمحاضرات وما إليها مما يكون ذا أثر كبير وبديع فى الحركة العلمية، إنما التنافس هو فى سبيل بلوغ المراكز العالية التى خصصت لهم فى القضاء وفروعه، وفى مشيخة الإسلام وفى مشيخة المساجد والخوانق ـ سواء أكان الإغراء بالرواتب المادية أم المنزلة الأدبية التى يصلون إليها بمصاحبة السلطان.

وتنافس العلماء من هذه الناحية كان من وسائل تشجيع الحركة العلمية(٢).

---

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق والخطط للمقريزى.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل.

نتائج نشاط الحركة العلمية

تنحصر هذه النتائج فى ثلاثة أمور:

أولا - وفود الطلاب إلى دور التعليم:

لاشك أن افتتاح المدارس وتعيين العلماء فيها للتدريس والعناية باختيارهم وإجراء الرواتب على الطلاب من شأنه أن يجذب إليها قلوب الطلاب.. ووفد الطلاب إلى دور التعليم من مصر وغيرها إذ أصبحت مصر أهم كعبة علمية إسلامية يحج إليها محبو العلم وطلابه.

ثانيًا - كثرة العلماء والأدباء:

إذ زخر العصر بالعدد الوافر من علماء المذاهب الأربعة والأصوليين والنحويين واللغويين والأدباء والمؤرخين وغيرهم.

وقد نشط كثير من هؤلاء العلماء إلى التأليف والفتوى والتدريس والوعظ، وشغلوا مناصب القضاء والكتابة، وشغفوا بالمحاورات والمناظرات.

وعن المناظرات. قال صاحب الدرر الكامنة ٣/ ٨٠٣ فى ترجمة تاج الدين محمد المراكشى المولود فى القاهرة: (إنه تناظر هو والفخرى فكان من حضر لا يفهم ما يقولانه لسرعة عبارتهما).

ثالثا - نشاط الحركة التأليفية:

هذه الحركة من أهم نتائج النشاط العلمى إذ هى الثمرة الخالدة والأثر الباقى وكانت مصر مفخرة بسببها.

وأتناول هنا بالكلام بعض العلوم المختلفة على سبيل المثال مركزًا على العلوم اللغوية (النحو والصرف) حيث إنى بصدده، وسأجمل القول فيما عداها، ولم نعن فى هذا المقام إلا بالمؤلفين الذين اتصلوا بمصر والشام فى ذلك العصر اتصالا ما، مثل الاستيطان أو الزيارة أو الوظيفة.

المؤلفات:

لا نبــالغ إذا قلنا:إن مؤلفـات علماء مصر فى خلال عـصر المماليك ـ وهو أقل من ثلاثمائة عـام ـ تبلغ عدة آلاف، وحسبـنا دليلا على ما نقول أن بعـضهم عرف عنه أنه وحـده ألّف مئات من الكتب والرسائل كـالسيوطى، فقـد قيل: إن مؤلفاته أربت على ستمائة، وكابن تيمية الحرانى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على خمسمائة، وغير ذلك.

وبلا ريب كانــت هذه المؤلفات تملأ دور الكتب المصـرية فى العصـر المذكور بجوار دور التعليم. فلمـا جاء الفتح العثمـانى عام ٩٢٣هـ وأزالوا حكم سلاطين المماليك نهـبوا ذخائر البـلاد ونفائسهـا وفى مقدمتـها تلك المؤلفات. وحـملوا ما حملوا إلى عاصمـة بلادهم وجمّلوا بها دور كتبهم، ولم يبق فى مـصر إلا صبابة من تلك الكأس المليئة مبعثرة هنا وهناك، وكانت هذه الصبابة هى النواة لإنشاء دار الكتب المصرية بالقاهرة فى عهد الخديو إسماعيل.

وبعد، فلنعد إلى هذه المؤلفات المصرية وعصر تأليفها وهو العصر المملوكى، وسأذكر أمثلة مقتصرة حيث المقام لا يتسع، ومن المؤلفات التاريخية:

١ ـ وفيـات الأعيان لابن خلكان المتـوفى عام ٦٨١هـ وبه أكثـر من ثمانمائة ترجمة.

٢ ـ الطالع السعيد الجـامع لأسماء نجباء الصعيد. تأليف كـمال الدين جعفر ابن ثعلب الأدفوى المتـوفى عام ٧٤٨هـ وهو معجم حافـل به أكثر من ٥٩٠ ترجمة لأعلام الصعيد من معاصرى المؤلف.

٣ ـ تاريخ النحاة ـ مؤلفه تاج الدين أبو محمد أحـمد بن عبد القادر محمد ابن مكتوم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٤ ـ الوافى بالوفيات، وهو لصلاح الدين الصـفدى المتوفى عام ٧٦٤هـ وهو فى نحو خمسين مجلداً.

٥ ـ الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجـر العسقلانى، وهو أربعة أجزاء تحتوى عـلى أكثر من ألف ترجمة لأعلام هذه المائة مـرتبة حسب الحروف، وغير ذلك.

تاريخ الخطط والآثار:

وهى المؤلفات التى تحدثت عن البلاد والمدن والمواضع، ومن المؤلفات:

١ - الروضة البهية الزاهرة فى خطط المعزية القاهرة: مؤلفها محيى الدين عبد الظاهر المتوفى عام ٦٩٢هـ.

٢ - نهاية الأرب فى معرفة كلام العرب: مؤلفه شهاب الدين القلقشندى المتوفى عام ٨٢١هـ.

٣ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: مؤلفه تقى الدين المقريزى المتوفى عام ٨٤٥هـ وهو أربعة أجزاء.

المؤلفات الدينية:

قد سرت النزعة الدينية والروح الإسلامية فى أرجاء البلاد واعتنى العلماء بالتأليف، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ - الروضة: مؤلفه محيى الدين النووى المتوفى عام ٦٧٦هـ.

٢ - الشامل: مؤلفه بهرام بن عبدالله بن عبد العزيز المتوفى عام ٨٠٥هـ.

٣ - الفتاوى المصرية - لتقى الدين بن تيمية الحرانى المتوفى عام ٧٢٨هـ، وهو سبعة مجلدات.وغير ذلك من الكتب الكثيرة.

تفسير القرآن الكريم:

١ - تفسير القرآن الكريم. مؤلفه عبد العزيز أحمد بن سعد الديرينى المتوفى عام ٦٩٧هـ.

٢ - إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب. لأثير الدين بن حيان. شيخ المرادى. المتوفى عام ٧٤٥هـ.وغير ذلك من الكتب.

القراءات:

١ - شرح الشاطبية: مؤلفه الحسن بن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٢ - المقدمة الجزرية - وهى منظومة فى علم التجويد من وضع شمس الدين الجزرى المتوفى عام ٨٣٣هـ. وغير ذلك(١).

(١) راجع عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

مؤلفات عربية

بنفس الروح التى أثارت الجد فى نفوس علماء الدين، ثار الجد فى نفوس علماء العربية بجميع فنونها، ونبغ فيها علماء أجلاء منهم من يعتبر إمامًا فى فنه وقدوة فى مادته، والعربية كانت ولا تزال وستبقى، أهم الأدوات لفهم الدين وتوضيح مسائله؛ بينهما من الوشائج ما لا تستطيع الأيام فصله. ومن ثم لم تكن لعلماء اللغة تلك المنازل المرموقة التى سما إليها علماء الدين؛ لذلك لم يكن غريبا أن يحرص العلماء على أن ينبغوا أولا فى علوم الشريعة، ثم يفيئوا إلى اللغة وفنونها فيتعهدوها بالعناية.

على أن هناك بعضا من العلماء غلب عليه الاشتغال باللغة وفنونها، لرغبة فيها وولوع بها فأجاد وأفاد، وسجل لنفسه بما ألفه ودونه من مسائلها سجلا خالدًا.

كتب النحو والصرف:

ولعل النحو والصرف فى مقدمة فنون العربية التى حظيت من العناية بنصيب أوفر، فقد وضعت فيهما أسفار قيمة، وعرف بهما رجال أفذاذ.

ونحن لا ننكر أن نحويى هذا العصر، لم يأتوا بجديد ممتع ولا بمبتكر رائع، وقصارى جهودهم بذلت فى توضيح مسائل النحو وتوجيه قواعده، والاستدلال لها مع عرض الآراء المتناقضة أحيانًا، والموازنة بينها وترجيح أحدها أحيانا أخرى.

ونحا بعضهم إلى وضع المتون ثم إلى شرحها ثم إلى شرح هذا الشرح أو اختصاره، وذلك على نمط مما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه، وزادت التحشية على المؤلفات، والاستدراك عليها ونحوه، حتى نتج من ذلك كله نتاج وفير فى هاتين المادتين: النحو والصرف.

غير أننا لا نرى مناصا من التنويه بأن بعضهم كانت له فى بحوثه شخصية وقوة تشعرنا بأنه كان حسن الذوق لمادته عميق الفهم، كامل الإلمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جديد التوجيه والتعليل.

وأفضل الأمثلة لذلك ابـن هشام المصرى. ذلك العلامة الذى قـال فيه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغـرب نسمع أنه ظهر بمصـر عالم بالعربيـة يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

ونشير فى هذا المقـام إلى جالية علماء الأندلس بالمشرق وعلى رأسـها جمال الدين بن مالك الأندلسى الذى وفد إلى بلاد الشام فى عـهد الملك الظاهر بيبرس، وتتلمذ له كثيرون من أبنائها، وانتشرت بينهم كتـبه ومنظوماته، كالألفية والتسهيل وكلاهما فى مقدمة الكتب التى اتخذت محوراً للتأليف.

وكذلك أبو حـيان الأندلسى. فقـد وفد على مصـر وتتلمذ لبعض رجـالها وتتلمذ له بعض رجالها كابن أم قاسم المرادى، وأفادوا منه كما أفاد منهم.

وإليك بعضا من المؤلفات والرسائل فى هذين الفنين على سبيل المثال:

١ ـ الألفية والتسهيل والكافية الشـافية وهى أرجوزة فى أكثر من ٢٧٥٠ بيتًا لخص منها ألفـيته وسـبك المنظوم وفك المختـوم، ولامية الأفـعال لابن مالك المتوفى عام ٦٧٢هـ.

٢ ـ شرح التـسهـيل، وشرح الألفـية، والجنى الدانى فى حـروف المعانى، ورسالة فى الجـمل التى لا تكون لها محل من الإعـراب، وشرح باب وقف حمزة وهشام على الهمزة من الشاطبية، وشرح المقصد الجليل فى شرح علـم الخليل، والمفيـد وهو شرح عمـدة المفيـد وعدة المجـيد فى التجـويد، وشرح الاستعـاذة والبسملة، لبـدر الدين وهو ابن أم قاسم حسن بن قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٣ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، وقطر الندى وبل الصـدى، وشذور الذهب، وأوضح المسالك والجـامع الصغير، والروضة الأدبيـة، وموقد الأذهان، والإعراب عن قـواعد الإعراب، لابن هشام المصـرى المتوفى عام ٧٦١هـ.

٤ ـ المساعد فى شرح التسهيل، وشرح الألفية، لبهاء الدين بن عقيل المتوفى عام ٧٦٩هـ.

٥ ـ شرح الألفية ولم يكمله، وشرح التسهيل، لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوى المتوفى عام ٧٧٧هـ.

٦ ـ شرح الألفية. لشمس الدين بن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن على الزمردى المتوفى عام ٧٧٧هـ.

٧ ـ شرح الألفية وشرح التسهيل، لناظر الجيش محب الدين محب محمد ابن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبى المتوفى عام ٧٧٨هـ.

٨ ـ شرح ألفية ابن مالك، لأكمل الدين البابرتى المتوفى عام ٧٨٦هـ.

٩ ـ حاشية على مغنى اللبيب، لبدر الدين الدمامينى المتوفى بالهند عام ٨٢٧.

١٠ ـ الألغاز النحوية، والتصريح بمضمون التوضيح، وشرح الآجرومية، وإعراب الألفية، لخالد الأزهرى الجرجاوى المتوفى عام ٩٠٥هـ.

١١ ـ البهجة المرضية فى شرح الألفية، الأشباه والنظائر فى النحو، والفريدة فى النحو والصرف والخط والنكت على الألفية، والاقتراح فى أصول النحو، وهمع الهوامع، وشرح شواهد المغنى... لجلال الدين السيوطى المتوفى عام ٩١١هـ(١).

علم العروض:

فعلى سبيل المثال:

١ ـ كتاب فى العروض لابن مالك النحوى الأندلسى المتوفى عام ٦٧٢هـ.

٢ ـ شرح المقصد الجليل فى شرح علم الخليل، لابن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٣ ـ كتاب القوافى، وجواهر البحور فى العروض، لبدر الدين الدمامينى المتوفى عام ٨٢٧هـ(٢).

---

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.

علوم البلاغة:

أما علوم البلاغة فالمعروف أنها نضجت قبل هذا العصر نضوجًا محمودًا، فقد هذب عبد القاهر الجرجانى المتوفى عام ٤٧١هـ مسائلها ووجَّه أنواعها ورتَّب قواعدها فى كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، ثم أعقبه السكاكى أبو يعقوب المتوفى عام ٦٢٦هـ. فوضع علم البلاغة فى قالبها الأخير فى كتابه مفتاح العلوم، وجاء العصر المملوكى فاشتغل علماؤه بالشرح والتفصيل أو الاختصار وعلى رأسهم جلال الدين القزوينى وهو محمد بن عبد الرحمن المتوفى عام ٧٣٩هـ فوضع تلخيص المفتاح من كتاب السكاكى، وسأذكر بعض المؤلفات على سبيل المثال:

١ ـ المسترجل فى الكنى، والمقتنى فى سرد الكنى، لشمس الدين الذهبى المتوفى عام ٧٤٨هـ.

٢ ـ مختصر أساس البلاغة للزمخشرى، لشهاب الدين بن حجر العسقلانى المتوفى عام ٨٥٢هـ.

٣ ـ الإفصاح، وهو نكت على التلخيص فى البلاغة، وعقود الجمان فى المعانى والبيان، وشرح أبيات تلخيص المفتاح، لجلال الدين السيوطى المتوفى عام ٩١١هـ[(١)].

الكتب الجامعة:

١ ـ لسان العرب. المعجم اللغوى المشهور، لابن منظور الأفريقى المتوفى عام ٧١١هـ.

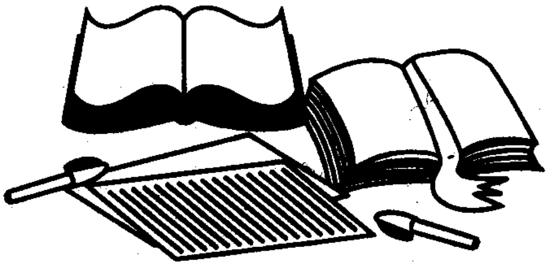
٢ ـ طبقات الشافعية: وهو فى تراجم أعلام الشافعية: لتاج الدين السبكى المتوفى عام ٧٧١هـ.

٣ ـ تاريخ ابن إياس، وهو المعروف ببدائع الزهور فى وقائع الدهور: لابن إياس المتوفى عام ٩٣٠هـ[(٢)].

---

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.



الباب الأول

الفصل الثاني

ويشتمل على:

نبـذة عن مـصـر. النحـو والنحـاة فى عـصـر المماليك المعاصرين لابن أم قاسم.

●●●●●

مصر

وبعد الخلاصة الموجزة عن العصر المملوكى تناولت فيها نظم حكمه وأحواله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، حيث العصر الذى عاش فى كنفه ابن أم قاسم المرادى وتأثر به فى كل أحواله.. لا يفوتنا، أنه عاش فى مصر وقاهرتها واستظل بسمائها، وافترش أرضها وشرب من ماء نيلها؛ لذلك سأسرد نبذة موجزة عن مصر وجوّها وأحوالها فنقول:

مصر بنت النيل، الطيبة تربتها، الصافية سماؤها، المعتدل جوها، الرضية حياتها، السمح أهلها، الرحب جنابها، مرت بها العصور تتوالى دونها، صاحبت الشمس منذ مطلعها، ورافقت الزمن منذ نشأته، وعبرت بها الأحداث حيرى دونها، مع كثرة غِيَرها وصروفها، ولكن مصر كانت هادئة بإيمانها مطمئنة بيقينها؛ لذلك لم تكن تألو أن تخلع على هذه الأحداث والغير والصروف أثوابا من الهزء، وأردية من السخرية أن آمنت أن العاقبة لها، وأن الخلود فى جانبها، وأن البقاء من نصيبها، أما ما دونها من عوادى الزمن ومحن الأيام، فإنها أمامها أشبه ببساط منشور يستعين به الهراًجون والمتبذلون فيفكهون الناس حينا ببعض قصصهم، فإذا ما انقضت آونتهم وانتهت فترتهم، طووا بساط اللهو، فينشر غيرهم بساطًا آخر جديداً، وهكذا دواليك، بين هذه الأمواج الصاخبة فى بحر الزمان، وبين هذه العواصف المتلاحقة فى جو الليالى، شهدت مصر ألوانا شتى من قصص الحياة ومثلها، آنًا تسمو إلى ما هى له أهل من السمو فتقبض بيدها على صولجانها، فيأتمر الناس بأمرها، وينتهون بنهيها، وآنًا تهددها الأحداث، وتتعاورها الخطوب، فتنثنى باسمة أمام العاصفة، فتهزم شدتها بما وهب لها من لين، وتقهر قسوتها بما منحته من لطف، وهى هى مصر الباقية الوادعة.

وإذا كانت مصر هكذا كالطود الشامخ، فهى جديرة بأن تخرج أفذاذًا وأشبالا فى اللغة وغيرها مثل ابن أم قاسم المرادى وغيره، فهؤلاء استمدوا قوتهم من قوتها وتأثروا بجوها وحوادثها ومناخها.

فكان أدعى أن يحفزهم إلى العمل الجاد من أجل إعـلاء اللغة العربية الغنية بألفاظها وأساليبها ومعانيها.

النحو والنحاة فى عصر المماليك

إن مصـر والشام فى هذه الآونة كانتا مـستقلتـين تخفق عليهمـا راية واحدة حملهـا المماليك الذين ولوا أمـرهما بعـد الأيوبيين سنة ٦٤٨هـ واتخـذوا القاهرة قاعدة ملكهم.

وكان المماليك لشعورهم بنقص أحسابهم، ولأنهم دخلاء يحاولون استكمال مهابتـهم بغرس ما يثمـر النفع للبلاد، ثم كان حادث بغـداد موجبا إليهم جـسامة العبء الملقى على كاهلهم، فناصروا اللغة العربية، لأنها لغة الدين والشعب، ولم تَحُلْ جنسيـتهم التركية والجـركسية دون اعـتمادها لسان الدولة الرسـمى، وتحبيب علمائها لنشرها ورفع لوائها، ليستعيدوا مجد العراق فى بلادهم. ثم تمكن المماليك من القبض علـى زمام المقاليـد فى مصر والشـام، والعراق حيـنئذ فى الاحـتضار والأندلس فى سبـيل الزوال، وأن علماءهما لم يلفـوا أمامهم مـوطنًا يعيشون فـيه ويجدون مبـتغاهم من الهدوء ونشـر العلوم. وأن العلماء قد رأوا إقـفار البلاد من الكتب العربية. يقول السيوطى وهو من علماء هذا العهد: «وقد ذهب جل الكتب فى الفتن الكائنة من التـتار وغيـرهم بحيث إن الكتب الموجـودة الآن فى اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجىء حمل جمل واحد».

وربما كـان فى هذا الكلام شىء من الغلو إلا أنه ـ أيا مـا كـان ـ دليل على إحساسهم بالـنقص والخسارة، وواجب الدين فى أعناقهم يقضى عليهـم بإحياء ما درس من علوم لغـة الدين، وبينهم بعض المشـارقة الذين فـروا من وجه المغـول، والجم الغفير من المغـاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعـيد، فهبت حركة طيبة فى علومها، وفى مقدمتها النحو.

ومن الإنصاف أن نقول: إن عماد هذه الحركة التى كـان فيها إمساك للحوباء إنما هى جالية الأندلس والمغـرب، فألفية ابن مالك الأندلسى التى كـثرت الشروح

عليها، وطاف المؤلفون فى القطرين حولها، هى التى توزعت دراستها على مراحل التعليم باعتبار شروحها سهولة وصعوبة واختصاراً واتساعا، وكذا الكافية الشافية.

ففى هذا العصر فاضت دراسة النحو فى أغلب القطرين وبخاصة القاهرة ودمشق وحلب، وقد كانت الدراسة أول أمرها أشبه بعلاج المريض الذى لم يبق فيه إلا الدماء، ولكن الترغيب والتقدير قد أكسبها استعادة ما فقد من الازدهار، فظهر جهابذة حفظوا وجود هذا العلم بعد نكبتى المشرق والمغرب. ونشطت حركة التأليف لتزايد الإقبال عليها.

ومن مظاهر هذا النشاط أن توخى أغلب المؤلفين فى مؤلفاتهم التدرج والتنويع فيها، لاختلاف قدر الطالبين من مبتدئ وشاد ومنته، فجمعوا فيها بين وجيز ووسيط وبسيط، حبًّا فى تعميم النفع كما صنع ابن مالك وابن أم قاسم وابن هشام والسيوطى.

فالتأليف على عمومه فى خلال هذا العهد قد طرأ عليه اتجاه جديد.

ففى هذا العهد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما فى المطولات، ويعملون على إيجازها ما وسعت قدرتهم، ومن هنا مست الحاجة إلى الشروح وربما جللت بالحواشى، وأقرب الأمثلة لهذا شروح ألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب.. وبعض الحواشى.

وهذه المؤلفات التى كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية لم يعبها إلا ما شابها من الشروح والحواشى من: كثرة بيان اللهجات العربية لكثير من الكلمات مما يمت إلى فقد اللغة بسبب وثيق، ومن التعليل والتوجيه لتضارب الآراء النحوية مما لا يعود بطائل على النحو، ومن محاولتهم أخذ القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه وكثيرا ما يكون فى العبارة قصور فى الدلالة.

لكن هذه الهنات لم تذهب بمحاسن هذه المصنفات، وجلها لا يزال إلى يومنا عتاد طلاب النحو ومطمح أنظارهم، ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبهم فى سرعة تلافى ما ضاع من كتب النحو.

والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد فى موجز الكلام، فلكى يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن فى قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم.

فلم يكن بعد هذا بد من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالى قد تقتضى الشروح تفصيلا لما أجمل فيها فكانت بعض الحواشى.

فما أجدر عهد المماليك بتسميته عهد المتون والشروح، وقلما ترى حاشية لمؤلف منهم. . كل ذلك والأقطار الإسلامية الأخرى منصرفة عن هذا العلم وغيره، ترزح تحت نير الظلم من ملوك لا تحنو على اللغة وعلومها ولا تربطها بها أسباب.

فإن المطالع لصفحات تاريخ النحويين لهذا العهد لا تكاد تقع عيناه عليهم إلا متواطنين بالقطرين إما نازحين إليهما أو مولودين بهما.

فمما لا مرية فيه أنه لولا القُطْران فى هذَا الأمد لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه ولكان له نظام آخر(١).

المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم

لما كان المرادى المعروف بابن أم قاسم. يعيش فى عصر المماليك، الذى اشتهر بعهد المتون والشروح. . رأيت أن أذكر نبذة موجزة عن بعض هؤلاء النحاة الذين عاصروا ابن أم قاسم. سواء أكانوا من مواليد مصر أم من النازحين إليها، مراعيا فى ذلك الترتيب الزمنى فى وفياتهم.

مع العلم أننى لم أعثر على ما يدل على أنه يجتمع بهؤلاء ويناظرهم، والرابط بينهم هو العصر، وأن بعضهم كان قد تلقى عن شيخه أبى حيان.

١ - برهان الدين السفاقسى:

نسبه: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبى القاسم القبسى المالكى العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسى النحوى، صاحب إعراب القرآن.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى حدود سنة ٦٧٧ سبع وسبعين وستمائة من الهجرة.

---

(١) نشأة النحو بتصرف (المزهر السيوطى).

من حياته: تنقل فى أماكن مختلفة، وجلس فى حلقة العلماء حتى تفقه فى كل باب طرقه فسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين، ثم قصد بيت الله الحرام فحج، وقدم القاهرة، وأخذ على الشيخ أبى حيان وملأ جعبته من علمه، ثم توجه إلى دمشق فسمع من المزى وزينب بنت الكمال وخلق كثير، وكان لتجويله فى البلدان وتنقله فيها وسماعه العلم من أهلها وعلمائها أثر طيب فى نفسه، إذ برع فى العربية واشتهر وعلا قدره.

صفاته: كان فاضلا محبًّا للناس متوددا إليهم منفقا مما منحه الله من الخير، يرضى بكل تعب يلقاه من أجل العلم والمعرفة.

وفاته: مات فى ثامن عشر ذى القعدة سنة ٧٤٢هـ اثنتين وأربعين وسبعمائة من الهجرة.

٢ - ابن المرحل:

نسبه: هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبى العز عزيز بن نعمة ابن ذوالة الحرَّانى الأصل، الشافعى المعروف بابن المرحل العلامة شهاب الدين النحوى يكنى أبا الفرج بن عز الدين.

من حياته: سمع من ابن الحبوبى وعلى البكرى وشهاب المحسنى وغيرهم، وقرأ بنفسه وخرّج له تقى الدين بن رافع جزءا من حديثه، وتصدر بالجامع الحاكمى، وانتفع به الناس، وقال الأسنوى فى الطبقات: كان أبوه يبيع الرحال للجمال، فذلك سمى بابن المرحل وكان فاضلا فى النحو واللغة والمعانى والبيان والقراءات، وكان تاجرا فى الكتب، اعتنى بالعربية وخصوصاً ألفية ابن مالك، فكان فيها ماهرا، وقرأها فأخذها جماعة بحلب والقاهرة منه، وكان شديد التثبيت فى النقل.

وقد أخذ عنه الشيخ جمال الدين بن هاشم، وهو الذى نوه به وعرف بقدره، وكان يطريه ويفضله على أبى حيان وغيره، ويقول: كان الاسم فى زمانه لأبى حيان والانتفاع بابن المرحل، وأخذ عنه الشيخ شمس الدين بن الصائغ ورثاه لما مات بقصيدة على قافية الباء الموحدة أولها:

سَمَا الفضلاءَ وانقضَّ بَعْدَ شِهَابِ ... فَقُلْ فِى مُصِيبٍ عَزَّ فِيهِ مُصَابِ

وذكر الشيخ شمس الدين بن الصائغ، أن الشيخ عبد الله المنوفى الزاهد المشهور، بات عنده ليلة دفنه،وقرأ عليه ختمة.

وفاته: مات ابن المرحل بالقاهرة فى المحرم سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة، وقد جاوز الأربعين(١).

٣ - ابن التركمانى:

نسبه: هو أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني الأصل المعروف بابن التركمانى الحنفى القاضى تاج الدين.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة. ولد بالقاهرة ليلة السبت الخامس والعشرين من ذى الحجة ٦٨١ إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب بين يدى العلماء، وجلس فى حلقاتهم، وولى مناصب هامة فى الدولة واشتغل بأنواع العلم ودرس وأفتى وناب فى الحكم، وصنف فى الفقه والأصلين والحديث والعربية والعروض والمنطق والهيئة، وسمع من الشيخ الدمياطى وابن الصواف والحجار، وحدث وسمع منه الكثير وجلس فى حلقات درسه.

مصنفاته: (١) تعليقه على المحصل للإمام فخر الدين الرازى، (٢) وشرح المنتخب للباجى، (٣) وثلاثة تعاليق على الخلاصة فى الفقه، (٤) وشرح الجامع الكبير فى الفقه، (٥) وشرح الهداية، (٦) ومصنفات فى الفرائض، (٧) وتعليقه على مقدمة ابن الحاجب فى النحو، (٨) وشرح المقرب لابن عصفور، (٩) وشرح عروض ابن الحاجب، (١٠) وكتاب أحكام الرمى والسبق والمحلل، (١١) وكتاب الأبحاث الجلية على مسألة ابن تيمية، (١٢) وشرح الشمسية فى المنطق، (١٣) وشرح التبصرة فى الهيئة للخرقى ـ ذكر ذلك المقريزى فى المقفى فى ترجمته.

وفاته: مات ابن التركمانى فى أوائل جمادى الأولى سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة(٢).

---

(١) الدرر الكامنة جـ٣ ص٢ ـ طبقات الشافعية جـ٥ ص ٢٣٨.

(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص١٤٥ ـ الدرر جـ١ ص٢١.

٤ - قوام الدين الكرمانى:

نسبه: هو مسعود بن محمد بن محمد بن سهل قوام الدين أبو محمد بن برهان الدين بن شرف الدين الكرمانى الحنفى الصوفى.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد سنة ٦٦٤ أربع وستين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب وتنقل فى البلدان طلبا للرزق وعونا على العيش، وجلس فى حلقات علماء هذه البلاد واستفاد منهم وأفاد الناس، وشغلهم بعلمه وعربيته.

قال فى الدرر الكامنة: واشتغل فى تلك البلاد ومهر فى الفقه والأصول والعربية، وكان نظاراً بحاثًا، وقدم دمشق فظهرت فضائله، ثم قدم القاهرة وشغل الناس بالعلم.

وكان باهراً فى الأصول والفقه والعربية والنظم، فصيح العبارة، وأخذ عنه البرزالى وابن رافع.

وفاته: مات فى منتصف شوال سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة[١].

٥ - أحمد بن مكتوم النحوى:

نسبه: هو ـ أحمد بن عبد القادر بن أحمد مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسى تاج الدين أبومحمد الحنفى النحوى.

مولده: قال فى الدرر الكامنة: ولد فى آخر ذى الحجة سنة ٦٨٢ اثنتين وثمانين وستمائة.

من حياته: كان نحويا بارعًا، أخذ النحو عن البهاء بن النحاس، ولازم أبا حيان دهراً طويلا، وأخذ عن السروجى وغيره، وتقدم فى الفقه والنحو واللغة، ودرس وناب فى الحكم، وكان سمع من الدمياطى اتفاقا قبل أن يطلب، ثم أقبل على سماع الحديث ونسخ الأجزاء فأكثر عن أصحاب النجيب وابن علاق.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص٣٩١ ـ والدرر جـ٥ ص١١٦.

وقال فى ذلك:

وعاب سماعى للحديث بُعَيْد ما كَبُرت أناسٌ هم إلى العيب أقربُ
وقالوا إمامٌ فى علوم كثيرةٍ يروح ويغدو سامعًا يتطلَّبُ

والرواية عنه عزيزة، وقد سمع منه ابن رافع وذكره فى معجمه.

مصنفاته: منها (١) الجمع بين العباب والمحكم فى اللغة، (٢) وله كتاب الجمع المتناه فى أخبار اللغويين والنحاة، عشرة مجلدات، وكأنه مات عنها مسودة فتفرقت عنه شذر مذر، (٣) شرح الهداية فى الفقه، (٤) شرح كافية ابن الحاجب، (٥) شرح شافية ابن الحاجب، (٦) شرح الفصيح، (٧) الدر اللقيط من البحر المحيط، مجلدان قصره على مباحث أبى حيان مع ابن عطية والزمخشرى، (٨) التذكرة ثلاثة مجلدات، سماها بقيد الأوابد - بخطه فى المحمودية - قال السيوطى: وقفت عليها بخطه من المحمودية أعادنا الله إلى الانتفاع منها كما كنا قريبا بمحمد وآله.

وفاته: توفى الشيخ تاج الدين فى الطاعون العام فى رمضان سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة[١].

٦ - شمس الدين الأصبهانى:

نسبه: هو - محمود بن عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن أبى بكر بن على شمس الدين أبو الثناء الأصبهانى.

مولده: قال السيوطى: ولد فى شعبان ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة.

من حياته: اشتغل ببلاده ومهر وتميز وتقدم فى الفنون، وتجول فى البلدان، واستمع من علمائها وجلس فى حلقاتهم، ثم قدم دمشق فبهرت فضائله، وسمع كلامه التقى ابن تيمية فبالغ فى تعظيمه، ولازم الجامع الأموى ليلا ونهاراً مكبًّا على التلاوة، وشغل الطلبة ودرّس بعد ابن الزملكانى بالرواحية، ثم قدم القاهرة

(١) بغية الوعاة للسيوطى - ص١٤٠ - طبقات القراء جـ١ ص ٧٠ - الدرر الكامنة ج١ ص١٨٩.

واشتهر بين الناس وعلا قدره وسطع نجمه وبنى له قوصون الخانقاه بالقرافة ورتبه شيخًا بها.

قال الأسنوى: كان بارعًا فى العقليات صحيح الاعتقاد.

صفاته: كان قوى الإيمان صالحًا محبًّا لأهل الصلاح طارحًا للتكليف، وكان يمتنع كثيرًا من الأكل لئلا يحتاج إلى الشرب فيحتاج إلى دخول الخلاء فيضيع عليه الزمان.

تصانيفه: منها: (١) صنف تفسيرًا كبيرًا، (٢) شرح كافية ابن الحاجب، (٣) شرح مختصر أصول ابن الحاجب، (٤) شرح منهاج البيضاوى وطوالعه، (٥) شرح بدائع ابن الساعاتى، (٦) شرح الساوية فى العروض، وغير ذلك.

وفاته: مات فى ذى القعدة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة بالطاعون العام(١).

٧ - ابن الوردى المصرى:

نسبه: هو ـ عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبى الفوارس الإمام زين الدين بن الوردى المصرى الحلبى الشافعى.

من حياته: كان إمامًا بارعًا فى النحو عالمًا فيه، تنقل بين يدى كثير من العلماء، وأخذ عنهم، فقرأ على الشرف البارزى وغيره، وبرع فى الفقه والنحو والأدب مفننًا فى العلم، ونظمه فى الذروة العليا والطبقة القصوى. وكان قد نشأ بحلب وتفقه بها ففاق الأقران، وكان ينوب فى الحكم فى كثير من معاملات حلب وولى القضاء وكان فاضلا حتى اشتهر بفضائله بين الناس، والرواية عنده عزيزة، وقد تحدث عنه أبو اليسر بن الصايغ الدمشقى، قال السيوطى: روى لنا عنه أعنى عن أبى اليسر جماعة بالإجازة.

تصانيفه: منها (١) البهجة فى نظم الحاوى الصغير، (٢) شرح ألفية ابن مالك، (٣) ضوء الدرة على ألفية ابن معطى، (٤) اللباب فى علم الإعراب

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص٣٨٨ ـ طبقات الشافعية جـ٥ ص٤١ ـ الدرر جـ٥ ص٩٥.

قصيدة شرحها، (٥) مختصر الملحة نظمها، (٦) تذكرة الغريب فى النحو نظمها وشرحها، (٧) المسائل الملقبة فى الفرائض، (٨) منطق الطير فى التصوف، (٩) أرجوزة فى تعبير المنام، (١٠) أرجوزة فى خواص الأحجار والجواهر، وغير ذلك، وله مقامة فى الطاعون العام. ومن نظم ابن الوردى:

لاتقصد القاضى إذا ما أدبرَتْ دنيـاكَ واقصد من جَوادٍ كريمِ
كيف يُرجَى الرزقُ من عند مَن يُفتي بأن الفلسَ مال عظيم

وفاته: قال السيوطى: واتفق أنه مات بآخرة فى السابع والعشرين من ذى الحجة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة[١].

٨ - أبو عبد الله بن الصائغ:

نسبه: هو - محمد بن عبدالله بن محمد بن لب أبي عبد الله محب الدين ابن الصائغ الأموى المرى.

من حياته: قال فى تاريخ غرناطة: قرأ النحو فى القاهرة إلى أن ذاع صيته وعلا قدره وازدهر نجمه - وأصبح النحو قرينا له. حتى صار يقال له أبوعبدالله النحوى، وتنقل بين يدى العلماء واستمع إليهم، وكان قرأ على أبى الحسن بن أبى العيش والخطيب بن الفنجاطى، ولازم أبا حيان وجلس فى حلقات درسه واستفاد منه وانتفع بما معه، وتعلم الضرب بالعود فنبغ فيه. وقال ابن حجر فى الدرر الكامنة: كان ماهراً فى العربية واللغة قيما بالعروض ينظم نظمًا وسيطًا.

أخلاقه: كان سهلا دمث الأخلاق شغوفًا بمحبة الناس وولائه لهم محبًا للطلب دءوبًا.

وفاته: مات أبوعبد الله بالطاعون العام سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة[٢].

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص٣٦٥ - الدرر الكامنة جـ٣ ص٢٧٢.
(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص٦٠ - طبقات القراء جـ٢ ص١٨٥. والدرر جـ٤ ص١٠٥.

٩ - شهاب الدين السمين النحوى:

نسبه: هو ـ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبى شهاب الدين المقرئ نزيل القاهرة المعروف بالسمين.

من حياته: كان عالمًا من علماء النحو ـ برز فيه وظهر، وأخذ مكانه فى علم القراءات، وتولى تدريسه، وارتقى مناصب عالية، وجلس فى حلقات الحديث بين يدى علمائه.

قال فى الدرر الكامنة: تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقى الصائغ ومهر فيها، وسمع الحديث من يونس الدبوسى، وولى تدريس القراءات بجامع ابن طولون والإعادة بالشافعى، ونظر الأوقاف، وناب فى الحكم، وقال الأسنوى فى طبقات الشافعية: كان فقيها بارعًا فى النحو والقراءات ويتكلم فى الأصول أديبًا.

مصنفاته: منها (١) له تفسير القرآن، (٢) الإعراب ألفه فى حياة شيخه أبى حيان، وناقشه فيه كثيرا، (٣) وشرح التسهيل، (٤) شرح الشاطبية وغير ذلك.

وفاته: مات السمين فى جمادى الآخرة سنة ٧٥٦هـ ست وخمسين وسبعمائة[١].

١٠ - ابن عقيل:

نسبه: هو ـ عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى الهمدانى الأصل ثم البالسى المصرى قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعى، نحوى الديار المصرية.

مولده: قال ابن حجر والصفدى والسيوطى: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ٦٩٨ ثمان وتسعين وستمائة، وفى شذرات الذهب: ولد سنة ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة، وقال الشوكانى فى البدر الطالع: ولد سنة سبعمائة.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص١٧٥ وطبقات القراء جـ١ ص١٥٢ ـ والدرر جـ١ ص٣٦٠.

من حياته: قدم إلى القاهرة وحرص على طلب علوم اللغة إلى أن مهر، ولازم أبا حيان، وقرأ عليه النحو وبرع فيه، وفى الشذرات: وقرأ النحو على أبى حيان ولازمه فى ذلك اثنتى عشرة سنة حتى قال أبو حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل.

وأخذ القراءات عن التقى الصائغ، والفقه عن الزين الكتانى، ولازم العلاء القونوى فى الفقه والأصول والخلاف والعربية والمعانى والتفسير والعروض وبه تخرج وانتفع.

ولازم جلال الدين القزوينى، وسمع من الحجار ووزيره وحسن بن عمر الكردى، والشرف بن الصابونى والوافى وغيرهم، وسمع الحديث من ابن الصاعد وابن الشحنة وأبى الهدى أحمد بن محمد وغيرهم.

وقد برع حتى صار إماما فى علوم العربية وممتازاً فى الفقه والأصول والقراءات، واشتهر اسمه وعلا ذكره. وناب فى الحكم. فناب فى القضاء بمصر والجيزة، وعن شيخه القزوينى بالحسينية وعن العز بن جماعة بالقاهرة فسار سيرة حسنة ثم عزل لواقع وقع منه فى حق القاضى موفق الدين الحنبلى فى بحث فتعصب صرغتمش له فولى القضاء الأكبر، وعزل ابن جماعة فلما أمسك صرغتمش عزل وأعيد ابن جماعة فكانت ولايته ثمانين يومًا، وكان قوى النفس يتيه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له ويعظمونه ويحترمونه.

قال الأسنوى فى طبقاته: ولما تولى جاء ابن جماعة فهنأه ثم راح هو إليه بعد ذلك وجلس بين يديه وقال: أنا نائبك.

وقال ابن رافع: كان قوى النفس تخضع له الدولة، ولا يتردد إلى أحد وعنده حشمة بالغة وتنطع زائد فى الملبس والمأكل، وكان لايبقى على شيء حتى مات وعليه دَين، وقد ولى القضاء ثمانين يومًا. وفرق على الطلبة والفقهاء فى ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم. يكون أكثر من ثلاثة آلاف دينار. درس بالقبطية والخشابية والجامع الناصرى بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولونى بعد شيخه أبى حيان، وختم به القرآن تفسيراً فى مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع بعد ذلك من أول القرآن فمات فى أثناء ذلك.

قال السيوطى: قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقينى وتزوج بابنته فأولدها قاضى القضاة جلال الدين وأخاه بدر الدين. وروى عنه سبطه جلال الدين والجمال بن ظهيرة والشيخ ولى الدين العراقى.

صفاته: كان ابن عقيل غير محمود التصرفات فى الشئون المالية، حاد الخلق، جوادا مهيبًا لا يتردد إلى أحد ولا يخلو فى مجلسه من المترددين إليه، كريمًا كثير العطاء لتلاميذه فى لسانه لثغة.

مصنفاته: صنف وانتفع الناس بمصنفاته ولا يزالون ينتفعون حتى اليوم ومنها: (١) شرح ألفية ابن مالك - شرحها شرحًا متوسطًا حسنًا، لكنه اختصر فى النصف الثانى جدًا - وقد ترجم مع الألفية إلى اللغة الألمانية، (٢) شرح التسهيل - شرحه شرحًا متوسطًا سماه بالمساعد، (٣) وشرع فى تفسير مطول وصل فيه إلى أثناء النساء، (٤) وله آخر لم يكمله سماه بالتعليق الوجيز على كتاب العزيز (٥) الإمام محمد بن إدريس، (٧) جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووى. ثم لخصه فى كراس واحد، (٨) وله رسالة على قول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى...

من شعره:

قسما بما أوليتُ من فضلكم ... للبُعد عن قوارع الأيام

ما غاض ماءُ وداده وثنائه ... بل ضاعفتْه سحائب الإنعام

وفاته: قال السيوطى والشوكانى: مات بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث وعشرين ربيع الأول سنة ٧٦٩ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعى(١).

١١ - ناظر الجيش:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن أحمد بن عبدالدائم القاضى محب الدين ناظر الجيوش بالديار المصرية الحلبى الأصل. المصرى المولد والدار.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص٢٨٤ والبدر الطالع للشوكانى جـ١ ص٣٨٦ وعصر سلاطين المماليك لمحمود رزق ج٤ ص١٣٦، وشذرات الذهب جـ٦ ص٢١٤، وكتاب الأعلام للزركلى جـ٢ ص٥٦٤.

مولده: قال السيوطى وابن حجر: ولد سنة ٦٩٧هـ سبع وتسعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: اشتغل ببلاده وتنقل على أيدى علمائها وجلس فى حلقات دروسهم، ثم قدم القاهرة. ولازم أبا حيان. والجلال القزوينى والتاج التبريزى وغيرهم. ومهر فى العربية ونبغ فيها وبرع، وحفظ المنهاج والألفية وبعض التسهيل وتلا بالسبع على التقى الصائغ. وسمع الحديث من الحجار ووزيره وجماعة وحدث وأفاد. وكان له فى الحساب يد طولى ثم ولى نظر الجيش ونظر البيوت والديوان، وكان مجيداً للقراءة.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: قرأ على الصائغ، وعمّر زمانا ولم أعلمه أقرأ القراءات بل كان فى وظيفته متصديا لقضاء أشغال المسلمين ونفع الخلق وبرهم، قرأ عليه البقرة جمعًا الفخر عثمان بن عبدالرحمن الضرير وقال: إنه سمع من لفظه جميع القرآن بقراءة أبى عمرو غير مرة.

صفاته: كان عالى الهمة نافذ الكلمة كثير البذل والجود والعطاء والرفد للطلبة والرفق بهم، وكان من العجائب، قال السيوطى: أنه مع فرط كرمه وبذله الآلاف فى غاية البخل على الطعام حتى كان يقول: إذا رأيت شخصًا يأكل طعامى أظن أنه يضربنى بسكين.

وقال ابن حجر: إنه مع فرطه وكرمه فى غاية البخل على الطعام.

وكان كثير الظرف والنوادر، وبلغت مرتباته فى الشهر ثلاثة آلاف.

وكان من محاسن الدنيا مع الدين والصيانة.

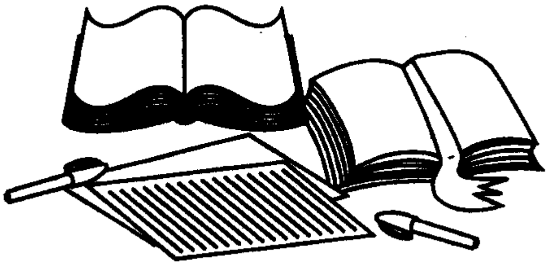
مؤلفاته: منها (١) شرح التسهيل إلا قليلا - واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبى حيان، (٢) شرح تلخيص المفتاح شرحًا مفيداً.

وفاته: قال السيوطى: مات ثانى عشر ذى الحجة سنة ٧٧٨ هـ ثمان وسبعين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى: وقد جاوز الثمانين ولم يخلف بعده مثله(١).

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص١١٨، طبقات القراء لابن الجزرى ج٢ رقم ٣٥٥٠ شذرات الذهب ج٦ ص٢٥٩ - حسن المحاضرة جـ١ ص٢٣١.



الباب الثاني

الفصل الأول

ويشتمل على:

صاحب الألفية (ابن مالك) - نبذة عن ألفية ابن مالك - شروحها - التعليق على الشروح - الحواشي على الألفية - إعرابها - شرح شواهدها.

●●●●●

صاحب الألفية

فلما كان موضوع بحثى هو «تحقيق لشرح من شروح ألفية ابن مالك» فمن الحق أن أتكلم أولا بصورة موجزة عن تاريخ حياة صاحب الألفية ثم أنتقل بعد ذلك إلى الكلام على الألفية نفسها وشراحها.

صاحب الألفية:

نسبه: هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائى الجيانى الشافعى النحوى الأستاذ إمام زمانه فى العربية.

مولده: ولد بجيّان ـ بفتح الجيم وتشديد الياء ـ بلد بالأندلس سنة ٦٠٠هـ ستمائة أو إحدى وستمائة كما قال الذهبى.

شيوخه: فى بلدته جيان، أخذ النحو والقراءات عن ثابت بن حيان، ثم قدم دمشق وأخذ عن أبى الحسن على بن محمد السخاوى، وسمع منه ومن أبى الفضل مكرم بن محمد بن أبى الصقر، وأبى صادق بن الصباح، وله شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبى.

تلاميذه: روى عنه ابنه الإمام بدر الدين، والشمس بن أبى الفتح البعلى، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار، وخلق كثير.

عمله: استوطن دمشق ونزل بالعادلية الكبرى وولى مشيختها الكبرى التى من شروطها القراءات والعربية، وكانت ولايته بعد أبى شامة، وأقام بالعادلية، وألف التواليف المفيدة فى فنون العربية.

طرف من حياته وعلمه: كان همه التردد على العلماء والأخذ عنهم حتى يتفنن ويتذوق العلم الذى يريد أن يصل إليه، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف، وصار أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه، فقد صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إماما فى القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فى الإكثار

من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها، وأما فى النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحبرا لا يبارى. وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتى بها، وكان نظم الشعر سهلا عليه رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك.

أخلاقه: كان ابن مالك رجلا ورعًا تقيًّا اكتسى حلة الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمت ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة، كثير العبادة، وانفرد عن المغاربة بشيئين؛ بالكرم ومذهب الإمام الشافعي.

قال أبو حيان: «بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهوراً يعتمد عليه ويرجع فى حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال قرأت على ثابت ابن حيان بجيان وجلست فى حلقة أبى على الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يومًا، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من الأئمة المقرئين، قال: وكان ابن مالك لا يحتمل المباحث، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه».

مؤلفاته:

١ ـ ألفية ابن مالك. التى اشتهرت فى البلاد العربية وغيرها وهى المكونة من ألف بيت، وقد كثر شراحها.

٢ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ هو مختصر كتاب له اسمه: «كتاب الفوائد» فى النحو، ضاع ـ ومن هذا المختصر نسخ فى برلين، وليدن وباريس والأسكوريال، وله شروح فى دار الكتب المصرية أحدها لابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ وقد شرحه ابن عقيل أيضًا وغيره..

٣ ـ لامية الأفعال أو كتاب المفتاح فى أبنية الأفعال، ويقال لها «لامية ابن مالك» منها نسخ فى غوطا ومنشن وباريس والأسكوريال. ولها شروح منها: شرح لابنه بدر الدين فى برلين وباريس، وطبع فى بطرسبورج سنة ١٨٦٤ ـ فى ليبسك سنة ١٨٦٦ وغيرهما. وهناك شروح أخرى بعضها فى دار الكتب المصرية.

٤ ـ الكافية الشافية: أرجوزة فى النحو ٢٧٥٧بيتا، ومنها لخص ألفيته المتقدم ذكرها ومن الكافية نسخة فى مكتبة الأكاديمية فى ڤيينا.

٥ ـ عدة الحافظ وعمدة اللافظ: فى النحو أيضا فى باريس.

٦ ـ سبك المنظوم وفك المختوم فى النحو فى برلين.

٧ ـ إيجار التعريف فى علم التصريف فى الأسكوريال.

٨ ـ شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات جامع الصحيح فى الأسكوريال وطبع فى الهند سنة ١٣١٩.

٩) كتاب العروض فى الأسكوريال.

١٠ ـ تحفة المودود فى المقصور والممدود، قصيدة همزية فيها الألفاظ التى آخرها ألف، وتشتبه أن تكون مقصورة أو ممدودة. منها نسخة فى دار الكتب المصرية مع لامية العجم.

١١ ـ الألفاظ المختلفة: مجموع مترادفات فى برلين.

١٢ ـ الاعتقاد فى الفرق بين الصاد والضاد: قصيدة مشروحة فى برلين.

١٣ ـ الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة فى نحو ٣٠٠٠ بيت. ذكر فيها الألفاظ التى لكل منها ثلاثة معان باختلاف حركاتها، ورتب الألفاظ على الحروف الأبجدية. فهى كالمعجم للمثلثات، منها نسخة فى دار الكتب المصرية فى ١٤٥صفحة وقد طبعت بمصر.

وفاته: توفى ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثالث عشر من شعبان سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة، وصلى عليه بالجامع الأموى، ودفن بسفح قاسيون، وقد رثاه شرف الدين الحصنى بقوله:

يا شتاتَ الأسماء والأفعالِ بعد موت ابن مالك المفضالِ
وانحراف الحروف من بعد ضبط منه فى الانفصالِ والاتصالِ[1]

(١) طبقات القراء لابن الجزرى جـ٢ رقم ٣١٦٣، وبغية الوعاة للسيوطى ص٥٣، وفوات الوفيات لابن شاكر جـ٢ ص٢٢٨، طبقات الشافعية للسبكى جـ٥ ص٢٨ تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان جـ٣ ص١٥١، شذرات الذهب جـ٥ ص٣٣٩.

ألفية ابن مالك

لفظ ألفية:

لفظ المنسوب إليه وهو الألْف. ويميل إليه العرب من قديم فى عطاياهم ومنحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم.

ولما نظمت العلوم وشاع هذا النوع من التأليف فى آخر القرن السادس الهجرى وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة حفظا لقواعدها وتسهيلا للطالبين فى حفظ ضوابطها مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

وفى فهرس كشف الظنون لمادة ألفية لم نجد أسبق من ألفية ابن معط ثم تليها ألفية ابن مالك ثم تتابعت المنظومات التى بهذا الاسم.

نبذة عن الألفية:

«الألفية فى النحو» للشيخ العلامة جمال الدين أبى عبدالله الطائى الجيانى المعروف بابن مالك النحوى المتوفى سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة. وهى مقدمة مشهورة فى ديار العرب،وجمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة» فى علمى النحو والتصريف، أخذها ابن مالك من الكافية الشافية، جعلها فى أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحيانا، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص حتى طويت مصنفات أئمة النحو من قبله، وإنما اشتهرت بالألفية، لأنها ألف بيت فى الرجز أولها.

قال مُحمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِك   أَحمدُ ربِّى الله خَيْرَ مالِكِ

وقد نشرها كثيرون وترجمها المستشرق «بنتو» إلى الفرنسية، وطبعت مع الأصل العربى فى الأستانة سنة ١٨٨٧م، وقد شرحها الكثير من النحاة. أبرزوا معانيها وأظهروا محاسنها.

شروحها: منها:

١ ـ شرح ابن مالك صاحب الألفية، قال الذهبى فى كتابه تاريخ الإسلام فى ترجمة ابن مالك «وله الخلاصة وشرحها والله أعلم».

٢ ـ شرح الألفية لولده بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى الدمشقى الشافعى المتوفى سنة ٦٨٦ ست وثمانين وستمائة، وهو شرح منفتح وهو المعروف بشرح ابن المصنف، خطأ والده فى بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية ـ أوله. أما بعد حمد الله سبحانه بما له الحمد... إلخ.. فرغ من تأليفه فى محرم سنة ٦٧٦ هـ ست وسبعين وستمائة.

«وعلى هذا الشرح»:

أ ـ حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبى بكر بن جماعة الكنانى المتوفى سنة ٨١٩ هـ تسع عشرة وثمانمائة.

ب ـ وحاشية للشيخ العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ خمس وخمسين وثمانمائة.

جـ ـ وحاشية للقاضى زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى سنة ٩٢٨هـ ثمان وعشرين وتسعمائة سماها «الدرر السنية» أولها «الحمد لله الذى منحنا علم اللسان»... إلخ.. علقها سنة ٨٩٥هـ خمس وتسعين وثمانمائة.

د ـ حاشية للقاضى تقى الدين بن عبدالقادر التميمى المتوفى سنة ١٠٠٥هـ خمس وألف، جمع فيه أقوال الشراح، وحاكم فيما بينهم.

هـ ـ وحاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى جردها الشيخ محمد الشوبرى الشافعى المتوفى سنة ١٠٦٩هـ تسع وستين وألف.

د ـ التعليق على الشرح: علق الشيخ جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وصل فيها إلى أثناء الإضافة وسماها «المشنف على ابن المصنف».

٣ ـ شرح الألفية للشيخ محمد أبى الفتح أبى الفضل الحنبلى النحوى المتوفى سنة ٧٠٩ هـ تسع وسبعمائة.

٤ ـ شرح الألفية للعلامة شمس الدين بن محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة ٧١١ هـ إحدى عشرة وسبعمائة.

٥ ـ شرح الألفية للشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوى المتوفى سنة ٧٢١هـ إحدى وعشرين وسبعمائة.

٦ ـ شرح العلامة أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى النحوى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ خمس وأربعين وسبعمائة. ولم يكمل هذا الشرح. فقد شرح نصف الألفية فى مجلدين وسماه «منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك». أوله: حمد الله من أوجب من افتتح به الإنسان . . إلخ، ذكر أن غرضه من مقاصد ثلاثة: تبيين ما أطلقه وتبينه على الخلاف الواقع فى الأحكام وحل المشاكل.

٧ ـ ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على المرادى المصرى المعروف بابن أم قاسم النحوى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ، أوله: الحمد لله والشكر له. . إلخ، وهو الشرح الذى نعمل على تحقيقه.

٨ ـ شرح الشيخ زين الدين عمر بن المظفر الوردى بن عمر بن أبى الفوارس ابن على الشافعى المشهور بابن الوردى المتوفى سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة.

٩ ـ شرح الشيخ جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٢هـ اثنتين وستين وسبعمائة. قال السيوطى فى طبقات النحاة: لم يكمله.

١٠ ـ شرح العلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى المتوفى سنة ٧٦٢هـ اثنتين وستين وسبعمائة، نثرها فى مجلد وسماه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ثم اشتهر بالتوضيح.

«ومن الشروح عليه»:

شرح الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى النحوى الذى فرغ منه سنة ٨٩٠هـ تسعين وثمانمائة، وهو شرح عظيم ممزوج سماه «التصريح

بمضمون التوضيح» أوله: الحمد لله الملهم لتوحيده.. إلخ..، ذكر أنه رأى ابن هشام فى منامه فأشار إليه بشرح كتابه فأجاب.

ومن الحواشى عليه:

وعلى التوضيح تعليقات منها:

أ ـ حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبى بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩هـ تسع عشرة وثمانمائة.

ب ـ وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥هـ خمس وخمسين وثمانمائة.

جـ ـ وحاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمرى المتوفى فى حدود سنة ٨٧٠هـ سبعين وثمانمائة.

د ـ وحاشية محيى الدين عبدالقادر بن أبى القاسم السورى المالكى المتوفى سنة ٨٨٠هـ ثمانين وثمانمائة، سماه «رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك» أولها: أما بعد حمد الله ذى الجلال.. إلخ.

هـ ـ وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركى المتوفى فى حدود سنة ٨٩٠ تسعين وثمانمائة.

و ـ وحاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة.

ز ـ وحاشية اللقانى العلامة ناصر الدين أبى عبد الله محمد اللقانى المالكى المتوفى سنة ٩٥٨هـ ثمان وخمسين وتسعمائة على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.

١١ ـ شرح أبى أمامة محمد بن على الدكاكى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.

١٢ ـ شرح العلامة محمد بن أحمد الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.

١٣ ـ شرح الشيخ برهان الدين بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٥ خمس وستين وسبعمائة وسماه: إرشاد السالك.

١٤ ـ شرح قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبدالرحمن ابن عبد الله بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى ـ من ولد عقيل بن أبى طالب ـ المولود فى يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم سنة ٦٩٨هـ ثمان وتسعين وستمائة والمتوفى بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ٧٦٩هـ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من مشهد الإمام الشافعى. أوله: «الكلام المصطلح عليه عند النحويين عبارة عن اللفظ المفيد.. إلخ» وهو من الشروح المشهورة. طبع فى مصر والشام وغيرهما. وقد ترجم هذا الشرح إلى الألمانية وطبع فى برلين سنة ١٨٥٢.

وعلى هذا الشرح:

أ ـ حاشية لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ سماها «السيف الصقيل» على شرح ابن عقيل.

ب ـ حاشية للعلامة أبى الفتح أحمد بن عمر المعروف بالأسقاطى الحنفى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح ابن عقيل على الألفية، أولها بعد الديباجة: هذه فوائد شريفة وفرائد لطيفة نفعها جزيل.. إلخ، فرغ من تأليفه ١١٥٠هـ.

جـ ـ حاشية الأجهورى: هو العلامة الشيخ عطية بن عطية البرهانى الشافعى الشهير بالأجهورى، المتوفى سنة ١١٩٠هـ، شرح ابن عقيل للألفية.

د ـ التحفة الوفية. على شرح ابن عقيل للألفية، وهى حاشية للعلامة الشيخ محمد بن محمد بن أحمد البديرى الدمياطى الشافعى المشهور بابن الميت الدمياطى من علماء القرن الثانى عشر الهجرى على شرح ابن عقيل على الألفية أولها: الحمد لله الذى من نحاه ما خاب..إلخ.

هـ - حاشية الخضرى. هو العلامة الشيخ محمد الخضرى الدمياطى الشافعى المتوفى سنة ١٢٨٨هـ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، أولها: بحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم .. إلخ، وفرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ.

١٥ - شرح الشيخ عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٧هـ سبع وسبعين وسبعمائة ولم يكمله.

١٦ - شرح الشيخ محمد شمس الدين بن عبدالرحمن بن الصائغ الزمردى المتوفى بالقاهرة سنة ٧٧٧ سبع وسبعين وسبعمائة قيل: وهو شرح حسن.

١٧ - شرح الشيخ شمس الدين أبى عبدالله محمد بن أحمد بن على بن جابر الهوارى الأندلسى المرسينى المالكى الضرير النحوى المتوفى سنة ٧٨٠ ثمانين وسبعمائة أوله «الحمد لله الذى أرسل إلينا أشرف المرسلين... إلخ»، وهو شرح مفيد نافع للمبتدئ لاعتنائه بإعراب الأبيات وتفكيكها وحل عبارتها، قال السيوطى: لكنه وقع فيه تتبعته فى تأليفى المسمى بتحرير الأعمى والبصير، فرغ من تأليفه سنة ٧٥٦هـ ومات فى منتصف رمضان سنة ٧٧٩ تسع وسبعين وسبعمائة.

١٨ - شرح القاضى برهان الدين بن برهان بن عبد الله الحكرى المصرى المتوفى سنة ٧٨٠هـ ثمانين وسبعمائة.

١٩ - شرح الإمام الفقيه أبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمى الغرناطى المالكى المعروف بالشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠هـ تسعين وسبعمائة. على ألفية ابن مالك، والأجزاء الموجودة الأول والثانى والثالث والخامس من نسخة فى أربعة مجلدات بقلم نسخ قديم بخط عمر بن عبدالله المنظراوى، والثالث سنة ٨٦٨هـ والخامس سنة ٨٧٢هـ. بكل من الأول والثانى والثالث خرم، والثالث ينتهى باسم الفاعل، ويبدأ الخامس بعوامل الجزم وينتهى بالنسب.

٢٠ ـ شرح العلامة أبى زيد عبد الرحمن بن صالح المكودى الفاسى المتوفى فى حدود سنة ٨٠٠هـ ثمانمائة، كبيراً وصغيراً ـ شرحه الصغير وصل الديار المصرية، وهو شرح لطيف نافع استوفى فيه الشرح والإعراب.

وعليه حاشية للشيخ عبد القادر بن القاسم بن أحمد بن محمد الأنصارى السعدى العبادى المالكى المتوفى سنة ٨٨٠ هـ ثمانين وثمانمائة، وحاشية للعلامة الملوى.

٢١ ـ شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسى الشافعى المتوفى سنة ٨٠٢هـ اثنتين وثمانمائة. أوله «الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين. .إلخ»، فرغ من تأليفه فى السابع عشر من شهر شوال سنة ٧٦٥هـ بالجامع الأقصى من القدس الشريف، وهى المسماة «بالدرة المضيئة» نسخ فى مجلد مخروم الأول، وأول ما فيها من أواخر باب المعرب والمبنى، وأخرى تنتهى بأفعل التفضيل.

٢٢ ـ شرح الشيخ سراج الدين عمر بن على الشهير بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤هـ أربع وثمانمائة.

٢٣ ـ شرح الشيخ بهرام بن عبدالله الديرى المالكى المتوفى سنة ٨٠٥هـ خمس وثمانمائة.

٢٤ ـ شرح الألفية ـ بُلْغَة ذى الخصاصة فى حل الخلاصة ـ لمحمد بن محمد الأسدى القدسى المتوفى سنة ٨٠٨هـ ثمان وثمانمائة.

٢٥ ـ شرح القاضى جمال الدين يوسف بن الحسن بن محمد الحموى المتوفى سنة ٨٠٩هـ تسع وثمانمائة.

٢٦ ـ شرح الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة ٨١٠هـ عشر وثمانمائة ـ مزج فيه المتن.

٢٧ ـ شرح القاضى أحمد بن إسماعيل الشهير بابن الحسبانى المتوفى فى حدود سنة ٨١٥هـ خمس عشرة وثمانمائة.

٢٨ ـ شرح الشيخ أبى عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمسانى الصغير المتوفى سنة ٨٤٢هـ اثنتين وأربعين وثمانمائة.

٢٩ ـ شرح الشيخ شمس الدين بن زين الدين المتوفى سنة ٨٤٥هـ خمس وأربعين وثمانمائة ـ شرحها نظما.

٣٠ ـ شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد القباقبى الحلبى المتوفى فى حدود سنة ٨٥٠هـ خمسين وثمانمائة.

٣١ ـ شرح الشيخ محمد بن محمد الأندلسى الشهير بالراعى النحوى المتوفى سنة ٨٥٣هـ ثلاث وخمسين وثمانمائة.

٣٢ ـ شرح الألفية ـ تأليف أحد الفضلاء ـ الموجود منه الجزء الثانى مخروم من الأول وأول ما فيه من باب نعم وبئس وما جرى مجراهما ينتهى إلى أثناء باب إعراب الفعل تليه كراسة من الجزء الأخير منه ـ مخطوط بخط محمد بن محمد المنظراوى، فرغ من كتابته فى اليوم الخامس والعشرين من شهر ذى الحجة ٨٦٨هـ.

٣٣ ـ شرح العلامة تقى الدين أحمد بن محمد الشمنى المتوفى سنة ٨٧٢هـ اثنتين وسبعين وثمانمائة ـ وهو شرح بديع مهذب المقاصد، أوله «حمدا لله تعالى على ما منح من أسباب البيان».. إلخ.

٣٤ ـ شرح العلامة زين الدين بن عبدالرحمن بن أبى بكر الشهير بابن العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ثلاث وتسعين وثمانمائة ـ شرحها مزجا ـ وهو شرح مختصر جداً، أتمه تأليفًا سنة ٨٩٣هـ.

أوله: الحمد لله رب العالمين.. إلخ، مخطوط بقلم معتاد، وتمت كتابته فى أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٠٤٣هـ.

٣٥ ـ ومنها «التحفة المكية فى شرح الأرجوزة الألفية» هو شرح للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المغربى المالكى من علماء القرن التاسع الهجرى. على ألفية ابن مالك، أوله «الحمد لله الذى لا يستفتح بأجل من اسمه كلام.. إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد.

٣٦ ـ شرح الشيخ جلال الدين بن أبى بكر المعروف بالسيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وهو شرح مختصر ممزوج ـ مكث فى تأليفه ستتين سماه «البهجة المرضية» أوله «أحمدك اللهم على نعمك وآلائك. . إلخ». وله مختصر فى الألفية فى ستمائة بيت وثلاثين دقبقة وسماه «الوفية».

٣٧ ـ ومنها «فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة شمس الدين أبى عبدالله محمد بن قاسم المغزى الشافعى المتوفى سنة ٩١٨هـ على ألفية ابن مالك. أوله، «بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتى نحمد الله المانح من أراد لسانا عربيًا. . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبها خرم فى ٢٠٤ ورقة.

٣٨ ـ شرح ابن داود على الألفية. هو العلامة زين الدين أبو يحيى داود بن داود محمد المالكى على الألفية، أوله: «الحمد لله حمدا يليق برضائه. . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد، نقلت فى نسخة المؤلف بخط على بن سليمان سنة ٩٢٠هـ بها خرم وآثار رطوبة.

٣٩ ـ ومنها «الدرة السنية على شرح الألفية» لشيخ الإسلام زكريا ـ وهو الإمام شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٥هـ خمس وعشرين وتسعمائة. نسخة فى مجلد.

٤٠ ـ شرح الألفية ـ لم يعلم مؤلفه ـ أوله «الحمد لله المجيب النداء بلا ابتداء. .» إلى أن قال: «وبعد فهذا ما فتح الله تعالى به شرحًا أو كالشرح على الألفية. . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد قديم ويغلب على الظن أنها مكتوبة فى عصر المؤلف بآخرها تملك لأحد الأفاضل بتاريخ أواخر شهر رجب سنة ١٠٣٧هـ.

٤١ ـ شرح العلامة نور الدين أبى على بن محمد الأشمونى المتوفى سنة ٩٢٩تسع وعشرين وتسعمائة.

ومن الحواشى عليه:

أ ـ حاشية ابن قاسم العبادى ـ وهو العلامة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى المصرى الشافعى الأزهرى المتوفى سنة ٩٩٤هـ على شرح الأشمونى على الألفية ـ نسخة فى مجلد بها خروم وأكلة أرضة.

ب ـ حاشية للعلامة أحمد بن عمر الحنفى المشهور بالأسقاطى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك والمسماة «تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» أولها: «الحمد لله رافع الدرجات لمنخفض الجناب. . إلخ». فرغ من تأليفها سنة ١١٢٠هـ نسخة فى مجلد بها خروم.

جـ حاشية الحفنى ـ هو العلامة العارف بالله شمس الدين أحمد بن سالم بن أحمد المعروف بالحفنى الشافعى المصرى المتوفى سنة ١١٩٠هـ. على شرح الأشمونى على الألفية. نسخة فى مجلد بقلم معتاد.

د ـ حاشية الصبان ـ وهو العلامة أبو العرفان محمد بن على المعروف بالصبان الشافعى الحنفى المتوفى سنة ١٢٠٦هـ على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك أولها «نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم. . إلخ» فرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ.

هـ حاشية لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عليش المعروف بالشيخ عليش المالكى المولود فى القاهرة سنة ١٢١٠هـ والمتوفى سنة ١٢٩٩هـ والمسماة «هداية السالك».

٤٢ ـ ومن شرحها «فتح الخالق المالك فى حل ألفاظ ألفية ابن مالك» ـ وهو شرح للعلامة محمد بن أحمد الشربينى الشافعى المعروف بالخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ على ألفية ابن مالك، أوله: «الحمد لله الذى أنزل قرآنا عربيا على أفضل خلقه . . إلخ»، فرغ من تأليفه سنة ٩٧٦هـ. نسخة فى مجلد بقلم معتاد بها أوراق بخط مغاير وآثار رطوبة فى ٣٣٧ ورقة.

٤٣ ـ شرح الشيخ بدر الدين محمد بن محمد الرضى الغزى المتوفى فى حدود سنة ١٠٠٠ ألف، وله ثلاثة شروح منثور ومنظومان.

٤٤ ـ ومنها «المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية» وهو شرح للشيخ أحمد بن على المعروف بالسندوبى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى على ألفية ابن مالك، أولها: «الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته وعنايته.. إلخ» فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ. نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبهامشه حواش وبها خروم وترميم.

٤٥ ـ شرح الشيخ العلامة المختار بن بون وهى تقييدات كالشرح على ألفية ابن مالك.

٤٦ ـ شرح الألفية للشيخ أحمد بن أحمد الإصطهناوى الشافعى الأحمدى. أتمه سنة ١٢٠٧هـ أوله: «نحمدك يا مفيض الخيرات ومقدر الحركات والسكنات.. إلخ». أتم جمعه يوم الخميس المبارك ثالث عشر شهر رجب سنة ١٢٠٠هـ ألف ومائتين.. نسخة فى مجلد.

٤٧ ـ ومنها «الكواكب السنية» وهو شرح للعلامة الشيخ عبدالرحمن حسين الإدكاوى من علماء القرن الثالث عشر على الألفية لابن مالك، أوله: «الحمد لله رافع الدرجات لمن انتصب لشكر أفضاله.. إلخ» بخط تلميذ الشارح مرسى حسن السقا، فرغ من كتابتها اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٢٨٩هـ.

٤٨ ـ ومنها «الأزهار الزينية شرح متن الألفية» لحضرة العالم العامل السيد أحمد بن السيد زينى دحلان، أوله: «الكلام على البسملة شهير فلا حاجة إلى الإطالة فيه، ولد سنة ١٢٣١هـ موافق سنة ١٨١٦، توفى سنة ١٣٠٤هـ سنة أربع وثلاثمائة وألف من المحرم موافق ١٨٨٦م، ودفن فى البلد الحرام فى مقبرة المعلى ذات المقام أعلى الله مقامه، وكان قد فرغ من تأليفه سنة ١٢٧٦هـ نسخة فى مجلد طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٤٩ ـ ومنها «الكواكب الدرية شرح منظومة الألفيـة» ـ للعلامة جمال الدين ابن مالك ـ تأليف حـجة العلماء والعاملين الشـيخ صالح عبدالـسميع الآبى الأزهرى.

٥٠ ـ ومنها «غنية السـالك على ألفية ابن مالك» وهو شرح للعـلامة الشيخ عبـد الرحيم بن عبـد الرحمن بن محـمد بن على بن مكى بن أحـمد المشهـور بالسيـوطى الجرجـاوى الواعظ من علمـاء القرن الرابع عـشر الهجرى على ألـفية ابن مالك أوله: «الحمـد لله الذى رفع من انتصب لنفع العباد . .إلخ». نسخة ضمن مجـموعة فى مجلد بقلم معتاد بخط المؤلف.

إعراب الألفية:

وفى إعراب الألفية:

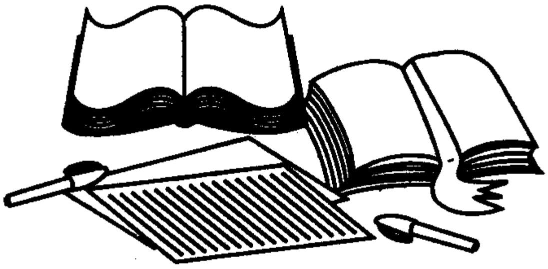
١ ـ كتاب للشـيخ شهاب الدين أحمـد بن الحسين الرملى الشافـعى المتوفى سنة ٨٤٤ أربع وأربعين وثمانمائة.

٢ ـ كـتاب للشـيخ خـالد بن عـبدالله الأزهرى المتـوفى سنة ٩٠٥ خـمس وتسعـمائة. مـجلد سمـاه «تمرين الطلاب فى صناعـة الإعراب» أوله: «الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب بالشهادتين . .إلخ»، وفرغ منه فى رمضان سنة ٨٨٦ ست وثمانين وثمانمائة.

شرح شواهد شروح الألفية:

وفى شرح شواهد شـروح الألفية كتابان، كبـير وصغير للشيخ أبى مـحمد محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ خمس وخمسين وثمانمائة، سمى الكبير بالمقاصد النحـوية فى شرح شواهد شروح الألفـية، وقد اشتهـر بالشواهد الكبرى جمعهـا فى شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسـم وابن عقيل، ورمز إليـها بالظاء (لابن الناظم) والقـاف (لابن أم قاسم) والهـاء (لابن هشام) والعـين (لابن عقيل) وعـدد الأبيات المستشهـدة ألف ومائتان وأربعة وتسـعون، وفرغ من الشرح فى شوال سنة ٨٠٦هـ ست وثمانمائة(١).

(١) كشف الظنون جـ١ ص ١٠٩، ١١٠، ١١١ وفهرست دار الكتب المصرية، وفهرست مكتبة الأزهر الشريف.



الباب الثاني

الفصل الثاني

ويشتمل على:

التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم (نسبه - مولده - تسميته بابن أم قاسم - تسميته بالمرادى).

علمه (ابن أم قاسم النحوى، الفقيه، الأصولى، المقرئ)

خلقه - رؤيته للنبى ﷺ - أسرة المرادى - شخصية المرادى

●●●●●

المرادى المعروف بابن أم قاسم

نسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علـى أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادى المصرى المولد المغربى المحتد الفقيه المالكى النحوى اللغوى[1].

مولده:

لم أر مؤرخـًا تعرض لتـاريخ ميـلاده، وهذا شأن بعض العلمـاء حيث لم يعثروا له على تاريخ يحدد مولده.

ولكن ذكر السيوطى أنه (ولد بمصر)[2]، وغيره: المصرى المولد[3].

تسميته بابن أم قاسم:

نسـبة إلى جـدته من أبيـه كانت تعـيش فى بلاد المغـرب فى مدينة أسـفى الساحلية الواقعة على المحيط الأطلنطى فى المغرب، ولكن شاءت الأقدار أن ينتقل ولدها إلى مصر فصـحبته، وكانت هذه المرأة على جانب كـبير من الخلق والتدين والصلاح، فـالتف الناس حولها وأجـلُّوها وأكرموها واحـترموها، ووضـعوها فى مكان يليق بها فخاراً وإكباراً.

وكان اسـمها زهراء، ولاعـتقادهم فيـها حينمـا وفدت من المغرب سـموها بالشيخة.

فلما ولد الحسن المرادى فى مـصر وشب، وكان أكثر الناس التفـافا بجدته، وكان أكثر حبًّا وتقربًا وملازمة لها، لقبوه بها وقرنوا اسـمها باسمه، فصار اسمها عنوانا عليه وشهرته تابعة لها يعرف ويتميز به عن غيره.

---

(١) راجع: بغيـة الوعاة للسيوطى ص٢٢٦ وحـسن المحاضرة ص٢٣٠ وطبقـات القراء لابن الجزرى جـ١ ص ٢٢٧ والدرر الكامنـة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

(٢) راجع : حسن المحاضرة للسيوطى ص٢٣٠.

(٣) راجع : طبقات القـراء جـ١ ص٢٢٧ وشذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

«المعروف بابن أم قاسم وهـى جدته أم أبيه واسمهـا زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغـرب عـرفت بالشيخـة فكانـت شهـرته تابعة لها» ا هـ[1].

وقيل: إن هـذه المرأة ليست جـدته، إنما هى امرأة من بيت العـز والسلطان والملك أحبت الحسن لخلقـه وتقواه وحسن معاملته منذ صـغره، وتبنته وادعت أنه ابنها واشتهر بذلك اسمه باسمها.

(الشهير بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم من بيت السلطان) اهـ[2].

تسميته بالمرادى:

باطلاعى على كتب المؤرخـين لم أعثر على سـبب تسميـته بالمرادى، ولعل المؤرخين لم يهتموا بهذه التسمية فأهملوا سببها.

وأقول: ربما يكون نسـبة إلى قبـيلة مراد باليـمن أو نسبة إلى جـد له يسمى المرادى.

علمه:

ابن أم قاسم النحوى:

هو اللغوى التصريفى البارع، كـان ابن أم قاسم فى النحو نابغة من نوابغه، أغرم به منذ صغره، وشغف بالتدوين والتصنيف.

فهو الإمام الذى خدم هذا الفن أكثر عمره واشتهر اسمه وطار صيته، حيث كانت الحاجة فى هذا العصر أدعى إلى نشاط حـركتى التدوين والتصنيف، فبرزت شخصيته النحوية بروزا لا نظير له، وانكب وسهر الليالى على كتب السابقين فتأثر بهم، وأخذ مـا حلى له من اليواقـيت النحوية وأزهاره البـاسمـة، فكانت نتيـجة اطلاعه على آراء السابقين ومصنفـاتهم، أنه أصبح علما من الأعلام القادرين على

---

(١) راجع: بغـيـة الوعـاة ص٢٢٦، والدرر الكـامنة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، وشـذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

(٢) راجع : الدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦.

تخطى الصعاب، والبروز إلى الوجود فى ثوب قشيب يحقق للنحو كل آماله وأمانيه.

فنراه فى كتبه نقل عن السابقين واهتم برأيهم واعتمد عليهم وناقش رأيهم فى بعض المسائل، وليس هذا فحسب بل إنه تتلمذ على رجال عظام من أئمة النحو وكبرائهم أمثال أبى عبدالله الطنجى، والسراج الدمنهورى وأبى زكريا الغمارى، والشيخ أبى حيان.

(وأخذ العربية عن أبى عبد الله الطنجى والسراج الدمنهورى وأبى زكريا الغمارى وأبى حيان) اهـ[1].

فهؤلاء كانت لهم اليد الطولى على ابن أم قاسم حيث نبغ وتقدم واشتهر فى فن النحو فتأثر واقتدى بهم وسار على طريقهم.

ولكن بالبحث رأيت أنه لم ينقل فى كتبه عن شيوخه إلا عن شيخه أبى حيان. وأعلل ذلك بأنه كان من أفاضل الشيوخ وكان آخرهم، وأكثر ملازمة له (عن جماعة آخرهم أبو حيان) اهـ[2].

وهكذا كان شأن ابن أم قاسم يتقلب هنا وهناك لينال الحظ الوفير من اللسان العربى القويم، وأغلب الظن أنه كان فى منطقة شمال القاهرة حيث دفن هناك.

وفعلا أصبح نحويًا بارعًا نال إعجاب الجميع، وكان من أكابر عصره، نهل الكثير من مؤلفاته التى لا ينضب معينها سواء كانوا فى عصره أم بعده، وجميع مؤلفاته مصادر وثيقة لدى النحاة، ولقوة حرصه على تعلم النحو خرجت كتبه إلى الوجود مزهوةً بنفسها بما فيها من معان فياضة وآراء سديدة؛ فلذلك كثر الناقلون عنه.

«ورأيت بخط العلامة شهاب الدين الأبذى ما صورته: قال محمد بن أحمد

---

(١) راجع: بغية الوعاة ص٢٢٦، حسن المحاضرة للسيوطى ٢٣٠ وطبقات القراء جـ١ ص٢٢٧ والدرر الكامنة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، شذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، روضات الجنات ص٢٢٥.

(٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

ابن حيدر الأنصارى معرفا للشيخ المرادى أنه شرح الجزولية والكافية الشافية والتسهيل، والفصول لابن معط، والحاجبية النحوية والعروضية. . . » ا هـ[1].

ابن أم قاسم الفقيه:

لم يكن المرادى حبيس فن واحد فقد كان مع ذلك فقيها فى المذهب المالكى. درس الفقه وأتقنه، ونبغ فيه حتى صار إليه ناس للفتيا يعتدون برأيه، ويأتمرون بقوله، حتى إنه كان يجلس فى بعض الأمكنة لمنح الناس درسه، والانتفاع به فى أحكام الشريعة؛ وذلك لأنه تلقى عن علم من أعلام المذهب المالكى وهو الشرف المغيلى المالكى، فبث فيه روحه ولقنه أحكام الفقه وشرائعه.

«والفقه عن الشيخ شرف الدين المغيلى المالكى» ا هـ[2].

فلم يلبث ابن أم قاسم أن بث روح الشريعة بين جلسائه ومستمعيه فى أماكن خاصة فاستفاد منه الجميع وانتفعوا به.

ولكن لم يثبت أن ألف كتبًا فى الفقه المالكى.

ابن أم قاسم الأصولى:

لم يكتف ابن أم قاسم بالنحو والفقه المالكى بل نبغ أيضًا فى علم الأصول، فكان أصوليا ماهراً متينا فيه مجيداً، فكان لا يضن بعلمه ولا يبخل به على أحد.

هذا دأبه وعادته، لأنه كان تقيا ورعا محبًّا للخير للناس عامة. وذلك أنه تلقى على شيخ من شيوخ الأصول وهو الشيخ شمس الدين بن اللبان.

(والأصول عن الشيخ شمس الدين بن اللبان) ا هـ[3].

---

(١) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٢) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧، والدرر الكامنة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

(٣) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧، الدرر الكامنة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

ومع تفوقه لم يرد أنه صنف فى علم الأصول، فهو كغيره من العلماء يتناولون جميع الفنون وينبغون فى فن ويشتهرون به.

ابن أم قاسم المقرئ:

وأيضًا نبغ ابن أم قاسم فى القراءات، وتفنن فيها وتبحر وأجاد، وكان له مجلس يفد إليه الكثير لتعلم القراءات والاقتداء به، كما اقتدى هو بعلم من أعلام القراء الذى اتبع طريقه واهتدى بهديه، وهو الشيخ مجد الدين إسماعيل.

«قرأ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل ابن الشيخ تاج الدين محمد البناكتى» اهـ(1).

وثبت أنه ألف كتابًا صغير الحجم، فى وقف حمزة وهشام على الهمز على الشاطبية.

«وأفرد باب وقف حمزة على الهمز فى مصنف وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح....» اهـ(2).

وأخيرًا:

كان مجيداً فى تصنيفه متفننا فيه (وصنف وتفنن وأجاد) اهـ(3).

ورأيت أن الأيدى لم تمتد إلى تحقيق مخطوطاته القيمة إلا فى هذه الآونة، مع قوتها واتساع مداركها وتزويدها بالمعلومات الهامة.

فمد البعض يده إلى تحقيق الجنى الدانى فى حروف المعانى، والآخر إلى شرح التسهيل.

وبعون الله سأعمل على تحقيق شرحه لألفية ابن مالك.

خلقه: كان ابن أم قاسم على خلق كبير صالحا متدينا تقيا ورعا يخاف الله

---

(1) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جـ1 ص227 رقم 1038.

(2) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جـ1 ص227 رقم 1038.

(3) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص226، وطبقات القراء لابن الجزرى جـ1 ص227، والدرر الكامنة جـ2 ص116 رقم 1546، وشذرات الذهب جـ6 ص160، وروضات الجنات ص225.

ويخشاه، كثير المروءة والتواضع غير مزاحم على المناصب، فقد وصل إلى ما وصل إليه من العلم والإجادة فيه دون أن يرتقى منصبًا من المناصب.

وكان متعبدا حسن الشمائل كثير المحاسن، عظيم الوقار والسكينة محمود السيرة جليل القدر ظاهر الخشوع كثير القناعة معظما عند الخاصة والعامة، حسن العشرة رحب الصدر، متقربًا إلى الله عز وجل وليًّا من أوليائه يكثر من قراءة القرآن والصلاة على النبى ﷺ. «وكان تقيا صالحا» ا هـ(١).

رؤيته للنبى ﷺ:

وكان دائما يجالس الناس ويحاضرهم فى مسجد مصر القديمة وكانت له كرامات ظهرت على وجه البسيطة، فلقد رأى النبى ﷺ فى منامه يحثه ويحضه على عمل الخير لرغبة الناس فيه وقربهم منه.

«وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبى ﷺ فى النوم، فقال له: يا حسن اجلس. نفع الناس بمكان للمحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف» ا هـ(٢).

أسرة المرادى المعروف بابن أم قاسم:

ما وصل إلينا من كتب المؤرخين من أخبار هذه الأسرة لا يعدو مجرد إشارات عابرة. ولم يثبت أن المرادى حدثنا فى هذا الشأن بما يضىء جوانبه ويظهر معالمه. ومن ثم لا نعرف ما إذا كان المرادى تزوج وانجب أم لا.

وكان ما انتهى إليه من حديث آبائه وأجداده، ما قيل عن جدته كما سبق «المعروف بابن أم قاسم وهى جدته من أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة...» ا هـ.

شخصية المرادى:

أعنى بالشخصية هنا ما يمتاز به ابن أم قاسم من صفاته الخلقية والجسمية. أما الخلقية فقد ذكرتها.

(١) شذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، روضات الجنات ص٢٢٥.
(٢) الدرر الكامنة لابن حجر ١١٦/٢ رقم ١٥٤٦ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

وأما الجسمية: فلم يرد فى كتب المؤرخين ما يصور لنا هذه الصفة.

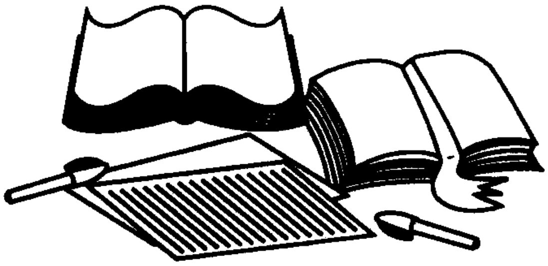
وكنت أود وأتمنى أن أقدم صورة واضحة لأسرة المرادى وبيئته التى عاش فيها وأن أظفر بالنصوص التى تعطينا ملامح وشخصية المرادى، ولكن لم يرد من ذلك شىء حتى يفسح الطريق لرسم صورته.

ويبدو أن هذا الأمر لم يكن يشغل بال الأقدمين من المؤرخين، وربما كان الحديث عن خاصة أسرته وبيئته يعد عندهم من لغو القول.

ففات بذلك علينا أشياء ثمينة لها أثرها الفعال فى تحقيق شخصيته.

أما شخصيته العلمية: فتنصب فى مؤلفاته وشروحه التى ركن إليها المتأخرون ونهلوا من معينها واستندوا على أقواله واعتدّوا بآرائه ونقلوها عنه.

فهذا يدل على سعة مداركه وشخصيته العلمية الهامة التى تمثلت فى هذه المؤلفات.



الباب الثاني

الفصل الثالث

ويشتمل على:

شيوخ المرادى

تلاميذه

مؤلفاته

وفاته

نبذة عن سرياقوس

عام الوفاة

•••••

شيوخ ابن أم قاسم

نبغ الشيخ المرادى المعروف بابن أم قاسم، وذاع صيته واشتهر بين الخلق وبرع فى النحو والفقه والأصول والقراءات، وله فى كل فن خبرة، وأخذ عنه الكثير ونقلوا من كتبه، وذلك لدقة قوله وحصافة رأيه، ووضعه الأمور فى نصابها، ووُزِن رأيه بميزان العدل فرجحت كفته، وفاق الكثير من أقرانه. وذلك بفضل شيوخه الذين تلقى عنهم وتعلم على أيديهم وجلس فى حلقات دروسهم، واستمد شعاع النور منهم على نهجهم، معضدا ذلك بأفكاره وآرائه ومقترحاته، وبالبحث لم ينقل إلا عن شيخه أبى حيان.

وسأذكر بعض شيوخ ابن أم قاسم الذين تتلمذ عليهم. حسب الترتيب الزمنى فى وفياتهم.

١ - أبو زكريا الغمارى:

نسبه: هو - يحيى بن أبى بكر عبد الله الغمارى التونسى أبو زكريا الصوفى.

مولده: قال السيوطى: ولد سنة ٦٤٣ ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تعلم العربية ومهر فيها، وانتفع من الكثير وأفاد الجمع من علمه بعربيته، وتقلب على أيدى العلماء وجلس فى حلقاتهم طلبا للعلم والتحصيل، وكان بارزا فى العربية لامعا بين أقرانه.

قال السيوطى: قرأ العربية بتونس على أبى الحسن بن العصفور وبدمشق على ابن مالك صاحب الألفية. وبالقاهرة على الشيخ البهاء بن النحاس، ومع ذلك كانت بضاعته فى النحو مزجاة. وقال ابن حجر فى الدرر الكامنة: أخذ عن عبد الحق بن سبعين، كتب عنه ابن سيد الناس وابن رافع. وكان عالمًا بالقراءة متقنا لها متفننا فيها، ذاع أمره واشتهر بين الناس وعلا قدره وازدهر نجمه، حتى عين مقرئا، فالتف حوله خلق كثير، وكان متوقد الذكاء صافى الذهن حريصًا على القراءة حرصا لا يضاهيه أى حرص.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: قرأ على بعض أصحاب الصايغ ورجع إلى بلاده، وأخبرنى غير واحد من أصحابه الواردين علينا من تلك البلاد أن ذهنه جيد واعتناءه بالقراءات تام وحرصه زائد.

وكان متعمقًا فى الأدب مطلعًا عليه يميل إليه برغبة جذابة قوية، جعلته هذه الرغبة مضطرًا لأن يقول الشعر ويترنم به، متغنيا بمصر وعظمتها ومجدها الخالد التليد.

قال فى الدرر الكامنة: ومن شعره:

بعينيكَ هل أبصرتَ أحسنَ منظرًا ... على طولِ ما أبصرتَ من هَرَمىْ مصر

أناخا بأعنان السماءِ وأشرفا ... على الأرض إشرافَ السماكِ أو النَّسْر

وقد وافيا نَشْزًا من الأرض عاليا ... كأنهما نَهدانِ قاما على صدرِ

وهكذا كان الغمارى مفيدا قويًّا نافعًا فى عربيته أمينا وحريصًا بكل ما يملك من قوة على فن القراءات ولايفوته أن يفخر ويتحدث عن مصر وقديمها - وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف من مؤلفاته.

وفاته: قال السيوطى، وابن حجر: مات أبو زكريا الغمارى فى ثالث عشر من ذى الحجة سنة ٧٢٤هـ أربع وعشرين وسبعمائة(١).

٢ - أبو حيان الأندلسى:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسى الغرناطى النفزى نسبة إلى نفزة - بفتح النون وسكون الفاء - قبيلة من البربر، فهو الغرناطى المولد والمنشأ والمصرى الدار.

مولده: ولد بمطخشارش - مدينة فى حضرة غرناطة فى أواخر شوال سنة ٦٥٤هـ أربع وخمسين وستمائة.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٠، طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٣٧٩ رقم ٣٨٦٩ والدرر الكامنة لابن حجر جـ٥ ص٢٠٦ رقم ٥٠٥٩ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

من حياته: أبو حيان نحوى عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومؤرخه وأديبه.

أخذ القراءات عن أبى جعفر بن الطباع، والعربية عن أبى الحسن الأبذى وأبى جعفر بن الزبير وابن أبى الأحوص وابن الصائغ وأبى جعفر اللبلى، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم فى النحو، وأقرأ فى حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخًا، منهم أبو الحسين بن ربيع وابن أبى الأحوص والرضى والشاطبى والقطب القسطلانى والعز الحرانى.

وأجاز له خلق من المشرق والمغرب، منهم الشرف الدمياطى والتقى ابن دقيق العيد والتقى رزين وأبو اليمين بن عساكر.

وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفى التفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ، اشتهر اسمه وطار صيته.

وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا فى حياته كالشيخ تقى الدين السبكى وولديه والجمال الأسنوى وابن أم قاسم وابن عقيل والسمين وناظر الجيش والسفاقسى وابن مكتوم وخلائق.

قال الصفدى: لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر فى كتاب، وكان ثبتا قيما عارفا باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لايدركه أحد فى أقطار الأرض فيهما غيره. وله اليد الطولى فى التفسير والحديث وتراجم الناس، ومعرفة طبقاتهم وخصوصًا المغاربة، وأقرأ الناس قديمًا وحديثًا وألحق الصغار والكبار وصار تلامذته أئمة وشيوخًا فى حياته، والتزم الا يقرئ أحدا إلا فى كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته.

وكان سبب رحلته عن غرناطة أنه حملته حدة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبى جعفر بن الطباع وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبى جعفر بن الزبير واقعة فنال منه وتصدى للتأليف فى الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السلطان فأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى ثم ركب البحر ولحق المشرق.

قال السيوطي: ورأيت في كتابه «النضار» الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته. أن مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء رموه بالمنطق والفلسفة والرياضة والطبيعة. قال للسلطان: إني كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدي، قال أبو حيان: فأشير إليّ أن أكون من أولئك، ويرتّب لي راتب وكسوة وإحسان فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك.

قال الصفدي: وقرأ على العلَم العراقي وحضر مجلس الأصبهاني، وتمذهب للشافعي، وكان أبو البقاء يقول إنه لم يزل ظاهريا.

وقال ابن حجر. كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه. وكان يعظم ابن تيمية ثم وقع بينه وبينه في مسألة نقل فيها أبو حيان شيئًا عن سيبويه، فقال ابن تيمية. وسيبويه كان نبي النحو!! لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعا من كتابه، فأعرض عنه ورماه في تفسيره النهر بكل سوء.

وقال الصفدي: وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم في قراءاتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها.

وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب:هذه نحو الفقهاء. وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم.

تولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقمر.

صفاته: قال الأدفوي: كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم، وكان ثبتا صدوقا حجة، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن، وكان شيخًا طوالا حسن النغمة مليح الوجه ظاهر اللون مشربا بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر.

وكانت عبارته فصيحة لكنه في غير القرآن يعقد القاف قريبا من الكاف.

مصنفاته: منها:

١ ـ البحر المحيط في التفسير.

٢ ـ النهر مختصره فى مجلدين.

٣ ـ إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب.

٤ ـ التذييل والتكميل فى شرح التسهيل مطول.

٥ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ قال السيوطى: لم يؤلف فى العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع، ولا أحصى للخلاف والأحوال وعليهما اعتمدت فى كتابى جمع الجوامع.

٦ ـ التنخيل الملخص فى شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين.

٧ ـ الأسفار الملخص فى شرح سيبويه للصغار.

٨ ـ التجريد لأحكام سيبويه.

٩ ـ التذكرة فى العربية، أربعة مجلدات كبار.

١٠ ـ التقريب فى مختصر المقرب.

١١ ـ التدريب وشرحه.

١٢ ـ المبدع فى التصريف.

١٣ ـ غاية الإحسان فى النحو.

١٤ ـ شرح الشذا فى مسألة كذا فى النحو.

١٥ ـ اللمحة الشذرة فى النحو.

١٦ ـ الارتضاء فى الضاد والظاء.

١٧ ـ عقد اللآلى فى القراءات على وزن الشاطبية وقافيتها.

١٨ ـ الحلل الحالية فى أسانيد القرآن العالية.

١٩ ـ نحاة الأندلس.

٢٠ ـ الأبيات الوافية فى علم القافية.

٢١ ـ منطق الخرس فى لسان الفرس.

٢٢ ـ الإدراك للسان الأتراك.

٢٣ ـ زهو الملك فى نحو الترك.

٢٤ ـ الوهاج فى اختصار المنهاج، للنووى... وغير ذلك.

ومما لم يكمل:

١ ـ شرح نصف ألفية ابن مالك فى مجلدين.

٢ ـ نهاية الإعراب فى التصريف والإعراب.

٣ ـ أرجوزة خلاصة التبيان فى المعانى والبيان.

٤ ـ أرجوزة نور الغبش فى لسان الحبش.

٥ ـ مجانى الهصر فى تواريخ أهل العصر.

وفاته: مات فى ثامن عشرين صفر سنة ٧٤٥ خمس وأربعين وسبعمائة، ودفن فى مقبرة الصوفية[١].

٣ - الشرف المغيلى:

نسبه: هو ـ عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلى الشيخ شرف الدين.

من حياته: كان عالما من علماء المالكية، درس مذهب الإمام مالك ونبغ فيه، والتف الجميع حوله ينتفعون به ويتلقون عنه، وولى مناصب دينية هامة، وكان حكما عدلا يعطى الحقوق لذويها، حتى أحبه الناس وأكبروه وأجلوه لنزاهته وحصافته.

قال ابن فرحون: كان من فضلاء المالكية وأعيانهم بالديار المصرية، وولى قضاء المالكية بها فحمدت سيرته.

وكان من أعلام الأصول والفروع جليل القدر عظيم الشأن، انتقل إلى العراق، ففاق الأقران وصحح كثيراً من المتون، وجلس الكثير فى مجلسه وأذن

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص١٢١، وطبقات القراء لابن الجزرى جـ١ رقم ٣٥٥٥، وطبقات الشافعية للسبكى جـ٦ ص٣١، والبدر الطالع للشوكانى ج٢ ص٢٨٨، وشذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص١٤٥.

لهم بالتدريس ومنحهم إجازات، وكان همه وضع الأمور فى نصابها، فكثر الملتفون حوله واقتدوا به ونهلوا من معينه.

قال خالد البلوى فى رحلته: «شيخنا العالم الأوحد أبو الأصبغ أحد الأعلام الجلة وعلماء الملة إمام الأئمة، وعلم الأعلام فى الفروع والأصول والكلام، مصيبا فى اختياراته من استقصاء واقتصار واستيفاء واختصار، فات قدره الأقدار فى ضبط الفوائد، ولقط الفرائد، فهو على الإطلاق العالم الصدر العالى القدر، رحل للعراق، فأحرز خصال السباق، واكتسب بخطه الأصول العتاق، صحح متونه، وحدق للصواب عيونه، وتبدو لها بشر ونشر كأنما تبلج وجه الصبح، أو نفح العطر، سمعت فوائد من لفظه، وقيدت شوارد من حفظه، قرأت عليه بعض مختصر الحلاب للعز النيلى المختصر الأكبر، وأذن لى فى تدريسه ا هـ.

صفاته: كان رجلا عالى الهمة عظيم القدر، يمتاز بالكرم، والمروءة، وحسن الأخلاق بصيرا بالأمور، ومحبة الناس له أثمن شيء عنده، كثير الاعتناء بنفسه فى بعد عن العجب والخيلاء، وكان ذا عقل راجح مفكر حصيف الرأى، كثير الفضل على الناس.

قال خالد البلوى: عالى القدر جمع إلى معارفه بين كرم ومروءة وظرف وفتوة وروايات، وعقل وحصاة، وفضائل غير مستقصاة ا هـ. وبالبحث لم أعثر على مؤلف له.

وفاته: توفى رحمه الله سنة ٧٤٦هـ ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة(١).

٤ - المجد إسماعيل الششترى

نسبه: هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله الششترى مجد الدين النحوى المقرئ الأستاذ والششترى - نسبة إلى قريته ششتر.

من حياته: لم يتعرض مرجع من المراجع إلى تاريخ ميلاده، وكان إماما عالمًا حافظًا عارفا باللغة العربية مقرئا ضابطًا متقنا للقراءات حتى صار شيخًا للقراء، درس الأصول وبرع فيه وتفنن وأجاد.

(١) الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ص١٨٤، نيل الابتهاج بتطريز الديباج لسيدى أحمد بابا التنبكتى ص١٨٩.

وتقلب فى مناصب علمية ومختلفة وترأس مدارس علمية وظهرت حصافته، وهذا مما زاد من علو قدره وازدهار علـمه بالقراءات وسمـو اسمه، حـتى سمع به خلق كثير، ووفدوا إلى مدرسـته وتعلموا فيـها وجلسوا فى مجلسـه ثم نقلوا ما حملوه إلى ذويهم ومن يلتف حولهم من طالبى الفن.

وكان كعادة غيره، تقلب على أيدى علمـاء عصره، فنهل من معينهم وتزود من علمهم وشرب منهم ما يشفى غليله ويروى ظمـأه، وهذه طبيعة العالم الناجح الذى يريد أن ينتفع به الناس ويتزودوا به.

أخـذ العربيـة عن جمـاعة وصـحب العـلاء القونوى، وأخـذ عنه العربيـة والأصول وغير ذلك.

وأخذ القـراءات وأتقنها وأجادها على الشطنوفى والتـقى الصائغ، وبرع فى كل باب طرقه وفى كل فن اندمج فيـه حتى أصبح العلامة الأوحد وأسـتاذ القراءة والنحو والأصول.

قال ابن الجزرى فى طبـقات القراء: إمام صفة صلاح الدين بـالصلاحية ثم خانقاه سـرياقوس، شيخ القراء العـلامة الأوحد الأستاذ المقـرئ النحوى الأصولى الشافـعى، برع فى القراءات والأصـول والعربية، وكـان شيخ القـراءات بالمدرسة الفاضلية، مـشهوراً بحسن القـراءة وجودة الأداء. انتفع به جماعـة. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وأخذ عنه البدر ابن أم قاسم.

صفاته: كان رجلا عالمًا فـاضلا تقيا ورعا محبا للخـير والعلم والانتفاع به، كثير الإنفاق من أجله، وليس هذا بغريب عليه، بل هو قدوة لوالده الذى كان من كبار أولياء الله تعالى والناس يفدون إلى قبره ويزورونه تبركًا به.

قال ابن الجزرى: كان والده من كبار الأولياء مدفون ـ بقريته ـ ينعت بالشيخ تاج الدين البناكتى يزار ويتبرك به.

وفاته: قال السيوطى وابن الجزرى: مات سنة ٧٤٨ ثمـان وأربعين وسبعمائة من الهجرة(١).

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص١٩٩، طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص١٦٨ رقم ٧٨١.

٥ - شمس الدين بن اللبان:

نسبه: هو ـ محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقى ثم المصرى الشافعى الإمام العلامة المعروف بابن اللبان.

مولده: قال فى شذرات الذهب: ولد سنة ٦٨٥خمس وثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: كان عارفًا بالفقه والأصول والعربية، أديبا شاعراً، سمع بدمشق من أبى حفص عمر بن المنعم بن القواس.

وقدم إلى الديار المصرية فأنزله ابن الرفعة بمصر وأكرمه إكرامًا كثيراً، وسمع بها من شرف الدين الدمياطى ومن عبدالرحمن بن عبدالقوى بن عبدالكريم الختعمى، وحدث بالديار المصرية، وسمع الحديث، وتفقه على كثيرين، وبرع فى جملة الفنون، وزاول التدريس بزاوية فى جامع عمرو بن العاص ثم بزاوية الإمام الشافعى، وسار على طريق الشاذلية، وصحب ياقوت العرش المتصوف، فاشتهر غير أنه تكلم كلامًا صوفيًّا يشعر بالاتحاد. فهاج عليه الفقهاء وحاكموه أمام قاضى القضاة ثم استنقذه ابن فضل الله.

قال السبكى فى طبقات الشافعية: تفقه على نجم الدين بن الرفعة وصحب فى التصوف الشيخ ياقوت بالإسكندرية، وكان الشيخ ياقوت المقيم بالإسكندرية من أصحاب سيدى الشيخ أبى العباس المرسى صاحب سيدى الشيخ أبى الحسن الشاذلى، وبرع ابن اللبان فقها وأصولا ونحوا وتصوفا، ووعظ الناس وعقد مجلس التذكير بمصر، وبدرت منه ألفاظ يوهم ظاهرها ما لا شك فى براءته منه، فاتفقت له كائنة شديدة ثم نجاه الله تعالى، ودرس بالآخرة بالمدرسة المجاورة لضريح الشيخ الشافعى رضى الله عنه.

وفى شذرات الذهب، قال الحافظ زين الدين العراقى: أحد العلماء الجامعين بين العلم والعمل، امتحن بأن شهد عليه بأمور وقعت فى كلامه، وأحضر إلى مجلس الجلال القزوينى وادعى عليه بذلك فاستتيب ومنع من الكلام على الناس وتعصب عليه بعض الحنابلة وتخرج به جماعة من الفضلاء.

وسمع منه الطلبة وخرّج له شهاب الدين أحمد بن أيبك الدمياطى جزءا من حديثه، وكـان أديبا شاعرا عـالما بالعربية ذكيـا فصيحا مـتجمعا عن الـناس هماما مهيبا.

صفاته: كان ابن اللبان لـسنا فطنا ذا همة وقوة وصرامـة وحزم، يميل إلى الجد ولا يحاول الاندماج فى الناس وقد يرغب فى الابتعاد والانقباض عنهم، ومع هذا كان محترما مقدرا بين الخلق يخافونه ويهابونه.

مؤلفاته: منها:

١ ـ ترتيب الأم للإمام الشافعى ولم يبيضه.

٢ ـ واختصر الروضة ولم يشتهر لغلاقة لفظه.

٣ ـ ومختصر فى علوم الحديث.

٤ ـ وجمع كتابا فى النحو.

٥ ـ وكتاب فى التصوف.

٦ ـ وله تفسير لم يكمله.

٧ ـ وله كتاب متشابه القرآن والحـديث تكلم فيه على طريقة الصوفية ـ وهو مختصر حسن تكلم فيه عن بعض الآيات والأحاديث المتشابهات.

وفاته: فى شذرات الذهب وأخبار مصر والقاهـرة وطبقات الشافعية والوافى بالوفيات: مات ابن اللبان بالطاعون فى شوال سنة٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة(١).

٦ - سراج الدين الدمنهورى:

نسبه: هو ـ عمر بن محمد بن على بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزى الدمنهورى المصرى الشافعى.

مولده: قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: مولده بـعد الثمانين وستمائة من الهجرة.

---

(١) حسـن المحاضـرة للسيـوطى جـ١ ص١٨٠، الأعلام للزركلى جـ٣ ص٨٥٣، وشـذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص١٦٣، وعصر سـلاطين المماليك لمحمود رزق جـ٤ ص١١٨، والوافى بالوفيات للصفدى جـ٢ ص١٦٨ رقم ٤٢٥.

من حياته: كان عالما مفضالا متقنا جامعا للعلوم، تنقل بين يدى العلماء فى كثير من الفنون وجلس فى حلقاتهم، واستمع إلى دروسهم، وناقش وعارض فى مجلس شيوخه فى سبيل الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه من الحصول على أكبر قدر من العلوم والفنون، فجلس فى حلقات النحو والقراءات والحديث والفقه متلقيا عن شيوخ وثق فيهم، وبرع على أيديهم.

أخذ العربية عن الشيخ شرف الدين محمد بن على الحسنى الشاذلى، وعن التقى ابن الصائغ أيضا وغيره، وأخذ القراءات عن الشيخ شرف الدين بن الشواء الضرير بالإسكندرية وعن التقى الصائغ، والمعانى عن الجلال القزوينى، والأصول عن العلاء القونوى، والفقه عن جماعة منهم العلامة نور الدين على بن يعقوب القرشى البكرى، وسمع من الحجار والشريف والموسوى، وأذن له بالإفتاء جماعة آخرهم الشيخ شمس الدين الأصبهانى، وبرع فى الأصول ونبغ فيه حتى صار أستاذا يعتد به ويؤخذ عنه.

ودرس فى أماكن مختلفة ومتعددة، وصحب القونوى وقرأ عليه مختصر ابن الحاجب وتلخيص المعانى والبيان، ولم يجد بدا من أن يعمل على منفعة الناس وطلابه ورواده، فكان ينتقل إلى المكان الأكثر نفعا لهم، ويلقى المتاعب والصعاب فى سبيل إفادة جمع غفير من الخلق، فأحبه الجميع وأحاطوا به حتى سمى بالعلامة الأوحد، وصار شيخا للقراءة والكل يستمع لحديثه ويعمل بإفتائه.

قال ابن الجزرى: «العلامة الأوحد المقرئ الفقيه المفتى شيخ القراء» ولحرصه على إفادة الجمع، أقرأ بمكة والمدينة وأفاد الكثير من الناس.

وحدث عنه أبو اليمن البصرى، ومع كل هذا كان يبخل بعلمه، وقد خلف حمل بعير من كتبه دون الانتفاع بها، وهلكت دون أن تملكها اليد التى تعمل على ضمها وجمعها.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: «وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين وأفاد، وكان ضنينا بعلمه وخلف جملة من الكتب والدنيا وهلكت بعده فلم ينتفع بها».

وإننى أنظر إلى هذا العالم الأصولى الذى أصبح شيخا للقراء، الفقيه صاحب الفتوى، الذى ذاع صيته وطار اسمه بين الخلق وفى الأرض المكرمة، ومع كل هذه المنح الربانية العظيمة. كيف يضن بما أعطاه الله وأسبغه عليه من نعمة العلم؟

يخيل إلى أنه كان يحب المحافظة والحرص كل الحرص على ما وهبه الله وعلى كل مايقتنيه وتضمه مكتبة منزله. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وفاته: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: مات سراج الدين الدمنهورى سنة ٧٥١ إحدى وخمسين وسبعمائة من الهجرة.

وقال الفاسى: هذا وهم بل مات فى يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى فى غاية النهاية: توفى بمكة شهر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة[١].

٧ - أبو عبدالله الطنجى:

تصفحت المراجع فلم أعثر له على ترجمة، وقال السيوطى فى كتاب بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ص٢٩٤: أبو عبدالله الطنجى شيخ من أهل النحو نقل عنه أبو حيان فى الارتشاف وذكره هكذا.

(١) طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٥٩٧ رقم ٢٤٣٢، بغية الوعاة للسيوطى ص٣٦٣ شذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص١٧٢، الدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص٢٢٣.

تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم

لقد تأثر ابن أم قاسم بعلماء عصره وتتلمذ على أيديهم وتلقى عنهم وجلس فى حلقات دروسهم، فما دام قد تأثر بالغير ونبغ عن طريقهم، فلابد أن يكون قد خرج أجيالا برزوا إلى المجتمع تأثروا به وتتلمذوا عليه وجلسوا فى حلقات درسه، وأفادوا غيرهم بما وهبهم الله من نعم العطاء.

وأقول: بعد البحث والاستقصاء لم أجد نصا فى كتب التاريخ يذكر فيه من تتلمذ على ابن أم قاسم سوى جلال بن أحمد المعروف بالتبانى، ولم أتمكن من الحصول على أى مؤلف للشيخ جلال التبانى حتى أحكم بأنه نقل عن شيخه أم لا.

فعلى ذلك اتخذته تلميذا له - وأيضا ابن هشام - وإن كان لم يثبت أنه تتلمذ عليه - فإنه نقل عنه وهو فى عصره.

وسأذكر بعض التلاميذ الذين تأثروا بابن أم قاسم وأخذوا عنه.

وذلك حسب الترتيب الزمنى فى وفياتهم.

١ - ابن هشام الأنصارى:

نسبه: هو - عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى الشيخ جمال الدين الحنبلى النحوى المصرى الفاضل العلامة المشهور أبو محمد.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى ذى القعدة سنة ٧٠٨ هـ ثمان وسبعمائة.

من حياته: لزم الشيخ الشهاب عبداللطيف بن المرحل وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزى، وقرأ على الشيخ التاج الفاكهى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعى ثم اندمج فى المذهب الحنبلى فحفظ مختصر الخرقى فى دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين.

وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وحدث عنه ابن جماعة بالشاطبية وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

وتصدر للتدريس ونفع الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرف فى الكلام والملكة التى يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا.

وكان ابن هشام من كبار علماء اللغة العربية، اشتهر بالتحقيق وسعة الاطلاع والاقتدار على التصرف فى الكلام، وذاع صيته فى العالم الإسلامى وطارت مصنفاته فى غالب الديار.

قال ابن خلدون فى ابن هشام:

مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

مخالفته لأبى حيان:

قال الشوكانى فى البدر الطالع: كان كثير المخالفة لأبى حيان شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك ـ والله أعلم ـ لكون أبى حيان كان منفردا بهذا الفن فى ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة ـ ابن هشام ـ وكثيرا ما ينافس الرجل من كان قبله أو بالتمكن من البلوغ إلى مالا يبلغ إليه، وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة.

وهكذا نافس أبو حيان الزمخشرى فأكثر من الاعتراض عليه فى النحو لكون الزمخشرى ممن تفرد بهذا الشأن وإن لم يكن عصره متصلا بعصره.

وهذه دقيقة ينبغى لمن أراد إخلاص العمل أن يتنبه لها فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص.

صفاته: كان ابن هشام يميل إلى التواضع ويعطف على أقربائه ويبرّهم ويعطى الفقراء والمحتاجين ويشفق عليهم. وكان دمث الأخلاق، رقيق القلب، سهلا لينا وديعا يحب التعامل مع الناس.

ما انتفع به ابن هشام من المرادي: قالوا: إن ابن هشام استفاد من المرادي وتأثر به، وظهر هذا الأثر فى الجزء الأول من كتابه المسمى بمغنى اللبيب فى

مواضع متعــددة، فنقل لفظه أو اقتبس معناه معتمــدا عليه وذلك من كتاب ابن أم قاسم المسمى بالجنى الدانى فى حروف المعانى.

مصنفاته: منها:

١ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعـاريب في النحو ـ منه نسخ فى أكثر مكاتب أوربا، ودار الكتب المصـرية، وطبع فى طهران سنة ١٢٧٤ وفى مـصر مرارا.. وله عدة شروح:

أ ـ شرح للدمامينى.

ب ـ شرح للشمنى.

جـ ـ شرح للدسوقى.

د ـ شرح للأمير.

٢ ـ قطر الندى وبل الصدى من أهم كتب النحـو ـ عليه شرح المؤلف. طبع بمصر وتونـس مرارا، واهتم الإفرنج به فنقـله كوجيـار إلى الفرنسـية، وطبع فى ليدن سنة ١٨٨٧م وعليه شروح كثيرة.

٣ ـ الإعراب عن قواعـد الإعراب. فى النحو ـ منه نسخـة خطية فى برلين وغوطا. وله شروح.

٤ ـ شذور الذهب فى النحو ـ طبع مرارا، وله شروح أكثرها مطبوع.

٥ ـ موقـد الأذهان وموقظ الوسنان. فى أغـوص مسائل النحـو، منه نسخ خطية فى برلين وباريس ودار الكتب المصرية.

٦ ـ ألغاز نحوية ـ طبع بمصر.

٧ ـ الروضة الأدبيـة فى شواهد علوم العربيـة ـ عول فيـها على ابن جنى، وهو فى برلين.

٨ ـ الجامع الصـغيـر. فى النحو ـ ببـاريس وفى الخزانة التـيموريـة. وعليه شروح.

٩ ـ التوضيح على ألفية ابن مالك. مجلد.

١٠ ـ رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة ـ أربعة مجلدات.

١١ ـ عمدة الطالب فى تحقيق تصريف ابن الحاجب ـ مجلدان.

١٢ ـ التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ـ عدة مجلدات.

١٣ ـ شرح التسهيل ـ مسودة.

١٤ ـ شرح الشواهد الكبرى.

١٥ ـ شرح الشواهد الصغرى.

١٦ ـ القواعد الكبرى والصغرى.

١٧ ـ الجامع الكبير والصغير.

١٨ ـ شرح اللمحة لأبى حيان.

١٩ ـ شرح بانت سعاد.

٢٠ ـ شرح البردة.

٢١ ـ التذكرة، خمسة عشر مجلدا.

٢٢ ـ المسائل السفرية فى النحو. وغير ذلك

وله عدة حواش على الألفية والتسهيل ورسائل وكتب أخرى متفرقة فى مكتبات أوربا.

وفاته: قال ابن حجر والسيوطى والشوكانى: مات ليلة الجمعة خامس ذى القعدة سنة ٧٦١ إحدى وستين وسبعمائة(١).

٢ - جلال التبانى:

نسبه: هو ـ جلال بن أحمد بن يوسف التيزينى ـ بكسر الفوقانية والزاى وقبلها وبعدها تحتانية ساكنة ـ المعروف بالتبانى ـ بمثناة ثم موحدة ثقيلة ـ لنزوله التبانة ظاهر القاهرة. جلال الدين ويقال اسمه رسولا.

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان. تعليق الدكتور شوقى ضيف جـ٣ ص١٥٤، بغية الوعاة للسيوطى ص٢٩٣، وحسن المحاضرة للسيوطى جـ١ ص٢٣٠، الدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص٤١٥، رقم ٢٢٤٨، شذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص١٩١، البدر الطالع للشوكانى جـ١ ص٤٠١.

من حياته: قدم القاهرة فأقام بمسجد التبانة فغلب عليه نسبته إليها. وتقلب بين يدى العلماء. قال الحافظ ابن حجر فى الدرر الكامنة: قدم القاهرة قبل الخمسين، وسمع فى البخارى من الشيخ علاء الدين التركمانى، وأخذ عنه وعن القوام الإتقانى، وأخذ فى العربية عن ابن أم قاسم والقوام والإتقانى والشيخ جلال الدين بن هشام وابن عقيل، وبرع فى الفنون مع الدين والخير. وكان فقيها أصوليا نحويا بارعا وأفتى ودرس سنين، وولى وكالة بيت المال ونظر الكسوة ومشيخة خانقاه شيخون.

وانتهت إليه رياسة الحنفية فى زمانه، وعرض عليه القضاء غير مرة فأصر على الامتناع. وقال: هذا فن يحتاج إلى دراية ومعرفة إصلاح ولا يكفى فيه الاتساع فى العلم.

ودرس بالصرغتمشية والألجهية ومدرسة الجائى وكتب على الفتوى.

وممن أخذ عنه ولده الشيخ شرف الدين، والشيخ عز الدين الحاضرى الحلبى.

وكان له صلة بالأمراء والأكابر، وعظم وضخم وتردد الناس إلى بابه وهو مع ذلك ملازم للاشتغال والأشغال مع الديانة والصيانة.

وكان شديد الحرص على ملاقاة العلماء والاجتماع بهم وملازمته لهم، لأنهم كانوا سببا فى نبوغه وشهرته وعظمته وعلو قدره.

صفاته: كان محبا فى السنة حسن العقيدة شديدا على الإلحادية والمبتدعة، وكان ذا همة عالية ومكارم أخلاق، كثير البر على الناس عطوفا عليهم، كثير الصدقة على الفقراء والمحتاجين، وكان له حرمة فى الدولة وكلمة مسموعة.

مصنفاته: وصنف تصانيف منها:

١ ـ المنظومة فى الفقه.

٢ ـ شرح المنظومة فى الفقه ـ فى أربعة مجلدات.

٣ ـ شرح المشارق.

٤ ـ شرح المنار.

٥ ـ شرح التلخيص.

٦ ـ اختصر شرح مغلطاى على البخارى ـ قال ابن حجر العسقلانى: رأيته بخطه.

٧ ـ له تصنيف فى منع تعدد الجمع.

٨ ـ تصنيف فى أن الإيمان يزيد وينقص.

٩ ـ له كتاب علق فيه على البزدوى.

وفاته: قال السيوطى فى بغية الوعاة وابن العماد فى شذرات الذهب: مات بالقاهرة فى ثالث عشر رجب سنة ٧٩٣ ثلاث وتسعين وسبعمائة عن بضع وستين سنة(١).

مؤلفاته

مؤلفات ابن أم قاسم:

للمرادى مؤلفات بذل فيها كل جهده وكرس حياته من أجلها. فدرس كتب السابقين وتفحصها. فاقتطف منها أزهارها وجنى ما أعجبه من ثمارها. وأضاف ذلك إلى ماحوته قريحته وجاد به تفكيره. فأعجب المعاصرين والخلف فاعتمدوا على مؤلفاته ونقلوا منها وكانت مصدرا لكل باحث ومنارة لكل من يريد أن يسترشد. فنهلوا من معينه الذى لا ينضب ومن علمه الذى لا ينفد. ومن ذلك:

١ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى.

٢ ـ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.

٣ ـ شرح ألفية ابن مالك.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص١٢٣، وحسن المحاضرة للسيوطى جـ١ ص٢٠٠، والدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص٨٢، شذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص٣٢٧، البدر الطالع للشوكانى جـ١ ص١٨٦، روضات الجنات للخوانساى ص١٦٢.

٤ ـ شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية.

٥ ـ شرح المقصد الجليل فى علم الخليل (وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض).

٦ ـ شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للسخاوى.

٧ ـ رسالة فى الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٨ ـ شرح المفصل للزمخشرى فى النحو ـ لم أعثر عليه.

٩ ـ شرح الاستعاذة والبسملة، قال السيوطى: قلت: وشرح الاستعاذة والبسملة كراس ملكته بخطه ـ لم أعثر عليه.

١٠ ـ تفسير القرآن الكريم في عشرة مجلدات أتى فيه بالفوائد الكثيرة وإعراب القرآن ـ لم أعثر عليه ـ.

١١ ـ شرح الجزولية. ـ لم أعثر عليه ـ.

١٢ ـ شرح الكافية الشافية - لم أعثر عليه -.

١٣ ـ شرح الفصول لابن معط - لم أعثر عليه -.

١٤ ـ شرح الحاجبية النحوية - لم أعثر عليه -.

وسأذكر نبذة موجزة عن كل مؤلف عثرت عليه في المكتبات . . وهى:

أولا - كتاب الجنى الدانى فى حروف المعانى:

هو كتاب مخطوط مودع بدار الكتب المصرية تحت أرقام ٥٤١، ٣٨١ عام، وطلعت، وتيمور، ويحتوى على ١٤٢ ورقة ومسطرته ١٩ سطرا.

أوله «بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ياكريم. الحمد له. بجميع محامده، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم أنبيائه. . وبعد

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيا أكثرها على معانى حروفه صرفت الهمة إلى تحصيلها. . . إلخ».

حقا إنه كتاب قيم عظيم طرق صاحبه فيه الأبواب الموصدة ففتحها على مصراعيها، حيث أنار للقارئ طريق الهداية، فقد دقق كلامه، ووضع نصب عينه الحروف ومعانيها فكشف عن غامضها، ويسر الوقوف عليها. وذكرها جملة وتفصيلا، وهى مع قلتها كثر درها وبعد غورها.

فقرب البعيد وسهل ما صعب منها، وجعله في متناول أيدينا وسماه الجنى الدانى فى حروف المعانى.

ويحتوى هذا الكتاب الذى ندر وجوده وقل ما يماثله أو يضاهيه ـ على مقدمة وخمسة أبواب، واشتملت المقدمة على خمسة فصول.

بين فى الفصل الأول حد الحرف، وفى الثانى لماذا سمى حرفا ؟ وفى الثالث فى جملة الحرف ومعانيه وأقسامه. حتى إنه قال: إن النحويين جعلوا للحرف خمسين معنى.

وفى الرابع فى بيان عمله، وقال: إنه عامل وغير عامل، والخامس فى عدة الحروف وقال: إن بعض النحويين قالوا: إنَّ جملة المعانى ثلاثة وسبعون حرفا، ذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا.

ولقد وقف ابن أم قاسم. على كلمات أخر مختلف فى حرفيتها ترتقى لها عدة الحروف إلى المائة، وهى منحصرة فى خمسة أقسام وجعل لكل قسم بابا.

فالباب الأول فى الأحادى، وهى أربعة عشر حرفا. الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء، وقد جمعها ابن أم قاسم فى كتابه هذا فى قولك « بكشف سألتمونيها».

ثم بدأ بالهمزة مفصلا ضاربا الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب عارضا رأى النحاة فيما يدور فى هذا الموضع وما يطرأ عليه من تغيير.

ثم عرض الباء موضحا معانيها زائدة وغير زائدة.

وقد يعتمد على رأى سيبويه فى عرضه للكلام، فمثلا قال: رد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه، وجعلوه معنى لا يفارقها . . . .

وهكذا. عارضا ما فى الباب الأول من حروف المعانى مع توضيح وإزالة الغموض وإبراز المحاسن وفى بعض الأحيان يسأل ويجيب ليقرب المعانى إلى ذهن القارئ مزيلا ما فيه من شبهات، وقد يذكر تنبيهات عقب كل قسم من الأقسام، لإبداء ملاحظاته، أو توضيح ما أشكل، ولإظهار ما أبهم. عارضا فيه رأى النحاة.

فمثلا. فى تنبيه له «لام الاستغاثة» قيل: هى زائدة. فلا تتعلق بشىء، وقيل: ليست زائدة فتتعلق.

وعلى هذا: ففى ما يتعلق به قولان: أحدهما أنه الفعل المحذوف، وهو اختيار ابن عصفور والثانى: أنه حرف النداء، وإليه ذهب ابن جنى، وذهب الكوفيون إلا أن هذه اللام بقية آل.. وهكذا يوضح ويبين.

وكثيرا ما يعتد برأى ابن مالك ويؤيده، ويعتمد على ابن الناظم فى شرحه للألفية وغير ذلك من النحاة البارزين المشهورين أمثال الأخفش وابن الأنبارى والزجاج والمبرد وابن يعيش وغيرهم.

ثم انتقل إلى الباب الثانى، وهو الثُّنائى وقسمه إلى ضربين: ضرب متفق عليه ومختلف فيه وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفا وهى: إذ، وأل، وأم، وإن، وأو، وأى، وبل، وإذا.. إلخ

ثم ذكرها على الترتيب مبينا معانيها وأغراضها عارضا رأى النحاة مؤيدا ما يراه متفقا والمقصود، مستشهدا بكتاب الله وأشعار العرب.

ثم ينتقل إلى الباب الثالث فى الثلاثى، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيه وجملة ذلك أربعة وثلاثون حرفا، وهى: أجل، وإذن، وإذا، وإلا، وإلى، وإما.. إلخ، ذكرها مرتبة مبينا معانيها وما يتعلق بها ضاربا لذلك الأمثلة.

وقد يذكر فوائد عقيب بعض المسائل، ليعرض فيها رأى النحاة فى إيجاز واقتصار، ليقف القارئ على رأى النحاة فى مسألة ما.

فمثلا قال: فائدة فى «لات» قرئ «ولات حين مناص» بفتح التاء وضمها وكسرها والفتح هو المشهور، والوقف عليها بالتاء عند سيبويه والفراء، وابن كيسان والزجاج، وبه وقف أكثر القراء وبالهاء عند الكسائى والمبرد وبه قرأ الكسائى.

ثم انتقل إلى البـاب الرابع فى الرباعى، وهو ضربان: متفق عليـه ومختلف فيه وجملته تسعة عشر حرفا وهى:

إذما، وألا، وأما، وإما. . . . . إلخ. ثم ذكرها أيضا على الترتيب. بسطها بأسلوبه بسطا يزيل كل شبهة.

وقد اعتـمد على أبى حيان، واعـتد برأيه معارضا رأى ابـن مالك، قال فى «حـتى»: ولا يجـوز أن تقول: أكـلت السمكـة حتى نصـفـهـا أو ثلثـها، قـال الزمخشرى: لأن الفعل المتـعدى بها الغرض منه أن ينقضى شيئا فـشيئًا حتى يأتى عليه. وقال ابن مالك لا يلزم واستدل بقول الشاعر.

عيَّنتْ ليلةً فمازلتُ حتّى نصفِها راَجياً فَعُدْتُ يئوساً

قال الشيخ أبو حيان، ولا حجة له فى هذا البيت. . . إلخ

ثم انتقل إلى الباب الخـامس فى الخماسى: وهو ثلاثة أحرف، واحـد متفق على حـرفيتـه وهو «الكن»، واثنان فيـهمـا خلاف وهمـا «أنتما وأنـتن» ذكر ذلك مفصلا.

وكان يعقب كل قسم من الأقسام بقوله: «والله أعلم».

وفى نهاية كتابه قال: وذكر بعضهم أن «كان» الزائدة حرف، وكذلك «أصبح وأمسى» فى قول العرب: «ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها» قال: لأن الأفعال لا تزاد.

وقـد كـان حق هذه الألفـاظ أن أذكرهـا فى باب الثـلاثى والرباعى، وإنما أهملت ذكرها هناك لشهرتها وغرابة القول بحرفيتها.

وهكذا كان كـتاب الجنى الدانى فى حروف المعـانى بحرا فيـاضا لمن أراد أن يرتوى، وبلسمـا شافـيا لمن أراد أن يستـشفى، ومعـينا لا ينضب لمن أحب تزويد نفسه.

فنرى ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، قد أدلى بدلوه، ونهل من معينه وسار على نهجه واتبع طريقته.

ثانيا - شرح «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك:

شرحه ابن أم قاسم، وهو كتاب مخطوط فى مجلدين ووقع مرة أخرى فى ثلاثة مودع بدار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر تحت أرقام ٦٥٣٠ طلعت ـ ٦٣ ـ ١٢٦٢.

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله على التوفيق لحمده. . .إلخ».

وهو كتاب ضخم قيم جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق فى النحو، واستكشاف لمخبآته، وإحاطة بأوابده.

وهو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها مدعومة بالدليل النقلى والنظرى. فعلق ابن أم قاسم على التسهيل تعليقا يفيد المعنى ويبين المراد، وقد ذيله بفوائد جمة تكشف مقاصده، وتفصح عن مكنونه.

ولكنه مال إلى عدم الإكثار والإسهاب، بل وضع الأمر فى نصابه دون ملل أو خلل فبدأ أول ما بدأ بشرح الكلام على حسب طريقة ابن مالك، عارضا آراء النحاة وخلافاتهم، فيعرض أولا كلام المصنف ثم يعقبه بشرحه الوافى المختصر حتى يتسنى للقارئ أن يفهمه دون جهد ونصب وعناء.

شافعا ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأمثال العرب وأشعارهم. وقد يعرض تلخيصا بعد سرد المسألة وشرحها ورأى العلماء فيها، ليقربها إلى الأفهام. . فقال فى إلحاق نون الوقاية بقد وقط:

«وتلخص من نقل الكوفيين أن من جعلهما اسمى فعل. قال: قدنى وقطنى بالنون وتكون الياء فى موضع نصب، ومن جعلهما بمعنى حسب. قال: بغير نون».

وقد يأتى بالشاهد ثم يعلق عليه برأيه ورأى النحاة، تسهيلا وتقريبا إلى الأذهان وإزالة الشبهات ورفع الغموض الذى يسيطر على الشاهد، فيبرزه فى صورة براقة تصل إلى مدارك المتعلم والقارئ دون تعب ومعاناة.

وفى باب إن وأخواتها بين الطريق الذى سار عليه ابن مالك فى اقتدائه بالنحاة فقال فى إن وأخواتها: «عد المصنف هذه الأحرف خمسة لأن أن المفتوحة فرع من إن المكسورة اقتداء بسيبويه والمبرد فى المقتضب وابن السراج فى الأصول».

ونراه حينما يدخل فى باب من الأبواب، فإنه يأتى له بمقدمة من عنده ثم يعرض شرحه وقد يعرض رأى النحاة ذاكرا النص من كتبهم باسطا آراءهم.

وقد ينقد ابن مالك فى ترتيبه الكلام، ويدافع عنه - ففى العدد - فصل.

«استعمل لخمسة عشر ظروف كيوم يوم صباح مساء وبينَ بينَ».

قال المرادى: «ليس هذا الفصل من باب العدد فى شىء، ولكن استطرد ذكره، لكون هذه الأسماء ناسبت خمسة عشر فى تركيبها.. إلخ.

وقد يعارض المصنف وابنه، ففى باب التعجب قال ابن مالك: «وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر».

قال المرادى: «نحو ما أحسن زيدا مقبلا، وأكرم به رجلا».

فلو قلت: ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز بإجماع. قال المصنف: وتبعه فى نقل الإجماع ولده فى شرح الألفية. وليس كذلك.

وقد اعتمد فى النقل على كثير من النحاة فى شرحه أمثال أبى حيان والمبرد والأخفش والسهيلى والزمخشرى وغيرهم.

قال فى نون التوكيد. قال سيبويه أما يونس وناس من النحويين فيقولون:

اضربان واضربنان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير فى كلامها..

واعتمد أيضا على شيخه أبى حيان فقال فى زيادة الواو فى أو، ولو.

قال الشيخ أبو حيان: لم أظفر فى تعليله بنص، ويمكن عندى أن يكون زادوا الواو منه للفرق بين أولى حالة النصب والجر وبين إلى الحرف، وحملت حالة الرفع على النصب والجر، ولا أراه تعرض لشيخ آخر من شيوخه فى النقل عنه أو التأسى به والسير على نهجه، وقد يعارض النحاة فى آرائهم مراعيا ضبط الحقائق مع ترجيح ما يراه ملائما ونافعا مفيدا.

فقال فى قول ابن مالك: (بلام الابتداء).

قال المرادى: زعم أكثرهم أنها مخلَّصة للحال، وليس كذلك، لقوله تعالى ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقع..

ونراه يجارى المصنف فى (لدن) ويؤيده حينما قال ابن مالك: «نون مكسورة للوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز».

قال المرادى: من حـذفها مع لدن قراءة نافع وأبـى بكر «قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِى عذرا» قـال المصنف: زعم سيـبويه أن عدم لحـاقها للدن مـن الضرورات، وليس كذلك، لقراءة نافع.

وهكذا كانت عادة ابن أم قاسم يعرض الآراء ويفـندها ويرجح ما فيه الفائدة والنفع.

وحقا. إنه شرح مفيد جعل تسهيل ابن مالك مسهلا على كلّ قارئ وباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرابه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفا دانيا طيـب الرائحة طعم المذاق، ومفتاحـا لكل طارق لأبواب النحو.. فكان مصدرا وثيقا للنحاة ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعة ابن أم قاسم وحسن لباقته واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والاقتداء بهم.

فأخـرج مؤلفات وشـروحا يانعـات قاصدا بهـا أن تكون هداية للمهـتدين وطريقا للسالكين ومرضاة للباحثين.

ثالثا - شرح ألفية ابن مالك:

نسخـة مخطوطة فى مجلد مـودع بدار الكتب المصرية ومكتـبة الأزهر تحت رقم ٣٢٣ - ١٥٠ تيمور - ٣٢٣٨.

وفى المقدمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم.. فهذا توضيح لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنهـا لخطابها، سألنيه بعض حفاظها المعتنين لاستنباط بعض فوائدها من ألفاظها... إلخ».

تمعنت هذا الشرح فظهـرت فضائله وبرزت محاسنه، فـإذا قرأه قارئ أحس بالارتياح والاطمئنان وخرج منه بنتائج باهرة وآراء صائبة.

فقـد ظهرت شـخصـية ابن أم قـاسم واضحة جلـية دلت على قـوة قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه العظيمة وأفكاره وآراؤه السديدة.

ولا شك أنه شرح أوفى على الغاية، وبلغ النهاية. فقد عمل على استكمال ما فـات، وانسجـام فى ترتيب المعلومات، ومن تنسـيق فى ضم القواعـد المتصلة بعضها ببعض.

ويمتاز بالدقة والإتقان والسهولة، فـلا يحتاج إلى جهد وعناء، مع إيضاحه وبسطه لآراء النحاة ومذاهبهم.

ولا نبالغ إذا قلنا: إن هذا الشـرح أرشد المؤلفين من بعده، ووضع مـنهاجًا لهم ونسقًا يسيرون عليه فإن عنايته كانت مـتجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

والحق أنه غـزير المادة، ومن أوفى الكتب بسطاً لمذاهب النـحاة وتعليـلاتهم على نمط العناية والتفصيل.

ولا غرابة أن يجمع فى شرحـه ما جمع فأمامه من المؤلفات القيـمة الواسعة من كتب السابقين كارتشاف الضرب والتسهيل وشرحه وغير ذلك.

مضيفاً إليها ما حوته قريحته وجاد به تفكيره.

فكان هذا الشـرح مددا لمن بعـده من شراح الألفـية، ومـصدرا وثيقـا لدى النحويين، وقـد استمد منه المؤلفـون، يعولون على آرائه ويعتـمدون على أفكاره. وقد ظهر هذا واضحا فى الناقلين عنه.

وإذا درسنا شرح الألفية للأشمونى وجدناه قد تتبع أسلوب ابن أم قاسم فى الشرح وذكر التنبيهات، ونقل الكثير عنه، وفى بعض الأحيان يذكر نص الألفاظ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى بعد قول الناظم

وقَصْرُها مِن نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

قال المرادى فى التنبيه الثالث:

وقـد أفرده الأشـمونـى فى تنبيـه أيضـا فقـال الأشـمونى ١/٣٠ نقـلا عن المرادى(١): «مذهـب سيبويه أن «ذو» بمعنى صـاحب وزنها فَـعَل ـ بالتحـريك ـ

(١) راجع التحقيق ص٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١ من الرسالة.

ولامها ياء ـ ومذهب الخليل أن وزنها فَعْل ـ بالإسكان ـ ولامها واو، فهى من باب قُوّة، وأصله ذوو.

وقال ابن كيسان: تحتمل الوزنين جميعا.

و«فوك» وزنه عند الخليل وسيبويه ـ فَعْل ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ وأصل فوه لامه هاء ـ.

وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعل ـ بضم الفاء ـ.

وأب وأخ وحم وهن: وزنها عند البصريين فَعَل ـ بالتحريك ـ ولاماتها واوات، بدليل تثنيتها بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم فى التثنية: حَموَان، وفى إحدى لغاته حموٌ.

وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل، بالإسكان.

ورد بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال.

أما «هن» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هنة وهنوات، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية.

واعترضه ابن إيار بأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفى هنوات لكونه مثل جفنات، ففتح لأجل جمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة فى الواحد.

وقد حكى بعضهم فى جمعه أهناء، فبه يستدل على أن وزنه فَعَل ـ بالتحريك ـ» هذا نص كلام المرادى.

مسألة (٢)

فى الضمير ـ بعد قول الناظم

وقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وِقايَةٍ ولَيْسِى قَدْ نُظِمْ

قال الأشمونى فى تنبيه له ١/٥٥ نقلا عن المرادى[١]:

(١) راجع التحقيق فى نون الوقاية.

«ومذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعلَ الكسرَ.

قال الناظم: بل لأنها تقى الفعل اللبس فى «أكرِمْنِى» فى الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بيـاء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، فـفعلُ الأمر أحقّ بها من غيره، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر».

مسألة (٣)

فى اسم الموصول ـ بعد قول الناظم

وَصِــفةٌ صَـرِيحـةٌ صِلَةَ ألْ وكونُها بِمُعْرَبِ الأفعالِ قَلّ

قال الأشمونى فى تنبيه له ١/٧٦ نقلا عن تنبيه أيضا للمرادى[1]:

«تنبيه.. شذ وَصْلُ «أل» بالجملة الاسمية كقوله:

مِنَ القومِ الرَّسولُ اللهِ مِنهُمْ لـهُمْ دانَـتْ رِقـابُ بـنِى مَـعَدٌّ

وبالظروف، كقوله:

مَنْ لا يزالُ شاكراً على المَعَهْ فهْوَ حرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَهْ

مسألة (٤)

فى اسم الموصول ـ بعد قول الناظم

فِى عائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعلٍ أو وصفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

قال الأشمـونى فى التنبيه الثانى ١/٨٠ نقلا عن المرادى من التنبـيهين الرابع والخامس[2]:

(إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف:

أجازه الأخفش والكسائى، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة.

---

(١) ص ٤٤٦، ٤٤٧.

(٢) ص ٤٥٦.

واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو: هذه التى عانقْتُ مجردة، أى: عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة ـ نحو هذه مجردةً عانقت ـ فأجارها ثعلب ومنعها هشام».

مسألة (٥)

فى المعرف بأداة التعريف ـ بعد قول الناظم

.... كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمَانِ

قال الأشمونى فى تنبيه له ١/٨٦ نقلا عن المرادى فى تنبيه له أيضا[١]:

«تنبيــه ـ فى تمثيله بالنعمان نظر؛ لأنه مـثل به فى شرح التسهـيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتى للمح الأصل ليست لازمة».

مسألة (٦)

فى كان وأخواتها ـ بعد قول الناظم

.... وكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ

قال الأشمونى ١/١١٣ نقلا عن المرادى[٢]:

«وفى دعوى الإجماع على منعها نظر، لأن المنع معلل بعلتين:

إحداهما. عدم تصـرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مـانعا باتفاق، بدليل اختلافهم فى ليس، مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى أن «ما» مـوصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلـته، وهذا أيضا مختلـف فيه. وقد أجاز كـثير الفصل بين المـوصول الحرفى وصلته، إذا كـان غير عامل كما المصدرية».

---

(١) راجع التحقيق ص٤٦٧.
(٢) ص٤٩٦.

مسألة (٧)

فى الفاعل ـ بعد قول الناظم

.... وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

قال الأشمونى ٧٨١/ ١ نقلا عن المرادى[(١)].

«قال الناظم: والنحويون ـ إلا أبا الفتح ـ يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتا ـ وذكر الأشمونى أبياتا ـ وذلك لجوازه وجها من القياس. وممن أجاز ذلك ـ قبله وقبل أبى الفتح من البصريين والطُّوَالُ من الكوفيين.

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها.

وقد أجار بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر».

مسألة (٨)

فى النائب عن الفاعل ـ بعد قول الناظم

ولا يَنُوبُ بَعْضُ هذِى إِنْ وُجِدْ فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وقَدْ يَرِدْ

قال الأشمونى فى تنبيه له ١٨٤/ ١ نقلا عن المرادى[(٢)]:

«إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لواحد منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور، وقال أبو حيان: ظرف مكان».

مسألة (٩)

فى المفعول به ـ بعد قول الناظم

والعَكْسُ فِى مَصْحُوبِ أَلْ

(١) ص ٥٩٧.

(٢) راجع التحقيق ص ٦٠٧.

قال الأشمونى فى خاتمة له ٢١٧/١ نقلا عن المرادى فى تنبيه له(١).

«إذا دخلت «أل» على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بأل أو بالإضافة، خلافا للرياشيِّ والجرميِّ والمبرد فى قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة، وإن «أل» فيه زائدة، وإضافته غير مَحْضَة».

وقد أحسن ابن أم قاسم فى أن ينسب الآراء إلى أصحابها المتقدمين، وهو كثير لا يقع تحت حصر. وكان موقفه من ابن مالك موقف الناقد البصير. يناقشه فيما يستحق المناقشة ويؤيده فيما يستحق التأييد.

وذلك لما له من سعة اطلاع مكنه من معرفة آراء السابقين والحكم عليها بعد الموازنة بينها، وقد كثر استشهاده فى هذا الشرح بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأمثالهم.

وهكذا كان ابن أم قاسم فى مادته العلمية بحرا فياضا بذل جهده وكرس حياته من أجل إيجاد قطوف دانية يتناولها القاصى والدانى.

رابعا - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية للقاسم ابن فيرُّه بن خلف

نسخة فى مجلد بقلم نسخ بخط أحمد بن يوسف السمنودى الشاذلى الأحمدى - فرغ منه فى ذى الحجة سنة ١٢٢٨هـ مجدولة بالمداد الأحمر فى ٥٣ ورقة ومسطرتها ٢١. مودعة بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٢.

نبذة عن الكتاب:

بدأ المرادى كتابه بتعريف الوقف لغة واصطلاحا، ثم قسم الوقف إلى أربعة أقسام: اختيارى واضطرارى واختبارى وتعريفى، وقال: لا فرق بين أن يكون الوقف على الهمز فى هذا الباب اختياريا أو غيره.

وقال فيه: بدأ الناظم بحمزة أولا فى قوله:

وحمزةُ عند الوقف سهّلَ همزَهُ ... إذا كان وسْطا أو تطرف مَنزِلا

(١) راجع التحقيق ص ٦٥٦.

لأنه أقعد بالباب ثم أردفه هشاما.

ونرى المرادى أتى بأبيات من الشاطبية ثم شرحها شرحًا مفصلا معتمدًا فيه على آراء القراء ساردا كل رأى فى حرية وطلاقة.

ففى البيت الأول - بعد أن عرض كلام الناظم بأسلوب يتفق والبيت - وفى آخره قال: هذا نقل الناظم ثم قال: وروى الضبىُّ عن سُليم تخفيف الهمز الواقع أول الكلمة مطلقا، ونقل الحافظ أبو العلاء عن حمزة تخفيفه مطلقا إذا تقدمه حرفٌ ولو منفصلا. قال أبو الفتح ابن سَبْطا، لأنها باتصالها بما قبلها تصير كالمتوسط. وكان أبوطاهر لا يأخذ فيها إلا التخفيف.

وقد ينسب إلى الناظم وغيره فى بعض الأحيان النسيان وعدم الانتباه فى رأيه معللا ذلك.

فمثلا بعد قول الناظم: وحمزة عند الوقف إلخ. قال فى تنبيه له بعده «رُوِى عن حمزة أنه قال: إذا كان الوقف على المهموز بغير همز يُزِيلُ المعنى فالوقف بالهمز - فمن القراء من انتبه كطاهر بن غلبون ومنهم من لم ينتبه كالدانى والناظم، ولذلك أطلق فى قوله: وحمزة عند الوقف سهل همزه - وبعد أن ينتهى المرادى من شرح البيت يعربه زيادة فى توضيح معناه ولا يغفل عن الأمثلة الكثيرة للاستفادة منها.

وقد يعلل التقديم فى كلام الناظم. فمثلا

فأبدِلْهُ عنه حرف مدٍّ مُسَكّنا ومن قبله تحريكُهُ قد تَنَزَّلا

قال المرادى: أبدأ بالهمز الساكن لقلة أحكامه.

وقد يعقب على البيت بفائدة أو تنبيه يعرض فيهما ما يستنتجه من بيت الناظم. فمثلا بعد قول الناظم: فأبدله عنه حرف.. إلخ - قال فى تنبيه له «وافق الرسم القياس فى هذا النوع إلا مع همز الوصل ولم تُرسم فى ادَّارأتم والرؤيا».

وفى تنبيهاته قد يوضح كلام الناظم بطريقة بلاغية مشوقة للنفس تقريبًا للأذهان وتوضيحًا للعبارة، فتراه مثلا بعد قول الناظم:

وَيَسمَعُ بعد الكسر والضم همزَهُ لدَى فتحه باءً وواواً مُحَوّلا

قـال: جمع الناظم بين الكسـر والضم أولا ثم جـمع بين الياء والواو ثانيـا فانصـرف الأول للأول والثانى للثانى ويسـمى هذا فى علم البديع لفـا ونشرا وهو ضربان: مُرتَّبٌ كـقوله تعالى: ﴿ومِن رحمـته جعل لكُمُ اللَّيْـل والنَّهارَ لتسكنُوا فـيه ولتبتغُوا من فَضْله﴾ [القصص: ٧٣]. . . ومعكَوس كقوله تعالى: ﴿يوم تَبيضُّ وجَوه وتَسْوَدُّ وجَوه﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وقد ينوه إلى ذكر بعض الوقائع تمكينا للكلام وتأييدا للرأى. فمثلا بعد قول الناظم:

وَيُبدِلُهُ مهما تطرَّف مثلَهُ ويقصرُ أو يَمضى على المدّ أطولا

حكى ابن جنى فى الخصـائص أن شخصا ادعى عند الزجـاج أنه يجمع بين ألفين وأخذ يطول صوته بقال ويمططه ـ فقال له الزجاج لو مددتها إلى العصر هى الألف واحدة.

وقد يتعرض لذكر تعريف بعض الأعلام كالأخفش مثلا . .

واعتمد المرادى فى كـتابه هذا على كثير من الأعلام مثل الأخـفش وسيبويه وأبى شـامة ويونس وغـيرهـم، وقد يعـرض رأيه فى بعض الأبيـات المشكلة التى اضطرب فى شرحها بعض الشراح فقال فى قول الناظم:

وما قبـلَهُ التحـريكُ أو الْـفٌ محـرّ ركا طرفا فالبعضُ بالرَّوْم سَهَّلا

ومن لم يَرُمْ واعــتد مَحْضًا سكونَهُ وألحقَ مفتُوحًا فقد شَذَّ مُوغلا

قال المرادى: هذان البيتان من المشكلات وقد اضطرب فى شـرحهما شارحو القصيدة. وأنا أذكر ما وقفت عليه من كلامهم والله الموفق.

فأقول: اعلم أن البـيت من هذين البيتين يحتـمل أن يكون من البيت الذى قبله. . وهكذا عارضا رأى أبى عبدالله الفاسى وسيبويه.

وقد يتـعرض لبعض الأمثلة القـرآنية فى مسـائل يوضح فيها الآية. واضـعا نصب أعيننا أوجه القـراءة حتى يستطيع القارئ فهـمها وتدبرها. فمثـلا مسألة فى قوله تعالى: ﴿يكاد زيتها يضىء﴾ [النور:٣٥] يجوز فيها نقل حركة الهمزة إلى الياء

مع الإسكان والروم والإشمام، ويجوز المد والقصر فى الياء على وجه الإسكان ووجه الإشمام صارت خمسة أوجه. ويجوز حذف الهمز للرسم فيمد ويقصر ويندرجان. ويجوز الإدغام مع الإسكان والرَّوم والإشمام فالمجموع ثمانية.

ونرى المرادى يعقب على كل مسألة من هذه المسائل بنظم بديع يسهل على الإنسان الفهم والإدراك. وقد تعددت هذه المسائل فى آخر الباب وكثرت.

وقال عقيب المسألة المتقدمة:

يضىء قياسُه نقلٌ بروم وإسكان وإشمام وحذفُ

ومع نقل بلا روم وحذف يَمدُّ وقصره إن شئت فاقفُ

وأدغم ثم أسكن أو فاشمم ورم أيضًا فخذ نظمًا يخفُّ

ومجموع الأبيات المشروحة من الشاطبية هو ١٧ سبعة عشر بيتًا.

شرح المرادى كل بيت عارضا رأى القراء والنحاة. فسار على هدى الهداة ونهج الناهجين حتى لا يفلت الزمام من يده. فاستنار بآرائهم.

ثم أعقب الكلام كله بمسائل متفرقة ومتنوعة جمع فيها آراء القراء والنحاة وأعقبها بشىء جميل تحرص عليه النفس ولا تنساه، وهو نظم لطيف يمكن القارئ من الاستفادة المثمرة.

خامسًا - شرح المقصد الجليل فى علم الخليل

هو شرح للمقصد الجليل فى علم الخليل الذى نظمه جلال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب المالكى النحوى المتوفى عام ٦٤٦هـ - وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض وتحتوى على ثلاثين ورقة. ضمن مجموعة مخطوطة. مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٣ مجاميع. وأول هذه القصيدة.

الحمد لله ذى العرش المجيد على إلباسه من لباس فضله حُلَلاَ

ثم على المصطفى الهادى صلاة فتى يرجو لها سكن الفردوس مُبتهلا

وبعد، إن عروض الشعر قد صعبت نثرا فخذ نظمها تجده قد سَهُلا

نبذة عن شرح المقصد الجليل:

نرى المرادى فى شرح هذه القصيدة أوجز فيها العبارة واكتفى بالإشارة، وهو مع ذلك كافل لفتح مغلقها وإيضاح مشكلها واف بشرح مقاصدها ومذيل بفوائد لفوائدها، وقد عرف أولا العروض فى اللغة وذكر اشتقاقه ثم تعرض لموضوعه وفائدته وبين الزحاف والعلل، وأوضح الكلام فى إيجاز مفيد على ضوء القصيدة مستنيرا بها.

ثم تعرض للبحور ولماذ سميت بحورا؟

ثم تكلم عن الدوائر العروضية فقال: إن جميع البحور الخمسة عشر أو الستة عشر منحصرة فى خمس دوائر وهى: دائرة المختلف، ودائرة المؤتلف، ودائرة المجتلب، ودائرة المشتبه، ودائرة المتفق. وهكذا. ثم رسم صورة لكل دائرة وضع على محيطها الحركات والسكنات حتى يسهل للقارئ معرفتها وعرف كل قسم من أقسام الشعر الثلاثة وضرب له الأمثلة.

وبعد ذكر الزحاف والعلل عرف كل نوع على حدة وما يتعلق به ذاكرا الخلاف الذى وقع بين الخليل وغيره، ولا أرى المرادى ذكر رأيا له فى هذا الباب بل كان كل عمله هو الشرح والتوضيح فى كلام موجز مقتضب مفيد. وابن الحاجب يذكر البحر ثم أعاريضه مفصلا. وما على المرادى إلا أن يفند ويضرب الأمثلة لكل ضرب من الأضراب تقريبًا للأذهان. مستدلا بذلك من أشعار العرب. ذاكرا كل بحر وما يعرض له من تغيير، وقد يعلق على بيت من أبيات القصيدة بتنبيه يذكره دون أن يعترض على شىء كما حدث فى آخر الطويل فقال:

«تنبيه - جرت عادة أكثر أهل العروض عند ذكرهم زحاف كل بحر أن يجمعوا العلل والزحاف من غير تميز لأحدهما عن الآخر كما فعل الناظم..»
ونقل عن الفراء فى بحر المقتضب فقال: «والطى فيه أحسن من الخبن وقد منعه بعضهم. وزعم الفراء ومن وافقه أنه لا مراقبة بين الواو والفاء فى مفعولات وأنه يجوز خبله فينقل إلى فعلات...».

ثم انتقل بعد ذلك إلى القافية موافقا لترتيب ابن الحاجب، قال المرادى: لما كان الشاعر محتاجا إلى علم القوافى كحاجته إلى علم العروض أكمل قصيده

بالمتمم. وعرف القافية وسبب تسميتها بذلك. وقال: ذكروا فى تعريف القافية عشرة أقوال، سرد هذه الأقوال وأوضحها ولم يعلق على شيء من هذه التعاريف. إلا أنه قال معترضًا على التعريفين التاسع والعاشر بقوله: وفى ذكر هذا القول والذي قبله نظر، والله أعلم.

ونراه يعتذر عن الناظم فى الاقتضاب ففى البيت:

كَوِّسْ وَرَكِّبْ وَتَرِدِ فهِمِ   ألقابُها متفاعلن إذا انتقلا

قال: القوافى خمسة أقسام وألقابها المتكاوس والمتراكب والمتدارك والمتواتر والمترادف ويجمع فى «سكرف» ولما لم يمكن الناظم ذكر ألفاظها قال كوس.. إلخ.

ثم عرف المرادى كل لقب من هذه الألقاب مع ضرب الأمثلة التى تظهر المعنى وتوضحه. وسبب تسمية كل منها.

ثم شرح الأبيات التى تشتمل على الحروف والحركات اللازمة للقافية وهى ستة.. معرفا كل قسم وسبب تسميته. ضاربا لذلك الأمثلة.

وأخيرا شرح الأبيات التى تذكر عيوب القافية وهى خمسة. وعرف كل قسم منها، وأيضًا لا أرى فى هذا الشرح سوى التوضيح الموجز لهذه القصيدة، فما هو إلا تبيين لها وليس له رأى فى ذلك بل عرض رأى الخليل والمخالفين له.

وقد اعتمد فى النقل على بعضهم كالفراء وابن قطاع والأخفش وغيرهم.

سادسًا - شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للإمام السخاوى

نسخة فى مجلد صغير الحجم. مودع بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٦٢ تيمور وأول متن عمدة المفيد للسخاوى (نونية).

يا مَنْ يروم تلاوةَ القرآن   ويَرودُ شأوَ أئمّةِ الإتقانِ
لاتحسب التجويدَ مداً مفرطا   أو مد ما لا مد فيه لِوانِ
أو أن تُشدد بعد مد همزة   أو أن تلوك الحرفَ كالسكرانِ

وآخره:

فانظــر إليــها وامِقــا متدبرا　　فيها فقــد فاقت بحســن معانِ

واعلم بأنك جائر فى ظلمِـها　　إن قِستها بقصيدة الخاقانى

نبذة عن شرح المفيد:

أوله ـ الحمد لله الذى شرفنا بحفظ كتــابه.. ثم قال: ولما كانت نونية الإمام العالم أبى الحسن على بن محـمد بن عبدالصمد السخاوى المقـرئ النحوى المسماة عمــدة المجيد فى النظم والتــجويد من المقاصــد النافعة.. تـكرر علىَّ سؤال بعض المشتغلين أن أشرحها شرحًا يعين على فهمها وينوه على ما اشتملت عليه مع صغر حجمها من بديع محاسنها وغزير علمها فأجبته إلى ذلك...

واشتمل هذا الشرح على مقدمة تحوى خمسة فصول:

الأول: فى تعريف علم التجويد. ثم بين أن تجويد القـرآن يعتمد على أربعة أمور..

شرح ذلك معتمدا على أبى عمرو الدانى.

الثانى: فى مخارج الحروف، وقال: إن حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا وجملة مخـارجها عند سيبويه رحـمه الله وأكثر المحقـقين ستة عشر مـخرجا. ثم شرحـها يبين المعنى مـوضحًا للطالب مـا يريد. معتـمدًا فى ذلك على سيـبويه. ومسـتدلا بأميـر المؤمنين عمر قـال «وكان عمر بـن الخطاب رضى الله عنه يخرج الضاد من الجانبين وأدنى حافته إلى طرفه ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى».

وقال سيـبويه فى اللام: «فوق الضاحك والناب والرباعـية والثنية وذلك أن مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الصاد».

الثالث: فى بيان ما يعرف به مخـرج الحروف وذكر الفروع، وقال: إن لهذه الحروف فروعًا تسـتحسن وفروعًا تستـقبح، وقد بلغت الحروف بفروعهـا خمسين حرفًـا.. معـتمدا فى شـرح هذا على رأى سيـبويه والأخفـش وابن خروف وابن عصفـور.. فقال: «وقال ابن عصـفور: الذى يبين لك أن النون المخفـية ليس لها نصيب من الفم أنك لو أمسكت بأنفك حين النطق بها لأخل ذلك بها..».

الرابع: فى صفات الحروف. وقسم هذه الصفات.. معتمدا فى شرحها على الكوفيين ومكى وشريح والمبرد. قال: «وذهب الكوفيون وتبعهم مكى رحمه الله تعالى إلى أن الراء تنحرف كاللام والتكرار صفة الراء لارتعاد طرف اللسان عن النطق بها..».

الخامس: فى انقسام هذه الصفات إلى مميز ومحسن وذى قوة وذى ضعف... معتمدا فى ذلك على الرمانى والمازنى.. قال: «قال المازنى رحمه الله تعالى: الذى فصل بين الحروف الذى ائتلف منها الكلام سبعة أشياء...».

وبعد أن أنهى المقدمة شرع فى شرح أبيات متن عمدة المجيد مبينا الغرض من هذه الأبيات وكل ما يتعلق بها - ثم سرد روايات. منها «روى عن أبى بكر بن عياش رحمه الله تعالى أنه كان يقول: إمامنا يهمز مؤصدة فأشتهى أن أسد أذنى إذا سمعته يهمزها».. وقد يوضح كلام الناظم بالاستشهاد. فقال فبعد قوله:

وامدد حروفَ المد عند مُسكّنٍ أو همزة حسنا أخا إحسانِ

قال: والمد الطبيعى كالمد فى الرحمن الرحيم. وروى البخارى قال: سئل أنس بن مالك رضى الله عنه: كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ فقال: كان يمد مدا. ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم.. أخذ يشرح الأبيات متعرضا للقراءات السبع وقال: إنهم متفاوتون فى مقدار المد فأطولهم مدا ورش وحمزة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائى ثم قالون وابن كثير وأبو عمرو. ضاربا لذلك الأمثلة.

فسار المرادى فى طريق المتن شارحًا حروف العربية وما يترتب عليها من قراءات واستعمالات. وكان عقيب شرح كل بيت يقول: والله أعلم.

وقد يتعرض لكثير من الخلافات فى المسائل ليتحقق القارئ من معرفة ما وصل إليه كل مذهب من هذه المذاهب وموقف الناظم من ذلك. فبعد قوله:

لكن مع البا فى إبانتها وفى إخفائها راياتُ مختلفاتُ

قال المرادى: «أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدغم فى الباء ثم اختلفوا هل تظهر أو تخفى على ثلاثة أقوال: أحدها أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر بن غلبون وابن المنادى والإمام شريح وبه جزم مكى.

والثانى أنهـا تخفى وإليه ذهب قوم منهم أبو الحسن الأنطاكى وأبو الفضل الخزاعى.. والثالث التخيير فى إظهارها وإخفائها ونسبه بعضهم إلى ابن مجاهد.. وليس فى كلام الناظم ترجيح..» وهكذا نراه يعرض الخلافات المطولة ليستفيد القارئ - وقد يتساءل المرادى ويجيب تعليقا على كلام الناظم - بعد قوله:

رتل ولا تسرف وأتقن واجتنب ....

قال متسائلا.

فإن قلت: فلم اقتصر الناظم على الترتيل؟

قلت: لأنه أفضل أنواع القراءة قال تعالى: ﴿**ورتل القرآن ترتيلا**﴾ [المزمل: ٤] وروى مالك عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: كان النبى ﷺ يقرأ السورة فيرتلها حتى تكون أطول من أطول منها.

وأخيرا قال المرادى: والغرض من هذه الأبيات التنبيه على ما تحلت به هذه القصيدة من نظم بديع ومعنى رفيع، فلذلك قال: فاقت بحسن معان، وأنفت أن تقاس بقصيدة الخاقانى... ثم قال: فهذا ما يسره الله عز وجل على هذه القصيدة على سبيل الاختصار. وهو بحمد الله وإن صغر حجمًا فقد كفى وملئ علما.

سابعًا - رسالة ابن أم قاسم فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب:

مذكرة صغيرة ضمن مجموعة، وهى تشتمل على ١٣ ثلاث عشرة صفحة مخطوطة. مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٩٠.

ومكتوب عليها: دخلت فى نوبة الفقير أحمد السبرطلى سنة ١٢٦٨هـ. هذه رسالة فى الجمل لابن أم قاسم فى النحو. نفع الله بها آمين. ومكتوب دعاء لابن مسعود رضى الله عنه أوله.

قال ابن مسعود رضى الله عنه:

ما من عبد يدعو الله فى يوم عرفة...إلخ، وقد قصت الورقة فلم يتمم الكلام الجانبى.

وأول هذه المخطوطة. بسم الله الرحمن الرحيم.

سألت وفقك الله عن بيان الجمل التى لا يكون لها محل من الإعراب. . . بين فيها ابن أم قاسم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن أصلها أن تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك، لوقوعه موقع المفرد وسد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها، فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع فى ذلك.

ونراه قد ذكر أولا: الجمل التى لها محل من الإعراب بأنها سبع:

١ - الخبرية، ٢ - والحالية، ٣ - والمحكية بالقول، ٤ - والمضاف إليها، ٥ - والمعلق عنها العامل، ٦ - والتابعة لما هو معرب أو له محل من الإعراب، ٧ - والواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء أو إذا أو قد. ثم تناول هذه الجملة، وتكلم عليها بإيجاز غير مخل عارضا رأى النحاة ضاربا لذلك الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب.

وكثيرا ما يقف فى بعض الأماكن لإزالة الغموض وكشف ما أبهم، ليتسنى للقارئ الفهم والمعرفة على ضوء بسط المسائل وعرضها.

فوقف عند الجملة الواقعة بعد «مذ ومنذ» فقال السيرافى: فى موضع نصب على الحال والجمهور أنه لا موضع لها من الإعراب. .

وبعد أن أنهى الكلام على هذا القسم وما احتواه من معان وآراء وخلافات، دخل فى القسم الثانى: وهو الجمل التى لا موضع لها من الإعراب.

فقال: هى تسع ١ - الابتدائية، ٢ - والاعتراضية، ٣ - والصلة، ٤ - والتفسيرية، ٥ - وجواب القسم، ٦ - والواقعة بين أدوات التحضيض، ٧ - والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، ٨ - والواقعة جوابًا لها، ٩ - والتابعة لما لا موضع له.

وقد جمع هذا القسم والذى قبله فى أبيات شعرية يسهل على القارئ حفظها ثم بسطها مع إيجاز يستطيع المريد أن يستنبط هذه الأحكام فى صورة مجملة موجزة يسهل عليه استيعابها.

ولاريب فى أن ابن أم قاسم كعادته، يعتمد على كثير من آراء نحاة العرب، ليستشف ما صلح منها، ولينهل من معينها.

فنراه فى الابتدائية فى «حتى» عرض خلافا دار بين النحاة. فقال:

فالجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أن الجملة بعد «حتى» فى موضع جر بحتى، وذلك خلاف الجمهور.

وفى الجملة التفسيرية اعتمد على رأى أبى على. فقال: والمشهور أنه لا موضع للجملة المفسرة من الإعراب، وقال الأستاذ أبو على: والتحقيق أنها على حسب ما يفسر...

وإن هذه الرسالة مع إيجازها واختصارها قد أفادت المراد وفتحت الطريق أمام الباحث كى يستنير بها ويهتدى بهديها.

وكانت نبراسًا لابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب، حيث استفاد منها طريقة التقسيم والتنظيم، غير أنه جعل القسم الثانى فى العدد كالأول.

وقد قال ابن أم قاسم فى آخرها:

وقد تم الكلام على الجمل التى لا محل لها من الإعراب على سبيل الاختصار دون الإكثار.

وفاته:

لما كان تقيا ورعا وليا من أولياء الله أحسن الله له الخاتمة، فتوفى فى يوم مبارك ميمون وهو عيد الفطر المبارك سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة[(١)]، وقيل: سنة ٧٥٥هـ.

«وذكر أن وفاته يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ وقد رأيت بخطى ولا أدرى من أين نقلته وكانت وفاته سنة ٧٥٥هـ والله أعلم» ا هـ[(٢)]. ودفن بسرياقوس[(٣)].

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦، حسن المحاضرة ص ٢٣٠، طبقات القراء جـ١ ص٢٢٧ وعصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق جـ٤ ص ١١٧، روضات الجنات ص٢٢٥.

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحق جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٣) طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

وتوجهت إلى سرياقوس بحثًا عن قبره لم أعثر عليه، فلعله اندثر بين المقابر.

نبذة عن سرياقوس:

سرياقوس التى دفن بها المرادى المعروف بابن أم قاسم «هى قرية من قسم الخانقاه محافظة القليوبية موضوعة على الشاطئ الشرقى لترعة الإسماعيلية وفى غربى الخليج المصرى بنحو مائتى متر، وفى غربى الخانقاه مائلة إلى الجنوب بنحو ثلاثة آلاف متر وخمسمائة، وفى جنوب كفر حمزة كذلك، وأغلب أبنتيها بالآجر، ولها جامع بمنارة، وفيها من الجهة البحرية دوار أوسية للخديوى إسماعيل باشا، وفى مقابلتها قنطرة على الترعة الإسماعيلية، ويزرع فى أراضيها صنف البصل والتنباك بكثرة، وكذا قصب السكر وله فيها عصارات، والعسل السرياقوسى مشهور فى مصر بالجودة.. وهى من البلاد القديمة.. والسلطان محمد بن قلاون كان يتردد إلى سرياقوس كثيرا، وأنشأ فى شرقيها ميدانًا بالقرب من الخانقاه. وكان إنشاؤه سنة ٧٢٣هـ ثلاث وعشرين وسبعمائة، وبنى فيه قصوراً جليلة...» اهـ[١].

وفى رحلتى إليها وجدتها كما وصفها المؤرخون.

عام الوفاة: رأيت أن أذكر شيئا عن العام الذى توفى فيه ابن أم قاسم حيث إنه ملىء بالنكبات والأمراض. «فى عام تسع وأربعين وسبعمائة». الفناء وقع بالديار المصرية وعم سائر البلاد، فكان يخرج من القاهرة فى كل يوم ما ينوف عن عشرين ألف جنازة، وقد ضبط فى شهر شعبان ورمضان فبلغ عدد من مات فيهما من الناس نحو تسعمائة ألف إنسان. ولم يسمع بمثل هذا الطاعون فيما تقدم من الطواعين المشهورة فى صدر الإسلام.

قال الشيخ شمس الدين الذهبى: إن الطواعين المشهورة فى مبتدأ الإسلام خمسة: «وهى طاعون شيرويه، وطاعون عمواس، كان فى زمن عمر بن الخطاب.. وطاعون الجارف وقع فى زمن عبدالله بن الزبير.. وطاعون الفتيات، كان بالبصرة وواسط.. وطاعون جاء فى سنة إحدى وثلاثين ومائة من الهجرة يسمى طاعون قتيبة..».

---

(١) الخطط التوفيقية جـ١٢ ص٢٠.

فلم يسمع بطاعـون هذه السنة، لأنه عم البلاد قاطبة، ومـات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم من مسلم وكافـر، وأقام دائرا فى البلاد نحو سبع سنين حتى عزت جمـيع البضائع لقلة الجالب فى البلاد، وبلغ ثـمن الراوية من الماء اثنى عشر درهمًا بالقاهرة.

وسبب ذلك موت الجمال، وبلغ طحن الأردب القمح خـمسة عشر درهمًا، ولـم يزرع من أراضى مصـر فى تلك السنة إلا القليل بسبب موت الفـلاحين وعدم من يزرع، فوقع الغـلاء حتى بيعت كل ويبـة قمح بمائتى درهم،وكادت مـصر أن تخرب فى تلك السنة، ووقع الطعن أيضا فى القطط والكلاب والوحوش.

وفى تاريخ مصـر لابن إياس جـ ١ص ١٩١ «نقلَ ابن حجر فى كـتاب بذل الماعون فى أخـبار الطاعون. قـيل: لما زاد أمر الطاعون بالديار المصـرية أمر بعض العلمـاء بأن الناس يخرجـون قاطبـة إلى الدعاء برفـعه فخـرج الناس قاطـبة إلى الصحـراء، وفعلوا كما يفـعلون فى الاستسقـاء، فلم يفد ذلك شيئـا. بل زاد أمر الطـاعـون حتـى عم سائر البـلاد، ودخـل مكة، ولـم يعـهـد هذا قط سـوى هذه السنة» ا هـ[1]. ومع انتشار هذا الداء الوبيل لـم يثبت مؤرخ من المؤرخين أن ابن أم قاسم المرادى مات بسبب هذا الطاعون.

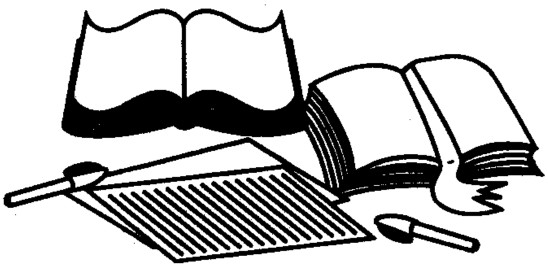
مع أن كثيرا من علماء وقته ابتلوا بهذا البلاء أمثال الشيخ شمس الدين اللبان شيخ المرادى، والشيخ أحمد بن مكتوم النحوى، وأبو عبدالله بن الصائغ وغيرهم.

وأقول: إن هذا الأمر يضاف إلى كرامات ابن أم قاسم التقى الولى.

(رحمه الله رحمة واسعة).

---

(١) الخطط التوفيقية لعلى مبارك، الخطط المقريزية للمقريزى، تاريخ مصر لابن إياس.



الباب الثاني

الفصل الرابع

الناقلون عن المرادي المعروف بابن أم قاسم

الناقلون عن المرادى المعروف بابن أم قاسم

الأول: ما استفاده ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب الجزء الأول منه من كتاب الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم.

الكتاب:

هو كتاب مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. الذى طارت شهرته إلى المغرب.

يقول ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها إلى أن قال: فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوة ملكته والله يزيد فى الخلق ما يشاء».

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد: حمدا لله على أفضاله، والصلاة والسلام على محمد وآله. وعليه شروح.

ما استفاده ابن هشام فى كتابه من الجنى الدانى:

لقد استفاد ابن هشام فى الجزء الأول من كتابه مغنى اللبيب من الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم، فاتبع النهج والطريق من حيث التنظيم والتقسيم وبيان معانى الحروف الذى اتبعه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وسار عليه.

وقد ينقل اللفظ فى بعض الأحيان أو المعنى.

وسأقتصر على بعض المواضع فى الموازنة بين الكتابين وذلك على سبيل المثال.

١ ـ «قد». قال فى الجنى الدانى ص ٥٨:

«الأول: أن تكون بمعنى حسب. تقول: قدنى بمعنى حسبى، والياء متصلة بها مجرورة الوضع بالإضافة، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، والياء فى الحالين فى موضع جر. هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين.

الثانى: أن يكون اسم فعل بمعنى كفى ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم

كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء متصلة بها فى موضع نصب، وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب.

وقول الشاعر: قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيبين قَدِى

يحتمل قول: قدى وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى حسب، والياء فى موضع الجر.

والثانية: أن يكون اسم فعل والياء فى موضع نصب، وقوله فى آخر البيت «قدى» يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بمعنى حسبى، ولم يأت بنون الوقاية على أحد الوجهين.

ثانيها: أن يكون اسم فعل وحذف النون ضرورة.

وثالثها: أن تكون اسم فعل والياء للإطلاق وليست ضميرا» ا هـ.

وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب ص ١٤٦:

(«قد» على وجهين: حرفية وستأتى، واسمية، وهى على وجهين: اسم فعل وسيأتى واسم مرادف لحسب، وهذه تستعمل على وجهين:

مبنية، وهو الغالب، لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها، ويقال فى هذه: «قد زيد درهم» بالسكون، وقدنى بالنون حرصًا على بقاء السكون، لأنه الأصل فيما يبنون.

ومعربة. وهو قليل. يقال: «قد زيد درهم» بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع «وقدى درهم» بغير نون. كما يقال حسبى.

والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى «قد زيدا درهم وقدنى درهم» كما يقال: «يكفى زيدا درهم ويكفينى درهم» وقوله

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيبين قَدِى

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل.

وأما الثانية: فتحتمل الأول، وهو واضح.

«والثانـي: على أن النون حذفت للضـرورة كـقوله: إذْ ذَهَبَ القَـومُ الكِرَامُ لَيْسِي. ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مـفعوله فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين» اهـ.

٢ ـ «وا» قال فى الجنى الدانى ص ٧٨:

(وا. حرف نداء يختص بياء الندبة فلا ينادى به إلا المندوب نحو «وا زيداه».

والندبة: هى نداء المتفجع عليه والمتوجع منه، وذهب بعض النحويين إلى أن «وا» يجوز أن ينادى بهـا غير المندوب، فيـقال: «وا زيد أقبل»، ومذهب سـيبويه وجمهور النحويين ما سبق.واختلف فى «وَا» فقيل:

«وا» قسم آخر، وهو أن يكون اسم فعل بمعنى التعجـب والاستحسان كقول الشاعر واَ بِأَبِى أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنبُ» اهـ.

وقال فى مغنى اللبيب جـ٢ ص٣٨.

«وا ـ على وجهين: أحـدهما أن تكون حرف نداء مختصـا بباب الندبة نحو «وا زيداه» وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى.

والثانى: أن تكون اسما لأعجب كقوله:

وَاَ بأَبِى أنتِ وفُوكِ الأشْنَبُ كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ» اهـ

٣ ـ بجل. قال فى الجنى الدانى ص٩٤:

«بجل. لفظ مشترك يكون اسما وفعلا. فـأما «بجل» الحرفية فحرف جواب بمعنى نعم، ويكون فى الخبر والطلب.

وأما «بجل» الاسمية فلها قسمان. أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم فيقال: «بجلنى».

والثانى: أن يكون اسـما بمعنى «حـسب» فتكون الباء مـتصلة بها مـجرورة الموضع ولا يلحقـها نون الوقاية، وذكـروا أنها تلحقـها نون الوقاية، والأكـثر ألا يلحقها كقول طرفة:

ألا بَجَلِي من ذا الشراب ألا بَجَلِي» ا هـ.

وقال فى مغنى اللبيب ص١٠٣

«بجل ـ على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم وهى على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب، ويقال: على الأول «بجلنى» وهو نادر وعلى الثانى «بجلى» قال:

ألا بجَلى من ذا الشراب ألا بَجَلْ» ا هـ.

٤ ـ لات. قال فى الجنى الدانى ص١٠٩ :

«لات. حرف نفى أصله «لا» ثم زيدت عليها التاء كما فى ثمت وربت. هذا مذهب الجمهور» ا هـ.

وقال فى مغنى اللبيب ص٢٠٣ :

«المذهب الثانى. أنها كلمتان «لا» النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما فى ثمت وربت، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين. قاله الجمهور» ا هـ.

٥ ـ إلاَّ بالكسر والتشديد ـ قال فى الجنى الدانى ص١١٨ :

«القسم الثانى: التى بمعنى غير. اعلم أن أصل «إلا» أن تكون استثناء، وأصل «غير» أن يكون صفة، وقد يحمل «إلا» على «غير» فيوصف بها، كما حملت «غير» على «إلا» فاستثنى بها. فللموصوف بإلا شرطان:

أحدهما: أن يكون جمعا أو شبهه.

والآخر: أن يكون نكرة أو معرفا بأل الجنسية كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ا هـ.

وقال فى مغنى اللبيب ص٦٧ .

(الثانى: أن تكون بمنزلة «غير» فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه؛ فمثال الجمع المنكر ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز فى «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ. لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا» ا هـ.

الثاني - ما نقله عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو عبدالرحمن بن على بن صالح أبو زيد المكودى نسبة إلى قبيلة قريبة من فاس وكان نحويا عالما وإمامًا بارعًا فى العلوم ورعًا زاهدًا وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس.

ومن مؤلفاته هذا الشرح، وألف شرحًا آخر أكبر منه ولم يصل إلى القاهرة حيث أحرقه أعداؤه حسدا، والمتداول بين الطلبة هو الأصغر، وهو نافع للمبتدئين وله شرح على منظومة الإمام ابن مالك فى المقصور والممدود. وشرح على الأجرومية وغير ذلك. . . توفى سنة إحدى وثمانمائة كما فى التوشيح.

الكتاب:

وأول هذا الشرح: والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين.

أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها ويحظى بمعانيها حفاظها معرب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها.

وهو كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية وذلك فى جمادى الآخرة سنة ١٣٢٠هـ.

ومودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٠٠٦، ٢٣٠، ٨٠٧، ٣٧٣.

ما نقله الشيخ عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية:

بعد اطلاعى على هذا الكتاب وجدته نقل كثيرا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتمدا عليه فى كثير من الأحيان.

فنراه نقل عنه فى أبواب ـ الكلام، أفعال المقاربة، التنازع ـ فى موضعين ـ، الاستثناء ـ فى موضعين ـ، حروف الجر، الإضافة ـ فى موضعين ـ، عطف النسق، البدل، الندبة، الترخيم، مالا ينصرف ـ فى موضعين ـ، جمع التكسير،

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ فى الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

وَإِنْ تكَررْ لا لتوكيد فَمَعْ   تَفريغِ التَّأثير بالعامل دَعْ
فِى وَاحد مِمَّا بِإلا آستُثْنِى   وليس عن نصب سواهُ مُغْنِى

قال الشيخ المكودى فى شرحه معلقا على «ولَيْس عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى»: يعنى أن ما سوى المستثنى الذى تلغى إلا معه ينصب ونصبه بالعامل الذى هو «إلا» وعلى هذا الوجه جعل المرادى العامل. وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذى قبل إلا وجعل دع بمعنى اجعل ا هـ.

وما ذكره المرادى أصوب لثلاثة أوجه.

الأول: أن فى التنبيه على أن «إلا» هى العامل فى المستثنى وهو الموافق لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم.

الثانى: أن دع بمعنى اجعل غير معهود فى اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك.

الثالث: أن ما قبل إلا فى التفريغ قد يكون غير عامل نحو ما فى الدار إلا زيد. ص ٧١

٢ ـ فى باب حروف الجر ـ بعد قول الناظم

وَقَدْ يُجَرُّ بسوى رُبَّ لَدَى   حذف وَبَعْضُهُ يرَى مُطَّرِدَا

قال الشيخ المكودى فى معنى «وبعضه يرى مطردا»: وذلك فى لفظ «الله» فى القسم نحو والله ولأفعلن. وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو «بكم درهم» أى بكم من درهم.

وذكر المرادى فى هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر. ص ٨٤.

٣ ـ فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم

وَٱلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فجرّ

قال المكودى: «.. وفهم من قوله «فجر» أنها لا تضاف إلا للمفرد. وجعل المرادى قوله «فجر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله: «لَدُنْ شبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوائب».

. . . وأجاز المرادى أيضًا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله «لَدُنْ أَنْتَ يافعٌ» ص ٨٩.

٤ - فى باب النعت - بعد قول الناظم.

وَاقْطَعْ أَوَ اتبعْ إن يكُنْ مُعَيَّنًا   بدونها أَوْ بَعضها اقْطَعْ مُعْلِنا

قال المكودى: «وفهم من قوله: «أو بعضها اقطع» قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوبًا على أنه مفعول باقطع». وبهذا جزم المرادى ص١١٦.

٥ - فى باب البدل - بعد قول الناظم:

التّابعُ المقصُود بِالحُكْمِ بِلا   واسِطَةٍ هو المُسمَّى بَدَلا

قال المكودى: «وقوله: «بلا واسطة» قال الشارح: أخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم إلى المستقل بالقصد فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد.

وحمله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقًا فأخرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر» ص١٢٣.

٦ - فى باب الترخيم - بعد قول الناظم:

ترخيمًا احذفْ آخرَ المُنادَى   كياسُعا فِيمَنْ دعا سُعادَا

قال المكودى معلقا على «ترخيما»: أجاز فى نصبه الشارح أن يكون مفعولا لأجله فيكون التقدير احذف لأجل الترخيم، أو مصدرا فى موضع الحال فيكون التقدير «احذف فى حال كونك مرخما» أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير حذف وقت الترخيم.

وزاد المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا» ا هـ. ص ١٣١.

٧ - فى باب جمع التكسير - بعد قول الناظم:

ونابَ عنهُ أَفْعِلاءُ فِى المُعَلّ   لاما ومُضعفٍ وغيرُ ذاك قَلّ

قال المكودى: ونبه بقوله «وغير ذاك قل» على ما جاء من أفعلاء فى غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصباء وهين وأهيناء وصديق وأصدقاء، على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى. ص١٦٩.

الثالث أ ـ ما نقله الدمامينى فى كتابه «تعليق الفرائد» عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو ـ محمد بن بدر الدين بن أبى بكر بن عمر المخزومى الدمامينى نسبة إلى دمامين (قرية قريبة من الأقصر) ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ وتعلم بها ثم هبط مصر وارتفع والتف حوله الطلاب بالأزهر. ثم اشتغل بالدنيا. ولما نكب بالحريق هرب من الغرماء إلى الصعيد فاستقدموه مرغما. وبعد صلاح حاله غادر الديار المصرية. فدرس فى جامع زبيد باليمن وترك اليمن متجهًا إلى الهند. وله مؤلفات كثيرة.

توفى بالهند فى كلبرجا سنة ٨٢٧هـ ـ ١٤٣٤م.

الكتاب: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ نسخة فى مجلد كامل تحتوى على جزءين. بقلم معتاد مجدولة بالمداد الأحمر والأزرق وبأولها فهرس، فى ٥٤٧ ورقة ومسطرتها ٣٣ سطرًا ـ ٢٩سم ـ مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (١٠٥٧) ٣٧٥١. ونسخة أخرى بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٣٠١ تيمور.

وقد ذكر الدمامينى فى كتابه «ابن قاسم» أراد بذلك ابن أم قاسم المرادى. والذى يؤيده فى النسخة الأولى. فى باب الموصول تعليق على الهامش يقول: «قوله فى شرح ابن قاسم ـ أى ابن أم قاسم ـ هو العلامة المرادى، وقد حرفت النساخ وحذفوا لفظ أم جهلا منهم أى: لكاتبه».

أ - ما نقله عن المرادى:

نقل الدمامينى فى كتابه هذا عن المرادى واعتمد عليه فى نقله فى أبواب متفرقة منها: الكلام، إعراب المثنى والمجموع ـ فى مواضع ـ، كيفية التثنية وجمعى التصحيح ـ فى مواضع ـ العلم، الضمير، الإشارة، الموصول ـ فى مواضع ـ، المبتدأ والخبر ـ فى مواضع ـ، الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، أفعال المقاربة،

الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، العدد، الإضافة، عطف البيان، المنادى، التذكير والتأنيث. وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ ـ باب التثنية ـ الهمزة المبدلة من أصل:

قال الدمامينى: وقد تقلب الهمزة المبدلة من أصل ياء. فيقال كسايان.. ولا يقاس عليه خلافا للكسائى بل الكوفيين قاطبة. قال ابن قاسم: والحق أن يقاس عليه، لأنها لغة فزارة. حكاها أبو زيد فى كتاب الهمزة.

٢ ـ العلم:

قال الدمامينى: علم الجنس كأسامة للأسد وثعالة للثعلب وبرة للمبرة.. فهذه أعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى. .ثم قال: قال بعضهم: وإطلاق المعرفة على أسامة ونحوه مجازاً، إذ لا يخالف معناه معنى أسد، وإنما يخالفه فى أحكام لفظية. ألا ترى أنه داخل فى حده النكرة. هذا كله كلام ابن قاسم فى الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه....ص ٥١.

٣ ـ الخبر ـ حذف الخبر وجوبا ـ

قال الدمامينى: ويحذف الخبر وجوبا فى قسم صريح.. وبعد واو المصاحبة الصريحة.

قال ابن قاسم: نحو «كل رجل وضيعته» أى: مقرونان. والخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على الصحوبية وكان الحذف واجبا لقيام الواو قيام مع.

٤ ـ الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر ـ منها: زال ـ كقول الشاعر:

أَلا يا اسْلَمِي يا دَارَمَىَّ على البِلا ولا زَالَ مُنْهَلا بَجرعائك القَطْرُ

قال ابن قاسم: احترز من التى بمعنى تحول فمضارعها يزول ومن زال الشىء بمعنى عزله فمضارعه يزيل. ص٩٩.

٥ ـ الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ـ

قال الدمامينى: إذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا للقياس على حذف الخبر فى غير هذا الباب وللسماع.. والتزم الحذف فى ليت شعرى مردفا باستفهام كقوله:

ألا ليت شِعرى هل أبيتَنَّ ليلةً بوادٍ وحولى أذخر وجليل

قال ابن قاسم: وإنما التزم الحذف، لأن الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام فى موضع نصب شعرى. ص١٢٠.

٦ ـ عطف البيان ـ موافقة التابع لمتبوعه ـ

فى التعريف والتنكير يكونان معرفين كما يكونان منكرين خلافا لمن التزم تعريفهما... وذهب الفراء وغيره... إلى جواز تنكيرهما... وذهب أكثر النحويين إلى امتناعه. وفى البسيط أن يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب إليه الكوفيون، لكن البصريين أبوا أن يكون إلا بالمعارف. وخصص بعضهم ذلك بالأعلام والكنى وجعل «زيتونة» من قوله تعالى ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عطف بيان. وجعل بعض النحويين من ذلك رد الأجناس المنكرة على الأسماء نحو «مررت بثوب خز وباب ساج» كذا قال ابن قاسم. ص ٣٣٧.

ب - ما نقله الدمامينى، عن المرادى:

الكتاب: مطبوع بالمطبعة البهية بمصر، وهو حاشية على مغنى اللبيب، والشيخ الدمامينى لم يتم هذا الكتاب بل انتهى عند الفاء السببية فى (حرف الفاء) وفى آخره ـ وهذا آخر ما انتهى إليه العلامة العمدة الدمامينى ولم يكمل هذا الكتاب لتعذره بالوفاة.

ما نقله: نقل الشيخ الدمامينى فى حاشيته هذه عن المرادى من كتابه الجنى الدانى ـ فى مواضع هى: حرف الألف (إذن ـ أل ـ أما «بالفتح والتخفيف» ـ إمّا المكسورة المشددة)، حرف الباء (زيادة الباء فى المفعول ـ بجل ـ بل ـ بله)، حرف الراء (رب)، حرف السين (سوف) ـ وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ إذن ـ قال المغنى: «ـ فيها مسائل: الأولى فى نوعها قال الجمهور حرف وقيل اسم» قال الدمامينى والقائل بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. ص ٤٠.

٢ ـ زيادة الباء فى المفعـول ـ قال المغنى: «والثانى مما تزاد فيه البـاء المفعول» قال الدماميني: «وزيادتها مـعه غير مقيسة مع كثـرتها، نص عليه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى». ص٢٢٦.

٣ ـ بجل ـ قال الدمـاميني: «قال ابن أم قـاسم فى الجنى الدانى: وأما بجل الاسمية فلها قـسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحـقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فـيقال: بجلنى، والثـانى أن تكون اسمـا بمعنى حسب فـتكون الباء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية» ص٢٣١.

٤ ـ بل ـ قال المغنى: «وإن تقـدمها نفى أو نهى فـهى لتقرير ما قـبلها على حالتـه وجعل ضده لما بعـدها نحو ما قـام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عـمرو، وأجاز المبرد وعبدالوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها» قال دم: هذا مع موافقـتهما للجمـهور، فالأمران جائزان عندهمـا على ما صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى» ص ٢٣٤.

٥ ـ بله ـ قال المغنى: «على ثلاثة أوجه.. قد استعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعانى الثلاثة وفسرها بعضـهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها فى ألفاظ الاستثناء» قال دم: «وهم الكوفيون والبغداديون فـإنها قد استعملت كغير وهى ترد للاستثناء، وجمهور البصريين على أنهـا لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض. كذا فى الجنى الدانى» ص ٢٤٠.

٦ ـ رب ـ لغات فى رب ـ قـال المغنى: «وفى رب ست عشرة لغـة..» قال دم: «فهذه أربع لغات تضم إلى الاثنتى عشرة.. وبقى عليه لغة أخرى حكاها ابن أم قـاسم فى الجنى الدانى «ربتـا» وهى مما يقـوى القول باسـمـيـة رب فتـأمله». ص٢٧٩.

٧ ـ سـوف ـ انفـراد السين عن سـوف ـ قـال المغنى: «وتنفـرد عن السـين بدخول الـلام عليهـا نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] قال دم: «ولا تدخل اللام فى السين قيل: لئـلا يجتمع حرفان على حرف واحد مـفتوحان زائدان على الكلمـة... لذلك قال فى الجنى الدانى (ص٢٨٢): وقـد سمع وقوع الـسين فى موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى فى قوله:

عسى طيئ من طيئ بعد هذه ... ستطفِئُ غَلاتِ الكُلَى والجوانِحِ

(ص ٢٨٢)

الرابع: ما نقله تقى الدين الشُمُنّى - بضم المعجمة والميم ثم نون مشددة - عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن على الشيخ تقى الدين أبو العباس الإمام العلامة المشهور بالشمنى (نسبة إلى مزرعة ببلاد المغرب)، ولد بالإسكندرية فى رمضان عام ٨٠١هـ، وقدم القاهرة مع والده فتلقى النحو عن الشطنوفى وغيره فى الفنون الأخرى، وقد عنى بنشر العلم وتدريسه، وكان حجة، متوقد الذكاء قوى الحافظة عفيفا محبًّا للخير، وولى المشيخة والخطابة بقايتباى - وطلب للقضاء فأبى - ومن مؤلفاته فى النحو - حاشية على شرح الدمامينى سماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام).

توفى بمنزله بتربة قايتباى ودفن بها صباح الأحد. وكانت وفاته فى ليلة الأحد ٢٧ من ذى الحجة عام ٨٧٢هـ.

الكتاب: هو مطبوع بالمطبعة البهية بمصر - حاشية على مغنى اللبيب لابن هشام.

لخصها من حاشية الدمامينى وزاد عليها وسماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام) أوله - الحمد لله الذى خص كتابه بعدم المعارضة وبالإعجاز وجعله تبيانا لكل شىء فهو مغنى اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وبعد، فقد نظرت عند إقرائى لمغنى اللبيب عن كتب الأعاريب.. - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١١٢٠.

ما نقله عن المرادى فى كتابه - المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام.

نقل الشيخ الشمنى عن المرادى المعروف بابن أم قاسم من الجنى الدانى وغيره - فى حاشيته هذه مواضع متنوعة وهى:

حرف الألف (أما - بالفتح والتخفيف -، إذا - فى موضعين -)، حرف الباء (بجل)، حرف العين (على)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (كأن) حرف اللام (معانى اللام الجارة - فى موضعين - ، لات، لو - فى ثلاثة مواضع - (لعل)،

حرف الميم (ما ـ فى موضعين، من ـ فى موضعين)، حرف الواو (العاطفة)، الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، (المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة) الموصول ـ فى موضعين ـ. وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل:

١ ـ إذا ـ قال المغنى «الفصل الأول فى خروجها عن الظرفية زعم أبو الحسن فى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] أن إذا جر بحتى».

قال الشمنى: «.. وقال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وعلى هذا يكون تقدير الغاية ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾ [الزمر: ٧١] ـ إلى وقت مجيئهم لها. وهى على هذا لا جواب لها، لأنها معمول لما قبلها فيكون قوله فتحت استئنافا وجواب سؤال كأنه قيل: فماذا جرى إذ ذاك فقيل: فتحت أبوابها» ص١٩٩ جـ١.

ـ قال المغنى: (والجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية وأن حتى فى نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية بأسرها ولا عمل لها). قال الشمنى.. وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم: ويجوز أن يخرج على أن حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون فى قولهم: سرت حتى أدخل المدينة. برفع أدخل وتقدير كونه وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال فى البسيط: قلت: فى قولك اجلس ختى إذا جاء زيد أعطيتك اجلس فإذا جاء زيد» اهـ ص٢٠٠ جـ١.

٢ ـ بجل ـ قال المغنى: «بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم» قال الشمنى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: أما بجل الاسمية فلها قسمان: أحدهما أن يكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى. والثانى أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية ص٢٣٢جـ١ كما نقل دم».

٣ ـ اللام الجارة ـ قال المغنى: «وللام الجارة اثنان وعشرون معنى، أحدها الاستحقاق وهى الواقعة بين معنى وذات». قال الشمنى: «لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وإنما مثل لها فى الجنى الدانى «بالنار للكافرين» وفى شرح التسهيل «بالجلباب للجارية»، «والجل للفرس» ـ وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين ا هـ ص ٢٨ جـ٢.

٤ ـ لات. قال المغنى: (لات اختلف فيها فى أمرين: أحدهما فى حقيقتها. . . والثانى أن أصلها ليس بكسر الياء، قال الشمنى معقبا على الثانى: «قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وذهب ابن أبى الربيع إلى أنها ليس، أبدل من السين التاء. ثم أبدل من الياء الألف كراهية أن تلتبس بحرف التمنى، وفى الجنى الدانى، ويقويه قول سيبويه أن اسمها مضمر فيها ولا يضمر إلا فى الأفعال. ص ٥٣ جـ٢.

٥ ـ الواو العاطفة ـ قال المغنى: (الأول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على نفسه. . ونقل الإمام البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية، قال الشمنى معلقا على «ونقل الإمام إلخ»: «فى الجنى الدانى وقال إمام الحرمين فى البرهان: اشتهر من مذهب الشافعى أنها للترتيب وعند الحنفية أنها للمعية. وقد زل الفريقان» ص ١٠٢ جـ٢.

٦ ـ الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، قال الشمنى: «لم يذكر المصنف ما اجتمعا فيه كما ذكر فى الحال والتمييز، وقد ذكر ابن أم قاسم أنه ثلاثة أمور: أحدها أن كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه، والثانى أنه يؤنث ويذكر، والثالث أنه يثنى ويجمع» ص ١٦١ جـ٢.

٧ ـ المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة ـ الثانى منه، قال المغنى: أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو: جفونى ولم أجف الأخلاء أننى. . قال الفراء: «يضمر ويؤخر عن المفسر» قال الشمنى معلقا على قول الفراء: فى (شرح التسهيل لابن أم قاسم): والمشهور عن الفراء فى هذه المسألة وجوب إعمال الأول ومنع إعمال الثانى، ونقل عنه ابن مالك أنه يجوز إعمال الأول فى هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربنى وضربت قومك هم فرارا من الإضمار قبل الذكر، قال ابن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل. ا هـ ص :١٨ جـ٢.

٨ ـ باب الموصول ـ قال المغنى «مسألة. . والأكثر فى نحو «من ذا لقيت» كون ذا للإشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه» قال الشمنى: «. . . وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم» ومنع

بعض النحـويين وقوع ذا موصـولة بعد «من»؛ لأن «من» تخص من يعـقل فليس فيـها إبهـام كما فى «مـا» فإنها صـارت بالرد إلى الاسـتـفهامـية فى غـاية الإبهام فأخـرجت ذا من التخصـيص إلى الإبهام وجذبـتها إلى مـعناها ولا كذلك «من» لتخصيصهـا، واختار الكوفيون وقوع «ذا» موصولة وإن لم يتقدم عليـها استفهام، وعنهم أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات» ا هـ ص٢٢٢ جـ ٢.

الخامس: ما نقله الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو خالد زين الدين بن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الجرجى ـ ولد بجـرجا ـ (فى الصعيد) فى نحو سنة ٨٣٨هـ وحـمل صغيرا إلى القاهرة فحـفظ القرآن ثم كتبا أخـرى ودرس فى الأزهر. وقد قيل: إنه طلب العلم وهو كبير السن وكان من قبل يشتغل وقادا.

وأخذ العربية عن يعيش المغـربى وداود المالكى والسنهورى. . ومن مصنفاته شرح الأجرومية، التصريح بمضـمون التوضيح، تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب وشرح الأزهرية.

توفى عائـدا من الحج فى «بركة الحج» قليـوبية سنة ٩٠٥هـ فى رابع عـشر المحرم سنة خمس وتسعمائة.

ما نقله عن المرادى

نقل الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى فى كتبه ما يلى:

أ ـ شرح التصريح على التوضيح:

التعريف بالكتاب: وهو شرح لكتاب التوضـيح على ألفية ابن مالك لابن هشام «وفـيه من الفـوائد والعوائد الداخلة والخـارجة ما لا يحـصى كثـرة، ولهذا أصبح مرجـعا لكثير من طلبة الزمـان واشتد إكبابهم على مطالعـته وتدريسه بما لا يزيد عليـه. وقد صادف فـراغ المصنف الشارح من تدوينه يوم عـرفة المشـرفة من شهور سنة ست وتسـعين وثمانمائة» ا هـ روضات الجنات ص ٢٦٨ ـ مـودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١١٣٢ ـ ١١٣٩ ـ ١٢٤٠ ـ ١٢٤٦.

أوله. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيًا لنعمه ومكافئًا لمزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.. إلخ. وهو كتاب مطبوع بالمطبعة الأزهرية بمصر.

ما نقله عن المرادى فى هذا الكتاب:

نقل الشيخ خالد فى هذا الكتاب عن المرادى مواضع متعددة تنحصر فى أبواب - الكلام - فى موضعين، المعرب والمبنى - فى موضعين -، الضمير، العلم، المبتدأ والخبر - فى ثلاثة مواضع -، نائب الفاعل - فى ثلاثة مواضع - ، الاشتغال - فى موضعين -، التعدى واللزوم، التنازع - فى أربعة مواضع - ، المفعول المطلق - فى موضعين، الاستثناء، فى موضعين، الحال - فى موضعين - ، التمييز، الإضافة - فى ثلاثة مواضع -، التعجب، نعم وبئس، عطف النسق، أسماء لازمت النداء، إعراب الفعل - فى موضعين -، الإخبار بالذى والألف واللام، جمع التكسير - فى موضعين -، التصغير، الإبدال.

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ - **فى باب الضمير**. قال الأزهرى: «.. والمنقول عن سيبويه أنه أجاز فى «هو» من نحو قوله تعالى: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أن يكون فاعلا وأن يكون توكيداً. ونقل المرادى عنه أيضا فى شرح التسهيل أنه أجاز فى «هو» من نحو «مررت برجل مكرمك هو» أن يكون فاعلا وأن يكون توكيداً» جـ ١ ص١٠٢.

٢ - **فى التعدى واللزوم**. فى اشتراط ابن مالك حذف الجار مع «أن» إن أمن الإشكال، المراد بعد الحذف قال الأزهرى معلقا على الآية «... ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فحذف الحرف الجار مع أن اللبس موجود بدليل أن المفسرين اختلفوا فى المراد فبعضهم قدر فى أن. وبعضهم قدر عن أن واستدل كل على ما ذهب إليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى شرح النظم: أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس، والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين» اهـ. جـ ١ ص. ٣٢.

٣ ـ فى التنازع ـ فى (فصل إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت بالاتفاق) وبعد الخلاف بين البصريين والكوفيين. قال الأزهرى: «. . وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادى» جـ١ ص٣٢٠.

٤ ـ فى المصدر ـ ذكر أن المصدر الذى له فعل نوعان. . . النوع الثانى واقع فى الخبر وذلك فى خمس مسائل. . المسألة الخامسة. قال الأزهرى معلقا عليها: «الخامسة أن يكون «المصدر» فعلا علاجيا تشبيهيا «واقعا» بعد جملة مشتملة عليه «أى على اسم بمعناه» و «مشتملة على صاحبه» أى: المصدر، فهذه أربعة شروط زاد المرادى شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل» ا هـ ص ٣٣٣ جـ١.

٥ ـ فى باب التمييز ـ فصل فى جواز جر التمييز بمن. قال الأزهرى: «. . أنه تبع الشارح فى جعل «لله دره فارسا» و«نعم المرء من رجل» من تمييز الجملة»، واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا جملة. ا هـ. جـ ١ص ٣٣٩.

٦ ـ فى باب التعجب. فى امتناع أن يتقدم عليهما معمولهما وأن يفصل بينهما. . قال الأزهرى معلقا على قوله: « «ولا» تقول أحسن لولا بخله بزيد، بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان، قال المرادى: ولا حجة له على ذلك» ا هـ. جـ ٢ص ٩٠.

٧ ـ فى باب عطف النسق ـ الفاء ـ اختصاصها بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد، وذلك جار فى الخبر والصفة والحال ثم مثل بقول: الشاعر.

وَإِنسانُ عَيْنِي يَحسِرِ الماءُ تارةً فيَبْدُو وتارات يَجُمُّ فيغْرقُ. .

قال الأزهرى: «. . وقال المرادى فى باب المبتدأ: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التى للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد فى إحداهما كما يكتفى بضمير واحد فى جملة الشرط والجزاء.

فإذا قلت: زيد جاء عمرو فأكرمه، فالارتباط وقع بالضمير الذى فى الثانية، نص على ذلك ابن أبى الربيع قال: لأنهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه

فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير» ا هـ كلام المرادى جـ ٢ ص ١٤٠.

٨ ـ أما ـ قال ابن هشام: «وهى نائبة عن أداة شرط وجملته» قال الأزهرى: معلقا على ذلك: «موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط، وليست أما بمعنى مهما وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادى» جـ٢ ص ٢٦١.

٩ ـ **فى جمع التكسير**. الحادى والعشرون. فعالىّ قال ابن هشام «فعالىّ بالتشديد ويطرد فى كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب كبختى وكرسى وقمرى بخلاف نحو مصرى وبصرى».

قال الأزهرى معلقا على (مصرى وبصرى): «لأن ياءهما متجددة للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: واجعل فعالىَّ ذى النسبْ. جُـدِّدَ... وقد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبًا كقولهم مهرى ومهارى وأصل المهرى بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل قاله المرادى» ا هـ. وبه تندفع شبه الموضح. جـ ٢ ص ٣١٥.

١٠ ـ **فى باب التصغير**. تصغير «تى» الإشارية قال ابن هشام فى التوضيح: «ولا «تى» للاستغناء بتصغير «تا» خلافا لابن مالك» قال الشيخ خالد: «فى قوله فى النظم. منها تا و تى». قال المرادى: وذلك يوهم أن «تى» صغر كما صغر «تا» وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تا» خاصة وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال: ولا يصغر من غير المتمكن إلا «ذا والذى» وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة ا هـ جـ ٢ص ٣٢٦.

١١ ـ **الإبدال** ـ إبدال الياء من الواو ـ المسألة السادسة أن تكون الواو لاما لفُعلى بالضم صفة فإن كانت فُعلى بالضم اسما لم تغير لامها بإبدالها ياء بل تقر الواو على أصلها كقوله ـ ذو الرمة ـ

أدار بجزوى هجت للعين عبرة ....

قال الأزهرى: «. . . وقال المرادى: إنه مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يعكسون فيبدلونها فى الاسم دون الصفة ويجعلون جزوى شاذا» جـ ٢ص ٣٨٠.

ب ـ إعراب ألفية ابن مالك فى النحو المسمى «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب»

كتاب مطبوع مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٦٧ ـ ١١٥٠.

أوله ـ يقول الفقير إلى عفو ربه الغنى خالد بن عبدالله الأزهرى: الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب الشهادتين ونصب الدليل على وجود ذاته. .

أما بعد فإن معرفة الإعراب من الواجبات التى لابد لكل طالب علم منها ومن المهمات التى لا يستغنى الفقيه عنها، وإن من أنفع المسالك وأقرب المدارك إلى هذا النحو ألفية ابن مالك.

فاندفع فى خاطرى أن أعرب جميع أبياتها وأشرح غريب لغاتها وأضبط ما أشكل من ألفاظها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد فى كتابه هذا ـ ثلاثة مواضع عن المرادى وهى:

١ ـ فى النائب عن الفاعل ـ فى قول الناظم

واجْعَلْهُ مِن مُضارِعٍ مُنْفَتِحَا كينْتَحى المقُول فيه يُنْتَحَى

قال الشيخ خالد: «المقول. بالجر قال المكودى: تبعا للمرادى نعت لينتحى، . . وزاد المكودى ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كينتحى ثم استأنف. . . وبالأول جزم المرادى» ا هـ. ص٤٥.

٢ ـ فى النعت ـ فى قول الناظم:

واقطَعْ أو اتبعْ إن يكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقطَعْ مُعْلِنَا

قال الشيخ خالد: «معلنا حال من فاعل اقطع وتقدير البيت واقطع جميع

النعوت أو اتبعـها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخـر. . وبالنصب جزم الشاطبى والمرادى وصدر به المكودى كلامه . ص ٥٨٠.

٣ ـ فى التثنية ـ فى قول الناظم:

....   وَإِنْ تَشَأْ فالمدّ والهَا لا تَزِدْ

قال الأزهرى: «وإن تشأ شرط فالمد مبتدأ وخبره محذوف والهاء مفعول قدم بتزد. لا ناهية، تزد مضارع زاد مجزوم بلا الناهية والتقدير على هذا، وإن تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء، قال المكودى: هذا ما حمله عليه الشارح والمرادى. ص ١٠٠.

جـ ـ شـرح الشيخ خـالد المسـمى «موصل الطلاب إلى قـواعد الإعـراب» للعلامـة ابن هشام الأنصارى. . طبع بالمطبـعة العثـمانية المصـرية بالقاهرة. أوله: الحمد لله اللهم لحمده والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبده. وبعد.

فيقول العـبد الفقير إلى مولاه الغنى خـالد بن عبدالله الأزهرى. هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب. . . إلخ

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد فـى كتابه هذا عن المرادى موضعـا واحدا. هو فى «الباب الرابع فى الإشارة إلى عبارات محررة».

قال ابن هـشام: «وفى الفاء مـن نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ① فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ②﴾ [الكوثر]، فاء الـسببـيـة ولا تقل فاء العطف لأنه لا يجـوز عطف الطلب على الخبر والعكس» قـال الأزهرى: أى: عطف الخبر على الإنشاء، وهى مسألة خلاف.

منع من ذلك البيانيـون لما بينهما من التنافى وعدم التناسب وأجـاز الصفار. قال المرادى فى شرح التسهـيل: أجاز سيبويه التخالف فى تعاطف الجـملتين بالخبر والاستفهام فأجاز ـ هذا زيد ومن عمرو؟. ا هـ ص ١٣٤.

السادس: ما نقله أبو الحسن الأشمونى فى كتابه شرح الألفيـة المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك».

التعـريف بالمؤلف: هو أبو الحـسن على نور الدين بن مـحمـد بن عيـسى

الأشمونى أصلا - لأن جده قدم من الأشمونيين قبل بلوغه فحفظ القرآن والمنهاج فى سنة - ولد بقناطر السباع وتوطن القاهرة، وكان مولده فى ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة. وكان منكبا على العلم مع التقشف فى مأكله وملبسه لا همَّ له إلا العلم والطاعة. أخذ عن الجلال المحلى والكافيجى والتقى الحصنى وغيرهم. ومن أشهر مؤلفاته هذا الكتاب... وتوفى الأشمونى سنة ٩٢٩هـ.

التعريف بالكتاب:

هو أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ولا غرابة أن يجمع فى شرحه، فأمامه من شروح الألفية.. وغيرها مما جعل شرحه موسوعة يستعان به.. وأوله: «.. فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك».

ما نقله أبو الحسن الأشمونى فى كتابه شرح الألفية:

وقد تصفحت هذا الكتاب فوجدت أن المؤلف أخذ ونقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتدا برأيه تارة.

فتراه نقل عنه فى أبواب - التنازع، وحروف الجر وأفعل التفضيل وما لا ينصرف - فى موضعين، والترخيم، ونواصب المضارع - فى موضعين والعدد، والوقف. ويسوغ لى حينئذ أن أذكر بعض المواضع مستشهدا بها على سبيل المثال.

١ - فى باب أفعل التفضيل - فى قول الناظم:

وَأَفعلَ التَّفْضِيلِ صِلهُ أَبدَا ... تَقْدِيرًا او لَفْظًا بِمِنْ إِن جُرِّدَا

ذكر أبو الحسن الأشمونى تنبيهات،فالأول منها الخلاف فى معنى «من».

فقال الأشمونى: «الأول اختلف فى معنى «من» هذه. فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية، وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى «هو أفضل من زيد» فضله على بعض ولم يَعُمّ، وذهب فى شرح التسهيل أنها بمعنى المجاوزة، وكأن القائل «زيد أفضل من عمرو» قال جاوز زيد عمرا فى الفضل، ...

والظاهر ـ كما قال المرادى ـ ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس بلازم.

٢ ـ فى باب الترخيم فى قول الناظم:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخرَ المُنادَى كيَاسُعَا فيمنْ دَعَا سُعَادا

افرد أبوالحسن الأشمونى الكلام على «ترخيما» فى التنبيه قال: «أجاز الشارح ترخيما ثلاثة أوجه:

١ ـ أن يكون مفعولا له.

٢ ـ أو مصدرا فى موضع الحال.

٣ ـ أو ظرفًا على حذف مضاف.

وأجاز المرادى وجها رابعًا. هو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف، لأنه يلاقيه فى المعنى ا هـ. ج ٢ص ٤٦٧

٣ ـ فى باب ما لا ينصرف فى قول الناظم:

ولِسَراويلَ بهذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ
وإِنْ بِهِ سُمِّىَ أَوْ بِما لَحِقْ بِهِ فالانْصرافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

قال أبو الحسن الأشمونى:... قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الجمعية مقامها. فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الأول.

قال المرادى: قلت: «مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف، وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح» ا هـ ج ٢ص ٥٢٣.

٤ ـ فى نواصب المضارع ـ بعد قول الناظم:

وبعْدَ فالجواب نَفْى اوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وسترُها حَتْمٌ نَصَبْ

قال الأشمونى فى التنبيه الأول من التنبيهات التى أعقبت هذا البيت:

«الأول: مما مثل به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض «ما قام فيأكل إلا طعامه» قال: ومنه قول الشاعر:

وما قام منا قائم فى نَدِيِّنا فينطق إلا بالتى هى أعرفُ

وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك.

واعترضهما المرادى وقال: إن النفى إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب.

نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد.

فينطق إلا بالتى هى أعرفُ» جـ ٣ ص ٥٦٥

٥ ـ فى باب التنازع فى قول الناظم:

بَلْ حَذْفَهُ الزمْ إنْ يكنْ غيرَ خَبَرْ وأَخِّرْنهُ إن يكُنْ هُوَ الخَبَرْ

قال الأشمونى: «.. قوله «غير خبر» يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول فى باب ظن يجب حذفه وليس كذلك، بل لافرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير..

ولذلك قال الشارح لو قال بدله:

واحذفه إنْ لم يكُ مفعولَ حَسِبْ وإنْ يكنْ ذاك فأخِّرهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهم.

لكن قال المرادى: قوله: «مفعول حسب» يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرا، وليس كذلك، ولأن خبر كان لا يحذف أيضا. بل يؤخر كمفعول حسب...» جـ ١ ص ٢٠٦.

٦ ـ فى باب الوقف ـ بعد قول الناظم:

ومَا فِى الاستفْهام إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُها. وأولِها الهَا إن تَقِفْ

قال أبو الحسن الأشمونى فى التنبيه الأول من التنبيهات التى أعقبت هذا البيت: «الأول: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونني».

وقد أشار إليه فى التسهيل، ونقله المرادى» جـ ٣ص ٧٥٩.

السابع: ما نقله الدنوشرى فى حاشيته على التصريح عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو - عبد الله بن عبد الرحمن بن على المعروف بالدنوشرى نسبة إلى دنوشر (قرية قريبة من المحلة الكبرى).

ولد بالقاهرة وتلقى عن الشمس الرملى ومحمد العلقمى وابن قاسم العبادى وغيرهم، ثم ارتحل إلى بلاد الروم وأقام فيها مدة ثم عاد إلى القاهرة وانتفع الناس به فى الأزهر، وصنف كتبا فى النحو، وكان يقول النظم وأكثر شعره فى مسائل نحوية، توفى بالقاهرة سنة ١٠٢٥هـ.

الكتاب: حاشية على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، نسخة فى مجلد بقلم معتاد سنة ١١٣٧هـ - بالورقتين الأخيرتين منها تقطيع وأكل أرضة فى ١٨٢ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرا ٢١ سم - مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٥١) ٦٠٥٨.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبد الله الدنوشرى فى حاشيته على التصريح عن المرادى واعتمد عليه، وذلك فى أبواب متفرقة منها: الإشمام، المصدر، الحال، التعجب، النداء، فى موضعين -، ما لا ينصرف - فى موضعين -، النواصب -، فى موضعين -، الجوازم، الإمالة - وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ **الحال.** نفى عامل الحال قال الدنوشرى «قال المرادى: ذكر فى الكافية والتسهيل إذ قال قد يجر بباء زائدة إن نُفى عملها كقوله:

فما انْبَعَثَتْ بِمزءُودٍ ولا وَكَلِ

ونوزع فى ذلك. وذكر فى باب حروف الجر من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله قراءة من قرأ «**ما كان يَنْبَغِى لنا أنْ نُتَّخَذَ من دونك من أولياء**» مبنيا للمفعول» اهـ. ص٩٥.

٢ ـ **الحال. أيضًا.** الجملة المصدرة بالمضارع المنفى لا تجرد من الواو ويلزمها

الضمـير. قـال المرادى: إن ورد بالواو قدر المبتـدأ على الأصح كقـراءة ابن ذكوان ﴿فاستقيما ولاتتبعان﴾ نص على ذلك فى التسهيل.

٣ ـ ما لا ينصرف الكلام فى المنصرف. قال المرادى:

وقال فى شرح الكافية: سمى منصرفا لانقياده إلى ما تصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه الإعراب إلى غـيره. وقال بعضهم: مـأخوذ من الصرف وهو الفضل؛ لأن له فضلا على غير المنصرف. ص١٣٥.

٤ ـ النواصب ـ حتى ـ قال:

وذكر المرادى أن الغالب فى حتـى التى ينصب المضارع بعدها أن تكون بمعنى إلى.

الثامن: ما نقله الشيخ أحمد الفاكهى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشهـاب أحمد بن الجمال عبدالله بن أحـمد بن على الفاكهى، نقل الشيخ أحمد الفاكهى عن ابن أم قاسم واعتمد على رأيه واثقا منه فى:

أ ـ كتاب مجيب الندا إلى شرح قطر الندى.

الكتاب: هوكـتاب مطبوع بمطبعة شـركة دار الكتب العربيـة الكبرى ـ مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٥٩.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم وصلـى الله على سيدنا محمد خـاتم النبيين والمرسلين.. الحـمد لله الرافع من انخفض لعـزه وسلطانه المفيض عـلى من نحاه وقصده سـحائب عفـوه وغفرانه، المغنى بواسع فضله من افـتقر لجوده وإحـسانه، الفاعل لما يشاء.. أما بعد فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة فى علم العربية المسماة بقطر الندى...

ما نقله فى هذا الشرح:

نقل الفـاكهى عن المرادى فى شـرحـه هذا.. خمـسة مـواضع فى أبواب ـ تقسيم الفعل، الفاعل، النواصب، المبتدأ والخبر، كان وأخواتها ـ

وسأذكر أربعة مواضع على سبيل التمثيل.

١ ـ **فى تقسيم الفعل** ـ اختصاص الفعل الماضى بتاء التأنيث الساكنة، قال الفاكهى: «وإنما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس لئلا يفضى إلى ثقل الفعل. والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو «قالت امرأة العزيز» أو تضم نحو «وقالت اخرج عَلَيْهِنَّ» ولهذا قال المرادى: ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما. ص ٤٧ جـ١.

٢ ـ **فى باب الفاعل** ـ إذا كان الفعل نعم وبئس والفاعل بأل الجنسية أو مضافا لما هى فيه..

قال الفاكهى: «أو مضافا إلى مضاف لما هى فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل، واشتراط كون الظاهر بأل أو مضافا لما هى فيه هو الغالب كما قال المرادى» ص٥٢ جـ١.

٣ ـ **فى المبتدأ والخبر** ـ قل هو الله أحد ــ قال الفاكهى: «إلا فى نحو قل هو الله أحد، مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ فى المعنى أى فلا تحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر...

قال المفسر تبعا للمرادى: والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما فى عكسه نحو: لاحول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة». ص١٧٩ جـ١.

٤ ـ **فى كان وأخواتها** ـ مادام ــ عدم جواز تقديم خبر دام عليها مع ما قال الفاكهى «فإنه لا يجوز تقديمه عليها مع «ما» باتفاق لأن معمول صلة الحرف المصدرى لايقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضًا قال المرادى: وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق...» ص ٧ جـ ٢٢.

ب ـ كتابه شرح على متممة الأجرومية المسمى «بالفواكه الجنية»

التعريف بالكتاب ـ هو مطبوع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها فى شهر ذى القعدة سنة ١٣٥١هـ.

أوله ـ أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه، وأصلى وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه. . وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة فى علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعينى الشهير بالحطاب المكى المالكى. .

قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها . . مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٠٦٠ ـ ٣٦٨٥ ـ ٢٨٨٣.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ أحمد الفاكهى فى شرحه هذا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم موضعين:

١ ـ فى باب الإعراب والبناء ـ قال صاحب متممة الأجرومية: «الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا».

قال الفاكهى: معلقا على قوله: «لفظا أو تقديرا»: «. . ثم الحد الذى ذكره ظاهر فى أن الإعراب معنوى. . وقيل: إنه لفظى واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعليه فيقال فى حده: الإعراب ما اختلف به آخر المعرب، قال المرادى رحمه الله تعالى: وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين» ص٧ .

٢ ـ فى باب الحال ـ مجىء الحال جامدا مؤولا بالمشتق.

قال صاحب متممة الأجرومية: «والغالب كونه مشتقا وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق نحو . . ادخلوا رجلا رجلا أى مترتبين. .» قال الفاكهى معلقا على «ادخلو رجلا رجلا» ورجلين رجلين. .ـ والمختار كما قال المرادى: أن الجزء الثانى وما قبله منصوبان بالعامل؛ لأن مجموعهما هو الحال، فإن الحال مستفادة منهما. ا هـ ص٦٧ .

التاسع: مانقله الشيخ يس بن زين الدين عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى، ولد بحمص وارتحل مع أبيه إلى مصر، فتلقى عن الشهاب الغنيمى والدنوشرى وغيرهما، ثم برع فى علوم متنوعة وألف فيها، ومن مصنفاته النحوية حاشية (قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام) وحاشية (مجيب الندا إلى شرح قطر الندى وبل الصدى) للفاكهى، وحاشية (التصريح) للشيخ خالد الأزهرى.

توفى بالقاهرة سنة ١٠٦١هـ.

ما نقله الشيخ يس:

نقل الشيخ يس عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتنيا برأيه ومعتدا به، فنقل فى:

أ ـ حاشيته على شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى.

التعريف بالكتاب ـ أوله ـ الحمد لله الذى شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض وهداه إلى طاعته.. وبعد. فيقول.. هذه حواش رمقت نحوها عيون الطالبين، ونهجت بتمنيها كلمة كملة المحصلين، غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد..

مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط رقم ٣٢٠.

ما نقله فى هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس فى هذه الحاشية عن المرادى فى شرح التسهيل وغيره ـ فى أبواب متعددة هى ـ الكلام، العلم، الموصول، نائب الفاعل، الاشتغال، الحال، الإضافة، النعت ـ فى ثلاثة مواضع ـ، العطف ـ فى موضعين ـ، التوكيد ـ فى موضعين، البدل ـ فى أربعة مواضع، النداء فى موضعين، نون التوكيد فى موضعين. مالا ينصرف فى أربعة مواضع، إعراب الفعل فى أربعة مواضع، الحكاية، التصغير، الإمالة، فى ثلاثة مواضع، الإبدال. فى ثلاثة مواضع، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل.

١ - **في باب الاشتغال.** في تساوى الرفع والنصب - إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بإما مسبوق بفعل إذا بنى الفعل السابق على اسم بأن أخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية .

قال يس معلقا على قوله إذا بنى الفعل. . .إلخ: «قال المرادى: وحكم شبه الفعل إذا وقع خبرا فى هذه المسألة حكم الفعل نحو: هذا ضارب عبدالله وعمرو يكرمه» جـ ا ص٣٠٣.

٢ - في الحال - تعريفه - وصف فضلة منتصب.

قال يس معلقا على «منتصب» قال: «قال المرادى: ذكر فى التسهيل والكافية أن الحال قد تجر بباء زائدة إن نفى عاملها ومثله فى شرح التسهيل بقراءة «ما كان ينبغى لنا أن نُتخَذَ من دونك من أولياءَ» مبنيا للمفعول. جـ١ ص٣٣٦.

وفى موضع آخر قال يس معلقا على خالد الأزهرى: «وموضع الحال تجىء جملة بثلاثة شروط. أحدها كونها خبرا» قال: «. . وفى شرح التسهيل للمرادى أن الخبرية تتناول الشرطية وأنه يجوز وقوعها حالا». جـ ١ ص ٣٨٩.

٣ - في باب النعت - في شرح قول الناظم:

ونَعَتوا بِجُملة مُنكَّراً فأعطيت ما أُعطيتَهُ خبَراَ

حيث اشترطوا فى الجملة أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به أو مقدر. قال يس معلقا على قوله: أو مقدر: «قال الدنوشرى: قال المرادى: ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية فى القلة والكثرة، بل ذكره فى التسهيل أن الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر» جـ ٢ ص ١١٢.

٤ - **في عطف النسق** - فبعد أن ذكر أم المتصلة وهى المسبوقة إما بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر وتكون هى والجملة المعطوفة عليها فعليتين. . أو اسميتين.

قال يـس معلقـا على هذا: «قال المرادى: وقـد عادلت بين مـفرد وجـملة كقوله: سواء عليك النصر أم بت ليلة». جـ ٢ص ١٤٢.

٥ ـ في باب البدل ـ بدل الاشتمال

قال يس: «قال الدنوشرى: قال المرادى: لابد فى بدل الاشـتمال من مراعاة أمرين: أحدهمـا إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثم جعل نحـو «أعجبنى زيد أخوه» بدل إضـراب لا بدل اشتمـال، إذ لا يصح الاستغـناء عنه بالأول، والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه»، لأنه وإن فهم معناه فى الحـذف فلا يستعمل مثله ولا يـحسن فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط» جـ٢ ص ١٥٧.

٦ ـ فى باب نونى التوكيد ـ فى فصل تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام، فى قراءة ابن ذكـوان «ولا تتبعـانِ» بتخـفـيف النون. قال الأزهرى: (مـكسورة ـ أى النون ـ على كون الـواو للعطف ولا للنهى، قال الشارح: ويـجوز أن تكـون الواو للحـال ولا للنـفى والنون عـلامـة الرفع، قـال يس مـعـقــبـا على قـوله قـال الشارح... إلخ: «قال المـرادى: فإن وردت بالواو قدر المبتدأ عـلى الأصح كقراءة ابن ذكوان «ولا تتبعان» نص على ذلك فى التسهيل» ٢/ ٢٠٧.

٧ ـ فى باب الإبدال. فصل فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء ـ الشرط التاسع ـ فى معنى قول الناظم.

وإنْ لِحرفَيْنِ ذَا الاعلالُ استُحِقّ صحِّحَ أوّلُ وعكس قَدْ يَحِقّ

فالعكس هو إعلال الأولى وتصحيح الثـانية مثل آية فى أسهل الأقوال. قال يس معلقا (قال المرادى ومثل آية غاية وأصلها غـيية فأعلت الياء الأولى وصححت الثانية. وثاية ـ وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يثوى عندها ـ، وطاية ـ وهى السطح والدكان أيضـا ـ، والآية هى الطائفة المخصوصـة من القرآن...». جـ٢ ص ٣٨٨.

٨ ـ فى باب الإدغام ـ «هلم» عند قول الأزهرى: «وإذا اتصل بالمدغم ـ هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح..».

قال يس: «. . قال المرادى: وإذا اتصل به نون الإناث فالقياس هلممن. . .»

قال المرادى: الخامس، التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا: «لأن الهاء خفيفة فلم يعتدوا بوجودها فكأن الدال قد ولى الألف والواو نحو ردا وردوا» ا هـ جـ٢ ص٢٠٤.

ب ـ حاشيته على شرح أحمد بن الجمال الفاكهى المسمى بمجيب الندا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى. لابن هشام ـ

تم طبعه فى أواخر شهر شوال سنة ١٣٣٤هـ بمطبعة دار الكتاب العربية الكبرى.

الكتاب ـ أوله. الحمد لله الذى لا يخيب من نحاه، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ونصبه علما لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد. . مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨١ ـ ١١٨٤.

ما نقله فى هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس فى حاشيته هذه عن المرادى فى شرحه للتسهيل وغيره فى مواضع كثيرة. وهى:

المعرب والمبنى ـ فى موضعين ـ، جمع المذكر السالم، النواصب ـ فى موضعين ـ، الموصول، مواضع كسر إن، المفعول له، الاشتغال، حروف الجر، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، النعت، التوكيد ـ فى موضعين ـ، عطف البيان، عطف النسق، البدل والمنادى ـ فى موضعين ـ، تابع المنادى، الترخيم، موانع الصرف، الوقف فى موضعين ـ.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال

١ ـ **فى جمع المذكر السالم**. قال الفاكهى: «ويشترط فيه ما اشترط فى المثنى وزيادة على ذلك أن يكون مفرده علما لمذكر خال من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها، علق الشيخ يس على قوله: «قابلة لها» بقوله: «. . . قال المرادى: إذ لا يقصد به معنى التأنيث

ولابد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحـو مسكين فإنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس» ص ٨٤.

٢ ـ في النواصب ـ لام الجحود ـ من شروطها أن يتقدمها نفى بما أو لم فقط قال يس: «وأما إن ففيها خلاف قـوى» واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفى بها قراءات غير الكسائى «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال» .

- والفعل الواقع بعد لام الجحود، قـال الفاكهى: «. . وذهب البصرى إلى أن خبر كان محذوف وإن هذه اللام متـعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك. .» قال يس معلقا: على أن هذه اللام متعلقة. إلخ.

قال المرادى: قولهم إنها مـتعلقة بالخبر يقتضى أنهـا ليست بزائدة وتقديرهم مزيدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. ا هـ. ص ١١٨.

٣ ـ المنادى ـ فى إلحاق الألف أو اليـاء فى يا أبت ويا أمت - أى يا أبتا ويا أمتى - قال الفاكهى: «و «إلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح» لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر».

قال يس: «. . . وفى المرادى: وأجـاز كثير من الكوفـيين الجمع بينهـما فى الكلام، ونظيـره قراءة أبى جعـفر «يا حـسرتاتى» فـجمع بين العـوض والمعوض» ص٧٧.

٤ ـ فى المفعول له - قال يس: «قـال المرادى: فى شرح التسهـيل يجوز فى كى إذا كانت ناصـبة بنفسهـا أن تقع مفعـولا له لأنها إذ ذاك ينسبك منها مـصدر فتكون مثل أن وإن» ص ٩٠.

٥ ـ فى حروف الجر - مذ منذ - قال الفاكـهى «قال فى الجامع: ولك رفع تاليهما خبرا عنهـما» قال يس: «. . . قال المرادى لا تكون مذ ومنذ عند الأخفش إلا مبتدأين فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما إذا وليها إسم مفرد» ص ١٣٠.

٦ ـ فى الصفة المشبهة - فى أن الصفة المشـبهة تكون غير مـجارية له نحو «طاهر وضـامر» قـال يس: «. . قال المـرادى: ولقائل أن يقـول: إن ضامـرا أو منطلقا ومنبـسطا ونحوها مما يجرى على المضارع أسمـاء فاعلين قصد بهـا الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة» ا هـ ص ١٥٠ جـ ٢.

٧ ـ **فى النعت**. قال الفاكـهى: «ويجب فى النعت أن يكون مساويا لمتـبوعه فى التـعـريف أو دونه . . » قـال يس: « . . قـال المرادى: وقـيل: سـبب ذلك أن الاختصار يؤثر أى: على التطويل، فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى» ا هـ ص ١٦٢ .

٨ ـ **فى التوكيد** - كل - قال يس: « . . قال المرادى فى الكلام على التأكيد بكل فتقول جاء الجيش كله والـقبيلة والزيدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله على قيـاس هو أحسن الفـتيان وأجـمله وهو ضعيف، وجـاءت الهندات كلهن أو كلها، وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب» ا هـ ص ١٦٨ .

٩ ـ **فى البدل** - بدل الاشـتمال - قـال الفاكـهى: «ونحـو قتل أصـحاب الأخدود، النار أى فيه. . ».

قال يس: « . . وقـال ابن هشام: الأولى أن يكون على حذف مـضاف أى: أخدود النار، وقال ابن خروف: هو بدل إضراب، قاله المرادى» ص ١٨٨ .

١٠ ـ **فى الوقف** - الوقف على قـاض - قـال الفكاهى: «مما هو منقـوص منون غير محذوف العين».

علق الشيخ يس على قوله: «غير محذوف العين» بقوله: « . . قال المرادى: فإن قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت: لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع أن فى بقاء التنوين جبرا للكلمة».

- والمعرف منه بالإضـافة، قال الفاكـهى: «وأما المعرف منه بالإضافـة نحو قاضى المحكمة فكلامهم قد يشـعر بأن الحذف أرجح من الإثبات» علق الشيخ يس على «فكلامـهم إلخ» قال: « . . قال المـرادى: وبنوا على ذلك فرعـا، وهو أن ما سقط نونه للإضافـة إذا وقفت عليه ردت نونه نحو «هؤلاء قاضـو زيد» فإذا وقفت قلت: قاضون؛ لزوال حـذفها، فأمـا وقف الفراء على قوله تعالى: «غـير محلى الصيد» بحذف النون فاتباع للرسم قلت: وفى هذا نظر» ا هـ. ص ٢٠٤ .

العاشر: ما نقله السندوبى فى شرحه للألفية عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ أحمد بن على المعروف بالسندوبى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى.

الكتاب:

(المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية لابن مالك) - نسخة فى مجلد بقلم معتاد بهامشها حواش وبها خروم وترميم فى ٢١٩ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرا - ٢٢سم.

مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٣٧) ٤٣ ٦٠.

أوله: الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته.. فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السندوبى فى شرحه للألفية عن المرادى فى مواضع متعددة تنحصر فى أبواب: الكلام وما يتألف منه، الضمير، اسم الموصول، المعرف بأداة التعريف، المبتدأ والخبر فى موضعين -، ظن وأخواتها، تعدى الفعل ولزومه، التنازع فى العمل، عطف النسق، الحال - فى موضعين -، النداء، جمع التكسير، النسب - فى موضعين -، الإمالة، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ المبتدأ والخبر - بعد قول الناظم:

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ معنىً اكتفَى بِها: كنُطقِى اللهُ حَسبِى وكفَى

الكلام فى الإخبار بالجملة - فنطق مصدر بمعنى منطوق مبتدأ. وجملة «الله حسبى» مبتدأ وخبر ولم يحتج إلى رابط، لأن الجملة عين المبتدأ.

قال المرادى: والذى يظهر ـ والله أعلم ـ فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة وإنما هو من الإخبار بمفرد؛ لأن الجملة فى نحو ذلك. وإنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها فى نحو «لا إلهَ إلاّ الله كنزٌ من كنوز الجنّة» فليتأمل. اهـ.

٢ ـ الخبر - أيضا - بعد قول الناظم:

كذَا إذَا ما الفعْلُ كانَ الخَبَرا   أَوْ قُصِدَ استعْمالهُ مُنْحصِرَا

قال السندوبى تعليقا على قول المصنف: «قال المرادى: وتسامح المصنف فى جعله محصورا وإنما هو محصور فيه» أ هـ.

٣ ـ ظن وأخواتها: بعد قول الناظم:

....   والتزِم التَّعليقَ قبلَ نَفْيِ مَا

قال السندوبى فى تنبيه: وذهب بعضهم إلى أن التعليق لا يختص بأفعال القلوب. وصرح به المرادى فى الشرح نحو: عرف، ونظر، وتفكر، وسأل، وأبصر، وما بمعناها.

وعليه ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩].

٤ ـ الحال ـ بعد قول الناظم:

وجُمْلَةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّمَا   بواوٍ أو بِمُضْمَرٍ أوْ بِهِمَا

قال السندوبى: إذا انفردت الواو لزمتها قد.. وإن انفرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات قد وحذفها. وذهب الفراء وأبو على والمبرد إلى اشتراط قد مع الماضى ظاهرة أو مقدرة.. ـ واختار المرادى أنه لا يحتاج إلى تقدير قد لكثرة ما ورد بدونها.

٥ ـ النسب ـ بعد قول الناظم:

وأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتاحًا. وفَعِلْ   وفُعِلٌ عينهما افتحْ وفعِلْ

قال السندوبى نقلا عن المرادى: «قال المرادى: وفهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد عليه مما قبل آخره كسرة لا يغير. ويندرج فى ذلك ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمرِش (للعجوز الكبيرة والمرأة السمجة) فتقول فيه جحمرشى. وما كان على أربع متحركات نحو جندل. وما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن نحو تغلب. فالأولان لا يغيران وكذا الثالث فى العرف وقيل: يفتح»... إلخ

٦ ـ الإمالة ـ بعد قول الناظم:

وكفُّ مُستَعلٍ وراً ينكَفُّ بِكَسْرِ را كغارِمًا لا أجْفُو

قال السندوبى فى تنبيه بعده «قال المرادى حروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف فى الفتح. وقد أمالوا لكثرة الاستعمال الحجاج علما فى الرفع والنصب والعجاج كذلك» ا هـ.

الحادى عشر: ما نقله الشيخ أحمد الملوى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

الإمام المتقن العلامة المعمر من الوقت أحمد بن عبدالفتاح بن يوسف بن عمر المجيرى الملوى الشافعى الزهرى، ولد فى فجر يوم الخميس ثانى شهر رمضان سنة ١٠٨٨ هـ ثمان وثمانين وألف، وأمه آمنة بنت عامر بن حسن بن سيف الدين المغراوى، اعتنى من صغره بالعلوم عناية كبيرة.. فمن شيوخه أحمد بن الفقيه والشيخ منصور المنوفى، والشيخ عبد الرءوف البشبيشى وغيرهم، ورحل إلى الحرمين سنة ١١٢٢هـ اثنتين وعشرين ومائة وألف .. وعاد إلى مصر وهو إمام وقته.. وله مؤلفات منها: شرح الأجرومية.. وتوفى فى منتصف شهر ربيع الأول سنة ١١٨١هـ إحدى وثمانين ومائة وألف. تاريخ الجبرتى ج١ ص٢٨٨.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بالمطبعة العامرة البهية ـ مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط تحت رقم ١٣.

حاشية على شرح الشيخ المكودى للألفية، فالشيخ الملوى فرغ نفسه فى مزيد التأمل فيه وكثرة الإكباب على هذا الشرح فأتى بحاشية تحتوى على تدقيقات وتحقيقات وأبحاث رائعة. وأوله: بسم الله الرحمن الرحيم. حمداً لمن وفقنا إلى الإعراب عما خفى من المضمرات، وعلمنا لسانا عربيًا غير ذى عوج.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين... إلخ.

ما نقله الشيخ الملوى:

نقل الشيخ أحمد الملوى فى حاشيته على شرح الألفية للمكودى - عن المرادى - مواضع هى: التوكيد، كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا، جمع التكسير - فى موضعين: الوقف، الإبدال، الإدغام - وإليك ذكر هذه المواضع مفصلة:

١ - التوكيد - بعد قول الناظم:

وكُلاًّ اذْكُرْ فى الشُّمُول وكِلا ... كِلْتا جميعًا بالضَّمِير مُوصَلا

قال المكودى فى «كل»: «ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء» قال الملوى: «... قال المرادى: ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، وزاد المرادى غير مثنى» ص ١١٧.

٢ - تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا. فى قول الناظم:

كَذَا الَّذِى أَصْلُه نحوُ الفَتَى ... والجامدُ الَّذِى أُميلَ كَمَتَى

قوله «الجامد» قال المرادى: «الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق»، «جعل المكودى ألف «متى ولدى وعلى» مجهولة الأصل، وليس كذلك بل الألف فى الثلاثة أصلية لم تقلب عن شىء والمجهولة الأصل هى نحو الددا» اهـ، لكن قال المرادى: «عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة» اهـ. والمراد بالألف الأصلية هى كل ألف فى حرف أو شبهه ومجهولة الأصل نحو الددا وهو اللهو فإن ألفه لايدرى هل هى عن واو أو ياء؟، لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما» اهـ. من المرادى، ص١٦٢.

٣ - جمع التكسير - فى قول الناظم:

فى اسمٍ مذكَّر رباعىٍّ بمدّ ... ثَالثٍ افْعِلَةٌ عنهُمُ اطَّرَدْ

والزَمْهُ فى فَعَال او فِعَالِ ... مُصَاحِبَىْ تضعيف اوْ إعْلالِ

قوله: «والزمه» قال الملوى: «... قال ابن غازى عن المرادى: أشار إلى أن هذا اللزوم فى غير شذوذ بقوله فيما يأتى فى فعل بضمتين - ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف، لكن لم ينبه هناك إلا على المضاعف فخرج سماء بمعنى المطر». ص ١٦٥.

٤ ـ الوقف ـ بعد قول الناظم:

وما فى الاستفهام إن جرَّت حذف ألفها وَأولِهَا الها إن تقف

قال المكودى: «يعنى أن مـا الاستفهامـية إذا جرَّت حذف ألفـها» قال الملوى معقبا على قوله: «حذف ألفهـا»: «قال المرادى: وسبب حذف الألف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاسـتقلالها بخلاف الشرطية، فإنهـا متعلقـة بما بعدها وبخلاف الموصـولة فإنها مع الصـلة اسم واحد» ا هـ منه بلفظه ص ١١٨٣.

٥ ـ الإبدال ـ بعد قول الناظم:

وعين ما آخره زِيدَ ما يخص الاسمَ واجبٌ أن يسلَماَ

مثل حيدى. قال الملوى: «.. قال المرادى: حيدى: اسم ماء» ص ١٩٩.

٦ ـ الإدغام ـ فى الموضع السابع من المواضع التى لا يجوز فيها الإدغام قال المكودى: «السابع ما كان فيه ثانى المثلـين زائدا للإلحاق نحو هلل إذا أكثر من قول لا إله إلا الله».

قال الملوى: «المزيد للإلحاق هو الياء من هلل لا أحد لاميه كذا عند المرادى. والمصنف فى شرح الكافـية وغيره، فانظـره مع ما هنا فصوابه؛ لأنه زيد فـيه الياء للإلحاق كما عند المرادى» ص٢٢٠٤.

الثانى عشر ـ ما نقله الشيخ محمد بن عبادة عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد بن عبـادة بن برى العدوى ينتهى نسبه إلى على أبى صالح المدفون بـالعلوة فى بنى عدى. قـدم إلى مصر سـنة ١١٦٤هـ أربع وستيـن ومائة وألف، وجـاور بالأزهر.. ثم حـضر علـى شيـوخ الوقت ولازم دروس علمـاء العصـر. وصار له باع طويل وذهن وقاد وقلم سـيال وفصاحـة فى اللسان، ومن تأليفه حاشيته على شذور الذهب لابن هشام متداولة بأيدى الطلبة نافعة وغيرها.. توفى فى أواخر شهر جمادى الآخـرة سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف، بعد أن تعلل بعلة الاستسقاء سنين.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، حاشية على الشذور لابن هشام الأنصارى، أوله: الحمد لله الذى رفع مقام المتواضعين ونصب رايات التمييز لأصحاب اليقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب عن أحوال الدين. أما بعد فيقول.. قد منَّ الله تعالى على بتلقى هذا الكتاب الذى هو الشذور على... الشيخ أحمد الدردير.. مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨٦ ـ ١١٩٤ ـ ١١٨٥ ـ ١٥٤١.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبادة فى حاشيته هذه ـ عن المرادى المعروف بابن أم قاسم ـ مواضع تنحصر فى أبواب المعرب، اسم الإشارة، اسم الموصول، المفعول فيه، التنازع ـ فى خمسة مواضع ـ الاستثناء ـ ظن وأخواتها ـ موانع الصرف.

وسأقتصر على ذكر الجزء الأكبر من هذه المواضع على سبيل المثال:

١ ـ **باب الإعراب** ـ قال ابن هشام: «وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشىء» قال عبادة معلقا على «أن الجزم إلخ»: «نقل المرادى عن المازنى أن الجزم ليس بإعراب» ١/ ٥٦.

٢ ـ **اسم الإشارة** ـ قال عبادة: «تنبيه» إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك. نبه على ذلك المرادى، ١/ ١٣٣.

٣ ـ **اسم موصول** ـ الأولى ـ قال عبادة: «وقال بعضهم انظر هل الأولى مشتركة بين الإشارة والموصول فتعمل تارة اسم إشارة وتارة موصولا، أو أن هذا غير ذاك، وقال المرادى فى شرح التسهيل: فرق بينهما وذلك أن أولى الإشارية لا يجوز دخول أل عليها والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها واوا بخلاف الموصولة» ١/ ١٥٣.

٤ ـ **المفعول فيه** ـ مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾

[الأنعام: ١٢٤] قال عبادة: «وفى جعل حيث مفعولا نظر؛ لأن هذا ضرب من التصرف، قال المرادى: لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ» ٢/ ١٤٤.

٥ ـ **التنازع** ـ قال عبادة: «وفى النهاية لابن الخباز: لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه، تقول: قمت وسرت وزيدا، إن أعملت الثانى يشترط فى المعمول ألا يقع بعد إلا على الصحيح، فلا تنازع فى قوله:

ما صاب قلبى وأضناه وتيمهُ ... إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب، ولزم فى نحو ما قام وقعد إلا أنا. إعادة ضمير غائب على حاضر. قال المرادى: حمله فى التسهيل على الحذف على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظًا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه» ٢/ ١٧١

٦ ـ **موانع الصرف** ـ الوصفية وزيادة الألف والنون ـ قال ابن هشام «ويشترط لتأثير الصفة أمران الثانى عدم قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة» قال عبادة معلقا على ندمانة وأرملة «.. وقد جمع ابن مالك ما جاء على وزن فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله من بحر الهزج «أجز فعلى لفعلانا.. إلخ. وزاد المرادى لفظين:

وزد فيهن خمصانا ... على لغة وأليانا» ٢/ ٢٠٢.

الثالث عشر: ما نقله الشيخ أحمد السجاعى عن المرادى

نقل الشيخ السجاعى عن المرادى فى:

الأول: حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المسماة «فتح الجليل».

الثانى: حاشيته على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعى. ولد بالقاهرة ووالده من

السجاعية قرية قرب المحلة ثم قدم الأزهر وأقام فى القاهرة. ونشأ الشيخ أحمد تحت رعاية والده وإشرافه فتمهر ودرس وأفتى وألف.. توفى رحمة الله عليه سنة ١١٩٧ بعد سبع من وفاة والده سميه أحمد السجاعى كما هو مكتوب على قبرهما الكائن بالقرافة الكبرى عن شمال مقام الأستاذ الحفنى عمت بركاتهم.

الحاشية الأولى: أولها: الحمد لله الذى رفع قدر من انخفض لربوبيته. وأعز شأن من انتصب لنصر دينه وأقام حجته، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ذى الجاه الرفيع.. وهى كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية فى آخر شهر ربيع الآخر سنة ١٣٠٧هـ مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٤٤ ـ ٢٤٧ ـ ٣٣٩٠.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعى عن المرادى فى هذه الحاشية معتدا برأيه معتمدا عليه، فى أبواب الكلام ـ فى موضعين، والمعرب والمبنى ـ فى ثلاثة مواضع، وأفعال المقاربة، وإن وأخواتها، والفاعل، ونائب الفاعل، والاشتغال، والمفعول معه، والإضافة ـ فى موضعين ـ، وأفعل التفضيل، والنداء، ومالا ينصرف، وإعراب الفعل، وجمع التكسير ـ فى موضعين ـ

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ فى المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كذا أولات، والذى اسما قد جُعِلْ كأذرعات ـ فيه ذا أيضا قُبِلْ

«الذى اسما قد جعل» ما سمى به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين. قال السجاعى معلقا على «ولا يحذف منه التنوين» قال المرادى: وإنما نون على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة. ص٢٧.

(٢) فى باب ظن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

. ظَنَّ حَسِبْتُ وزعَمْتُ مع عَدْ حجَا دَرَى وجَعلَ اَللَّذْ كاعتَقَدْ

قال السجاعى معلقا على «حجا»: «بمعنى ظن لا بمعنى غلب فى المحاجاة أو قعد أورد أو قام أو بخل. قال المرادى: أو ساق أوكتم». ص١١٠٦.

٣ ـ فى باب المفعول معه ـ بعد قول الناظم:

والعَطفُ إِنْ يُمكِنْ بِلا ضَعفٍ أَحَقْ   والنَّصبُ مُختارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ
والنصب إن لم يَجُزِ العطفُ يَجِبْ   أو اعتقِدْ إضمارَ عامِلٍ تُصِبْ

قال السجاعى معلقا على قول: «أو اعتقد»: ذكر المرادى: «فيه احتمالان أحدهما أن يكون تخييرا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل حيث يصح إضماره وثانيهما. أن يكون تنويعا فى ذلك». ص١٤٣.

٤ ـ فى باب الإضافة، بعد قول الناظم:

وأَلزَمُوا إِضافةً إِلىَ الجُمَلْ   حَيْثُ وإِنْ وإِذْ يُنَوَّنْ يُحتَمَلْ

قال السجاعى فى تنبيه بعد هذا «وقولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية التقدير: إذ ذاك كذلك تبع عليه المرادى» أ هـ ١٧٣.

٥ ـ فى باب النداء، بعد قول الناظم:

والأَكثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعوِيض   وشَذَّ يا اللَّهُمَّ فِى قَرِيضِ

قال السجاعى بعد هذا البيت: «تتمة» نقل المرادى فى استعمال اللهم ثلاثة أحوال: أحدها. أن يراد النداء المحض نحو اللهم أثبنا ـ الثانى. أن يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك القائل: أزيد قام؟ فتقول أنت: اللهم نعم أو اللهم لا.

الثالث. أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو «أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعنى» الا ترى أن وقوع الزيادة مقرونا بعدم الدعاء قليل». ا هـ ص٢٩٩.

٦ ـ فيما لا ينصرف، بعد قول الناظم:

وَوَصفٌ أَصلِيٌّ ووزنُ أَفعَلا   مَمنُوعَ تأنيث بِتا: كأشهَلا

علق السجاعى على قوله: «ممنوع»: «.. واعلم أنه قد دخل فى كلام الناظم مالا مؤنث له كأكمر.. وخرج عنه ما مؤنثه بالتاء فإنه منصرف نحو أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة.

قال المرادى: وأما قولهم عام أرمل فغير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء» ص ٢٤٩.

٧ - فى جمع التكسير، بعد قول الناظم:

وَبِفَعالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقًا فِى جَمْعِ ما فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

قال السجاعى معلقا على الشبه: «قال المرادى: والمراد بشبهه ما يماثله فى العدد والهيئة وإن خالفه فى الوزن نحو مفاعل وفياعل» ص ٢٩٧.

الحاشية الثانية.

أولها. بسم الله الرحمن الرحيم. حمدا لمن رفع فى الدارين قدر أحبابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى خفض الكفر مع أصحابه وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه أجمعين.. وهى كتاب مطبوع - مودع بمكتبة الأزهر رقم ٨٦٩ - ٩٥٤ - ١٢٢٠ - ١٤٤٦.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعى فى حاشيته على القطر عن المرادى فى ثلاثة مواضع:

١ - فى المعرب والمبنى - بعد أن قسم ابن هشام المبنى إلى أربعة أقسام.. ثم قسم المبنى على الكسر إلى قسمين؛ قسم متفق عليه وهو هؤلاء.. وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وأمس إذا أردت به اليوم الذى قبل يومك.

قال السجاعى معلقا على قوله: «من الأعلام المؤنثة»: «وفى سبب بناء ما ذكر أقوال. أحدها. شبهه بنزال وزنا وتصريفا وعدلا وتأنيثًا، والثانى تضمنه معنى هاء التأنيث، والثالث. توالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

والأول. هو المشهــور ذكره المرادى، ووجه علَمـية نزال المؤنث أنه علم على صيغة إنزال» ص١٣.

٢ ـ فى اسم الموصول ـ قال ابن هـشام: يعدد الأسـماء الموصـولة وأل فى وصف تصريح لغير تفضيل المضارب والمضـروب.. قال السجاعى معلقا على قوله «وأل فى وصف»: «أى مع وصف صـريح، الوصف مـا دل على حـدث مـعـين وصاحبه.. وذكر ابن عقيل والمرادى أن أل لمن يعقل وغيره» ص٥٩.

٣ ـ فى الاستـغاثة ـ من استعـمالات المستغـاث به عند ابن هشام ألا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحـقه الألف من آخره فـيجرى عليـه حكم المنادى ومثل بقول الشاعر:

ألا يا قَوم للْعَجَبِ العَجِيب   وَللغفَلات تَعْرِضُ للأرِيبِ

قال السجـاعى معلقا على قوله: «ألا يا قـوم إلخ»: «من الوافر، ألا حرف تنبيه ويا حـرف نداء وقوم منادى وهو محل الشاهد. حـيث ترك فيه الألف واللام جمـيعا إذ القيـاس يا لقوم أو يا قومـا فحذفت منه ياء المتكلم وأبقـيت الكسرة أو جعل كالمنادى المطلق فيضم نحو «يا زيد لعمرو» وعليه اقتصر المرادى» ص١٠٣.

الرابع عشر: ما نقله أبو عبد الله بن سعيد التونسى. فى حاشيته على الأشمونى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العـالم الأعلم المدقق الشيـخ أبو عبـد الله محـمد بن على بن سـعيـد التونسى المالكى. وكانت وفـاته على شرخ الشباب دون اكتمال الـثلاثين من عمره سنة ١١٩٩ بتونس، ودفن بـجوار سيـدى أحمد السـقا خارج باب حـرمة العلوج رحمه الله رحمة واسعة.

الكتاب: هو كتـاب مطبوع - فى مطبـعة الدولة التونسـية المحـروسة سنة ١٢٩٣. مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨٦ - ١١٠٣.

دوّن فى الصفـحة الأولى - الحاشـية المرسومة. بظـواهر الكواكب. لبواهر

المواكب. على شرح العلامة نور الدين أبى الحسن على بن محمد الأشمونى الشافعى - المعنون - بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. بالثناء عليك نتقرب إليك، وبشكر نعمك، نقرع باب كرمك. فقد قرنت رضاك بذكرك وزيادة نعمك بشكرك، إلخ... وأخيرا قال المؤلف: فرغت من تحريره بعد مغرب يوم الأحد الثانى والعشرين من قعدة الحرام من سنة ١١٩٧.

ما نقله عن المرادى: نقل الشيخ أبو عبد الله التونسى فى حاشيته هذه - عن المرادى من شرحه للألفية وشرحه للتسهيل - مواضع تنحصر فى - الكلام، النكرة والمعرفة، اسم الإشارة، اسم الموصول - فى موضعين -، المبتدأ، كان وأخواتها، الاستثناء - فى موضعين -، حروف الجر، الإضافة، ما لا ينصرف، التصغير -.

وسأقتصر على بعض هذه المواضع ممثلا بها:

١ ـ النكرة والمعرفة - بعد قول الناظم:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كافْعَلْ أُوافِقْ نغتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

قال التونسى فى حاشيته: «ونقل المرادى فى شرح التسهيل أنه أجاز فى هو من نحو مررت برجل مكرمك هو. أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيدا، وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له، وإبراز الضمير يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين. والنظر الجيد أن يقال: ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا، والأول متعذر والثانى مخالف لما أصّلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه. هذا كلامه» ١/ ١١٥.

٢ ـ الاسم الموصول ـ بعد قول الناظم:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِى الأُنْثَى الَّتِى واليَا إذا مَا ثُنِّيا لا تُثْبِتِ

فخرج بقيد الأسماء ـ قال أبو سعيد: «اعلم أن الشارح قد شرح حد

الموصول هنا على الوجه الذى شرحه به المصنف والشيخ الأثير والمرادى، فإنهم قالوا: إنما يخرج الموصول الحرفى بقوله «الأسماء» ١/ ١٣٧.

٣ ـ المبتدأ ـ بعد قول الناظم:

وَالمفردُ الجامدُ فَارِغٌ، وإنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ

قال التونسى: معلقا على «فهو ذو ضمير مستكن»: «أى وجوبا على ما هو ظاهره هنا.. وفى شرح التسهيل للمرادى: ظاهر كلام المصنف وجوب الاستتار وأنه إن أبرز كان توكيدا لا فاعلا بالصفة، وقد أجاز سيبويه فى «مررت برجل مكرمك هو» الوجهين» ١/ ١٧٠.

٤ ـ الإضافة. بعد قول الناظم:

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسُكُونٍ يتَّصِلْ

قال التونسى تعليقا على «ونقل..»: «هذا هو الذى ارتضاه الشاطبى والمكودى والموضح والسيوطى...

ورأى المرادى أن ليس الكسر والفتح فى الساكنة العين بل الفتح فى المفتوحة المعربة والكسر فى المسكنة المبنية، وهو الذى يظهر من عبارة التسهيل حيث لم يتعرض للفتح عند ملاقاة الساكن، وها هى عبارته، وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، وفى نسخ كثيرة ما يخالف هذا ويوافق كلام المرادى فاعرفه» ١/ ٣٣٩.

٥ ـ ما لا ينصرف ـ بعد قول الناظم:

والعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

قال الأشمونى: «سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه.. وذهب المطرزى إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف، قال فى شرح الكافية، وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه.. الثالث أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين فى قوله «على حين عاتبت المشيب على الصبا» لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا» قال أبو سعيد معلقا على التنبيه الثالث: «أنه لو كان مبنيا.. فى شرح

التسهيل للمرادى فيه نظر، لأن تضمن الاسم معنى الحرف سبب للبناء ولا يضر كونه عارضا» ٢/ ١٩٩.

٦ ـ التصغير ـ بعد قول الناظم:

واخْتِمْ بِتَا التَّأنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ | مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِىٍّ كَسِنّ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذا لَبْسِ | كشَجرٍ وبَقرٍ وخَمْسِ

قال الأشمونى فى تنبيهات «... الثالث. إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول: بنية وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى» قال أبو سعيد معلقا على «إذا سميت مؤنثا إلخ...»: «عبارة المرادى فى شرح التسهيل إذا سميت مذكرا ببنت وأخت ثم صغرتها حذفت التاء ورددت لام الكلمة فقلت بُنَىّ وأُخَىّ ولا يعوض منها تاء التأنيث، ولو سميت بهما مؤنثا حذفت هذه التاء وعوضت منها تاء التأنيث وقلت: بنية وأخية كما إذا كانا نكرتين» ٢/ ٢١٧.

الخامس عشر: ما نقله أبو العرفان الصبان عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو أبو العرفان محمد بن على الصبان، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرا متواكلا مستجديا الخلق مع العفة، واجتهد فى طلب العلم، وحضر على أشياخ العصر كالمدابغى والأجهورى والعدوى.. ودرس الكتب القيمة واعترف العلماء بفضله فى مصر والشام، فالتف حوله الخلائق الكثيرون، وصنف مؤلفات فى النحو أشهرها حاشيته على الأشمونى... توفى وصلى عليه بالأزهر فى حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع. حاشية على شرح ألفية ابن مالك للأشمونى.

أوله - نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم، ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم.. تحتوى هذه الحاشية على

تلخيص زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونى، وتنبيهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام. والتعليق عليه، وتبيان الحقيقة العلمية. وتحامل على الحفنى فى شدة وعنف.. وأسرف فى التشهير به متجاوزا العرف التقليدى... ويوضح الأمور ويبينها.. وفرغ المؤلف من هذه الحاشية يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ الصبان فى حاشيته هذه عن المرادى من كتبه: الجنى الدانى وشرح التسهيل وشرح الألفية - مواضع كثيرة متعددة، وذلك دليل على قوة المرادى فى آرائه.

والمواضع هى: الموصول - فى موضعين -، الابتداء - فى موضعين -، إن وأخواتها، ظن وأخواتها - فى موضعين -، تعدى الفعل ولزومه، التنازع، المفعول له، حروف الجر، الإضافة، المضاف إلى ياء المتكلم، أفعل التفضيل، التوكيد، البدل، النداء - فى موضعين -، أسماء الأصوات والأفعال، ما لا ينصرف - فى موضعين -، إعراب الفعل - فى موضعين -، الإخبار بالألف واللام ـ فى ثلاثة مواضع، العدد ـ فى موضعين، كم وكأين وكذا، التأنيث، وتثنية المقصور والممدود، جمع التكسير - فى ثلاثة مواضع -، الوقف - فى موضعين ـ الإمالة -، التصريف فى ثلاثة مواضع -، الإبدال فى تسعة مواضع ، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ ـ إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بَعدَ إذا فُجاءة أو قسم   لا لام بعدهُ بِوجْهين نُمِى

قال الصبان معلقا على قول الأشمونى: فمن الأول

وكُنْتُ أُرَى زيداً كما قِيلَ سيِّداً   إذَا أنَّهُ عبدُ القفَا واللَّهازمِ

«.. وكنت أُرى - بضم الهمزة... ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة...

لكن قال المرادى - فى شـرح المتن - أن من الأفعال المتـعدية إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول. مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك، وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عـن سيبويه وغـيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل، كـما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها. . .» ١/ ٢٢٠.

٢ ـ التنازع فى العمل - بعد قول الناظم:

إنْ عَامِلاَنِ اقْتضيَا فِى اسْمٍ عَمَلْ   قبلُ فِللواحدِ مِنهُما العَمَلْ

قال الأشمـونى: «والاحتراز بكونهما مـقتضيين للـعمل من نحو «أتاك أتاك اللاحقون» إذ الثانى توكيد» قال الصبان: «قال المرادى فى شرح التسهيل: ويحتمل قوله: «أتاك أتاك» أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا» ٢/ ٧٢.

٣ ـ حروف الجر - بعد الموضع الخامس فى زيادة الباء - وهو التوكيد.

قال الصبان: «والزائدة مع المفـعول غير مقيسة، وإن كان مـفعول كفى نحو «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع». كذا فى الجنى الدانى» ٢/ ١٩٩.

٤ ـ أفعل التفضيل - فى آخره - التنبيه الثالث - قال فى شرح الكافية:

أجمـعوا على أنه لا ينصب المفعـول به إن وجد ما يوهم ذلك جعل نصـبه بفعل مقدر «الله أعلم حـيث يجعل رسالاته» فحيث هنا مفعول فـيه. قال الصبان «. . وفى المرادى على التسهيل: لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ» اهـ ٣/ ٤٢.

٥ ـ المنادى - بعد قول الناظم:

واضْمُمْ أوِ انصِبْ ما اضطِراراً نُوِّنا   ممَّا لهُ استِحْقاقُ ضَمٍّ بيِّنَا

قال الصبان: «وإذا ضممـت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك فى نعته الضم والنصب وإن نصبته تعـين نصب نعته فإن نون مقصور نحـو يا فتى للضرورة، فإن نوى الضم جـاز فى نعتـه الوجهان، أو النـصب تعين نصب نعـته كـذا فى شرح التسهيل للمرادى» ٣/ ١١.

٦ ـ التوكيد ـ بعد قول الناظم:

بالنَّفْسِ أوْ بِالعَيْنِ الاسمُ أُكِّدَا　　　مَعَ ضَمِيرٍ طابقَ الْمُؤكَّدَا

قال الأشمونى: «أى فى الإفراد والتـذكير وفروعهما فتـقول: جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه وعينه فتجمع بينهما». قال الـصبان معلقا على قوله فتجمع بينهما «أى بلا عطف. والظاهر أن تقديـم النفس على العين لازم وقيل: حـسن كذا فى المرادى» ٣/ ٥٦.

٧ ـ كم ـ الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية:

قال الأشمونى: «وأنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر» قـال الصبان: «قال المرادى: وحكى الأخفـش أن بعض العرب يقدم العمل على كم الخبرية. فقيل: لا يقاس عليه، والصحيح جواز القياس عليه لأنها لغة» ٤/ ٦٠.

٨ ـ تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا:

قال الصبان: «(ومـثَّل المرادى المجهولة الأصل ـ أى الألف ـ بنحو الددا وهو اللهو، قال، لأن ألفه لا يدرى أهى عن ياء أو واو» ٤/ ٨٢.

٩ ـ التصغير ـ بعد قول الناظم:

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا　　　فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

قال الأشمـونى: «. . إن كل اسم قصد تصغيـره فلابد أن يضم أوله ويفتح ثانيه» قال الصـبان معلقا على هذا: «مما علل به ذلك أنهم فتحـوا فى التكسير أول الرباعى والخمـاسى ولم يبق إلا الكسر والضم، وكـان الضم أولى لقوته وفتـحوا ثانيه، لأن ياء التصغير، وألف التكسير فى نحـو مفاعل متقابلان ما قبل الياء على ما قبل الألف اهـ. مرادى مع بعض تغيير» ٤/ ١١٤.

١٠ ـ الإمالة ـ بعد قول الناظم:

ولا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمكُّنا　　　دُون سَماعٍ غَير ها وغيرَ نَا

قال الأشمونى: «وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة» قال الصبان: إمالة «لا» أى الجوابية وقوله: لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى» ٤/ ١٧٣.

١١ ـ الإبدال ـ بعد قول الناظم:

كذَاكَ ثانى ليِّنَين اكتَنَفَا   مَدَّ مفاعل كَجمْعِ نيِّفَا

قال الأشمونى: «.. وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه، قال الصبان معلقا على قوله والصحيح أنه.. «أى على ضياون فى تصحيح الواو وما أشبهه فى صحة واحده إذا أوجد وذهب أناس إلى القياس كذا فى المرادى» ٤/ ٢١٨.

السادس عشر: ما نقله الشيخ محمد بن عرفة الدسوقى فى حاشيته على مغنى اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو ـ الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقى المالكى، ولد ببلدة دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن.. ولازم حضور دروس الشيخ على الصعيدى والشيخ الدردير.. وتصدر للإقراء والتدريس.. وكان فريداً فى تسهيل المعانى وتبيين المبانى، يفك كل مشكل بواضح تقريره.. وكان لين الجانب.. وله تأليفات واضحة العبارات..

وتوفى يوم الأربعاء الحادى والعشرين من شهر ربيع الآخر، وخرجوا بجنازته من درب الدليل وصلى عليه بالأزهر فى مشهد حافل ودفن بتربة المجاورين.. وذلك فى عام ١٢٣٠هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع ـ شرح على مغنى اللبيب لابن هشام، أوله: الحمد لله مانح الصواب، والصلاة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه.. أما بعد فيقول العبد الفقير محمد الدسوقى، لما رأيت نسخة من المغنى

التى بخط والدى. . عليها تقاييد مفيدة تعين على مطالعة الكتاب وخفت عليها من الضياع حملنى على تجريدها إخوانى المحبون. . وفى آخره قال. . لزمت شيخنا الشيخ أحمد الدردير فى قراءته لهذا الكتاب من أوله إلى آخره ابتداء من سنة ١١٧٣ إلى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتى للأزهر. وهو مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨، ١٣، ١١١٩.

ما نقله:

نقل الشيخ محمد بن عرفة الدسوقى فى حاشيته هذه فى جزئه الأول عن المرادى من كتابه الجنى الدانى، فى مواضع هى ـ إما (المكسورة المشددة)، أما (بالفتح والتخفيف)، إلا (بالكسر والتشديد)، بله، رب، قد.

وسأذكر خمسة مواضع منها على سبيل التمثيل.

١ ـ أمَا ـ بالفتح والتخفيف ـ قال المغنى: «أما على وجهين. . . وزاد المالقى لأما معنى ثالثا هو أن تكون حرف عرض بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل نحو أما تقوم وأما تقعد» قال الدسوقى: «قال ابن أم قاسم: ونص المالقى على أن «أما» التى للعرض بسيطة كأما التى للاستفتاح، ثم قال ابن أم قاسم: وكون أما حرف عرض لم أره فى كلام غيره» ص٧٨.

٢ ـ إلا ـ بالكسر والتشديد ـ على أربعة أوجه. قال المغنى: «الثانى أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع مذكر أو شبهه» قال الدسوقى معلقا على «فيوصف بها وبتاليها»: «أى لا بها وحدها خلافا لبعضهم، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها، لأن مجموعها يؤدى معنى الوصف وهو المغايرة كذا قال ابن أم قاسم» ص١٠٢.

٣ ـ بله ـ قال المغنى: «بله. على ثلاثة أوجه، اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف» قال الدسوقى معلقا على «واسم مرادف لكيف»: «قال الدماميني: وفات المصنف وجه رابع وهو أنها حرف على مذهب الأخفش حكاه عنه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى» ص١٦٨.

٤ ـ رب ـ انفراد رب عن غيرها من كم الخبرية وقد والتصغير، قال المغنى:

«وتنفرد رب. ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا» قال الدسوقى معلقا على قوله« وإفراده وتذكيره إلخ»: «وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو «ربهما رجلين، وربهم رجالا، وربها امرأة»، حكوا ذلك نقلا عن العرب، وقال ابن عصفور: إنهم حكوا ذلك قياسا وليس كما قال. كذا فى الجنى الدانى» اهـ. ص ٢٠١.

٥ ـ قد - قال المغنى: «قد على وجهين حرفية وستأتى واسمية وهى على وجهين اسم فعل وستأتى واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين. . والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى. . وقوله قدنى من نصر الخبيبين قدى. تحتمل قد الأولى مرادفة حَسْبُ على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الدسوقى معلقا على قوله« وهو واضح»: «لأن حذف النون حينئذ ليس ضرورة أما أنها معربة فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» ص ٢٤٩.

السابع عشر: ما نقله الشيخ محمد الأمير فى حاشيته على مغنى اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوى المالكى الأزهرى الشهير بالأمير. . ولد بناحية صنبو (من قرى - ديروط) بالصعيد. حيث نزل جده هناك، وكان مولده فى شهر ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة، وألف بأخبار والديه وارتحل معهما إلى مصر وهو ابن تسع سنين وحضر دروس أعيان عصره واجتهد فى التحصيل، وله مؤلفات منها حاشية على المغنى لابن هشام وحاشية على شرح الشذور لابن هشام وحاشية على الأزهرية. . توفى يوم الاثنين عاشر ذى القعدة الحرام سنة ١٢٣٢ مائتين واثنتين وألف، ودفن قرب عمارة السلطان قايتباى.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بدار إحياء الكتب العربية. بالقاهرة.

وهو حاشية على كتاب مغنى اللبيب لابن هشام، أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذى نحوه بل علمه مغنى عن سؤاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله. . .، والشيخ الأمير فى حاشيته هذه نقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم فى الجزء الأول منه فقط وكان نقله من الجنى الدانى. ومودع فى مكتبة الأزهر رقم ٢٠٣٤ ـ ٣٣٩٥ ـ ٦٥٦٣.

ما نقله:

نقل عن المرادى من كتابه الجنى الدانى الذى سار على نمطه واعتمد عليه وأخذ عنه ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب. وكان نقل الشيخ الأمير فى أبواب هى: حرف الباء (بجل)، حرف الراء (رب)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (الكاف غير الجارة، كان)، حرف اللام (لولا، لعل). وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ قد ـ قال صاحب المغنى بعد أن قسم قد على وجهين حرفية واسمية: والاسمية على وجهين اسم فعل واسم مرادف لحسب قال: «والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى يقال. . قدنى من نصر الخبيبين قدى ـ تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الأمير فى حاشيته معلقا على قوله «مرادفة ليكفى»: «. . . وقد صرح ابن أم قاسم بأنها بمعنى كفى».

وعلق على قوله «هو واضح»: «أى لأن حذف النون حينئذ ليس بضرورة أما على أنها معربة فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» اهـ ص ١٤٧.

٢ ـ الكاف غير الجارة ـ وهى اللاحقة لبعض أسماء الأفعال، قال المغنى: «ولبعض أسماء الأفعال نحو حيهلك ورويدك والنجاءك وأرأيتك بمعنى أخبرنى نحو ﴿أرأيتك هذا الذى كرمت على﴾. . .».

قال الأمير معلقا على «بمعنى أخبرنى»: «اعلم أن المصنف وابن أم قاسم المرادى صاحب الجنى الدانى وشرح التسهيل اختارا أن أرأيت هذه منقولة من العلمية لا البصَرية لأنها تتعدى إلى اثنين، نحو أرأيتك زيدا ما صنع، فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب على الصحيح وزيدا مفعول أول وجملة الاستفهام مفعول ثان...) ص ١٥٦.

٣ - لولا - قال المغنى: «على أربعة أوجه أحدها أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو «لولا زيد لأكرمتك» ... وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة».

قال الأمير معلقا على قوله «لنيابتها عنه»: «فى الجنى الدانى أن الفراء حكى عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها منابه لو لم يوجد، ورد بأنك تقول لولا زيد لا عمرو لأتيتك ولا يعطف بلا بعد النفى» اهـ ص ٢١٥.

٤ - لعل - لغاتها - قال المغنى: «فيها عشر لغات... قال الأمير وفى الجنى الدانى وفى لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه إلا لعلت وذكرهنَّ ورعل وغن قال: واختلف فى الغين المعجمة فى تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها» اهـ ص٢٢٣.

الثامن عشر: ما نقله الشيخ حسن العطار عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى الأزهرى - أقام فى مصر ودرس لبعض الطلاب فى الجامع الأزهرى، ثم دهم مصر ما دهمها من حادثة الكفرة الفرنسيين فخرج فارا من مصر إلى البلاد الرومية فأقام بالبلاد مدة طويلة ثم توجه إلى دمشق الشام فصادف دخوله فيها زوال يوم الجمعة الثانى من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين ومائتين وألف.. ومن مؤلفاته فى النحو حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبـوع، حاشية فى علم النحو على كتـاب شرح الأزهرية لمؤلفه الشيخ خالد الأزهرى.

أوله ـ بسم الله الرحمن الرحـيم. أما بعد حمد الله والصـلاة والسلام على رسول الله محمد وآله......

وقد جـمع المؤلف هذه الحاشيـة وقت أن كان بالجامع الأزهر، وجـعلها فى مسودة ثم استصحبها حينما توجه إلى البلاد الرومية، ولما استقر به المقام فى دمشق شرع فى نقل هذه الحاشية من المسـودة، ووافق تمام النقل يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الألف.

مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٠ ـ ٨١٦ ـ ١٢١٨ ـ ١٧٩١.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ العطار فى حـاشيته هذه عن المرادى أربعـة مواضع هى: الممنوع من الصرف، المبتدأ والخبر، تابع المرفوع، المفعول فيه.

وسأذكر هذه المواضع تفصيلا:

١ ـ **الممنوع من الصرف** ـ الوصف والعدل كـأُخَر، قال العطار مـعلقا على «كأخر»: «بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير وهو من باب أفـعل التفـضـيل فإذا قلت: مـررت بزيد ورجل آخـر فمـعناه أحق بالتـأخير من زيد فـى الذكر؛ لأن الأول قد اعـتنى به فى التـقدم فى الذكـر قاله المرادى فى شرح التسهيل» ص١٠٨.

٢ ـ **الخبر** ـ الخبر الجملة إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، قال العطار («تتمة» قال المرادى: قال بعض المتـأخرين فى الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خـبراً أربعة مذاهب.

أحدها أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيها اسم فاعل، الثانى. أنهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أو استقر أو يستقر وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثالث. يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين.

الرابع. أنهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج» ص ١٣٦.

٣ ـ **الباب السابع من المرفوعات** ـ تابع المرفوع، وهو كل ثان أعرب إعراب سابقه الحاصل والمتجدد. . قال العطار: «. . . وزاد المرادى فى التعريف قيدا لإخراج الخبر الثانى فقال: وليس خبرا. . .» ص ١٤٩.

٤ ـ **المفعول فيه** ـ وهو ما ضمن معنى «فى» من اسم زمان مطلقًا سواء كان مبهما أو مختصًا.

قال العطار معلقا على «سواء كان مبهما أو مختصًا»: «قال المرادى فى شرح التسهيل: المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين.

والمختص قسمان: محدود وغيره فالمحدود هو ماله قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور ونحو الصيف والشتاء، والمختص غير المحدود كأسماء الأيام كالسبت والأحد وما أضافت إليه العرب شهراً من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الثانى وما اختص بأل أو الصفة أو الإضافة» ص ١٨٥.

التاسع عشر ـ ما نقله الشيخ محمد الخضرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد الدمياطى الشافعى الشهير بالخضرى المولود فى عام ١٢١٣هـ المتوفى فى عام ١٢٨٧هـ. وهو من أكابر علماء الشافعية، وأخذ عنه الجم الغفير، وواظب على الإفادة والتدريس، إلى أن انتقل إلى دار الكرامة يوم الثلاثاء بعد الظهر ثالث صفر ودفن فى مشهد حافل.

الكتاب:

هو حاشية على شرح الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل لألفية ابن مالك. أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية. . .

وهو كتاب مطبوع قال فى آخره: وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك.

قال المؤلف: وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من الهجرة - مودع فى مكتبة الأزهر رقم ١٠٢٨ - ١١٣٨ - ١٤٧٤.

ما نقله:

نقل الشيخ محمد الخضرى فى حاشيته هذه عن المرادى فى أبواب هى: الكلام، العلم، التنازع، المفعول المطلق، التمييز - فى موضعين -، النداء، أسماء الأفعال والأصوات، مالا ينصرف، كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما، الإبدال.

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - العلم - بعد قول الناظم:

ومثلُهُ بَرَّةُ لِلمَبَرَّهْ   كَذَا فجارِ عَلَمٌ لِلفَجَرَهْ

قال ابن عقيل: «وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة». قال الخضرى: فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن، ونص عليه المصنف فى شرح التسهيل، لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق فى المعنى وإلا لزم التحكم» ١/ ١٦٦.

٢ - التمييز - بعد قول الناظم:

والنصبُ بعدما أُضيف وجبا   إن كان مثلَ ملء الأرضِ ذَهَبا

قال الخضرى: «وقال الأشمونى والمرادى: «إن كان مثل ملء الأرض» إلخ. فى أنه لا يصلح إغناؤه عن المضاف إليه، ومثله «قدر راحة سحابا» إذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف إليه الأول، كأشجع الناس رجلا وأشجع رجل» اهـ ١/ ٢٢٤.

٣ ـ كيفية تثنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحا ـ بعد قول الناظم:

في غير ذا تقلب واواً الألف   وأولها ما كان قبل قد أُلِف

ألف التأنيث المقصورة تقلب ياءً إذا كانت سادسة مجهولة الأصل وأميلت فتقول فى متى علمًا متيان، قال الخضرى معلقا على: «مجهولة الأصل» هى التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا ـ بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهو. قال: «لأنه لا يدرى أهى عن ياء أو عن واو» ٢/ ١٥٠.

٤ ـ أسماء الأفعال والأصوات ـ بعد قول الناظم:

ما نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشتَّانَ وَصَهْ   هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وكذَا أَوَّهْ وَمَهْ

قال الخضرى: «أوّهْ بفتح الهمزة وشد الواو، وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما فى المرادى ٢/ ٨٩.

٥ ـ ما لا ينصرف ـ بعد قول الناظم:

وزَائِداً فَعلانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أنْ يُرى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن يكون المؤنث فى ذلك مختوما بتاء التأنيث... فإن كان المذكر على فعلان والمؤنث على فعلانة صرف، قال الخضرى معلقا على «والمؤنث على فعلانة»: لم يجئ من ذلك إلا ألفاظ معدودة جمعها المصنف فى قوله:

أَجِزْ فَعْلَى لفعْلانا   إذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبْلانا...

وذيله المرادى بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصانَا   على لُغَة وألْيانَا   ٣/ ٩٨

٦ ـ كيفية تثنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحا ـ بعد قول الناظم:

فِي غَيرِ ذَا تُقْلَبُ واواً الألفْ وأوْلِها ما كان قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

ألف التأنيث المقصورة تقلب ياء إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت فتقول فى متى علما متيان. قال الخضرى معلقا على «مجهولة الأصل» هى التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف، وجعل المرادى ألفهما أصلية، ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا ـ بدالين مهملتين ـ كالفتى وهو اللهو، قال لأنه لا يدرى أهى عن واو أو ياء. ا هـ ٢/ ١٥٠.

العشرون: ما نقله الشيخ أبو النجا عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة السيد محمد أبو النجا من علماء القرن الثالث عشر الهجرى.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع بالمطبعة الحسينية، مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢١٧ ـ ١١٩٨ ـ ١٤٣٠.

حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية فى علم العربية.

أوله: الحمد لله الذى فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجوازم فذاقوا لذة أنسه ووداده.. أما بعد فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة.. أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغى..

ما نقله:

نقل الشيخ أبو النجا فى حاشيته هذه ـ عن المرادى ـ موضعين فى المبتدأ وفى العطف.

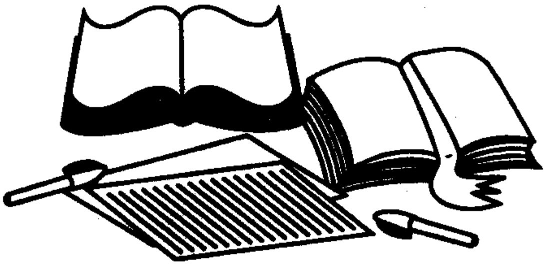
١ ـ المبتدأ ـ تعريفه ـ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، قال أبو النجا معلقا على غير الزائدة إلخ: «قيد فى القيد فهو

لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد، فمن الأول بحسبك زيد، إن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة، قال المرادى: وذكر فى شرح الكافية أن حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ، لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم» ص ١٠٦.

٢ ـ العطف ـ البيان ـ التابع الموضح لمتبوعه إن كان معرفة أو المخصص له إن كان نكرة الجامد غير المؤول بالمشتق المؤول لمتبوعه. . ، فخرج بالجامد غير المؤول ـ النعت، والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس إلا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها. ص ١٣٥.

ملاحظة:

بعد أن تصفحت كتب الناقلين، لاحظت أن النقل عن المرادى من شرح التسهيل أكثر من النقل عن شرح الألفية والنقل من شرح الألفية أكثر من النقل عن الجنى الدانى.



الباب الثالث

الفصل الأول

أضواء على الشرح

ويشتمل على:

نقله عن ابن مالك. استدراك على ابن مالك. الاعتراضات الواردة على الناظم. نقله عن شيخه أبي حيان. نقله عن سيبويه. مدى اعتماده على ابن الناظم.

●●●●●

أضواء على الشرح

كنت أظن أن المرادى فى شرحه للألفية قد نقل أكثر مما ألفه عن غيره من شراحها وأخذ عنهم علمهم. وقد كان أكثر اعتماده على ابن مالك فى كتبه الكافية وشرحها والتسهيل وشرحه فقد تأثر به.

وقد يعرض آراء بعض النحاة على سبيل التوضيح والمقارنة، وقد لاحظت أن الأشمونى اتبع طريقة المرادى فى الشرح وذكر التنبيهات فظننت أن لهما مصدرا واحدا ولكن ظهر لى جليا أن المرادى العالم كان هو المصدر الوحيد للأشمونى الذى نقل عنه واعتمد عليه. وذكرت بعض الأمثلة على ذلك فى قسم الناقلين عن المرادى.

وبعد تحقيقى لهذا القسم من الشرح لاحظت أنه جمع قواعد النحو وأسرارها وكشف بشرحه مخبآتها وأحاط بأوابدها فهو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها بالدليل النقلى أو النظرى أو هما معا.

وكان ينسب القول إلى قائله باسمه وذلك كثير جدا لا يقع تحت حصر وأمثال ذلك السيرافى والكسائى، وابن مالك والشارح وسيبويه، والأخفش، والزجاج، والمازنى، وابن عصفور، والجرمى، والمبرد وأبو حيان وغيرهم.

ولاحظت فى شرحه أنه تارة ينقل عن ابن مالك أو يستدركه ويوافق آراء النحاة أو يخالفهم، وكان اعتماده على السماع أكثر من القياس. وإن كان فى الجملة بصرى الاتجاه، ولم يغفل تصويبه لمذهب الكوفيين والميل إليه، كما لم يغفل المرادى عن الناحية اللغوية وإعراب بعض الجمل توضيحا للمعنى، واعتمد فى الاستشهاد على القرآن الكريم وأوجه القراءات فيه والأحاديث النبوية، وأمثال العرب وأقوالهم وأشعارهم. . وسأضرب الأمثلة لكل . . . .

نقله عن ابن مالك

كثيرا مـا كان يستعين بالكافية والتـسهيل وشرحيهمـا، وكان يتجه فى ذلك اتجاهين. إما أنه يكـمل مافات ابن مالك فى النظم ـ فكان يذكـر مسائل من هذين الكتابين، وإما أن يأتى بالنقل منهما لبيان المخالفة بينهما وبين الألفية ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب الكلام. بعد قول الناظم:

كَلاَمُنَا لفظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيهات له:

«الثالث: قال فى شرح التسهيل وزاد بعض العلماء فى حد الكلام أن يكون من ناطق واحـد احترازا من أن يصطلح رجـلان على أن يذكر أحـدهما فـعلا أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل، أو جزء ذلك المبتدأ لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحـدا، قال: وللمستغنى عن هذه الزيادة جـوابان: أحدهما: أن يقـول: لا نسلم أن مجـمـوع النطقين ليس بـكلام بل هو كلام، وليس اتحـاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا فى كون الخط خطًا.

والثانى: أن يقال: كل واحـد من المصطلحين إنما اقتصـر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخـرى. فمعناها مـستحضـر فى ذهنه، فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا: زيدا. أى: المرئى زيدا. ا هـ مختصرا».

مسألة(٢)

فى باب الكلام بعد قول الناظم:

بِالجرِّ وَالتَّنْوِيْنَ وَالنِّدا وألْ ... ومُسْنَدٌ للأسِم تَمْيِيزٌ حَصَلْ

«وقال فى شـرح التسهـيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفـعول به فى المعنى والمفعولية لاتليق بغير الاسم».

ثم شرح وقال:

وقد صرح فى الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وإن نسبت لأداة حكما ... فابن أو أعرب واجعلنها اسما

مسألة(٣)

فى باب المعرب والمبنى: قال: الإعراب فى الاصطلاح مذهبان:

قال أحدهما: أنه لفظى. قال: «وحده فى التسهيل بقوله: الإعراب ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف».

والبناء فى الاصطلاح. قال: «وأما فى الاصطلاح فقد حده فى التسهيل بقوله: ما جىء به لا لبيان مقتضى العمل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين».

مسألة(٤)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وكلّ مضمر له البنا يجب

قال: «وقد ذكر فى التسهيل لبنائه أربعة أسباب:

أولها ـ شبه الحرف وضعا؛ لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقى على الأكثر.

ثانيها ـ شبه الحرف افتقاراً؛ لأن المضمر لا تقم دلالته على مسماه إلا بضميمةٍ من مشاهدة أو غيرها.

ثالثها ـ شبه الحرف جموداً، والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى فى التصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

رابعها ـ الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى.

مسألة(٥)

فى باب الإشارة بعد قول الناظم:

وَبِأُوْلِى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... والمَدُّ أَوْلَى... إلخ

بعد الشرح وضح المصنف أن تكون أولئك بالمد المتوسط. قال «قلت» ونسبه الصفار إلى سيبويه، وقد استدل له فى شرح التسهيل بأوجه.

أولها: وهو أقواها. أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بنى تميم يقولون: «ذاك وتيك حيث يقول الحجاريون» «ذلك وتلك، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

ثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معا، أو مصاحب لهما معا. أعنى غير المثنى والمجموع فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

ورابعها: أنها لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف فى التثنية والجمع بلفظين؛ لأن فى ذلك رجوعا عن سبيل الإفراد ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض عما حذف من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف. انتهى».

قال المرادى: وفيه اختصار، ولإخفاء ما فى الوجه الثانى من الضعف.

مسألة(٦)

فى باب الإشارة ـ بعد قول الناظم:

واللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

قال: «قال فى شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف فى التثنية والجمع لا يصحبه «ها» فلا يقال: «هذانك» ولا «هاؤلئك»، لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك»

فحمل على ذلك مثناه وجمعه، لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثنى «ذاك» وجمعه، لتساويهما لفظا ومعنى» اهـ.

قال المرادى: والسماع فى الجمع يرد عليه

من هؤليّائكُنَّ الضالِّ والسُّمُر

مسألة(٧)

فى باب الإشارة ـ بعد قول الناظم:

أو بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ

قال المرادى: «ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية. فقال: وبالمكان اخصص هنا.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك» و«هنالك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وإذا الأمورُ تشابهتْ وتعاظمتْ فهناك تعترفون أين المفزع

ومثل «هنالك» بقوله: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١].

ولا حجة فيهما، لاحتمال أن تكون الإشارة إلى المكان».

مسألة(٨)

فى باب الموصول: تعريفه

قال: «وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية».

والموصول الحرفى قال: «وأما الحرفى: فحده فى التسهيل بقوله ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد».

مسألة(٩)

فى باب الموصول. بعد قول الناظم:

وَالنُّونُ إِن تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

قال المرادى: «وذكر فى شرح التسهيل: أن حذف النون من قوله:

«هما اللتا» لضرورة الشعر، وهو مخالف لما فى التسهيل. فإنه قال:

«يجوز إثبات نونها وحذفها».

وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة، ومثله فى الشرح بقوله:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللذا قتلا المُلُوكَ وفككَا الأغْلاَلاَ

وذكر فى التسهيل لغة رابعة. هى: «لذان» بحذف الألف واللام».

مسألة(١٠)

فى باب الموصول. بعد قول الناظم:

ومَنْ وَمَا وألْ تُسَاوِيَ مَا ذُكِرْ

قال فى «ما» لمبهم أمره:

«قال فى شرح التسهيل، وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أهو ذكر أم أنثى؟

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ [آل عمران: ٣٥] أو لمختلط بما لايعقل.

«قال فى الكافية:

وعند الاختلاط خير من نطق فى أن يجىء منهما بما اتفق

مسألة(١١)

فى باب الابتداء. بعد قول الناظم:

مُبْتدأٌ زَيْدٌ وعَاذِرٌ خَبَرْ

وبعد الكلام فى «بحسبك زيد» قال المرادى: «وذكر فى شرح الكافية، أن «حسبك» فى هذا المثال ونحوه خبر لا مبتدأ، لأنه لايتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو «بحسبك درهم».

مسألة (١٢)

فى باب إن وأخواتها. بعد قول الناظم:

وَأَلحقتْ بِإنَّ لكنَّ وأنَّ ... من دُونِ لَيْتَ ولَعَلَّ وكَأنْ

بعد الشرح قال المرادى:

«قال فى التسهيل: و «أن» فى ذلك «كإن» على الأصح» اهـ.

فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك فى شرحه بأن يتقدمها علم كقوله

وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتم ... بغاة مابقينا فى شقاق

أو معناه. كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

وهذا هو الصحيح، لأن «أن» ههنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة».

مسألة (١٣)

فى باب الحال بعد قول الناظم:

الحالُ وَصفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبْ ... مُفْهِمُ فِى حَالِ كفَرْدًا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال فى التنبيه له:

«ذكر فى شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله بقراءة من قرأ ﴿مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨] - مبنيا للمفعول - وفيه نظر».

مسألة (١٤)

فى باب الحال. بعد قول الناظم:

.... أو يُخَصَّصْ أو يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أو مُضَاهِيهِ ....

بعد أن ذكر المسوغات مفصلة قال: «وزاد فى التسهيل ثلاثة: أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، لأن الواو رفعت توهم النعتية.

والثانى: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا»

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة فى الحال نحو «هؤلاء ناس وعبدالله منطلقين».

مسألة(١٥)

فى باب حروف الجر . بعد قول الناظم:

.. والظَّرْفِيَّةَ استَبِنْ بِبَا وَ«فِى» وَقَدْ يُبَيِّنَان السَّبَبَا

«قال فى شرح التسهيل: باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن لكنه مجاز، ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال «كتب القلم» و«قطع السكين». والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة فيها لايجوز. قال: وباء التعليل هى التى يصلح غالبا فى موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]. ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠] اهـ.

مسألة(١٦)

فى باب الإضافة. بعد قول الناظم:

وَذِى الإِضَافَةَ اسْمُهَا لَفْظِيَّةْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةْ

بعد الشرح المطول، وذكر « غير ومثل».

قال: «قال فى شرح التسهيل: قد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة

خاصة. فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين ضدين وأجاز بعض العلماء - منهم السيرافى - أن يعمل على هذا قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين» اهـ.

استدراك على ابن مالك

كثيرا ما يتعقب الناظم فى كلامه وقد علل وبين...

مسألة(١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

وَفِعْلُ أَمْرٍ ومُضِيٌّ بُنِيَا

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيهاتٍ له:

«الثالث: لم يتعرض فى النظم لما يبنى عليه الأمر والماضى...

وأما الأمر: فإنه يبنى على مايجزم به لو كان مضارعا، فإن كان صحيح الآخر بنى على السكون، وإن كان معتل الآخر أو مما يرفع بالنون حذف آخره. أما الماضى: فإنه يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث غالبًا فيسكن آخره.

فإن اتصل به واو جمع ضم آخره... إلخ».

مسألة(٢)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كَذَا أولاتُ والَّذِى اسمًا قَدْ جُعِلْ   كَأَذرعاتٍ فيهِ ذا أيضًا قُبِلْ

قال المرادى بعد الشرح:

«فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء إذا سمى به، فما حكم المثنى والمجموع على حدة إذا سمى بأحدهما؟

قلت: أما المثنى ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل «عمران» في التزام الألف، وإعرابه على النون إعراب ما لاينصرف.. إلخ».

مسألة(٣)

فى باب العلم. بعد قول الناظم:

وشَاعَ فِى الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ

قال المرادى بعد الشرح: «وقد صرح بذلك فى التسهيل حيث قال: ومعرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب، وليس كما قال؛ لأنه يرد عليه أشياء كثيرة من المركب نحو ما تركب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو «يا زيد» أو حرف وفعل نحو «قد قام» ».

مسألة(٤)

فى باب الموصول قال:

«ولم يذكر الناظم هنا الحرفى، فلنقدمه، وهو خمسة أحرف: «أنْ» وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالأمر، و«ما»: وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملة اسمية خلافًا لقوم، وندر وصلها بليس فى قوله: بما لستما أهل الخيانة والغدر..» إلخ.

مسألة(٥)

فى باب الموصول. بعد قول الناظم:

والحَذْفُ عِنْدَهُم كَثِيرٌ مُنْجَلِى

قال المرادى: «ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقا، وليس كذلك» ولم يزد على ذلك.

مسألة(٦)

فى باب المعرف بأداة التعريف ـ بعد قول الناظم:

كالفضل والحارث والنعمان

قال المرادى فى تنبيه له: «اعلم أن فى تمثيله بالنعمان نظرا، لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة».

مسألة (٧)

فى باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لاتَ وإن ذا العملا

بعد الشرح المطول قال: «ونص المصنف على أن عمل لا أكثر من عمل إِن، والعكس أقرب إلى الصواب».

مسألة (٨)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أيضا فنُوِى منصوبُها ثابتًا أيضا رُوِى

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف إن وأن وكأن وسكت عن لعل ولكن فما حكمهما؟

قلت: أما لعل. فلا تخفف، وأما لكن. فإذا خففت لم تعمل...

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياسا، وقد حكى يونس أنه حكاه عن العرب».

مسألة (٩)

فى باب لا النافية للجنس ـ بعد قول الناظم:

وَرَكِّب المُفرد فاتحًا

بعد الشرح قال: «وفى عبارته هنا قصور. حيث قال «فاتحا». بل الصواب على ماينصب به ليشمل ما فعلناه، ولو قال: وركب المفرد كالنصب، لأجاد».

مسألة(١٠)

فى باب لا النافية للجنس ـ بعد قول الناظم:

وَأَعْطِ «لا» مع هَمْزةِ استِفْهَامِ ما تَسْتَحِقُّ دُوْنَ الاستفهامِ

بعد الشرح المطول قال:

«إذا تقرر هذا. فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين:

أحدهما: أنه أطلق فشمل التى للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول: بأنها غير مركبة من الهمزة ولا. فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثناها فى الكافية والتسهيل، فدل على أنها عنده مركبة.

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازنى والمبرد فى تسوية التى للتمنى بالتى للتوبيخ والإنكار والتى لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه فى غير هذا الكتاب».

مسألة(١١)

فى باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

اجعلا على الأصحِ ما لِغَيْرِ جُعِلا

بعد الشرح المطول قال: «فإن قلت: ظاهر قوله «ما لغير» مساواتها لغير فى جميع الأحكام.

وليس كذلك. بل افترقا فى أمرين:

الأول: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو «ليس غير» بالضم والفتح وبالتنوين. بخلاف «سوى».

الثانى: أن «سوى» تقع صلة للموصول وحدها فى فصيح الكلام بخلاف «غير» ».

مسألة(١٢)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

وذى الإضافةُ اسمُها لَفظِيه   وتلك مَحْضَةٌ ومعنَويهْ

بعد الشرح المطول قال:

«أهمل المصنف هنا نوعين مما لايتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو «رب رجل وأخيه».

و«كم ناقة وفصيلها» و«فعل ذلك جهده وطاقته» ونحو «لا أباك تخوفينى» لأن «رب» و«كم» لايجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، ولا - لا تعمل فى المعرفة.

وثانيهما: ما لايقبل التعريف، لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب..».

الاعتراضات الواردة على الناظم

من أدب المرادى مع الشيخ ابن مالك أنه يدفع عنه الاعـتراض ويعتذر ويعلل وبذلك يوضح مراد الناظم. وسأقتصر على ذكر بعض الأمثلة على سبيل المثال

مسألة(١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

اسمٌ وفعلٌ ثم حَرْفٌ الكَلِمْ

قال بعـد الشرح «وأورد على الناظم أنه قسم الكلـم إلى غير أقسـامه، لأن الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة. لا أقسام للكلم.

وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام.

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الأقسام فى تقسيم الكلى إلى جزئياته، والناظم لم يقصد ذلك».

مسألة(٢)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

ومسندٌ للاسمِ تمييزٌ حَصَلْ

قال: «وأورد على الناظم أنه أطـلق الإسناد، وهو قسمـان: معنوى ولفظى فالمعنوى: هو الخاص بالأسماء.

واللفظى: مـشترك يوجـد فى الاسم والفعل والحرف. نـحو «زيد» ثلاثى، و«ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

قلت: التحـقيق أن القـسمين كـليهمـا من خواص الأسمـاء، ولايسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما».

مسألة(٣)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كالشَّبهِ الوَضْعِيّ

«فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه فى قوله: «كالشبه الوضعى» فإنها مشعرة بعدم الحصر».

مسألة(٤)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وَشرط ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا   لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

قال: «ويشترط فى إعراب هذه الأسماء مع الشرطين المذكورين شرطان آخران: أن تكون مفردة... أن تكون مكبرة... فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة فاكتفى بذلك» اكتفى بالمثال عن القاعدة.

مسألة(٥)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وشِبه ذَيْنِ   سَالِمَ جَمْعِ عامرٍ ومُذْنِبَ

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: زاد فى التسهيل فى شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين.

فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع المذكور».

مسألة(٦)

فى باب النكرة والمعرفة ـ بعد قول الناظم:

نَكِرَةٌ قَابِلُ ألْ مؤثِّرا   أو واقعٌ موقعَ ماقدْ ذُكِرَا

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: حصر النكرة فى القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل أل ولا يقع موقع شىء يقبلها وهو نكرة، وذلك «مَن» و«ما» فى الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان فى «مَن» و«ما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر فى القسمين صحيح و«ما» و«من» المذكورتان واقعتان موقع شىء يقبل أل. ولايشترط أن يكون مساويا لهما فى تضمن معنى الشرط والاستفهام؛ لأن «من» و«ما» لم يوضعا فى الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط والاستفهام طارئ على معناهما الأصلى فليتأمل».

مسألة(٧)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم

وَمِنْ ضميرِ الرفع مايَسْتَتِرِ   كافعلْ أوافِقْ نغتبِطْ إذ تشكُرُ

فلم يذكر المصنف اسم فعل الأمر واسم المضارع والمصدر الواقع بدلا من فعله فى الأمر، قال المرادى: «فإن قلت: قد أخل الناظم بهذه الثلاثة الأواخر، قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله ...».

مسألة(٨)

فى باب الموصول ـ بعد قول الناظم:

جَمْعُ الَّذى الأُلى الَّذين مُطلقًا

بعد الشرح قال المرادى:

«وفصل المصنف فقال: وغنى عنه الذى فى غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا، وأنشد البيت على أنه ضرورة.

وقيل: هو مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر لحذف النون أسبابا فقال: تسقط النون للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: «ويغنى الذى». معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع لا أنه جمع حذفت نونه.

ألا ترى قوله فى الشرح، وإذا لم يقصد بالذى تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».

وأما «وأن الذى حانت» ـ فمحتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع وأن يكون جمعا حذفت نونه».

مسألة(٩)

فى باب الموصول ـ بعد قول الناظم:

كَذا الذى جُرَّ بما الموصولَ جَرّ كَمُرَّ بالذى مررْتُ فهْوَ بَرّ

فذكر شروطا لحذف العائد المجرور بالحرف.

قال المرادى: «فإن قلت: لايؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق الحرفين، قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجر العائد بالذى جر الموصول، ومتى اختلف الحرفان معنى كان الجر للعائد حينئذ غير الجار للموصول، فإن باء السببية مثلا غير باء التعدية.

وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله».

مسألة(١٠)

فى باب نائب الفاعل ـ بعد قول الناظم:

والثانى التَّالى تَا المطاوعهْ كالأول اجعلْهُ بِلا منازعهْ

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: فتقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها».

مسألة(١١)

فى باب حروف الجر ـ بعد قول الناظم:

وما رَوَوْا من نحو رُبَّهُ فَتَى . نَزِرٌ

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه فصيح مقيس عليه فكيف قال: نزر؟

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر. ويؤيده قوله فى الكافية:

وربُّه عَطِبًا استُنْدِرَ وقِسْ عليه إنْ شئت وحُذْ عن مُلْتَبس»

مسألة(١٢)

فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

ومُذْ ومُنْذ اسمانِ حيث رفَعا أو أُولِيا الفعْلَ..

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: لو قال: أوليـا الجملة. نحو «مذ دعـا»، لأجاد، لتندرج الجملة الاسمية. قلت: هو كذلك، والعذر له فى الاقتصار على الفعل أنه الكثير».

نقله عن شيخه أبى حيان

وقد اعتد المرادى بشيخه ونقل عنه فى شرحه بعض الآراء مبينا رأيه فى مسائل. بلا تعقيب.

ومن الأمثلة.

مسألة(١)

فى باب النائب عن الفاعل ـ بعد قول الناظم:

ولايَنوب بعضُ هذى إنْ وُجِد في اللفظ مفعولٌ به وقد يَرِدْ

قال المرادى:

«وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء.

قيل: ولا أولية لشيء منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور أولى، وقال الشيخ أبو حيان: ظرف المكان أولى».

مسألة(٢)

فى باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

واستثن ناصباً بليس وخَلا وبِعَدَا وبيكونُ بَعْدَ لا

بعد الشرح قال المرادى:

«وفى الارتشاف: قال ابن مالك وصاحب البسيط: هو المحذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه. وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن الفاعل مضمر لا محذوف» اهـ.

مسألة(٣)

فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

ومصدر منكَّرٌ حالا يَقَعْ بكَثْرةٍ كبغْتةً زيدٌ طَلَعَ

بعد الشرح قال:

«واستثنى فى التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع:

الأول: قولهم: أنت الرجل علما.. وفى الارتشاف: ويحتمل عندى أن يكون تمييزا.

الثانى: نحو «زيد زهير شعرا» قال فى الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزا».

مسألة(٤)

فى باب التمييز - بعد قول الناظم:

واجرر بمِنْ إنْ شئتَ غيرَ ذي العددْ والفاعِل المعْنى كَطِبْ نفسًا تُفَدْ

بعد الشرح المطول قال:

«قال فى الارتشاف: ويدل على صحة ذلك - يعنى الزيادة - أنه عطف على موضعهما نصبا. قال الحطيئة:

طافتْ أُمامةُ بالرُّكبانِ آونةً يا حُسنَهُ من قَوامٍ ما ومُنْتَقبا»

مسألة(٥)

فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

وَزِيد فى نفيٍ وشبهه فجر نكرةً كما لباغٍ من مَفَرّ

بعد الشرح قال المرادى:

«قال فى الارتشاف: وفى إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح بمنعه بعد كيف ونحوها».

مسألة(٦)

فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

وحذفت رُبَّ فجرَّت بعْدَ بلْ والفا وبعْدَ الواوِ شاعَ ذَا العمَلْ

بعد الشرح المطول قال:

«وفى الارتشاف: وزعم بعض النحويين: أن الخفض هو بالفاء وبل، لنيابتهما مناب رب».

مسألة(٧)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

...وانوِ مِنْ أوْ فِى إذا   لَمْ يَصْلُح إلاَّ ذاكَ واللاّم خُذا

بعد الشرح المطول قال:

«وفى الارتشاف: والذى أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته».

مسألة(٨)

فى باب الإضافة ـ وشَذَّ إيلاءُ يَدَىْ لِلَبَّى

قال: «وفى الارتشاف: ويضاف إلى الظاهر تقول: لبى زيد وسَعدَىْ عمرو، وإلى ضمير الغائب: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة».

مسألة(٩)

فى المضاف إلى ياء المتكلم ـ بعد قول الناظم:

..وَفِى المقصُور عنْ   هُذَيل انقلابُها ياء حَسَنْ

قال: «فإن قلت: فهل يجوز قلب ألف المثنى فى لغة من التزمها مطلقا؟ قلت: قال فى الارتشاف: يحتاج فى جوازه إلى سماع».

نقله عن سيبويه

وقد اعتمد المرادى على سيبويه إما بالإشارة إلى مذهبه أو بالنقل نصا وسأذكر بعض الأمثلة من نصه.

مسألة(١)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم

وقَبْلَ يَا النَّفْسِ مع الفِعْلَ التُزِمَ نُونُ وقايةٍ ولَيْسى قد نُظِمْ

بعد الشرح قال:

«والوجه ليسنى،وهو الفصيح كقول بعض العرب؛عليه رجلا ليسنى، حكاه سيبويه».

مسألة(٢)

فى باب العلم - بعد قول الناظم:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأجْنَاسِ علَمْ كعلَم الأشْخَاص لفظًا وهْو عَمّْ

بعد الشرح المطول قال المرادى:

«وفى كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال فى باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى الأمة ليس واحد منها بأولى من الآخر. مانصه.

إذا قلت: هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد. أى : هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولاتريد أن تشير إلى شىء قد عرفته بمعرفته كزيد، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم» اهـ.

مسألة(٣)

فى باب ظن - بعد قول الناظم:

والتَزِم التَّعْلِيْقَ قَبْل نَفْى مَا

بعد الشرح قال:

«قال سيبويه ما نصه: كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيدٌ ثَمَّ أم عمرو، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمَّ» ا هـ.

مسألة(٤)

فى باب الفاعل ـ بعد قول الناظم:

والحَذْفُ قَدْ يأتى بلاَ فَصْلٍ ومعْ ضَمِيرِ ذِى المجَازِ فى شِعْرٍ وقَعْ

قال: «أما الحذف مع الحقيقى فذكره سيبويه وحكى قال فلانة».

مسألة(٥)

فى باب التنازع ـ بعد قول الناظم:

وقد بغى واعتديا عبدا كا

بعد الشرح المطول قال:

«والصحيح ماذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب لسماعه، حكى سيبويه: ضربونى وضربت قومك».

مسألة(٦)

فى باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

وغيرُ نصْبِ سابِقٍ فى النَّفْىِ قَدْ يَأْتِى ولكِنْ نَصْبَه اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

قال: «قال سيبويه: حدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون: ما لى إلا أبوك ناصر. فيجعلون ناصرا بدلا» ا هـ.

مسألة(٧)

فى باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

... اجْعَلا عَلَى الأصَحِّ ما لِغَيرِ جُعِلا

بعد الشرح قال:

«ونقل عن الفراء: قال سيبويه بعد أن مثل بقوله: أتانى القوم سواك، زعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك إلا أن فى سواك معنى الاستثناء» ا هـ.

مسألة(٨)

في باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

وكَخَلاَ حَاشَا ولا تَصْحَبُ مَا

بعد الشرح قال: «قال سيبويه : لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلام وقد أجازه بعضهم على قلة» ا هـ.

مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للألفية

قد نرى المرادى يعتد برأى ابن الناظم ويناقشه إذا قبل الكلام المناقشة معللا فى بعض الأحيان، أو معارضا.

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

بالجَرِّ والتَّنْوِينِ والنِّدا وألْ

بعد الشرح قال المرادى:

«إنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه، فإنه أجيب بما ذكره الشارح من أنه أراد الإسناد إليه فحذف صلته اعتمادا على التوفيق وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوفيق لا يحسن فى مقام التعريف».

مسألة(٢)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ

بعد أن شرح وذكر أن لبنائه فى التسهيل أربعة أسباب

قال: «ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى.

قال الشارح: ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات؛ ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ـ كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء».

مسألة(٣)

فى باب المعرف بأداة التعريف ـ بعد قول الناظم:

كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعمانِ

بعد الشرح قال المرادى: «وقول الشارح: وقد يكون فى المنقول من مصدر أو اسم عين؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل وهذا يقتضى أن اللمح للوصف».

مسألة (٤)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

والفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ ... تُلفِيهِ غَالبًا بإنْ ذِى مُوصلا

بعد الشرح قال المرادى

«قال الشارح: وأما نحو «وإن يكاد الذين كفروا» وقوله:

«إن قتلْتَ لمسلما»، فقليل.

وأقل منه «إن يزينُكَ لنفسك وإن يشينك لَهِيَهْ»

مسألة (٥)

فى باب التنازع ـ بعد قول الناظم:

ولاَتَجِئْ مَعْ أوّلٍ قد أهْمِلا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أوهِلا

بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرنه إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ

بعد الشرح قال المرادى:

«أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع» اهـ.

وقوله «غير خبر» قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا أولا فى باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف، ولزم التأخير، ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

واحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مفعُولَ حَسِبْ ... وإنْ يكُنْ ذاكَ فأخِّرهُ تُصِبْ

لسلم».

مسألة(٦)

فى باب المفعول فيه ـ بعد قول الناظم:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا   فِى بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امكُثْ أزْمُنَا

بعد الشرح قال: «قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد الاطِّراد، لأنه يخرج بقولنا «مضمن معنى فى» » ا هـ.

مسألة(٧)

فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ فى حَال كفرداً أذْهَبُ

بعد الشرح قال:

«وقال الشارح: إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت وهو غير مسلم، لخروجه بقيد لزوم النصب».

مسألة(٨)

فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

وَنَدَرْ   نَحْوُ سَعِيدٌ مستقراً فى هَجَرْ

بعد الشرح قال:

«وقوله: ندر، ظاهره أنه مما لا يقاس عليه، وصرح الشرح بذلك فقال: وما جاء منه مسموعا حفظ ولا يقاس عليه».

مسألة(٩)

فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

وذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ   حَوَتْ ضَمِيرًا ومِن الواوِ خَلَتْ

بعد الشرح قال المرادى:

«تنبيه: ويشترط فى خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر، وهو أن يعرى

من قد، ذكره فى التسهيل، فإن قرن بها. قال الشارح: لزمته الواو نحو «وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم» ».

مسألة(١٠)

فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

وجَعْلُه الحال سوى ما قُدِّما   بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

بعد الشرح قال:

«وقول الشارح: وقد تجيء بالضمير والواو، ظاهره عدم التأويل».

مسألة(١١)

فى باب التمييز ـ بعد قول الناظم:

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِى العَدَدْ   والفَاعلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفِدْ

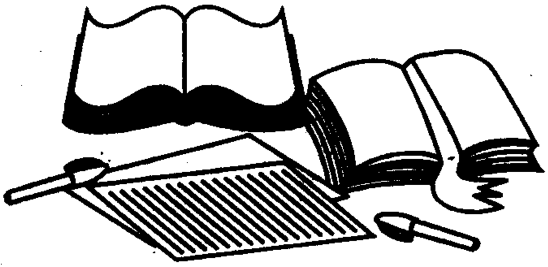
بعد الشرح قال:

«قال الشارح: لايجوز جره بمن إلا فى تعجب أو شبهه لقولهم:

لله درّهُ مِنْ فارسٍ، وقال الشاعر:

فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تُهَامِى» اهـ.

ثم شرح وقال: «ويلزم الشارح جواز الجر بمن فى نحو زيد أحسن به وجها لأنه تعجب، وقد نص غير المصنف على منعه».



الباب الرابع

الفصل الثانى

ويشتمل على:

اعتماد المرادى على السماع . من الأمثلة على القياس . ميوله للبصريين . من الأمثلة التى رجح فيها المذهب الكوفى . مخالفته لآراء النحاة.

●●●●●

اعتماد المرادى على السماع

ومن الأمثلة ما يلى:

مسألة(١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وقصرها من نقصهن أشهر

قال بعد الشرح: «وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان. ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال».

مسألة(٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

غَيْرِى اختَارَ الانْفِصَالاَ

بعد الشرح قال: «وهم الأكثرون ومنهم سيبويه ووجهه أن الضمير فى البابين خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع».

مسألة(٣)

فى باب العلم - بعد قول الناظم:

ومثله برة للمبره كذا فجار علم للفجره

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيه له: «لما كان لعلم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء فى بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع، ومن المسموع فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية».

مسألة(٤)

فى باب المبتدأ والخبر - بعد قول الناظم:

والأَصْلُ فِى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا

قـال: «ومنع الكوفـيـون تقـديـم الخـبـر إلا فى نحـو فى داره زيد. وهم محجوجون بالسماع».

مسألة(٥)

فى باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد أن ذكر الخلاف فى إعمال «أن» عمل «ليس» قال:

«والصحيح الإعمال، وقد سمع فى النظم والنثر فمن النثر قولهم:

«إنْ ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . . . . . .

والنظم قوله:

إن هو مُسْتوليًا على أحد إلا على أضعف المجانين......»

مسألة(٦)

فى باب الفاعل ـ بعد قول الناظم:

والتَّاء مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

بعد الشرح المطول قال:

«وأما جمع المذكـر السالم فلا يجوز إلحاق التاء مـعه إذا لم يسمع، ولذلك استثناه خلافا للكوفيين فأجاروا الوجهين فى الجموع الثلاثة».

مسألة(٧)

فى باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

وقِيْلَ حَاشَ وَحَشَا فا حْفَظْهُمَا

قال: «وقد سمع الاستثناء بحشى فى قوله:

حشا رهط النبى فإن منهم بحورا لا تكدِّرها الدلاء

ولم يسمع بحاش».

مسألة(٨)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

وذِى الإضَافة اسمُهَا لَفْظِيْه وتِلْكَ مَحْضَةٌ ومَعْنَوِيَّهْ

بعد الشرح قال فى تنبيهات له:

«الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة، لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

إن وجدى بكَ الشديدَ أرانى عاذراً فيك من عهدْتُ عَذُولا»

مسألة(٩)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

ومن بنى فلم يفنَّدا

بعد الشرح قال:

«وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية فى قوله:

على حين الكرام قليل

فإنه روى بالفتح»

«ومن الأمثلة على القياس»

وقل ميوله إلى القياس

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب المشبهات بليس:

قال:

«ما النافية حرف مهمل عند بنى تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه».

مسألة(٢)

فى باب المفعول فيه ـ بعد قول الناظم:

وقد ينوب عن مكان مصدر   وذاك فى ظرف الزمان يكثُرْ

بعد الشرح قال:

«وكثير فى الزمان نحو «كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا» أى: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا، وكثرته تقتضى القياس عليه».

مسألة(٣)

فى باب المفعول معه ـ بعد قول الناظم

يُنْصَبُ تالِى الواوِ مَفْعُولاً مَعَهْ   فِى نَحْوِ سيرِى والطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

قال:

«وهذا الباب مقيس على الأصح وقد فهم ذلك من قوله «نحو» ».

ميوله للبصريين

لاحظت أن المرادى يميل إلى المذهب البصرى وكثيرا ما يرجحه ويصححه، ويعلل لذلك، ولكثرته رأيت أن أذكر بعض الأمثلة.

مسألة(١)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كلتا كذاك اثنان واثنتان

قال فى تنبيهات له ـ فى الثانى منها ـ:

«ما تقدم من أن كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما فى الكلام الفصيح كما تقدم».

مسألة(٢)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

بعدَ إذا فُجاءةٍ أو قَسَم   لاَ لاَمَ بعدهُ بوجهين نُمِى

بعد الشرح المطول قال:

«....... قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر فى هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه، ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو صحيح».

مسألة(٣)

فى باب التنازع بعد قول الناظم:

والثان أَوْلَى عند أَهْلِ البصرَهْ   واختارَ عكْساً غيرُهم ذا أَسْرَه

قال: فقال البصريون: إعمال الثانى أرجح لقربه، وقال الكوفيون إعمال الأول أرجح لسبقه... والصحيح مذهب البصريين.

لأن إعمال الثانى هو الأكثر وإعمال الأول قليل. نقل ذلك سيبويه عن العرب.

مسألة(٤)

فى باب المفعول المطلق ـ بعد قول الناظم:

وكونه أصلا لهذين انتخب

بعد أن ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الأصالة قال:

«والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان».

من الأمثلة التى رجح فيها المذهب الكوفى

ورجح المرادى المذهب الكوفى وصححه وهذا قليل.

من ذلك:

مسألة(١)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

والنونُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

بعد الشرح قال المرادى:

«وأما مع الياء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح، لقراءة ابن كثير «ربنا أرنا اللَّذينِّ أضلانا» بالتشديد».

مسألة(٢)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

أَىّ كما وأُعْرِبت مَا لم تُضَفْ   وَصَدْرُ وصلِهَا ضمير انحذف

فى قوله تعالى «ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد»

قال: وذهب الكوفيون: إلى أن أيهم علق عنه شيعة بما فيه من معنى الفعل كأنه قيل لننزعن من كل متشيع فى أيهم أشد....

وقال ابن الطراوة: غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ وأشد خبره وليس بشيء لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت ولأن «أيا» أتت فى رسم المصحف موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل».

مخالفته لآراء النحاة

ولاحظت أن المرادى فى شرحه كثيرا ما كان يخالف النحاة فى آرائهم ويعلل للمخالفة.

مسألة(١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

يلى لَمْ كَيَشَمْ

قال المرادى:

«والعامة يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع ـ قال ابن درستويه وهو خطأ وليس كما قال. بل هو لغة حكاها الفراء وابن الأعرابى ويعقوب وغيرهم».

مسألة(٢)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنّ أَشْهَرُ

فى تنبيهات له ـ ذكر الخلاف بين النحويين ثم قال المرادى: «وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقوله فى التثنية حموان، وفى إحدى لغاته حمو».

مسألة(٣)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ واثْنَتَانِ

قال بعد الشرح:

«وزعم البغداديون أن «كلتا» قد نطق لها بمفرد فى قول الراجز

فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامى واحدَهْ

وليس بصحيح، بل أراد «فى كلتا» فحذف الألف للضرورة» ثم قال بعد ذلك: «وذهب الجرمى إلى أن التاء فى «كلتا» زائدة للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الألف».

مسألة(٤)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وفى قَدْنِى وقَطْنِى الحذفُ أَيْضًا قَدْ يَفِى

قال فى تنبيهات له «الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد» و«قط» لايجوز إلا فى الضرورة.

والصحيح جوازه فى الاختيار».

مسألة(٥)

فى باب الموصول ـ بعد قول الناظم:

وَمَنْ ومَا وأَلْ تُساوِى ما ذُكِرْ

بعد الشرح قال: «وزاد أبو على فى أقسام «من» أن تكون نكرة غير موصوفة كقول الشاعر: ونِعْمَ مَنْ هُوَ فِى سِرٍّ وإِعْلَانِ

والصحيح. أنها لا تكون نكرة غير موصوفة».

مسألة(٦)

فى باب المشبهات بليس ـ بعد قول الناظم:

وبَعْدَ مَا لَيْس جَرَّ البا الخبَرْ وبعد لا ونفيِ كان قد يُجَرُّ

بعد الشرح قال: «ولا خلاف فى زيادة الباء بعد ما الحجازية، ومنع الفارسى والزمخشرى زيادتها بعد ما التميمية. والصحيح الجواز، لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم».

مسألة(٧)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

لإنَّ أنَّ لَيْتَ لكنَّ لَعَلّ كَأنَّ عكْسُ مَا لكَانَ مِنْ عَملْ

قال فى «كأن» «وهى مركبة من كاف التشبيه و«أن». قبل: بلا خلاف وليس بصحيح، بل قيل: ببساطتها».

مسألة(٨)

فى باب ظن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

ولا تُجِزْ هنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوط مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

بعد الشرح قال: «ومنع ابن ملكون شيخ الشلوبين حذف أحدهما اختصارا وليس بصحيح».

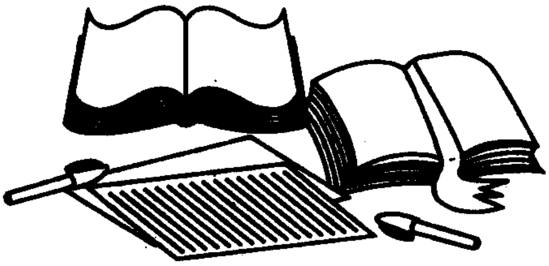
مسألة(٩)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

ومَعَ مَعْ فيهَا قَلِيل

بعد الشرح قال: «وزعم أبو جعفر النحاس: أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: «فيها» يعنى أن الإسكان قليل فى موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان لغة فى الاسمية».

الباب الرابع



الفصل الثالث

ويشتمل على:

شواهده (الشواهد القرآنية. الأحاديث النبوية. أمثال العرب وأقوالهم. الشواهد الشعرية. اعتماده على القرآن الكريم. شرح اللغويات.

●●●●●

شواهده

إن قارئ هذا الكتاب يقف على شـواهد مستفيضة من الـقرآن الكريم وأمثال العرب وأقوالهم والحديث الشريف ـ وشواهد شعرية . .

أ - الشواهد القرآنية

أما القرآن الكريم فقد كثر الاستشهاد به فى هذا الكتاب وهو فى ذلك موافق للنحاة القدامى والمتأخرين.

وسأقتصر على ذكر القراءات الصحيحة والشاذة التى استشهد بها

ـ ففى باب المعرب والمبنى استشهد بالقراءات الآتية:

١ ـ قرأ نافع «إنَّ هذان لساحران».

٢ ـ قراءة بعضـهم «من أوسط ماتطعمون أهليكم» على النصـب فى الياء ـ.

٣ ـ قراءة قنبل «إنه من يتَّقِ ويصبر ـ جزم الياء ـ.

٤ ـ قراءة بعضهم «إلا أن يعفون أو يعفُوَ الذى» ـ نصب الواو ـ

ـ فى باب الضمير:

ـ قرأ نافع «قد بلغت من لَدُنِى عذرا».

ـ فى باب الموصول:

١ ـ قرأ ابن كثير «ربنا أرنا اللذينِّ أضلانا» ـ بتشديد النون ـ

٢ ـ قراءة ابن كثير وأبى عمرو «فذانِّك برهانان ـ بتشديد النون ـ

٣ ـ قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ «صراط لَذين» ـ بتخفيف اللام ـ

٤ ـ وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى «ويسألونك ماذا ينفقون قل العفوَ».

وقرأ أبو عمرو برفع العفو، والباقون بنصبه، فتكون «ذا» فى قراءته موصولة وفى قراءتهم ملغاة.

٥ ـ وقرئ شاذا «أيَّهم أشد» ـ بالنصب على لغة بعض العرب.

٦ ـ قرأ يحيى بن يعمر «تماما على الذى أحسنُ» ـ برفع أحسن.

٧ ـ قرأ مالك بن دينار وابن السماك «مثلا ما بعوضةٌ» برفع بعوضة ـ.

ـ فى باب المشبهات بليس

١ ـ قرأ سعيد بن جبير «إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم» ـ نصب عباد ـ.

٢ ـ قراءة من قرأ «ولات حينُ مناص» برفع الحين.

ـ فى باب الفاعل:

١ ـ قرأ مالك بن دينار وأبو رجاء الجحدرى «فأصبحوا لاترى إلا مساكنهم» ـ بالتاء ـ.

ـ فى باب النائب عن الفاعل:

١ ـ قرأ علقمة «هذه بضاعتنا رِدَّت إلينا» ـ بكسر الراء ـ.

٢ ـ قرأ أبو جعفر «ليُجزى قوما بما كانوا يكسبون» ـ بالبناء للمجهول ـ.

ـ فى باب الاستثناء:

١ ـ قرأ ابن مسعود «حاش الله» ـ بالإضافة ـ.

٢ ـ قرأ أبو السمال «حاشًا لله» ـ بالتنوين ـ.

ـ فى باب الحال:

١ ـ قرأ الحسن «والسموات مطوياتٍ بيمينه» ـ بنصب مطويات ـ.

٢ ـ قرأ ابن ذكوان «فاستقيما ولاتتبعانِ» ـ بتخفيف النون.

ـ فى باب الإضافة:

١ ـ قراءة بعضهم «لأعدوا له عدة».

٢ ـ قراءة من قرأ «من قبلٌ ومن بعدٌ» ـ بالتنوين ـ.

٣ ـ قرأ ابن الجماز «والله يريد الآخرة» ـ بالخفض ـ.

٤ ـ قرأ ابن محيصن «فلا خوفُ عِليهم» برفع خوف من غير تنوين ـ.

٥ ـ قرأ ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» ـ بنصب أولاد وجر شركاء ـ.

٦ ـ قراءة بعض السلف «فلا تحسبن الله مخلف وعدَهُ رسلِه» ـ بنصب الوعد وخفض الرسل ـ.

ـ فى باب المضاف إلى ياء المتكلم:

ـ قرأ الحسن «يا بشرى»

ب - الأحاديث النبوية التى استشهد بها:

ـ فى باب الكلام:

(١) قال عليه الصلاة والسلام: «فإما أدركَنْ واحدٌ منكم الدجال»

ـ فى باب المعرب والمبنى:

١ ـ قال ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه ولاتكنوا».

٢ ـ قال ﷺ «لخُلُوفُ فمِ الصائم عند الله أطيب من ريح المسك».

٣ ـ قال ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف»

ـ فى باب الضمير:

١ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله ملَّكَكم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم».

٢ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «قط قط بعزتك»

يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها، ويروى «قطنى قطنى» بنون الوقاية، وقط قط. بالتنوين وبالنون أشهر.

٣ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «غيرُ الدجالِ أخوفَنِى عليكم»

ـ فى باب الابتداء:

١ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة».

٢ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «لولا قومُكِ حديثو عهد بجاهلية لأقمت البيت».

ـ في باب الفاعل:

ـ قال عليه الصلاة والسلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

ـ في باب الاستثناء:

ـ قال عليه الصلاة والسلام: «أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة».

ـ في باب حروف الجر:

ـ قال عليه الصلاة والصلاة: «لايسرني بها حُمُر النعم»

ـ في باب الإضافة:

١ ـ عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثماني» بفتح دون تنوين ـ.

٢ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركو لي صاحبي».

٣ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «أو مُخْرِجيَّ هُمْ».

جـ - أمثال العرب وأقوالهم:

ـ في باب المعرب والمبني:

١ ـ ومن قصر الأخ قولهم: «مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلٌ».

٢ ـ في إعراب كلا وكلتا إعراب المقصور قول بعضهم: «كلاهما وتمرا».

ـ في باب الضمير:

١ ـ في حذف الألف من «أنا» والإتيان بهاء السكت في قول حاتم: «هذا فزْدِي أنَهْ».

٢ ـ إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص وكان مخالفا في الرتبة لم

يجر اتصال مـا بعده إلا فيمـا ندر كقول عثمـان رضى الله عنه: «أراهُمُنى الباطل شيطانا».

٣ ـ الضمـيران قد يتصـلان غائبين. مـثال ذلك ما رواه الكسـائى فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوها وأنضرَهُمُوهَا».

٤ ـ فى إلحاق نون الوقاية بالفعل قبل ياء المتكلم كقول بعض العرب: «عليه رجلا لَيْسنِى»

ـ فى باب المشبهات بليس:

ـ من إعمال «إن» عمل «ليس» قولهم: «إن ذلك نافعك ولا ضارك وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية»

ـ فى باب إن وأخواتها:

ـ إن المخففة وليـها فعل غير ناسخ. قـولهم «إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه».

ـ فى باب ظن وأخواتها:

ـ جواز حذف مفعولى الفعل اقتـصاراً إن وجدت فائدة كقولهم: «من يسمع يخل».

ـ فى باب أعلم وأرى:

ـ قول بعض من يوثق بعربيته: «البركة أعلمنا الله مع أكابركم».

ـ فى باب الإضافة:

١ ـ ألايكون المضاف بعـضا ولا وصفـا ولكنه شبيه بالـبعض فى صلاحيـته للسقوط كقولهم: «اجتمعت أهل اليمامة».

٢ ـ أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى بـعاطف متصل أو منفصل «بلا» كقـولهم: «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة».

٣ ـ فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قول من يوثق بعربيته «ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها»

د - الشواهد الشعرية:

وأما الشعر فقد دعم المرادى المعروف بابن أم قاسم القواعد بالشواهد الشعرية وأكثره للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين سواء منها ما عرف قائلها وما لم يعرف.

وقل التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم فى قواعدهم.

ومن الأمثلة:

١ ـ الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى ويسمون بالطبقة الأولى.

ففى باب التنازع ـ قال امرؤ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

وفى باب الفاعل ـ قال الأعشى:

فإما ترينى ولى لِمةٌ فإن الحوادث أوْدَى بها

٢ ـ الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان ـ ويسمون بالطبقة الثانية.

ففى باب الحال ـ قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العِراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدِّخال

وفى باب الموصول ـ قال حسان بن ثابت:

وكفى بنا شرفا على من غيرنا حُبّ النبى محمد إيَّانَا

٣ ـ الشعراء المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام كجرير والفرزدق ـ ويسمون بالطبقة الثالثة.

ففى باب المعرب والمبنى ـ قال جرير:

عرفنا جعفرا وبنى أبيه وأنكرنا زَعَانِفَ آخَرِين

وفى باب الموصول ـ قال الفرزدق:

أبنى كليب إن عَمَّىَّ اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

٤ ـ الشعراء المولدون ويقال لهم المحدثون كأبى نواس وأبى العلاء ويسمون بالطبقة الرابعة.

ففى باب الابتداء ـ قال أبو نواس:

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن.

وفى باب الخبر ـ قال أبو العلاء المعرى:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْب فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

اعتماده على القرآن الكريم

لاحظت أن المرادى قد اعتمد فى الترجيح على كتاب الله العزيز.

ومن الشواهد على ذلك:

مسألة (١)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وَصِلْ أو افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيه وما أشبهه

قال المرادى:

«والاتصال أرجح ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله: «إذ يريكهم الله».

مسألة (٢)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

ومع لعل اعكس

قال المرادى:

«يعنى: أن الحذف معها كثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك» ا هـ.

كقوله تعالى: «لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع».

وقوله تعالى: «لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا».

مسألة(٣)

فى باب المشبهات بليس

قال المرادى فى «ما» النافية:

«وألحقه أهل الحجاز بليس؛ لأنهما لنفى الحال غالبا فأعملوه عملها وبه ورد القرآن. قال تعالى: «ما هذا بشرا» «ما هن أمهاتهم» ».

شرح اللغويات

شرح المرادى كـثيرا من الألفاظ شـرحا لغويا ليبـين أصله ويُفهِم منه المراد، وقد اعتمد فى شرحه غالبا على كتاب الصحاح للجوهرى.

مسألة(١)

فى المقدمة ـ بعد قول الناظم:

مُصَلّيا عَلَى النَّبِيِّ المصْطَفَى وآله المُسْتَكْمِلِينَ الشُّرَفَا

قال فى «المصطفى»:

« «والمصطفى» المختار، والاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب أبدلت من تائه طـاء لمجاورة الصاد، وكان ثلاثيـه لازما. تقول: صـفا الشىء، يصفو صفاء، وجاء منه متعديا».

مسألة(٢)

فى المقدمة أيضا بعد قول الناظم:

لى وله فى درجات الآخره

قال المرادى:

«قال فى الصحـاح: هى الطبقات من المراتب، وقال أبو عـبيدة: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل».

مسألة(٣)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

يلى لم كيشم

قال: «وهو مـضارع شمـمت الطيب ونحوه أشـمه بكسر الـعين فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامة يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع».

مسألة(٤)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وفِعْلُ أمْرٍ ومُضِىٍّ بُنِيَا

قـال فى تنبيـهات له «الثـانى: قـد أشاروا إلى علة إعـراب الفعل المضـارع بتسميتـه مضارعا. والمضارعة. المشابهة، قال بعـضهم: المضارعة من لفظ الضرع، كأنه رضع مع الاسم ضرعـا واحدا، وزعم ابن عصفور. أن المضـارعة مقلوبة من المراضعة، ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف».

مسألة(٥)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ

قال المرادى:

«والهَنُ كناية عن اسم جنس. قـال فى الصحاح: كلمـة كناية ومعناها شىء فتقول: هذا هنك. أى: شيئك.

وقال ابن الدهان: هو كناية عما يقلل، وكثرة الكناية به عن الفرج».

مسألة(٦)

في باب العلم ـ بعد قول الناظم:

ومنه منقول كفضْلٍ وأسَدْ   وذو ارتجال كسعاد وأُدَدْ

بعد الشرح وفي الكلام على «لأنكحن ببّه»

قال المرادى:

«قال فى الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «ببه» وهو أيضا لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبدالمطلب والى البصرة قال الفرزدق:

وبايعت أقواما وفيت بعهدهم   وببّه قد بايعتُه غير نادم

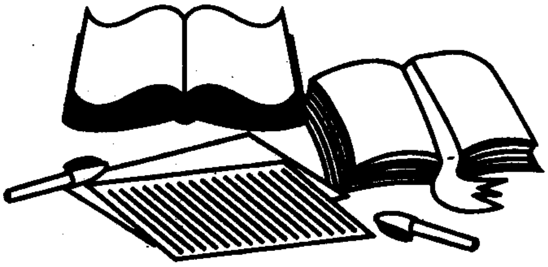
واسم جارية، وقال لأنكحن ببَّه، جارية خَدبّه، مكرمة محبة، تجُبّ أهل الكعبة» اهـ.

مسألة(٧)

فى كاد ـ بعد قول الناظم:

واستعملوا مضارعا لأوشكَا   وكاد لا غير وزادوا موشكا

قال المرادى: «وذكر الجوهرى: مضارع طفق، قال المصنف: لم أره لغيره، والظاهر أنه قال رأيا وقد حكى مضارع جعل».



الباب الثالث

الفصل الرابع

ويشتمل على:

موقفه بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط - التعليل فى شرحه - مزايا الشرح - ومن مزاياه رغبته فى توضيح المسائل النحوية - مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها.

•••••

موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط

يتعرض المرادى لألفيـة ابن معط فيقارن بين ألفاظهـا وألفية ابن مالك. ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى مقدمة الألفية يقول ـ مقارنا ـ: قال محمد هو ابن مالك

وقال ابن معط: ويقول

مسألة(٢)

فى باب الكلام ـ بعد قول ابن مالك: واحدهُ كلمَةٌ

قال المرادى «والكلم اسـم جنس يتميـز واحده بالتاء وفـيه لغـتان: التذكـير والتأنيث.

فقال: واحده على الأولى، وقال ابن معط فى ألفيته: واحدها على الثانية».

مسألة(٣)

فى باب كان وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وفى جميعها توسط الخبر أجز

قال المرادى: «ومنع ابن مـعط توسط خبر «مـادام» ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره».

مسألة(٤)

فى باب أعلم وأرى ـ بعد قول الناظم:

وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

بعد الشرح قال:

«وذكر الحـريرى وابن معط تعـدى «علم» إلى ثلاثة بالتضـعيف فـعدوا من أفعال هذا الباب علم.

والصحيح أن التعدى بالتضعيف سماع فى اللازم والمتعدى وهو ظاهر مذهب سيبويه».

التعليل فى شرحه

وقد علل المرادى كثيرا. مؤيدا لرأى من الآراء أو ردا على بعض النحاة فوضع الأمور فى نصابها وأيد ذلك بالإقناع.

ومن الأمثلة الكثيرة:

مسألة(١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم: بالجر والتنوين .. إلخ

بعد الشرح فى الكلام على المسند قال:

«ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته وهو صحيح، لأن المسند من خواص الأسماء وذلك أن المسند فى الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند إليه هو المحكوم عليه...».

مسألة(٢)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وكن مخيرا فى الباقيات

بعد الشرح قال:

«وأما نحو «أنا» فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن الصحيح هنا حذف الثانية؛ لأن الثالثة هنا هى الضمير؛ ولثبوت حذفها فى «إن» إذا حذفت».

مسألة(٣)

فى باب كان وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

بعد الشرح قال:

«وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها أيضا وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لاينهض مانعًا باتفاق، بدليل اختلافهم فى «ليس» مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى، أن «ما» موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه».

مسألة(٤)

فى باب كان وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

ومَنْع سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطَفى

بعد الشرح قال: «.. وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها «بما» النافية».

مسألة(٥)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

أو حُكِيتْ بالقول

فإنه يجوز بعده الفتح والكسر

«كقوله: أتقول إنك بالحياة ممتع.

فمن فتح جعل القول عاملا، وإن غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة».

مسألة(٦)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

قال: «وإنما جاز دخولها مع «قد»؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال ..».

مسألة(٧)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وإن تُخَفَّف أنَّ فاسمها استكنْ والخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أنْ

بعد الشرح قال:

«وتجوز المصنف فى قوله «استكن»؛ لأن الضمير المنصوب لايستكن والحرف لايستكن فيه الضمير، وإنما محذوف لامستكن».

مسألة(٨)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

والثانى اجرر

قال «فى الجار أقوال: أحدها أنه المضاف، والثانى: أنه الحرف المنوى. والثالث: أنه معنى الإضافة.

والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح؛ لاتصال الضمائر به ولا تتصل إلا بعاملها».

مزايا الشرح

يأتى المرادى بحاصل البيت أو بمعناه أو بتلخيص للمسألة؛ ليكون الكلام سهل الفهم وفى متناول القارئ.

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وأىُّ فِعْلٍ آخر منه ألِفْ أوْ واوٌ أو ياء فمعتلاً عُرِفْ

بعد الشرح قال: «وحاصل البيت أن كل فعل آخره ألف نحو «يخشى» أو واو نحو «يدعو» أو ياء نحو «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا ولايقال منقوص ولامقصور إلا فى الأسماء».

مسألة(٢)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وقدم الأخص فى اتِّصال

بعد الشـرح قال: «والحاصل أن المبيـح لجواز الاتصال والانفصـال هو كون الضمير ثانى ضمـيرين أولهما أخص وغير مرفوع أو كونه خـبر كان وأخواتها. ثم إن كان المقدم من الضمـيرين غير الأخص، فإما أن يكون مخالفـا الرتبة أو مساويا لها. فإن كان مخـالفا لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كـقول عثمان رضى الله عنه: أراهمنى الباطل شيطانا».

مسألة(٣)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ نُونُ وِقَايةٍ ولَيْسِى قَدْ نُظِم

بعد الشرح قال:

«ومعنى البيت. أن نون الوقـاية تلزم قبل ياء التكلم مع جميع الأفـعال نحو أكرمنى يكرمنى أكرمـنى. إلا فعلا واحدا وهو «ليس» ندر حذف نون الوقـاية معه فى النظم لضرورة الشعر».

مسألة(٤)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

مِنْ دُونِ لَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنْ

بعد الشرح قال:

«وتلخيص هذه المسألة:

أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز فى الجـميع، وأما رفعه فيجوز بعد الخـبر لا قبله فى «إن» و«لكن» باتفـاق و «أن» بعد العلم أو مـافى معناه على المختار».

ومن مزاياه رغبته فى توضيح المسائل النحوية

فيحسم الخلاف بتحقيق أو تفضيل ليعطى القارئ صورة موجزة تساعده على فهم المراد.

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

ما لم يُضَفْ أويَكُ بعد ألْ رَدِفْ

قال المرادى:

«فإن قلت: إذا أضيف ما لاينصرف أو دخلته أل وانجر بالكسرة فهل يسمى منصرفا؟

قلت : فيه خلاف مشهور.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو أل فمنصرف نحو «مررت بأحمدكم» وإلا فغير منصرف نحو «مررت بأحسنكم».

. . . والمفهوم من قوة كلامه فى النظم أنه باق على منع صرفه».

أقول:

والفرق بينهما أن «أحمد» ذهبت منه العلمية بالإضافة، أما فى «أحسنكم» فلا تزال فيه الوصفية ووزن الفعل، فالأول منصرف ـ والثانى غير منصرف.

مسألة(٢)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

واحْذِفْ جَازِمًا ... ثَلاثَهُنَّ

بعد الشرح قال: «والتحقيق أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع. إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو «يقرأ» فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره، وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف ومنع بعضهم الحذف».

مسألة(٣)

فى باب الابتداء ـ بعد قول الناظم:

حاويةٌ معنى الذى سِيقَتْ لَهْ

بعد الشرح قال:

«قلت: التحقيق. إن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التى للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، واكتفى بضمير واحد فى إحداهما كما يكتفى بضمير واحد فى جملتى الشرط والجزاء».

مسألة(٤)

فى باب الاشتغال ـ بعد قول الناظم:

وإِنْ تَلاَ السَّابِقُ ما بِالابْتِدا   يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَزِمْهُ أَبَدَا

وبيت بعده . . .

بعد الشرح قال: «والتفصيل. فإن كان مقرونا بقد جاز النصب بعدها وإن لم يكن مقرونا بها وجب الرفع؛ لأن الأخفش قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقد، قيل: وهو الصحيح».

مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها

مسألة(١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

بعد الشرح قال المرادى فى شرحه للألفية:

«وأقول: إن صدور الكلام من ناطقين غير متصور؛ لأن الكلام مشتمل على الإسناد والإسناد لايتصور صدوره إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب ثانيا» ونسبه إليه السيوطى فى همعه ١/ ١٠

مسألة(٢)

فى باب العلم ـ بعد قول الناظم:

ووضَعُوا لبَعْضِ الأجْنَاسِ عَلَمْ　　كعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظًا وهو عَمّ

بعد الشرح. قال المرادى فى شرحه للألفية:

«وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية توزن بفرق من جهة المعنى».

مسألة(٣)

فى باب الموصول «الأولى» إشارية وموصولة.

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور «وقال المرادى فى شرح التسهيل: فرق بينهما، وذلك أن «أولى» الإشارية لايجوز دخول «أل» عليها. والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها واو بخلاف الموصولة».

مسألة(٤)

فى باب المبتدأ بعد قول الناظم:

كنُطقِى اللهُ حَسْبِى وكَفَى

«وأقول: الذى يظهر ـ والله أعلم ـ فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار

بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة فى نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها فى نحو «لاحول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»».

مسألة(٥)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ   لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى

وبعد الكلام على قول الشاعر:

وَكُنْتُ أُرَى زَيداً كَمَا قِيلَ سَيِّدا

قال الشيخ الصبان: «لكن قال المرادى فى شرح المتن أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة «أُرى» ـ بالبناء للمفعول ـ مضارع «أُريت» بمعنى أظننت كذلك، وكذا فى شرحه للتسهيل، وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن «أُريت» بمعنى أظننت لم ينطق له بمعنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها» ».

مسألة(٦)

فى باب ظن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّ   حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كاعْتَقَدْ

قال الشيخ السجاعى فى حاشيته على ابن عقيل: «قال المرادى: أو ساق أو كتم».

مسألة(٧)

فى باب ظن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وَجَوِّزِ الإِلْغَاء لا فِى الابْتِدَا

قال الشيخ الصبان: «ذكر المرادى أن لجواز الإلغاء هنا قيدين أهملهما المصنف.

أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت نحو «لزيد قائم ظننت» وجب الإلغاء.

الثانى: ألا ينفى الفعل، فإن نفى امتنع، فيمتنع نحو «زيد قائم لم أظن»، لبناء الكلام على النفى.

ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى».

مسألة(٨)

فى باب المفعول له:

قال الشيخ يس فى حاشيته على مجيب الندا للفاكهى: «قال المرادى فى شرح التسهيل: يجوز فى «كى» إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له، لأنها إذ ذاك ينسبك منها المصدر فتكون مثل أن وإن».

مسألة(٩)

فى باب المفعول فيه ـ بعد قوله تعالى: «الله أعلم حيث يجعل رسالته».

جعلوا «حيث» مفعولا ـ أى: يعلم حيث ـ.

وقال الشيخ عبادة فى حاشيته على شذور الذهب «قال المرادى: لم يجئ «حيث» فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ».

مسألة(١٠)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

وألزموا إضافةً لَدنْ فَجرّ

قال المكودى: «وجعل المرادى قوله: «فجر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل، لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وأجاز المرادى أيضا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله: لدن أنت يافع»

مسألة(١١)

فى باب المصدر ـ فى شروط المصدر

قال الشيخ خالد فى التصريح: «زاد المرادى شرطا خامسا، وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل».

أقول: وقد ذكره المرادى فى شرحه للألفية ـ بعد قول الناظم:

إن كان فعل مع «أن» أو «ما» يحل محله ..

مسألة(١٢)

فى باب الترخيم ـ بعد قول الناظم:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى   كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

بعد الكلام فى إعراب «ترخيما».

قال الشيخ الأشمونى: «وأجاز المرادى وجها رابعا، وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف؛ لأنه يلاقيه فى المعنى».

مسألة(١٣)

فى باب موانع الصرف ـ الوصفية وزيادة الألف والنون.

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور. بعد الشرح:

«وزاد المرادى لفظين:

وَزِدْ فِيهِنَّ خِمصانا   على لغة وأليانا»

وأيضا ذكره الأشمونى والصبان.

أقول: وبالرجوع إلى كتب النحو المتقدمة على المرادى، وجدت أن «أليان» سبقه بها ابن الناظم. قال فى شرحه لألفية والده ص٢٥٩:

«فقد رأينا بعض ما هو صفة على فعلان مصروفا كندمان وسيفان وأليان» اهـ.

مسألة(١٤)

فى حرف الباء «بجل» فى المصنف من الكلام على مغنى ابن هشام قال الشمنى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. أما «بجل» الاسمية فلها قسمان:

أحدهمـا: أن يكون فعلا بمعنى يكفى فـتلحقها نـون الوقاية مع ياء التكلم. فيقال «بجلنى».

والثانى: أن تكون اسـما بمعنى «حـسب» فتكون الباء المتصلة بها مـجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية».

وبالرجوع إلى هذه الآراء فى كتب المرادى لاحظت أنه لم ينسبها لقائل.

ملاحظة:

يلاحظ على ابن أم قاسم المرادى أنه:

١ ـ كان يقتصر على بعض الأحكام فى المسألة دون استقصاء. مثل ذلك فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

بِالْجَرِّ والتَّنْوِيْنِ .. إلخ

قال: «للاسم خمس علامات: الأولى الجـر. وهو يشمل الجر بالحرف نحو «بزيد» وبالمضاف نـحو «غلام زيد»، ولا جـر بغيرهمـا خلافا لمـن زاد التبعـية». فاقتصر عـلى ذلك وترك الجر بالمجاورة، وقد أثبته الجمهـور كما فى همع الهوامع للسيوطى ٢/٥٥ «أثبت الجمهور من البـصريين والكوفيين الجر بالمجاورة..». وإن كان ضعيفـا كما قال السيوطى فى الهمع « «خاتمة» فى سـبب للجر ضعيف أثبت الجمهور..».

فعلى صاحبى أن يذكر الجر من جميع الجوانب.

٢ ـ كان يعترض على المسألة فيقول: وفيه نظر، وفى بعض المسائل لا يذكر وجهة نظره.

مثال ذلك: فى باب ظن ـ بعد قول الناظم:

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ ... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

بعد الشرح قال المرادى:

«وزاد فى التسـهيل أن يكون حـاضرا، وفى شرحـه بأن يكون مقـصودا به الحال. فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل، ولم يشترطه غيره، وفيه نظر».

ومثال آخر فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

الحَالُ وَصفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِى حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

فى جر الحال بمن الزائدة.

قال المرادى: «وذكر فى حروف الجر من شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال، ومثله بقراءة من قرأ «ما كان ينبغى لنا أن نُتخَذ من دونك من أولياء» ـ مبنيا للمفعول ـ وفيه نظر».

مذهبه النحوى

يبدو لى من الدراسة أن المرادى لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة ابتداء من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه ـ دون أن يقرأه، ولم يترك أيضا كتب مالك كالتسهيل وشرحه فى الكافية وشرحها وغير ذلك.

ولا أغالى إذا قلت: إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية.

وكان كثير الدأب على القراءة والاطلاع، حتى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتأليف يضع أمامه كتب ابن مالك وسيبويه والكسائى والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج وثعلب والجرمى والفارسى والسيرافى والزمخشرى وابن كيسان وابن برهان وابن جنى وابن مضاء وابن خروف وابن الحاجب وابن عصفور وأبى حيان وغيرهم من كبار النحاة.

فإننا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة فى كتب النحو عامة وشرح المرادى خاصة يوافقها أو يخالفها يؤيدها أو يردها يقويها أو يضعفها يصححها أو يخطئها، ويوازن بينها ويرجح ويختار فى تبصرة وثقة واعتداد إلى جانب أنه كان على إحاطة بالقراءات والعروض والتفسير والأصول.

وأول ما يطالعنا من مميزات مذهب المرادى أنه مال إلى التجديد والابتكار فى منهج تأليفه، ويمكن أن نلمس هذا فى شرحه.

فقد اعتمد على أن يعرض آراء ابن مالك فى شرحه مؤيدا أو معارضا، ولما كان هذا العمل قد حاز إعجاب بعض الشراح، رأينا الشيخ الأشمونى فى شرحه

للألفية نهج نهجه واتبع سبيله فنراه أيضا يسأل ويجيب، وأفرد مسائل فى تنبيهات اقتداء بالمرادى.

وقد مال ابن أم قاسم إلى السهولة واليسر فى كل ما ذهب إليه حتى إنه ليصرح عقب المسائل الخلافية المطولة بتحقيق يشتمل على إجمال لما وقع فيه الخلاف، وأنه يختار المذهب؛ لأنه أسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد. ويعول كثيرا على آراء ابن مالك فى التسهيل والكافية وشرحيهما، وقد يذكر المسائل المتعارضة من آرائه فى هذه الكتب. قاصدا بذلك التوضيح والتبيين.

ويمتاز المرادى بالجمع بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة فهو يعرض الآراء فى دقة وأمانة ويرجح ويتخير.

فشرحه هذا مزيج من نحو النحاة وآرائه الخاصة، وإن كانت المسحة الغالبة هى المسحة البصرية.

ولا يقف المرادى فى كتابه عند المسائل النحوية بل يعدو ذلك إلى التصريف واللغة كلما سنحت سانحة.

ولما كان ابن أم قاسم قد اشتغل بالقراءات والتفسير والأصول، فقد استمد شواهده من القرآن الكريم، ولحبه فى كتاب الله حمله هذا الاتجاه فى بعض الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة؛ لأنه كان يثق فيما نقله القراء.

ويلاحظ أن المرادى يمثل بأبيات لا يحتج بقول قائلها كأبى نواس وأبى العلاء مقتديا بغيره.

وابن أم قاسم كان يحترم السماع والقياس، ويمتاز أسلوبه بالدقة فى التعبير وصوغ الأحكام التى تكفل عرض المذاهب بوضوح وسهولة.

وشرح الألفية موضوع البحث مثال حى لهذا الأسلوب.

انتهت الدراسة

ويليها الجزء الأول من التحقيق

القسم الثانى

تحقيق

شرح ألفية ابن مالك للمرادى

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات، والمبعوث بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين، حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته، وحبك دينه المرضى وطريقه المستقيم.

وبعد ، ، ،

فهذا الكتاب تحقيق لأهم أصل من أصول الأشمونى التى اعتمد عليها وأخذ منها، ويكاد يكون صورة لها. فالأشمونى وشرح المرادى على ألفية ابن مالك يكادان يكونان شيئا واحدا.

لذلك اخترت هذا الكتاب للتحقيق والشرح، وقدمته إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، جزءا من رسالتى للدكتوراه التى أجزت عليها مع مرتبة الشرف الأولى.

واسم الكتاب كاملا هو **«توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك»** ومؤلفه ابن أم قاسم المرادى.

وقد اعتمدت على ثلاث نسخ:

وصف المخطوط:

أ - النسخة الأولى:

١ ـ خطها: نسخة فى مجلد بقلم معتاد بخط إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل ومسطرتها ٢١ سطرا ـ ٢٢ سم.

مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٣٢٣٨) عروسى ٤٢٥٦٥.

٢ ـ فى أول صفحة خاتم مكتوب فيه «ملك الفقير إلى رب العالمين محمد أمين المنصورى».

٣ - وفى نفس الصفحة مثلث مكتوب بداخله «هذا كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للشيخ العالم العلامة بدر الدين بن على ابن الشيخ صالح الزاهد قاسم بن عبد الله بن المرادى المالكى رحمه الله».

٤ - ووضع أيضا خاتم أزرق اللون لم تظهر عليه كتابة.

٥ - نهايتها: وفى نهاية النسخة كتب «تم الشرح المبارك المسلك فى تحقيقه الطريق المبارك يوم الأربعاء لثلاث وعشرين من شهر محرم سنة ١٢٨٣ على يد العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل القناوى غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين».

٦ - قيمتها: هذه النسخة وإن لم تكن مضبوطة بالشكل فخطها واضح، وجلى ومجدولة بالمداد الأحمر، والسقط بها قليل.

ب - النسخة الثانية:

١ - خطها: نسخة فى مجلد مخطوط بخط الشيخ صالح سلامه رمضان السكندرى مودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٣.

٢ - فى أول صفحة كتب بين خاتمين لم تظهر عليهما الكتابة «مشترى من تركة الشيخ صالح سلامة رمضان فى ٣ أغسطس سنة ١٧٨٠م».

(٣) وفى الصفحة الثانية أبيات من الشعر هى:

وقفت على يقينى فى اعتقادى ... فما شرح الخلاصة كالمرادى
كتاب جل فى تحصيل نحو ... وتنقيح على وفق المرادى
مؤلفه له علم غزير ... وذهن ثاقب فى الاجتهاد[1]
لقد سبق الورى فى علم نحو ... على ألفية سبق الجوادى

---

(١) هكذا بالأصل بدون ياء، وما عداه بالياء.

وفـــاق فـما يـطـاق لـه ســـبـاق		على الخيل المـضـمرة الهـوادي
وقد بـذل النصـــيحة فى كتـاب		له شـــرف وها أنا فـيـــه بادي
شـهـيـر فـضــلـه فى الناس طرا		ومـا يخـفـيـه إلا ذو عـــنادي
فـمهـمـا شئـــت فن النحو خـذه		ففـــوزك فى مـرادك بالمـرادي
مــرادىّ تكـــفـــل بالمـــراد		وفـيـه كفـاية لذوى الرشـادي
فخذ بالجـــــد بالتـــذكار فــيه		فهذا النصح عن محض الوداد

٤ ـ نهايتـها: وكان قـد نسخ القسم الأخـير قبل القـسم الأول، فكتب فى آخرها «كتبه لنفـسه ثم لمن شاء من بعده عبيد الله الفقـير صالح سلامة السكندرى مولدا ومنشـأ المالكى مذهبا الأشعرى عـقيدة الخلوتى طريقة غـفر الله له ولوالديه ولمشايخـه وأحبابه، وللمسـلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحـياء منهم والأموات، آمين يا مجيب الدعوات.

وكان الفـراغ من نسخه يوم الجمـعة المبارك الموافق لمضى سـبعة عشـر يوما خلت من شوال سنة ١٢٧٧هـ سبعة وسبـعين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف.

وكان ذلك بمقام ولى الله سـيدى أحمد المكنى نفعنا الله وإياكم ببـركاته آمين اللهم كمـا مننت علينا بإكمـال الجزء الثانى فـامنن علينا بإكمال الجـزء الأول بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه».

وفى آخر القسم الأول كتب «حرر فى ٢٥ل سنة ١٢٧٨.

٥ ـ قيـمتـها: نالت حظ الضبط بـالشكل، وهى أقل جودة من غـيرها فى الخط، ومجدولة بالمداد الأحمر، وبها سقط.

جـ - النسخة الثالثة:

١ ـ نسخة فـى مجلد مخطوط مودع بدار الكتب المصـرية بالمكتبة التـيمورية رقم ١٥٠ وعدد أوراقها ٢٣٠ ورقة.

٢ ـ فى أول صفحة فهرس أجمل فيه جميع أبواب النحو.

٣ ـ وعليه خاتم أحمر كتب فيه «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر».

٤ ـ نهايتها: كتب فى آخر النسخة «تم الكتاب بعناية الملك الوهاب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين.

بتاريخ نهار الأربعاء حادى عشر شوال سنة ١٠٣٤ أربع وثلاثين وألف»

٥ ـ مكتوب على هامش النسخة فى آخر صفحة منها:

«بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله مفيض أنوار الفهوم وفاتح مغاليق العلوم، والصلاة والسلام على من أوتى نوابغ الكلم، وبوالغ الحكم، المرسل رحمة لكافة الأمم، والمنزل عليه: ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ③ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ④ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ⑤ ﴾ [العلق] وعلى آله وأصحابه مصابيح العلم.

وبعد: فإن الشاب الفاضل والماهر الكامل درة تاج الأذكياء، وواسطة قلادة أرباب الجد والتشمير من الأتقياء. السيد سليمان الحافظ بن الشيخ أحمد بن الشيخ سليمان الشهير بالحموى، الإمام بالجامع الشريف الأموى، قد قرأ هذا الشرح بطرفيه قراءة مذاكرة وتدبر، والتمس منى الإجازة به، والتفسير والفقه والقراءات وسائر ما تجوز لى وعنى روايته بشروطه المعتبرة عند أهل الأثر راجيا منه ألا ينسانا من دعائه النافع.

ولاسيما إذا جافت النفحات السَّحَرِيّة الجنوب عن المضاجع، وله منى على قصورى مثل ذلك، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

أحمد بن على العثمانى.

حرر ليلة الخميس لتسع بقين من ذى القعدة سنة ١١٤٣.

٦ ـ وقبل الغلاف الأخير خاتم أيضا مثل الأول مكتوب فيه «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر».

٧ ـ قيمتها: نسخة وضح خطها وضبطت بالشكل ومنظمة، ومجدولة بالمداد الأحمر، غير أن بها خرما، وبهامشها كثير من التصحيحات.

وإنما وقع اختيارى على أن أجعل النسخة الأولى هى الأصل، مع أن الثانية ضبطت بالشكل وكذا الثالثة لأن خطها أوضح وسقطها أقل منهما.

عنوان الكتاب:

فى النسخة الأولى «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» وفى الثانية والثالثة «شرح ألفية ابن مالك».

موضوعات الكتاب:

هى موضوعات ألفية ابن مالك، أولها.

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ..

طريقة شرحه للألفية:

يعرض البيت ثم يشرحه شرحا إجماليا، وكثيرا مايذكر كل جزء من أجزائه على حدة، ويشرح هذا الجزء منفردا بوضوح مستشهدا بآيات الله والأحاديث النبوية، وأقوال العرب وأشعارهم، وفى الغالب يكتفى من البيت بجزء الشاهد، وألاحظ فى هذا الشرح أنه يسأل ويجيب لتتم الفائدة، وقد حلى شرحه بذكر تنبيهات.

مرتبة شرحه للألفية بين مؤلفاته:

يلاحظ أن هذا الشرح فى المرتبة الثانية من بين شروحه، فهو يقول فى شرحه للألفية فى المقدمة عند قول ابن مالك:

وأستعين الله فى ألفيهْ

«قول صاحب المقرب: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها، وقد بسطنا الكلام فى غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة. فلم أعثر على هذا البسط، ولعله فى كتاب كشرح المفصل له، وهو غير موجود.

وفى باب المعرف بالألف واللام ـ بعد قول الناظم:

أل حرف تعريف أو اللام فقط

بعد الشرح قال المرادى: «وأجاب المستنصر لسيبويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك فى غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة فلم أجد إجابة. فأخذت من ذلك أن هذا الشرح مرتبة من بين شروحه.

منهج التحقيق

عنيت فى تحقيق هذه المخطوطة بالجوانب الآتية:

١ ـ بعد مراجعة النسخ الثلاث جعلت نسخة هى الأصل، واعتمدت عليها.

٢ ـ قابلت النسخ الأخرى عليها، وأثبت بعض المخالفات التى وجدت فى النسخ.

٣ ـ رقمت الآيات القرآنية مع ذكر سورها.

٤ ـ تخريج الأحاديث النبوية، وشرح ماصعب منها.

٥ ـ نسبت الأبيات الشعرية إلى قائلها، وشرحتها مما يبين الغرض، مع النص على موضع الاستشهاد بها، وذكر شراح الألفية الذين استشهدوا بها.

٦ ـ شرحت الأمثال العربية ونسبتها إلى مصدرها.

٧ ـ توضيح لبعض ما أشكل من النص.

٨ ـ قمت بإضافة عدد قليل من العناوين للتوضيح وحتى لا يطول الكلام بالقارئ ووضعته بين قوسين معقوفين تتميما للفائدة.

٩ ـ تعرضت لذكر بعض آراء سيبويه فى كتابه «الكتاب».

١٠ ـ التعريف بالأعلام.

١١ ـ طريقة الترقيم فى الهامش هى:

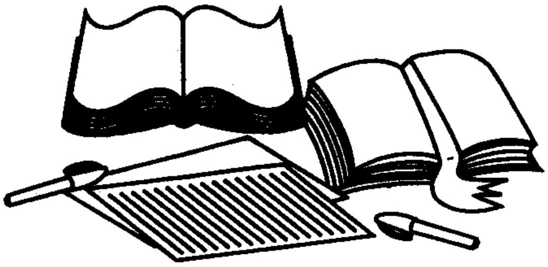
قد أشير إلى نسخة «أ» مـثلا ـ يعنى: أن هذه الجملة أو الكلمة موجودة فى نسخة «أ» فقط وسقط فى الباقــى، وقد أشير إلى «أ»، «ب» فقط فكذلك. أما إذا كانت الجـملة أو الكلمة فى كل نسـخة فأشـير إلى كل نسخـة برقمهـا. مع بيان التغيرات.

وأعتقد أن المكتـبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا التحقـيق الذى يعتبر من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

والله أسـأل أن يسـدد خـطانا على طريق الحق والصـواب، وأن يـكتب لنا التوفيق والسعادة، وأن يكون عملى مثمرا نافعا إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين.

دكتور/ عبد الرحمن على سليمان



التحقيق

الجزء الأول

ويشتمل على:

الكلام وما يتألف منه - المعرب والمبنى - النكرة والمعرفة - الضمير - العلم - اسم الإشارة - الموصول - المعرف بأداة التعريف - الابتداء - كان وأخواتها - فصل فى «ما ولا ولات وإن المشبَّهات بليس» - أفعال المقاربة - إن وأخواتها - «لا» التى لنفى الجنس - ظن وأخواتها - أعلم وأرى.

●●●●●

قال الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبو على حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن عبد الله على المرادى المالكى تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته:

الحمد لله والشكر له، وصلاته وسلامه على محمد خير نبى أرسله، وبعد..

فهذا توضيح (مختصر)[(١)] لمقاصد ألفية ابن مالك -رحمه الله تعالى- يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها (على حفاظها)[(٢)] سألنيه بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبته إلى ذلك رغبة فى الثواب، وتقريبا على الطلاب، وبالله أستعين، وهو الموفق والمعين.

[مقدمة الألفية]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مُحَمَّدٌ هـو ابْنُ مالكِ   أحمَدُ ربِّى اللَّهَ خَيْرَ مَالكِ

قال فعل (ماض)[(٣)] واوى العين مفتوحها متعد إلى واحد، وإذا وقعت بعده جملة محكية به فهى فى موضع مفعوله والمحكى به فى (الرجز)[(٤)] أحمد ربى ... إلخ.

وقوله (هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومحكيه.

فإن قلت: هلا قال: يقول: محمد كما (قال)[(٥)] ابن (معط)[(٦)] فى ألفيته، لأن المحكى لم يمض (بعد)[(٧)].

قلت: (فالجواب عنده)[(٨)] ثلاثة أوجه:

---

(١) أ.   (٢) أ، ب، وفى نسخة ج (لخطابها).

(٣) نسخة أ.   (٤) أ، ونسخة ب (البيت):

(٥) أ. وفى نسخة ب، ج (فعل).

(٦) وبالأصل معطى.

(٧) أ.

(٨) أ، وفى نسخة ب (فى الجواب عنده)، ج (فالجواب عنه).

الأول: يجوز أن يكون قد تاخر نظم (قال) عن المحكى فيكون على ظاهره

والثانى: أن يكون أوقع الماضى موقع المستقبل (تحقيقاً له وتنزيلا)[1] منزلة الواقع.

والثالث: أن يكون وضع كلمة (قال) أول (نطقه)[2] ليحكى بها عند (قضاء)[3] الحاجة والفراغ من المحكى، ونظيره (ما أجازه)[4] السيرافى[5] فى قول سيبويه - رحمه الله - (هذا باب علم ما الكلم[6] من العربية)[7] أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شىء ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه.

وحذفت ألف (مالك الأول)[8] خطأ، لأنه علم مشتهر كثير الاستعمال، ويجوز إثبات ألفه أيضا. قال بعضهم: وإثباتها جيد، وأما مالك آخر البيت فلا تحذف ألفه، لأنه صفة[9].

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى ... وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

مصليا حال من فاعل أحمد، والمصطفى المختار، الاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب، أبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان

---

(١) أ، ج وفى ب (تحقيقا وتنزيلا له).

(٢) أ، ج، وفى ب (نظمه).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (ما أجاز).

(٥) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشأ بسيراف (من بلاد فارس على الخليج الفارسى) وارتحل إلى عمان فى سبيل العلم ثم عاد إلى سيراف ثم اتجه إلى معسكر مكرم ثم توطن بغداد وولى القضاء فيها.
تلقى عن ابن السراج ومبرمان وابن دريد وغيرهم، وألف الكتب القيمة، فشرح كتاب سيبويه بما لم يسبق إليه، وله كتاب أخبار النحويين البصريين، توفى ببغداد سنة ٣٦٨هـ.

(٦) أ، ب، وفى ج (علم الكلم).

(٧) ج ١ ص٢ سيبويه.

(٨) أ، ج وفى ب (مالك الأولى).

(٩) وفى الكشاف ١/ ٩ قرئ ملك يوم الدين. وفى القاموس المحيط ٣/ ٣٢٠: وككتف وأمير وصاحب ذو الملك ولعله يقصد الحذف وعدمه فى الخط فقط لا فى النطق. وقال الشيخ الصبان ١/ ٨ (وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى أن رسم الأول بغير ألف كما هو الأكثر فى مالك العلم، فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظها خطيا فإطلاق البعض كونه لفظها خطيا محمول على الحالة الثانية).

ثلاثيه لازماً تقـول صفا الشيء يصفـو (صفاء)[1] وجاء الافتعال (منه)[2] متعديا. وفي معنى الآل[3] وأصله خلاف مشهور ليس هذا موضع ذكره[4].

واختلف في جـواز إضافـته إلى الضمـير فمنعـه الكسـائي[5] والنحاس[6] وأجـازه غـيـرهمـا[7] وزعـم أبو بـكـر الزبيـدي[8] أن إضـافـتـه (إلى)[9]

(١) أ، ب.
(٢) أ، ج وفي ب (فيه).
(٣) في الأصل الأول.
(٤) قال الأشموني ١/ ٥ (أصل آل أهل، قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء في «هراق» الأصل «أراق» ثم قلبت الهـمزة ألفا لسكونهـا وانفتاح مـا قبلها كـما في «آدم وآمن» هذا مذهب سيبويه.
وقال الكسـائي: أصله «أول» كجـمل من آل يئول، تحركت الواو وانفـتح ما قبـلها قلبت ألفا. وقد صـغروه على «أهيل» وهو يشهد للأول وعلى «أويل» وهو يشـهد للثاني، ولا يضـاف إلا إلى ذي شـرف بخـلاف أهل، فـلا يقـال «آل الإسكاف» ولا ينتـقض بـ «آل فرعون» فإن له شرفا باعتبار الدنيا.
(٥) الكسائي: هو أبـو الحسن الإمام علي بن حـمزة بن عبـد الله الكسائي إمـام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشـهورين، ولقب بالكسائي لأنه أحرم في كساء وقيل كان يصنع الأكـسية، وهو من أهل الكوفـة وقد استـوطن بغداد وتعلم النحو على كـبر، وأخذ عن معاذ الهراء، ولقي الخليل وجلس في حلقته، وجرت بينه وبين الفراء مجالس، وقيل للفراء: مـا اختلافك إلى الكسائي وأنت مـثله في النحو، فقال: لقد أتـيته فناظرته فكأني كنت طائرا يغرف بمنقاره من البحر، وله مؤلفات كثيرة، توفي سنة ١٨٩هـ.
(٦) النحاس: هو أحمد بن محمد بن إسمـاعيل بن يونس، أبو جعفر النحوي المصري، رحل إلى بغداد وعاد إلى مصـر، وكان لئيم النفس شديد التقتير على نفسه، وقلمه أحسن من لسانه، وصـنف كتبـا كثـيرة منهـا: الكافي في العربيـة، المبتـهج في اختلاف الكـوفيين والبصـريين وغير ذلك. وجلس على درج المقيـاس بالنيل يقطع شيئـا من الشعر فسـمعه جاهل، فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد. فـدفعه برجله فغرق، وذلك في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة.
(٧) أ، ب.
(٨) هو أبو بكر محـمد بن الحسن، أصله من زبيد «قـبيلة يمنية» ولد في أشبـيلية وتأدب على أبيه ثم سمع من أبي علي القالي ومحمد بن يحـيى الرياحي وغيرهما في قرطبة حتى غدا أوحد زمانه في النحو وحـفظ اللغة، فاختاره المستنصـر بالله لتأديب ولده، وله مؤلفات: الواضح في النحو، وأبنية الأسـماء في الصرف، وطبقات النـحويين واللغويين، توفي في قرطبة سنة ٣٧٩هـ.
(٩) في الأصل (من) والسياق يقتضي (إلى) بدل (من).

(الضميـر)[1] مـن لحـن العـامـة والصحيـح أنـه مـن كـلام العرب[2].

وأستعينُ اللَّهَ فى ألفيَّهْ   مقاصِدُ النَّحْوِ بها مَحوِيَّهْ

للنحو فى اللغة أربعة معان: الأول أن يكون مصدرا. تقول نحوت كذا نحواً أى قصدته قصداً. والثانى أن يكون ظرفًا. أنشد أبو الحسن:

يَحْدُو بهَا كل فَتى هَبَّات   وَهُن نحو البيتِ عامِداتِ[3]

قال أبو الفتح[4]: وأصله المصدر.

---

(١) أ، ج، وفى ب (المضمر).

(٢) قال عبـد المطلب: وانصر على آل الصليب وعابديه اليـوم آلك. وفى الحديث (اللهم صل على محمد وآله) راجع الأشمونى ١/ ٥.

(٣) البيت من الرجز المسدس وفى شرح الشواهد الكبرى (قائله راجز لم أقف على اسمه) ج١ ١٢٤ وبحثت فلم أعثر له على قائل.

الشرح: (يحدو بها) أى الإبل. أى يزجرها للشىء. قـال ابن فارس: الحدو بالإبل زجرها والغناء لها.

هبات على وزن فعال - بالتشـديد - من هبت به إذا صاح ودعاه. وكذلك هوت به (نحو البيت) أراد به الكعبة المشرفة، (عامدات): أى: قاصدات من عمد إذا قصد.

الاستشهاد فيه: فى قوله (نحو البيت) فإن لفظة (النحو) ههنا ظرف وهو يجىء لمعان كثيرة:

الأول: بمعنى الظرف وهو كثير، تقول توجهت نحو الدار أى: جهتها.

والثانى: بمعنى القصد. تقول نحوت معروفه أى قصدته.

والثالث: بمعنى الطريق. تقول هذا نحو المدينة أى طريقها.

والرابع: بمعنى مثل. تقول هذا نحو ذلك أى مثله.

والخامس: بنو نحو (من الأزد) قوم من العرب ينسب إليهم النحوى.

والسادس: نحو الكلام وهو قصد القائل أصول العربية ليتكلم مثل ما تكلموا به.

والنحو فى اصطلاح القوم معرفـة كيفية كلام العرب وتصرفاتهم فيـه وما يستحقه كل نوع من الإعراب. كرفع الفاعل ونصب المفعول وجـر المضاف إليه، والنسب إليه أيضا نحوى، والفرق بينه وبين النسبة إلى بنى نحو بالقرينة.

والسابع: النحـو يجىء بمعنى الإمالة. يقـال نحوت بصرى إذا أملتـه وكذلك نحيـته بمعنى أملته.

الثامن: يجىء بمعنى القسم، تقول هذا على أربعة أنحاء أى: أربعة أقسام.

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى مولدا ونشأة وأبوه جنى مملوك رومى. وكان إماما فى العربية ومن أحـذق أهل الأدب وأعلمهم بـالنحو والصرف، قـرأ الأدب على أبى على =

والثالث: أن يكون بمعنى مثل، يقال: هذا نحو هذا أى مثله.

والرابع: أن يكون بمعنى القسم. يقال هذا على أربعة أنحاء أى أقسام.

وإطلاق لفظ النحو، على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذن بمعنى المنحو أى المقصود (كالنسج بمعنى المنسوج)[1] وخص (به هذا)[2] العلم وإن كان كل علم منحوا كاختصاص علم الأحكام الشرعية بالفقه وله نظائر فى كلامهم.

سبب تسمية النحو

وسبب تسمية هذا العلم نحوا، ما رُوِىَ أن عليا رضى الله عنه[3] لما أشار إلى أبى الأسود الدُّؤَلى[4] أن يضعه وعلّمه الاسمَ والفعلَ والحرف وشيئًا من الإعراب. قال (انْحُ)[5] هذا النحو يا أبا الأسود. وقد حد النحو بحدود كثيرة، ومن أقربها قول بعضهم: النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا، ومن أشهرها قول صاحب المقرب[6]: النحو علم مستخرج بالمقاييس

= الفارسى، وأخذ عنه ثم فارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو على فرآه فى حلقته والناس حوله فقال له: تزببت وأنت حصرم ...

وله مصنفات كثيرة منها: ١- كتاب الخصائص وقد طبعته دار الكتب. ٢- اللمع. ٣- شرح ديوان المتنبى. وغير ذلك. توفى أبو الفتح سنة ٣٩٢هـ ودفن ببغداد.

(١) أ، ب. وفى ج (كالنسخ بمعنى المنسوخ).

(٢) أ، ب وفى ج (وخص بهذا).

(٣) هو على بن أبى طالب كرم الله وجهه. ابن عم رسول الله ﷺ.

(٤) أبو الأسود: هو ظالم بن عمرو من الدئل: (بطن من كنانة) كان من سادات التابعين، ورد البصرة من عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أن تولى بعض العمل فيها لابن عباس عامل على كرم الله وجهه أيام خلافته. وهو واضع النحو على الصحيح بتعليم على كرم الله وجهه، وأول من دوّن فيه، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل. أخذ عنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وغيرهما. توفى بالبصرة فى الطاعون الجارف سنة ٦٩هـ.

(٥) فى الأصل (انحو) وهو خطأ.

(٦) هو كتاب فى النحو لابن عصفور - أوله الحمد لله الذى لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، مخطوط بقلم قديم وبه خرم من الأول مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٥٩.

المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه (التى)[1] ائتلف منها، وقد (بسطنا)[2] الكلام على ذلك (فى غير هذا الكتاب)[3].

تُقَرِّبُ الأقصى بلفظٍ موجَزِ وتَبسط البذلَ بوعدٍ مُنْجَزِ

قال الشارح: يقـول هذه الألفية مع أنها حاوية للمقـصود الأعظم من النحو فيهـا من المزية على نظائرها، أنها تقرب إلى الأفهـام المعانى البعيـدة بسبب وجازة اللفظ وتنقـيح العبـارة (ويسط البـذل) أى: توسع العطاء بما تمنحـه لقـرائهـا من الفوائد، واعدة بحصول مآربهم وناجزة (بوفائها)[4] هـ[5].

وتَقتضى رِضًا بغيرِ سُخطِ فائقةً ألفيةَ ابن معطِى[6]

هو الإمام أبو زكـريا يحيى بن معطى بن عـبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين، سكن دمـشق طويلا واشتـغل عليه خلق كـثير، ثم سـافر إلى مـصر وتصدر بالجامع العتيق بها لإقراء الأدب إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ القعدة سنة ٦٢٨ ثمان وعشرين وسـتمائة ودفن من الغد على شفيـر الخندق بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله عنه، ومولده سنة ٥٦٤ أربع وستين وخمسمائة[7].

---

(١) أ، ب وفى ج (الذى).

(٢) أ، ج وفى ب (بسطت).

(٣) ج وفى أ، ب (فى غير الكتاب) راجع الأشمونى ١/ ٥.

(٤) أ، ج، وفى ب (لوفائها).

(٥) ص ٣ الشارح.

(٦) فائقة ألفية ابن معط: من حيث:

أ - أن صاحبها لم يتـمكن من حصرها فى بحر واحد، كابن مالك فى ألفـيته من بحر الرجز بل جعلها فى بحرى الرجز والسريع.

ب- أكثر ابن معط من الإطناب - بخلاف ابن مالك فإنه يقتصر على الأهم.

جـ- ابن معط وزع بعض المعلومـات فى أبواب مختلفـة كأفعل التـفضيل لم يجمـعه فى باب واحد.

د - جعل ابن مـعط ألفيـته فى واحد وثلاثين عنوانا فـكان يضم العناوين المتقـاربة وابن مالك جعلها فى ثمانين عـنوانا، لتنشيط النفس، ويتميز كل قسم عن غـيره. وإن كان ابن معط زاد بعض الأبواب ولكن قواعدها أقل من قـواعد ألفية ابن مالك، ولذلك اشتـهرت ألفية ابن مالك. ولعكوف صاحبها على دراسة هذا الفن ومؤلفاته الكثيرة التف الكثير حوله.

(٧) راجع الأشمونى ١/ ٦.

وهْوَ بِسبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلا   مُستوجِبٌ ثَنائىَ الجميلا
واللَّهُ يَقضى بهِباتٍ وافرهْ   لِى ولَهُ فى دَرَجاتِ الآخِره

يشير بذلك إلى فضل المتقدم على المتأخر وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم. والدرجات، قال فى الصحاح[1]: هى الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة[2]: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل.

***

الكلام وما يتألف منه

إنما بدأ بتعريف الكلام؛ لأنه هو المقصود فى الحقيقة، إذ به يقع التفاهم، وإنما قال (وما يتألف)[3] ولم يقل: وما يتركب؛ لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة، وهى وقوع الألفة بين الجزءين[4] والضمير المرفوع فى يتألف عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام. والمجرور بمن عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الشىء الذى يتألف الكلام منه، وهو الكلم. ولكنه حذف الباب والشرح وأقام المضاف إليه مقام المحذوف اختصاراً (ثم قال)[5]:

كَلامُنَا لَفظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ   ....

هذا تعريف (الكلام)[6] فى اصطلاح النحويين، فلذلك قيده بإضافته إلى الضمير. وقوله (لفظ) جنس للحد، وهو صوت المعتمد على (مقطع من اللسان)[7]

---

(١) ١/ ١٥٠ الصحاح.
(٢) هو معمر بن المثنى اللغوى البصرى مولى بنى تيم «تيم قريش» رهط أبى بكر الصديق. فارسى الأصل. يهودى الآباء. أخذ عن يونس وأبى عمرو بن العلاء، وأخذ عن المازنى وغيره، قيل: كان أعلم من الأصمعى وأبى زيد بالأنساب والأيام. وله تصانيف كثيرة تقارب المائتين فى ثلاثة مجلدات، والمجاز فى غريب القرآن. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٣ وقد قارب المائة.
(٣) أ، ج، وفى ب (وما يتالف منه).
(٤) أ، وفى ب، ج (الألفية الجزءين) راجع الأشمونى ١/ ٨.
(٥) أ، ج.
(٦) ب، ج، وفى أ (للكلام).
(٧) أ، وفى ج (على مقاطع الفم).

وخرج بتصدير الحد به ما يطلق عليه كلام فى اللغة وليس بلفظ وهو خمسة أشياء:

الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء، وحديث النفس، والتكلم.

وقوله (مفيدٌ) فصل أخرج به ما يطلق عليه لفظ، وليس بكلام فى الاصطلاح لكونه غير مفيد.

وذلك خمسة أشياء: الكلمة، نحو «زيد»، والمركب تركيبا تقييديا[1] نحو «غلام زيد» أو تركيبا إسناديا لا يجهل «كالنار حارة» أو لم يقصد ككلام النائم، أو قصد لغيره لا لذاته كالجملة الموصول بها، فلا يسمى شيء من ذلك كلاما فى الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهى إفهام معنى يحسن السكوت عليه.

وقوله «كاستقم» تمثيل للكلام الاصطلاحى بعد تمام حده. لا تتميم للحد خلافا للشارح[2]،[3] وقد نص فى شرح الكافية على أن فى الاقتصار على مفيد كفاية.

فإن قلت: إذا كان فى الاقتصار على مفيد كفاية، لكونه مغنياً عن بقية القيود فما باله ذكرها فى التسهيل، حيث قال: والكلام، ما تضمن من الكلام إسناداً مفيدا مقصودا لذاته[4]؟.

---

(١) أقول المركب التقييدى نحو «حيوان ناطق» وأما «غلام زيد» فهو مركب إضافى وقد استحسن الشيخ الصبان ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى عندما ذكر الأشمونى المركب الإضافى فقال: «وكان الأحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى» ١/ ٢٠ صبان.

(٢) هو: الإمام بدر الدين محمد بن مالك النحوى، كان فى النحو إماما ذكيا حاد الخاطر، أخذ عن والده ثم انتقل إلى بعلبك وسكن بها، وقرأ عليه هناك جماعة، فلما مات والده طلب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للتصنيف. وكان إماما فى مواد النظم من النحو والمعانى والبيان والبديع، ولم يستطع نظم بيت واحد بخلاف والده. وقد شرح ألفية والده وكافيته ولاميته وصنف كثيرا غير ذلك. ومات بدمشق سنة ٦٨٦هـ.

(٣) قال الشارح ص٣ (فاكتفى عن تتميم الحد بتمثيل).

(٤) راجع التسهيل ص٣.

قلت كأنه أخذ (المفيد)[1] فى حد التسهيل بالمعنى الأعم لا بمعنى الاصطلاح، فلذلك احتاج إلى ذكرها أو أراد أن ينص فيه على ما يفهم من قيد الإفادة بطريق الالتزام.

فإن قلت: هل الأولى تصدير الحد باللفظ كما فعل هنا أو بالقول كما فعل فى الكافية؟

قلت: تصديره بالقول (أولى)[2] لأنه أخص، إذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المستعمل والمهمل، وقد صرح بذلك فى شرح التسهيل[3].

وذهب بعضهم إلى أن اللفظ والقول مترادفان يجوز إطلاقهما على المهمل، وعلى هذا قيل: إن اللفظ أولى من القول، لأن القول يطلق على الرأى - والاعتقاد إطلاقا متعارفا (وشاع ذلك)[4] حتى صار كأنه حقيقة عرفية، واللفظ ليس كذلك.

وأورد أن اللفظ جمع لفظة فلا يصح جعله جنسا.

وأجيب بأن اللفظ مصدر (صالح)[5] للقليل والكثير، والتاء فى «لفظة» (للتنصيص)[6] على الوحدة، وليس اللفظ بجمع، وإنما يقال (ذلك)[7] فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق.

واعترض بأنه لا يصح كون اللفظ هنا مصدرا، لأن المصدر (هو)[8] فعل الشخص، وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه.

«فزيدٌ قائمٌ» مثلا هو الكلام. ولفظك إذا عنيت به المصدر يتعلق بهذه الجملة.

والجواب أن اللفظ هنا مصدر أطلق على المفعول به.

---

(١) أ، ج، وفى ب (البعيد).
(٢) أ، ج، وفى ب (أولا).
(٣) هو شرح كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك والشرح له أيضا ولكن ولم يتم وأتمه ابنه.
(٤) أ، ب.
(٥) أ، ج.
(٦) ب، ج، وفى أ (للتأنيث).
(٧) ب.
(٨) ج.

تنبيهات:

الأول: لم يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب الإسنادى، فمتى حصل (الإسناد)[1] كان كلاما، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد. قال فى شرح التسهيل: وقد صرح سيبويه[2] فى مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة.

الثاني: لم يشترط ابن طلحة[3] فى الكلام التركيب فزعم أن الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما إذا قامت مقام الكلام «كنعم» و «لا» فى الجواب.

والصحيح أن الكلام هو الجملة المقدرة (بعدهما)[4] لا واحدة منهما.

الثالث: قال فى شرح التسهيل: وزاد بعض العلماء فى حد الكلام (أن يكون)[5] من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل (أو جزء)[6] ذلك المبتدأ لأن الكلام (عمل)[7] واحد فلا يكون عامله إلا واحدا. قال: (وللمستغنى)[8] عن هذه الزيادة جوابان:

---

(١) ج، وفى أ، ب (الإسنادى).

(٢) هو أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر مولى بنى الحارث بن كعب وسيبويه لقبه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح. قيل: لقب بذلك لأنه كان جميلا نظيفا، نشأ بالبصرة وأخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهم. وبرع فيهما حتى أصبح إماما لا يجارى فى العربية، وأخذ اللغة عن الأخفش الكبير وغيره وكان إذا أقبل على الخليل بن أحمد يجله ويقول: مرحبا بزائر لا يمل. وكتابه يعتبر خير الكتب التى ألفت في النحو وأجمعها لمسائله. وناظر الكسائى ببغداد بمجلس يحيى بن خالد البرمكى فناصروا الكسائى عليه فى مسألة العقرب والزنبور، واتجه إلى فارس ومات فى سنة ١٨٠ ودفن بشيراز.

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن طلحة الأموى الأشبيلى كان إماما فى العربية عارفا بعلم الكلام درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان عاقلا وذكيا ذا عدالة ومروءة مقبولا عند الحكام والقضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة فى النحو، ومات بأشبيلية سنة ٦١٨هـ.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ب.

(٦) وفى ج (أو خبر).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج، وفى ب (والمستغنى).

أحدهما: أن يقول: لا نسلم أن مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا فى كون الخط خطا.

والثانى: أن يقال كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخرى، فمعناها مستحضر فى ذهنه فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا زيد. أى: المرئى زيد. اهـ مختصرا.

وأقول (إن)[1] صدور الكلام من (ناطقين)[2] غير متصور، لأن الكلام مشتمل على الإسناد لا يتصور (صدوره)[3] إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب به ثانيا.

وقوله: .... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

بيان: يتألف (منه)[4] الكلام (أى: الكلم الذى يتألف منه الكلام)[5] اسم وفعل وحرف لا رابع لها. ودليل الحصر أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهى الحرف وإن كانت ركناً له، فإن قبلته بطرفيه فهى الاسم وإلا فهى الفعل.

وأول من قسم الكلم (إلى)[6] هذه القسمة وسماها بهذه (الأسماء)[7] أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه، والنحويون مجمعون على أن أقسام الكلم ثلاثة: إلا من (لا)[8] يعتد بخلافه[9]. واعلم أن الكلم اسم جنس

---

(١) ج.
(٢) ب، ج، وفى أ (الناطقين).
(٣) ب، ج، وفى أ (صدورا).
(٤) ب، ج، وفى أ (منها).
(٥) ب، ج.
(٦) أ، ب.
(٧) أ، ج.
(٨) أ، ج.
(٩) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه مخالفة، والحق أنه من أفراد الاسم - صبان ١/ ٢٣.

جمعى[١] وأقل ما يتناول[٢] ثلاث كلمات، وبينه وبين الكلام عموم من وجه[٣] وخصوص من وجه، فالكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من الكلمتين فصاعدا، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد، والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول المركب من (كلمتين كما سبق)[٤]. فإن قلت: مقتضى قوله (اسمٌ وفعلٌ ثُم حَرْفٌ الكَلِم) أن (الكلم مخصوص)[٥] بما تركب من اسم وفعل وحرف. وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا من ثلاثة أجناس نحو «إنَّ زيدا ذَهَبَ» أو من جنسين نحو «إن زيدا ذَاهِبٌ»[٦] أو من جنس واحد نحو «غلام زيد ذاهب».

قلت: المعنيُّ بالكلام (ههنا)[٧] الأجناس الثلاثة، أعنى الكلمة التى يراد بها جنس الأسماء والكلمة التى يراد بها جنس الأفعال والكلمة التى يراد بها جنس الحروف. والكلم (بهذا)[٨] الاعتبار لا يقع إلا على الثلاثة المذكورة، ولا يتصور فيه غير ذلك.

وأما إطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح باعتبار الآحادى لأن الكلمة كما تطلق ويقصد بها جنس الاسم أو الفعل أو الحرف تطلق ويقصد بها (آحاد الأسماء)[٩] والأفعال والحروف.

فإذا قيل: فى نحو (إن زيدا ذهب)[١٠] هذا كلم.

(١) وقيل: جمع، وقيل اسم جمع، والمختار أنه اسم جنس جمعى، لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد. اهـ الأشمونى ج١ ص٩. واسم الجنس الجمعى: ما يدل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء شجر وشجرة.
(٢) أ، ب وفى ج (وأقله يتناول).
(٣) أ، ج.
(٤) ج، وفى أ، ب (الكلمتين).
(٥) أ، ج وفى ب (الكلم غير مخصوص).
(٦) ج.
(٧) أ، وفى ج (هنا).
(٨) أ، ج. وفى ب (على هذا).
(٩) ب، وج.
(١٠) أ، وفى ب، ج (ذاهب).

فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتأمله.

وأورِدَ على (الناظم)[1] أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه؛ لأن الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة لا أقسام للكلم، وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق[2] اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام.

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى (أجزائه)[3] وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الأقسام فى تقسيم الكلى إلى جزئياته[4] والناظم لم يقصد ذلك.

وأورد عليه أيضا أن إدخال «ثم» فى قوله «ثُمَّ حَرْفٌ» ليس بجيد، لأن ثم للتراخى وإذا قسمنا شيئا إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشىء المقسم نسبة واحدة. والجواب: أن ثم فى قوله: «ثُمَّ حَرْفٌ» يجوز أن يكون استعملها[5] بمعنى الواو (لأنها المعهودة فى مثل ذلك)[6]، ويجوز أن تكون على بابها للتنبيه على تراخى مرتبة الحرف عن الاسم والفعل، لكونه فضلة، وكل منهما يكون عمدة.

وقوله: (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ).

الضمير للكلم أى: واحد الكلم كلمة، فكل من الاسم والفعل والحرف كلمة (وجد بها)[7] لفظ بالفعل أو بالقوة دل بالوضع على معنى مفرد، وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزءى العلم المضاف نحو: «امرئ القيس»

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائى الجبائى النحوى ولد سنة ٦٠٠ ستمائة وتعلم فى دمشق وتصدر لتعليم العربية فى حلب؛ أما النحو والصرف فكان فيهما بحرا لا يشق لجحه واشتهر بالألفية التى نظمها فى النحو وتعرف باسمه. وصنف تصانيف مشهورة وكان أمة فى الاطلاع على الأحاديث وأشعار العرب وهو يستشهد بهما بعد القرآن الكريم. وتوفى فى سنة ٦٧٢هـ ودفن فى دمشق.

(٢) ب، ج.

(٣) ب، ج. وفى أ (جزئياته) وفى النسخ (تقسيم الكلى) وهو: تحليل المركب إلى أجزائه التى تركب منها. أبو خضرى ١/ ٢٢.

(٤) هو ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود، أبو خضرى ١/ ٢٢.

(٥) أ، ب. وفى ج (استعمالها).

(٦) أ.

(٧) أ، ب. وفى ج (وحدها).

(فمجموعهما)[1] كلمة حقيقية، وكل منهما كلمة مجازا (والكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء)[2] وفيه لغتــان التذكير والتأنيث فقــال واحده على الأولى، وقال ابن معط[3] فى ألفيته واحدها على الثانية.

وفى الكلم ثلاث لغات فى نظائره نحــو «كَبِد»[4] وقوله «والقَوْلُ عَمّْ» يعنى عمّ الكلمة والكلام والكلِم، فـيطلق على كل (واحد)[5] من الثلاثة قول حـقيقة، ويطلق مـجــازاً على الرأى والإشارة ومــا يفــهم من حــال الشىء وهو أخص من اللفظ، (لأنه لا يطلق)[6] على المهمل. خــلافا لمن جعلهــما مترادفين، وقــد سبق ذكره.

وقوله: .... كِلْمَةٌ بهَا كلامٌ قَد يُؤَمّْ

بيان لأن الكلمة قد يقصد بها فى اللغة ما يقصد بالكلام، فتطلق على اللفظ المفيد كقولهم «كلمة الشهادة» وهو مجاز مهمل فى عرف النحويين.

فقيل: هو من (تسمية الشىء[7] باسم بعضه)[8].

وقيل: إن أجــزاء الكلام لما ارتبط بعــضها ببــعض حصلت له بــذلك وحدة فشابه[9] بذلك الكلمة. فأطلق عليه كلمة.

ولما ذكر أن (الكلم)[10] ثلاث، شرع فــى بيان ما يميــز كل واحد منــها عن أخويه[11].

---

(١) ب، ج، أ (مجموعها).
(٢) زيادة فى نسخة أ.
(٣) مضى فى المقدمة التعريف به.
(٤) فَعل وفِعل وفَعل - نمر، سدر، نبق.
(٥) ب.
(٦) ب وفى أ (لأنه لا ينطلق) وفى ج (لئلا يطلق).
(٧) أ، ج. وفى ب (من باب تسمية الله).
(٨) (كتسميتهم ربيئة القوم عينا) أشمونى ١/ ١١، وراجع الشارح ص٤.
(٩) ب، ج وفى أ (فأشار).
(١٠) ب، وفى أ، ج (الكلمات).
(١١) ب، ج وفى أ (إخوته).

مايميز الاسم

فقال: بالجَرِّ والتَّنوينِ وَالنِّدا وَألْ ومُسْنَدٍ للاسْمِ تمييزٌ حَصَلْ

فذكر للاسم خمس علامات:

الأولى: الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو «بزيدٍ» وبالمضاف نحو «غلام زيدٍ» ولا جر بغيرها خلافا لمن زاد التبعية(1).

وقد (ظهر أن ذكر)(2) الجر أولى من (ذكر)(3) حرف الجر(4).

والثانية: التنوين وهو مصدر نوَّنْتُ الكلمة، ثم غلب حتى صار اسماً(5) للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطًّا وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام: تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم، وزاد الأخفش(6) سادساً

---

(1) أثبت الجمهور الجر بالمجاورة للمجرور في نعت مثل «هذا جحر ضب خرب» وتوكيد كقوله: يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم، بجر كلهم على المجاورة لأنه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات وإلا لقال كلهن. والذى زاد للتبعية هو الأخفش. قال السيوطى فى همع الهوامع ج٢ ص١٩ (لا ثالث لهما، ومن زاد التبعية فهو رأى الأخفش . .) والجر بالمجاورة سبب للجر ضعيف كما فى همع الهوامع ٢/ ٥٥ . ومثال ما اجتمع سواء أكان العامل حرفا أم إضافة تبعية «بسم الله الرحمن الرحيم» واسم مجرور بالحرف، والله بالإضافة، و «الرحمن الرحيم» بالتبعية.

والحق أن التبعية ليست عاملا، إنما العامل هو عامل المتبوع فى غير البدل، قال الخضرى ج١ ص١٨ (وأن العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو إضافة إذ لا عامل للجر غيرهما حتى المجاورة والتوهم).

(2) ج، ب.

(3) ج.

(4) قال الأشمونى ج١ ص١١ (قال فى شرح الكافية: وهو أولى من التعبير بحرف الجر، لتناوله الجر بالحرف والإضافة) اهـ.

(5) أ، ج.

(6) أبو الحسن الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش البصرى وهو الأخفش الأوسط أحد أئمة النحاة من البصريين، أخذ النحو عن سيبويه، وإن كان أكبر منه، وعلم والد الكسائى بعد أن رحل سيبويه إلى الأهواز، وكان ثعلب يقول فيه: هو أوسع الناس علما، وقال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش. وصنف كتبا كثيرة منها المقاييس فى النحو، والاشتقاق وغير ذلك. ومات الأخفش سنة ٢١٥هـ.

وهو الغالى[1] وأنكره السيرافى والزجاج[2] وقيل هو قسم الترنم.

فتنوين التمكين[3] نحو (زيد ورجل) وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إشعاراً ببقائه على أصالته.

وتنوين التنكير[4] نحو (صه) إذا أردت سكوتًا ما، ونحو (سيبويه) لغير معين، وهو اللاحق ببعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، ويطرد فيما آخره (ويه).

وتنوين العوض ضربان: عوض عن حرف نحو جَوَارٍ[5] وغَوَاشٍ[6] وبُعَيْلٍ تصغير بعلى، فالتنوين فيهما عوض (عن)[7] الياء المحذوفة على

---

(١) وهو اللاحق للقوافى المقيدة زيادة على النون، والغالى من الغلو وهو الزيادة قال الأشمونى ج١ ص١٢ (ويسمى التنوين الغالى، زاد الأخفش وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة، وهو زيادة على الوزن، وزعم ابن الحاجب أنه إنما يسمى غاليا لقلته وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين - الغالى والترنم - مجاز فلا يردان على الناظم)، (والمجاز أى بالاستعارة علاقته المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة) أ هـ صبان ج١ ص٣١.

(٢) هو أبو إسحق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج النحوى وكان من أهل الفضل والدين، وكانت صناعته خرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد ليعلمه، وشرط له أن يعطيه كل يوم درهما وما زال يلازمه حتى نبغ فى النحو؛ ووفى بشرطه حتى فرق الموت بينهما، وله تصانيف كثيرة منها مختصر النحو وشرح أبيات سيبويه وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. وغير ذلك. وتوفى ببغداد سنة ٣١٦هـ وقد أناف على الثمانين، وآخر ما سمع عنه «اللهم احشرنى على مذهب أحمد بن حنبل».

(٣) ويسمى تنوين الصرف.

(٤) قياسا فى العلم المختوم بويه كسيبويه وسماعا فى اسم الفعل «كإيه» واسم الصوت «كغاقٍ» لحكاية صوت الغراب.

(٥) جوار: جمع جارية وهى السفينة، وفتية النساء، وأصل جوار - على الصحيح - جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء فجىء بالتنوين عوضا عنها.

(٦) وغواش: جمع غاشية وهى الغطاء وهما من الجموع المعتلة على وزن فواعل وهى فى نسخة ج.

(٧) أ، وفى ب، ج (من).

(الصحيح)[1] وعوض (من المضاف إليه)[2] إما جملة نحو: (يومئذٍ) وإما مفرد نحو: (كل وبعض) على رأى[3].

وتنوين المقابلة نحو (مسلمات) وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين سمى بذلك لأنه قابل النون فى جمع المذكر السالم وليس بتنوين الصرف خلافا للربعى[4] بدليل ثبوته بعد التسمية كما ثبتت النون فى نحو (عرفات) وهذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق (لغيره)[5].

وتنوين الترنُّم وهو اللاحق للروى المطلق عوضاً من مدة الإطلاق فى لغة تميم[6] وقيس[7] كقوله:

أَقِلِّى اللوْمَ عاذِلَ وَالْعِتابَنْ[8] ....

(١) أ، ج، وفى ب (الأصح) أى: تحذف الياء لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة. صبان ١/ ٣٢.

(٢) أ، ب وفى ج (من مضاف إليه).

(٣) قال فى التصريح: والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها اهـ ١/ ٣٥.

(٤) هو على بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعى أبو الحسن الزهرى، احد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدى النظر الدقيقى الفهم والقياس، وكان مبتلى بقتل الكلاب، وتصدر فى بغداد للإفادة، غير أن شذوذه الخلقى نفر الناس منه فقد تبذل فى المجون إلى غير حد، ومن تصانيفه شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمى، وتوفى ببغداد سنة ٤٢٠هـ.

(٥) ب، وفى ج (بغيره) وفى أ (بغيرها).

(٦) وتميم قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٧) من القبائل التى كانت بعيدة عن تيار العجمة وهى التى كتب للسانها البقاء على سجيته وطبيعته.

(٨) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى، أحد الشعراء المجيدين وهو شاعر أموى. وهو مطلع قصيدة يهجو بها الراعى النميرى الشاعر.

وعجز البيت: .... وَقُولِى إنْ أصبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ

وهذا الشاهد غير موجود فى ب، ج.

الشرح: أقلى: خففى - اللوم: العذل - العتاب: التعنيف.

المعنى: خففى يا عاذلة من لومى وتعنيفى، وإن رأيت منى صوابا فلا تنكريه علىّ وقولى: والله لقد أصابن. ومن قال أصبت - بكسر التاء - أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.

=

وقولهم: تنوين الترنم. قال المصنف: هو على حذف مضاف. أى تنوين ذى ترنم وإنما هو عوض من الترنم[1]؛ لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس (حرف)[2] الروى، وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف.

فمثاله فى قول العجاج:

يا صَاحِ ما هَاجَ العُيُونَ الذُّرَّفَنْ[3]

= الإعراب: (أقلى): فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى للمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع. (اللوم): مفعول به. (عاذل): منادى مرخم حذفت منه ياء النداء مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب وأصله: يا عاذلة. (والعتابا): معطوف على اللوم. (وقولى): فعل أمر والياء فاعله. (إن): حرف شرط. (أصبت) فعل ماض فعل الشرط التاء فاعله وهذا اللفظ يروى بضم التاء للمتكلم ويكسرها للمخاطبة. (لقد أصابن): جملة فى محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

والتقدير: إن أصبت فأقلى اللوم، أو: إن أصبت فقولى لقد أصابا.

الشاهد: «العتابن» فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترنم، وهو اسم مقترن بأل.

مواضع البيت: ذكره ابن هشام فى أوضح المسالك ١/ ٤، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٥٧، وابن عقيل فى شرحه للألفية ١/ ٦، والأشمونى ١/ ١٢، وسيبويه ج٢ ص٢٢٩، والخصائص لابن جنى ٢/ ٩٦، والإنصاف لابن الأنبارى ٢/ ٣٨٥.

(١) قال ابن عقيل: فجىء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم ١/ ٦.

(٢) أ، وفى ج (حركة).

(٣) قائله الراجز العجاج. واسمه عبد الله بن رؤبة، والعج رفع الصوت، ورؤبة بضم الراء وسكون الهمزة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء ساكنة - وهى فى الأصل اسم القطعة من الخشب يشعب بها الإناء وجمعها رئاب.

الشرح: «هاج» من الهيجان، يقال هاج الشىء يهيج هيجا وهياجا وهيجانا، واهتاج وتهيج أى ثار وتحرك. وهاج هنا متعد. «الذرف» بضم الذال المعجمة وفتح الراء المشددة - جمع ذارفة من ذرف الدمع إذا سال.

الإعراب: «يا» حرف النداء «صاح» منادى مرخم على لغة الانتظار ولم يرخم على لغة الاستقلال «ما هاج» ما مبتدأ وهاج فعل والضمير الذى فيه هو فاعله يرجع إلى ما «العيون» مفعوله «الذرفن» نصب على أنه صفة للعيون والجملة خبر مبتدأ.

الاستشهاد فى قوله: «الذرفن» فإنه جمع بين الألف واللام وتنوين الترنم.

مواضع الشاهد: ذكره سيبويه ج٢ ص١٩٩، وابن الناظم ص٥.

وفى الفعل:

مِنْ طَلَلٍ كالأتْحَمِيِّ أنْهَجَنْ(١)

وفى الحروف قول النابغة:

أزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكَابنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأنْ قَدِنْ(٢)

---

(١) قائله أيضا الراجز العجاج.

الشرح: «من طلل» - بفتحتين - وهو ما شخص من آثار الدار وجمعه أطلال وطلول «كالأتحمى» بفتح الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق وفتح الحاء المهملة وهو نوع من البرود بها خطوط دقيقة، وليست الياء فيه للنسبة، وإنما هى مثل الياء فى قولهم قصى بردى وشبه به الأطلال من أجل الخطوط التى فيه. «أنهجا» فعل ماض يقال أنهج الثوب إذا بلى وخلق.

الإعراب: «من طلل» جار ومجرور متعلق بقوله هاج «كالأتحمى»، صفة موصوفها محذوف، أى: كالبرد الأتحمى، وهو صفة لطلل، ومحلها الجر «أنهجن» جملة فعلية ماضية فى محل النصب على الحال.

الاستشهاد: فى قوله «أنهجن»، فإنه أدخل تنوين الترنم فى الفعل.

مواضع الشاهد: ذكره ابن هشام فى المغنى ٢/ ٤١، وسيبويه ج٢ ص٢٩٩، وابن الناظم ص٥، والخصائص ١/ ١٧١.

تعليق: فى شرح الشواهد الكبرى جعل المثال الأول والمثال الثانى بيتا واحدا. ثم قال: من طلل إلى آخره، ليس من تتمة قوله:يا صاح ما هاج إلى آخره، كما زعمه ابن الناظم وغيره، فإنهم وهموا فى ذلك وهمًا فاحشا. بل لكل منهما قافية تغاير قافية الآخر، فإن تمام الأول «من طلل أمسى يحاكى المصحفا».

وتمام الثانى «ما هاج أشجانا وشجوا قد شجا» صدر البيت - ج١ ص٢٩ الشواهد الكبرى.

(٢) البيت للنابغة الذبيانى واسمه زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن ذبيان وهو بضم الذال المعجمة وكسرها - من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر - وهو من الكامل -.

الشرح: «أزف» دنا وقرب، ويروى «أفد» على وزن فعل - بكسر العين - والمعنى واحد. الترحل «الارتحال»، «الركاب» الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها، وقيل جمع ركوب وهو ما يركب من كل دابة، «تزل» - مضموم الزاى - مضارع زال - وأصله تزول، «الرحال» من الرحيل جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، «وكأن قد» أى: وكأن قد زالت وذهبت، قرينة لما تزل.

الإعراب: (أزف): فعل ماض. (الترحل): فاعل. (غير): نصب على الاستثناء. (أن) حرف توكيد. (ركابنا) اسمها، والضمير فيه مضاف إليه- (لما): حرف نفى وجزم (تزل): =

والغالى هو اللاحق للروى المقيد وهو كتنوين الترنم فى عدم الاختصاص بالاسم - فمثاله فى الاسم قول رؤبة:

وقَاتِمِ الأعماقِ خاوِى المختَرِقْنْ[1]

أصله المخترق فزاد التنوين وكسر الحرف الذى قبله لالتقاء الساكنين. وفى الفعل قول[2] امرئ القيس:

. . . . ويَعْدُو علَى المَرْءِ ما يأتَمِرْنْ[3]

أى ما يأتمر، وفى الحرف:

= فعل مضارع مجزوم بلما. (برحالنا): جار ومجرور متعلق به. (كأن): حرف تشبيه ونصب واسمها ضمير الشأن. وخبرها جملة محذوفة تقديرها: وكأن قد زالت.

الاستشهاد فيه: فى دخول تنوين الترنم فى الحرف وذلك فى قوله «وكأن قدن».

مواضع البيت: ذكره ابن عقيل ١/٦، وابن هشام فى المغنى ١/١٤٨، والشاطبى فى شرحه للألفية فى باب المعرف بالألف واللام، وابن يعيش فى المفصل ٨/١٤٨، وخزانة الأدب رقم ٥٢٥، والخصائص ٢/ ٣٦١، والسيوطى فى الهمع ج١/١٤٣: والأشمونى ١/ ١٢.

(١) قائله رؤبة بن العجاج وبعده «مشتبه الأعلام لماع الخفقن».

الشرح: «القاتم» الذى تعلوه القتمة وهو لون فيه غبرة وحمرة «الأعماق» جمع عمق - بفتح العين وتضم - وهو ما بعد من أطراف الصحراء «الخاوى» بالخاء المعجمة من خوى البيت إذا خلا. «المخترق» الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه مفتعل من الخرق وهى المفازة.

الإعراب: الواو: واو رب. (قاتم): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد. (الأعماق): مضاف إليه (خاوى): صفة لقاتم. (المخترق) مضاف إليه «مشتبه الأعلام، لماع الخفقن». صفتان أيضا لقاتم، وخبر المبتدأ مذكور بعد أبيات وهو «تنشطته كل مغلاة لوهق».

الاستشهاد فيه: أن النون الساكنة فى قوله (المخترقن) هى التنوين الغالى والغرض من إلحاقها الدلالة على الوقف.

مواضعه: من شراح الألفية ابن الناظم ص٥، وابن عقيل ١/٧، والأشمونى ١/ ١٢، وابن هشام فى المغنى ٢/ ٣٥. وقد ذكره ابن يعيش فى المفصل ٢/١١٨، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٨٠، والشاهد الخامس فى خزانة الأدب ج٢ ص٣٠١ سيبويه.

(٢) ج.

(٣) البيت لامرئ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الشاعر الفائق مات فى بلاد الروم عند جبل يقال له عسيب. =

قالتْ بَناتُ العَمِّ يَا سلمَى وإنْنْ كانَ فَقيرا مُعْدِمًا قالَتْ وإنْنْ[1]

أى وإن.

= وصدر البيت: أحارُ بنَ عمرو وكأنى خَمِرْنْ

الشرح: «ويعدو» فعل وفاعله «ما يأتمر» ما مصدرية والتقدير: يعدو على ائتماره أمرا ليس برشد. وقال الأعلم معناه: يصيبه وينزل عليه مكروه ما يأتمر به ويحمل نفسه على فعله، وهذا نحو قول العامة «من حفر حفرة وقع فيها». والواو فى «ويعدو» تصلح أن تكون للاستئناف وتصلح أن تكون للتعليل على معنى لام التعليل فيكون المعنى: يا حارث بن عمرو وكأنى خامرنى داء لأجل عدوان الائتمار بأمر ليس برشد، وتصلح لأن تكون زائدة على رأى الكوفيين والأخفش.

الإعراب: «أحار» الهمزة لنداء القريب وحار منادى مرخم، أى: يا حارث بن عمرو «كأنى» كأن حرف تشبيه ونصب وياء المتكلم اسمها «خمر» خبرها «ويعدو» الواو للاستئناف، يعدو فعل مضارع «على المرء» متعلق بيعدو «ما» يجوز أن تكون موصولا اسميا فهو فاعل يعدو، وعليه فجملة «يأتمر» لا محل لها صلته والعائد محذوف، ويعدو على المرء الأمر الذى يأتمره، ويجوز أن تكون «ما» موصولا حرفيا، وهو وصلته فى تأويل مصدر فاعل يعدو، ولا تحتاج حينئذ إلى عائد.

الاستشهاد فيه: فى قوله «ما يأتمرن» حيث أدخل فيه التنوين الغالى.

مواضعه: ذكره فى شرحه للألفية الأشمونى ١/ ١٢، والسيوطى همع الهوامع ج٢ ص٨٠، وفى مجمع الأمثال ج٢ ص٤٢٥ رقم ٤٧٤٤.

(١) قائله رؤبة بن العجاج - والبيت من الرجز المسدس.

الشرح: «سلمى» ذكرها الراجز مصغرة ومكبرة «معدما» هو الذى لا يملك شيئا أصلا، ويروى «وإن كان عييا معدما» أنشده الشيخ أبو حيان رحمه الله.

المعنى: قلن يا سلمى أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر؟ قالت: رضيت به وإن كان كذلك.

الإعراب: «قالت» فعل ماض والتاء علامة التأنيث «بنات العم» فاعل ومضاف إليه «يا» حرف نداء «سلمى» منادى «وإنن» الواو عاطفة على محذوف تقديره: إن كان غنيا واجدا (و) إن كان إلخ «إن» شرطية «كان»: فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر كان، أو خبر ثان لها. وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام. وتقديره: وإن كان فقيرا معدما ترضين به «قالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «وإنن» الواو عاطفة على مثال السابقة «إن» شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما. وجملتا الشرط والجواب فى الموضعين فى محل نصب مقول القول.

الاستشهاد فيه: فى قوله: «وإنن» فى الموضعين حيث أدخل الراجز فيه التنوين زيادة على الوزن، فلذلك سمى التنوين الغالى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ١٥، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/ ٨٠.

وزاد بعضهم فى أقسام التنوين (قسمًا[1] سابعًا، وهو تنوين الاضطرار)[2].

كقول الشاعر[3]: سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا . . . .

ولم يعن (المصنف)[4] إلا الأربعة الأول.

فإن قلت: فقد أطلق فى موضع التقييد.

قلت: فقد أجيب بأن (أل) فى قوله: والتنوين، للعهد، فلم يشتمل غير المختص بالاسم.

---

(١) فى نسخة ب.

(٢) قال السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص١٧٣: (يجوز تنوين المنادى المبنى في الضرورة بالإجماع)، ثم اختلف هل الأولى بقاء الضمة أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه، والمازنى على الأول علما كان أو نكرة مقصودة «سلام الله يا مطر عليها» وأبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى والمبرد على الثانى ردا على أصله كما رد غير المنصرف إلى الكسر عند ثبوته فى الضرورة كقوله «يا عديا لقد وقتك الأواقى» واختار ابن مالك فى شرح التسهيل بقاء الضم فى العلم والنصب في النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمر أضعف، وعندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه والضم فى النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستهوائهما فى التنوين ولم أقف على هذا الرأى لأحد).

(٣) قائله الأحوص الأنصارى واسمه عبد الله بن محمد بن عاصم بن صعصعة، وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية. الأحوص الذى فى مؤخر عينه ضيق. وهو من الوافر.
وعجز البيت: . . . . وليس عليك يا مطر السلام
وفى نسخة ج ذكر البيت كله.
الشرح: (يا مطر) مطر اسم رجل. وكان دميما أقبح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك. فأنشد الأحوص قصيدة تتضمن هذا البيت يصف فيه أحوالهما.
الإعراب: سلام: مبتدأ «الله» مضاف إليه «يا»: حرف نداء «مطر» منادى مبنى على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماض ناقص «عليك» متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على الاسم «يا مطر» حرف نداء ومنادى «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر.
الاستشهاد فيه: فى قوله (يا مطر) فإنه منون فى غير محله. فقيل إنه ضرورة.
مواضعه: ذكره ابن عقيل فى المنادى ٢/ ١٩٥، وابن هشام فى المغنى ٢/ ٢٥ وشرحه للألفية ٢ م١١٨، والسيوطى فى الهمع ١/ ١٧٣، والشاهد السادس بعد المائة فى الخزانة، والإنصاف ١/ ١٩٥ ج١ ص٣١٣ سيبويه.

(٤) أ، وفى ب، ج (الناظم).

وفيـه نظر، إذ لا معهـود يصرف (اللفظ)[1] إليه عند من تذكـر له علامات الأسماء، وإن جـعلت (أل) جنسية فقـد يقال لم يعتبـر الترنم والغالى لقلتـهما - واختصاصهما بالشعر.

وقد قيل: إن تسـمية ما يلحق الروى تنوينا مـجاز، وإنما هو نون بدليل أنه يثبت وقفا (ويحذف وصلا بخلاف التنوين)[2].

فالتنوين على هذا من خواص الاسم فى جميع وجوهه.

وقال أبو الحجاج يوسف بن معزوز[3]: ظاهر قول سيبويه فى الذى يسمونه تنوين الترنم أنه ليس بتنوين وإنما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المدة.

الثالثة: النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخـواتها، وهو من خواص الاسم، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما[4] لأنه مخبر عن المعنى.

وقال فى شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به فى المعنى والمفعولية لا تليق بغيـر الاسم، واعترض قوله فى المعنى لأن ظاهره أنه ليس مـفعولا صـريحا مـن جهة اللـفظ، وقد سـبقه أبو مـوسى[5] إلى هذه

---

(١) أ، ج وفى ب (النظر).

(٢) أ.

(٣) هو يوسف بن مـعزوز القـيسى أبو الحـجـاج الأستـاذ الأديب النحوى من أهل الجـزيرة الخضراء. قال ابن الزبير: كان نحويا جليـلا من أهل التقدم في علم الكتاب، أخذ العربية عن أبى إسحق والسهيلى وكان متصرفا فى علم الـعربية حسن النظر، أخذ عنه عالم كثير منهم أبو الوليد يونس وغيره.
وألف شرح الإيضاح للفارسى والرد على الزمخشرى فى مفصله وغير ذلك.
مات بمرسية فى حدود سنة خمس وعشرين وستمائة.

(٤) (وأما دخول «يا» على الحـرف فى نحو «يا ليت قومى يعلمون» «يا رب كاسـية فى الدنيا عـارية يوم القيـامة» وعلى الفـعل فى قـراءة الكسائى «ألا يا اسـجدوا» بتـخفـيف ألا - فلمجـرد التنبـيه، ولا يلزم ذكر المنبـه بل تكفى ملاحظته عـقلا، وقيل: المنادى مـحذوف تقديره (يا هؤلاء) اهـ خضرى ج١ ص٢١.
وقد يكون المفعول جـملة كما فى المفعول الثانى من ظن وأخواتها لأن أصلـه خبر المبتدأ، وهو غير مقصود فى هذا الباب.

(٥) هو سليمان بن مـحمد الملقب بالحامض. ولقب بذلك لشراسـته، لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا ثم خلفه بعد موته. قال الخطيب: كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين، وكان ديّنا صالحا، وكان يتعصب على البصريين، وله فى النحو مختصر. مات لست بقين من ذى الحجة سنة خمس وثلاثمائة فى بغداد.

العبارة، وهذه مسألة خلاف، ومذهب سيبويه[1] وجمهور البصريين أن المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى.

الرابعة: «أل» ويعنى بها حرف التعريف وهو من خواص الاسم، إذ لاحظ لغيره (فيه)[2].

وأما (أل)[3] الموصولة فإنها قد تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختياراً وعند الجمهور اضطراراً كقوله[4]:

مَا أنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ....

---

(١) قال سيبويه: اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه هو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب ج١ ص٣٠٣.

(٢) أ، وفى ب، ج (فى التعريف).

(٣) أ، ج.

(٤) قائله الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة يخاطب رجلا من بنى عذرة، هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان. والفرزدق شاعر إسلامى من الطبقة الأولى وعجزه:

.... وَلا الأَصِيلِ وَلا ذَى الرَّأْىِ وَالجدَلِ

والبيت من بحر البسيط.

الشرح: «بالحكم» بفتح الحاء والكاف - وهو الذى يحكِّمه الخصمان ليفصل بينهما «ولا الأصيل» أى ولا الحسيب. قال الكسائى: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان، «الرأى» العقل والتدبر، «الجدل» - بفتحتين - القدرة على المحاجة.

المعنى: لست أيها العذرى مقبول الحكم؛ لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك تدخلك، ولست ذا رأى ناضج ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجونا وترفع غيرنا؟.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة والحكم خبر ما النافية «الترضى» أل موصول وترضى مضارع مبنى للمجهول «حكومته» نائب فاعل والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «الأصيل» معطوف على الحكم «ذى» معطوف على الحكم أيضا وهو مضاف و «الرأى» مضاف إليه «والجدل» معطوف على الرأى.

الاستشهاد فيه: فى دخول الألف واللام فى الفعل المضارع تشبيها له بالصفة؛ لأنه مثلها فى المعنى، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٣٧ - ابن هشام ١/ ١٧، ١١٨ - ابن داود - السندوبى - والأشمونى ١/ ٧٠ الموصول - الاصطنهاوى، وابن عقيل ١/ ٨٩، والمكودى ص١٣ الموصول، والسيوطى ص٢٢ فى الموصول والخصائص ٢/ ٣٠٠.

فكان ينبغى الاحتراز عنها.

فإن قلت: هل الأولى أن يعبر عن حرف التعريف بأل أو بالألف واللام (أو باللام)؟[1].

قلت: لهم فى حرف التعريف ثلاثة مذاهب: أحدها أنه ثنائى وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، ولا يحسن على المذهب إلا التعبير «بأل» وهو مذهب الخليل[2] واختيار الناظم.

قال ابن جنى: وقد حكى عن الخليل أنه كان يسميها «أل» ولم يكن يسميها «الألف واللام».

والثانى: أنه ثنائى وهمزته همزة وصل زائدة، وهى مع زيادتها معتد بها كالاعتداد بهمزة استمع ونحوه، حيث لا يعد رباعيا، وهو مذهب سيبويه فيما نقله فى التسهيل[3] وشرحه.

وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر «بأل» نظرا إلى أن الهمزة كمتعد بها فى الوضع وهو أقيس، وأن يعبر عنها «بالألف واللام» نظرا إلى أن الهمزة زائدة وقد استعمل سيبويه فى كتابه العبارتين[4].

والثالث: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ولا يحسن على هذا المذهب إلا التعبير باللام، وللكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا.

---

(١) ب.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الأزدى البصرى، كان الخليل آية فى الذكاء وأول من استخرج العروض وضبط اللغة وحصر أشعار العرب، وكان مع هذا عفيف النفس. قال فيه سفيان الثورى: من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد. وله مؤلفات كثيرة من أشهرها كتاب العين فى اللغة. وتوفى سنة خمس وسبعين ومائة وقد نيف على السبعين.

(٣) وفى التسهيل ص٤٢ (وهى أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وقد تخلفها أم وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه).

(٤) راجع الصبان ١/ ٣٤، والخضرى ١/ ٢٢.

الخامسة: المسند وهو مفعل من أسند فهو لفظ صالح لأن يكون مفعولا به ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا جائز أن يراد به هنا الزمان والمكان إذ لا وجه لإرادتهما.

ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته، وهو صحيح، لأن المسند من خواص الأسماء، وذلك أن المسند فى الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند إليه هو المحكوم عليه، فكأنه قال: ويتميز الاسم بمسند أى: بمحكوم به نحو «قَامَ زيدٌ» و «زيد قائم» فزيد فى المثالين له مسند (أى محكوم به)[1] وهو الفعل في المثال الأول والخبر فى المثال الثانى، وذلك من علامات اسميته، ويحتمل أن يريد به المصدر أعنى الإسناد، وهو نسبة شىء إلى شىء على جهة الاستقلال[2] وبه جزم الشارح ولكن لا يصح على إطلاقه، لأن الفعل (يشارك)[3] الاسم فى الإسناد، فإن كلا منهما (يسند)[4] وإنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه (فإنه)[5] أجيب بما ذكره الشارح من أنه (أراد الإسناد إليه)[6]، [7] فحذف صلته اعتمادا على (التوقيف)[8] وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف.

وإن أجيب بأن اللام فى قوله (للاسم) متعلقة بمسند وهى بمعنى إلى كما وقع فى بعض نسخ الشرح فهو ظاهر البعد.

وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى، ولفظى. فالمعنوى هو الخاص بالأسماء (واللفظى)[9] مشترك يوجد فى الاسم والفعل والحرف نحو «زيد» ثلاثى و «ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

---

(١) ب.
(٢) ج.
(٣) ب وفى أ، ج (يشرك).
(٤) ب، ج وفى أ (مسند).
(٥) أ وفى ب (فإن) وفى ج (وإن).
(٦) ج وفى أ (أراد إسنادا إليه).
(٧) قال الشارح ص٤ (والإسناد إليه).
(٨) ج وفى أ، ب (التوفيق).
(٩) ج وفى أ، ب (اللفظ).

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما.

فإذا قلت: «ضرب» فعل ماض. فضرب في هذا التركيب اسم مسماه (لفظ ضرب)[1] الدال على الحدث والزمان، وكيف يتصور أن يحكم عليه في المثال المذكور ونحوه بأنه باق على فعليته، وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضى فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

فإن قلت: فقد ذكر في شرح التسهيل أن الإسناد اللفظى صالح للاسم والفعل والحرف والجملة (ولذلك)[2] قال في حد الاسم: كلمة يسند ما لمعناها (لنفسها أو لنظيرتها)[3] فيقيد الإسناد بالمعنى لأنه خاص بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، وإذا كان قائلا بذلك لزمه الإيراد المذكور.

قلت: لا إشكال في أن الإسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم (وللفظ الفعل)[4] وللفظ الحرف، وللفظ الجملة. وهذا (لا ينافى)[5] اختصاصه بالأسماء لأنا نحكم على (هذه)[6] الألفاظ المسند إليها بأنها أسماء وإن كانت لفظ فعل أو حرف.

فقوله إن الإسناد اللفظى صالح للاسم والفعل والحرف والجملة، صحيح بهذا الاعتبار، وقد صرح في الكافية[7] باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وَإنْ نَسَبْتَ لأداةٍ حُكْمًا فابْنِ أَو أعرِبْ واجْعَلَنْهَا اسمًا

فإن قلت: إذا كان الإسناد مطلقا من خواص الأسماء، فلم قيد الإسناد في حد الاسم باعتبار المعنى؟.

قلت: كأنه لما رأى اللفظى لا يتميز به لفظ الاسم من غيره، اقتصر على المعنوى، لأنه هو الذى يحصل به التمييز.

---

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج وفى أ (كذلك).
(٣) أ، ب.
(٤) ب، ج.
(٥) أ، ج وفى ب (لا يتأتى).
(٦) أ، ب.
(٧) كتاب لابن مالك - راجع ص ٧ من الكافية.

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ثلاثى، دل هذا الإسناد على اسمية «زيد» المراد به لفظ «زيد» الدال على الشخص.

كما أنك إذا قلت: ضرب مبنى على الفتح: دل هذا الإسناد على اسمية ضرب المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ولم يدل على (اسمية ضرب الدال على)[1] الحدث والزمان. فتأمله[2].

ما يميز الفعل

ولما ذكر ما يتميز به الاسم، شرع فى ذكر ما يتميز به الفعل فقال:

بِتَا فَعَلْتَ وأَتتْ ويا افْعَلِى ونُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِى

فذكر للفعل أربع علامات:

الأولى: (تا) فعلت، وهى تاء ضمير المخاطب نحو «تباركت يا رحمن» وفى حكمها تاء ضمير المتكلم والمخاطبة، وهذه التاء في جميع أحوالها مختصة بالفعل الموضوع «للمضى»[3]، ولو كان مستقبل المعنى نحو «إن قمت قمت».

الثانى: «تا» أتت وهى تاء التأنيث الساكنة، وهى مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمضى، وتلحقه متصرفا وغير متصرف نحو «أتت» و«نعمت».

قال فى شرح التسهيل: ما لم يكن أفعل فى التعجب، ولو قال ما لم (يكن)[4] يلزم تذكير فاعله لكان أولى، ليشمل أفعل التعجب وغيره نحو: ما عدا وما خلا وحاشا، ليس فى الاستثناء: فإن تحركت التاء بحركة إعراب فهى من خواص الأسماء نحو «رحمة» وإن تحركت بحركة بناء فتكون فى الحرف نحو «لات» وفى الاسم نحو «لاقوة إلا بالله» ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما.

---

(١) ب، ج.
(٢) راجع الصبان ٣٥١.
(٣) أ، ج وفى ب (القصى).
(٤) أ.

تنبيه: قال في شرح الكافية: وقد انفردت يعني تاء التأنيث الساكنة (بلحاقها)[1] نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل (بلحاقها)[2] تباركت.

والثالثة: **يا افعلى**[3] وهى ياء المخاطبة وهى اسم مضمر عند سيبويه[4]. والجمهور[5]. وحرف عند الأخفش والمازنى[6]، ويشترك[7] فى إلحاقها المضارع والأمر نحو «أنت تفعلين وافعلى».

والرابعة: **نون أقبلن**، وهى نون التوكيد الشديدة، وهى مختصة بالفعل، وكذلك الخفيفة نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[8] وتلحق الأمر بلا شرط والمضارع بشرط مذكور فى بابه[9] وقد تلحق الماضى(وضعا)[10] المستقبل معنى كقوله ﷺ: «فإما أدركَن واحد منكم الدجال»[11].

---

(١) و(٢) ب، ج وفى أ (بإلحاقها).

(٣) وإنما قال المصنف «ياء افعلى» ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو «أكرمنى» وفى الاسم نحو «غلامى» وفى الحرف نحو «إلى» بخلاف «ياء افعلى» فإن المراد بها ياء الفاعلة، وهى لا تكون إلا فى الفعل - ابن عقيل ج١ ص٩.

(٤) راجع ج١ ص٥ من كتاب سيبويه.

(٥) أقول: والأرجح أن تكون اسما بدليل إعرابها فاعل الفعل.

(٦) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازنى من بنى مازن بن شيبان، كان إماما فى العربية ثقة، وقال عنه المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان وهو بصرى. وروى أن يهوديا بذل للمازنى مائة دينار ليقرئه كتاب سيبويه فامتنع فقيل له: لم امتنعت مع حاجتك؟ فقال: إن فى كتاب سيبويه كذا وكذا آية من القرآن فكرهت أن أقرأ القرآن للذمة. فلم يمض على ذلك حتى منحه الواثق أضعاف ما تركه لله. وله من التصانيف: تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو والتصريف ومات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة.

(٧) أ، ب (ويشترط) وفى ج (مشترك).

(٨) سورة يوسف ٣٢.

(٩) تلحق نونا التوكيد الفعل المضارع المستقل، الدال على الطلب نحو: (لتضربن زيدًا) (ولا تضربن زيدا) (وهل تضربن زيدا؟) والواقع شرطا بعد «إن» المؤكدة بما نحو (إما تضربن زيدا أضربه) . . . أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا نحو: (والله لتضربن زيدا) . . . ابن عقيل ج٢ ص٢٢٩.

(١٠) ب، ج وفى أ (وصفا).

(١١) رواه الحاكم عن جبير بن نفير - والدجال: من الدجل وهو الكذب والخلط، ويجمع على دجالين ودجاجلة.

وقول الشاعر(١):

دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّما

وشذ لحاقها اسم الفاعل فى قوله(٢):

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

---

(١) قال فى شرح الشواهد الكبرى ج١ ص١٢٠ (لم أقف على اسم قائله) وقد بحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من الكامل.

وتمامه: لولاك لم يك للصبابة جانحا

الشرح: (دامن) أصله من الدوام ودخله نون التوكيد علي وجه الشذوذ (سعدك) خطاب لمحبوبته - (المتيم) بالتشديد: من تيمه الحب إذا عبده (الصبابة): المحبة والعشق - (الجانح) من جنح إذا مال.

الإعراب: (دامن) فعل (سعدك) فاعل والكاف مضاف إليه - وهى فى الحقيقة جملة دعائية (إن) شرطية (رحمت) جملة من الفعل والفاعل - فعل الشرط - (متيما) مفعول به، والجواب محذوف تقديره: لو رحمت متيما أدام الله سعدك - وأغنت عن ذلك الجملة المتقدمة (لولاك) لولا امتناع لوجود - وقد وليها ههنا ضمير وكان حقها أن يكون ضمير رفع نحو قوله تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ولكن جاء قليلا لولاك ولولاى ولولاه خلافا للمبرد، ثم عند الجمهور أنها جارة للضمير وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا، وهى الجملة التى بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كأنا (لم يك) لم حرف نفى ويك مجزوم بلم وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم وهو اسم يكن - ولم يكن - جواب لولا. (جانحا) خبره وللصبابة يتعلق به.

الاستشهاد فيه: فى قوله (دامن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ونون التوكيد من خواص الأمر والمضارع، وهو قليل شاذ؛ قال ابن هشام فى المغنى ١/١٨: (والذى سهله أنه بمعنى أفعل).

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرح الألفية، وابن هشام فى المغنى ٢/٢٢.

والسيوطى فى الهمع ٢/٧٨، وفى الخزانة الشاهد ٨٣.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

وقبله: (أريت إن جاءت به أملودا)

الشرح: (أملود) بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام - الناعم، (أريت) أصله أرأيت حذفت الهمزة منه للتخفيف. ومعنى أرأيت: أخبرنى.

المعنى: أخبرنى إن جاءت هذه بشاب يتزوجها. رشيق القوام آمرٌ أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه؟ والاستفهام إنكارى مراد به التهكم والسخرية، لأن مثل الحضرى لا =

وفى قوله[1]:

يَا لَيْتَ شِعْرِى عَنْكُمُ حَنِيفا أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

أنشدها ابن جنى.

فإن قلت: فليست نون التوكيد إذن من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل.

قلت: دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت إليه لندوره[2].

= يصاهر عند العرب.

الإعراب: أقائلن: الهمزة للاستفهام. (قائلن) خبر مبتدأ محذوف وتقديره أفأنتم قائلن مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالى الأمثال عوض عن التنوين فى الاسم المفرد (أحضروا) فعل أمر وواو الجماعة فاعل، (الشهودا): مفعول به. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب مقول القول. وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط الذى هو قوله: إن جاءت به.

الاستشهاد فيه: حيث أدخل الشاعر فيه نون التوكيد على الاسم وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبى، والسيوطى ص٥، والأشمونى ١/١٦ - ذكره ابن هشام فى المغنى ٢/٢٢.

(١) قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: (شعرى) بمعنى علمى من الشعر. قال ابن فارس: شعرت بالشىء إذا فطنت له (الحنيف) هو المسلم ههنا، وله معان أخر (أشاهرن) من شهر سيفه انتضاه فرفعه يعنى أبرزه من غمده.

الإعراب: (يا) حرف تنبيه (ليت) حرف تمن ونصب (شعرى) اسم ليت. وياء المتكلم مضاف إليه. وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى فى كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجىء بعده استفهام كما فى بيت الشاهد. وهذا الاستفهام مفعول لشعرى. وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر (عنكم): متعلق بشعرى. وعن فيه بمعنى الباء. (حنيفا): منادى مرخم بحرف نداء محذوف.

وإعراب الباقى فى غاية الوضوح.

وقد تكلم العينى هنا كلاما لا نوافقه عليه. وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما.

الاستشهاد فيه: فى قوله (أشاهرن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو اسم وهى مختصة بالمضارع والأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/١٦، والشاطبى.

(٢) قال الصبان ١/٣٨ (وسهل شذوذه مشابهته المضارع لفظًا ومعنى).

ما يميز الحرف

ولما ذكر ما يتميز به الاسم والفعل قال:

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وفِى ولَمْ

فكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة علامة له، ثم مثله بثلاثة أحرف، تنبيها على أن الحرف ثلاثة أنواع: مشترك بين الاسم والفعل نحو (هل) ومختص بالاسم نحو (فى) ومختص بالفعل نحو (لم).

[علامات الأفعال]

ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغته ثلاثة أقسام: ماض وأمر ومضارع أخذ يذكر ما يتميز به كل واحد منها عن الآخرين فقال:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِى لَمْ كَيَشَمْ

أى: (علامة)[1] الفعل المضارع قبوله، (لأن)[2] يلى (لم) أى ينفى بها كقولك فى (يشم) (لم يشم) وهو مضارع شممت الطيب، ونحو (أشمه) - بكسر العين - فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامة يفتحون عين الماضى، ويضمون عين المضارع.

قال ابن دَرَسْتَويْه[3]: وهو خطأ[4] وليس كما قيل،

---

(١) ب، ج وفى أ (علامات). (٢) أ، ج وفى ب (كأن).
(٣) هو أبو محمد بن عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى، وكان نحويا جليل القدر؛ شديد الانتصار للبصريين فى النحو واللغة؛ وله تصانيف فى غاية الجودة منها: الإرشاد فى النحو؛ وشرح الفصيح، والمقصور والممدود. وسكن بغداد إلى حين وفاته سنة ٣٤٧هـ سبع وأربعين وثلاثمائة من الهجرة.
(٤) قال الأشمونى ١/ ٤١ (ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها).

بل هو لغة حكاها الفراء[1] وابن الأعرابى[2] ويعقوب[3] وغيرهم.

ثم ذكر علامة الماضى فقال:

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ

أى ميز الفعل بالتاء المتقدم (ذكرها)[4] وهى تاء التأنيث الساكنة، ويحتمل أن يريد مجموع التاءين أى: تاء فعلت وتاء أتت، لأن كلتيهما مختصة بالفعل الماضى، (ومز) أمر من مازه. يقال مزته (فامتاز)[5] وميزته فتميز.

ثم ذكر علامة الأمر فقال:

وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

أى وعلِّم فعل الأمر بالنون المتقدمة وهى نون التوكيد، لا مطلقا، بل يشترط أن يفهم من اللفظ معنى الأمر، فعلامة الأمر إذن مجموع شيئين: قبول النون وإفهام معنى الأمر، نحو (أقبل) فإنه يقبل النون، ويفهم الأمر. فهو فعل أمر، فإن

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمى الكوفى المعروف بالفراء، لقب بذلك، قيل: لأنه كان يفرى الكلام. وكان الفراء إماما فى العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى وكان يتردد بين الكوفة وبغداد؛ واتصل بالمأمون واتخذه مربى أولاده. ومن تصانيفه: كتاب الحدود فى النحو، وقد جمع فيه أصول النحو وما سمع عن العرب؛ والمقصور والممدود. وغير ذلك. توفى فى طريق مكة سنة ٢٠٧ سبع ومائتين من الهجرة.

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابى من موالى بنى هاشم. قال الجاحظ: كان نحويا عالما باللغة والشعر؛ وكان يزعم أن الأصمعى وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيرا؛ وكان أحول أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابى وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان كل يسأله أو يقرأ عليه ويجيب من غير كتاب. قال: ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط.

مات بسر من رأى سنة ٢٣١ وقبل سنة ٢٣٣ هـ ثلاث وثلاثين بعد المائتين.

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (وهو لقب أبيه) وكان عالما بنحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر وعلم القرآن، أخذ عن البصريين والكوفيين، وقد أقام ببغداد للتعليم، وأدب أولاد المتوكل وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر وتفسير دواوين العرب. توفى سنة ٢٤٤هـ أربع وأربعين ومائتين.

(٤) ب، ج وفى أ (فعلها).

(٥) أ، ب وفى ج (فانماز).

قبل اللفظ[1] النون، ولم يفهم الأمر فـهو فعل مضارع نحـو (هل تفعلنّ) أو فعل تعجب نحو (أحـسنن بزيد)، فإن لفظه (لفظ)[2] الأمر وليس بأمر في المعنى على الأصح[3].

وتوكيد فعل التعـجب بنون التوكيد نادر[4]. وإن دل اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكـيد فهو (اسم)[5] إما (مصدر)[6] نحو (صبـرا بنى عبد الدار) وإما اسم فعل، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

(فصه) بمعنى اسكت وكلاهما (يفهم منه معنى الأمر)[7] ولكن اسكت يقبل (نون التوكيد)[8] فهو فعل أمـر وصه لا يقبلها . . فهو اسم فـعل. وحيهل بمعنى أقبل أو أقدم أو عجل تقول (حيـهل على زيد) أى: أقبل (وحيهل زيداً) أى: قدم (وحيهل بزيد) أى: عجل، ومنه (إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر).

فقد تساوت[9] حيهل وأقبل وقدم وعجل، فى إفهام معنى الأمر، ولكن هذه الثـلاثة تقـبل النون فـهى أفعـال، وحـيهـل لا تقبلهـا، فـهى اسم فـعل (بمعنى الماضى)[10].

---

(1) ب.

(2) ب، ج.

(3) وأما أفعل: ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر. أ. هـ ابن عقيل ٢/ ١١٢.

(4) قال الشـيخ الصبان ١/ ٤١ (إن دخول النون على فـعل التعجب شاذ، والكلام فـى قبول الكلمة النون قياسـا وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيـدهما بها شذوذا، فالمناسب ترك فعل التعجب) اهـ.

(5) أ، ج.

(6) ج وفى أ، ب (مصدره).

(7) أ، ب.

(8) أ، وفى ب (النون).

(9) أ، ب. وفى ج (ساوت).

(10) ب.

ثم اعلم أن علامة المضارع وهى (لم) فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو (أف) و (أتضجر) فإنهما بمعنى (المضارع)[1] ولكن (أف) لا تقبل (لم) و(أتضجر) تقبلها، وكذلك علامة الماضى وهو التاء فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو (هيهات) (وبعد) فإنهما بمعنى (الماضى)[2] ولكن هيهات لا تقبل تاء التأنيث وبعد تقبلها، وهذا واضح.

(١) ب.
(٢) ب.

المُعْرَبُ والمبنِي

المعرب مشتق من الإعراب، والمبنى مشتق من البناء، فوجب لذلك أن يقدم بيان الإعراب والبناء، فالإعراب فى اللغة مصدر أعرب، أى: أبان أو أجال أو حسّن (أَوْ غَيَّرَ أَوْ أَزَال)[1] عَرَبَ الشىء وهو فساده، أو تكلم بالعربية. فهذه ستة معان.

وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظى وهو اختيار المصنف ونسبه إلى المحققين، وحده فى التسهيل بقوله: الإعراب ما جىء به لبيان مقتضى العامل من الحركة أو حرف أو سكون أو حذف. اهـ[2].

والثانى: أنه معنوى، والحركات إنما هى دلائل عليه وهو قول سيبويه واختيار الأعلم[3] وكثير من المتأخرين، وحدّوه بقولهم: الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب[4].

والبناء فى اللغة: وضع شىء على شىء (على صفة)[5] يراد بها الثبوت.

وأما فى الاصطلاح: فقد حده فى التسهيل بقوله: ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا (أو تخلصا من سكونين)[6] فعلى هذا هو لفظى.

---

(١) ج وفى أ، ب (أو غير ذلك أو أزال).

(٢) التسهيل ص٧.

(٣) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى المعروف بالأعلم الشنتمرى، كان عالما بالعربية ومعانى الأشعار، حافظا لها مشهورا بإتقانها وضبطها. رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها وصارت إليه الرحلة فى زمانه: فبعدت سمعته.
ومن مؤلفاته: شرح الجمل للزجاجى، وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل وغير ذلك. مات بأشبيلية سنة ٤٧٦ هـ ست وسبعين بعد الأربعمائة.

(٤) قال الأشمونى ١٩/١ (لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك) أهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) التسهيل ص١٠.

وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة[1] أو سكونا لغير عامل ولا اعتلال.

فعلى هذا هو معنوى[2] ثم قال:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعَرَبٌ ومَبْنِى ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْنِى

يعنى أن الاسم قسمان: قسم معرب وقسم مبنى، ولا واسطة بينهما، وذهب قوم إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية، واختاره ابن عصفور[3]، ومذهب الناظم أنها مبنية[4] وسيأتى سبب بنائها.

فإن قلت: قوله (منه معرب ومبنى) لا يفهم الحصر.

قلت: لما ذكر أن المبنى هو ما أشبه الحرف وأن المعرب هو ما لم يشبه الحرف (عرفه)[5] أنه لا واسطة بينهما.

تنبيهات:

الأول: بدأ الناظم بالمعرب (لأن الأصل فى الاسم الإعراب)[6]، وما بنى منه فلسبب (أخرجه)[7] عن أصله.

---

(١) أ، ج.

(٢) راجع الأشمونى ١/١٩، ٢٠.

(٣) هو أبو الحسن على بن مؤمن بن عصفور الحضرمى الأشبيلى، حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس. أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وكان أصبر الناس على المطالعة ولم ينبغ فى غير النحو.
وله مؤلفات كثيرة منها: الممتع فى التصريف. وكان أبو حيان لا يفارقه، أى الممتع. والمقرب فى النحو. توفى سنة ٦٦٩هـ تسع وستين وستمائة.

(٤) لشبهها بالحروف المهملة فى كونها (لا عاملة ولا معمولة) اهـ خضرى ج١ ص٢٦، أقول: وهو الراجح: وقول ابن عصفور (ليس قولا بالواسطة لإمكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشرى فى الأعداد المسرودة إنها معربة حكما، أى قابلة له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها) اهـ خضرى ج١ ص٢٦.

(٥) أ، وفى ب، ج (علم).

(٦) ب، ج وفى أ (لأنه الأصل فى الإعراب).

(٧) أ، وفى ب، ج (إخراجه).

الثاني: مذهب الجمهور، أن الإعراب إنما جيء به في الاسم ليدل على المعاني المعتَورة عليه كقولهم (ما أحسنَ زيدٌ) بالرفع في النفي وبالنصب في التعجب وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ولا كذلك الأفعال لأن صيغة الفعل تختلف، لاختلاف معانيه، فلذلك كان الإعراب في الاسم أصلا وفي الفعل فرعا. كما سيأتي بيانه.

وذهب قطرب[1] إلى أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني، وإنما دخل ليفرق بين الوصل والوقف.

الثالث: لما كان الإعراب في الاسم أصلا لم يحتج إلى بيان سببه.

ولما كان البناء في الاسم على خلاف الأصل احتاج إلى بيان سببه.

فقال: (لشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي) يعني أن سبب بناء الاسم، إنما هو شبهه بالحرف، وأما شَبه الفِعل فليس سَببا للبناء عنده بل هو سبب منع الصرف، وكون سبب البناء هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه.

ثم إن شبه الحرف إنما يقتضي بناء الاسم إذا لم يعارضه معارض يقتضي إعرابه، فإن عارضه (معارض)[2] مقتض[3] للإعراب ألغى شبه الحرف وأعرب الاسم ترجيحا لمقتضى الإعراب فإنه داعية للأصل.

وإلى ذلك أشار بقوله: (مدني) أي: مقرب، فإن الشبه لا يكون مقربا للاسم من الحرف إلا إذا لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يمنع البناء لم يكن حينئذ مقربا، مثال ذلك (أي) فإنها تكون موصولة وشرطية واستفهامية، وهي في هذه الأحوال مشابهة للحرف كأخواتها، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) مع النكرة وبمعنى (بعض) مع المعرفة فأعربت.

---

(١) هو: محمد بن المستنير أبو على النحوى المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به، وأخذ عن عيسى بن عمرو. وله من التصانيف: العلل في النحو، الغريب في اللغة، ومجاز القرآن، وغير ذلك - توفي ببغداد عام ٢٠٦هـ ست بعد المائتين.

(٢) أ.

(٣) وبالأصل (مقتضى).

ثم اعلم أن شبه الحرف خمسة أنواع: وضعى ومعنوى واستعمالى وافتقارى وإهمالى.

وقد نبه على الوضعى بقوله:

كالشَّبهِ الوَضْعِي فِى اسْمَى جِئْتَنا

المراد بالشبه الوضعى: كون الاسم على حرف واحد أو حرفين فى الوضع (كاسْمَىْ جِئْتَنَا) وهما التاء ونا فإنهما اسمان بدليل صحة الإسناد إليهما، وهما مبنيان لأن (التاء) على حرف واحد فى الوضع و (نا) على حرفين فى الوضع.. فشابها بذلك الحرف؛ لأن أصل الحرف، أن يوضع على حرف هجاء أو (على)[1] حرفى هجاء.

وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف فصاعدا، فما وضع من الأسماء على أقل من ثلاثة فقد شابه وضعه (وضع)[2] الحرف، فاستحق البناء، وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم طرأ عليه حذف نحو، يَدٍ ودَمٍ، فهو معرب؛ لأن له ثالثا فى الوضع.

ونبه على المعنوى بقوله:

وَالمَعْنَوِىُّ فى مَتَى وَفِى هُنَا

المراد بالشبه المعنوى: أن يتضمَّنَ الاسم معنى من معانى الحروف فيصير مؤديًا لمعنى الحرف.

وذلك ضربان: أحدهما أن يتضمن معنى حرف مستعمل نحو (متى) فإنه مضمن معنى الاستفهام (إذا وقع استفهاما[3] ومعنى الشرط إذا وقع شرطا[4] ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل. فحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط إن)[5].

---

(١) أ، ب.

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج.

(٤) الاستفهام: مثل متى تقوم؟ والشرط مثل: متى تقم أقم. فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ومعنى إن فى الثانى. اهـ أشمونى ج١ ص٢١.

(٥) ب، ج.

والثاني: أن يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها وإن لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل نحو (هنا) فإنه اسم إشارة إلى المكان فبنى لتضمنه معنى الإشارة، لأنه كالتشبيه والتنبيه والخطاب وغير ذلك من معانى الحروف. ولم يوضع للإشارة حرف يدل عليها.

وإلى (هذين)[1] الضربين أشار الناظم (بمثالين)[2].

ونبه على الاستعمالى بقوله:

وَكَنِيَابَةٍ عنِ الفعْلِ بِلا تَأَثُّرِ

وحقيقته: أن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أى عاملا عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلا، والمراد بذلك أسماء الأفعال نحو «دراك» و«نزال» فإنهما تلزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر بالعوامل. فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل. أعنى إن وأخواتها، فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل[3] فلما استعملت أسماء الأفعال استعمال هذه الحروف بنيت.

تنبيه:

ما ذكر من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا هو مذهب أبى الحسن الأخفش ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه فى الإيضاح[4] إلى الجمهور، وسيأتى بيان ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى[5].

---

(١) ج، وفى أ، ب (هذا).

(٢) أ، وفى ج (بالمثالين).

(٣) فمثلا ليت ولعل (الا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل) اهـ أشمونى ١/ ٢١.

(٤) الإيضاح: هو كتاب فى النحو لأبى على الفارسى.

(٥) فإنها - أى أسماء الأفعال - تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. أشمونى ١/ ٢١.

واحترز بقوله (بلا تأثر) من المصدر الواقع بدلا من فعله. كقوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴿٤﴾ ﴾[1] فإنه ينوب عن الفعل ويتأثر (بالعامل)[2] فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل (عمل الفعل)[3] ويتأثر.

ونبه على الافتقارى بقوله: (وكافتقار أُصِّلا).

وحقيقته: أن يكون الاسم مفتقرا إلى اللزوم (كافتقار)[4] (الذى) ونحوها من الموصولات إلى جملة، فإن لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها لم يكن سببا للبناء لأنه ليس بلازم: وإلى هذا أشار بقوله: (أُصِّلا).

وأما الشبه الإهمالى: فهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب، كفواتح السور، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة.

هذا مذهب الناظم. خلافا لمن قال إنها موقوفة، ولمن قال: إنها معربة حكما[5].

فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه فى قوله: (كالشبهِ الوَضْعِىّ) فإنها مشعرة بعدم الحصر ثم قال:

ومُعْرَبُ الأسْماءِ مَا قَد سَلِمَا   مِن شَبَهِ الحرف كأرضٍ وسَمَا

يعنى أن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف المؤثر.

---

(١) من الآية ٤ من سورة محمد.

(٢) ب، وفى أ، ج (بالعوامل).

(٣) أ، ج.

(٤) وبالأصل (كافتقارى).

(٥) وزاد ابن مالك فى الكافية الكبرى نوعا سادسا سماه الشبه اللفظى، وهو أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف، وذلك مثل «حاشا» الاسمية، فإنها أشبهت «حاشا» فى اللفظ - وموقوفة: أى لا معربة ولا مبنية. اهـ ابن عقيل ١/ ١٤، والأشمونى ١/ ٢٢.

ومن هنا علم انحصار الاسم فى القسمين. ثم مثل المعرب بمثالين وهو «سما» (وهو إحدى)[١] لغات الاسم الستة[٢].

ونبه بذلك على أن من المعرب ما يظهر إعرابه نحو (أرض وما يقدر إعرابه نحو)[٣] سما.

ثم انتقل إلى الفعل فقال:

وفعلُ أمرٍ ومُضىٍّ بُنيا وأعربوا مُضارعاً إن عَرِيا

يعنى أن الفعل أيضا على قسمين: مبنى ومعرب، وأصله البناء (فجاء)[٤] الأمر والماضى على وفق الأصل.

فأما المضارع فإنه أعرب لشبهه بالاسم فى الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء.

وقيل: لمشابهته فى الأولين فقط. وأما لام الابتداء (فإنها)[٥]. دخلت بعد استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال.

وزاد بعضهم فى وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته. والذى ذهب إليه المصنف أن المضارع، إنما أعرب لمشابهته بالاسم فى أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كقولك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بجزم تشرب إذا أريد النهى عن كل (واحد)[٦] منهما وبنصبه إذا أريد النهى عن الجمع بينهما. وبرفعه إذا أريد النهى عن الأول فقط ويكون الثانى مستأنفا.

---

(١) ب، ج وفى أ (أحد).
(٢) وهى: اسم - بضم الهمزة وكسرها، وسم بضم السين وكسرها وسمًا - بضم السين وكسرها. اهـ ابن عقيل ١/٣٩.
(٣) ب، ج.
(٤) ب، ج وفى أ (فى).
(٥) ب، وفى أ، ج (فإنما).
(٦) أ.

فلما كان الاسم والفعل شريكين فى قبول المعانى بصيغة واحدة اشتركا فى الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه (عن الإعراب)[1] تقدير اسم مكانه.

فلهذا جعل (فى)[2] الاسم أصلا (وفى)[3] الفعل المضارع فرعا، وهذا معنى ما ذكره فى شرح التسهيل. قال: والجمع بما ذكرته بينهما أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل فى الحركة والسكون لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عمًّا جيء الإعراب لأجله بخلاف المشابهة التى اعتبرتها.

تنبيهات:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما أنه أصل فى الأسماء. واستدلوا (على ذلك)[4] بأن اللبْسَ الذى أوْجَبَ الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) كما تقدم.

وأجاب البصريون بأن النصب فى (وتشرب) بأن مضمرة، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع[5].

فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعانى، ولم يحتج إلى الإعراب: وليس كذلك (ما أحسن زيدا)، لأن الرافع والناصب (والجار)[6] هو أحسن.

وتقدم ما ذكره المصنف من أن المضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه كقولك: (لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمراً) فإنه محتمل للمعانى الثلاثة المتقدمة

(١) ب، ج.
(٢) ج.
(٣) ج.
(٤) أ.
(٥) مذهب البصريين أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال. اهـ ابن عقيل. وهو الصحيح. قال ابن عقيل: قصد مذهب البصريين (والأول هو الصحيح) اهـ ٦/١.
(٦) ج وفى أ، ب الجازم.

فى: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع (اسم)[١] مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو: أن تقول (لا تعن بالجفاء، ومدح عمرو) (لا تعن بالجفاء مادحاً عمراً) (و)[٢] لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو[٣].

وحكى عن بعض المتأخرين، أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب فهو[٤] بذاته بخلاف الاسم فهو (له)[٥] لا لذاته، فهو فرع، وهذا قول ضعيف[٦].

الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعاً والمضارعة المشابهة.

قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، فإنه رضع مع الاسم ضرعاً واحداً. وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من (المراضعة)[٧]. ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب، لأن البناء كامل التصاريف[٨].

والثالث: لم يتعرض فى النظم لما (يبنى)[٩] عليه الأمر والماضى، وأما الأمر، فإنه يبنى على ما يجزم به لو كان مضارعا، فإن كان صحيح الآخر بنى على السكون، وإن كان معتل الآخر، أو ما يرفع بالنون حذف آخره.

وأما الماضى فإنه يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث (غائبا)[١٠] فيسكن آخره، فإن اتصل به واو الجمع ضم

---

(١) أ، ج وفى ب الاسم.
(٢) ب، ج.
(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٤.
(٤) ج وفى أ، ب (فهذا).
(٥) ب، ج.
(٦) قال الشيخ الصبان ١/ ٥٦ (وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعانى) اهـ.
(٧) ب، ج وفى أ (المضارعة).
(٨) أ، ج وفى ب (التصرف).
(٩) ج وفى أ، ب (بنى).
(١٠) أ، ب.

آخره، وإنما بنى على حركة لشبهه بالمعرف. أعنى المضارع فى وقوعه صفة وصلة وشرطا (وحالا)[1] ونحو ذلك. فكان له بذلك مزية على الأمر. وإنما خُصَّ بالفتحة طلبا للخفة وسكن آخره عند اتصال الضمير المرفوع كراهة لتوالى أربع حركات فى شيئين هما كشىء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من فعله.

وقال فى شرح التسهيل: إنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: (أكرمْنا وأكرمَنا) ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما (لنا) فى الرفع والاتصال وعدم الاعتلال، وضعف قول الجمهور فيما يوقف عليه فى كلامه.

الرابع: أجمعوا على أن الماضى مبنى، وأما الأمر فمذهب البصريين، أنه مبنى كما تقدم.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهما مقتطع من المضارع[2]. ثم أشار إلى أن إعراب المضارع مشروط بألا يتصل به نون التوكيد ولا (نون)[3] الإناث بقوله:

مِنْ نُونِ تَوكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ   نُونِ إنَاثٍ كيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، فإذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بنى على الفتح نحو «هل تَذْهَبَنَّ» واحترز من غير المباشر وهو: ما فصل بينه وبين الفعل ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة لفظاً أو تقديراً نحو (هل)[4] يفعلان، و (هل)[5] تفعلُن وهل تفعلِن.

حذفت الواو (والألف)[6] والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على ما حذف.

---

(١) ب.

(٢) عندهم، (اضرب) مجزوم بلام الأمر المقدرة وأصله لتضرب (لأنه) عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف. ثم يأتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها اهـ خضرى ١/ ٣٢، وأميل إلى مذهب البصريين لتداوله.

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ج.

فهذا ونحوه معرب؛ لأن النون لم تباشره.

والضابط: أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بنون التوكيد بنى لتركيبه معها، وما كان رفعه بالنون إذا أكد (بنون التوكيد)[1] لم يبن لعدم التركيب؛ لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء[2].

تنبيه:

ما ذهب إليه الناظم من التفصيل فى نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمتصور، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا، وذهب قوم إلى الإعراب مطلقا[3].

وأما نون الإناث فلا تكون إلا مباشرة؛ فلذلك أطلق لعدم الحاجة إلى التقييد والفعل معها مبنى على السكون نحو: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ) أى يفزّعن، والروع: (الفزع).

وفى سبب بنائه مع نون الإناث خلاف. ومذهب سيبويه أنه مبنى حملا على الماضى المتصل بها وصححه فى شرح التسهيل.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وأما المتصل بنون الإناث فمبنى بلا خلاف وليس كذلك. بل ذهب قوم إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه، ومنهم ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلى[4] والإعراب عندهم مقدر منع ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى[5].

---

(١) أ، ب.

(٢) اعترض بأنهم ركبوها فى قوله: لا ماء بارد، ببناء الوصف معها على الفتح وأجيب أن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلها كالشيء الواحد، ولا يقاس على باب «لا» غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل، ثم إدخال نون التوكيد اهـ صبان ١/ ٥٧.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٥.

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى الأندلسى المالقى، وكان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا فى ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، نحويا مقدما. وصنف الروض الأنف فى شرح السيرة، وله بحث فى رؤية الله والنبى فى المنام. وكان شاعرا مجيدا. وتوفى السهيلى بمراكش سنة ٥٨١هـ.

(٥) (فى صيرورة النون جزءا منه) اهـ خضرى ١/ ٣٢.

ثم انتقل[1] إلى الحرف فقال:

وكلُّ حرفٍ مستحِقٌّ للبنَا

هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب قالوا: لأن الحرف لا يتصرف (ولا يتعاقب)[2] عليه في المعاني ما يحتاج (به)[3] إلى الإعراب.

واعترض: بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو (من).

وأجيب: بأن الحرف: إنما جيء به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس غير.

وقوله: **والأَصْلُ فِي المبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنا**

يعني أن الأصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون، لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة.

ثم قال: **ومنه ذو فتح وذو كسرٍ وضم**

أي: ومن المبني صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب ضم، فعلم بذلك أن المبني على أربعة أقسام، وأن أنواع البناء أربعة: ضم وكسر وفتح ووقف وهو السكون.

تنبيهات:

الأول: قد تقرر أن الأصل في المبني أن يسكن فما بني (منه)[4] على حركة فلسبب ترك الأصل لأجله.

وأسباب البناء على حركة خمسة: الأول التقاء الساكنين نحو: (أمس).

والثاني: كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات.

---

(١) ج وفي أ، ب (النقل).
(٢) ب وفي أ (ولا يتعقب) وفي ج (ولا يعتقب).
(٣) ب.
(٤) أ.

والثالث: كون الكلمة عرضة، لأن (يبدأ)[1] بها كلامِ الابتداء (وباء الجر)[2].

والرابع: كون الكلمة لها أصل فى (التمكن)[3] نحو (أول).

والخامس: الشبه بالمعرب نحو (ضرب) (فإنه)[4] شابه المضارع فبنى على الفتح كما سبق.

الثانى: لتخصيص المبنى ببعض الحركات أسباب، فأسباب الفتحة ستة:

الأول: مجرد طلب التخفيف نحو «أين».

الثانى: شبه محلها (بما اكتنف)[5] هاء التأنيث نحو (بعلبك).

الثالث: مجاورة الألف نحو (أيّان).

الرابع: كونها حركة (الأصل)[6] نحو (يا مُضَار) (ترخيم)[7] مضارٌ[8] اسم مفعول.

والخامس: الفرق بين معنى أداة واحدة نحو (يَالَزَيْدٍ لِعَمْرٍو).

والسادس: الإتباع[9].

وأسباب الكسرة سبعة:

الأول: التقاء الساكنين نحو (امس).

والثانى: مجانسة العمل نحو (باء) الجر ولامه.

---

(١) أ، ج وفى ب (يبتدأ).
(٢) أ، ج.
(٣) أ، ج وفى ب (التمكين).
(٤) أ، ج وفى ب (لأنه).
(٥) أ، وفى ب، ج (بما هو فى كنف).
(٦) ب، ج.
(٧) أ، ج وفى ب (تفخيم).
(٨) فى الأصل (مضارر).
(٩) نحو كيف، بنيت على الفتح إتباعا لحركة الكاف، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين. اهـ أشمونى ٢٦/٢.

والثالث: الحمل على المقابل نحو: لام الأمر، فإنها كسرت حملا على لام الجر، لأنها فى الأفعال نظيرتها فى الأسماء.

والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو (أنتِ).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا مضارِ) ترخيم مضارٍّ[1] اسم فاعل.

والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء فى نحو (لموسى عبد).

والسابع: الإتباع[2].

وأسباب الضمة ستة:

الأول: أن تكون فى الكلمة كالواو فى نظيرتها (كنحن)، فإن نظيرتها (هو).

الثانى: شبه المبنى بما هى فيه كذلك نحو: اخشوْا (القومَ)[3].

والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو (قبلُ وبعدُ).

والرابع: شبه المبنى بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو (يا زيدُ).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا تحاجّ) ترخيم (تحاجج)[4] مصدر تحاج. إذا سمى به.

والسادس: الإتباع[5].

واعلم أن ما حرك لغير التقاء الساكنين فحقه الفتح لخفته، لا يعدل عنه غالباً إلا لسبب من الأسباب المذكورة، وما خرج عن هذا فهو شاذ.

الثالث: قد فهم مما سبق أن الاسم إذا بنى على السكون، ففيه سؤال واحد، لم بنى؟ ولا يقال لم سكن؟؛ لأنه الأصل.

وإذا بنى على الحركة، ففيه ثلاثة أسئلة:

---

(١) فى الأصل مضارر.

(٢) نحو ذه وته - بالكسر - فى الإشارة للمؤنثة. أشمونى ١/ ٢٦.

(٣) ب، ج وفى أ (اليوم). (٤) ب، وفى أ، ج (تحاج). (٥) كمنذ.

لم بنى؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟.

وأما الفعل والحرف، فإن بنيا على السكون فلا سؤال فيهما، وإن بنيا على حركة فسؤالان:

لم حركا؟ ولم كانت الحركة كذا[1].

وقوله: كأينَ أمْسِ حيثُ والسَّاكِنُ كَمْ

تمثيل لأنواع المبنى (فأين) مثال لما بنى على الفتح، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لتضمنه معنى الهمزة فى الاستفهام، ومعنى أن الشرطية فى الشرط، (وحرك لالتقاء الساكنين)[2] وفتح تخفيفًا للكسرة. وجيرِ[3] وأمس مثال لما بنى على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر وحرف التعريف عليه فى نحو (بالأمس) ولصحة الإسناد إليه، وبنى عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف، لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة، وحرك لالتقاء الساكنين وكسر على أصل التقائهما.

وقال السهيلى: مَن كسر (أمس) فى كل حال فإنما (شبه بما)[4] سمى بالفعل، وفيه ضمير محكى (نحوُ)[5] من هذا، عن الكسائى، (وحيث) مثال لما بنى على الضم، وهو اسم لدخول (من) عليه فى نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[6] وبنى عند غير فقعس[7]، لافتقاره إلى جملة افتقارًا لازما. وضم على أشهر اللغات، لشبهه بالغايات، ووجه الشبه (أنها كانت)[8] مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت (من)[9] ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة.

---

(١) راجع الأشمونى ١/٢٦، ٢٧.

(٢) أ، ج.

(٣) قال ابن هشام فى المغنى ١/١٠٩ (جير - بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس. وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم ...).

(٤) أ، ج.

(٥) ب، ج.

(٦) سورة البقرة ١٥٠.

(٧) فقعس قبيلة من فصحاء قبيلة بنى أسد.

(٨) ب، ج وفى أ (أنها لما كانت).

(٩) أ، ج.

وذهب الزجاج إلى أن (حيثُ) موصولة وليست مضافة فهى بمنزلة (الذى).
و(كَم) مثال لما بنى على السكون وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لشبهه بالحرف فى الوضع أو لتضمن (كم)[1] الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى (رُبّ) التى للتكثير.

وقيل فى سبب بناء (كم)[2] الخبرية غير هذا. مما يذكر فى باب (كم)[3].

ولما ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب، وهى أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم.

وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب، وهذه ثلاثة أقسام:

قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهو الرفع والنصب، تقول (زيدٌ يهابُ) و (إن زيداً لن يهاب).

وقسم يختص بالاسم وهو الجر: (مررتُ بزيدٍ).

وقسم يختص بالفعل وهو الجزم نحو (لم يَهَبْ)[4].

وإلى هذا أشار بقوله:

والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجعلَنْ إعْرَابَا

إلى آخره، وهو واضح.

(وإنما اختص الجر بالاسم؛ لأن كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم)[5]. وإنما اختص الجزم بالفعل، ليكون فيه[6] كالعوض من الجر فى الاسم.

---

(١) أ، ب.
(٢) ب.
(٣) قال المرادى فى باب كم (... وأما الخبرية، فقيل: لشبهها بها - أى بالاستفهامية - وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل. لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. قلت: والتقليل بالشبه الوضعى كاف فى بنائها.
(٤) أ، ج وفى ب (لم يذهب).
(٥) أ، ج.
(٦) أ، ب.

وقيل غير ذلك. مما لا فائدة فى ذكره هنا.

وقد أشار بقوله: (كما قَدْ خصّص)[1] إلى علة تخصيص الفعل بالجزم ثم قال:

فَارْفَع بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وجُرّ كَسْراً كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرّ

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ ....

يعنى: أن أصل الإعـراب أن يكون بالحـركات والسكون، فـأصل الرفع أن يكون بضـمة. وأصل النـصب أن يكون بفتـحـة، وأصل الجر أن يكون بكسـرة، وأصل الجزم أن يكون بالسكون؛ إذ لاحظ له فى الحركات، فكان حظه حذفها.

وقد مثل الرفع والنصب والجر «ذِكْرُ اللَّه عَبْدَهُ يَسُرّ».

ثم قال: وغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ

فأشـار إلى أن الإعراب بغيـر ما ذكر من الحـركات والسكون (نائب)[2] عن المذكور فينـوب عن (الضمة)[3] الواو والألف والنون، وعن الفتـحة الألف والياء والكسرة وحذف النون.

وعن الكسرة الياء والفتحة، وعن السكون حذف الحرف.

فللرفع أربع علامـات، وللنصب خمس علامات، وللجـر ثلاث علامات، وللجزم علامتان.

فهـذه أربع عشرة علامـة: أربعة أصول، وعشـرة تنوب عن تلك الأصول. وسنذكر مواضع النيابة مفصلة إن شاء الله تعالى.

ثم مثل ما أعرب بغير ما ذكر عن طريق النيابة بقوله (نحوُ جَا أخو بنى نَمرْ) (فأخو) مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، و (بنى) مجرور بالياء نيابة عن الكسرة.

واعلم أن الغالب فى الاسم، إما حركة، وفى الفعل إما حرف وإما حذف. فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع:

الأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على حده.

---

(١) ب.

(٢) ب، ج وفى أ (نابت).

(٣) أ، ب.

إعراب الأسماء الستة

فبدأ بالأسماء الستة، لأن المفرد سابق[1] (على المثنى)[2] والمجموع فقال:

وَارْفَعْ بِوَاوِ وَانْصِبَنَّ بِالألِفْ   واجْرُرْ بِيَاءِ ما منَ الأسْمَا أصِفْ

أى الذى سأصفه لك من (الأسماء)[3] يعنى الأسماء الستة.

واعلم أن فى إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب قد ذكرتها فى غير هذا المختصر وأقواها مذهبان: أنا أذكرهما:

الأول مذهب سيبويه، والفارسى، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف واتبع (فيها)[4] ما قبل الآخر للآخر.

فإذا قلت: (قامَ أبو زَيْد) فأصله أَبَوُ زيد. ثم اتبعت حركة (الباء)[5] لحركة الواو فصار أَبُوُ زَيْدِ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: (رأيتُ أبا زيد) فأصله أَبَوَ زَيد. فقيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وقيل: ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفا.

قيل: وهذا أولى (ليتوافق النصب مع الرفع)[6] والجر فى الإتباع.

وإذا قلت: (مررتُ بأبى زيد) فأصله بأبَوِ زيد. فأتبعت حركة الباء بحركة الواو فصار بأبُوِ زيد. فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت فى نحو (مِيزان).

هذا (تقرير)[7] المذهب الأول. وذكر فى التسهيل أنه الأصح[8].

---

(١) فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه اهـ أشمونى ١/٢٨.

(٢) أ، وفى ب، ج (للمثنى).

(٣) أ، ج وفى ب (الأسماء الستة).

(٤) أ، ب وفى ج (فيهما).

(٥) ج وفى أ، ب (البناء).

(٦) ب، ج وفى أ (ليتوافق الرفع مع النصب والجر).

(٧) أ، ب وفى ج (تقدير).

(٨) وإليه أميل، وراجع التسهيل ص٨.

والثاني: مذهب قطرب والزيادى[1]. والزجاجى[2] من البصريين، وهشام[3] من الكوفيين فى أحد (قوليه)[4] ومن وافقهم أن إعراب هذه (الأسماء)[5] بالأحرف المذكورة.

قال فى شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف[6].

قلت: ولكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ولعدم النظير، إذ ليس فى المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و (ذى مال) على حرف واحد، لأن الإعراب زائد فلا يوجد ذلك فى المعربات إلا شذوذا بخلاف المذهب الأول.

فإن قلت: ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه فى أن إعراب هذه الأسماء بالحروف.

قلت: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح فى جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما تفيد

---

(١) وهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحق الزيادى: قال ياقوت الحموى: كان نحويا لغويا راوية. قرأ على سيبويه كتابه، ولم يتمه. وروى عن أبى عبيدة والأصمعى وكان يشبه به فى معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعرا ذا دعابة وفرح. صنف النقط والشكل وشرح ثلث سيبويه، والأمثال، وغير ذلك.
وله فى جارية سوداء:

ألا حبذا حبذا حبذا   حبيب تحملت فيه الأذى

ومات سنة ٢٤٩ هـ تسع وأربعين ومائتين.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجى، أصله من (نهاوند) ثم انتقل إلى بغداد ولزم أبا إسحق إبراهيم الزجاج، حتى برع فى النحو وإليه ينسب؛ وصنف كثيرا من الكتب، منها كتاب الجمل فى النحو - صنفه بمكة - والإيضاح فى علل النحو، والكافى - توفى بطبرية سنة ٣٤٠ هـ أربعين وثلاثمائة.

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوى الكوفى، أحد أعيان أصحاب الكسائى. صنف كتاب مختصر النحو. وتوفى سنة ٢٠٩ هـ تسع ومائتين.

(٤) ب وفى أ، ج (قوله).

(٥) أ، ج وفى ب (الأشياء).

(٦) راجع الأشمونى ٣١/١.

الحركات لو ظهرت، وأراد (بذلك)[1] التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه.

ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل على أن إعرابها بالحركات هو الأصح وقوله: مِنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَةً أبَانَا

شروع في ذكر الأسماء الستة، وبدأ (بذو) لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف (وقيد إعرابها بأن تبين)[2] معنى الصحبة احترازاً من (ذو) الموصولة في لغة طيئ[3] فإنها مبنية على (الأعرف)[4].

وقوله: وَالفَمُ حيثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا

يعني أن (الفم)[5] من الأسماء التي تعرب بالأحرف، إن بانت[6] منه الميم أي: زالت وفارقت فتقول (هذا فوك. ورأيت فاك. ونظرت إلى فيك) وإن كان بالميم ففيه عشر لغات:

نقْصه، وقصرهُ، وتضعيفه، كل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة: إتباع فائه لميمه وأفصحها (فتح)[7] فائه منقوصاً.

وقوله: أبٌ أخٌ حَمٌ كَذَاكَ

أي: ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، والحم: هو أبو الزوج ونحوه من أقاربه، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

---

(١) أ، ج وفي ب (بقوله).
(٢) ج وفي أ (وقيدها بأن تفهم) وفي ب (وقيدها بأن تبين).
(٣) من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأناً، ومساكنها الجبلان في وسط نجد ومن أطيب بلاده، وكان لبلادهم شأن عظيم في حكم التجارة في شمال بلاد العرب.
(٤) ج وفي أ، ب (الأعرب).
(٥) ب، ج وفي أ (القسم).
(٦) ب، ج وفي أ (وإن).
(٧) أ، ب.

وقوله: (وهن) أى كذلك، وأخره (لوقوع)[1] الخلاف فيه، فإن الفراء أنكر إعرابه بالأحرف[2] وهو محجوج بنقل سيبويه، وأيضاً فإن إعرابه بالأحرف قليل. والأحسن فيه التزام النقص، وهو حذف لامه، وجعل الإعراب على عينه «كيد» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهَنِ أبيه، ولا تكنوا»[3] وإلى هذا أشار بقوله: **وَالنقصُ فِى هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ**.

أى: أحسن من الإعراب (بالأحرف)[4] وجرت عادة (كثير)[5] من النحويين أن (يذكروا)[6] «الهن» مع هذه الأسماء منبهين على قلة إعرابه بالأحرف، فيوهم ذلك (مساواته)[7] **لَهُنَّ**.

قال فى شرح التسهيل: ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب.

والهن: كناية عن اسم جنس، قال فى الصحاح[8] كلمة كناية (ومعناها)[9] شىء.

---

(١) ب، ج وفى أ (لوقع).

(٢) أى: أنكر الفراء إتمامه، وهو محجوج بنقل سيبويه: الإتمام عن العرب. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. اهـ أشمونى ١/ ٢٩.

(٣) تعزى: انتمى وانتسب. عزاء الجاهلية: هو أن يقول الرجل: يالفلان. ليخرج الناس معه للقتال فى الباطل، أعضوه بهن أبيه: فعل أمر من أعض. أى: قولوا له: اعضض على قبل أبيك الذى تنتسب إليه، ولا تجيبوه استهزاء به. ولا تكنوا، لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن. بل اذكروا اسمه الصريح.
هو حديث صحيح عن أبى، رواه أحمد فى مسنده، والنسائى، وابن حبان فى صحيحه، والطبرانى فى الكبير.
الشاهد: فى «الهن» فإنه استعمل منقوصا معربا بالحركات الظاهرة. وإذا استعمل الهن غير مضاف كان منقوصا بالإجماع.

(٤) ب، ج.

(٥) ب، ج وفى أ (كثيرة).

(٦) ب، ج وفى أ (يذكر).

(٧) ب وفى أ، ج (مساوة).

(٨) هو كتاب للجوهرى رتبه فى ثمانية وعشرين بابا. وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا على حسب حروف المعجم وترتيبها ٢/ ٥٦٧.

(٩) ب وفى أ، ج (معناه).

فتقول: «هذا هنك» أى: شيئك. وقال ابن الدهان[1]: هو كناية عما (يقلل)[2] وكثرة الكناية به عن الفرج.

ثم قال: (وَفِي أبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ) أى: يندر التزام النقص فى «أب» وتاليه. وهما: أخ وحم.

ومنه قوله[3]:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبهُ فَمَا ظَلَمْ

فالوجه الراجح فى «هن» هو المرجوح فى «أب» وتاليه.

---

(١) هو سعيد بن المبارك، المعروف بابن الدهان. قال ياقوت: من أهل واسط، قدم بغداد فأقام بها وقرأ على هبة الله، وكان مولده سنة أربع وتسعين وأربعمائة فى ليلة الجمعة حادى عشرين رجب، وكان إماما فى النحو، وصنف شرح الإيضاح فى أربعين مجلدة وشرح اللمع لابن جنى فى عدة مجلدات، والدروس فى النحو - وغير ذلك. وتوفى بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ تسع وستين وخمسمائة.

(٢) أ، ب وفى ج (يتعلل).

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج يمدح عدى بن حاتم. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «بأبه اقتدى عدى»: أراد به عدى بن حاتم الطائى وهو صحابى جليل. «الظلم» وضع الشىء فى غير محله. وهذا البيت نظم فيه الشاعر المثل السائر: «من أشبه أباه فما ظلم».

المعنى: أن عدى بن حاتم اقتدى بأبيه حاتم الطائى فى الجود والكرم، فمن يشابه أباه، ويحاكيه فى صفاته فما ظلم فى هذا الاقتداء، لأنه أتى بالصواب ووضع الشىء فى محله.

الإعراب: «بأبه» جار ومجرور متعلق باقتدى. «اقتدى عدى» فعل وفاعل «فى الكرم» جار ومجرور متعلق باقتدى أيضا «ومن» اسم شرط «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط وفاعله مستتر فيه «أبه» مفعول به ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط وما نافية «ظلم» فعل ماض فاعله مستتر فيه. والجملة فى محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: هو أن الأب قد استعمل فيه فى الموضعين بحذف اللام معربا بالحركات. فهذا لغة العرب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٢، ابن عقيل ١/ ٢٢، وابن داود، والسندوبى، والاصطنهاوى، والمكودى ص١١، وابن هشام ١/ ٢٢. والسيوطى فى شرحه ص٩، وفى همع الهوامع ١/ ٢٩.

وأنكر بعضهم نقص «حم» وقد حكاه الفراء، وحكى أبو زيد[1] نقص أخ.

ثم ذكر لغة ثالثة فى أب وتاليه فقال:

وَقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِنّ أشْهَرُ

يعنى أن القصر فى «أب» وتاليه، وهو التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة (فى الألف)[2] أشهر من النقص فيها.

أما قصر الحم فكثير، ومن قصر الأب قول الراجز[3]:

إنَّ أبَاها وأبَا أبَاهَا ... قَدْ بلَغَا فِى المَجدِ غايَتَاهَا

---

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن الخزرج أبو زيد الأنصارى، كان إماما نحويا صاحب تصانيف أدبية ولغوية. قال السيرافى: كان أبو زيد يقول كما قال سيبويه. ومن تصانيفه: لغات القرآن، وغريب الأسماء. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٥ خمس عشرة ومائتين، وقيل: أربع عشرة. عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة.

(٢) أ، ب.

(٣) البيت: نسبه العينى لأبى النجم العجلى. ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج ونسبه أبو زيد فى نوادره لبعض أهل اليمن، والبيت من الرجز.

الشرح: «إن اباها» أى: أبا «ريا» لأن قبله:

«وَاهًا لرِيَّا ثُمَّ وَاهًا واهَا ... هىَ المُنَى لَوْ أنَّنَا نِلْنَاهَا»

«المجد»: الكرم والمراد «بالغايتين» المبتدأ والنهاية والضمير فى «غايتاها» للمجد وأنث باعتبار المنزلة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباها» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف. ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور. «وأبا» معطوف على اسم إن. «أباها»: مضاف إليه. «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «غايتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف.

الشاهد: لزوم الألف فى «أباها» على لغة القصر فى الأسماء الستة، وهو صريح فى «أبا» الثالثة؛ لأنه مضاف إليه. أما الأولى والثانية فبالقرينة؛ لأن التلفيق فى اللغات بعيد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٣، وابن عقيل ١/ ٢٣. والشاطبى، والسندوبى، والأشمونى ١/ ٢٩. وابن هشام ١/ ٣٣. وفى المغنى ١/ ١١١. والسيوطى فى شرحه للألفية ص٩. وفى همع الهوامع ١/ ٣٩. وفى شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣. وفى خزانة الأدب رقم ٥٥٩. والإنصاف ١/ ١١.

ومن قصر الأخ قولهم: «مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَلْ»[1].

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر فى هذه الأرجوزة أن الأسماء الستة على ثلاثة أقسام:

قسم ليس فيه إلا لغة واحدة وهو الإعراب بالأحرف، وذلك «ذو» بمعنى صاحب و«فم» بلا ميم.

وقسم فيه لغتان: النقص ثم الإعراب بالأحرف وهو «هن».

وقسم فيه ثلاث لغات: الإعراب بالأحرف ثم القصر ثم النقص، وهو: «أبٌ وأخٌ وحمٌ».

الثانى: زاد فى التسهيل فى «أب» التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفى «أخ» التشديد، و «أخْوُ» بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات، وفى حَمٍ حَمْواً كَقَرْو، وَحَمْئًا كقَرْء[2] وَحَمَاً كخَطَأ.

فيكون فيه ست (لغات)[3] [4].

الثالث: مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ - بالتحريك، ولامها ياء.

---

(١) ورد هذا فى مجمع الأمثال ج٢ ص٣٠٨ رقم ٤١١٧ وقال هذا من كلام أبى حنش خال بَيْهَس الملقب بنعامة - حين قال له خاله وقد بلغه أن ناسا من أشجع فى غار يشربون وهم قاتلون إخوته: هل لك فى غار فيه ظباء؟ لعلنا نصيب منها، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه فى الغار فقال ضربا أبا حنش. فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل. فقال أبو حنش: مكره أخاك لا بطل. يريد أنه محمول على ذلك لا أن فى طبعه شجاعة. يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه.
الشاهد: فى «أخاك» فإنه مقصور معرب بالحركات المقدرة على الألف.

(٢) القرو - بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب، والقرء - بفتح القاف وسكون الراء - وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه.

(٣) ب.

(٤) راجع التسهيل لابن مالك ص٨.

ومذهب الخليل أن وزنها فَعْل - بالإسكان - ولامها واو، فهى من باب قوّة[1].

وقال ابن كيسان[2]: محتمل للوجهين جميعاً.

وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه فَعْلٌ - بفتح الفاء وإسكان العين - وأصله فوهٌ ولامه هاء.

وذهب الفراء إلى (أن)[3] وزنه فُعل بضُم الفاء.

وأبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وزنها عند البصريين فَعَلٌ بالتحريك - (ولاماتها)[4] واو بدليل تثنيتها بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء. من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم فى التثنية حَمَوان، وفى إحدى لغاته حَموٌ.

وذهب الفراء إلى أن وزن «أب وأخ وحم» فعل - بالإسكان - ورد عليه بسماع (قصرها)[5] وبجمعها على أفعال.

وأما «هَنٌ» فقال بعضهم لا أعرف ما يدل على أن أصله التحريك، واستدل الشارح على ذلك بقولهم: «هنة وَهنوات»[6] وقد استدل (به)[7] بعض شراح

---

(١) ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء وأصله ذوو - حذفت الثانية اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى اهـ صبان ١/ ٦٥.

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوى. قال الخطيب: كان يحفظ المذهب البصرى والكوفى فى النحو. لأنه أخذ عن المبرد وثعلب. وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: إنه أنحى منهما. وكان يجتمع على بابه نحو مائة رأس من الدواب للرؤساء والأشراف الذين يقصدونه.

ومن تصانيفه: ١- المهذب فى النحو. ٢- والمختار فى علل النحو.

٣- وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغير ذلك.

قال الخطيب: مات لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٢٩٩هـ تسع وتسعين ومائتين.

(٣) ب.

(٤) أ، ج وفى ب (ولامها).

(٥) أ، ب وفى ج (قصر).

(٦) راجع الشارح ص١٢.

(٧) فى نسخة (ج).

الْجُزُولِـيَة[1] واعتـرض ابن إياز[2] بأن فتـحة النون فى «هنة» تحـتمل أن تكون لهـا التأنيث، وفى «هنَوات» لكونـه مثل «جفَـنات» ففـتح لجمـعه بالألف والتاء، وإن كـانت العين ساكنة فى الواحد، وقد حكى بعـضهم فى جمعه «أهناء» فبه (يستدل)[3] على أن وزنه فَعَل - بالتحريك. وهذا موضع اختصار[4].

ثم أشار إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة فقال:

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لا ... لِلْيَا كَجَا أَخو أبِيكَ ذَا اعْتِلا

فاحتـرز: مما لم يضف منها نحو «أب» فإنه يعرب بحـركات ظاهرة، وكلها تفرد إلا «ذو» فإنها ملازمة للإضافة.

وإذا أفرد «فوك» عُوِّض من واوه ميم، وقد ثبتت الميم فى الإضافة كقوله[5]:

---

(١) ألف الجزولية أبو موسـى عيسى بن عبد العزيز الجزولى. وجـزولة بطن من البربر. وكان إماما فى العربية لا يشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة. ولزم ابن برى بمصر وأخذ عنه العربية جماعة: منهم الشلوبين وابن معط. وله حاشية على الجمل للزجاجى. ومات سنة ٦٠٧هـ سبع بعد الستمائة.

(٢) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد اللـه أبو محمد العلامة جمال الدين. كـذا ساق نسبه ابن رافع فى تاريخ بغداد. وقال: كان أوحد زمانه فـى النحو والتصريف. قرأ على التاج الأرموى.
وله شرح الـضرورى لابن مالك. والإسـعاف فى مـسائل الخـلاف والمحصـول فى شرح الفصول لابن معط، توفى ببغداد سنة ٦٨١هـ إحدى وثمانين بعد الستمائة.

(٣) ب، ج. وفى أ (سبتدل).

(٤) راجع الأشمونى ١/ ٣٠.

(٥) قائله: رؤبة بن العجاج. وهو من قصيدة طويلة موجزة.
وصدره: كالحوت لا يلهيه شىء يلهمه
الشرح: «يلهمه» أى يبتلعه من اللهام فعال من لهمت الشىء ألهمه إذا ابتلعه، ومنه سمى الجيش لهاما. ظمآن: أى عطشان.
وفى مجمع الأمثال ج٢ ص٤٢١ رقم ٤٧١٣ «يضرب لمن عاش بخيلا مثريا».
الإعراب: يصبح: فعل مـضارع ناقص وفمه ضميـر مستتر يعود إلى الحـوت وهو اسمه «ظمآن» خبره «وفى البحر فمه» الواو للحال والجـار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. فمه: مبتدأ مؤخر والهاء مضاف إليه. والجملة فى محل نصب على الحال. =

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِى البَحْرِ فَمُهُ

ولا تختص بالضـرورة خلافا لأبى على(1)، ولقوله عليـه الصلاة والسلام: (لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائمِ عند الله أطيبُ من ريحِ المسك)(2).

واحـترز مما أضـيف منهـا إلى ياء المتكلم، فـإنه يعرب بـحركـات مقـدرة (نحو)(3): (هذا أخى) وكلها تضاف إلى الياء إلا (ذو) فإنها لا تضاف إلى مضمر، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر(4).

ويشترط فى إعـراب هذه الأسماء بالأحرف مع الشـرطين المذكورين شرطان آخران:

= الاستـشهاد فيه: «فمه» حـيث أثبت الشاعر الميم فى حالة الإضـافة وليس ذلك لضرورة خلافا لأبى على: قال أبو علي فى البغداديات (قد اضطر الشاعر فأبدل من العين الميم فى الإضافة كمـا أبدلها منها فى الإفراد فقال: وفى البحـر فمه: وهذا الإبدال فى الكلام إنما هو فى الإفراد دون الإضـافة، فـأجرى الإضافـة مجرى المفـرد فى الشعـر للضرورة هذا كلامه) اهـ خزانة الأدب ٢/ ٢١٦ - أقول: ولا التفات إلى قوله: بدليل الحديث.

مواضـعه: ذكره فى شـرح الألفيـة للأشمونى ١/ ٣١، وابن مـالك فى التسـهيل ص٩، والشاهد رقم ٣٢٥ فى خزانة الأدب، والسيـوطى فى همع الهوامع ج١ ص٤٠، ومجمع الأمثال.

(1) هو: الحسن بن أحـمد الإمام أبو على الفارسى النحـوى المشهور، وكان واحـد زمانه فى علم العربية. أخذ عنه الزجاج وابن السراج، وبرع فى طلبـته جماعة كابن جنى وعلى بن عيـسى وغيرهمـا. وكان متـصلا بعضد الـدولة حتى كان يقـول: أنا غلام أبى على فى النحو.

ومن مؤلفاته العظيمة كتاب الحجة فى التعليل لقراءات القرآن.

وتوفى ببغداد سنة ٣٧٧هـ سبع وسبعين وثلاثمائة.

(2) (الخلوف) بضم الخاء وقـد تفتح ولكن الفتح لغـة شاذة كمـا فى تحفة ابن حجـر بل قيل: خطأ - تغير رائحة الفم من أثر الصيام لخلو المعدة من الطعام.

(أطيب عند الله . . .) إلـخ. كناية عن تقـريب الله تعـالى الصـائم من رضـوانه وعظيم نعمه. وهو حديث صحيح عن أبى هريرة وأبى سعيد معًا، ورواه أحمد فى مسنده ومسلم والنسائى والبخارى.

(3) ب، ج وفى أ (ونحو).

(4) كإضافـته إلى العلم في نحو (أنا الله ذو بكة) وإلى الجـملة نحو (اذهب بذى تسلم) أى: اذهب فى وقت صاحب سـلامة، وفى نكت السيـوطى أن إضافتـه إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة، وفى يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذا. اهـ صبان ١/ ٦٦.

أن تكون مفردة، فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات.

فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين.

قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة، فاكتفى بذلك.

ثم مثل ما أضيف إلى غير الياء بقوله: (جا أخو أبيك ذَا اعتلا) وهو واضح.

إعراب المثنى

ثم انتقل إلى الموضع الثانى من مواضع نيابة (الحرف عن الحركة)[1] فقال:

بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلا

المثنى: هو الاسم الدال على اثنين فى زيادة فى آخره (صالحة)[2] للتجريد وعطف مثله عليه كقولك: (زيدان ورجلان) فإنه يصلح فيهما ذلك نحو (زيد وزيد ورجل ورجل).

وللتثنية ثمانية شروط:

الأول: الإفراد، فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع على حدة ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اتفاقا، وأما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز تثنيته.

وقال غيره: إن تثنية الجمع واسم الجنس غير مقيسة.

الثانى: الإعراب. فلا يثنى المبنى، وأما قولهم: (منان ومنَيْن) فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية يدل على ذلك (حذفهما)[3] وصلا، وأما (يازيدان ولا

(١) أ، ج وفى ب (الحرف عن الحركات).
(٢) ج وفى أ، ب (صالحا).
(٣) ب، ج وفى أ (حذفها).

رجلين) فإنما ثنيا قبل البناء، وأما (هذان واللذان) ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى (وليست)[1] من المثنى الحقيقى عند المحققين.

الثالث: عدم التركيب. فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقاً، وكذا ما فى حكمه كأنما مسمى به، واختلف فى تثنية المركب تركيب مزج نحو: (بعلبك وسيبويه) وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكى ولعدم السماع.

وأما الأعلام المضافة نحو: (أبى بكر) فيستغنى فيها بتثنية المضاف (وجمعه)[2] عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيون تثنيتهما (معاً)[3] وجمعهما (معاً)[4] فتقول: (أَبَوا البكرين وآباء البكرين).

الرابع: التنكير. فلا يثنى العلم باقياً على علميته. بل إذا أريد تثنيته قدر تنكيره، ولذلك لا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو (فلان وفلانة) فإنها لا تقبل التنكير.

الخامس: أن يكون قابلا لمعنى التثنية. فلا تثنى الأسماء الواقعة على ما لا ثانى له فى الوجود (كشمس وقمر) إذا قصدت الحقيقة.

السادس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: (القمرين) فى الشمس والقمر فمن باب التغليب[5].

السابع: اتفاق المعنى. فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز. هذا مذهب أكثر المتأخرين. قال فى شرح التسهيل: والأصح الجواز، وممن صرح بجواز ذلك أبو بكر بن الأنبارى[6].

---

(١) أ، ب وفى ج (وليس).
(٢) ب، ج.
(٣) ج.
(٤) ب.
(٥) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٤١ (وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه) اهـ.
(٦) هو الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن الحسن الأنبارى النحوى اللغوى. قال الزبيدى: كان من أعلم الناس بالنحو على مذهب الكوفيين وبالأدب وأكثرهم حفظا للغة. وكان ممن يرى القياس فى النحو ويقول: النحو كله قياس ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو. وتوفى ابن الأنبارى ليلة النحر سنة ٣٢٧هـ سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد.

الثامن: ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو: (سواء) فإن أكثرهم لا يثنيه استغناء بتثنية سيٍّ فقالوا: هما (سيان) ولم يقولوا: (سواءان) على أن أبا زيد حكاه عن العرب.

وما أعرب إعراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التكثير نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1].

أو الإفراد نحو: (البحرين) أو موافق له ولم يصلح للتجريد نحو: (اثنين واثنتين).

أو صلح للتجريد وعطف مباينه عليه لا عطف مثله نحو: (القمرين) فى الشمس والقمر، و(العمرين) فى أبى بكر وعمر. فهو ملحق بالمثنى.

وقد أشار فى النظم إلى أربعة ألفاظ ألحقت بالمثنى فأعربت إعرابه، وليست من المثنى حقيقة وهى (كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان).

أما (كلا وكلتا) فهما اسمان (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)[2] بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مراعاة للفظ وبالتثنية تارة مراعاة للمعنى وقد اجتمع الأمران فى قوله[3]:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْىُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِى

---

(١) سورة الملك ٤.

(٢) أ، ج وفى ب (مفردان فى اللفظ مثنيان فى المعنى).

(٣) البيت قائله الفرزدق. وهو من البسيط.

الشرح: (كلاهما) يعنى كلا الفرسين، (حين جد الجرى) أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين. وهذا من الإسناد المجازى. وأصله جدا فى الجرى أى: اجتهدا فيه، (قد أقلعا) أى: قد كفا عنه. (رابى) اسم فاعل من ربا يربو ربوا. وهو النفس العالى. وربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

الإعراب: (كلاهما) مبتدأ ومضاف إليه. (حين): ظرف متعلق بأقلعا (جد الجرى): فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها (بينهما) ظرف متعلق بجد (أقلعا) فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ (وكلا) الواو للحال. كلا: مبتدأ (أنفيهما) مضاف إليه (رابى) خبر المبتدأ وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر.

الاستشهاد فيه: فى موضعين. الأول: أنه اعتبر معنى (كلا) وثنى الخبر حيث قال (قد أقلعا)، والثانى: أنه اعتبر لفظ (كلا) ووحد الخبر حيث قال (رابى). =

ولكونهما مفردى اللفظ مثنى المعنى، أعربا إعراب المفرد فى موضع (وأعربا)[1] إعراب المثنى فى موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب (المفرد)[2] المقصور بحركات مقدرة، ومع المضمر إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا.

ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرعاً عن الإضافة إلى المظهر، جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل (تحصيلا لكمال المناسبة)[3].

وإلى هذا أشار بقوله: إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلا

أى: إذا وصل (كلا) بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر، فمضافاً حال من الضمير المستكن فى وصل وهو ضمير (كلا).

وقوله: (كلتا كذاك) يعنى مثل (كلا) فى أن إعرابها إعراب المثنى مشروط بالإضافة إلى الضمير.

تنبيهات:

الأول: حكى الفراء فى (كلا وكلتا) ثلاث لغات:

الأولى: أن يعربا مع الظاهر إعراب المقصور ومع المضمر إعراب المثنى كما (تقدم)[4].

والثانية: أن يعربا إعراب المثنى مع الظاهر والمضمر ونسبها إلى كنانة.

والثالثة: أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضا وجعل من ذلك قول بعضهم: (كلاهما (وتمرا)[5])[6] بالألف.

= مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للألفية ص١٤، والأشمونى أيضا ١/ ٣٣، وابن هشام فى المغنى ١/ ١٧٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٦٤، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٤١، والخصائص ١/ ٤٢١، ٣/ ٣١٤.
وقيل: هذا البيت قيل فى ابنة جرير ويعلها تندرا.

(١) ب وفى أ (أعرب) فيهما.

(٢) ب، ج وفى أ (المقدر).

(٣) أ.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، ج وفى أ (تمرات).

(٦) قال سيبويه ١/ ١٤٢ (ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرا، فهذا مثل قد كثر فى كلامهم واستعمل وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال: أعطنى كليهما وتمرا =

الثانى: ما تقدم من أن (كلا وكلتا) (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)[1] هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد فى الكلام الفصيح كما تقدم.

وزعم البغداديون: أن (كلتا)[2] قد نطق لها بمفرد فى قول الراجز:

فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامَى وَاحِدَهْ[3] ....

= ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرا كأنه قال: كلاهما لى ثابتان وزدنى تمرا).
وفى مجمع الأمثال للميدانى رقم ٣٠٧٩ (كلاهما وتمرا، ويروى: كليهما) أول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدى ... جعله أبوه راعيا يرعى له الإبل فبينما هو يوما يرعى إذ رفع إليه رجل قد أضر به العطش واللغوب، وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمر وتامك - السنام - فدنا منه رجل فقال: أطعمنى من هذا الزبد والتامك، فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمرا، فأطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روى ... فذهبت كلمته مثلا، ورفع (كلاهما) أى: لك كلاهما، ونصب تمرا على معنى أزيدك تمرا. ومن روى كليهما فإنما نصبه على معنى: أطعمك كليهما وتمرا .. اهـ مخلصا.

(١) أ، ج وفى ب (مفردان فى اللفظ مثنيان فى المعنى).

(٢) ج وفى أ، ب (كلا).

(٣) قال العينى: قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه - يصف نعامة - من الرجز المسدس.

وتمامه: كلتاهما مقرونة بزائده.

الشرح: (فى كلت رجليها) الضمير عائد على النعامة - أى: فى إحدى رجليها (سلامى) بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم - على وزن حبارى هى العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل.

(كلتاهما) الضمير للرجلين. (مقرونة بواحدة) أى: من السلاميات، وروى (قد قرنت) مكان (مقرونة). و(فى كلت) خبر مقدم، (سلامى) مبتدأ مؤخر، (زائده) صفة.

ويروى البيت:

فى كلت رجليها سلامى زائده   كلتاهما مقرونة بواحده

الإعراب: (فى كلت) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (رجليها) مضاف إلى كلت (سلامى) مبتدأ مؤخر (واحده) نعت لسلامى (كلتاهما) مبتدأ (مقرونة) خبر المبتدأ (بزائده) جار ومجرور متعلق بمقرونة.

الشاهد: فى كلت رجليها، استدل به البغداديون على أن (كلت) تجىء للواحدة و (كلتا) للمثناة.

=

وليس بصحيح، بل أراد (فى كلتا) فحذف الألف للضرورة.

الثالث: (كلا) عند البصريين فعل نحو معى (وألفها)[1] عن واو بدليل إبدالها (تا) فى (كلتا) وقيل عن ياء لقول سيبويه: إنها لو سمى بها وثنيت لانقلبت ياء، ووزن (كلتا) فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل (من)[2] لام الكلمة، وهو إما واو[3] وهو اختيار ابن جنى أو ياء[4] وهو اختيار أبى على، وذهب الجرمى[5] إلى أن التاء زائدة للتأنيث وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير الألف.

الرابع: المنقول عن البصريين أن قلب ألف كلا وكلتا مع المضمر (ياء)[6] ليس هو للعامل[7] وإنما هو بالحمل على (لدى وعلى) وذلك لأنهما ملازمان للإضافة فأشبها فى النصب (لدى) وأشبها فى الجر (على) ففعلوا (بكلا وكلتا) فى النصب والجر، ما فعلوا بلدى وعلى فقلبوا ألفها يا، إذا أضيفا إلى مضمر،

= وفى مختار الصحاح ص٦٠٤ فى كلتا: وقال الفراء هو مثنى ولا يتكلم منه بواحد ولو تُكلِّمَ به لقيل: كِلٌ وكِلْتٌ وكلانِ وكلْتَان واحتج بقول الشاعر:

فِى كَلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ

أى فى إحدى رجليها وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة والألف فى الشعر محذوفة للضرورة، والدليل على كونه مفردا قول جرير: كلا يومى أمامة يوم صد. أنشدنيه أبو على.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبى والأشمونى ١/ ٣٢ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص٤١، والشاهد رقم ١٣ من خزانة الأدب، والإنصاف ٢/ ٢٦٠، ٢٦٣.

(١) ب، وفى أ، ج (ألفه).

(٢) ب، وفى أ، ج (عن).

(٣) وأصلها (كلوى).

(٤) وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث.

(٥) هو: أبو عمر صالح بن إسحق الجرمى البصرى، مولى جرم بن ربان - وجرم من قبائل اليمن. قال الخطيب: كان فقيهًا عالمًا بالنحو واللغة، دينا ورعا، قدم بغداد وأخذ عنه الأخفش ويونس والأصمعى وحدث عنه المبرد قال: كان الجرمى فى زمانه. وله كتاب: الأبنية ومختصر فى النحو. ومات سنة ٢٢٥هـ خمس وعشرين ومائتين.

(٦) ب.

(٧) أ، ب وفى ج (العامل).

ولم يقلبوها إذا أضيفا إلى ظاهر[1] كما أن ألف (لدى وعلى) لا تقلب مع الظاهر.

وأما الرفع فبقيت الألف مع الظاهر والمضمر، لأنها لم تشبه فى الرفع ما تنقلب ألفه.

قال الخليل: ومن لا يقلب ألف (لدى وعلى) إذا أضيفا إلى المضمر، يقول (رأيت كلاهما أو مررت بكلاهما) فيجعلهما من المضمر على حالهما مع الظاهر، وضعف الناظم (إعراب)[2] هذا المذهب، وجعل (إعرابها)[3] بالحرفين كالمثنى، واستدل بلغة كنانة.

وأما (اثنان واثنتان) فيعربان إعراب المثنى بلا شرط، ولذلك شبههما بما هو مثنى حقيقة لئلا يتوهم أنهما مثل (كلا وكلتا) فى اشتراط الإضافة إلى المضمر.

فقال:

اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

أى: يجريان مجرى ابنين وابنتين بلا شرط، ثم قال:

وَتَخْلُفُ اليَا فى جَمِيعِها الألِفْ جَرًّا وَنَصبًا ....

يعنى أن الياء تخلف الألف. أى: تحل محلها فى جميع ما تقدم وهو المثنى والألفاظ الملحقة به جرًا ونصبًا نحو: (مررت بالزيدين ورأيت الزيدين).

وقدم الجر لأن النصب محمول عليه فى الياء التى هى أخت الكسرة، وإنما حمل عليه لاشتراكهما فى أن كلا منهما فضلة، ولهذا لم يحمل على الرفع لأنه عمدة وقوله: **بعد فتحٍ قد أُلِفْ.**

---

(١) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٤٠ (وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر فى الإعراب بالحرفين وعزاها الفراء إلى كنانة).

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج وفى أ (إعرابها).

سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنها خلفت الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

تنبيهات:

الأول: في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرا، وهي لغة بني الحارث بن كعب[1] وقبائل أخر. وأنكرها المبرد[2] وهو محجوج بنقل الأئمة[3] (وهو)[4] أحسن ما خرج عليه قراءة ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[5].

الثاني: مذهب الناظم أن إعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم، وصرح بذلك في شرح التسهيل. وهو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين. ونسب إلى الزيادي والزجاجي. قيل: وهو مذهب الكوفيين[6].

وذهب سيبويه[7] ومن تبعه إلى أن الإعراب مقدر في الألف والياء فتقدر في الألف الضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة، فإعراب المثنى عندهم بالحركات. وفي إعراب المثنى مذاهب لا نطول بذكرها.

---

(١) من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأنا إبان ظهور الإسلام، وكانت تسكن نجران. شهرت بالغنى والجمال والقوة.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأودي إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن الجرمي والمازني وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وكان غزير العلم حسن المحاضرة فصيحا بليغا ثقة، صاحب نوادر. وقيل في سبب تلقيبه بالمبرد: إن المازني حين صنف كتابه (الألف واللام) سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فأنت المبرد - أي المثبت للحق - فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء. وله مؤلفات منها: الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو من ستة أجزاء مخطوطة بدار الكتب، وشرح شواهد الكتاب.

ومات سنة ٢٨٦هـ ست وثمانين ومائتين في خلافة المعتضد ودفن بالكوفة.

(٣) راجع الأشموني ١/٢٣.

(٤) أ وفي ب، ج (هي).

(٥) سورة طه ٦٣ (قراءة نافع).

(٦) وإليه أميل.

(٧) ج ١ ص ٤ الكتاب. وقوله ظاهر في أن الألف والياء حرفا إعراب.

المجموع على حد المثنى

ثم انتقل إلـى الموضع الثالث من مواضـع النيابة[1] وهو المجمـوع على حد المثنى فقال:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

لما كان الجمع على قسمين: جمع تكسير - وهو ما تغير فيه بناء واحده لفظًا أو تقديرًا.

وجمع سلامة وهو خلافه.

احترز عن جمع التكسير بقوله (سَالِمَ جمْعِ).

ثم السالم قسمان: مذكر ومؤنث.

فاحتـرز عن المؤنث بإضافة الجمع إلـى المذكر. أعنى (عامرًا ومذنـبًا) فالذى يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء هو جمع المذكر السالم.

وهو قسمان: اسم، وصفة.

فالاسم لا يجمع هذا الجـمع إلا بأربعة شروط: الذكورية والعلمـية والعقل والخلو من تاء التأنيث المغايرة لما فى نحو: (عِدَةٍ وثُبَةٍ) علمين.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بأربعة (شروط)[2]: الذكورية والعقل والخلو من تاء التأنيث وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه.

(واحترزت)[3] بهذا الأخيـر من فَعلان فَعْلَى نحو: سَكْرَانَ وأفـعل فعلاء[4] نحو أحمر، وما اشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: (صبور) فلا يجمع شىء من ذلك بالواو والنون لعدم قبوله لتاء التأنيث.

فمثال الاسم (الذى)[5] اجتمعت فيه الشروط (عامر) فتقول: (جاء العامريون ورأيت العامريين ومررت بالعامريين).

---

(١) أ وفى ب، ج (نيابة الحرف).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفى ب (واحترز).

(٤) فى (أ) أفعل فعلى.

(٥) أ، ب وفى ج (التى).

ومثال الصفة التى اجتمعت فيها الشروط (مذنب) فتقول: (جاء المذنبون ورأيت المذنبين ومررت بالمذنبين).

وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلبًا للاختصار. وأشار للقياس عليهما بقوله: (وَشِبْهِ ذَيْنِ).

فشبه عامر كل اسم مذكر (علم)[1] عاقل خال من تاء التأنيث، وشبه مذنب: كل وصف مذكر عاقل خال من تاء التأنيث: قابل لتاء التأنيث.

فإن قلت: قد زاد فى التسهيل فى شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين[2] فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع (المذكور)[3].

تنبيهات:

الأول: لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث. فأجازوا جمع (طلحة) بالواو والنون، ولا قبول الصفة لتاء التأنيث مستدلين بقول الشاعر:

مِنّا الَّذِى هُوَ مَا إنْ طَرَّ شارِبُهُ ... وَالعَانِسُونَ وَمِنَّا المُرْدُ وَالشِّيبُ[4]

---

(١) ب، ج.

(٢) راجع التسهيل ص١٣.

(٣) أ، ج.

(٤) قائله: هو أبو قيس بن رفاعة الأنصارى كذا قاله ابن السيرافى فى شرح أبيات الإصلاح لابن السكيت. وقال البكرى: اسمه دينار وقال أبو عبيد: أحسبه جاهليا. وقال القالى فى أماليه: هو قيس بن رفاعة، وقال الأصبهانى: قائل هذا البيت أبو قيس بن الأسلت الأوسى. وهو من البسيط.

الشرح: (طر شاربه) - بفتح الطاء - معناه نبت شاربه. (والعانسون) جمع عانس وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوج مذكرا كان أو مؤنثا. (والمرد): بضم الميم جمع أمرد، (والشيب) - بكسر الشين المعجمة - جمع أشيب وهو المبيض رأسه.

الإعراب: (منا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الذى) اسم موصول مبتدأ مؤخر (هو) مبتدأ (ما) نافية (إن) زائدة. (طر) فعل ماض (شاربه) فاعل والهاء مضاف =

فجمع عانسًا (بالواو والنون)[1] وهو من الصفات المشتركة.

ولا حُجَّةَ فى البيت لشذوذه.

الثانى: ما جعل علمًا من الثلاثى المعوض من (فائه)[2] تاء التأنيث كَعِدَة أو من لامه كـثُبَةٍ فإنه يجـوز جمعـه بالواو والنون وبالألف والتاء، ما لم يكسـر قبل العلمية كشفة. فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه (كدية)[3] فيلزم جمعه بالألف والتاء.

وإلى هذا أشـار فى التسـهـيل بتقـيـيده التـاء بالمغـايرة لما فى (عِدَة وثُبَـة) علمين[4].

الثالث: اعلم أن التصغير قائم مقام الوصف، فلذلك لو صغر نحو:

«رجل وغلام» جمع بالواو والنون مع أنه ليس بعلم ولا صفة، وذلك لكون التصغير وصفًا فى المعنى.

ثم أشار إلى ما ألحق بهذا فأعرب إعرابه بقوله:

.... وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

أُولُوا وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا

= إليه: وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبـتدأ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول. (والعـانسون) معطوف على الاسم الموصـول (ومنا المرد) جملة من مبـتدأ وخبر على قياس السابقة معطوفة عليها (والشيب) معطوف على المرد.

الاستشهاد فيه: فى قوله (والعانسون)، فإن الكوفيين جوزوا جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء محتجين بهذا.

وعند الجمهور فيه شذوذان: الأول إطلاق العانس على الذكر، والأكثر إطلاقه على المرأة. وإنما الأشهر استعماله فى المؤنث. والثانى جمعه بالواو والنون.

مواضـعه: ذكره من شراح الألفـية: الشاطبى والأشمـونى ١/ ٣٥، وذكره ابن هشام فى المغنى ٢/ ٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٤٥.

(١) ب.

(٢) ب، ج وفى أ (فائدة).

(٣) أ، ب.

(٤) التسهيل ص١٣.

وهو أربعة أقسام: اسم جمع وجمع تكسير، وجمع تصحيح لم يستوف الشروط، ومفرد هو جمع في الأصل.

فالأول: عشرون وبابه. ونعنى ببابه سائر العقود إلى التسعين.

و (أولو) و (عالمون) فهذه كلها أسماء جموع ألحقت بجمع المذكر السالم في إعرابه، لأن هذه لا واحد لها من لفظها، وليس (العالمون) جمع عالم لأن العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل، وإنما هو اسم جمع. قاله المصنف.

والثاني: أرضون وسنون وبابه (فهذه)[1] جموع تكسير لتغير واحدها. أعربت إعراب جمع المذكر السالم.

الثالث: أهلون. فإنه جمع أهل وأهل، فهو مستوفى الشروط إذ هو ليس علمًا ولا صفة. فأهلون - جمع تصحيح لم يستوف الشروط.

وجعل بعضهم (أرضين وسنين) من هذا النوع.

والرابع: عليون - وهو اسم لأعلى الجنة. كأنه في الأصل فِعْلِيٌّ من العلو - فجمع جمع من يعقل وسمى به، وفى تمثيله بهذه الألفاظ تنبيه على نظائرها. وباب سنين (الذى)[2] أشار له بقوله (وبابه) هو ما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يكسر[3] فهذا النوع شاع فيه جمعه بالواو والنون رفعًا وبالياء والنون جرًّا ونصبًا[4]، وهو ثلاثة أنواع:

مفتوح الفاء نحو: (سنة).

ومكسور الفاء نحو: (مائة).

ومضموم الفاء نحو: (ثُبة) وهى الجماعة.

فلام (سنة) واو أو هاء على اللغتين. ولام (مائة) ياء، ولام (ثبة) واو، وقيل: ياء من ثبيت أى جمعت. وأما الثبة التى هى وسط الحوض فمحذوفة العين

(١) أ، ب وفى ج (ففيه).
(٢) أ، ب وفى ج (الذين).
(٣) أى تكسيرا يعرب معه بالحركات.
(٤) هى لغة أهل الحجاز وعلياء وقيس.

من (ثاب يثوب)[1] إذا رجع، وقيل: بل محذوفة اللام أيضًا من ثبيت. فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه نحو: (سنين)، وقد حكى ضم (سينه)[2]، وما كان مكسور الفاء لم يغير (نحو)[3] (مئين)، وما كان مضموم الفاء فوجهان الكسر والضم نحو: (ثُبِين) فإن كسر استغنى عن هذا الاستعمال نحوك (شَفَة) إلا ما ندر.

وقوله: وَمِثْلَ حينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البابُ

يعنى أن باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة[4] ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء[5] فتقول: «هذه سنين وصحبته سنينا (وما رأيته)[6] منذ سنين» وفى الحديث، فى رواية: «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف»[7]، ومنه قول الشاعر:

دعانى من نجدٍ فإن سنينه لَعِبْنَ بنا شِيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدًا[8]

---

(١) أ، ب وفى ج (باب يثوب).
(٢) أ، ب وفى ج (سنة).
(٣) ج.
(٤) هذا إذا لم يكن أعجميا وإلا فيعرب على النون من غير تنوين إعراب ما لا ينصرف مثل (قنسرين) كورة بالشام.
(٥) لبعض بنى تميم وبنى عامر.
(٦) ب.
(٧) هذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم.
وروى (كسنى) يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة فقد تكلم بهما النبى أو بأحدهما ورواه الرواة بهما أخرجه الشيخان - البخارى ومسلم من حديث طويل عن ابن مسعود.
(٨) البيت للصمة بن عبد الله الطفيل شاعر إسلامى بدوى من شعراء الدولة الأموية. وهو من الطويل.
الشرح: (دعانى) اتركانى. يخاطب به خليله ومن عادة العرب أنهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما فى قول امرئ القيس: قفا نبك . . . وتفعل العرب ذلك للتعظيم، أو خطاب لاثنين حقيقة.
(نجد) اسم للبلاد التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق (سنينه) جمع سنة، والمراد العام المجدب، (شيبا) - بكسر الشين =

ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين.

وقوله: (وَهُوَ عِندَ قَوْمٍ يَطَّرِدُ).

يعنى أن إجراء سنين وبابه مجرى حين يطرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ كما فى الحديث المذكور.

وإنما ا ختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه بالتكسير فى عدم سلامة نظم واحده.

وقوله: (ونُونَ مَجْمُوعٍ) نحو: (الزينين والمسلمين).

(ومَا بِهِ التحق) نحو (عشرين) وما ذكر معه (فافْتَحْ) أى: فلزمه الفتح للفرق بينه وبين نون التثنية.

= - جمع أشيب. وهو المبيض من الرأس (شيبننا): من شيب - بالتشديد يشيب تشييبا (مردا) جمع أمرد. وهو الذى لم تنبت لحيته.

المعنى: اتركانى يا خليلى من ذكر هذه البلاد، فإن ما وقع فيها من مشاق الجدب جعلنا أضحوكة ونحن شيوخ، وشيبتنا أهوالها ونحن مرد.

الإعراب: (دعانى) فعل أمر وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية، والياء مفعول به (من نجد): متعلق بدعا (فإن) الفاء للتعليل إن: حرف توكيد ونصب (سنينه) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة والهاء مضاف إليه (لعبن) فعل ماض ونون النسوة فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن (بنا) جار ومجرور متعلق بلعب (شيبا) حال من الضمير المجرور بالباء (وشيبننا) الواو عاطفة والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن (مردا) حال من المفعول الذى هو ضمير المتكلم ومعه غيره.

الشاهد فيه: على إجراء سنين مجرى حين فى الإعراب بالحركات والتزام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال: فإن سنيه.

واعلم أن هذه لغة بنى عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات فى النون كما فى غسلين ويقولون هذه سنين ورأيت سنينا وأقمت بسنين، وعلى هذا ما جاء فى قوله عليه الصلاة والسلام (اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف) وتميم أيضا يجعلون الإعراب فى النون ولكن لا ينونونها فيقولون سنينُ وسنينَ وسنينِ جره بالكسر ولا تسقط النون ههنا ولو عند الإضافة، لأنها نزلت منزلة نون مسكين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٩، وابن هشام ١/ ٤١، وابن عقيل ١/ ٣١، والشاطبى، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/ ٣٧، والمكودى ١/ ١٢.

(وَقَلَّ مَن بِكَسْرِهِ نَطَقْ) يعنى فى الضرورة وليس بلغة.

ومنه قول الشاعر[1]: .... وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وقول الآخر[2]: .... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

---

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى وهو من قصيدة نونية يخاطب بها فضالة العربى وهو من الوافر.

وصدر البيت: عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِى أَبِيهِ ....

وقد ذكر البيت كله فى النسخة ب، ج.

الشرح: (جعفر) هو ابن ثعلبة بن يربوع أخو عريس بن ثعلبة (بنى أبيه) أى بنى أبى جعفر. (زعانف) بفتح الزاى المعجمة والعين المهملة - جمع زعنفة وهى طرف الأديم - أو هدب الثوب - أو القصير، وأراد بهم الأدعياء.

المعنى: عرفنا جعفرا وإخوته لعظمهم، وأنكرنا غيرهم لأنهم أدعياء وليس لهم أصل معروف.

(الإعراب): عرفنا: فعل وفاعل ومفعول (وبنى أبيه) معطوف على جعفر ومضاف إليه (وأنكرنا زعانف): جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة (آخرين) صفة لزعانف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

الشاهد: قوله (آخرين) حيث كسر النون فيها، ونون الجمع حقها الفتح وكسر النون جائز بعد الياء فقط وقيل: لغة وهو الراجح. فقد بنى الشاعر كلامه على هذه اللغة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٧، وابن هشام ١/٤٩ وابن عقيل ١/٣٣ والشاطبى، وداود والسندوبى، والاصطهناوى، والأشمونى ١/٢٩، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٤٩، والشاهد رقم ٥٩٧ فى خزانة الأدب.

(٢) البيت قائله: سحيم بن وثيل الرياحى. من مقطوعة له فى ديوان جرير وكان عبدا حبشيا وكان فصيحا بليغا وكان قد اتهم ببنت مولاه فقتله. وهو من الوافر.

وصدر البيت: وماذا يبتغى الشعراء منى.

وقد ذكر البيت كله فى النسختين ب، ج ففى ب بهذه الرواية وفى ج وماذا يدَّرى الشعراء منى.

الشرح: قوله «وماذا يبتغى» أى وماذا تطلب. وأنشده الزمخشرى والجوهرى وماذا يَدَّرى الشعراء بتشديد الدال المهملة. يقال ادَّراه يدريه إذا ختله وخدعه.

الإعراب: «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ. وذا: اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر «يبتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بيبتغى والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وقد» الواو حالية وقد حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به «الأربعين» مضاف إليه مجرور بالياء المكسورة ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا. وقيل مجرور بالكسرة الظاهرة لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون. =

وقال فى شـرح التسهيل: ويجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة[1].

وقوله (ونُونُ مَا ثُنِّى) نحو: (الزيدين) (وَالْمُلْحَق به) نحو: (اثنين) (بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوه). أى: بعكس نون الجمع فينكسر لالتقـاء الساكنين وقَلَّ مَن نطق بفتحه، إلا أن فتح نون المثنى لغة حكاها الكسائى والفراء ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف[2] وأجازها بعضهم مع الألف، واستدل بقول الراجز:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا[3] . . . .

=الشاهد: فى قوله «الأربعين» فإنه كسر النون فيه، وكان الأصل فتحها ولكن كسرها للضرورة ويجوز أن يكون أجراه مجرى الحين فأعربه بالحركات.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص١٧، وابن هشام ١/ ٥٠، وابن عقيل ١/ ٣٤، والأشمونى ١/ ٢٩، والسيوطى ١/ ١١، والمكودى ص١٣، وداود والشاطبى، والسندوبى، والأصطهناوى، وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ١١ والشاهد ٥٨٦ فى خزانة الأدب. وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٤٩ والمبرد فى المقتضب ٣/ ٣٣٢.

(١) قال الأشمونى ١/ ٣٩: «وجزم به فى شرح الكافية» اهـ.

(٢) (كقوله: على أحوذيين استقلت عشية فما هى إلا لمحة وتغيب) أشمونى ١/ ٣٩.

(٣) البيت: قيل إن قائله لا يعرف كما زعم العينى، وقيل: هو لرؤبة بن العجاج، والصحيح أنه لرجل من ضبة كما قال المفضل، وهو من الرجز المسدس.

وعجز البيت: ومنخرين أشبها ظبيانا

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب وأيضا فى نسخة ج - إلا أن رواية صدره فى ج:

أعرف منها الأنف والعينانا

الشرح: «الجيد» بكسر الجيم - العنق. وجمعه أجياد، «ظبيانا» اسم رجل بعينه، وليس تثنية ظبى «منخرين» بفتح النون أو بكسرها على التلفيق بين اللغات - مثنى منخر، وأصله: مكان النخير، واستعمل فى الأنف.

المعنى: أعرف من سلمى جيدها وعينيها ومنخريها اللذين يشبهان منخرى هذا الرجل.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به «والعينانا» معطوف عليه «ومنخرين» معطوف عليه أيضا «أشبها» فعل ماض والألف الاثنين فاعل «ظبيانا» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد أو هو على لغة من يلزم المثنى بالألف والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح الشاعر فيه نون التثنية والقياس كسرها وقيل الشاهد أيضا فى قوله: «ظبيانا» وادعى أن ظبيان تثنية ظبى وإليه مال الهروى حيث قال فى الذخائر: والتقدير أشبها منخرى ظبيين فجعله تثنية ظبى، وليس هذا بصحيح. وقيل: البيت مصنوع. أى: غير عربى فلا يستشهد به. =

وحكى الشيباني[1] أن ضم نون المثنى لغة. يعني إذا كان بالألف، وحكى عن العرب (هُمَا خَلِيلانُ).

ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل إلى نيابة الحركة (عن)[2] حركة أخرى، وذلك في موضعين:

الأول: جمع المؤنث السالم، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة[3] فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره، وضابطه: ما جمع بألف وتاء مزيدتين.

وإليه أشار بقوله:

وَمَا بِتَا وَأَلِف قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِى الجَرِّ وفِى النَّصْبِ مَعَا

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقيد الألف والتاء بكونهما زائدتين؟

قلت: تعليق الباء بقوله جمع يغنى عن (التقييد)[4]، إذ المراد ما دل على جمعيته بألف وتاء. و(نحو أبيات) مما تاؤه أصلية وقضاة مما ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيته بالألف والتاء[5].

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/٤٧، وابن عقيل ١/٣٦، وداود والشاطبي، والسندوبي، والاصطنهاوي، والأشموني ١/٣٩، والسيوطي ص١٢، والمكودي ص١٣ - وذكر في المفصل ٣/١٢٩.

(١) هو إسحق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي. قال الخطيب: كان أبو عمر راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر ثقة في الحديث كثير السماع نبيلا فاضلا عالما بكلام العرب حافظا للغاتها، صنف كتاب الجيم والنوادر، وغريب المصنف وغير ذلك. مات سنة ست أو خمس ومائتين وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين.

(٢) ج وفي أ، ب (على).

(٣) (خلافا للأخفش في زعمه أنه مبنى في حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا، وهشام فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب: (سمعت لغاتهم) ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد نصب بالكسرة كسنوات وعضوات) اهـ ج١ ص٤٠.

(٤) ب، ج وفي أ (التنبيه).

(٥) أ.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يذكر علامة رفعه؟

قلت: لأنه بالضمة على الأصل.

ثم ذكر ما ألحق بجمع المؤنث السالم فقال:

كَذَا أُولاتُ وَالَّذِي اسمًا قَدْ جُعِلْ كاذْرِعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

يعني: أن أولات يكسر في جره ونصبه كالجمع المذكور، وهو اسم جمع؛ لأنه لا واحد له من لفظه فهو في المؤنث نظير أولو في المذكر.

وقوله: والذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ

يعني: أن ما كان مجموعًا بألف وتاء ثم سمى به فجعل اسمًا مفردًا، فإنه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها، فيكسر في الجر والنصب وينون.

وقد مثله بأذرعات (وهو بالذال المعجمة)[1] اسم موضع[2] فتقول: (رأيت أذرعات ومررت بأذرعات) فيستوى جره ونصبه ونحوه (عرفات).

ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة كما سبق (ومنهم)[3] من يمنعه الصرف فيجره وينصبه بالفتحة ولا ينون.

فإن قلت: لم نون أذرعات وعرفات ونحوهما على اللغة الفصحى، وحقهما منع الصرف للتأنيث والعلمية؟.

قلت: ليس تنوينهما للصرف، وإنما هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه.

فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء - إذا سمى به - فما حكم المثنى والمجموع على حدة إذا سمى بأحدهما؟

قلت: أما المثنى ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل: (عمران) في التزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

---

(١) أ، ج.

(٢) بلدة بالشام.

(٣) ب، ج.

وأما المجموع على حدة ففيه أربعة أوجه:

الأول: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثاني: أن يجعل (كَغِسْلِين) فى التـزام الياء وجعل الإعراب (على)[١] نون مصروفًا، ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين[٢].

والثالث: أن يجعل (كـهَارُون) فى التزام الواو وجـعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

والرابع: التزام الواو وفـتح النون مطلقًـا، ذكره السيـرافى، وزعم أن ذلك صحيح من لسان العرب.

تنبيهات:

الأول: جعل المثنى (كعمران) والمجـموع (كغسلين) أو (هاورن) مشروط ألا يتجاوزا سبـعة أحرف، فإن تجاوزا السبعـة لم يعربا بالحركات[٣] وقد نبه على ذلك فى التسهيل[٤].

الثانى: ما تقدم من أن المثنى إذا جعل بعد التسـمية (كعمران) يمنع الصرف، قيده ابن جنى بغير (ذان وتان) مسمى بهـما، فإنهما يصرفان إذ الألف (هنا)[٥] لم تقع موقع الألف الزائدة. وفى حواشى مَبْرَمَان[٦] منع صرف (ذان)[٧] قال: لأن فى آخره زيادتين.

---

(١) ب وفى أ (فى).

(٢) ج٢ ص٨ الكتاب.

(٣) فإن تجاوزها كأشيهباين تعين الوجه الأول. أشمونى ١/ ٤١.

(٤) قال فى التسهيل ص٢٥٥ (أو جـعل المثنى وموافقه كعمران والمجموع ومـوافقه كغسلين أو حمدان أو هارون ما لم يجاوزا سبعة أحرف).

(٥) ب، ج.

(٦) هو: أبو بكر بن محمد بن على العسكرى، سمع من المبرد وأكثر من الأخذ عن الزجاج، وبعد صيته فى النحو إلا أنه كان غير وقور. ضنينا بالتعليم إلا مع الجزاء المرضى له.
من مؤلفاته النحوية: شـرح شواهد سيبويه، وشرح كتاب سيـبويه ولم يتم، وشرح كتاب الأخفش، والتلقين. وتوفى سنة ٣٤٥هـ خمس وأربعين وثلاثمائة.

(٧) ب، وفى أ، ج (هذان).

والموضع الثانى من (موضعى)[1] نيابة الحركة عن حركة أخرى. ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل من كونه فرعًا من وجهين كما سيتحقق فى موضعه.

فهذا يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، فحمل جره على نصبه، لأنه لما شابه الفعل منع التنوين والجر بالكسرة.

وإلى هذا أشار بقوله: وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ ما لا يَنْصَرِفْ

فشمل ذلك: المفرد والجمع المكسر نحو: (مررت بأحمد، وصليت فى مساجد).

وسكت عن رفعه ونصبه، (لأنهما الأصل)[2].

وقوله: مَا لَمْ يُضَفْ أوْ يَكُ بَعْدَ ألْ «رَدِفْ».

يعنى: فإنه يجر حينئذ بالكسرة نحو. (مررت بأحسن القوم وبالأحسن).

وشمل قوله: (ألْ) المعرفة كما مثل، والموصولة. نحو:

مَا أنتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إذَا نَسِيتَ بِمَا تَهْوَاهُ ذِكْرَ العَوَاقِبِ[3]

---

(١) أ، ب وفى ج (مواضع).

(٢) أ، ب وفى ج (لأنها الأصل).

(٣) البيت: قال العينى فى شرح الشواهد ج١ ص٢١٥: لم أقف على اسم قائله، وبالبحث لم أعثر له على قائل. وهو من الطويل. وأنشده بعضهم: وما أنت - بالواو - ولكن الرواية الصحيحة بدون الواو كما قال العينى.

الشرح: «باليقظان» أى: بالحذر، «ناظره» الناظر من المقلة السوداء. «نسيت» النسيان - بكسر النون - خلاف الذكر والحفظ، وبفتح النون. الكثير النسيان للشىء. «تهواه» من هوى يهوى إذا أحب «والعواقب» جمع عاقبة، وعاقبة كل شىء آخره.

المعنى: ما أنت بالرجل الذى يقظ ناظره إذا غطى هواك على بصيرتك بسبب محبتك له ونسيت ذكر عواقب ما يئول إليه أمرك.

الإعراب: «ما» نافية حجازية أو تميمية «أنت» اسم ما على الأول ومبتدأ على الثانى. وعليهما فهو فى محل رفع «باليقظان» الباء زائدة اليقظان: خبر ما أو خبر المبتدأ وهو منصوب بفتحة مقدرة على الأول ومرفوع بضمة مقدرة على الثانى وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ناظره» فاعل يقظان لأنه صفة مشبهة والهاء ضمير الغائب مضاف إليه وقيل إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو «أل» فى اليقظان لأنها اسم موصول بمعنى الذى. والصفة المشبهة مع فاعلها صلته «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «نسيت» جملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها «بمن تهواه» الباء للسببية ومن اسم موصول فى محل جر بها وجملة «تهواه» لا محل لها صلة الموصول. والجار والمجرور متعلق بقوله: نسيت «ذكر» مفعول به لنسيت «العواقب» =

والزائدة نحو:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليَزيدِ مُباركًا[1] ....

وقال فى التسهيل: ما لم يصحب الألف واللام أو بدلهما[2] يعنى الألف والميم فى لغة أهل اليمن كقول الشاعر:

.... تَبِيت بِلَيْل أمأرمد اعتادَ أوْلَقَا[3]

= مضاف إليه. وجواب إذا محذوف دل عليه سابق الكلام وتقديره: «إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره.

الشاهد: فى قوله «ما أنت باليقظان» فإنه انصرف لوجود الألف واللام وانجر بالكسرة وأن الألف واللام فيه موصولة كالتى تدخل على اسمى الفاعل والمفعول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/ ٤٢، والشاطبى.

(١) **البيت**: لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمى شعراء الدولتين وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان وهو من الطويل.

وعجزه: شديدا بأعباء الخلافة كاهله.

وورد فى النسختين أ، ج الشطر الأول. وفى ب البيت كله وروى فيه «وجدنا الوليد».

الشرح: «رأيت» بمعنى أبصرت، ويجوز أن تكون بمعنى علمت «الوليد» الوليد بن اليزيد ابن عبد الملك بن مروان «أعباء» جمع عبء - بكسر العين - أثقال، والمراد أمور الخلافة الشاقة، وروى «أحناء جمع حنو - بكسر الحاء - وهو حنو السرج والقتب. وحنو كل شىء اعوجاجه. «كاهله» ما بين الكتفين.

المعنى: أبصرت هذا الرجل فى حال كونه مباركا شديدا كاهله يتحمل أمور الخلافة الشديدة، شبهه بالجمل الحمول، وشبه الخلافة بالقتب وأراد أنه يحمل شديد أمور الخلافة.

الإعراب: رأيت بمعنى أبصرت فعل وفاعل «الوليد» مفعول به «ابن» صفة «اليزيد» مضاف إليه «مباركا» حال من المفعول أو مفعول ثان إذا جعلت رأيت بمعنى علمت. «شديدا» معطوف على مباركا بإسقاط حرف العطف «بأعباء» جار ومجرور متعلق بقوله شديدا. وأعباء مضاف و «الخلافة» مضاف إليه - «كاهله» فاعل بشديد لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل. والهاء ضمير الوليد مضاف إليه.

الشاهد: فى «الوليد بن اليزيد» حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهى فى الحقيقة زائدة، قاله العينى ١/ ٢٢٢.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: الأشمونى ١/ ٤٢، الاصطهناوى، والشاطبى وابن هشام رقم ١١٩ فى خزانة الأدب، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢٤، والإنصاف ١/ ١٩٨.

(٢) التسهيل ص٨.

(٣) البيت: قال العينى فى شرح الشواهد الكبرى ج١ ص ٢٢٢ قائله بعض الطائيين ولم =

وقوله: (رَدِف) معناه تبع.

فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) (و)[1] الجر بالكسرة فهل يسمى منصرفًا؟.

قلت: فيه خلاف مشهور[2].

= أقف على اسمه، وهو من الطويل. وصدره: أآنْ شِمْتَ مِن نَجدٍ بريقًا تالقا.
وفى النسختين أ، ج ذكر الشطر الثانى وفى ب كله.
الشرح: «أآن شمت» من شمت البرق أشيمه شيما إذا نظرته أين يصوب، «بريقا» أى لمعانا، تالقا - بتشديد اللام - يقال تألق البرق إذا لمع، «بليل امأرمد» أراد بليل الأرمد والميم أبدلت من اللام، وهو لغة أهل اليمن كما فى قوله ﷺ: «ليس من امبر امصيام فى أمسفر». «أولقا» الأولق، المجنون، والبيت من المقلوب.
المعنى: ألئن لاح لك من هذه الجهة أدنى بريق بت بليلة رجل أرمد اعتاده الجنون.
الإعراب: «أآن» الهمزة للاستفهام و «أن» قال العلامة الصبان: يحتمل أن تكون مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض: اهـ قلت: وعلى الأول فهمزتها مفتوحة، وعلى الثانى فهمزتها مكسورة، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأول أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر «شمت» فعل ماض وفاعله. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف قياسا والجار والمجرور متعلق بقوله «تبيت» الآتى «من نجد» متعلق بشمت «بريقا» مفعول به لشمت «تالقا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر يعود إلى «بريق» والجملة فى محل نصب صفة لبريق. «تبيت» فعل وفاعل. «بليل» جار ومجرور متعلق بتبيت «أمأرمد» مضاف إليه «اعتاد» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى أمأرمد «أولقا» مفعول به لاعتاد والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من أمأرمد أو هى فى محل جر صفة له لأن المحلى بأل الجنسية معرفا لفظا فى قوة النكرة.
الشاهد: فى قوله: «بليل أمأرمد» فإن أرمد لا ينصرف، ولكن لما دخله الميم التى هى عوض اللام على لغة أهل اليمن انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام نحو: «مررت بالأحسن».
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٤٢، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٤.
(١) أ، ب.
(٢) «إذا أضيف أو تبع «أل» يكون باقيا على منعه من الصرف، وهو اختيار جماعة، وذهب جماعة منهم: المبرد، والسيرافى، وابن السراج - إلى أنه يكون منصرفا مطلقا «وهو الأقوى» واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب. أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا، نحو «بأحسنكم». اهـ أشمونى ١/ ٤٢.
وأميل إلى تحقيق الناظم «والتحقيق تفضيل الناظم» اهـ صبان ١/ ٨٥.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو (أل) فمنصرف نحو (مررت بأَحْمَدِكم) وإلا فغير منصرف نحو: (مررت بأحسَنِكم).

ولبيان ذلك موضع هو أليق به، والمفهوم من قوة كلامه فى النظم أنه باق على منع صرفه.

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الأسماء أخذ يذكر مواضع النيابة فى الأفعال. وقد تقدم أن النائب فى الفعل شيئان: الحرف والحذف.

فالحرف هو النون تنوب عن الضمة، والحذف حذف النون وحروف العلة، (فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون)[1] وحذف حروف العلة ينوب عن السكون.

وبدأ بمواضع النون فقال:

واجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعلانِ النُّونَا رَفْعًا وتَدْعِينَ وَتسألونَا

فنحو (يَفْعلان) هو كل فعل اتصل به ألف اثنين مخاطبين أو غائبين نحو: (أنتما تفعلان) وهما يفعلان سواء كان ضميرا كما مثل به، أو حرفًا نحو (يفعلان الزيدين) فى لغة طيئ وأزد شنوْءة[2].

وقوله (رَفْعًا) هو مفعول ثان لقوله (واجعل) أى: صيِّر، وهو تصريح (بأن الرفع بالنون)[3] كما هو مذهب الجمهور خلافًا لمن زعم أن الإعراب فى هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل.

وقوله (وتَدعِينَ) أى: ونحو (تدعين) وهو كل فعل اتصل به ياء (المخاطبة).

وقوله (وتسألون) أى نحو (تسألون) وهو كل فعل اتصل به واو جمع مخاطبين أو غائبين، نحو (أنتم تفعلون وهم يفعلون) وسواء أكانت ضميرا كما مثل به أو حرفا نحو (يفعلون الزيدون) فى اللغة المشار إليها.

---

(١) ب، ج.
(٢) حى من اليمن ويقال أسد - بالسين وهو أفصح (أسد شنوءة).
(٣) ب، ج وفى أ (بأن النون).

وقوله: وحَذْفُها للجزمِ والنَّصبِ سِمَهْ.

أى: وحذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [1].

وقد مثل بقوله: كَلَم تكُونى لِترُومِى مَظْلَمَهْ.

«فتكون» مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون «وترومى» منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون أيضًا.

وبدأ بالجزم؛ لأن النصب محمول على الجزم فى علامته، فإن الجزم أحق بالحذف فحمل النصب عليه كما حمل على الجر فى الأسماء.

وقوله: (مظلمه) يجوز فيه فتح اللام وكسرها، والفتح هو القياس.

إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

ولما أنهى القول فى (بيان)[2] إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال، شرع فى إعراب المعتل من الأسماء والأفعال. فقال:

وَسَمِّ مُعتلا مِنْ الأسْماء مَا ... كالمُصْطَفَى والمُرتَقِى مكارِمَا

فأشار بالمثال الأول إلى كل اسم حرف إعرابه ألف لازمة. وبالثانى إلى كل اسم حرف إعرابه (ياء لازمة قبلها كسرة).

فكلا النوعين يسمى معتلا وليس فى الأسماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمة[3].

(ثم أشار)[4] إلى أن هذين النوعين وإن اشتركا فى الاعتلال، فإن لكل (واحد)[5] اسمًا خاصًّا وحكما غير حكم الآخر فقال:

---

(١) سورة البقرة ٢٤.

(٢) ج.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ب.

فالأولُ الإعرَابُ فِيهِ قُدِّرَا   جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا

يعنى بالألف ما حرف إعرابه ألف لازمة كالمصطفى (وإنما)[1] قدر فيه الإعراب جميعه أعنى الرفع والنصب والجر، لتعذر تحريك الألف.

فإذا قلت: (جاء الفتى) فعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الألف تعذراً.

وإذا قلت: (رأيت الفتى) فعلامة نصبه فتحة مقدرة فى الألف تعذراً.

وإذا قلت: (مررت بالفتى) فعلامة جره كسرة مقدرة فى الألف تعذراً.

وقوله: (وَهُوَ الَّذِى قد قُصِرَا) إشارة إلى أن هذا النوع يسمى فى الاصطلاح مقصوراً، لأنه منع المد، ويقابله الممدود، ولذلك لا يسمى نحو (يسعى) مقصوراً إذ ليس فى الفعل ممدود.

وقيل سمى مقصوراً؛ لأنه قصر عن ظهور الحركات، والقصر المنع.

(والثّانِ مَنْقُوصٌ) يعنى بالثانى: ما حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة كالمرتقى.

وسمى منقوصًا؛ لأنه تحذف لامه للتنوين نحو «داعٍ ومُرْتَقٍ».

وقيل لأنه نقص (فيه)[2] بعض الحركات وظهر فيه بعضها.

وَنَصْبُهُ ظَهَرْ نحو قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[3].

ذلك لخفة الفتحة[4].

وَرَفْعُهُ يُنْوَى نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾[5] فعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الياء استثقالا لا تعذراً لإمكان النطق بها، وقد ظهر فى الضرورة كقول الشاعر:

---

(١) أ، ب وفى ج (وأما).

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الأحقاف، ٣١.

(٤) (ومن العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا. قال الشاعر:

وَلَوْ أنَّ وَاشٍ باليَمامَةِ دَارُهُ   وَدَارِى بأعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهتَدَى لِيا

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر) اهـ أشمونى ١/ ٤٤.

(٥) سورة القمر ٦.

وعِرْقُ الفرزدقِ شر العُروق خبيثُ الثَّرى كابِىُ الأزنُدِ[1]

وقوله كذا أيضًا يُجَر أى: يجر بالكسرة (منويَّة)[2] كما رفع بضمة (منويَّة)[3] لثقل الضمة والكسرة على الياء، كقوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾[4] فعلامة جره كسرة مقدرة فى الياء استثقالا. لا (تعذرا)[5] لإمكان النطق بها كقول جرير:

فَيَوماً يوافينَ الهَوى غَيرَ ماضيٍ[6] ....

(١) البيت قائله جرير بن عطية يهجو فرزدقا وهو من قصيدة دالية وهو من المتقارب.
الشرح: «عرق الفرزدق» أراد به أصله، يعنى أصل الفرزدق أشر الأصول «خبيث الثرى» بالثاء المثلثة - خبيث التربة، وأراد به الأصل أيضا «وكابى الأزند» من كبا الزند إذا لم تخرج ناره، والأزند - بضم النون - جمع زند.
قال الجوهرى: «الزند» العود الذى تقدح به النار وهو الأعلى والزند السفلى فيها ثقب.
الإعراب: «وعرق» مبتدأ «الفرزدق» مضاف إليه «شر» خبره «العروق» مضاف إليه «خبيث» خبر بعد خبر «الثرى» مضاف إليه، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أى: هو خبيث الثرى، ويجوز أن تنصب على الذم «كابى» خبر بعد خبر ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف «الأزند» مضاف إليه.
الشاهد: فى «كابى الأزند» أنه إذا كانت الياء مضمومة فإن علامة الرفع هى الضمة المقدرة فى الياء ويجعلون ذلك لأجل الاستثقال لا لأجل تعذر إمكان النطق بها وهنا ظهرت الضمة ولكنه محمول على الضرورة.
مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٥٣.

(٢) أ، ب وفى ج (منونة).

(٣) أ، ب وفى ج (منونة).

(٤) سورة البقرة ١٨٦.

(٥) ب.

(٦) البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يهجو بها الأخطل. وهو من الطويل.
وتمامه: ويوما ترى منهن غولا تغول. وقد ذكر البيت كله فى النسخة ب.
الشرح: «يوافين الهوى» يجازين الهوى، وهو من المجازاة - بالزاى المعجمة «غير ماضى» من مضى يمضى «غولا» بضم الغين - وهو من السعالى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان «تغول» أصله تتغول فحذفت إحدى التاءين كما فى «نارا تلظى» وهو من تغولت الإنسان الغول. أى: ذهبت به وأهلكته.
المعنى: أنه يصف النساء بأنهن يوما يجازين العشاق بوصل مقطع، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران. =

ثم انتقل إلى المعتل من «الأفعال»[1] فقال:

وأيُّ فعلٍ آخرٌ منهُ ألفْ   أوْ واوٌ اوياءٌ فمُعْتلاً عُرِفْ

أى: هنا شرطيـة وبعدها «كان» التـامة مقدرة وآخـر منه مبتدأ وألف خـبره والجملة خبر كان.

وقوله: «فَمُعْتَلاً عُرِفْ» جواب الشرط، ويحتـمل أن تكون «كان» المقدرة ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة[2].

ويجـوز أن تكون «أى» موصـولة علـى مذهـب من أجـاز إضافـتهـا إلى النكرة.

= الإعراب: «فيوما» منصوب على الظرفية بالفـعل بعده «يوافين» فعل مضارع ونون النسوة فاعله «الهـوى» مفعول به «غـير» قال العينى: هو مـفعول ثان أو منصوب على أنـه صفة لمصدر محـذوف يقع مفعولا مـطلقا أى يوافين وفاء غيـر نافذ. اهـ. وعندى أنه على أية حال صفة لموصوف محذوف غير أنك لو قدرت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا كما قدره، ولو قدرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا أى يجازين الهوى حديثا غير نافذ أو ما فى مـعنى ذلك «ماضيٍ» مضـاف إليه مجـرور بالكسرة الظاهرة «غيـر» من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام فـلا تفيده الإضافة تعريفـا ومثلها لفظ مثل وما أشبـهها «ويوما» الواو عاطفة يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده. وقول العينى إنه معطوف على يوما الأول خطأ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلهـا على الجملة السابقة وإلا لكان اليومان مـعمولين للفعل السـابق. وذلك لم يذهب إليه أحـد «ترى» فعل مضـارع وهى بصرية أولى من أن تكون علمية وفاعله ضمير مستتر فيـه «منهن» جار ومجرور متعلق بترى «غولا» مفعول به «تغول» فعل مضارع فاعله ضمير الغول المسـتتر فيه. والجملة فى محل نصب صفة لغولا وإن جعلت علمية كانت هذه الجملة فى محل نصب على أنها مفعول ثان.

الشاهد: فى «غير ماضيٍ» حيث حركت الياء فى الماضى للضرورة، والقياس إسكانها لأنه اسم فاعل من مضى يمضى كقـاض من قضى يقضى، فبعد الإعلال يصيـر ماض فتحذف منه الياء ويكتفى بالتنوين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبى والأشمونى فى ١/ ٤٤ وفى سيبويه ١/ ٥٩.

(١) أ، ب وفى ج «الألف».

(٢) إحدى الشعبتين العظيمتين اللتين تتفرع إليهما العرب العدنانية والثانية مضر.

وحاصل البيت: أن كل فعل آخره ألف نحو: «يخشى» أو واو نحو: «يدعو» أو ياء نحو: «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا الاسم، ولا يقال منقوص ولا مقصور «إلا فى الأسماء»[1].

وقوله: فَالألِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ

يعنى بغير الجزم الرفع والنصب نحو: «زيد يسعى ولن يسعى» فعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة.

وكل ما قدر فى الألف فهو على سبيل التعذر، وإنما استثنى الجزم، لأنه يظهر بحذف الألف كما سيأتى[2].

وقوله: وأبدِ نَصْبَ ما كَيَدْعُو يَرْمى

أى «ويظهر»[3] نصب المعتل بالواو «كيدعو» والمعتل بالياء «كيرمى» فتقول: «لن يدعو ولن يرمى» لخفة الفتحة.

وقوله: والرفع فيهِمَا انْوِ

يعنى: فى المعتل بالواو والياء نحو: «زيد يدعو ويرمى» فعلامة رفعهما ضمة مقدرة فى الواو والياء استثقالا كما سبق فى المنقوص.

وقوله: واحذفْ جازِمًا ثَلاثَهُنَّ

يعنى: الألف، والواو، والياء، تحذف الثلاثة للجازم نحو: «لم يخشَ ولم يرمِ ولم يغزُ».

والتحقيق: أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع، إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو: «يقرأ» فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره[4] وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف، ومنع بعضهم الحذف.

---

(١) أ، ج وفى ب (إلا فى غير الأسماء).

(٢) وأما الجزم فيظهر، لأنه يحذف له الحرف الأخير. اهـ ابن عقيل ١/ ٤٥.

(٣) ج وفى أ، ب «وأظهر».

(٤) قال ابن هشام فى التوضيح: «هو إبدال قياسى»، لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها.

وقوله: «تَقْضِ حُكْمًا لازمًا». يعنى فى غير ضرورة الشعر، وأما فى الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف ويقدر الجزم. كقول الشاعر:

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمى(١) . . . .

وكقول الآخر: . . . . لَمْ تَهْجُو ولَمْ تدَعِ(٢)

---

(١) البيت: هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسى. يعرض فيها بالربيع بن زياد وكانت بينهما شحناء، والقصيدة دالية ومن الوافر.

وعجز البيت: بما لاقت لبون بنى زياد.

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب وفى أ، ج الشطر الأول.

الشرح: «الأنباء» جمع نبأ وهو الخبر «تنمى» - بفتح التاء - تزداد وتنتشر، «لبون» ذات اللبن وفى رواية «قلوص» بفتح القاف وضم اللام هى الناقة الشابة «بنى زياد» الربيع بن زياد وإخوته.

المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بنى زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاصى والدانى.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام. لم نافية جازمة «يأتيك» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح والكاف ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول به «والأنباء»: الواو للحال. الأنباء مبتدأ «تنمى» فعل مضارع فاعله مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب على الحال «بما» اختلف العلماء فى الباء على أقوال كثيرة وطال بينهم الجدل فى أمرها.

وأظهر ما ذهبوا إليها أنها زائدة وما: اسم موصول فاعل يأتى «ولاقت» فعل ماض والتاء للتأنيث. «لبون» فاعل «بنى زياد» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول. والعائد محذوف تقديره «لاقته» وزيادة الباء فى الفاعل هنا ضرورة شعرية.

الشاهد: فى «ألم يأتيك» حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الياء مع الجازم للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/٤٦، والشاطبى والسندوبى وابن هشام ١/٥٥ وأيضا فى المغنى ١/ ١٠٠ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٥٢ وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ٢٤، والشاهد ٦٣٦ فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج٢ ص٥٩.

(٢) قال العينى فى شرح الشواهد ج١ ص٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفى نشأة النحو ص٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق وهو من البسيط.

وتمامه: هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جئْتَ مُعْتَذِرًا من هَجوِ زبّان

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب . . . وفى أ، ج اكتفى بالشاهد. =

وقول الآخر: .... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ[1]

ومنع بعضهم إثبات الألف وهو اختيار ابن عصفور.

وسبب هذا الخلاف، اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المنوية فعلى هذا لا فرق بين الألف وأختيها، وقيل: الضمة الظاهرة. لفظ بها ضرورة ثم حذفت، فعلى هذا لا يجوز فى الألف[2]، إذ لا يمكن فيها ذلك.

= الشرح: «زبان» - بفتح الزاى وتشديد الباء الموحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزبب وهو طول الشعر وكثرته.

الإعراب: «هجوت» فعل وفاعل والتاء فى رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير المخاطب. وهى فيما رواه المرتضى مضمومة على أنها للمتكلم «زبان» مفعول به «ثم» حرف عطف «جئت» فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة «معتذراً» حال من الفاعل «من هجو» جار ومجرور متعلق بمعتذر «زبان» مضاف إليه «لم» نافية جازمة «تهجو» مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو «ولم» الواو عاطفة ولم نافية جازمة «تدع» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للروى.

الشاهد: فى «لم تهجو» حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٦/١ والشاطبى - وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٢/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ١٠٤/١٠، والإنصاف ١٦/١ والخصائص ٣٢٣/١، ٣٢٧.

(١) قائله رؤبة بن العجاج الراجز، وهو من الرجز المسدس.

وصدره: إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ....

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب وفى أ، ج الشطر الثانى.

المعنى: إذا غضبت العجوز وخاصمتك فطلقها ولا ترفق بها.

الإعراب: «إذا» للشرط «العجوز» مرفوع بفعل يفسره الظاهر بعده أى: إذا غضبت العجوز «غضبت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «فطلق» الفاء واقعة فى جواب الشرط وطلق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت «ولا ترضاها» جملة من الفعل والفاعل والمفعول عطف على قوله فطلق «ولا تملق» جملة عطف على قوله ولا ترضاها أصله ولا تتملق فحذفت إحدى التاءين.

الشاهد: فى قوله «ولا ترضاها» حيث أثبت الشاعر فيه الألف. وقدر الجزم تشبيها بالياء فى قول الآخر ألم يأتيك، وذلك للضرورة.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ٥٢٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ١٠٦/١٠، والشاهد رقم ٦٣٥ من خزانة الأدب.

(٢) أ، ب وفى ج «الأفعال».

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحروف الثابتة إشباع[1] وقد حذفت الحروف الأصلية للجازم، وقد ورد فى الضرورة أيضاً تقدير نصب الياء والواو - مثال الياء - قول الشاعر:

مَا أَقدرَ الله أنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ[2]

ومثال الواو قوله:

.... أبى اللّهُ أنْ أسمُو بأُمّ ولا أبِ[3]

---

(١) فمثلا أشبعت الفتحة فى ترض فنشأت ألف والكسرة فى يأتك فنشأت ياء والضمة فى تهج فنشأت واو وأما «سنقرئك فلا تنسى» فلا نافية، لا ناهية، أى: فلست تنسى. اهـ أشمونى ١/ ٤٦ بتصرف.

(٢) البيت لحندج بن حندج المرى، وهو من قصيدة لامية - وهو من البسيط.
الشرح: «أن يدنى» من دنا يدنو إذا قرب «على شحط» بالشين المعجمة والحاء المهملة - أى: على بعد من شحط يشحط بفتح الشين وسكون الحاء - وهنا حركت الحاء للضرورة «داره الحزن» بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة - وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحزن فى الأصل ما غلظ من الأرض «صول» بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهرى.
الإعراب: «ما» تعجبية مبتدأ «أقدر» فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا «الله» منصوب على التعظيم وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «أن» حرف مصدرى ونصب «يدنى» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الياء، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف: أى على إدنائه، والجار والمجرور متعلق بأقدر «على شحط» جار ومجرور متعلق بيدنى وعلى بمعنى مع «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به ليدنى «داره الحزن» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة الموصول «ممن» جار ومجرور متعلق بيدنى أيضا «داره صول» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة فى قوله «ممن».
الشاهد: فى قوله «أن يدنى» حيث أثبت الشاعر الياء فيه ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٤٥.

(٣) قاله عامر بن الطفيل بن مالك، كان سيد بنى عامر فى الجاهلية. وهو من قصيدة بائية من الطويل.
وصدره: فما سودتنى عامر عن وراثة.
وذكر البيت فى نسخة ب، أ وفى ج «العجز».
الشرح: «فما سودتنى» من السيادة، «أن أسمو» من السمو والعلو والارتفاع، «عامر» أراد بنى عامر القبيلة، فلذلك أنث الفعل المسند إليها لأنه كان سيد بنى عامر، «عن وراثة» =

وقد ورد أيضًا فى الضرورة إظهار رفعهما مثال الياء - قوله:

.... تساوىُ عَنْزى غيرَ خَمْسِ دراهِمِ(١)

ومثال الواو قوله:

إذا قُلْتُ عَلَّ القلبَ يسلوُ قُيِّضَتْ هواجسُ لا تَنْفَكُ تُغرِيه بالوَجْدِ(٢)

= أن سيادته من نفسه لأجل كرمه وشجاعته لا أنها وراثة عن آبائه «أبى الله» من الإباء، وهو شدة الامتناع «بأم ولا أب». أى من جهة الآباء والأمهات وزاد كلمة لا - تأكيدا للنفى - وقدم الأم على الأب لأجل القافية.

الإعراب: «فما» نافية «سودتنى» فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول به «عامر» فاعل «عن وراثة» متعلق بسوّد «أبى الله» فعل وفاعل «أن» مصدرية ناصبة «أسمو» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الواو وفاعله ضمير المتكلم المستتر «بأم» جار ومجرور متعلق بأسمو «ولا» الواو عاطفة، لا، زائدة لتأكيد النفى المستفاد من معنى العامل وهو أبى «أب» معطوف على أم.

الشاهد: فى قوله «أن أسمو» حيث سكن الشاعر الواو مع النصب، لأن الحق أن يقال أن أسموَ بنصب الواو - ولكنه سكنها للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٤٥، والخصائص ٢/ ٣٤٢.

(١) قال العينى ١/ ٢٤٧ فى شرح الشواهد - هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحثت فلم أعثر له على قائل - وهو من قصيدة ميمية - من الطويل.

وصدره: فعوضنى عنها غناى ولم تكن

وقد ذكر البيت فى نسخة ب وفى ج «العجز».

وحكاية الأعرابى أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية بن أبى سفيان فأصابته سماء فنظر إلى نويرة عن يمينه فقال لغلامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هى معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضا عن الشاة.

الإعراب: «فعوضنى» الفاء للعطف وعوضنى فعل ماض والفاعل ضمير مستتر عائد إلى عبد الله والنون للوقاية والياء مفعول به «عنها» متعلق بالفعل «غناى» مفعول ثان لعوض «ولم» حرف نفى «تكن» فعل مضارع من كان الناقصة واسمها ضمير والجملة وقعت حالا «تساوى» فعل مضارع من ساوى «عنزى» فاعل والياء مضاف إليه «غير» مفعول به والجملة خبر كان فى محل نصب «خمس» مجرور بالإضافة وكذلك «دراهم».

الشاهد: فى قوله «تساوى» حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٥٣.

(٢) لم يذكر له العينى قائلا - ولم أعثر له على قائل - وهو من الطويل. =

وربما قدر فى «السعة»[1] نصب الياء كقراءة بعضهم ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[2] وجزمها كقراءة قنبل[3] ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[4] ونصب الواو كقراءة بعضهم[5] ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾[6].

وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر. والله أعلم.

= الشرح: «عل» أى لعل القلب وهى لغة فى لعل «يسلو» من سلوت عنه سلوًا إذا برد قلبه من هواه، «قيضت» أى: سلطت، قال تعالى (وقيضنا لهم قرناء) «هواجس» جمع هاجسة من هجس فى صدرى شىء إذا حدث، والهاجس الخاطر، «تغريه» من الإغراء وهو التحريض. «بالوجد» هو شدة الشوق.

الإعراب: «إذا» للشرط «قلت» فعل وفاعل وقعت فعل الشرط «عل» لغة فى لعل «القلب» اسم لعل «يسلو» جملة فى محل رفع خبر عل - والجملة مقول القول «قيضت» فعل ماض مبنى للمجهول «هواجس» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «لا تنفك» من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس «تغريه» فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير المنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة فى محل نصب خبر لا تنفك «بالوجد» جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره فى محل الرفع على أنها صفة لهواجس.

الشاهد: فى قوله يسلو حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التى كانت على الواو، وهذا رأى بعض النحاة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٥٣.

(١) أ، ب وفى ج (السبعة).

(٢) سورة المائدة ٨٩.

(٣) هو: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن المخزومى المكى الملقب بقنبل، كان إماما فى القراءة ضابطا متقنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من الأقطار وهو من أصحاب ابن كثير، وتوفى بمكة سنة ٢٩١هـ.

(٤) سورة يوسف ٩٠.

(٥) أ، ب.

(٦) سورة البقرة ٢٣٧.

النكرة والمعرفة

إنما قدم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة، لأنها الأصل. فقال:

نَكِرَةٌ قَابِلُ ألْ مُؤثرا   أوْ وَاقعٌ مَوقِعَ ما قَدْ ذكِرَا

يعنى أن النكرة قسمان أحدهما يقبل «أل» المؤثرة أى المعرفة نحو «رجل» (فإنه يقبلها)(١) فتقول «الرجل».

والثانى: لا يقبل المؤثرة بنفسه، ولكنه واقع موقع شىء يقبلها نحو: «ذو» بمعنى صاحب، فإنه لا يقبل «أل» ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبل «أل»(٢) فيستدل على تنكير «ذو» بذلك.

واحترز بقوله «مؤثرا» من أل الزائدة والتى للمح الصفة، فإنهما لا يدلان على تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم.

«فالزائدة»(٣) نحو:

باعَدَ أمَّ العَمْرِو مِن أسِيرِها(٤)   ....

والتى للمح الصفة (نحو: «الحارث» و «العباس».

---

(١) أ، ب وفى ج (فألفها تقبلها).

(٢) ج.

(٣) أ، ج.

(٤) قال فى الدرر اللوامع ص٥٣ ولم أعثر على قائله، وفى شواهد المغنى ص٦٠ قال: أنشده الأصمعى ولم ينسبه لأحد، وقيل لأبى النجم، قال الشيبانى: اسمه المفضل.

وعجز البيت: حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قصورِها - وذكر البيت فى نسخة ب - وفى أ، ج الصدر.

الشرح: «أم العمرو» يريد أم عمرو، «الحراس» جمع حارس وهو حرس السلطان و«القصور» جمع قصر «باعد» أبعد «الأسير» فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالعشق.

المعنى: أبعد المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.

الشاهد: فى قوله «أم العمرو» حيث دخلت أل الزائدة على العلم.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/ ٥ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٠ وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، والإنصاف ١/ ١٩٨.

فإن قلت: أل فى الحارث ونحوه مؤثرة للمح الصفة فهى واردة على إطلاقه.

قلت: التى للمح الصفة[1] لم تؤثر فى الاسم الذى دخلت عليه أثرًا من تعريف ولا غيره، وإنما نبهت عن أصله، وإن كان صفة.

فإن قلت: حصر النكرة، فى القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل «أل» ولا يقع موقع شىء يقبلها وهو نكرة، وذلك «مَن وما» فى الشرط[2] والاستفهام خلافًا لابن كيسان فى «مَن وما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر فى القسمين صحيح، وما ومن المذكورتان واقعتان موقع شىء يقبل «أل» ولا يشترط أن يكون مساويًا لهما فى تضمن معنى الشرط (والاستفهام)[3] لأن «من وما» لم يوضعا فى الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط و «الاستفهام»[4] طارئ على معناهما الأصلى فليتأمل[5].

ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة. فقال: **(وغيره معرفة)**.

أى: وغير النكرة معرفة، إذ لا وساطة بينهما، واستغنى بذلك عن حد المعرفة.

قال فى شرح التسهيل: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

ثم أشار إلى أنواع المعارف بالأمثلة وهى ستة أنواع:

مضمر، وعلم، واسم إشارة، وموصول، وذو أداة، ومضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص.

---

(١) أ، ب.

(٢) ج، وفى أ، ب «الشروط».

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) (ومن ذلك أيضا «من» و «ما» نكرتين موصوفتين، كما فى «مررت بمن معجب لك» و«بما معجب لك» فإنهما لا يقبلان «أل» لكنهما واقعان موقع إنسان وشىء، وكلاهما يقبل أل، وكذلك «صه» و «مه» بالتنوين لا يقبلان «أل» لكنهما يقعان موقع ما يقبلهما، وهو «سكوتا وانكفافا» اهـ أشمونى ١/ ٤٦.

«وهم» مثال للمضمر، (وذى) مثال لاسم الإشارة، «وَهندَ» مثال للعلم، «وابنى» مثال للمضاف، و«الغلامَ» مثال لذى الأداة «والذى» مثال للموصول. وأعرفها المضمر على الأصح ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة. وقيل: هما فى مرتبة واحدة. وقيل: ذو الأداة أعرف من الموصول والمضاف إلى واحد منها فى مرتبته مطلقا على رأى المصنف «إلا»[1] المضاف إلى المضمر، فإنه فى مرتبة العلم على رأى أكثرهم[2].

وقال فى التسهيل: أعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب السالم عن إبهام «ثم المشار به والمنادى والموصول»[3] [4] ومثلها فى النظم غير مرتبة، ورتب أبوابها.

فإن قلت: بقى من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة فى النداء نحو: «يا رجل» فلم تركه؟ «وما»[5] مرتبته؟

قلت: لم يدع الحصر بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر، وأيضًا فقد ذهب قوم إلى أن نحو: «يا رجلُ» إنما تعرف بأل المقدرة، وأما مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبته اسم الإشارة.

[الضمير]

ثم شرع فى الكلام على أعرف المعارف وهو المضمر. فقال:

فَمَا لِذِى غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ   كأنْتَ وَهوَ سَمِّ بالضمير

الضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته، وهذا هو المراد بقوله: «فَمَا لذى غيبة أو حضور» أى: فما وضع لمسمى ذى غيبة أو حضور. (والحضور)[6] يشتمل للمتكلم والخطاب، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة.

---

(١) أ، ب وفى ج «أما».   (٢) راجع الأشمونى ١/ ٤٨.

(٣) ب.

(٤) قال فى التسهيل ص٢١ «. . . . . ثم الموصول ذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه».

(٥) أ، ب وفى ج «ولا».   (٦) أ، ب.

وأجاب الشارح بأن إفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإيهام(١) ومثل الحاضر: «بأنت» والغائب «بهو».

وقوله «سَمِّ بالضمير» هذا هو اصطلاح البصريين يسمى عندهم بالضمير والمضمر، والكوفيون يسمونه الكناية والمكنى.

والضمير قسمان: متصل ومنفصل، والمتصل قسمان: بارز ومستتر. هذا تقسيم الجمهور.

وأما المصنف فقسمه أولا إلى بارز ومستتر - فالبارز ما له صورة في اللفظ، والمستتر ضده، والبارز قسمان: متصل ومنفصل.

ولما كان المتصل هو الأصل، لكونه أخصر قدمه على المنفصل فقال:

وذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مالا يُبْتَدَا ... ولا يَلِي إلاَّ اختياراً أبدا

أى: الضمير المتصل هو الذى لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد «إلا» فى الاختيار.

والمنفصل بخلافه، أى: يصح وقوعه أول الكلام وبعد «إلا» فى الاختيار، وسيأتى تمثيل النوعين.

واحترز بقوله: «اخْتِيَارًا» من وقوع المتصل بعد «إلا» فى ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

وَما نُبَالى إذا ما كُنْتِ جارَتَنَا ... ألا يُجاورَنَا إلاكِ دَيَّارُ(٢)

---

(١) راجع الشارح ص٢١.

(٢) قال العينى ج١ ص٢٥٣ فى شرح الشواهد: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد، وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «وما نبالى» وما نكترث ولا نهتم، وأكثر ما يستعمل هذا بعد النفى، «جارتنا» تأنيث الجار، «ألا يجاورنا» جاء فيه علا يجاورنا - بإبدال الهمزة عينا، «إلاك» أى: إلا إياك، «ديار» أحد، وكلاهما لا يستعمل إلا بعد النفى - «وما» الأولى نافية والثانية زائدة.

ويروى «وما علينا إذا ما كنت . . .» ويروى «ألا يجاورنا سواك ديار».

المعنى: إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا لا نبالى ألا يجاورنا أحد غيرك ففيك الكفاية، وحاصله: أنت المطلوبة فإذا حصلت فلا التفات إلى غيرك. =

قال آخر:

أعوذُ بِربِّ العَرْشِ مِنْ فِئةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضُ إلاهُ نَاصِرِ(١)

= الإعراب: «ما» نافية «نبالى» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إذا» ظرفية شرطية. «ما» زائدة «كنت» فعل ماض ناقص والتاء ضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» خبر كان والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية ناصبة «لا» نافية، «يجاورنا» مضارع منصوب بأن والضمير فى محل نصب مفعول به ليجاور وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لنبالى «إلاك» إلا استثنائية والكاف مستثنى تقدم على المستثنى منه «ديار» فاعل يجاور وهو المستثنى منه.

الشاهد: فى قوله: «إلاك» فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن يقول إلا إياك بالضمير المنفصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٢٢، وابن عقيل ١/ ٤٧، والشاطبى والسندوبى وداود والأشمونى ١/ ٤٨، والسيوطى ص١٤ والمكودى ص١٥ وابن هشام ١/ ٦١. وأيضا ذكره فى المغنى ٢/ ٧٨ والسيوطى فى الهمع ١/ ٥٧، وابن يعيش فى المفصل ٣/ ١٠١، والشاهد رقم ٢٨٣ فى خزانة الأدب والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥.

(١) قال العينى فى شرح الشواهد ج١ ص٢٥٥ - لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعوذ» ألتجئ وأتحصن، «من فئة» من جماعة «بغت» من البغى بمعنى الظلم والعدوان، «عوض» ظرف يستغرق المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إنى ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه عن جماعة ظلمونى فليس لى معين ولا وزَر سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ «العرش» مضاف إليه «من فئة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» فعل ماض وفاعله مستتر فيه والتاء للتأنيث. والجملة صفة لفئة «عليَّ» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر «إلاه» حرف استثناء والهاء مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» وهو شاذ لا يجوز إلا فى الضرورة الشعرية إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه فإن ذلك عندهم جائز.

وكان القياس أن يقال: (إلا إياه) وأنكر المبرد وقوع المتصل بعد إلا مطلقا حتى إنه أنكر رواية «إلاك» وأميل إلى رأى ابن الأنبارى، لأنه على رأى المبرد لا شاهد فى البيت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٤٦، وداود.

تنبيهان:

الأول: منع المبرد (وقوع المتصل بعد إلا مطلقا، وأنشد «سواك ديار» وأنكر رواية «إلاك» وأجازه ابن الأنبارى)[1] مطلقا.

الثانى: كلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهور، فى كون وقوع المتصل بعد «إلا» ضرورة.

وقال فى التسهيل[2] وشذ «إلاك» فلا يقاس عليه هـ (وصرح فى باب الاستثناء من شرح التسهيل، بأن ذلك ليس بضرورة)[3] ثم مثل المتصل فقال:

كالياءِ والكافِ من ابْنِى أكْرَمَك والياءِ والهاءِ من سَلِيهِ مَا مَلَك

المضمر المتصل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور. وكل من الثلاثة، إما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب.

فالمرفوع للمتكلم «فعلتُ - فعلنا» والمخاطب «فعلتَ - فعلتِ - فعلتما - فعلتم - فعلتن».

وللغائب «فعَل - فعلتْ - فعلا - فعلوا - فعلن» والمنصوب للمتكلم «أكرمنى - أكرمنا».

وللمخاطب «أكرمكَ - أكرمكِ - أكرمكما - أكرمكم - أكرمن».

وللغائب «أكرمه - أكرمها - أكرمهما - أكرمهم - أكرمهن».

والمجرور للمتكلم: «مرَّ بى - مرَّ بنَا» وللمخاطب «مرَّ بكَ - مرَّ بكِ - مرَّ بكما - مرَّ بكم - مرَّ بكن» وللغائب «مرَّ به - مَرَّ بها - مرَّ بهما - مرَّ بهم - مرَّ بهن».

فهذه ستة وثلاثون ضميراً متصلا، والسابع والثلاثون «ياء المخاطبة» نحو: «تفعلين يا هند» على مذهب سيبويه[4].

---

(١) أ، ج.

(٢) التسهيل ٢٧.

(٣) أ، ج.

(٤) ج١ ص٥ سيبويه.

وقد أشار الناظم إلى التكلم بالياء (من ابْنِي) وإلى المخاطب بالكاف من «أكرمك» وإلى الغائب بالياء من (سليه).

وأشار أيضا إلى الرفع بالياء من سليه، وإلى النصب بالكاف من أكرمك، وإلى الجر بالياء من ابنى.

فقد نبه بهذه الأمثلة الأربعة على الأقسام كلها.

ثم أشار إلى حكم عام لجميع المضمرات فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لهُ البِنَا يَجِبْ

المضمرات كلها مبنية بالاتفاق، واختلف فى سبب بنائها فقيل: (بنيت)[1] لشبهها بالحرف فى المعنى، لأن كل ضمير متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف (وقيل)[2] غير ذلك.

وقد ذكر فى التسهيل، لبنائه أربعة أسباب:

أولها: شبه الحرف وضعا، لأن أكثره على حرف أو حرفين وحُمِل الباقى على الأكثر.

وثانيها: شبه الحرف افتقارا. لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بِضَميمة من مشاهدة أو غيرها.

وثالثها: شبه الحرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى فى التصغير وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى. هـ[3].

قال الشارح[4]: ولعل هذا المعتبر عند الشيخ[5] فى بناء المضمرات، ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك (إظهار)[6] علة البنا، فقال[7]:

---

(١) أ، ج.
(٢) ج.
(٣) قال فى التسهيل ص٢٩ (وبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجمودا أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى).
(٤) راجع للشارح ص٢٢.
(٥) هو: ابن مالك وقد ترجمت له.
(٦) أ، ب.
(٧) راجع الأشمونى ١/٤٩.

وَلَفظُ مَا جُرَّ كلَفْظِ مَا نُصِبْ

أى: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب.

وقد (تم)[1] تقدم ذكره[2].

ثم قال: للرَّفْعِ والنصْبِ وَجرٍّ نَا صَلَحْ

يعنى: أن هذا الضمير، يعنى لفظ «نا» صلح للرفع والنصب والجر، ومثل الثلاثة بقوله:

كاعْرِفْ بِنَا فَإننَا نِلْنَا المِنَحْ

فموضع (نا) جر بعد الباء ونصب بعد «إنّ» ورفع بعد الفعل.

وما سوى ما ذكر من (الصالح)[3] للنصب والجر والصالح للثلاثة مختص بالرفع[4]. فالأقسام ثلاثة وذلك واضح، ثم قال:

وألِفٌ والواوُ والنُّونُ لِمَا غَابَ وغَيْرِه كقَاما واعْلَمَا

الضمير المتصل بالنسبة إلى المعنى على ثلاثة أقسام: مختص بالحاضر «كالكاف» ومختص بالغائب «كالهاء».

وهذان القسمان ظاهران، وقسم يكون للغائب تارة وللمخاطب أخرى، وهو ثلاثة ضمائر: ألف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث، ومثل الألف «بقاما واعلما» فالألف في قاما للغائبين وفى اعلما للمخاطبين، ومثال الواو «قاموا واعلمُوا» والنون «قُمْنَ وَاعْلَمْنَ».

---

(١) أ.

(٢) نحو «إنه» و «له» و «رأيتك» و «مررت بك» أشمونى ١/ ٤٩.

(٣) ب، ج.

(٤) وإنما لم يذكر المصنف الياء وهم، وأما الياء وهم، فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر، لكن لا يشبهان «نا» من كل وجه: فإن الياء، وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد. لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو: اضربى وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو: «لى» و «إنى». و «هم» تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد. إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجر والنصب ضمير متصل. اهـ أشمونى ج١ ص٤٩.

فإن قلت: قوله (وَغَيْرِهِ) أعم من المخاطب.

قلت: لما كانت الألف والواو والنون لا تكون للمتكلم (تعينت)[1] إرادة المخاطب وذلك بين.

ثم أشار إلى المستتر فقال: **وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ**

فعلم من تخصيصه بالرفع أن المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر.

والمستتر ضربان: واجب الاستتار. وهو ما لا يخلفه الظاهر، وجائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر.

فالواجب الاستتار في سبعة مواضع: فعل أمر الواحد (كافْعَل) والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم (كأوَافِقْ) والمبدوء بتاء الخطاب (التى)[2] للمفرد (كَتَغْتَبِطُ) والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك (كَنَشْكُرُ)[3]، واسم فعل الأمر (كنزَالِ) واسم المضارع «كأفٍّ» والمصدر الواقع بدلا من فعله فى الأمر نحو: «ضربا زيدا».

فإن قلت: قد أخل الناظم بهذه الثلاثة (الأواخر)[4].

قلت: لم يدَّعِ الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله، وأيضا فاختصر على الأفعال لأصالتها فى العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل فى ذلك.

والجائز الاستتار هو (المرفوع)[5] بفعل الغائب والغائبة ماضيا ومضارعا[6] وبالصفة وباسم الفعل الماضى.

ثم انتقل إلى الضمير المنفصل وهو نوعان: مرفوع ومنصوب، وبدأ بالمرفوع فقال:

---

(١) ب، ج وفى أ (فعنيت).

(٢) ب.

(٣) ب، ج وفى أ (كنشرك).

(٤) ب، وفى أ، ج (الأخر).

(٥) أ، ب وفى ج (الموضوع).

(٦) مثل «زيد يقوم» أى هو وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو: «هند تقوم» وما كان بمعناه نحو «زيد قائم» أى: هو. اهـ ابن عقيل ١/ ٥١.
وقال الأشمونى ١/ ٥٠ (وخص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره) اهـ.

وذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أنَا هُو   وأنْتَ والفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

ضمير الرفع المنفصل ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطب، وغائب، فلذلك مثل بثلاثة أمثلة.

والمراد بالفروع: ما دل على مؤنث أو مثنى أو مجموع، «فأنا» له فرع واحد هو «نحن».

و «أنت» له أربعة فروع «أنت - أنتما - أنتم - أنتن».

و «هو» له أربعة أيضا «هِيَ - هُمَا - هُم - هُنَّ».

تنبيه:

مذهب البصريين أن ألف «أنا» زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلا، وإنما زيدت وقفا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هاء السكت فى قول حاتم: (هذا فَزْدِى أنَهْ)[1].

ومذهب الكوفيين: أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره المصنف[2] وفى (أنا) لغات الفصيحة حذف ألفه وصلا وإثباتها وقفًا.

والثانية إثباتها وصلاً ووقفًا وهى لغة تميم[3].

والثالثة (هَنَا)[4] بإبدال همزته هاء.

والرابعة: آنَ بمدة بعد الهمزة.

قال المصنف: من قال (آن) فإنه قَلَب (أنا) كما قال بعض العرب فى رأى رَاءَ.

---

(١) ورد فى مجمع الأمثال للميدانى رقم ٤٥٤٢ (هذا فصدى) قيل: إن أول من تكلم به كعب بن مامة، وذلك أنه كان أسيرا فى غزة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها. فلامته على نحره إياها فقال هكذا فصدى، يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام.

(٢) وقد ارتضيت هذا الرأى لسهولته.

(٣) تميم - قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٤) أ، ج.

والخامسة: «أنْ» (كَعَنْ)[1] حكاها قطرب.

وأما «أنت» وفروعه، فالضمير عند البصريين «أن» والتاء وحرف خطاب (ومذهب الفراء أن «أنت»[2] بجملته ضمير)[3].

ومذهب جمهور البصريين أن «هو» بجملته ضمير وكذلك، «هيَ» وأما «هُما وهُم وهُنَّ» فذهب أبو على[4]: إلى أنها بجملتها ضمائر، وقد قيل غير ذلك مما لا يحتمل ذكره هذا الموضع.

ثم ثنى بالمنصوب فقال:

وَذُو انْتِصَابٍ فِى انْفِصَالٍ جُعِلا   إيَّاىَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

«إيا» هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، هذا مذهب سيبويه[5] وذهب الخليل: إلى أن «إيا» ضمير مضاف إلى لواحقه وهى ضمائر وإليه ذهب المصنف[6] وفيه مذاهب أخر لا نطول بها.

فللمتكلم: «إيّاىَ - إيَّانا» وللمخاطب «إيَّاكَ - إياكِ - إيَّاكُما - إياكم - إياكُنَّ».

وللغائب: «إياه - إياها - إياهما - إياهم - إياهن» وهذا معنى قوله: (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا).

ثم قال:

وفى اخْتِيَارٍ لا يجىءُ الْمُنْفَصِلْ   إذَا تأتَّى أنْ يَجِىءَ الْمُتَّصِلْ

---

(١) أ.

(٢) وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن. همع ١/ ٦٠، وإلى رأى الفراء أميل.

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشموني ١/ ٥١.

(٥) راجع كتاب سيبويه ١/ ٨٣.

(٦) ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب. وما استدل به شاذ. والشاذ لا تقوم به حجة، ولكن اختاره المصنف - وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى «علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم» اهـ صبان ١/ ١١٠.

لما كان الغـرض من وضع المضمـر الاختصـار، وكان المتصل أخـصَرَ - لم يستعمل المنفصل مع تأتى المتصل وإمكانه إلا فى الضرورة كقوله:

بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُم الأرضُ فِى دَهْرِ الدهَارِيرِ(١)

وإلى هذا أشار بقوله: وَفِى اخْتِيارِ.

ولا بد من ذكر المواضع التى يتعين فيها الانفصال. لعدم تأتى الاتصال وهى اثنا عشر موضعا:

---

(١) البيت من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها بمدح يزيد بن عبد الملك وهو من البسيط.
الشرح: «الباعث» الذى يبعـث الأموات ويحييهم بعـد فنائهم «الوارث» الذى ترجع إليه الأملاك بعـد فناء الملاك «قد ضمنت» - بكسـر الميم المخففـة بمعنى تضمنت أى اشـتملت عليهم أو بمعنى كفلت، كأنهـا تكفلت بأبدانهم، «دهر الدهارير» الشدائد - وفى القاموس - وهو أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد.
المعنى: أقسمت بالذى يرث الأموات ويبعثـهم بعد فنائهم وقد شملتهم الأرض فى أزمان الشدائد والمقسم عليه فى الأبيات بعده.
الإعراب: بالباعث: جار ومـجرور متعلق بقوله حلفت فى البيت قـبله «الوارث» يحتمل أن يكون منصوبا بالفـتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين همـا الباعث والوارث تنازعاه وأعمل فيه أحدهما ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين «قد» حرف تحقيق «ضـمنت» فعل ماض والتاء للتأنيث «إياهم» مـفعول به «الأرض» فاعل «فى دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت «الدهارير» مضاف إليه لدهر. وجملة ضمن وفاعله فى محل نصب على الحال من الأموات. أو فى محل نصب أو جر صفة للأموات أيضا. لأن «أل» الداخلة على الأمـوات جنسية. وبدخـول أل الجنسيـة معـرفة لفظا نكرة مـعنى فإن راعيت لفظه جعلـت الجملة التى بعده حالا فهى فى مـحل نصب، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور بإضافة أحد الوصفين وإما منصـوب على أنه مفعول به لأحدهما لا جرم إذا جـعلت الجملة صفة كانت إما فى محل جر وإما فى محل نصب.
الشاهد: فى «إياهم» حيث فصل الضمير المنصوب لأجل الضرورة فإن الأصل والقياس أن يقال ضمنتهم.
مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة: ابن الناظم ص ٢٤ وابن هشام ١/ ٦٦ وابن عـقيل ١/ ٥٤ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى فى ١/ ٥١، والمكودى ص١٧ والسيوطى ص١٦ وذكره أيضا فى همع الهـوامع ١/ ٦٢، والخصائص ١/ ٣٠٧، ١/ ١٩٥ والإنصاف ٢/ ٤٠٩.

الأول: أن يحصر بإلا وشذ «إلاك» فلا يقاس عليه.

الثاني: أن يحصر بإنما كقول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الحامِي الذِّمارِ وَإِنَّما   يُدافِعُ عَنْ أَحسابِهِم أنا أَوْ مِثْلِي[1]

الثالث: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر:

بنَصرِكُمْ نحن كُنْتُم ظافِرِين وقَدْ   أَغرَى العِدَا بِكُم استِسْلامُكُمْ فَشَلا[2]

---

(١) قائله الفرزدق بن همام وهو من قصيدة لامية من القصائد التى عارض فيها جريرا ويهجوه. وهو من الطويل.

الشرح: «الذائد» - بالذال المعجمة - المدافع «الحامى» من الحماية وهو الدفع «الذمار» - بكسر المعجمة وتخفيف الميم - ما يجب على الإنسان حمايته والمحافظة عليه.

المعنى: «أنا الذائد» - أمنع عن قومى وأحمى حماهم، وليس لهذا إلا أنا أو من يماثلنى فى الصفات.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «الذائد» خبره «الحامى» صفة له أو خبر ثان «الذمار» مضاف إليه. أو منصوب على أنه مفعول به للحامى «وإنما» أداة قصر مركبة من «إن» المؤكدة «وما» الكافة «يدافع» فعل مضارع «عن أحسابهم» جار ومجرور متعلق بيدافع والضمير المضاف إليه «أنا» فاعل «أو» حرف عطف. «مثنى» معطوف على الفاعل وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد: فى «وإنما يدافع عن أحسابهم أنا» حيث أتى فيه بضمير منفصل وهو «أنا» لأنه واقع بعد إلا فى المعنى. إذ المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا، وقال الشيخ عبد القاهر: ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة، لأنه ليس به ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ٦٨، والأشمونى ١/ ٥٢، والأصطهناوى، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٢.

(١) قال فى الدرر اللوامع ص٢٩ - لم أعثر على قائله - وأيضا لم أعثر له على قائل. وهو من البسيط.

الشرح: «ظافرين» من الظفر، وروى فائزين - ومعنى الظفر هنا الاستيلاء على العدو «أغرى» أى: أشلى من الإغراء، قال تعالى: (فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) «العدا» - بكسر العين - جمع عدو، «الاستسلام» الانقياد والطاعة، «الفشل» - بالفاء والشين المعجمة المفتوحتين من فشل - بالكسر - إذا جبن قال تعالى (حتى إذا فشلتم وتنازعتم).

الإعراب: «بنصركم» الباء متعلق بقوله كنتم والنصر مصدر مضاف إلى مفعوله «نحن» فاعله، والتقدير: كنتم ظافرين على العدا بنصرنا إياكم «كنتم» كان واسمها «ظافرين» خبرها «وقد» الواو للحال قد للتحقيق «أغرى» فعل ماض «العدا» مفعول به «بكم» جار ومجرور متعلق بأغرى «استسلامكم» فاعل «فشلا» نصب على التعليل أى: لأجل الفشل.
=

الرابع: أن يرفع بصفة جرت على غيـر (صاحبها)[1] نحو زيد عمرو ضاربه هو، مطلقا عند البصريين[2] وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين.

الخامس: أن يحذف عامله نحو:

فإنْ أنتَ لَمْ يَنْفعْك عِلْمُكَ فانْتَسب[3] . . . .

= الشاهد: فى «بنصركم نحن» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال.
مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٣.

(١) أ، ج، وفى ب (من هى له).

(٢) أى: سواء أمن اللبس أم لا - فـالأول نحو «هند عمـرو ضاربته هى» والثانى نحـو المثال المذكور.

(٣) البيت: للبيد بن ربيعة العامرى، وهو من قصيدته المشهورة التى يقول فيها:
ألا كل شىء ما خلا الله باطل. وهو من الطويل.
وعجز البيت: لعلك تهديك القرون الأوائل.
الشرح: «فانتسب» من الانتساب. «تهديك» أى: تعرفك، «القرون» جـمع قرن - بفتح القاف - قال الجوهرى: القرن من الناس أهل زمان واحد، ويقال القرن ثلاثون سنة وقيل مائة سنة. «الأوائل»، جمع أول وهو نقيض الآخر، وأصله أوال على وزن أفعل، مهموز الأوسط، فقلـبت الهمزة واوا وأدغم ويقـال: وَوْأل على وزن فوعل فـقلبت الواو الأولى همزة.
وتمام معنى البيت فى الذى يليه:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل

المعنى: إن غاية الإنسان الموت فينبغى له أن يتعظ بأن ينسب نـفسه إلى عدنان أو معد فإن لم يجد من بينه وبينهما من الآباء فليعلم أنه يصير مـصيرهم، فينبغى له أن ينزع عما هو عليه والعواذل هنا حوادث الدهر.
الإعراب: «إن» حرف شـرط جازم تجزم فـعلين وفعل الشرط مـقدر تقـديره فإن ضللت «أنت» فيـه وجهان أحـدهما «أنت» مبـتدأ وذلك على ما أجـازه سيبـويه من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط إذا كان فى الجملة التى هى مطلوب الشرط فعل هو خبر نحو إن الله أمكننى من فلان. والوجه الثانى أن يـكون «أنت» فى موضع نصب وهو مما وضع فيه الضميـر المرفوع موضع الضمير المنصـوب كما وضعوا المنصوب مـوضع المرفوع قالوا: لم يضربنى إلا إياه «لم» حرف نفـى وجزم وقلب «ينفعك» فعل مضـارع مجزوم بلم والكاف مفعـول به «علمك» فاعل مرفوع بالضمـة الظاهرة والكاف مضاف إليه «فـانتسب» جواب الشرط فلذلك دخلت فيه الفاء والأصل فيه أن يكون فعلا كما أن الشرط الذى هو علة له فعل، وقد يكون الجواب جـملة فعلية طلبية كما فى قـوله تعالى: (وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم) ومنه قوله فانتسب «لعلك» لعل هنا للتعـليل كما فى قوله تعالى (فقولا له=

السادس: أن يؤخر عامله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1].

السابع: أن يكون العامل حرف نفي نحو ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2].

الثامن: أن يفصله متبوع نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾[3].

التاسع: أن تلي واو المصاحبة نحو:

. . . . تكون وإياها (بها)[4] مثلا بعدى[5].

العاشر: أن تلي «إما» نحو:

بكَ أوْ بى استعانَ فليَلِ إمَّا ... أنا أو أنت ما ابْتغى المسْتَعين[6]

=قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى) والكاف اسمه «يهديك» فعل مضارع والكاف مفعول به «القرون» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة فى محل رفع خبر لعل «الأوائل» صفتها.

الشاهد: فى «فإن أنت» حيث انفصل الضمير، لما أضمر العامل وهو فعل الشرط.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦١، ٢/ ٥٩.

(١) سورة الفاتحة ٥. (٢) سورة المجادلة ٢.

(٣) سورة الممتحنة ١. (٤) ب، ج.

(٥) قاله أبو ذؤيب خويلد الهذلى من قصيدة يخاطب بها خالد بن أخته وهو من الطويل.

وصدره: فآليت لا أنفك أحذو قصيدة.

الشرح: «فآليت» أى: حلفت، «لا أنفك»: لا أزال، «أحذو» بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذوت النعل بالنعل حذوا إذا سويت أحدهما على قدر الآخر.

الشاهد: فى «تكون وإياها» حيث جاء الضمير منفصلا، لكونه ولى واو المصاحبة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٣، ٢٢٠.

(٦) قال العينى فى شرح الشواهد ج١ ص٢٩٩ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله - وهو من الخفيف.

الشرح: «استعان» من الاستعانة وهو طلب العون، «فليْل» أمر من ولى الأمر يليه ولاية «ما ابتغى» الابتغاء وهو الطلب.

الإعراب: «بك» جار ومجرور متعلق بقوله استعان «أو بى» عطف عليه «استعان» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «فليل» الفاء فيه تصلح أن تكون للتعليل وهو فعل الأمر وفاعله قوله «أنا» «إما» ههنا للتخيير «أو أنت» عطف على قوله «أنا» والتقدير: ليل إما أنا أو ليل أنت «ما ابتغى» «ما» موصولة وابتغى فعل وفاعله ضمير «المستعين» مفعوله وجملة ابتغى لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: ما ابتغاه المستعين، وجملة ما ابتغى المستعين معمول لقوله فليل.

الشاهد: فى إما وأنا، حيث جاء الضمير فيه منفصلا لأنه وقع فيما يلى إما، وتعذر الاتصال فيه.

الحادى عشر: أن يلى اللام الفارقة، نحو:

إنْ وَجدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإيا ... ك فَمُرْنِى فَلَن أزالَ مُطِيعًا[1]

الثانى عشر: أن (ينصبه)[2] عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة وسيأتى الكلام على هذا[3]، وذكر جميع ذلك فى التسهيل[4].

ثم شرع الناظم بذكر مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال فقال:

وَصِلْ أوْ افْصِلْ هَاء سَلْنيه ومَا أشْبَهَهُ

المراد (بهَاء سلْنيه) ما وقع ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال فتقول «سَلْنيه وسلْنى إيَّاه» والاتصال أرجح، ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله تعالى: ﴿إذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ﴾[5] ولم يذكر سيبويه غير الاتصال.

---

(١) لم يتعرض العينى لقائل هذا البيت فى ج١ ص٣٠١ وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف.

ومعنى البيت ظاهر. لأن التقدير. إذا كنت الصديق حقا فمرنى، فإنى ممتثل أمرك دائما، والفاء للتعليل.

الإعراب: «إن» حرف شرط «وجدت» فعل وفاعل فعل الشرط «الصديق» مفعول أول «حقا» مفعول ثان «لإياك» جواب الشرط واللام فيه تسمى الفارقة «فمرنى» الفاء للجواب ومر فعل أمر والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به، والتقدير: إذا كنت أنت الصديق حقا فمرنى «فلن» الفاء للتعليل وأزال فعل مضارع من أخوات كان وهو منصوب بلن واسمه ضمير مستتر فيه «مطيعا» خبره.

الشاهد: فى «لإياك» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال، وذلك لوقوعه بعد اللام الفارقة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٣.

(٢) ب، ج وفى أ (يصيبه).

(٣) عند قول ابن مالك: وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا.

(٤) قال فى التسهيل ص٢٦ «فصل» (يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما ورفع بمصدر مضاف إلى المنصوب أو بصفة جرت على غير صاحبها أو اضمر العامل أو أخر أو كان حرف نفى، أو فصله متبوع أو ولى واو المصاحبة أو إلا أو إما أو اللام الفارقة أو نصبه عامل فى مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة، وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظا وإن اختلفا رتبة جاز الأمران)هـ.

(٥) سورة الأنفال ٤٣.

ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلاة والسلام «إنَّ الله ملَّككُمْ إيَّاهُمْ»[1].

ثم قال: في كُنْتُهُ الخُلْفُ انتمَى، أى فى هاء كنته، والمراد (به) [2] ما وقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها، والخلف فى الاختيار كما بينه فى البيت الآتى:

وقوله: كذاكَ خِلْتَنِيه.

يعنى أن هاء خلتنيه كهاء كنته فى الخلاف المشار إليه، والمراد بها خلتنيه: ما وقع ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ.

ثم ذكر اختياره فقال: واتِّصالا أختارُ.

يعنى فى باب كنته وخلتنيه، ووجهه أن الأصل الاتصال.

ثم قال: غَيْرِى اختارَ الانفصالا. وهم الأكثرون ومنهم سيبويه[3]، ووجهه أن الضمير فى البابين خبر فى الأصل، وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع، وما اختاره هو اختيار الرمانى[4] وابن الطراوة[5].

---

(١) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات اهـ التصريح ١/١٠٧.

(٢) ب، ج.

(٣) ومذهب سيبويه أرجح. لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم اهـ ابن عقيل ١/٥٦.

(٤) هو: أبو الحسن على بن عيسى الرمانى، كان إماما فى العربية فى طبقة الفارسى والسيرافى، وبرع فى النحو حتى قيل: لم ير مثله قط؛ علما بالنحو وغزارة فى الكلام وإيضاحا لحل المشاكل - مع تنزه ودين ويقين وفصاحة ونظافة، وكان يمزج النحو بالمنطق، صنف كثيرا من الكتب، وشرح كتاب سيبويه.
ومات فى خلافة القادر بالله سنة ٣٨٤هـ أربع وثمانين وثلاثمائة.

(٥) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطراوة كان نحويا ماهرا وأديبا بارعا سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وله آراء فى النحو انفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة، فأثنى عليه بعضهم ونقده آخرون ونسبوه إلى الإعجاب بنفسه، وقد جول كثيرا فى بلاد الأندلس وألف كتاب الترشيح فى النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومات رحمه الله عن سن عالية سنة ٥٢٨هـ.

تنبيهان:

الأول: وافق في التسهيل[(١)] سيبويه على اختيار الانفصال فى (باب)[(٢)] خلتنيه قال لأنه خبر مبتدأ فى الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فإنه خبر فى الأصل[(٣)] ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع. والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فاضطرب اختيار الناظم فى باب خلتنيه.

الثانى: يجوز الاتصال والانفصال أيضا فيما وقع من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل نحو:

. . . .   كان فراقيها أمرّ من الصبرِ[(٤)]

أو مفعول أول نحو:

. . . .   وَمَنْعُكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ[(٥)]

---

(١) راجع التسهيل ص٢٧.
(٢) أ، ج وفى ب (ثانى).
(٣) أ.
(٤) قاله يحيى بن طالب الحنفى حين حن إلى وطنه.
وصدره: تعزيت عنها كارها فتركتها. وهو من الطويل.
الشرح: «تعزيت» بالعين المهملة والزاى المعجمة - من العزاء وهو الصبر والتأسى.
الإعراب: «تعزيت» فعل وفاعل «عنها» جار ومجرور متعلق بالفعل والضمير يرجع إلى الحجر «كارها» حال من فاعل تعزيت «فتركتها» الفاء عاطفة على تعزيت وترك فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به «كان» فعل ماض ناقص «فراقيها» اسم كان ومضاف إليه «أمرّ» خبره وأمر أفعل التفضيل ولذلك استعمل بمن.
الشاهد: فى «فراقيها» حيث جاء الضمير المنصوب فيه متصلا لضرورة الوزن، وإلا كان الأحسن أن يكون منفصلا نحو «وكان فراقى إياها».
(٥) ذكر فى الحماسة البصرية. أن قائله هو: قحيف العجلى، ويقال: قائله رجل من تميم وكان قد طلب منه الملك فرسًا يقال له سكاب، فضن بها على الملك لنفاستها وقال:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إنَّ سَكابَ عِلْقٌ   نَفِيسٌ لا يُعَارُ وَلا يُبَاعُ

وصدره: فلا تطمع أبيت اللعن فيها   وهو من الوافر.
الشرح: «سكاب» اسم فرس، «علق نفيس» مال يبخل به «فلا تطمع أبيت اللعن فيها» أى فى هذه الفرس وهى سكاب. يعنى: لا تطمع فى أخذها. «ومنعكها» أى: منعك عنها. =

أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير وهو مفعول أول. كقول الشاعر:

لا ترجُ أوْ تخشَ غيرَ اللهِ إنَّ أذى   واقِيكه الله لا ينفكّ مأمونا[1]

= المعنى: ادفع طمعك فى هذه الفرس ودفعنا إياك عنها نقدر ونستطيعه.

الإعراب: «فلا» الفاء للتعليل لا: ناهية «تطمع» فعل مضارع مجزوم بلا وفاعله ضمير المخاطب مستتر فيه «أبيت اللعن» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب «فيها» جار ومجرور متعلق بتطمع «ومنعكها» الواو واو الحال منع: مبتدأ والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان «بشىء» اختلف العلماء فى هذه الباء فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخفش إلى أنها زائدة و«شىء» خبر المبتدأ وجعلوا من ذلك قول الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) فالباء زائدة فى الخبر الموجب. وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية والجار والمجرور فى بمثلها متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. وفى «بشىء» يجوز أن يكون متعلقًا بمنع، وخبر المبتدأ جملة قوله «يستطاع» الآتى والمعنى على هذا: ومنعكها بأى شىء أردت ممكن ميسور ويجوز أن تتعلق بيستطاع أى: ومنعكها يستطاع بشىء من الأشياء وسبب من الأسباب.

الشاهد: فى «ومنعكها» حيث وصل ثانى ضميرين عاملهما اسم واحد وكان القياس أن يقول ومنعك إياها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم، والشاطبى، وداود، والسندوبى والأشمونى ١/٥٢، ٥٤، وابن هشام فى المغنى ١/١٠٢، والشاهد رقم ٨٨٣ فى خزانة الأدب.

(١) قال العينى ج١ ص٣٠٨: استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد، ولم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «لا ترج» من رجا يرجو رجاء - وهو الأمل، «الأذى» مصدر من أذى يأذى أذى وأذاة وأذية، «واقيكه» الواقى اسم فاعل من وقى يقى وقاية - وهو الحفظ.

الإعراب: «لا ترج» لا ناهية وترج فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة «أو تخش» أو ههنا بمعنى ولا - فإن قلت: هل تأتى أو بمعنى ولا؟ قلت: ذكر جماعة منهم ابن مالك أن أو تجىء بمعنى ولا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم﴾ معناه ولا بيوت آبائكم وهذا غريب «غير» تنازع فيها الفعلان فلك أن تعمل أيهما شئت، فإن أعملت الثانى أضمرت المفعول فى الأول والتقدير: ولا ترج غير الله ولا تخش غير الله. وإن أعملت الأول أضمرت فى الثانى نحوه «الله» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن «واقيكه» واقى اسم فاعل أضيف إلى كاف الخطاب والضمير الذى بعد الكاف منصوب لأنه مفعول ثان لواقى، والكاف مفعوله الأول، ولكنه مجرور بالإضافة «الله» مرفوع لأنه فاعل لاسم الفاعل «لاينفك» من الأفعال الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه «مأمونا» خبره.

الشاهد: فى «واقيكه الله» حيث جاء فيه الضمير متصلا مع جواز الانفصال فى مثل هذا الكلام ولكن ههنا لا يتيسر لأجل الوزن، والأصل فيه أن يقال: إن أذى واقيك الله إياه.

مواضعه: ذكره السندوبى فى شرحه للألفية، وابن الناظم ص٢٥.

والمختار فى هذه الثلاثة الانفـصال، ولكنه ترك في هذه الأبيات، لأن الوزن لم يتأت به[1].

ويجوز الوجهان أيضًا فى المفعول الثانى من نحو: «أعطيت زيدا درهما» فى باب الإخبار فتقول: «الذى أعطيت زيدًا إياهُ درهم والذى أعطيته زيدًا درهم».

والمختـار فيـه عند المازنى والمصنف الاتصال؛ لأنـه الأصل، وعند غيـرهما الانفصال مراعاة لترتيب الأصل.

ثم قال: وقدِّم الأخصَّ فى اتصالِ

أى: قدم (فى الاتصال)[2] المتكلم على المخاطب والمخـاطب على الغائب، لأن المتكلم أخص من المخاطب، والمخاطب أخص من الغائب.

وفهم من ذلك: أن شرط جواز الاتصال فى ها سلنيه وخلتنيه ونحوهما. أن يكون الأول أخص، فـإنه مـتى تقـدم غيـر الأخص وجب الانفـصـال؛ لأنه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الأخص.

والحـاصل: أن المبيح لجـواز الاتصال والانفـصـال هو كون الضـميـر ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، أو كونه خبر كان وأخواتها.

ثم إذا كان المقـدم من الضميـرين غير الأخص، فـإما أن يكون مخـالفًا فى الرتبة أو مساويًا (لها)[3] فإن كان مخالفًا لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه أراهمنى الباطل شيطانًا[4].

وأجاز المبـرد وكثـير من القدمـاء تقديم غـير الأخص، مع الاتصـال نحو: «أعطيتهوك» ولكن الانفصال عندهم أرجح، وإن كان مساويًا فسيأتى.

---

(١) ب، وفى أ، ج (له).

(٢) ب.

(٣) ب، وفى أ، ج (فيها).

(٤) رواه ابن الأثير فى غـريب الحديث - البـاطل فاعل أرى والهاء مـفعـول أول والياء ثان، وشيطانا ثالث.

قال ابن الأثيـر وفيـه شذوذان؛ الوصل وترك الواو، لأن حـقه أراهمـونى كرأيتـموها اهـ الخضرى ١/ ٥٩.

قوله: وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ

يعنى أنه يجوز فى الانفصال تقديم الأخص وتقديم غير الأخص، فتقول: «الدرهم أعطيتك إياه» بتقديم الأخص، و«أعطيته إياك» بتقديم غير الأخص، وفى الحديث: «أنَّ الله مَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ ولَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إيَّاكُمْ»(١).

وقوله: وَفِى اتِّحادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلا

أى: إذا اتحدت رتبة الضميرين، بأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثانى. فتقول: «ظننتنى إياى وعلمتك إياك وحسبته إياه».

ثم نبه على أنهما قد يتصلان غائبين بقوله: وقد يُبِيحُ الغَيَبُ فيه وَصلا.

مثال ذلك ما رواه الكسائى فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوهًا وأنضرهموها»(٢).

وقال الشاعر:

لِوَجهِكَ فِي الإحْسَانِ بَسْطٌ وبَهْجَةٌ أنالَهُمَاهُ قَفْوُ أكْرَمِ وَالِدِ(٣)

---

(١) وفى هذا الحديث جواز الأمرين تقديم الأخص وتقديم غير الأخص (وقد اجتمع الأمران فى قوله ﷺ: «إن الله ملككم ...»). فانفصال الضمير فى قوله: ملككم إياهم جائز، لتقدم الأخص، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير فى ملكهم إياكم، واجب لتقديم غير الأخص) اهـ المكودى ص١٧.

(٢) أنضرهموها - الضمير الثانى للوجوه وهو تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا. فإما أن يجرى على القول، بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة اهـ صبان ١/ ١٠٤.

(٣) قال العينى ج١ ص٢٤٢ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «الإحسان» أى فى وقت الإحسان، «بسط»: بشاشة، «بهجة» حسن وسرور، «أنالهماه» من أنال ينيل إنالة وثلاثيه نال. إذا بلغ ووصل «قفو» مصدر قفاه، يقفوه. أى تبعه وسار على أثره.

المعنى: وجهك منبسط ومبتهج فى وقت الإحسان إلى الناس وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آبائك الكرام وأسلافك الكرماء.

الإعراب: لوجهك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فى الإحسان» جار ومجرور متعلق ببسط «بسط» مبتدأ مؤخر «وبهجة» معطوف عليه «أنالهماه» أنال: فعل =

تنبيهان:

الأول: شرط الناظم فى غير هذا النظم فى جواز اتصال الغائبين، أن يختلف لفظهما كمثالين، ولم يذكر ذلك هنا، واعتذر عنه الشارح، بأن قوله: «وصلا» بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل، تعريض، بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغيبة مطلقًا. بل بقيد. وهو الاختلاف فى اللفظ[1].

الثانى: أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين فى المتكلم والخطاب أو الغيبة مطلقًا[2] وهو ضعيف.

ثم استطرد إلى أن ذكر نون الوقاية للزومها بعض المضمرات فقال:

وقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وقايةٍ ولَيْسِى قَدْ نُظِمْ

مذهب الجمهور: أن هذه النون سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل من الكسر.

وقال المصنف: بل لأنها تقى اللبس فى نحو: «أكرمنى» فى الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث: (ففعلُ)[3] الأمر أحق بها من غيره.

= ماض وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان «قفو» فاعل أنال «أكرم» مضاف إليه وهو مضاف و «والد» مضاف إليه.
ورجح الزرقانى أن يكون ضمير التثنية مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذى هو ضمير الوجه، وذلك مبنى على أن الأصل فى المفعول الأول فى باب أعطى - من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر - أن يكون هو الذى يصلح أن يكون فاعلا وأنت تقول نال وجهك البسط والبهجة فيكون الوجه هو الفاعل فيلزم أن يكون الوجه هو المفعول الأول. وليس ما ذهب إليه بلازم فقد يكون المعنى المبالغة.
الشاهد: فى «أنالهماه» فإنه أتى بالضمير الثانى متصلا، والأكثر أنالهما إياه بالانفصال.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٢٦، وابن هشام ١/ ٧٥ والأشمونى ١/ ٥٤، والمكودى ص١٧، والسيوطى ص١٦، وأيضا فى همع الهوامع ١/ ٦٣.

(١) الشارح ص٢٦.

(٢) وقوله: «مطلقا» أى سواء اختلف ضميرا الغيبة فيما يأتى أو اتفقا. اهـ صبان ١/ ١٠٤.

(٣) ج وفى أ، ب (فعل).

ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر(١).

ومعنى البيت: أن نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم مع جميع الأفعال نحو: «أكْرَمَنِي - يُكْرِمُنِي - أكْرِمْنِى» إلا فعلا واحداً (وهو ليس)(٢)، فإنه قد ندر حذف نون الوقاية معه فى النظم لضرورة الشعر كقوله:

. . . . إذ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى(٣)

والوجه: «ليسنى» وهو الفصيح كقول بعض العرب: «عليه رَجُلا لَيسَنِى»(٤) حكاه سيبويه(٥) وأجاز بعضهم «ليس» فى الاختيار.

---

(١) راجع الأشمونى ١/٥٥.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج.

وصدره: عهدى بقومى كعديد الطيس، وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «عددت» من العد والإحصاء «العديد» بفتح وكسر الدال العدد «الطيس» بفتح الطاء المهملة وسكون الياء - الرمل الكثير «الكرام» جمع كريم.

المعنى: عددت قومى وكانوا بعدد الرمل فى الكثرة ما فيهم كريم غيرى.

الإعراب: عهدى: مبتدأ حذف خبره جوازا - أى: عهدى حاصل - «بقومى» جار ومجرور متعلق بعهد، وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوم أو صفة لموصوف محذوف أى: عدا كعديد «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق بعهدى «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة له «ليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر وياء المتكلم خبره. والتقدير: ليس هو أى الذاهب إياى.

الشاهد: فى «ليسى» حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها فى الفعل قبل ياء المتكلم، وذلك ضرورة وفيه شذوذ وهى مجىء خبر ليس ضميرا متصلا. وأصل الكلام ليس الذاهب إياى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٥، وابن عقيل ١/٩٥، والأشمونى ١/٥٥، والسيوطى ص١٦، وفى همع الهوامع ١/٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/١٠٨، والشاهد ٣٩٢ فى خزانة الأدب.

(٤) قاله بعض العرب، وقد بلغه أن إنساناً يهدده. أى ليلزم رجلا غيرى، والشاهد لحوق نون الوقاية لليس.

(٥) قال سيبويه ج١ ص١٢٦: وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال عليه رجلا ليسنى وهذا قليل شبهوه بالفعل وفى ص٣٨١ وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسنى.

فإن قلت: قد جاء فى (نحو) تأمروننى[1] مما[2] اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة أوجه:

الفك، والإدغام، والحذف.

قلت: المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون الوقاية، فلا يرد على إطلاقه وهو مذهب سيبويه.

فإن قلت: قد ندر حذف نون الوقاية أيضا فى قول الشاعر:

تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مسكا ... يَسُوءُ الفاليات إذا فَلَيْنى[3]

والأصل فليننى. فحذف النون الثانية وهى نون الوقاية.

---

(١) أ، ج وفى النسخة ب (تأمرونى).

(٢) وفى الأصل مم.

(٣) قاله عمرو بن معديكرب والتقى برسول الله ﷺ وكان إسلامه سنة تسع وشهد اليرموك وقتل يوم القادسية.

الشرح: «كالثغام» جمع ثغامة وهى شجرة بيضاء الثمر والزهر. يشبه الشيب بثمرها، «يعل» من العلل يطيب شيئا بعد شىء، وأصل العلل الشرب بعد الشرب، «يسوء الفاليات»: يحزنهن والفاليات - بالفاء - جمع فالية من فلى الشعر أخذ القمل منه، و«فلينى» جمع المؤنث الغائب من الماضى من اللفظ المذكور.

المعنى: وصف شعره وأن الشيب قد شمله، والثغام نبت له نور أبيض يشبه به الشيب.

الإعراب: «تراه» ترى فعل مضارع والفاعل ضمير والهاء مفعول أول والضمير يرجع إلى شعر رأسه «كالثغام» مفعول ثان لترى لأنه بمعنى تظنه أو تعلمه، والأصوب أن يكون كالثغام حالا، لأن تراه من رؤية البصر والمعنى تبصره حال كونه مشبها بالثغام «يعل» فعل مضارع مبنى للمجهول والضمير الذى فيه يرجع إلى الشعر وهو نائب عن الفاعل «مسكا» مفعول ثان ليعل لأنه من الإعلال لا من العل والجملة محلها النصب «يسوء» فعل مضارع وفاعله ضمير ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف أى: هو يسوء «الفاليات» مفعول به - والظاهر أن الجملة سدت مسد الجواب «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «فلينى» أصله «فليننى» - بنونين - إحداهما نون جمع المؤنث والأخرى نون الوقاية للمتكلم فحذفت إحدى النونين وهى نون الوقاية والباقية هى نون الجمع.

الشاهد: فى «فلينى» حيث حذفت منه نون الوقاية.

وقال سيبويه ج٢ ص١٥٤ بعد أن ذكر البيت: يريد فليننى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الشاطبى والسيوطى فى الهمع ١/ ٦٥، وابن يعيش ٣/ ٩١، وسيبويه ج٢ ص١٥٤ ورقم ٤٤٥ فى الخزانة.

قال فى البسيط[1] : لا خلاف أن المحذوفة نون الوقاية؛ لأن الأولى ضمير.

قلت: مذهب سيبويه، أن المحذوفة نون الإناث لا نون الوقاية وهو مذهب المصنف، فلذلك لم ينبه هنا على ندوره، وليس نقل الاتفاق (فى ذلك)[2] بصحيح.

تنبيه:

أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية فى «ما أفعلَ زيداً» فى التعجب لأنهم يقولون باسمية أفعل المذكور.

ومذهب البصريين: أن نون الوقاية تلزم معه؛ لأنهم يقولون بفعليته وهو الصحيح[3].

واعلم أن نون الوقاية تلحق قبل ياء المتكلم مع بعض الحروف وبعض الأسماء.

وقد شرع فى بيان ذلك فقال: **وليْتَنى فَشا**، أى كثر لحاق النون مع ليت، ولم يأت فى القرآن[4] **إلا كذلك**: **وليتى ندرا** أى: ندر إسقاط النون مع ليت كقول الشاعر:

كمنيةِ جابرٍ إذْ قَالَ لَيْتِى ... أُصَادِفُهُ وأُتلِفَ جُلَّ مَالِى[5]

(١) هو كتاب لضياء الدين بن العلج أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه قال السيوطى: ولم أقف له على ترجمة.
(٢) أ، ب.
(٣) بدليل قولهم «ما أفقرنى إلى عفو الله».
(٤) قال الله تعالى: ﴿يا ليتنى كنت معهم﴾.
(٥) البيت: لزيد الخيل الطائي - وهو الذى سماه النبى ﷺ - زيد الخير - وهو من الوافر.
الشرح: «كمنية» بضم الميم - المتمنى، و «جابر» رجل من غطفان تمنى لقاء زيد فى بيت قبله «أصادفه» أجده.
المعنى: كتمنى جابر حين قال: ليتنى أجد زيد الخير فى الحرب ولا أجد أكثر مالى.
الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف - أى تمنى تمنيا مماثلا لمنية جابر. وجابر، مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق بمنية «قال» فعل ماض - فاعله ضمير مستتر «ليتى» ليت حرف تمن ونصب وياء المتكلم اسمه «أصادفه» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر والهاء مفعول به والجملة فى محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو للمعية، =

وهو ضرورة.

وقال الفراء: يجوز ليتنى وليتى، وظاهر هذا جوازه فى الاختيار.

وقوله: وَمَعْ لَعَلَّ اعكسْ.

يعنى: أن الحذف معها هو الكثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك[1].

وإثبات النون معها نادر[2] كقول الشاعر:

فَقُلْتُ أعِيرَانِى القَدُومَ لَعَلَّنِى ... أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأبْيَضَ مَاجِدِ[3]

= أفقد: مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية وفاعله ضمير مستتر فيه ومنع قوم أن تكون الواو للمعية وأوجبوا رفع الفعل وهو غير لازم فلا يلتفت إليه «جل مالى» مفعول به ومضاف إليه فإن أبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - تقديره: وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «ليتى» حيث جاءت مضافة إلى ياء المتكلم بدون نون الوقاية، وذلك لأجل الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٧، وابن عقيل ١/ ٦٠، والشاطبى، والأشمونى ١/٥٦، والمكودى ص١٨، والسيوطى ص١٦، وأيضا فى همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ٩٠، والشاهد ٤٤٦ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج١ ص٣٨٦.

(١) قال الله تعالى: ﴿لعلى أبلغ الأسباب﴾.

(٢) وإنما كان الإثبات نادرا مع «لعل» (وإنما ضعفت «لعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو: لعل أبى المغوار منك قريب.

وفى بعض لغاتها لعن - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات) اهـ أشمونى ج١ ص٥٦.

(٣) قال العينى ج١ ص٣٥٠ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعيرانى» ويروى أعيرونى - من العارية، «القدوم» بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة ينجر بها الخشب، «أخط بها» أى: أنحت بها - وأصل الخط من خط بأصبعه فى الرمل، «وقبرا» أى غلافا والمراد به الجفن «لأبيض ماجد» لسيف صقيل، ويمكن المراد طلب القدوم ليحفر بها قبرا.

الإعراب: فقلت: فعل وفاعل «أعيرانى» فعل أمر مبنى على حذف النون وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية والياء مفعول أول «القدوم» مفعول ثان «لعلنى» حرف تعليل ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم لعل «أخط» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه =

ونص بعضهم على أنه ضرورة.

تنبيه:

إثبات النون مع لعل أكثر من حذف النون مع ليت وإن اشتركا فى القلة. نبه على ذلك فى الكافية حيث قال: ومن لعلنى ليتى أقل. اهـ

وقوله: وَكُنْ مُخَيَّرًا فى البَاقِيَاتِ

يعنى: من أخوات: (ليت ولعل) وهى أربعة «إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ» يجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها كراهة لاجتماع الأمثال.

فإن قلت: لم اختلف حكم نون الوقاية مع هذه الأحرف (الستة مع أنها مستوية فى العمل؟.

قلت: إنما ألحقت هذه النون مع هذه الأحرف)[1] لشبهها بالأفعال المتعدية فى عمل الرفع والنصب وأوجه أخر مذكورة في موضعها فاستمرت ليت على مقتضى هذا الشبه إلا فى الشعر، وضعفت لعل من (جهة)[2] أنها تعلق فى الغالب ما قبلها بما بعدها.

ومن أجل أنها تجر على لغة، وكان حق «إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ» مساواتها لليت، لوجود الشبه المذكور، لكن استثقل لحاق النون معها لتوالى الأمثال، كما تقدم.

= «بها» متعلق بأخط «قبرا» مفعول به لأخط. والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لعل «لأبيض» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقع صفة لقبر «ماجد» صفة لأبيض مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله «لعلنى» حيث جاء بنون الوقاية وحذفها أشهر وأعرف.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: ابن عقيل ١/ ٦١، ابن الناظم ص٢٧ والمكودى ص١٨، والسيوطى ص١٦ وأيضا فى همع الهوامع ١/ ٦٤.

(١) ج.

(٢) أ، وفى ب (اجل)، وفى ج (حيث).

تنبيه:

ما ذهب إليـه الناظم من أن المحذوفة من (إنِّـى وأنِّى ولكِنِّى وكأنِّى)[1] نون الوقـاية هو مذهب الأكـثرين من البـصريين والكوفـيين، وذهب بعضـهم إلى أن الساقط هو النون الثانية وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو النون الأولى.

والصحيح: الأول، لأنها طرف، وبدليل لعلى وهو مذهب سيبويه[2].

وأمـا نحو: «إنا» فـقـد حكى بعض النحـويين فيـه المذاهب الثـلاثة إلا أن الصحيح هنا حذف الثـانية؛ لأن الثالثة هنا هى الضمير، ولثبـوت حذفها فى «إن» إذا خففت وقوله:

.... واضطرارًا خَفَّفَا　　　مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

أشار به إلى قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى　　　لَسْتُ مِنْ قَيْس ولا قَيْسُ مِنِى[3]

---

(١) أ، ب.

(٢) ج١ ص٣٨٦ قال سيبويه «حذفوا التى تلى الياء».

(٣) قال العينى: قائله مجهول لا يعرف - وقال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام: وفى النفس من هذا البيت شىء. وبالبحث لم أعثر على قائله - وهو من المديد.
الشرح: «عنهم» عن القوم المعروفين عندهم، «قيس» هو ابن عيلان بن مضر بن نزار وهو هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى، لأنه بمعنى القبيلة.
المعنى: يا من يسـأل عن هؤلاء القـوم وعنى، لتـعلم أنى لا أنسب إلى هذه القـبـيلة، وليست لها صلة بى.
الإعراب: «أيها» أى: منـادى بحرف نداء محـذوف مبنى على الضم فى مـحل نصب. وها: حرف تنبيه «السائل» نعت لأى «عنهم» جار ومجرور متعلق بسائل «وعنى» معطوف على الجار والمجرور السابق «لست» ليس: فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه (من قيس) جار ومجرور متـعلق بمحذوف خبر ليس (ولا) الواو عاطفة لا نافية «قـيس» مبتدأ «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وجملة المبـتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس - فى الموضعين - ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة.
الشاهد: فى «عنى ومنى» - بتخفيف النون - حيث لم تأت نون الوقاية لضرورة الشعر.
مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة: ابن الناظم ص٢٨، ابن هشام ١/ ٩٠، ابن عـقيل ١/ ٦٢، الشاطبى، وداود، الاصطنهاوى، الأشمونى١/ ٥٦، المكودى ص١٨، والسيوطى ص١٧ وأيضا فى همع الهوامع ١/ ٦٤ وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٢٥.

وهذا فى غاية الندور.

وقوله: وَفِى لَدُنِّى لَدُنِى قَلَّ، يعنى: أن الأكثر فى لدنى إلحاق النون وحذفها قليل.

وبالحذف قرأ نافع[1] ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِى عُذْرًا﴾[2].

قال فى شرح التسهيل: وزعم سيبويه[3] أن عدم لحاقها للدن من الضروريات[4] وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة من قرأ «من لدنى عذرا» بتخفيف النون وضم (الدال)[5] ولا يجوز أن تكون نون «الدنى» نون الوقاية، لأن (لد)[6] متحرك الآخر، والنون فى (لدن) وأخواتها إنما جيء بها لصون (أواخرها)[7] من زوال السكون فلا حظ فيها لما آخره متحرك.

وإنما يقال فى «لد» مضافة إلى الياء (فى)[8] «لدىَّ» نص على ذلك سيبويه[9].

واعترض: بأن سيبويه لم ينص على أن عدم لحاقها «للدن» من الضرورات.

وفى قَدْنى وقَطْنى مثل لدن (فى أن إثبات)[10] النون فيهما هو الأكثر، ولذلك قلل الحذف بقوله: الحذف أيضا قد يفى. وليس بعكس «لدن» خلافًا للشارح[11].

---

(١) هو أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن المدنى، أحد أصحاب القراءات السبع، وأصله من أصبهان، وكان إمام الناس فى القراءة بالمدينة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها. وقرأ على سبعين من التابعين وأجمع الناس عليه بعدهم. وتوفى سنة ١٦٩ هـ تسع وستين ومائة.

(٢) سورة الكهف ٧٦.

(٣) راجع الكتاب ج١ ص٣٨٧.

(٤) راجع الكتاب ١/٣٨٦.

(٥) أ، ب وفى ج (الذال).

(٦) أ، ب وفى ج (لدن).

(٧) ب، ج وفى أ (أواخره).

(٨) ب.

(٩) قال سيبويه ج١ ص٣٨٧ (فقال من قبل إن الألف فى لدا والياء فى على اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك فى كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة ويكون التحريك لازما لياء الإضافة . . .) اهـ.

(١٠) ب وفى أ، ج (فإثبات).

(١١) قال الشارح ص٢٨ (وأما قد وقط فبالعكس من لدن، لأن قدى وقطى فى كلامهم أكثر من قدنى وقطنى) هـ.

وقد جمع الراجز بين الأمرين فى قوله:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخبيبين قَدِى[1] . . . .

وفى الحديث «قَـط قَـط بِعزَّتِكَ»[2] يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها ويروى قَطِني (قَطْنِى)[3] بنون الوقاية، وقط قط بالتنوين وبالنون أشهر.

---

(١) قال ابن يعيش: قائله أبو بحدلة، وقال الجوهرى: قائله حميد بن مالك الأرقط لعبدالملك بن مروان، يصف تقاعده عن نصرة ابن الزبير وأصحابه ويمدح عبد الملك ويعرض بابن الزبير.

وعجزه: لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ - وهو من الرجز.

الشرح: «قدنى» كافينى وحسبى «الخبيبين» تثنية خبيب بضم الخاء وفتح الباء وهما عبدالملك بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته، «الإمام» يريد به عبد الملك بن مروان، «الشحيح» البخيل، «الملحد» الجائر الظالم.

المعنى: حسبى نصر هذين الرجلين، فإن إمامى منزه عما تصف به ذلك المقيم فى الحرم من رذيلتى: الشح والإلحاد.

الإعراب: قدنى: اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه «من نصر» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ونصر مضاف و «الخبيبين» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «قدى» توكيد للأولى ويجوز أن يكون «قد» اسم فعل. فإذا جعلته كذلك فقد اختلف العلماء فى الفعل الذى هذا اسمه. فجعله ابن هشام مضارعا: أى يكفينى. وجعله غيره ماضيا: أى كفانى. ورجح قوم أنه أمر وقدروه «ليكفنى».

الشاهد: فى «قدنى وقدى» حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها فى الثانية تشبيها بقطنى فى الأولى، وبحسبى فى الثانية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٨، وابن عقيل ١/ ٦٣، والأشمونى ١/ ٥٧، والمكودى ص١٨، وابن هشام ١/ ٩٠ - وأيضا فى المغنى ١/ ١٤٧، والسيوطى ص١٧ وأيضا فى همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣٦/ ١٢٤، والشاهد ٤٤٩ فى خزانة الأدب والكتاب ج١ ص٣٨٧.

(٢) فى صحيح البخارى، مرفوعا عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لاتزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط بعزتك، ويزوى بعضها إلى بعض» ويسمى حديث النار. ورواه مسلم أيضا.

(٣) ج.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد وقط» لا يجوز إلا في الضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار[1].

الثاني: اعلم أن «قد» تكون حرفا واسمًا، فالحرفية ليست هي المذكورة هنا، لأنها من خواص الأفعال، فلا تتصل بها ياء المتكلم.

والاسمية لها معنيان: أحدهما: أن تكون بمعنى «حسب» فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها (وهي المذكورة هنا)[2].

والثاني أن تكون اسم فعل بمعنى «أكتفى»[3] فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية.

ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا، وقد ذكره في التسهيل في باب أسماء الأفعال.

وأما «قط» فلها ثلاثة أقسام: تكون اسمًا بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم.

وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في «قد».

وتكون ظرفًا بمعنى «قط» الظرفية فلا تتصل بها ياء المتكلم.

الثالث: مذهب الكوفيين أن من جعل «قط وقد» بمعنى حسب قال: «قدي وقطي» بغير نون. كما يفعل من قال حسبي، ومن جعلهما (اسمي)[4] فعل قال: «قدني وقطني» بالنون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال وتكون الياء في الوجه الأول مجرورة، وفي الوجه الثاني منصوبة.

(١) قال الشيخ محيي الدين (وقد اضطربت عبارة النحويين في ذلك فقال قوم: إن الحذف غير شاذ ولكنه قليل وتبعهم المصنف والشارح. وقال سيبويه: «وقد يقولون في الشعر، ... إلخ» كما سيأتي. وقال الأعلم: وإثباتها (النون) في قد وقط هو المستعمل، لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فتلزمها النون المكسورة قبل الياء لئلا يغير آخرها عن السكون) اهـ ج١ ص٦٣ ابن عقيل.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (يكفيني).

(٤) أ، ب وفي ج (اسما).

ومذهب سيبويه[1] والخليل: أن «قد وقط» بمعنى حسب والباء مجرورة بالإضافة عند من ألحق النون ومن لم يلحق.

الرابع: تلزم نون الوقاية أيضا مع ياء المتكلم إن نصب باسم فعل نحو: «عليكنى» حكاه سيبويه وحكى أيضا «عليكى» بالياء[2].

وسمع الفراء من بعض بنى سليم[3] (مكانكنى)[4] يريد انتظرنى (فى)[5] مكانك، ولم يذكر الناظم هذا فى النظم وذكره فى التسهيل.

الخامس: قد تلحق نون الوقاية مع (بجل) والحذف معها أكثر.

كقول طرفة:

.... ألا بَجَلِى مِنَ الشَّرَابِ ألا بَجَلِ[6]

---

(١) قال سيبويه ج١ ص٢٨٧ (وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى. فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد قال الشاعر: قدنى من نصر الخبيبين قدى ....) اهـ.

(٢) قال سيبويه ج١ ص٣٨٣ (وحدثنى يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكنى من غير تلقين، ومنهم من لم يستعمل نى ولا نا ....) اهـ.

(٣) بنى سليم: قبيلة من قيس عيلان رأسها سليم بن منصور بن عكرمة، وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن.

(٤) أ، ب وفى ج (مكانى).

(٥) أ، ج.

(٦) قائله طرفة بن العبد، شاعر مشهور جاهلى، وقتل وهو ابن عشرين سنة، ولذلك قيل له ابن العشرين.

وصدره: ألا إننى أسقيت أسود حالكا - وهو من قصيدة لامية من الطويل.

الشرح: «أسود حالكا» أراد به كأس المنية، وقيل أراد شرابا فاسدا، والحالك: الشديد السواد، «بجلى» أى: حسبى: وبجل: على وجهين حرف بمعنى نعم. واسم. وهو على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب وهى ههنا بمعنى نعم، لأنها حرف. وألا: للتوبيخ والإنكار، وألا بجل توكيد فى المعنى الأول.

الإعراب: «ألا» ههنا للتوبيخ والإنكار «بجلى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة «من الشراب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره لأن معناه حسبى من الشراب «ألا بجل» تأكيد في المعنى للأول، ومعنى بجل هنا نعم لأنه حرف.

الشاهد: فى «ألا بجلى» حيث قال ذلك بترك النون فيه لأن ترك النون فيه أكثر وبالنون بجلنى قليل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٠٣.

ولذلك لم يذكر (هذا الثالث، قال فى التسهيل)[1]: وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل[2] هـ.

مثال الأول قوله:

وَما أدْرِى وَظَنِّى كُلُّ ظَنٍّ   أمسلِمُنِى إِلَى قَوْمِى شَرَاحِى[3]

وقيل: إن النون فى (أمسلمنى)[4] ونحوه هو التنوين ثبت شذوذا ورد بثبوتها مع (أل) فى قوله:

وَلَيْسَ المُوافِينِى لِيُرْفَدَ خَائِبًا   فإنَّ لهُ أضعَافَ ما كانَ أمّلا[5]

---

(١) أ، ب.

(٢) التسهيل ص٢٥.

(٣) قال العينى ج١ ص٣٨٥ - قائله هو يزيد بن محرم الحارثى قال أبو محمد ذكر الفراء هذا البيت على هذا النمط ليجعله بابا من النحو والصرف.
والصواب:

فما أدرى وظنى كل ظن   أيسلمنى بنو البدء اللقاح

الشرح: «شراحى» أصله شراحيل، اسم لرجل لحقه الترخيم. «وظنى» الواو تصلح أن تكون بمعنى مع والتقدير وما أدرى مع ظنى كل ظن. فكل ظن تأكيد للأول، وروى فى الهمع - فما أدرى وكل الظن ظنى.
الإعراب: «وما أدرى» ما نافية أدرى فعل مضارع والفاعل ضمير «وظنى» الواو تصلح أن تكون بمعنى مع والتقدير وما أدرى مع ظنى كل ظن فكل ظن تأكيد للأول ويقال: وظنى كل ظن - جملة معترضة، فيكون وظنى مبتدأ وكل خبره وظن مضاف إليه «أمسلمنى» الهمزة للاستفهام مسلمنى في محل النصب على المفعولية لقوله وما أدرى «إلى قومى» جار ومجرور متعلق بشراحى «شراحى» فاعل لقوله أمسلمنى وأصله شراحيل اسم رجل لحقه الترخيم.
الشاهد: فى «أمسلمنى» فإن النون فيه نون الوقاية.
مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المغنى ١/ ٢٥، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٥.

(٤) أ، وفى ج (مسلمين) وفى ب (هذا).

(٥) العينى ج ص٣٨٧ - لم أقف على قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله وهو من الطويل.
الشرح: «الموافينى» هو اسم فاعل من وافاك يوافيك موافاة، إذا جاءك وأتاك (ليرفد) - بالبناء للمجهول، مأخوذ من الرفد - بفتح الراء - مصدر رفدته، إذا أعطيته وهو - بكسر الراء - العطية والصلة، «خائبا» من الخيبة، «أملا» بتشديد الميم - من التأميل وهو الرجاء.
=

ومثال الثـانى: قول النبى ﷺ «غير الدجـال أخوفنى عليكم»[1] واعلم: أن لحاقها مع هذين فى غاية من القلة فلا يقاس عليه. والله أعلم.

= المعنى: وليس الذى يأتينى ويقصدنى لأجل العطاء خائبـا - أراد من يقصدنى فى خير لا يخيب.
الإعراب: «ليس» فعل مـاض ناقص «الموافينى» اسم ليس والنون للوقـاية والياء مفـعول الموافى «ليرفد» اللام للتعليل. يرفد فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة بعد لام كى. ونائب الفاعل ضمـير مستتر يعـود إلى الموافى «خائبا» خبر ليس «فـإن» توكيدية ناصبة «له» متعلق بمحذوف خبر أن مـقدما «أضعاف» اسم إن «ما» اسم موصول فى محل جر بالإضافة إلى أضعاف «كـان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستـتر يعود إلى ضمير الموافى «أملا» فعل ماض والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان وجملة كان واسمـها وخبرها لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب على أنه مفعول به لقوله: أمل. تقديره: ما كان أمله.
الشاهد: فى «الموافينـى» فإن النون فيـه نون الوقاية وليـست نون التنوين كمـا ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٥٧ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٥.

(١) حديث صـحيح رواه أحـمد فى مـسنده عن أبى ذر، ورواه مسـلم عن جبـير بن نفـير.
الدجال: مشتق من الدجل وهو الكذب والخلط، وهو كـذاب خلاط ويجمع الدجال على دجالين ودجاجلة فى التكسير.

العلم

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقًا   عَلَمُهُ ....

قوله: «اسم» جنس، «ويعين المسمى» مخرج للنكرات، «ومطلقًا» مخرج لما سوى العلم من المعارف. فإن العلم يعين مسماه بمجرد الوضع أو بالغلبة لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف، فإنه لا يعينه إلا بقرينة، إما لفظية «كأل» أو معنوية كالحضور والغيبة «فى أنت وهو».

وحد ابن عصفور العلم بقوله: الاسم الذى علق فى أول أحواله على شيء[1] بعينه فى جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم.

فإن قلت: العلم ضربان: شخصى وجنسى.

أما الشخصى: فلا إشكال فى صدق هذا التعريف عليه.

وأما الجنسى: فلا يصدق عليه هذا التعريف لأنه (لم يعين مسماه إذ هو)[2] فى المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى مجرى العلم الشخصى فى الأحكام اللفظية.

قلت: (التحقيق)[3] أن العلم الجنسى ليس كاسم الجنس فى المعنى، بل هو معين لمسماه، فالتعريف صادق عليه، وسيأتى بيان هذا.

واعلم أن العلم الشخصى لا يختص بأولى العلم، بل يوضع لما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، فلذلك نوَّع أمثلته (كجعْفَر)[4] علم رجل (خِرْنِقا) علم امرأة[5] (وقَرَن) علم قبيلة وإليها ينسب أويس القرنى[6] (وعَدَن) علم بَلد (ولاحِق) علم فرس[7] (وشَذْقِم) علم جمل[8] (وهَيْلَة) علم شاة[9] (ووَاشِق) علم كلب.

---

(١) أ، ج وفى ب (وذلك فى المضمرات والحضور فى اسم الإشارة بخلاف العلم، فإنه).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج.

(٤) علم لرجل مخصوص منقول عن اسم النهر الصغير.

(٥) علم لامرأة شاعرة هى أخت طرفة بن العبد لأمه منقول من ولد الأرنب.

(٦) اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان.

(٧) علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان.

(٨) اسم فحل من الإبل كان للنعمان بن المنذر.

(٩) علم شاة لبعض نساء العرب.

ثم قال: واسمًا أتى وكُنْيَةً ولَقَبَا ....

العلم على ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب؛ لأنه إن صدر بأب أو أم فهو كنية[1]، كأبى بكر وأم كلثوم، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى أو ضَعَته[2] فهو لقب «كالصديق والفاروق» فى الأول، و(كبطة، وأنفُ الناقة)[3]، فى الثانى وإن لم يكن كذلك فهو اسم (كزيد وعمرو)[4]

وقوله: .... وأخِّرَنْ ذا إنْ سواهُ صَحِبَا

(ذا) إشارة إلى اللقب، أى: إذا اجتمع مع اللقب غيره أخر اللقب، وقدم الاسم أو الكنية نحو، قال: أبو بكر الصديق وعمر الفاروق؛ لأن اللقب فى الغالب منقول من اسم (غير)[5] الإنسان «كبطة» فلو قدم لتوهم السامع، أن المراد مسماه الأصلى، وذلك مأمون بتأخيره.

وندر تقدم اللقب على الاسم فى الشعر كقول الشاعر:

أبْلغْ هُذَيْلاً وأبْلِغْ مَن يُبَلِّغُهَا ... عنِّى حديثًا وبَعْضُ القَولِ تكْذِيبُ
بِأنَّ ذا الكلبِ عَمرًا خيرهمْ حَسَبًا ... بِبطن شِرْيانَ يَعوِى حَولهُ الذِّيبُ[6]

---

(١) أو ابن أو بنت - أو أخ - أو أخت: كابن الخطاب.

(٢) وبالأصل أو وضعته.

(٣) لقب جعفر بن قريع. وسبب تلقيبه بذلك أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به.
وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى مدحهم الحطيئة:
قومٌ هُمُ الأنفُ والأذنابُ غيرُهم ... ومَن يسوِّى بأنف الناقة الذَّنبَا؟

(٤) أ، ج.

(٥) أ، ج وفى ب (عين).

(٦) هما لجنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب من قصيدة ترثى فيها أخاها عمرو بن العجلان المعروف بذى الكلب - وهى من البسيط.
الشرح: «هذيلا» اسم قبيلة، «بطن شريان» - بكسر الشين وسكون الراء - اسم مكان، وقيل واد، وأصله اسم شجرة تعمل منه القسى، والشريان بفتح الشين - الحنظل، يعوى حوله الذيب كناية عن موته.
الإعراب: «بأن»: الباء حرف جر أن: توكيدية ناصبة «ذا» اسم أن «الكلب» مضاف =

وفى بعض نسخ الألفية: وذا اجعل آخرا إن اسمًا صحبًا.

وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية[1].

ثم قال: وإنْ يكُونَا مُفْرَدَينِ فأضِفْ حتْمَا ....

أى: إذا كان اللقب والمصاحب له مفردين أضيف الاسم إلى اللقب نحو (هذا سعيد كرز)[2] على تأويل الأول بالمسمى؛ لأن المعوض للإسناد إليه والثانى بالاسم، والمعنى (هنا)[3] مسمى هذا اللقب.

وقوله (حتما) هو مذهب جمهور البصريين، لأنهم لا يجيزون (فى المفردين إلا الإضافة)[4].

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين: الاتباع أيضًا بدلا أو عطف بيان والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، وإلى هذا ذهب التسهيل[5].

= إليه «عمرا» بدل أو عطف بيان «خيرهم» نعت لعمرو والضمير مضاف إليه «حسبا» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «شريان» مضاف إلى بطن. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بقوله «أبلغ» فى البيت الذى قبله «يعوى» فعل مضارع «حوله» حول: ظرف متعلق به والضمير مضاف إليه «الذيب» فاعل يعوى. وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن تكون الجملة محل رفع خبر أن ويكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من «عمرو».

الشاهد: فى «ذا الكلب عمرا» حيث قدمت اللقب وهو قولها «ذا الكلب» على الاسم - وهو قولها «عمرا» والقياس أن يكون الاسم مقدما واللقب مؤخرا فلو أتت بما يقتضيه لقالت «بأن عمرا ذا الكلب».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٦٥ والأصطهناوى، وداود، والأشمونى ١/ ٥٩ والسندوبى، وقد اقتصر على بيت الشاهد وكذا السيوطى ص١٧.

(١) لأن الأول، نص فى أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية.

(٢) كرز - هو فى الأصل خرج الراعى، ويطلق على اللئيم والحاذق.

(٣) أ، وفى ب، ج (هذا).

(٤) أ، ج وفى ب (فى المفرد غير ذلك أعنى الإضافة).

(٥) وإلى رأيهم أميل (وهذا هو الحق وجرى عليه فى التسهيل) صبان ١/ ١١٠ راجع التسهيل ص٣٠.

وقال فى شرحه: لم يذكر سيبويه[1] فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مسند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل.

تنبيه:

جواز الإضافة مقيد بعدم المانع فإن كان فى الاسم مانع منها لم يضف ولو كانا مفردين نحو «الحارث كرز» فإن «أل» تمنع الإضافة.

وقوله: وإلا أَتْبِعْ الذى رَدِفْ.

أى: وإن لم يكونا مفردين فشمل ذلك المركبين نحو «عبد الله أنفُ الناقة» والاسم المفرد مع اللقب المركب، نحو: «زيد عائد الكلب» وعكسه «عبد الله بطة».

فالحكم فى هذه الصور الثلاث. امتناع الإضافة، ووجوب الإتباع أو القطع (بوجهيه)[2].

ولم يذكر القطع هنا، وكذلك لم يذكر الشارح، بل قال فلابد من الإتباع[3] وقد ذكره فى التسهيل.

ثم قال:

ومِنْهُ منقُولٌ كفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ارتِجَالٍ كسُعَادَ وَأُدَدْ

العلم قسمان: منقول ومرتجل.

فالمنقول: هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها «كفضل» فإنه منقول من المصدر (وأسد) فإنه منقول عن اسم عين.

---

(١) قال سيبويه ج٣ ص٤٩ (إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبى عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك هذا سعيد كرز . .) اهـ.

(٢) ب، ج وفى أ (بوجهين) أى: القطع. (. . . ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب) ابن عقيل ١/ ٦٧.

(٣) قال الشارح ص٢٩ (وأما إذا لم يكن الاسم واللقب مفردين فلابد من الإتباع سواء كانا مركبين نحو: هذا عبد الله أنف الناقة أوأحدهما مركبا، نحو هذا زيد عائد الكلب وهذا عبد الله بطة).

والمرتجل[1]: بخلافه «كسعاد» وهو علم امرأة، «وأدد» وهو علم رجل[2].

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقـولة، وبعضهم إلى أنها كلها مرتجلة، والمشهور الأول.

الثانى: قال بعضهم: تقسيـم العلم إلى منقول ومرتجل، إنما هو بالنسبة إلى الأعم الأغلب، وإلا فالذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل.

الثالث: المنقول، إما من مصدر «كفضل» أو اسم عين «كأسد» أو اسم فاعل «كحارث» أو اسم مفعول «كمسعود» أو صفة مشبهة (كسعيد) أو فعل ماض «كشمّر» علم على فرس[3]. أو مضارع «كيزيد» أو جملة من فعل وفاعل ظاهر «كبَرَقَ نحرُه» أو مضمر بارز «كأطرقا».

فى قول الشاعر:

على أطْرِقا بالِياتِ الخِيَامِ ... إلا الثُّمامُ وإلا العِصِى[4]

---

(١) من الارتجال وهو الابتكار وهذا التقسيم للعلم من حيث وضعه - وهو ما استعمل من أول الأمر علما.

(٢) أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٦٠.

(٤) قائله: أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى، وهو جاهلى إسلامى، توفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه بطريق مكة. وقيل إنه مات بمصر منصرفا من إفريقية وكان غزاها مع عبدالله بن الزبير - وهو من قصيدة يائية من المتقارب.

الشرح: «أطرقا» بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء - اسم موضع من منازل هذيل وهو المراد هنا. وهو أيضا اسم موضع من نواحى مكة من منازل كعب بن خزاعة قال أبوعمرو: «أطرقا» اسم لبلد بعينه. مأخوذ من فعل الأمر وفيه ضمير علامته الألف، كان سالكه سمع نبأة فقال لصاحبيه. أطرقا «باليات» جمع بالية من البلى - بكسر الباء - يقال بلى يبلى - إذا خلق «الخيام» جمع خيمة - وهى عند العرب - بيت من عيدان، «الثمام» بضم الثاء - بزنة غراب - نبت ضعيف يحشى به خصائص البيوت ويستر به جوانب الخيمة. «العصى» بكسر العين - جمع عصا. وأراد بها قوائم الخيمة.

المعنى: عرفت ديار المحبوبة على هذه المفارة قد بليت خيامها إلا ثمامها وعصيها فإنها بقيت وما بليت.

=

أو مستتر «كيزيدُ» فى قول الراجز:

نُبِّئْتُ أَخْوالِي بَنِى يَزِيـدُ ظُلْمًا علينَا لَهُمْ فَدِيدُ(١)

= الإعراب: «على أطرقا» جار ومـجرور متعلق بمحذوف حال من الديار وأطرقـا: مجرورة بكسرة مقـدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية «باليات» حال ثانيـة من الديار «الخيام» مضاف إليه «إلا» أداة اسـتثناء لأنه مستثنى من كلام تام مـوجب، ومن رفع فإنما عمد إلى أنه مبـتدأ خبره مـحذوف والتقدير إلا الثـمام باقيـة أو لم تبل أو نحو ذلك. «وإلا» الواو عاطفة إلا زائدة «العصى» مـعطوف على الثمام. والقصيدة تروى مـرفوعة القوافى وتروى ساكنتها فمن رواها ساكنة جاز لك عليه أن تجعلها على محملى «الثمام» فى روايتيه. ومن رواها مرفوعة فإن كان الثمام مرفوعا فالأمر بين وإن كان منصوبا كان محمله على المعنى. وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبلى ثم استثنى منهـا الثمام كان كأنه قال بليت الديار وبقى الثمام فـاستساغ أن يعطف عليه بالرفع لأنه مـرفوع فى المعنى وليس الرفع بالعطف على المعنى وإن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظا ببدع فى كلامهم.

الشاهد: فى «أطرقا» فإنه اسم علم منقول من فعل الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ١/ ٦٠ والشاطبى.

(١) قال العينى: قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «نُبئت» بالتضعـيـف وبالبناء للمجهول - أعلمت وأخبـرت «أخوالى» جمع خال وهو أخ الأم «يزيد» بالياء - هكذا وقع فى روايـة النحويين ومنهم الزمخشـرى. وقال ابن يعـيش: صوابه بالتـاء من فوق وهو اسم رجل تنـسب إليه الثـياب التـزيدية، ويزيد من الأسماء المعروفـة لدى العرب، «ظلما» هو وضع الشىء فى غير مـحله أو منعه من محله «فديد» الصياح والجلبة.

المعنى: أخبرت أن أخوالى بنى يزيد يرفعون الصوت عاليا بظلمنا.

الإعراب: «نبئـت» فعل ونائب فـاعل، وهو مفـعوله الأول «أخـوالى» مفعـول ثان وياء المتكلم مضاف إليـه «بنى» بدل من أخوالى «يزيد» مضاف إليه مجـرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهـورها حركة الحكايـة «ظلما» مفـعول لأجله أو حال بتـأويل المشتق أى: ظالمين «علينا» جـار ومجـرور متـعلق بقـوله «ظلما» أو بقـوله «فديد» الآتى «لهم» جـار ومجرور متعلق بمحذوف خـبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر. وجمـلة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت.

الشاهد: «فى يزيد» حيث سـمى به وأصله فعل مـضارع من «زاد» مشـتمل على ضمـير مستتر فيه فنقل من الجملة المؤلفـة من فعل وفاعل إلى العلمية، وهو مرفوع على الحكاية. لأن القوافى مرفوعة.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة: ابن الناظم ص٣٠ وابن هشام ١/ ٩٢ والأشـمونى ١/ ٦٠ والشاطبى، وداود، وابن يعـيش فى شرح المفصل ١/ ٢٨ والشـاهد ٣٩ فى خزانة الأدب.

كذا أنشده الزمخشرى[١] بالياء المثناة من تحت[٢].

قال ابن يعيش[٣]: صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل[٤] وإليه تنسب الثياب التزيدية[٥].

قال فى شرح التسهيل: ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ أو خبر[٦] ولا من فعل أمر دون إسناد إلا «إصمت» - اسمًا للفلاة الخالية.

فإن من العلماء من زعم أنه منقول من الأمر بالصمت، وذلك عندى غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أنه متى كان من (أصْمَت) فالأمر منه مفتوح الهمزة، وإن كان من (صَمَت) فالأمر منه مضموم الميم «وإصمِت» بخلاف ذلك والمنقول لا يغير[٧].

والثانى: أنه قد قيل فيه (أصمتة)[٨] بتاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث، وإذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية تعين كونه مرتجلا.

واعترض بأنه أمر من «صمت يصمت» بكسر الميم.

والجواب عن (لحاق)[٩] التاء أنهم أرادوا أن يعلموا بذلك كونه فارق موضعه من الفعلية.

---

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشرى نسبة إلى «زمخشر» من أعمال خوارزم كان واسع العلم غاية فى الذكاء وقوة القريحة متفننا فى كل علم، وجاور بمكة فلقب بجار الله. وكانت له رجل من خشب وله مصنفات كثيرة منها الكشاف فى التفسير والمفصل فى النحو. وأطواق الذهب، والأحاجى النحوية، ومات سنة ٥٣٨ ثمان وثلاثين وخمسمائة.

(٢) راجع الأشمونى ١/ ٦٠.

(٣) هو أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش الحلبى النحوى. وكان من كبار أئمة العربية ماهرا فى النحو والتصريف وقد غالب فضلاء حلب وتصدر للإقراء بها زمانا وشاع ذكره وصنف كتاب «المفصل» المعروف. ومات سنة ٦٤٣هـ ثلاث وأربعين وستمائة.

(٤) أ، ج.

(٥) راجع شرح المفصل ٢/ ٢٨.

(٦) قال الأشمونى ١/ ٦٠ (لكنه بمقتضى القياس جائز) هـ.

(٧) راجع الصبان ١/ ١١٢.

(٨) ج وفى ب (صمتت) وفى أ (اصمتت).

(٩) أ، ب وفى ج (إلحاق).

وزاد بعضهم في المنقول منقولا من صوت وعنى بذلك «ببَّه» وهو ابن لبعض بنى هاشم: وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل، وهو منقول من الصوت، كانت أمه ترقصه به وهو صبى وذلك قولها:

لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ. جَارِيَة خِدَبَّهْ. مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ. تَجُبّ أَهْلَ الْكَعْبَةْ[1].

قال ابن مالك: والصحيح أن «ببه» منقول من قولهم للغلام السمين ببه.

قال ابن خالويه[2]: إن «ببه» هو الغلام السمين فيكون منقولا من الصفة.

---

(١) قائلته: هى هند بنت أبى سفيان بن حرب بن أمية وكانت لقبت به ابنها فى صغره ترقصه وتقول لأنكحن . . وابنها هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب والى البصرة.
الشرح: «ببه» فى الأصل الأحمق كذا قاله الخليل، ويقال للشاب الممتلئ البدن نعمة ببه، وقال الجوهرى: ببه هو لقب عبد الله بن الحارث.
«خدبه»: بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال وتشديد الباء - أرادت بها الجارية المشتدة الممتلئة اللحم، ويقال للبعير الشديد الصلب خدب، «تجب» بضم الجيم أى تغلب أهل الكعبة فى الحسن والجمال، يقال: جبَّه إذا غلبه، وجبت فلانة النساء إذا غلبتهن بالحسن.
الإعراب: «لأنكحن» اللام للتأكيد، وأنكحن جملة من الفعل والفاعل - وهو من الإنكاح. «ببه» مفعول أول «جارية» مفعول ثان، وليس مجىء المفعولين لفعل واحد مقتصرا على أفعال القلوب وهذا باب ليس فيه عدد محصور، إنما الفرق أن أفعال القلوب يكون المفعول الثانى عين الأول وفى غيرها غير الأول نحو أعطيت زيدا درهما «مكرمة محبة» صفة بعد صفة للجارية «تجب» فعل مضارع والفاعل ضمير «أهل» مفعول به «الكعبة» مضاف إليه والجملة صفة أخرى.
الشاهد: فى «لأنكحن ببه» فإنه علم منقول من الصوت وهو ببه، فإنه منقول من الصوت الذى كانت هند ترقصه به.
مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٣٢، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٧٢ والخصائص ١/ ٢١٧.

(٢) أبو عبد الله الحسين بن محمد، نشأ بهمذان ووفد إلى بغداد، وأخذ عن ابن الأنبارى وابن دريد وغيرهما، وله مع المتنبى مناظرات، وكان كوفى النزعة قصير الباع فى النحو طويله فى اللغة، يشهد بذلك ما ساقه فى انتصاره لثعلب عند رده الاعتراضات العشرة التى فند بها الزجاج نصف كتابه «الفصيح» وذكر ردود ابن خالويه للسيوطى فى الأشباه والنظائر.
ومن مؤلفاته فى العربية «ليس».
توفى بحلب سنة ٣٧٠هـ سبعين وثلاثمائة.

وقال في الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «ببه» وهو أيضًا لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب والي البصرة. قال الفرزدق:

وَبَايَعْتُ أَقْوَامًا وَفِيتُ بِعَهْدِهِم   وببَّه قد بَايَعْتُهُ غيرَ نَادِمِ[١]

واسم جارية، وقال لأنكحن ببه، جارية خدبة، مكرمة محبة، تجب أهل الكعبة أهـ[٢].

وقد وهم في استشهاده في الرجز على أنه اسم جارية، لأن «ببه» في الرجز هو اللقب لعبد الله بن الحارث كما تقدم وأنشده بفتح الهمزة في قوله: «لأنكحن»، والصواب ضمها، وأنشد «تجب أهل الكعبة» (بفتح التاء وكسر الجيم)[٣] أي تغلبهم حسنًا، يقال: جب القوم إذا غلبهم والله أعلم. ثم قال:

وجُملَةٌ ومَا بِمزْجٍ رُكِّبَا   ذَا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

العلم قسمان: مفرد نحو: (زيد) ومركب وهو ثلاثة أقسام:

تركيب إسناد: وهو ما كان جملة في الأصل نحو: «برق نحرُه» وتقدم أنه لم يسمع النقل من الجملة الاسمية ولو سمي بها لجاز.

---

(١) هو من الطويل، وقائله الفرزدق.

الشرح: «بايعت» من المبايعة وهي المعاقدة والمعاهدة كأن كل واحد من المتبايعين باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه، وطاعته ودخيلة أمره.

«ببه» أراد به الفرزدق عبد الله بن الحارث.

الإعراب: «بايعت» فعل ماض والتاء فاعل «أقواما» مفعوله «وفيت بعهدهم» جملة حالية بتقدير قد أي: حال كوني قد وفيت بعهدهم.

فإن قلت: كيف يكون وافيا بعهدهم في حال المبايعة والوفاء لا يكون إلا بعدها؟

قلت: هذه من الأحوال المنتظرة المقدرة، والتقدير: مقدرا الوفاء على مبايعتي.

«وببه» مبتدأ «بايعته» فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعوله والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «ببه» أنه علم منقول من الصوت كما سبق.

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية.

(٢) ١/ ٢ صحاح.

(٣) ب، ج وفي أ (بفتح الهمزة في قوله لأنكحن وكسر التاء).

وتركيب مزج: وهو كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا منزلا ثانيهما منزلة هاء التأنيث نحو: «بَعْلَبَكَّ».

وتركيب إضافة[1]: «كامرئ القيس».

فالإسنادي: يحكى[2] ولا يعرب مطلقًا. قال في التسهيل: وربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى (عجزه)[3] إن كان ظاهرًا هـ[4].

فتقول: على هذا «جاءني بَرَقَ نَحْرِه» بالإضافة، قال بعضهم: وهذا لا يقاس عليه.

والمزجي: إن ختم بويه بني على الكسر على الأشهر، وقد يعرب غير منصرف، وإن لم يختم بويه، أعرب غير منصرف على الأشهر، وقد يبنى تشبيهًا بخمسة عشر، وقد يضاف صدره إلى عجزه.

وقد علم حكم المزجي من قوله: (ذَا إنْ بِغَيْـرِ وَيْه تَمَّ أُعْرِبَا) وذا إشارة إلى المزجي.

فإن قلت: أبهم في قوله: (أُعْرِب) إذ لم يبين أنه غير منصرف.

قلت: قد نبه عليه في موضعه من باب ما لا ينصرف[5].

وأما الإضافي فقد ذكره في قوله:

وَشَاعَ فِى الأَعْلام ذُو الإِضَافَهْ   كعبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

---

(١) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزل التنوين مما قبله وذلك لأن الجزء الأول يعرب والثاني يلتزم حالة واحدة كالتنوين.

(٢) أي: على ما كان عليه قبل التسمية فيعرب بحركات مقدرة على آخره للحكاية.

(٣) أ، ب وفي ج (عجزهما).

(٤) التسهيل ص٣٠.

(٥) المركب المزجي: حكم الأول أن يفتح آخره كبعلبك وحضرموت - إلا إن كان ياء فيسكن كمعديكرب وإلا فلا.
وحكم الثاني أن يعرب بالضمة والفتحة - نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب - إلا إن كان كلمة (ويه) فيبنى على الكسر كسيبويه وعمرويه.
اهـ ابن هشام في أوضح المسالك ج١ ص٦٩.

والإضافى: ضربان: كنيـة كأبى قحافة، وغـير كنية كعبد شـمس، وقد نبه على النوعين بالمثالين.

وأشار بقـوله: (شَاعَ) إلى أن المضاف أكـثر (أقسام)[1] المركب إذ (منه)[2] الكنى ولا تخفى كثرتها.

فإن قلت: مقتضى ما ذكر انحصار المركب فى الأنواع الثلاثة، وأن ما عداها مفرد.

وقد صرح بذلك فى التسهيل حيث قال: وما عرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، ومـا لم يَعْرَ مركب هـ[3] وليس الأمر كـما قال؛ لأنه يرد عليه (أشـياء)[4] كثيرة من المركب نحو: ما تركب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو: «يا زيد» أو حرف وفعل نحو: «قد قام».

قلت: عن ذلك جوابان: أحـدهما أنه إنما تعرض لذكر مـا ورد عن العرب من المركب وأما تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم يرد عن العرب بالتسمية به.

والثانى: أن تركيب الحرفين وما ذكر معه شبيه بتركيب الإسناد لأن حكمه أن يحكى ولا يعرب كـتركيب الإسناد، فاكتفى بذكـر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به.

ثم قال:

وَوَضَعوا لِبَعْضِ الأجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأشخَاصِ لفظًا وهْو عَمّ

هذا هو الضـرب الثانى من ضـربى العلم الجنسى، وإنما قـال (لبـعض الأجناس) لأنهم لم يضعوا لجـميعها، وإنما وضعـوا العلم الجنسى لبعض الأجناس التى لا تؤلف غـالبًا كـالسبـاع والوحوش، وربما جـاء فى بعض المألوفات (كـأبى المضاء)[5] لجنس الفرس.

(١) أ، ب وفى ج (اسماء).
(٢) أ، ج وفى ب (فيه).
(٣) التسهيل ص٣٠.
(٤) أ، ج وفى ب (اسماء).
(٥) أ، ج وفى ب (كأبى المضى).

وقوله: **كعلم الأشخاص لفظًا**. يعنى أن العلم الجنسى يساوى الشخصى فى أحكامه اللفظية فإنه لا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ. ولا انتصاب للنكرة بعده على الحال، ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلمية «كأسامة» فساوى فى ذلك كله العلم الشخصى.

وقوله: **وهو عم**. يعنى أنه فارق العلم الشخصى من جهة المعنى بعمومه إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض.

الِا ترى أن «أسامة» صالح لكل أسد بخلاف العلم الشخصى.

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى؟

قلت: ذهب قوم إلى أن أسامة لا يخالف فى معناه دلالة أسد، وإنما يخالفه فى أحكام لفظية وإنما أُطلق عليه أنه معرفة مجازاً.

وهذا معنى ما ذكره ابن مالك فى باب المعرفة والنكرة من شرح التسهيل، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظًا، وأنه فى الشياع كأسد.

وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية (تؤذن)[1] بفرق من جهة المعنى.

ومما قيل فى ذلك: أن «أسدًا» وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال فوضع «أسدًا»[2] على الشياع فى جملتها، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص بل على معنى الأسدية المعقولة التى لا يمكن أن توجد خارج الذهن[3] ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا فى الذهن، ثم صار «أسامة» يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلى فى الأشخاص.

والتحقيق فى ذلك: أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى «فأسد» موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا، وعلم

---

(١) ب، ج وفى أ (توزن).

(٢) أ.

(٣) أ، ب وفي ج النفس بدل الذهن.

الجنس «كأسامة» موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع شخصى لها مع قطع النظر عن إفرادها، ونظيره المعرف باللام التى للحقيقة والماهية.

وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة فى الذهن، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهى باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة «الأسد» ليضع لها فتلك الصورة الكائنة فى ذهنه جزئية بالنسبة إلى (مطلق صورة الأسد)(١).

فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص فى زمان ومثلها يقع فى زمان آخر (أو فى ذهن آخر)(٢). والجميع يشترك فى مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس.

وفى كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال فى باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى (الأمّة)(٣) ليس واحد منها بأولى من الآخر، ما نصه: إذا قلت هذا أبو الحارث (إنما)(٤) تريد هذا الأسد أى: هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت (أشباهه)(٥) ولا تريد أن تشير إلى شىء (قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدًا)(٦) ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم(٧) اهـ.

فجعله بمنزلة المعرف (باللام)(٨) التى للحقيقة.

وقال ابن مالك بعد ذكره كلام سيبويه: هذا جعله خاصًّا شائعا فى حالة واحدة.

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج.
(٣) هذه عبارة الكتاب ١/ ٢٦٣ - وفى الأصل (هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا فى أمته).
(٤) فى كتاب سيبويه (فأنت).
(٥) ب، ج والكتاب - وفى أ (اشبابه).
(٦) فى الكتاب ج١ ص٢٦٣، وفى الأصل (قد عرفته بمعرفته كزيد).
(٧) كتاب سيبويه ج١ ص٢٦٣.
(٨) أ، ج وفى ب (بالألف واللام).

فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة فى الخارج.

ثم شرع فى تمثيله فقال:

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرِيْطٍ لِلعَقْرَبِ ... وَهكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

علم الجنس ضربان: عينى ومعنوى.

فالعينى يكون اسمًا نحو: «شَبْوَةٌ» للعقرب، و «ثُعالة» للثعلب، ويكون كنية نحو: «أم عريط» للعقرب، و«أبى الحصين» للثعلب.

والمعنوى مثل: «بَرَّةٍ وفَجارِ» فبرَّةٌ علم للمبرَّةِ، وفجارِ علم للفَجْرة.

قال النابغة:

أَنا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا ... فَحَملتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[1]

---

(١) البيت: من قصيدة للنابغة الذبيانى، واسمه زياد بن معاوية. وسببها أن زرعة بن عمرو ابن خويلد كان قد لقى النابغة بسوق عكاظ فأشار عليه أن يحرض قومه على قتال حلفائهم من بنى أسد فأبى النابغة ذلك، ثم بلغه أن زرعة يتهدده فقالها يهجوه. وهى من الكامل.

الشرح: «أنا اقتسمنا خطتينا» بفتح همزة أنا، لأنه مفعول لعلمت فى البيت قبله. اهـ صبان ١/ ١١٦: أي: كانت لى ولك خطتان فأخذت أنا البرة وأخذت أنت الفاجرة. والخطة: القصة والخصلة، «برة» اسم علم وضع من البر فلم يصرفه، لأنه معرفة مؤنث، لأنه اسم للخطة. «فجار» اسم معدول عن الفجور معرفة فبناؤه كما فى حذام وقطام.

فإن قلت: لم قال، فى الإخبار عن نفسه فحملت، وفى الإخبار عن نفس زرعة احتملت؟

أقول: أراد النابغة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإيثار الفجور فذكر اللفظة التى يراد بها الكثير خاصة، لتكون أبلغ فى الهجو، ولو قال: حملت فجار لاحتمل ألا يكون غدرا لا مرة واحدة..

الإعراب: «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمها «اقتسمنا» فعل وفاعل «خطتينا» مفعول به ونا: مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر أن «بيننا» ظرف متعلق باقتسم والضمير مضاف إليه «فحملت» الفاء عاطفة، حملت: فعل وفاعل «برة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «واحتملت» الواو عاطفة. احتملت: فعل وفاعل. «فجار» مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب.

الشاهد: فى (برة وفجار)، فإنهما من أعلام الجنس المعنوى. فإن برة علم للمبرة، وفجار علم للفجور.

وإلى هذا أشار بقوله:

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ للمَبَرَّهْ كذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلفَجْرَهْ

وفجار - علم مؤنث مبنى على الكسر مثل حذام.

تنبيه:

لما كان للعلم الجنسي خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان:

إعطاؤه حكم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع.

ومن المسموع فيه الوجهان (فينة)[1] وغدوة وبكرة وعشية.

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية. الأشمونى ١/ ٦٣، والشاطبى، والمكودى ص٢٠، وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٣٨/١، والشاهد ٤٦٨ في خزانة الأدب، وسيبويه ج٢ ص٣٨، والخصائص ١٩٨/٢، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥.

(١) أ، ج.

اسم الإشارة

لم يحد اسم الإشارة لأنه كما قيل محصور بالعد فلا يحتاج إلى الحد.

وحده فى التسهيل بقوله: ما وضع لمسمى وإشارة إليه[1] هـ. وقال بعضهم هو الموضوع لمعين فى حال الإشارة. وقال ابن الحاجب[2]: وهو ما وضع لمشار إليه[3].

والمشار إليه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع.

فهذه ستة أقسام:

فبدأ بما يشار به إلى الواحد المذكر فقال: **بذا لمفرد مذكر أشر.**

للمفرد المذكر لفظ واحد وهو «ذا».

وقد يقال: «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف و «ذائه» بهاء مكسورة بعد الهمزة.

تنبيه:

مذهب البصريين: أن «ذا» ثنائى لفظًا ثلاثى وضعًا، لقولهم فى التصغير «ذيا» وسيأتى تقريره فى باب التصغير. فهل المحذوفة عينه أو لامه؟ قولان أظهرهما الثانى، وهل هو من باب طويت أو من باب حييت؟. قولان أشهرهما الثانى، (وهل)[4] وزنه فعْل - بالإسكان - أو فعَل - بالتحريك؟ قولان: أصحهما الثانى[5].

---

(١) التسهيل ص٣٩.

(٢) هو: أبو عمر عثمان جمال الدين عمر الكردى الأصل المشهور بابن الحاجب، لأن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحى بالقاهرة. ولد ابن الحاجب بإسنا ثم تعهده أبوه بالقاهرة فحفظ القرآن. وكان أصفى الناس ذهنا. ومن مؤلفاته فى النحو: الإيضاح شرح المفصل للزمخشرى، والأمالى، والكافية والشافية. توفى بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ ست وأربعين وستمائة.

(٣) أ، ج، وراجع الكافية ٢/٢٩.

(٤) أ، ج.

(٥) قال السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص٧٥ «فالأصح أنه فعل بتحريك العين لأن الانقلاب عن المتحرك . . .» اهـ.

وذهب الكوفيون والسهيلي: إلى أنه على حرف واحد وضعا، وأن ألفه زائدة استدلوا بسقوطها في قولهم (ذان)[1].

وأجيب بأنها حذفت لالتقاء الساكنين، وبأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية.

واستدلوا بقولهم «ذه أمة الله».

وأجيب: باحتمال أن تكون الهاء بدلا من الياء.

قلت: والظاهر: أن يقال: «ذه» صيغة مرتجلة للمؤنث.

وذهب قوم منهم السيرافي: إلى (أن ذا ثنائية)[2] الوضع، فالألف على هذا أصل كألف «ما» (و)[3] ليست منقلبة عن شيء[4].

ثم انتقل إلى الواحدة المؤنثة فقال: بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

أي: اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث فلا تشر بها إلى (غيره)[5] وليس مراده حصر ما يشار به إلى المؤنث في هذه الألفاظ.

وقد حكى في التسهيل: للمؤنثة عشرة ألفاظ «ذي وتِي وذِهْ وتِهْ - بإسكان الهاء - وذه وته - بكسر الهاء - وذهي وتهي - بالإشباع - وتا - وذات - مبنية على الضم[6].

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع ج١ ص٧٥ (ورد بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين وقد عوض منها تشديد النون) اهـ.

(٢) ب، ج وفي أ (أنه ثنائي).

(٣) ج.

(٤) قال السيوطي في همع الهوامع ج١ ص٧٥: (قال أبو حيان: لو ذهب ذاهب إلى أن «ذا» ثنائي الوضع نحو «ما» وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى . . . . . .) اهـ.

(٥) ج وفي أ، ب (غيرهما).

(٦) قال في التسهيل ص٣٩ (وللمؤنثة تي وتا وته وذي وذه وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع وذات) هـ.

وحكى ابن أبى الربيع[١] فى شرح الإيضاح[٢] أن من العرب من يقول «ذهى» فى الوصل و «ذه» فى الوقف - بسكون الهاء - تشبيها بالمضمر، وأن منهم من يقول: «ذى» فى الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال «ذه».

ثم انتقل إلى المثنى فقال:

وَذَانِ تَانِ لِلمُثَنَّى المُرْتَفِعْ ... وَفِى سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

أى نقول: فى تثنية المذكر «ذان» فى الرفع و «ذين» فى الجر والنصب. وفى تثنية المؤنث «تان» فى الرفع و «تين» فى الجر والنصب تعربهما إعراب المثنى. (وإن كانا مشابهين للمبنى)[٣] لأن التثنية عارضت شبه الحرف، لكونها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه الحرف ولم يثن (من)[٤] أسماء الإشارة غير «ذا وتا».

ومذهب المحققين كالفارسى: أن «ذين وتين» ليسا تثنية حقيقية بل ألفاظ وضعت لمثنى. واستدل الفارسى على ذلك فى التذكرة[٥] بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير.

ألا ترى أن العلم إذا ثنى قدر تنكيره، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير.

ثم انتقل إلى الجمع فقال: وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا

أى مذكرًا كان أو مؤنثاً: فتقول: «أولى خرجوا وأولى خرجن» ويشار به إلى العاقل وغيره.

---

(١) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن أبى الربيع القرشى الأموى الأشبيلى إمام النحو فى زمانه، قرأ على الدباج وأذن له فى التصدر للقراءة، ولما استولى الفرنجة على أشبيلية جاء إلى سبتة، وأقرأ بها النحو وصنف فيه الإفصاح شرح مسائل الإيضاح. وشرح سيبويه وشرح الجمل فى عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة فى العربية. ومات سنة ٦٨٨هـ ثمان وثمانين وستمائة.

(٢) هو كتاب لابن أبى الربيع فى النحو.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب وفى ج (فى).

(٥) هو كتاب لأبى على الفارسى.

قال الشارح[1]: وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل، وقد يجيء لغيره، وفيه لغتان: القصر: وهي لغة بنى تميم، والمد وهو لغة أهل الحجاز، وهى الفصحى، وبها جاء القرآن[2] ولهذا قال: (والمدُّ أولى) وقد حكى فيه لغات أخر، وهى «هلاء» -بإبدال الهمزة هاء- و(أولاء) بضم الهمزتين -«وإلّى» بالتنوين- حكاه قطرب.

قال فى شرح التسهيل: وتسمية هذا تنوينا مجاز[3]، والجيد أن يقال إن صاحب هذه (اللغة)[4] زاد بعد همزة «أولى» نونا وأولى بإشباع الضمة قبل اللام هو ما حكاه الشلوبين[5] عن بعض العرب (وإلا) بالقصر والتشديد - حكاها بعض أهل اللغة.

تنبيه:

فى همزة (أولاء)[6] ثلاثة مذاهب: أحدها أنها عن ياء وهو مذهب المبرد، والثانى: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج، والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شيء بل مما فاؤه همزة نحو: «أجاء (وأدآء)»[7] وهو مذهب الفارسى[8].

ثم قال: .... ولَدَى البُعْدِ انْطِقَا

بالكافِ حَرْفًا دونَ لامٍ أوْ مَعَهُ ....

---

(١) قال الشارح ص٢١ (وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل وقد يجيء لغيره كقوله:

ذمَّ المَنازِلَ بَعدَ منزِلَة الهوَى وَالعيشَ بعدَ أُولئكَ الأيام

وفى أولاء لغتان: المد والقصر، فالمد لأهل الحجاز وبه نزل القرآن العظيم، والقصر لبنى تميم)هـ.

(٢) قال الله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم).

(٣) لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.

(٤) ب، ج.

(٥) هو: الأستاذ ابو على عمر بن محمد الأشبيلى الأزدى المعروف بالشلوبين وهو بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر، كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع، وآخر أئمة هذا النوع بالمشرق والمغرب. أخذ عن ابن ملكون وغيره وانتفع به أكثر أهل الأندلس واشتهر ذكره، وصنف تعليقات على كتاب سيبويه، وله كتاب في النحو سماه «التوطئة» وتوفى سنة ٦٤٥هـ خمس وأربعين وستمائة.

(٦) ب وفى أ (أولى) وج (أولا).

(٧) أ، ب وفى ج (أآ ء).

(٨) وإليه أميل لعدم التكلف.

فأشار بذلك إلى أن لأسماء الإشارة مرتبتين قريبة وبعيدة، فما تجرد عن كاف الخطاب فهو القريب، وقد مثلنا به، وما لحقته الكاف وحدها أو مع اللام فهو للبعيد.

فتقول للمذكر «ذاك وذلك» وقالوا «آلك» فى معنى ذلك.

وفى المؤنثة «تيك وتلك وتالك»، وفى المثنى «ذايك وتايك» (ولا تلحقه)[1] اللام، وفى الجمع «أولئك وأولاكَ (وأولالكَ)[2]» ولا تلحق اللام «أولئك» على لغة المدة.

تنبيهات:

الأول: لا تلحق الكاف من أسماء الإشارة إلى المؤنث إلا «تى (تا)[3] ذى»، قالوا: تيك وتلك وتيلك - بكسر التاء - فى الثلاثة، وتيك وتلك، بفتح التاء فيهما - «وتالك وذيك» (بإسكان الياء)[4].

وقال ثعلب[5] لا يقال (ذيك) وقد حكاه غيره. فهذه سبعة ألفاظ للمؤنثة (فى البعد)[6].

الثاني: للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان: أحدهما أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور.

وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وجعلوا التشديد للنون فى المثنى قائمًا مقام اللام فى الدلالة على البعد.

---

(١) أ، ج وفى ب (ولا تلحقهما).

(٢) ب، ج.

(٣) ج وفى أ، ب (ذا).

(٤) ب.

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن سبار الشيبانى. كان إمام الكوفيين والبصريين فى النحو واللغة فى زمانه، ثقة، دينا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب والحفظ. وكان ابن الأعرابى إذا شك فى شيء يسأله عنه. وقد درس كتب الفراء والكسائى. وكانت بينه وبين المبرد منافرات، وله كتاب يسمى «مجالس ثعلب» فى المكتبة العامة بالقاهرة. وعنه أخذ الأخفش الأصغر ونفطويه وابن الأنبارى. وتوفى سنة ٢٩١ هـ فى خلافة المكتفى بالله ودفن ببغداد.

(٦) أ، ج.

واختلفوا فى «أولئك» (بالمد)[1] فقيل: هو للمتوسط، لعدم اللام، وقيل: هو للبعيد.

قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين.
يعنى: القول بأن لها مرتبتين فقط.

قلت: ونسبه الصفار[2] إلى سيبويه، وقد استدل له فى شرح التسهيل بأوجه:

أولها: وهو أقواها: أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بنى تميم يقولون: «ذاك وتيك» حيث يقول الحجازيون «ذلك وتلك».

فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

وثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معًا، أو مصاحب لهما معًا. أعنى غير المثنى والمجموع.

فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[3].

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

---

(١) أ، ج.
(٢) هو قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسى الشهير بالصفار. قال فى البلغة: صحب الشلوبين وابن عصفور. وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال: إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد. مات بعد الثلاثين وستمائة.
(٣) سورة الأنعام ٣٨.

ورابعها: (أنها)[1] لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف فى التثنية والجمع بلفظين: لأن فى ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد، ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض (عما)[2] حذف من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف. انتهى. وفيه اختصار. ولا خفاء فيما فى الوجه الثانى من الضعف.

وقوله: (حرفًا) يعنى: أن الكاف فى ذلك حرف خطاب تبين أحوال المخاطب يقال: «ذلكَ وذلكِ وذلكما وذلكم وذلكن» كما تفعل بالكاف الاسمية. هذه أفصح اللغات.

والثانية: أن تكون مفتوحة فى التذكير ومكسورة فى التأنيث، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع.

والثالثة: أن تكون مفتوحة مجردة من الزوائد فى الأحوال كلها، ولا خلاف فى حرفية الكاف هنا.

وقوله: **دُونَ لامٍ أو مَعَهْ.**

تقدم أن اللام لغة الحجازيين، وتركها لغة بنى تميم. وذكر بعضهم فى هذه اللام ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها دليل البعد.

والثانى: أنها عماد.

والثالث: أنها عوض من هاء التنبيه؛ لأنها لا تجامعها.

تنبيه:

قوله: (أو مَعَهْ) لا يصح فى جميع أسماء الإشارة، وإنما ذلك فى المفرد (وأولى)[3] المقصور، وقد تقدم أن المثنى (وأولاء)[4] المدود لا تلحقه اللام وقوله:

وَاللامُ إنْ قَدَّمْتَ «هَا» مُمْتَنِعَهْ

---

(١) أ، وفى ج (أنه).

(٢) ج وفى أ، ب (مما).

(٣) ب وفى أ، ج (الى).

(٤) ج، أ، ب (الاء).

يعنى: أنك إن قدمت قبل اسم الإشارة لفظ «ها» التى للتنبيه امتنع الإتيان باللام فلا يقال «هَذَا لِكَ».

قال فى شرح التسهيل: كراهية لكثرة الزوائد، وقد فهم من كلامه أن «ها» تدخل على المجرد فيقال: «هذا» وعلى المصاحب للكاف (وحدها فيقال: هذاك)[1] (إلا أن دخولها على المجرد كثير وعلى المصاحب للكاف)[2] قليل ومنه قوله:

رَأَيْتُ بَنِى غَبْرَاء لا يُنْكِرُونَنِى ... وَلا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ[3]

تنبيه:

مقتضى ما ذكر جواز «هاذانك (وهاتانك)[4] وهؤلائك».

وقال فى شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف فى التثنية والجمع لا يصحبه «ها» فلا يقال «هذانك» ولا «هؤلائك» لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك». فحمل

(١) أ.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لطرفة بن العبد البكرى من معلقته المشهورة - وهو من الطويل.

الشرح: «بنى غبراء». الغبراء هى الأرض، سميت بذلك لغبرتها، وأراد ببنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف أو اللصوص.

«الطراف» بكسر الطاء - البيت من الجلد وأهل الطراف السعداء والأغنياء (الممدد) الذى قد مد الأطناب، يريد أنه معروف للناس عامة.

المعنى: يريد أن جميع الناس من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم يعرفونه ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن المعاشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل (بنى غبراء) مفعول أول ومضاف إليه (لا ينكروننى) جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة. لا: زائدة لتأكيد النفى «أهل» معطوف على ضمير الجمع فى: «ينكروننى» الواقع فاعلا وهو الواو ولم يحتج للتأكيد بالضمير المنفصل للفصل «هذاك» اسم إشارة فى محل جر بإضافة أهل إليه. والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان. «الممدد» صفة للطراف.

الشاهد: فى «هذاك»، حيث جاء بها للتنبيه مع الكاف ولم يجئ باللام وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية، ابن الناظم ص٣٢، وابن عقيل ١/ ٧٤، والأشمونى ١/ ٦٥، والمكودى ص٢١، والسيوطى ص١٩، وأيضا فى الهمع ١/ ٧٦.

(٤) أ، ج.

على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثنى «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى. اهـ.

والسماع فى (الجمع)(1) يرد عليه. فقال:

.... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ(2)

وقد أنشد هذا البيت فى الشرح.

وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إِلَى دَانِى الْمَكَانِ ....

يعنى أن (هنا)(3) من أسماء الإشارة المخصوصة بالمكان، وقد تلحقه «ها» التنبيه فيقال: «ههنا» وكلاهما للقريب أعنى: المجرد والمقرون «بها» التنبيه وهو معنى قوله: (دان)(4) المكان. والدانى هو القريب.

---

(1) ب، وفى أ، ج (الجميع).

(2) قاله العرجى، واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو، ولقب بالعرجى لأنه كان يسكن عرج الطائف، وهو من شعراء قريش وممن شهر بالغزل، وهو من قصيدة رائية من البسيط.

وصدره: ياما أمليح غزلانا شدن لنا.

وقد ذكر البيت فى نسخة ب، وفى أ، ج الشطر الثانى.

الشرح: «أميلح» تصغير أملح: من ملح الشىء ملاحة، «الغزلان» جمع غزال «شدن» جمع مؤنث من فعل الماضى. يقال: شدن الظبى شدونا إذا صلح جسمه، ويقال شدن الظبى إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه فهو ولد الظبية، «الضال» بالضاد المعجمة وتخفيف اللام - وهو شجر السدر البرى، والواحدة الضالة بتخفيف اللام، «السمر» وهو ضرب من شجر الطلح الواحدة سمرة.

الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف أى: يا صاحبى «ما أمليح غزلانا» فعل تعجب وأصله ما أملح غزلانا، وأميلح على مذهب الكوفيين لأنهم يقولون باسميتها، فما تعجبية مبتدأ - وخلاف فى معناها - أميلح غزلانا خبره «شدن» ماضى شدن الغزال - بالفتح - يشدن - بالضم والضمير فيه يرجع إلى الغزلان وهى فى محل النصب على أنها صفة للغزلان «لنا» جار ومجرور متعلق بشدن «من هؤليائكن» جار ومجرور متعلق بشدن أيضا «الضال» صفة اسم الإشارة أو عطف بيان «والسمر» عطف عليه.

الشاهد: فى «هؤليائكن»، حيث جاءت أوليائكن مقرونة بالهاء وأوليائكن تصغير أولئكن .. وإنما أتى «بكن» لأنه خاطب مؤنثات بقوله (قبله):

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ....

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١٩٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٦١ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٧٦، والشاهد رقم ٦ فى خزانة الأدب.

(3) أ، ب وفى ج (ها هنا).

(4) ب، ج وفى أ (كان).

فإذا أريد بها البعيد جيء بالكاف فيقال هناك (وها هناك)(١).

ولهذا قال: **وَبِهِ الكافُ صِلا فى البُعْدِ.**

يعنى: مجردا أو مع «ها» التنبيه، ويقال أيضًا فى البعد: «هنالك» باللام مع الكاف، كما يقال: «ذلك»، ولا تدخل «هنا» على «هنالك» ولا يقال «ههنالك»، كما لا يقال «هذا لك».

وقد نبه على «هنالك» بقوله: **أوْ بِهُنَا لِكَ انْطِقَنْ.**

تنبيه:

ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية فقال: وبالمكان اخصص هنا(٢) اهـ.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك وهنالك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وَإِذَا الأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ   فهناكَ تَعترِفُونَ أَينَ المفزَعُ(٣)

---

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفى أ (وبالمكان اخصص هنا بالمكان).

(٣) قائله هو الأفوه الأودى. والأفوه لقب، واسمه صلاة بن عمرو بن مالك، وكان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان، فلذلك قيل الأفوه. وهو من الكامل.

الشرح: «تشابهت» اشتبه بعضها ببعض. «تعاظمت» بمعنى عظمت «المفزع» بالزاى المعجمة والعين المهملة - أى الملجأ، وأصل الفزع الخوف، وقال ابن فارس: الفزع الذعر، وهذا مفزع القوم إذا فزعوا إليه فيما يدهمهم، والفزع الإغاثة.

الإعراب: «إذا» للشرط «الأمور» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده وهو تشابهت «وتعاظمت» عطف على تشابهت «فهناك» جواب إذا وهناك إشارة إلى الزمان.

«تعترفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أى: أنتم تعترفون أو هم يعترفون بحسب الفاعل فى يعترفون «أين» خبر مقدم «المفزع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «فهناك» فإنه ههنا إشارة إلى الزمان، وأصل وضعه الإشارة إلى المكان.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٧٨.

ومثل «هنالك» بقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[1] ولا حجة فيهما، (لاحتمال)[2] أن تكون الإشارة إلى المكان.

وقوله: أَوْ بِثَمَّ فُهْ إلى آخره.

يعني: أنه يشار أيضًا للمكان (البعيد)[3] «بثم[4] وَهَنَّا وهِنَّا» بفتح الهاء وكسرها.

وقد يقال: «هَنّت» موضع «هَنَّا» وقد يقال: «هناك وهناك» بكاف الخطاب.

وقد يراد «بهنا»[5] الزمان كما ذكر فى التسهيل[6] ومنه قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارِ وَلاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الذى كانَتْ نَوارِ أَجنَّتِ[7]

---

(١) سورة الأحزاب ١١.

(٢) ب وفى أ، ج (لاحتمالهما).

(٣) أ، ج.

(٤) ثم: ظرف لا يتصرف، ولا يتقدمه حرف التنبيه، ولا تتأخر عنه كاف الخطاب.

(٥) ج وفى أ، ب (بها).

(٦) قال فى التسهيل ص٤١ (وهنا الزمان).

(٧) قائله: شبيب بن جعيل - بضم الجيم وفتح العين - وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم. وكان بنو قتينة الباهليون أسروا شبيبا هذا فى حرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار فقال هذا، وقال ابن برى هو لحجل بفتح الحاء وسكون الجيم ابن فضلة - بفتح فسكون - وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم، وهو من الكامل.

الشرح: «حنت» من الحنين وهو الشوق وتوقان النفس. «نوار» بفتح النون والواو المخففة - من أسماء النساء وهو اسم أم الشاعر. وهو مبنى على الكسر فى لغة جمهور العرب، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، «لات» يعنى ليس، «هنا» بمعنى حين، «وبدا» ظهر «أجنت» - من أجن بالجيم - أخفت وكتمت وسترت.

المعنى: حنت هذه المرأة فى وقت ليس وقت الحنين وظهر الذى كانت أجنته من المحبة والعشق.

الإعراب: حنت: فعل ماض والتاء للتأنيث «نوار» فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع أو مرفوع بضمة ظاهرة «ولات» الواو للحال لات: حرف نفى «هنا» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب خبر لات، واسمها محذوف والتقدير: ولات الحين حين «حنت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جر بإضافة هنا إليها «وبدا» الواو عاطفة بدا: فعل ماض «الذى» اسم موصول فاعل بدا «كانت» فعل ماض ناقص. والتاء للتأنيث «نوار» اسم كان «أجنت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر. والجملة في محل نصب خبر كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «هنا» حيث أشير بها إلى الزمان وأصلها أن تكون للمكان.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٣٢، والأشمونى ١/٦٦، وداود وابن هشام فى المغنى ٢/ ١٥٠، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٧٨، والشاهد رقم ٢٨٣ فى خزانة الأدب.

الموصول

هو محصور بالعهد، فاستغنى بذلك عن الحد، كما فى اسم الإشارة.

وهو قسمان: اسمى وحرفى.

والاسمى هو المذكور هنا، وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة (غير طلبية ولا إنشائية)[1]هـ[2].

فاحترز بقوله: (أبدا) من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها لتفتقر إليها وإلى عائد، لكن لا يصدق أنها مفتقرة إليها أبدًا، واحترز بقوله: «إلى عائد» من «حيثُ، وإذًا وإذ»، فإنها تفتقر أبدا إلى جملة، ولكن لا تفتقر إلى عائد. وأشار بقوله: «أو خلفه» إلى ما ورد من الربط بالظاهر الذى هو الموصول فى المعنى نحو قولهم: «أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى» أى عنه.

قال أبو على فى التذكرة: ومن الناس من لا يجيز هذا.

وأراد بالمؤولة ثلاثة: الظرف والجار مع المجرور، والصفة الصريحة. فى نحو: «الضارب» وسيأتى بيان ذلك[3].

وحده ابن الحاجب بقوله: ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد[4].

وقال فى التحفة[5]: «اللذان واللتان» وأيهم هو أشد: معربة قبل مجىء الصلة، والإعراب دليل تمامها، والأولى ما لا تتم إفادته إلخ.

وأما الحرفى فحده فى التسهيل بقوله: ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد[6] هـ.

---

(١) ب.

(٢) التسهيل ص٣٣.

(٣) وجملة أو شبهها الذى وصل به كمن عندى الذى ابنه كفل
وصفة صريحة.

(٤) ٢/ ٣٥ - الكافية.

(٥) كتاب لابن مالك اسمه «تحفة المودود فى المقصور والممدود».

(٦) التسهيل ص٣٣.

واحترز بقوله: (ولم يحتج إلى عائد) من (الذى) الموصوف به (مصدر محذوف)[1] نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[2] أى كالخوض الذى خاضوه فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج إلى العائد.

فكل من الاسمى والحرفى مفتقر إلى صلة، والفرق بينهما أن الاسمى يفتقر إلى عائد، والحرفى لا يفتقر إليه.

ولم يذكر الناظم هنا الحرفى فلنقدمه: وهو خمسة أحرف:

«أن»[3] وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالأمر و«ما» وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملة اسمية خلافا لقوم[4]. وندر وصلها بليس. فى قوله:

.... بِمَا لستُما أهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ[5]

---

(١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٦٩.

(٣) أى الناصبة للمضارع - بفتح الهمزة وإسكان النون - وإن وصلت بفعل جامد كانت مخففة من الثقيلة مثل قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ وصلها بالماضى مثل «عجبت من أن قد قام زيد» والمضارع مثل «عجبت من أن يقوم زيد» والأمر مثل «أشرت إليه بأن قم».

(٤) وصلها بالماضى نحو: «لا أصحبك ما دمت منطلقا» والمضارع «لا أصحبك ما يقوم زيد» والجملة الاسمية «لا أصحبك ما زيد قائم».

(٥) لم يتعرض العينى لذكر قائله. وبحثت فلم أعثر على قائله.

وصدره: أليس أميرى فى الأمور بأنتما - وهو من الطويل.

الشرح: «أميرى» حذفت النون تشبيها بالإضافة، وروى «فما لستما» والتاء فى لستما هى اسم ليس. فإن قيل: أين العائد إلى الموصول الحرفى؟

قلت: الموصول الحرفى لا يحتاج إلى عائد، وقال ابن عصفور: ومن زعم أن ليس فعل جعل «ما» مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل «ما» اسمًا موصولا بمنزلة «الذى» ويلزمه إذ ذاك أن يقدر ضميرا محذوفا يربط الصلة بالموصول والتقدير: بما لستما به أى: بسببه.

الإعراب: «أليس» الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير «بأنتما» الباء زائدة والتقدير أليس أنتما أميرى، وحذفت النون فى أميرى تشبيها بالإضافة. «بما لستما» فما موصول حرفى وتوصل بفعل متصرف غير أمر وقد وصلت ههنا بفعل جامد وهو قوله لستما والتاء اسم ليس «أهل» خبر ليس منصوب «الخيانة» مضاف إليه «والغدر» عطف عليه.

الشاهد: فى «بما لستما» حيث جاء وصل «ما» بليس وهو نادر.

وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمان كقولك «جد ما دمت واجداً».

وزعم الزمخشرى: أن «أن» تشاركها فى ذلك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾[1].

وهو مردود، لأن «أن» فى الآية صالحة للتعليل، وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول عنه.

وذهب الأخفش وابن السراج[2] أن «ما» المصدرية اسم فتحتاج إلى عائد.

والصحيح: أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد، وهو مذهب سيبويه.

قلت: وذكر أبو البقاء[3] أنها على كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء وهو خلاف ما نقله غيره.

و (كى) وتوصل بفعل مضارع (ولا تقع إلا مجرورة باللام أو مقدرا معها اللام)[4].

و «أنَّ»[5] وتوصل باسمها وخبرها.

---

(١) سورة البقرة ٢٥٨.

(٢) هو أبو بكر محمد بن السرى البغدادى النحوى. كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقربه إليه، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان يعول فى النحو على مذهب الكوفيين، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأصول الذى جمع فيه أصول العربية وقيل فيه: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج، وله شرح على كتاب سيبويه ومختصر فى النحو، و مات رحمه الله شابا سنة ٣١٦هـ.

(٣) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين العكبرى البغدادى الضرير النحوى قرأ العربية على ابن الخشاب وغيره حتى حاز قصب السبق، وأصبح إماما يشار إليه وكان ثقة صدوقا دينا حسن الأخلاق متواضعا، أصيب فى صباه بالجدرى فأضر به فكانت تحضر إليه المصنفات وتقرأ عليه فإذا حصل ما يريد أملاه. وصنف كتبا كثيرة منها: شرح الإيضاح والتكملة، واللمع، وله اللباب فى العلل والإعراب، وغير ذلك. ومات سنة ٦١٦هـ.

(٤) أ، ج وفى ب (لفظا أو تقديرا) ومثالها «جئت لكى تكرم زيدا».

(٥) مفتوحة الهمزة مشددة النون، وتوصل بجملة اسمية قال تعالى: (أو لم يكفهم أنا أنزلنا) وتؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرا مشتقا ويكون مضافا إلى اسمها إن كان جامدا، وبالاستقرار إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

و(لو)[1] خلافا لمن أنكرها، وعلامتها أن يصلح موضعها «أن» وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنّ كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[2].

قال المصنف: وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» فى الحروف المصدرية، وممن ذكر (من المتقدمين)[3] الفراء وأبو على، ومن المتأخرين التبريزى[4] وأبو البقاء، وتوصل بفعل متصرف غير أمر «كما».

وأما الموصول الاسمى: فقد بينه بقوله: **مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذى الأُنْثَى الَّتى.**

الموصولِ الاسمى ضربان: مذكر ومؤنث، وكل منهما مفرد أو مثَنى أو مجموع.

فالمفرد المذكر «الذى» وفيه ست لغات: إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف (واللام)[5] وتخفيف الياء ساكنة.

وللواحدة المؤنثة «التى» وفيها تلك اللغات الست أيضاً. ثم قال:

....   وَالْيَا إِذَا ما ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ

بَلْ ما تَلِيهِ أَوْلِهِ العلامهْ   ....

يعنى: أنك تقول فى تثنيه «الذى، اللذان» فتحذف الياء وتولى الحرف الذى تليه الياء وهو (الذال)[6] علامة التثنية وهى الألف رفعاً والياء جرًّا ونصبا. تليهما نون مكسورة.

وتقول فى تثنية (التى: اللتان) فتحذف الياء أيضًا وتولى علامة التثنية ما قبلها (وهى)[7] التاء كما فى المذكر، وكان القياس إثبات الياء فيهما. فيقال:

---

(١) والغالب وقوعها بعد ما يفيد التمنى: كود وأحب من غير الغالب:

ما كان ضرك لو مننت وربما   من الفتى وهو المغيظ المحنق

(٢) سورة البقرة ٩٦.   (٣) ب.

(٤) هو: يحيى بن على بن محمد أبو زكريا ابن الخطيب التبريزى، كان أحد الأئمة فى النحو واللغة والأدب. ومن تصانيفه: شرح اللمع، والكافى في العروض والقوافى، وغير ذلك، ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، ومات فجأة فى بغداد فى جمادى الأولى سنة ثنتين وخمسمائة.

(٥) أ، ج.   (٦) أ، ب وفى ج (الدال).

(٧) ب وفى أ، ج (وهو).

«اللذيان واللّتيانِ» كما يقال فى تثنية «الشَّجِى» ونحوه من المنقوص «الشَّجِيَان» بإثبات الياء.

إلا أن «الذى والتى» لما كانا مبنيين لم يكن (ليائهما)[1] حظ فى التحريك، فلذلك لم تفتح قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين.

وقوله: وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ.

إشارة إلى جواز تشديد النون فى تثنية «الذى والتى» فتقول: «اللذانِّ واللتانِّ» وهو مع الألف متفق على جوازه، وأما مع الياء فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح لقراءة ابن كثير[2] ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا﴾[3] - بالتشديد -.

تنبيه:

فى تثنية «الذى والتى» لغة ثالثة وهى حذف النون كقول الفرزدق:

أَبَنِى كُلَيْبٍ إن عَمَّىَّ اللَّذَا ... قَتَلا المُلوكَ وَفَكَّكا الأغلالا[4]

---

(١) أ، ج وفى ب (لهما).

(٢) هو: أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو المكى. أحد أصحاب القراءات السبع، كان إمام الناس فى القراءة بمكة لم ينازعه فيها منازع، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وكان عالما بالعربية فصيحا بليغا مفوها. لقى من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصارى، وأنس بن مالك رضى الله عنهم، ولم يزل الإمام المجمع عليه فى القراءة بمكة حتى توفى سنة ١٢٠هـ.

(٣) سورة فصلت ٢٩.

(٤) هو للفرزدق - قاله الزمخشرى وغيره - يفخر على جرير، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى الأخطل يهجو جريرا. وهو من الكامل.

الشرح: «بنو كليب» قبيلة جرير، «عمى»: قيل المراد بهما: أبو حنش قاتل شرحبيل، وعمرو ابن كلثوم قاتل عمرو بن هند. «والأغلال» جمع غل وهو الحديد الذى يجعل فى الرقبة.

المعنى: يفتخر على جرير بأن قومه شجعان، وأن عميه قتلا ملكين عظيمين وخلصا الأسرى من أغلالهم.

الإعراب: «أبنى» الهمزة للنداء وبنى منادى منصوب لأنه مضاف «كليب» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «عمى» اسم إن وأصله عمين لى فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت نون التثنية «اللذا» اسم موصول خبر إن «قتلا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله «الملوك» =

وقول الآخر:

هُما اللَّتَا لو وَلَدتْ تميمُ لَقِيلَ فَخرٌ لَهُمْ صَمِيمُ[1]

وذكر فى شرح التسهيل: أن حذف النون من قوله: «هما اللتا» لضرورة الشعر وهو مخالف لما فى التسهيل، فإنه قال يجوز إثبات (نونها)[2] وحذفها.

وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة، ومثله فى الشرح بقوله:

أَبَنِى كُلَيبٍ إنّ عمَّىَّ اللَّذا قتلا الملوكَ وَفَكَّكَا الأغلالا

= مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «وفككا» الواو عاطفة فككا فعل وفاعله «الأغلالا» مفعول به والجملة عطف على ما قبلها.

الشاهد: فى «اللذا» حيث حذف نون اللذان تخفيفا إذ أصله اللذان قتلا الملوك وهو لغة بنى الحرث بن كعب وبعض بنى ربيعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ٩٩، وداود، والسندوبى، والسيوطى ص٢٠ - وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٤٩ - وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٥٤ والشاهد ٤٩٩ فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج١ ص٩٥.

(١) قائله: هو الأخطل واسمه غياث بن غوث بن الصلت، ويلقب بالأخطل النصرانى لكبر أذنه. وهو من الرجز.

الشرح: «تميم» قبيلة وهم تميم بن مر بن أد، «صميم» بالصاد المهملة المفتوحة - ويروى (فخر لهم عميم) أى: فخر شامل لهم.

المعنى: هما المرأتان لو ولدتهما تميم لكان لهم الفخر الخالص.

الإعراب: «هما» مبتدأ «اللتا» خبر المبتدأ وأصله اللتان وهى صفة موصوفها محذوف تقديره: هما المرأتان اللتان «لو» للشرط «ولدت» فعل ماض «تميم» فاعله فعل الشرط وجملة لو ولدت تميم صلة الموصول والعائد محذوف تقديره لو ولدتهما وإنما أنث الفعل فى ولدت لأن تميما قبيلة «لقيل» جواب الشرط.

«فخر» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «صميم» صفة له «لهم» جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدأ وهو معترض بين الصفة والموصوف. والجملة وقعت مقولا للقول.

الشاهد: فى «اللتا» حيث حذف النون والأصل اللتان، وهذه لغة بنى الحارث وبعض ربيعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ١٠، والسندوبى والسيوطى ص٢٠ - وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٤٩ - والشاهد ٤٢٤ فى خزانة الأدب.

(٢) أ، ج - وفى ب (نونه).

وقد ذكر غيره أن حذف هذه النون لغة بنى الحارث بن كعب وبعض ربيعة.

وذكر فى التسهيل لغة رابعة وهى: «لذان» بحذف الألف واللام[1].

وقوله: وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا

يعنى أن النون فى تثنية اسم الإشارة قد تشدد أيضا مع الألف باتفاق.

ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو[2] «فذانِّك برهانان»[3] ومع الياء على الصحيح كما تقدم[4].

ثم ذكر وجه التشديد فقال: وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا.

يعنى: أن تشديد النون فى «اللذين واللتين» قصد به التعويض عن الياء المحذوفة على غير قياس كما تقدم. والتشديد فى (ذين وتين) عوض عن الألف المحذوفة من (ذواتا) فإن حقها أن تثبت كما ثبتت ألف المقصور. هذا ما ذهب إليه المصنف[5].

وتقدم مذهب من جعل تشديد النون فى «ذانك» دليلا على البعد.

قال فى شرح التسهيل: ويبطل هذا القول جواز التشديد فى «ذين وتين».

وأجيب بأنه لا يدل جواز التشديد فى (ذين وتين)[6] فى حالة القرب على عدم جعله على سبيل اللزوم دليلا على حالة البعد بل قد يلزم الشىء دلالة على شىء فى حال، وإن كان جائزا فى حال أخرى.

وذكر فى البسيط: فى علة تشديد النون أقوالا لا يقوم على صحتها دليل.

---

(١) قال فى التسهيل ص٣٣ (وقد يقال لذى ولذان).

(٢) هو: أبوعمرو زبان بن العلاء بن عمار المازنى البصرى. أحد أصحاب القراءات السبع، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة، ومن أكثر أتباعه ضبطا لقراءته: أبو محمد بن يحيى المعروف باليزيدى النحوى، مر به الحسن والناس عكوف عليه وحلقته متوافرة فقال. لا إله إلا الله. لقد كادت العلماء أن يكونوا أربابا. كل عز لم يوطد بعلم فإلى ذل يئول، وتوفى أبو عمرو فى قول الأكثرين سنة ١٥٤هـ.

(٣) سورة القصص ٢٢.

(٤) قرئ «إحدى ابنتي هاتين» بالتشديد.

(٥) قال الأشمونى ١/٦٧ (وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس) اهـ.

(٦) أ، ب.

ثم انتقل إلى الجمع فقال: **جَمْعُ الَّذِى الأُلَى الذينَ مُطْلَقًا.**

يعنى: أن الذى له جمعان: أحدهما «الألى» وتسميته جمعًا تجوز[1] وإنما هو اسم جمع.

وقد يرد الألى للمؤنث وهو قليل، وقد اجتمع الأمران فى قوله:

وَتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلى ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كالحِدَإِ القُبْلِ[2]

---

(١) أي: مجاز بالحذف، والتقدير: اسم جمع الذى، أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى إفادة كل التعدد، ولك أن تجمع الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا يجوز. اهـ صبان ١/ ١٢٥.

(٢) قائله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى، من قصيدة لامية من الطويل.

وقبله: فَتِلْكَ خُطُوبٌ قد تَمَلَّت شبَابنا ... قديمًا فَتُبْلِينَا الْخُطُوب وما نُبلِى

الشرح: «الخطوب» جمع خطب وهو الأمر العظيم، «تملت شبابنا» استمتعت بهم، «تبلينا» تفنينا، «يستلئمون» من استلأم الرجل. إذا لبس اللأمة وهى الدرع، «يوم الروع»: الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب، «الحدإ» بكسرالحاء وربما فتحوها وفتح الذال - جمع حدأة - بوزن عنبة وعنب - وهو طائر معروف وأراد بها الخيول. «القبل» بضم القاف وسكون الباء - جمع قبلاء، وهى التى فى عينها القبل، والقبل، بفتح القاف والباء جميعها وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا فتبلينا المنون وما نبليها وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدإ فى سرعتها وخفتها.

الإعراب: «تبلى» فعل مضارع فاعله ضمير الخطوب مستترا فيه «الألى» اسم موصول بمعنى الذين مفعول به لتبلى.

«يستلئمون» جملة من فعل وفاعل لا محل لها صلة الموصول «على الألى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا «تراهن» فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا. هن مفعول لترى «يوم» ظرف زمان متعلق بترى «الروع» مضاف إليه «كالحدإ» جار ومجرور متعلق بترى أو متعلق بمحذوف حال من الألى المجرور بعلى. والجملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول «القبل» صفة للحدإ.

الشاهد: فى «الألى يستلئمون»، و «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ «الألى» فى المرة الأولى فى جمع المذكر. بدليل ضمير جماعة الذكور فى «يستلئمون» وهو الواو، واستعمله فى المرة الثانية فى جمع المؤنث بدليل ضمير جماعة الإناث فى «تراهن» وهو: هن.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٣٤ وابن عقيل ١/ ٨٠ وداود والأشمونى ١/ ٦٨، والسيوطى ص٢٠ وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٨٣.

وقد يقال «الألاء» بالمد ومنه قول كثير:

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الالاء كأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أجادَ القَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا[1]

والآخر «الذين» مطلقا أى: رفعا ونصبا وجرا، لأنه مبنى فلا يتغير.

وإطلاق الجمع على «الذين» فيه أيضا تجوز، لأنه مخصوص بأولى العلم (والذى علم)[2] فهو كالعالمين[3] وقد تقدم.

فإن قلت: قد تقدم أن تثنية اسم الإشارة وتثنية «الذى والتى» أعربت لأن التثنية من خواص الأسماء (فعارضت)[4] شبه الحرف. فهلا أعرب «الذين»؟ لأن الجمع من خواص الأسماء كالتثنية؟.

---

(١) هو: لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى وكان رافضيا كثير التعصب لآل أبى طالب. توفى سنة خمس ومائة بالمدينة. وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «أبى» من الإباء وهو أشد الامتناع «للشم» بضم الشن وتشديد الميم - جمع أشم، مأخوذ من الشمم - بفتحتين - وهو ارتفاع فى قصبة الأنف مع استواء أعلاه، وذلك مما يمتدح به العرب «أجاد» أحكم، «القين» - بفتح القاف وسكون الياء - الحداد وجمعه قيون، «صقالها» بكسر الصاد وفتح القاف المخففة - الجلاء وزنا ومعنى، قال ابن منظور: الصقل الجلاء.

الإعراب: «أبى الله» فعل وفاعل والمفعول محذوف أى: أبى الله فعل النقائص «للشم» جار ومجرور متعلق بأبى «الألاء» اسم موصول بمعنى الذين صفة للشم مبنى على الكسر فى محل جر «كأنهم» كأن: حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الشم اسمه «سيوف» خبر كأن «أجاد» فعل ماض «القين» فاعل أجاد «يوما» ظرف زمان معمول لأجاد «صقالها» مفعول لأجاد والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه. وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به فى محل رفع صفة لسيوف. وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «الألاء» حيث استعمله مكان «الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور الواقع فى قوله: «كأنهم» عائدا إليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٦٨ وابن هشام فى شذور الذهب ص١١٢ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٣.

(٢) أ، ج «عام» في العاقل وغيره.

(٣) أى: فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم. أى: فيكون الذين اسم جمع كالعالمين. اهـ صبان ١/ ١٢٥.

(٤) ب وفى أ، ج (فدفعت).

قلت: لما لم يجر على سنن الجموع لكونه أخص من واحدة كما «تقرر»[١] لم تعتبر (معنى الجمعية)[٢] فيه، فبقى على بنائه.

قال فى شرح التسهيل: وعلى كل حال ففى «الذى والذين» شبه بالشَّجِى، والشَّجِيِّين، فى اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين بل إعرابه فى لغة هذيل[٣] مشهور. فيقولون: «نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا» وإلى هذه اللغة أشار بقوله: وبَعْضُهُمْ بِالواوِ رَفْعًا نَطَقَا. قلت: ونقلها بعضهم عن عقيل.

تنبيه:

فى «الذين» أربع لغات المشهورة ولغة هذيل وحذف نونه لطول الاسم بالصلة مطلقا، هكذا ذكر المغاربة وأنشدوا قول الشاعر:

وإنَّ الَّذى حَانَت بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خَالِدِ[٤]

---

(١) أ، ج وفى ب (تقدم).

(٢) ب، ج.

(٣) هذيل: من القبائل العربية القحطانية التى أسهمت فى الوضع اللغوى، وعنها أخذ اللسان العربى، وكان فيها أكثر من سبعين شاعرا مشهورا.

(٤) قائله: الأشهب بن زميلة. وزميلة - بالزاى - أمه، وهو شاعر إسلامى محسن متمكن. والبيت من الطويل.

الشرح: «وإن الذى حانت» ويروى وإن الألى حانت: أى: هلكت. من الحين - بفتح الحاء - وهو الهلاك، «بفلج» - بفتح الفاء - وسكون اللام - موضع بين البصرة وضربة - وهو معروف، وأما فلجة - بتحريك اللام فهى مدينة بأرض اليمن، وتسمى فلج الأفلاج، «دماؤهم» نفوسهم.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن «حانت» فعل ماض والتاء للتأنيث «بفلج» جار ومجرور متعلق بالفعل «دماؤهم» فاعل ومضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «هم» مبتدأ «القوم» خبره «كل» تأكيد لأجل المدح والثناء «القوم» مضاف إليه، والجملة فى محل رفع خبر إن «يا أم» يا حرف نداء وأم منادى منصوب «خالد» مضاف إليه.

الشاهد: «الذى» حيث حذف الشاعر النون من الذين إذ أصله: وإن الذين حانت وذلك للتخفيف.

وقيل: إن حذف النون للضرورة. وقلت: هذه لغة هذيل فلا يحتاج للضرورة، وأنه ورد فى القرآن. قال تعالى (وخضتم كالذى خاضوا).

وفصل المصنف فقال: ويغنى عنه «الذى» فى غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا[1] هـ وأنشد البيت على أنه ضرورة (و)[2] قيل: «هو[3]» مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر لحذف النون أسبابا فقال: وتسقط «النون»[4] للإضافة وللضرورة ولتقصير صلة[5] هـ.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: ويغنى عنه الذى، معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع، لا أنه جمع حذفت نونه.

ألا ترى قوله فى الشرح: وإذا لم يقصد بالذى (تخصيص)[6] جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».

وأما، (وإن)[7] الذى حانت، فمحتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع، وأن يكون جمعًا حذفت نونه.

واللغة الرابعة: حذف الألف واللام. فيقال «لذين» قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا (يقرأ)[8] «صراط لَذين»[9] بتخفيف اللام.

ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال: **باللاتِ واللاء الَّتِى قَدْ جُمِعَا.**

يعنى أن (التى) لها جمعان: (أحدهما)[10] (اللاتِ) وفيه لغتان: إثبات الياء وحذفها.

= مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/ ١٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٥٥، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٤٩، والشاهد رقم ٤٢٦ فى خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج١ ص٩٦.

(١) التسهيل ص٣٣.

(٢) ج.

(٣) أ، ج وفى ب (هذا).

(٤) فى نسخة أ.

(٥) التسهيل ص ١٢ فى إعراب المثنى.

(٦) ب وفى أ، ج (مخصص).

(٧) ب.

(٨) ج وفى أ، ب (يقول).

(٩) سورة الفاتحة ٦.

(١٠) أ، ب وفى ج (أحدهما).

والأخرى «اللاتى» وفيه لغتان أيضا: إثبات الياء وحذفها.

«وللتى» جموع أخر منها «اللواتى» بإثبات الياء وحذفها (واللواء) بالمد (واللوا) بالقصر «واللا» بالقصر، «واللاءات» مبنيا على الكسر (أ)[1] ومعربا إعراب أولات وليست هذه بجموع حقيقية. وإنما هى أسماء جموع[2].

وفى شرح التسهيل (تفصيل)[3] فى هذه الجموع قال: الصحيح أن (الذين) جمع (الذى) يراد به من يعقل وأن «اللاءات» جمع «اللائى» مرادف «اللاتى» وكذلك «اللواتى» و «اللوائى» جمعان «للاتى واللائى» على حد قولهم فى الهادى - وهوَ العنق - الهوادى.

وأما «اللاتى» فيحتمل أن يكون اسما للجمع، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعا لأنه متضمن (معنى[4] حروف) «التى».

ويفتقر كونه مخالفا لأبنية (الجموع، كما افتقر فى «اللتيا» كونه مخالفا لأبنية»[5] التصغير).

وأما «اللاتى والألى» وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع.

وذكر أن «اللا واللوا» أصلهما «اللاتى واللواتى»، فحذفوا التاء والياء.

قال: والأظهر عندى أن الأصل فى اللوا اللواء وفى اللاء اللاتى ثم (قصرا)[6]. وقوله: **واللاءِى كالَّذينَ نَزْراً وَاقَعَا**. يشير بها إلى نحو قوله:

فمـا آباؤُنا بِأَمَـنَّ مِـنْهُ ... علينا اللاء قد مَهَدُوا الحجُورا[7]

---

(١) ب، ج.
(٢) راجع الأشمونى ١/٦٨.
(٣) أ، ج.
(٤) أ.
(٥) أ.
(٦) ب وفى أ، ج (قصروا).
(٧) قائله رجل من بنى سليم وأنشده الفراء - وهو من الوافر.
الشرح: «أمن» أفعل تفضيل من قولهم منَّ عليه منًّا إذا أنعم والضمير فى «منه» يرجع إلى الممدوح قبله «مهدوا» - بتخفيف الهاء للوزن - من تمهيد الأمور أى: تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر وحِجر الإنسان وحَجره بفتح الحاء وكسرها. =

فاستعمل «اللاء» بمعنى الذين، والأصل فيه أن يكون للمؤنث كما تقدم.

تنبيه:

من جموع «الذى» أيضًا «اللائين» مطلقا وهذيل تعربه كما أعربت الذين (و) قد ذكر فى شرح التسهيل أن «اللائين» جمع «اللائى» مرادف «الذين».

ثم أشار إلى ألفاظ أخرى من الموصولات بقوله:

وَمَنْ وَمَا وَألْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ

يعنى أن هذه (الأسماء)[1] تستعمل بمعنى «الذى» و«التى» وتثنيتهما وجمعهما.

«فمن» لمن يعقل نحو ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[2] أو لمنزل منزلته كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾[3] فعبر عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل، أو لمختلط به كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ

= المعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح.

الإعراب: ما: نافية حجازية أو تميمية «آباؤنا» اسم ما أو مبتدأ مرفوع بالضمة والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة. أمن: خبر ما النافية أو خبر المبتدأ وقد منعت الحركة المجتلبة من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التى يقتضيها موقع الكلمة من الإعراب «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن وقوله «اللاء» اسم موصول نعت لآباء مبنى على الكسر فى محل رفع «قد» حرف تحقيق «مهدوا» فعل وفاعل «الحجورا» مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «اللاء» أطلق الشاعر اللاء على جماعة المذكر جمع الذى بمعنى الذين والأكثر لكونها جمع المؤنث نحو قوله تعالى (واللائى يئسن).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٣٤، وابن هشام ١/ ١٠٤، وابن عقيل ١/ ٨١، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ٦٩ والسيوطى ص٢١ والمكودى ص٢٢. (١) ب، ج.

(١) أ، ج وفى ب (الأشياء).

(٢) سورة الأنعام ٢٥.

(٣) سورة الأحقاف ٥.

يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ﴾[1] أو لمقترن به نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾[2] أو وقع «من» على ما لا يعقل، لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بمن:

قال فى شرح التسهيل: كقوله تعالى ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾[3] وأجاز قطرب وقوع «من» على ما لا (يعقل)[4] بلا شرط، واستدل بما لا حجة فيه. و«ما» لما لا يعقل نحو ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[5] أو لصفة من يعقل نحو ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[6] (أى وبانيها)[7] ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[8] أى الطيب، أو لمبهم أمره نحو أن ترى شبحا تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته، فتقول: أخبرنى ما (هنالك)[9].

قال فى شرح التسهيل: وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أهو ذكر أم أنثى. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾[10].

قلت: وقال غيره: أتى بما دون «من» لأن الحمل حينئذ لم يتصف بالعقل. أو لمختلط (بما)[11] لا يعقل[12] نحو ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[13] قال فى الكافية:

وعندَ الاختلاطِ خيرُ مَنْ نَطَق ... في أنْ يَجيءَ منهما بما اتّفقْ

---

(١) سورة الحج ١٨.
(٢) سورة النور ٤٥.
(٣) سورة النحل ١٧.
(٤) أ، ب وفى ج (يعلم).
(٥) سورة الصافات ٩٦.
(٦) سورة الشمس ٥.
(٧) أ، ج.
(٨) سورة النساء ٣.
(٩) أ، وفى ب، ج (هاك).
(١٠) سورة آل عمران ٣٥.
(١١) أ، ج وفى ب (بمن).
(١٢) أى: فى حال اختلاط العاقل بغيره اهـ صبان ١/ ١٢٦.
(١٣) سورة النحل ٤٩.

وأجاز أبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف[1] ومن وافقهم، وقوع «ما» على آحاد من يعقل، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، واستدلوا بظواهر تأولها المخالف ووافقهم المصنف.

مسألة

«من» لها أربعة أقسام موصولة وقد ذكرت، وشرطية نحو ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ﴾[2] واستفهامية نحو ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[3] ونكرة موصوفة نحو «مررتُ بِمَن مُعْجَبٍ لكَ».

وزعم الكسائى أن العرب لا تستعمل «من» نكرة موصولة إلا (أن تقع)[4] فى موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد «رب» فى قوله:

ألا رُبَّ مَن تغتشه لكَ ناصِحٌ ... ومؤتِمنٍ بالغيبِ غيرُ أمينِ[5]

---

(١) هو: أبو الحسن على بن محمد بن يوسف بن خروف النحوى الأندلسى كان إماما فى العربية، أخذ النحو عن محمد بن طاهر الأنصارى المعروف بالخدب، وكان خياطا يقسم ما يكسبه نصفين بينه وبين أستاذه، ومن تصانيفه شرح الجمل للزجاجى، وشرح سيبويه، وتوفى بإشبيلية سنة ٦٠٦هـ ست وستمائة عن خمسة وثمانين عاما.

(٢) سورة الأعراف ١٨٦.

(٣) سورة البقرة ٢٥٥.

(٤) ب.

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج١ ص٢٧١) ولم ينسبه الأعلم إلى قائل - وبالبحث لم أعثر على قائله.

الشرح: «تغتشه» تظن به الغش والخديعة؛ «مؤتمن» تراه أمينا ناصحا.

المعنى: قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به الغش، وقد يغشه ويخدعه إنسان يأمنه ويثق به.

الإعراب: ألا: أداة استفتاح «رب» حرف جر شبيه بالزائد «من» نكرة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «تغتشه» تغتش: فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه والهاء ضمير عائد إلى من فى محل نصب مفعول. والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لمن مراعاة لجرها برب أو فى محل رفع صفة لمن أيضا لأنها مبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بناصح «ناصح» رواه الأعلم مجرورا وقال: إنه صفة ثانية لمن وعليه فخبر المبتدأ محذوف والتقدير: رب إنسان ناصح لك تظنه غاشا موجود. وعندى أن الأحسن رفع ناصح على أنه خبر المبتدأ «ومؤتمن» معطوف على «من» فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ «بالغيب» جار ومجرور متعلق بمؤتمن «غير أمين» جره الأعلم على أنه صفة لمؤتمن وخبره محذوف وعندى أنه مرفوع على أنه خبر كما تقدم فى المعطوف عليه. =

كما تكون «ما» نكرة موصوفة بعد «رب» في قول (الشاعر)(1):

رُبَمَا تكرَهُ النُّفوسُ مِن الأمرِ   لَهُ فَرجَة كحَلِّ العِقَالِ(2)

ورد بقول الشاعر:

فكَفَى بِنَا فَضْلاً علَى مَنْ غَيرِنا   حُبُّ النبِّى مُحمدٍ إيانَا(3)

= الشاهد: فى «رب من تغتشه» حيث استعمل «من» نكرة ووصفها بجملة «تغتشه» والدليل علىِ أن «من» فى موضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها «رب» وهى حرف لا يدخل إلا على النكرات.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٧٠، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٩٢، ٢/ ٢٨.

(١) أ، ب.

(٢) هذا البيت يروى فى عدة روايات قيل: أمية بن أبى الصلت وقيل حنيف بن عمير اليشكرى، وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف.

الشرح: «فرجة» بفتح الفاء - وهو الانفراج «العقال» بكسر العين - وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال الحبل الذى يعقل به البعير.

المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة.

الإعراب: ربما: رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائدة، ما: نكرة بمعنى شيء مبتدأ «تكره النفوس» فعل وفاعل. والجملة صفة لما فى محل رفع أو جر على ما عرفت فى الشواهد السابقة «من الأمر» جار ومجرور متعلق بتكره «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فرجة» مبتدأ مؤخر والجملة فى محل جر صفة للأمر لأنه محلى بأل الجنسية ومدخولها مثل النكرة كذا قال غير واحد وعندى أن الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «ما» الموصوفة «كحل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة وحل مضاف و«العقال» مضاف إليه.

الشاهد: فى «ربما تكره» حيث وقعت «ما» نكرة موصوفة، بمعنى شيء.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٧٠، وابن هشام فى المغنى ٢/ ٢، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢٨، والشاهد ٥٤١ فى الخزانة، وسيبويه ج١ ص٢٧٠.

(٣) قائله: حسان بن ثابت الأنصارى شاعر النبى ﷺ، وقيل لكعب بن مالك الأنصارى - وهو من الكامل. وقد ذكر البيت كله فى أ، ب واقتصر على الشطر الأول في ج.

«ويروى» شرفا على من غيرنا.

الشرح: قال التدمرى: يروى قبله «من غيرنا» - برفع غير وكسرها. فالرفع على تقدير من هو غيرنا فمن موصولة والعائد محذوف على حد قوله تعالى (تماما على الذى أحسن) - فى قراءة من رفع أحسن، والجرعلى أن «من» نكرة موصولة بغير، أى: إنسان غيرنا. =

وأجيب بأن الكسائى يرى: أنهـا فى هذا البيت زائدة، لأنه أجاز زيادة «من» ومذهب البصريين والفراء: أنها لا تزاد، لأنها اسم[1].

وزاد أبو على فى أقسام «من» أن تكون نكرة موصوفة، كقول الشاعر:

.... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعلانِ[2]

= وقـال الكسائى: على أن «من» زائدة وعلـى ذلك أورده ابن أم قاسم فى شـرح الألفيـة اهـ شرح شواهد المغنى ص١١٦.

المعنى: كفانا فضلا على من غيرنا حب النبى إيانا وهجرته إلينا.

الإعراب: «فكفى الفاء عاطفـة على ما قبله وكفى فـعل ماض «بنا» مفعوله والبـاء فيه زائدة، ويقال: إن الباء فى البيت زائدة فى الفاعل، وقوله: حب النبى بدل اشتمال على المحل.

«فضلا» تمييـز «على من غيرنا» على حرف جر «من» نكرة موصـوفة وصفتها غـيرنا والتقدير: على قـوم غيرنا ورواية رفع غيرنـا تقدر على من هو غـيرنا «حب» فـاعل لكفى «النبى» مضاف إليه فاعله «محمد» عطف بيان من النبى «إيانا» مفعول حب وهو مصدر مضاف إلى فاعله.

الشاهد: فى «على من غيرنا» فإن «من» هنا إما نكرة موصوفة أو زائدة.

مواضـعه: ذكره ابن هشـام فى المغنى ١/١٠١ وابن يعيش فى شرح المفـصل ٤/١٣ والشاهد ٤٣٨ فى خزانة الأدب والسيوطى فى همع الهوامع ١/٩٢، وسيبويه ج١ ص٢٦٩.

(١) وارتضيت هذا المذهب لعدم مخالفته للقواعد النحوية.

(٢) هذا عجز بيت أنشده السـيد المرتضى فى شرح القاموس ولم ينسبـه، وقال العينى «أنشده أبو على ولم ينسبه».

وصدر البيت: ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه - وهو من البسيط.

الشرح: «مزكـأ» - بفـتح الميم وسكون الزاى - مفـعل من زكأت إلى فـلان أى لجأت إلـيه، فمعناه الملجأ أو المستند.

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «مزكـأ» بالرفع فاعل نعم وبالنصب تمييز وفاعل نعم ضمـير مـستـتر «من» اسم موصـول عند ابن مالك ونـكرة موصوفـة بالجملة بعـدها عند الأخفش، وعلى أية حال فهى فى محل جر بإضافة مـزكأ إليها «ضاقت» فعل ماض والتاء للتأنيث «مذاهبه» فاعل مضاف والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول عند ابن مالك وفى مـحل جر صفة لمن عند الأخفـش «ونعم» الواو عاطفة ونعم فعل مـاض لإنشاء المدح «من» قيل: نكـرة تامة لا تحتـاج إلى صفة وهى تمـيـيز وعلى هذا فاعل نعم ضمير مـستتر و «هو» مخصوص بالمدح وهو مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعلها، أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا، وقـيل: إن «من» معرفة ناقصة أى: هى اسم موصول وهى فاعل نعم و «هو» فى البيت مبتدأ خبره محذوف، والجملة لا محل لها من الإعـــراب =

والصحيح أنها (لا تكون نكرة)[1] غير موصوفة.

و «ما» لها سبعة أقسام موصولة نحو: ﴿وَلِلَّه (يَسْجُدُ)[2] مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾[3] وشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[4] واستفهامية نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾[5] ونكرة موصوفة نحو: «مررت بما معجب لك» ويمكن أن يكون منه ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[6] ونكرة غير موصوفة نحو: «ما أحسَن زيدًا» (فى التعجب)[7] على مذهب سيبويه[8].

أو صفة نحو: «لأمر ما جدع قصير أنفه»[9].

قال المصنف: والمشهور أن «ما» فى هذا المثال ونحوه زائدة مبنية على وصف لائق بالمحل، ومعرفة تامة وذلك فى باب نعم نحو «غسلته غسلا نعما»

= صلة الموصول. «فى سر» جار ومجرور متعلق بخبر المبتدأ الذى هو قوله «هو» «وإعلان» عطف عليه.

الشاهد: فى «ونعم من» استشهد به أبو على أن «من» ههنا نكرة غير موصوفة وأعرب أبو على فاعل نعم ههنا مستترا تقديره ونعم هو من هو وكلمة من تمييز وقوله: «هو» مخصوص بالمدح فهو مبتدأ وخبره ما قبله. وقال غيره: «من» موصول فاعل نعم، وقوله «هو» مبتدأ وخبر هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٧٠ وابن هشام فى المغنى ١/ ٥٧ والسيوطى فى الهمع ١/ ٩٢ والشاهد ٧٦٧ الخزانة.

(١) ب، ج وفى أ (إنها نكرة تكون).

(٢) سورة النحل ٤٩.

(٣) أ، ج.

(٤) سورة البقرة ١٩٧.

(٥) سورة طه ١٧.

(٦) سورة ق ٢٣.

(٧) ب.

(٨) راجع الكتاب (ج١ ص٢٦٩).

(٩) فى مجمع الأمثال ج٢ ص١٩٦ رقم ٣٣٦٦ - قالته الزباء لما رأت قصيرا مجدوعا، وفى ج١ ص٢٠٥ - كان قصير قال لعمرو بن عدى: اجدع أنفى واضرب ظهرى ودعنى وإياها فقال عمرو: ما أنا بفاعل وما أنت لذلك مستحقا عندى فقال قصير: خل عنى إذن وخلاك ذم. فذهبت مثلا فقال له عمرو: فأنت أبصر فجدع قصير أنفه وأثر آثارا بظهره فقالت العرب لمكر ما جدع قصير أنفه.

أي: نعم الغسـل. وفي هذا خـلاف يأتي في باب نعم[1] فـهـذه أقسـام «مـا» الاسمية.

وأما الحرفـية: فتكون نافية وزائدة ومـصدرية (وكافة ومهـيئة)[2] وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الأقسام.

و «أل» (يشترك)[3] فيه العاقل وغيره (وهى)[4] اسم موصول عند الجمهور، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف.

والصحيح أنها اسم لأوجه: أحدها عود الضـمير عليها فى نحو: «قَدْ أَفْلَحَ المُتَّقِي رَبَّهُ».

(وذهب)[5] المازنى (بأن)[6] الضمير يعود عـلى موصوف محذوف، ورد بأن حذف الموصوف (مظانّ)[7] لا يحذف فى غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها.

الثانى: استحسان خلو[8] الصفة معها (عن)[9] الموصوف نحو: «جاء الكريم» فلولا (أنها)[10] اسم موصول قد اعـتمدت الصفة عليه كما تعـتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

الثالث: إعـمال اسم الفاعل (معـها)[11] بمعنى المضى، فلولا أنها مـوصولة واسم الفاعل معها فى تأويل الفعل لقدح لحاقها فى إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال (أ)[12] والاستقبال.

---

(١) والخلاف هو - قال الأشـمونى ج٣ ص٢٧ (ثلاثة أقوال أحدها أنها نكـرة تامة في موضع نصب على التمـييز والفـاعل مضمـر . . وثانيها: أنهـا معرفـة تامة وهى الفـاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى وهو قول الفراء. وثالثها: أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب . . وقال به قوم وأجازه الفراء) اهـ وقال فى التسهيل ص١٣٦: نعم وبئس («ما» معرفة تامة).

(٢) ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) ب وفى أ، ج (أجاب).

(٦) أ، ج وفى ب (إلى).

(٧) أ، ج وفى ب (مواطن).

(٨) أ، ج وفى ب (استحسان خلو جواز).

(٩) ج وفى ب (من) وفى أ (على).

(١٠) ب، وفى أ (أنه).

(١١) أ، ج. (١٢) ج.

قلت: وقد التزم ذلك الأخفش، فـذهب إلى أن اسم الفاعل لا عمل له مع «أل» وسيأتى بيانه فى بابه[1].

الرابع: دخولها على الفعل نحو: الترضى حكومته[2].

والمُعرِّفَةُ مختصة بالاسم.

واستدل المازنى ومن وافقه على حرفيـتها بأن العامل يتخطاها نحو: (مررت بالضارب) فالمجرور «هو»[3] «ضارب» ولا موضع لأل، ولو كانت اسـماً لكان لها موضعَ الإعراب.

قال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك «جاء[4] القائم» فلو كانت اسمًا (لكانت)[5] فاعلا واستحق، «قائم» البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل (لأنه)[6] صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول.

وأجاب فى شرح التسهيل: بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة، لأن نسـبتهـا منه (نسبة عـجز المركب منه)[7]، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة (والجمل)[8] لا تتأثر (بالعوامل)[9] (فلما)[10] كانت صلة الألف واللام (فى اللفظ)[11] غير جملة جىء بها على مقتضى الدليل، لعدم المانع[12].

---

(١) قال السيـوطى فى الهمع ٢/ ٩٦ (قال الأخفش ولا يعـمل بحال وأل فيه معـرفة كهى فى الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به).
(٢) الشـاهد: فى «الترضى» حـيث وصلت «أل» بالفـعل المضارع. ومـضى شرحـه فى باب الكلام.
(٣) ب.
(٤) أ، ج وفى ب (جاءنى).
(٥) ب، ج وفى أ «لكان».
(٦) أ، ج وفى ب «إذن هو».
(٧) أ، ج وفى ب «كنسبة أجزاء المركبات».
(٨) أ، ج وفى ب «الجملة».
(٩) أ، ج وفى ب «العامل».
(١٠) ج وفى ب «ولما».
(١١) أ، ج.
(١٢) راجع الأشمونى ١/ ٧١، ٧٢.

وقوله: وهكذا، «ذو» عند طيئ شهر.

يعنى أن «ذو» عند طيئ اسم موصول يستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد «فيقال»[1] «جاءنى ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلن».

وتتميز معانيها بالعائد كما مثل، أو بما هى له كقول الشاعر:

فإنّ الماءَ ماءُ أبِي وجَدِّي وبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طوَيْتُ[2]

أى: التى حفرت والتى طويت؛ لأن البئر مؤنثة.

تنبيهان:

أحدهما: تسمى «ذو» هذه[3] الطائية، لأنها لا يستعملها موصولة إلا طيئ أو من تشبه بهم من المولدين كأبى نواس وحبيب[4].

---

(١) أ، وفى ج «كما يقال».

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائى، من أبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة وهو من الوافر.
الشرح: «ذو حفرت» التى حفرتها «ذو طويت» التى طويتها. وطى البئر: بناؤه بالحجارة.
المعنى: إن هذه الماء من عهد أبى وجدى وأنا الذى حفرت هذه البئر وبنيتها.
الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن «ماء» خبر إن «أبى» مضاف إليه وياء المتكلم مضاف إليه «وجدى» معطوف على أبى وياء المتكلم مضاف «وبئرى» الواو عاطفة بئر مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ «حفرت» فعل وفاعل والجملة لا محل لها صلة والعائد محذوف تقديره حفرتها «وذو» اسم موصول بمعنى التى أيضا معطوف على السابق وجملة «طويت» لا محل لها صلته والعائد محذوف أيضا تقديره طويتها.
الشاهد: فى «ذو» فإنها مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهى مؤنثة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٣٥ وابن هشام ١/ ١١٠ والسندوبى، والشاطبى، والأشمونى ١/ ٧٢، والسيوطى ص٢١ وأيضا ذكره همع الهوامع ١/ ٨٤ وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٤٧ والشاهد ٤٢٧ فى خزانة الأدب، والإنصاف ٢/ ٢٣٥.

(٣) أ، ب.

(٤) أبو نواس: هو أبو على الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصباح الحكمى - بفتح الحاء والكاف - نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة - ولد بالبصرة سنة خمس وأربعين ومائة، وسمى أبو نواس لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقه - والذؤابة - بهمزة بعد الذال المضمومة: الضفيرة من الشعر، ومات ببغداد سنة خمس وستين ومائة. =

الثاني: المشهور فى «ذو» الطائيـة أنها مبنية، وبعضهم يعـربها إعراب «ذو» بمعنى صاحب[1].

ويروى بالوجهين قول الشاعر:

.... فَحَسْبى مِن ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفانِيَا[2]

=حبيب: هـو حبيب بن أوس بن الحارث بن قـيس بن الأشج أبو تمام الطائى. ولد فى جاسم بدمشق سنة تسـعين ومائة وقيل: غيـر ذلك، ونشأ بمصر، ومـات سنة اثنتين وثلاثين بعد المائتين.

(١) بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا، اهـ ابن عقيل ج١ ص١٧٠.

(٢) قائله: منظـور بن سحيم بن الفـقعسى، شـاعر إسـلامى، وهو من قـصيدة يقـولها فى امرأته.

وصدره: فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ - وهو من الطويل.

الشرح: «كرام» جمع كريم، «لقيتهم» ويروى «أتيـتهم» ويروى «رأيتهم». ومعنى الكل متقارب «فحسبى» يكفينى، «من ذى عندهم»: أى: من الذى عندهم.

المعنى: هؤلاء الناس إما أن يكونوا كراما أصحاب ثروة فـالذى يقوم بمعيشتى مما عندهم حسبى وكافىٍ ولا أبتغى منهم زيادة.

الإعراب: «إما» حرف تـفصيل «كرام» فـاعل لفعل محذوف يدل عليـه ما بعده والتقـدير إما قابلنى كرام موسرون لقيتهم. أو مبـتدأ و «موسرون» نعت «لقيتهم» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وهم: مفعـول. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خـبر المبتدأ على الوجه الثانى. أو لا محل لها من الإعراب المفسـرة على الوجه الأول «فحسبى» مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جـر «ذو» اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بمـن والجار والمجرور متعلـق بحسبى «عندهم» ظرف متـعلق بمحذوف صلة لذو والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذى خـبر المبتدأ «كفانيا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعـود إلى ما والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما.

الشاهد: فى «من ذى» فإنه يروى بـالوجهين: أحدهمـا بالياء فيكون: مـعربا باليـاء نيابة عن الكسرة، كـإعراب ذى بمعنى صـاحب التى هى من الأسمـاء الستة، والـثانى بالواو «ذو» فيكون: مبنيا على السكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن النـاظم ص٣٥ وابن عقيل ١/ ٨٥، والأشمونى ١/ ٧٢، وابن هشـام ١/ ٩٠١ - وأيضـا فى المغنى ٢/ ٦٢، والسـيوطى ص٢١ وأيضـا فى الهـمع ١/ ٧٤، وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ١٤٨/٣.

وقوله:

وكَالَّتى أيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ   وَمَوضع اللاتِى أتى ذَوَاتُ

يعنى: أن بعض طيئ تقول «ذات» إذا أراد معنى «التى» وذوات إذا أراد معنى «اللاتى» بالبناء على الضم فيهما.

وظاهر هذا أنه إذا أراد غير «التى واللاتى» يقول «ذو» على الأصل، وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية «ذو و(ذات)[1]» وجمعها.

قال المصنف: أظن الحامل له على ذلك قولهم «ذات وذوات» بمعنى «التى واللاتى» فاضربت «عنه»[2] لذلك اهـ.

ونقل الهروى[3] وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور.

ثم قال:

ومثلُ ماذَا بَعْدَ ما استفهامِ   أوْ مَن إذَا لم تُلْغَ فِى الكَلامِ

يعنى أن من الموصولات التى تستعمل بمعنى «الذى» وفرعه بلفظ واحد «كذا» بشرطين:

الأول: أن تقع بعد «من» أو «ما» الاستفهاميتين خلافا لمن منع وقوعها بعد «من».

الثانى: أن تكون غير ملغاة، والمراد بالإلغاء أن تركب «ذا»[4] مع «ما أو من» «فيكونا»[5] اسمًا واحدًا.

---

(١) ب، ج وفى أ «ذوات».

(٢) ب، ج وفى أ «عند».

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشانى صاحب الغريبين أبو عبيد الهروى، وله أيضا كتاب ولاة هراة.

قال ياقوت: قرأ على أبى سليمان الخطابى وأبى منصور الأزهرى، وروى عنه عبد الواحد المليحى وأبو بكر الأردستانى. ومات فى شهر رجب سنة إحدى وأربعمائة.

(٤) ب.

(٥) ج وفى أ، ب «فتكون».

ولها حالة الإلغاء معنيان: أحـدهما وهو الأشهر أن يكون «المجموع»[1] اسم استفهام، فلا يعمل فيه فعل متقدم.

والآخر أن يكون اسما موصولا أو نكرة موصوفة، وعليه بيت الكتاب:

دَعِى ماذَا عَلِمْتِ سأتَّقِيهِ ولكنْ بالمغَيَّبِ نَبِّئِينِى[2]

أى: دعى الذى علمت أو شيئا علمت، ولذلك عمل فيها ما قبلها.

ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو ألا تكون (إشارة)[3] نحو «من ذا» أو «ماذا».

وقد اتضح بما ذكـر أن «ماذا» لها أربعة اسـتعمالات، ويجـوز فى «نحو»[4] «ماذا صنعت؟» وجهان: أحدهما أن تكون «ذا» موصـولة فتكون «ما» حينئذ مبتدأ و«ذا» وصلته خـبر «ما»[5] والعائد محـذوف «أى صنعته»[6] والآخر أن تكون أى

---

(١) أ، ب.

(٢) قائله: سحيم بن وثيل الـرياحى - وهو من قصيدة طويلة، وقال سيبـويه: «وقال الشاعر سمعنا من العرب الموثوق بهم». ٠ من الوافر.

الشرح: «دعى» اتركى، «نبئينى» أخبرينى من النبأ وهو الخبر.

المعنى: دعى الذى علمته فإنى سأتقيـه لعلمى منه مثل الذى علمت ولكن نبئينى بما غاب عنى وعنك مما يأتى به الدهر أى: لا تعـذلينى فيمـا أبادر به الزمان من إتلاف مـالى فى وجوه الفتوة ولا تخوفينى الفقر، الشنتمرى ١/ ٤٠٥ من الكتاب.

الإعراب: «دعى» فعل وفاعل «ماذا علمت» مـفعول دعى وماذا كله اسم جنس بمعنى شىء. أو موصول بمعنى الذى - على خلاف فيه - «سأتقيه» فعل وفاعل ومفعول.

«ولكن» للاستدراك «بالمغيب» جار ومجرور متعـلق بنبئينى «نبئينى» فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول به.

الشاهد: فى «ماذا علمت»، فإن «ذا» هنا موصولة أو نكرة موصوفة.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/ ٥ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٤، والخزانة رقم ٤٤٤، وسيبويه ج١ ص٤٠٥.

(٣) ب، وج وفى أ «إشارية».

(٤) ب، ج.

(٥) ج وفى أ «لما» وفى ب «للمبتدأ».

(٦) أ، ج.

مركبة مع «ما»[1] فيجعلان اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام فتكون «ماذا» مفعولا مقدما لصنعت.

ويظهر (أثر)[2] الاحتمالين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الجواب، فبدل الأول مرفوع، وكذا جوابه على (المختار)[3] وبدل الثانى منصوب وكذا جوابه على المختار، لأن حق الجواب أن يطابق السؤال، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[4] قرأ عمرو برفع (العفو)[5] والباقون بنصبه.

فتكون (ذا) فى قراءته موصولة، وفى قراءتهم ملغاة.

ولما فرغ من عد الموصولات غير (أى) شرع فى بيان صلتها وعائدها فقال:

وكلُّهَا يَلزمُ بعدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضميرٍ لائقٍ مُشْتَمِلهْ

يعنى: أن كل واحد من (هذه)[6] الموصولات لابد له من صلة، لأنه اسم ناقص لا يتم معناه إلا بصلته.

فإن قلت: مقتضى قوله: (يلزم) أنها لا تحذف وحذفها جائز إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم يكن صلة (أل) كقول الشاعر:

نحنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[7]

---

(١) ب، وفى أ، ج «ذا».
(٢) أ، ج وفى ب (أحد).
(٣) أ، ج وفى ب (الاختيار).
(٤) سورة البقرة ٢١٩.
(٥) أ، ج وفى ب «الواو».
(٦) أ، ج.
(٧) هو: لعبيد الله بن الأبرص؛ وهو شاعر فحل من شعراء الجاهلية؛ والبيت من قصيدة نونية يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه حجر. وهو من الكامل.
المعنى: نحن الذين عرفوا بالشجاعة فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا فإنا لا نبالى بهم ولا هم عندنا فى حساب.
الإعراب: «نحن» مبتدأ «الألى» اسم موصول خبر المبتدأ والصلة محذوفة ينبئ عنها سياق الكلام والتقدير: نحن الألى قتلوا أباك، أو نحن الألى عرفت شجاعتهم وإقدامهم، أو نحن الألى اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد أو نحو ذلك «فاجمع» فعل أمر فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه وجوبا «جموعك» جموع مفعول به والكاف مضاف إليه «ثم» =

أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة ونحو ذلك.

قلت: المراد أنها تلزم لفظًا (أ)[1] وتقديرا فهى لازمة فيه وإن حذفت لفظا.

تنبيه:

فهم من قوله بعده (صلة)[2] أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شىء منها على الموصول. وأما نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[3] فالجار متعلق بمحذوف دلت عليه صلة (أل) لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

وقوله: على ضمير (لائق مشتمله)[4]. هذا الضمير هو العائد على الموصول، وقوله: (لائق) أى: مطابق للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعهما.

تنبيه:

الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى العائد، وإن خالف لفظه معناه، بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك، نحو: «من وما».

فلك فى العائد عليه وجهان: مراعاة اللفظ وهو أكثر كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[5] ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[6] ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو: (أعط من سألتك لا من سألك) أو قبح (مَن هى حمراء أمك)[7].

= عاطفة «وجههم» وجه: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر والضمير البارز مفعول به «إلينا» جار ومجرور متعلق بوجه.

الشاهد: فى «الألى» وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى آخره.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٧٤، وابن هشام فى المغنى ١/ ٧٩، السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٩.

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) سورة يوسف ٢٠.

(٤) أ.

(٥) سورة الأنعام ٢٥.

(٦) سورة يونس ٤٢.

(٧) قال الشيخ الصبان ١/ ١٢٧ (ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو: «أعط من سألتك لا من سألك» أو قبح نحو: «من هى حمراء أمك» فيجب مراعاة المعنى. فلا يقال: «أعط من سألك» «ولا من هو حمراء أمك» لقبح الإخبار =

فتجب مراعاة المعنى.

أو يقصد لمعنى سابق فتختار مراعاته، كقول الشاعر:

وَإنَّ مِنَ النسْوَانِ مَن هِيَ رَوْضَةٌ ... تهِيج الرِّيَاضَ قبلها وتصوّح[1]

فإن قلت: يفهم من قوله على ضمير أنه لا يربط الصلة بالموصول غيره، وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير. كقولهم (أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى، والحجاج الذى رأيت ابن يوسف).

= بمؤنث عن مذكر، كعكسه نحو: «من هى أحمر أمك» «ولا» «من هو أحمر أمك» لأن الموصول وصلته كشىء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث، لكن القبح فى الصورتين الأوليين أشد، لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما فى الصلة وفى الموصول وخبره.

وفى الصورة الثالثة: فى الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله: وإن من النسوان من هى روضة. فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان.

ثم قال: (ولى فيه بحث، لأنه يلزم على مراعاة اللفظ فى قوله: (من هى روضة) أيضا الإخبار بمؤنث عن مذكر، تقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هى حمراء أمك» وجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هى روضة» أيضا، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالألف كما فى الدماميني، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء، والأسماء كروضة وصحراء. بدليل ما مر من استقباح «من هو حمراء أمك»).

(١) قائله: جران العود واسمه عامر بن الحرث، من قصيدة طويلة من الطويل يصف فيها النساء.

الشرح: «تهيج» من هاج الشىء يهيج - أى ثار، «تصوح» أصله تتصوح فحذفت إحدى التاءين، وقال أبو عمرو: تصوح البقل إذا يبس أعلاه وفيه ندوة. شبه بعض النساء بالروضة التى تتأخر في هيجان نباتها وتشقق أزهارها عن غيرها من الرياض وأراد بها النساء التى تتأخر عن الولادة فى وقتها وهذا تشبيه بليغ حيث حذف فيه أداة التشبيه، لأن أصل قوله من هى كروضة.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «من النسوان» جار ومجرور في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول اسم إن «هى» مبتدأ «روضة» خبره والجملة لا محل لها صلة الموصول «تهيج» فعل مضارع «الرياض» فاعله. والجملة صفة للروضة «قبلها» منصوب على الظرفية مضاف إلى الضمير الذي يرجع إلى الروضة «وتصوح» فعل مضارع والفاعل ضمير وهى عطف على تهيج.

الشاهد: فى «من هى روضة» حيث روعى فيه معنى «من» فلذلك أنث الضمير ولو روعى فيه اللفظ لقيل «من هو».

وقول الشاعر:

.... وأَنْتَ الَّذِى فِى رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ(١)

أى فى (رحمته)(٢) أو فى رحمتك.

قلت: هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه، فلذلك لم يذكره فى هذا المختصر (والله أعلم)(٣).

وقوله:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِى وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابنه كُفِلْ

يعنى: أن الذى يوصل به الموصول غير (أل) شيئان: جملة وشبه جملة.

أما الجملة (فهى)(٤) ضربان اسمية نحو: (جاء الذى أبوه فاضل) وفعلية نحو: (جاء الذى قام أبوه).

وأما شبه الجملة (فهو)(٥) الظرف نحو: الذى عندك، والجار والمجرور نحو: (الذى فى الدار).

---

(١) هذا عجز بيت نسبه كثير من النحويين لمجنون بنى عامر. وهو من الطويل.
وصدره: فيا رب أنت الله فى كل موطن.
وروى: فيا رب ليلى أنت فى كل موطن.
الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء رب منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف «أنت» مبتدأ «فى كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف وخبر المبتدأ أى: أنت حاضر فى كل موطن. وكل مضاف و «موطن» مضاف إليه «وأنت» الواو عاطفة أنت: مبتدأ «الذى» اسم موصول خبر المبتدأ «فى رحمة» متعلق بقوله أطمع الآتى ورحمة مضاف و«الله» مضاف إليه «أطمع» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
الشاهد: فى «الذى فى رحمة الله» حيث وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمر. وكان القياس أن يقول «وأنت الذى فى رحمته».
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ١٥، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١٢٧ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٧١.
(٢) أ، ج.
(٣) ج.
(٤) ب، ج وفى أ «فضربان».
(٥) أ، ج وفى ب «فهى».

وإنما كان الظروف (والجار والمجرور)[1] شبه الجملة، لأنهما يجب (هنا)[2] تعلقهما بفعل مقدر مسند إلى ضمير الموصول، والتقدير: الذى استقر عندك أو فى الدار.

وقد مثل شبه الجملة بقوله (من عندى) فمن موصولة وعندى (صلتها)[3].

ومثل الجملة بقوله: (الذى ابنه كُفِل)، فالذى موصول (وابنه كفل) جملة اسمية هى الصلة.

تنبيه:

شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية[4] خلافا للكسائى فى جواز الأمر والنهى: وأجاز المازنى أن تكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «جاء الذى رحمه (الله)[5]». ويلزم الكسائى موافقته.

فإن قلت: من أين يعلم هذا الشرط من كلامه؟

قلت من مثاله (فإنه إنما)[6] مثل ليقاس عليه، والمشهور اشتراطه كون الجملة الموصول بها معهودة.

قال المصنف: وليس ذلك بلازم؛ لأن الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾[7] وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾[8] وشرط أكثرهم ألا تكون

(١) ب، ج وفى أ «المجرور».
(٢) أ، ج.
(٣) أ، ج وفى ب (ظرف).
(٤) فلا يجوز (جاء الذى أضربه) أو (ليته قائم) أو (رحمه الله).
فالمثال الأول للإنشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة.
والثانى للإنشائية لفظا ومعنى غير الطلبية صراحة.
والثالث للإنشائية معنى لا لفظا خلافا للكسائى فى الكل، وللمازنى فى الأخيرة اهـ أشمونى وصبان ١/ ١٣٥.
(٥) ب، ج.
(٦) أ، ج وفى ب (فإنما).
(٧) سورة البقرة ١٧١. (٨) سورة النجم ١٠.

تعجبية فلا يجوز (مررت بالذى ما أحسنه) إن كانت عندهم خبرية. ومن النحاة من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف كما أجاز النعت بها.

وزاد المغاربة فى (شروط)[1] الصلة، ألا تستدعى كلاما قبلها، فلا يجوز (جاء الذى حتى أبوه قائم).

ثم ذكر صلة أل فقال:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ ألْ ... وَكَونُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلّ

المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة.

والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازاً مما (يوصف)[2] به وليس بمشتق نحو: (أسد) ومن الصفة التى تغلب عليها الاسمية نحو: (ابطح وأجرع وصاحب)[3] فأل فى ذلك حرف تعريف لا موصولة.

وقوله: (وكونُها بمعْرَبِ الأفعالِ قَلّ).

يعنى: أن (أل) قد وردت موصولة بمعرب الأفعال وهو المضارع لكونه مشابهاً لاسم الفاعل وذلك قليل.

ومنه قول الشاعر: ما أنتَ بالحكمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ[4].

وقد سمع منه أبيات.

---

(١) ب، ج وفى أ (شرط).

(٢) أ، ج وفى ب (وصف).

(٣) أما أبطح فهو فى الأصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار اسما للأرض المتسعة، وأما أجرع: فهو فى الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسمًا للأرض المستوية ذات الرميل التى لا تنبت شيئا. وأما الصاحب: فهو فى الأصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك. والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها معنى الوصفية، أنها لا تجرى صفات على الموصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا. اهـ صبان ١/ ١٣٦.

(٤) مضى شرحه فى باب الكلام.

ومذهب الناظم جوازه اختياراً[1] وفاقاً لبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضرورة.

تنبيه:

شَذَّ وَصْلُ (أل) بمبتدأ وخبر فى قول الشاعر:

مِنَ القومِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدٍّ[2]

---

(١) وليس ضرورة عند ابن مالك بل هو قليل وأشار إلى قلته «وكونها بمعرب الأفعال قل» فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد منه مخلصا، ولهذا قال لتمكنه أن يقول المرضى: اهـ تصريح ١/ ١٤٢.

وارتضيت رأى ابن مالك لحجته القوية.

(٢) البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها؛ قال العينى: أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله - وهو من الوافر.

الشرح: «دانت» ذلت وخضعت، «بنو معد» هم قريش وهاشم، «معد» بفتح الميم - هو ابن عدنان ابن أد.

الإعراب: «من القوم» جار ومجرور يجوز أن يكون متعلقا بشىء فى كلام سابق على البيت. ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو من القوم أو نحو ذلك «الرسول» أل: موصول اسمى بمعنى الذين صفة للقوم. رسول مبتدأ «الله» مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر «دانت» فعل ماض والتاء للتأنيث «رقاب» فاعل» «بنى معد» مضاف إليه.

الشاهد: فى «الرسول الله منهم» حيث جاء بصلة «أل» جملة اسمية وهى جملة المبتدأ والخبر وهذا شاذ. ومن العلماء من خرج البيت على أن «أل» هنا ليست كلمة تامة وإنما هى جزء كلمة وأصلها «الذين».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٨٩ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى ١/ ٧٦، والسيوطى ص٢٢ وكذا فى الهمع ١/ ٨٥ وابن هشام فى المغنى ١/ ٤٨.

وبظرف فى قوله:

مَنْ لا يزالُ شاكرًا على المَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَهْ[(1)، (2)]

أى: الذى معه، ولا يقاس على هذين باتفاق، وقد قيل: إن (أل) فى البيت الأول زائدة وفى الثانى بقية الذى.

ثم قال:

أيٌّ كَما وأُعْرِبَتْ ما لم تُضِفْ وصَدْرُ وَصْلِهَا ضميرٌ انْحَذَفْ

قوله: (أى «كما») يعنى أنها تستعمل موصولة بمعنى «الذى والتى»، وفروعها خلافا لأحمد بن يحيى[(3)] فى قوله: إنها لا تستعمل إلا (شرطا)[(4)] أو استفهاماً، وقد تؤنث بالتاء إذا أريد بها المؤنث.

وقال أبو موسى: وإذا أريد بها المؤنث ألحقت التاء فى الأشهر.

---

(1) قال العينى: قائل هذا البيت راجز لم أقف على اسمه - وأيضا لم أعثر على قائله. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «المعه» يريد الذى معه، «حر» بفتح الحاء وكسر الراء - حقيق وجدير ولائق ومستحق.

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا» نافية «يزال» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه «شاكرا» خبر يزال وجملة يزال مع اسمه وخبره لا محل لها صلة «على» حرف جر «المعه» ال: اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلى مع: ظرف متعلق بمحذوف صلة لأل والهاء مضاف إليه «فهو» الفاء زائدة فى خبر الموصول هو ضمير منفصل مبتدأ «حر» خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الباء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر «من» الموصولة وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بحر «ذات سعة» مركب إضافى نعت لعيشة.

الشاهد: فى «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفا وهو شاذ على خلاف القياس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ٨٩ والشاطبى، وداود والأشمونى ١/ ٧١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٥ وابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ٨٦.

(2) راجع الأشمونى ١/ ٧٦.

(3) هو ثعلب، وقد ترجمنا له.

(4) أ، ج وفى ب (جزءا).

وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة (يثنونها)[1] ويجمعونها.

وقوله: (وأعربت) يعنى: دون إخوتها، (فلذلك)[2] أفردها بالذكر وقد تقدم سبب إعرابها مع أن فيها ما فى أخواتها من شبه الحرف فى أول الكتاب.

وقوله: ما لم تُضف، وصدر وصلها ضمير انحذف.

يعنى أنها أعربت ما لم يجتمع فيها هذان الأمران: الإضافة وحذف الصدر (فإن فقدا أو أحدهما أعربت)[3]، فالصور أربع:

الأولى: الا تضاف ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أى هو فاضل) فتعرب، (لفقد الأمرين)[4].

الثانية: (الا تضاف ويحذف الصدر نحو[5]: (جاءنى أى فاضل) فتعرب لفقد الأول وهو الإضافة.

الثالثة: (أن تضاف)[6] ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أيهم هو فاضل) فتعرب أيضًا لفقد الثانى وهو حذف الصدر.

الرابعة: أن تضاف ويحذف الصدر: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[7].

فهذه تبنى لاجتماع الأمرين هذا مذهب سيبويه[8]. خلافا للخليل

---

(١) ب، ج وفى أ (يثبتونها) يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالإعراب فى جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع .. اهـ صبان ج١ ص١٣٧.

(٢) أ، وفى ب، ج (ولذلك).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج وفى أ (أن لا تضاف).

(٧) سورة مريم ٦٩.

(٨) قال سيبويه ج١ ص٣٩٧: (وسألت الخليل عن قولهم: «اضرب أيهم أفضل» فقال: القياس النصب ... وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: (أشهد إنك لرسول الله، واضرب معلقة) وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا: من الآن إلى غد ففعلوا ذلك بأيهم ...).

ويونس[1] فإنهما لا يريان البناء. بل هي معربة (عندهما)[2] في الأحوال كلها (وتأولا)[3] الآية.

أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة (الذى)[4] يقال فيه أيهم أشد.

وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل (قبلها)[5] لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليها قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مالِكٍ   فسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[6]

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصرى: كان بارعا فى النحو وهو من أصحاب أبى عمرو بن العلاء، سمع من العرب وروى عن سيبويه وقد أخذ عن الكسائي والفراء وكانت له بالبصرة حلقة يؤمها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء العرب والبادية، وله قياس فى النحو، ومذاهب ينفرد بها. مات سنة ١٨٣هـ فى خلافة هارون الرشيد، وقد قارب السبعين ولم يتزوج.

(٢) ب، ج وفى أ (عندهم).

(٣) ز، ج وفى ب (وتأولوا).

(٤) أ، وفى ب، ج (الذين).

(٥) أ، ج.

(٦) البيت: لغسان بن وعلة بن مرة بن عباد أحد شعراء المخضرمين، وأنشده أبو عمرو الشيبانى فى كتاب الحروف.

الشرح: «أيهم أفضل» يريد: الذين هو أفضل منهم.

الإعراب: «إذا» ظرفية شرطية زائدة «لقيت» فعل وفاعل. والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بنى» مفعول به «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء واقعة فى جواب الشرط سلم: فعل أمر وفاعله مستتر فيه «على» حرف جر «أيهم» أى: اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم فى محل جر بعلى. وهم: مضاف إليه، «أفضل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أفضل وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «أى» فإنها موصولة مبنية على الضم لأنها مضافة محذوف صدر صلتها وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٧٧١، والشاطبى، وداود والسندوبى، وابن عقيل ١/ ٩٢، وابن هشام ١/ ١٠٨ - وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ١/ ٧٢، وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ١٤٧٣، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٤ والشاهد ٤٣٠ في خزانة الأدب، وابن الناظم ص ٣٨، والإنصاف ٢/ ٤٢٣.

(لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضمر (قول)[1] بينها وبين معمولها)[2].

وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مـجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز، وقال نص عليه النقيب[3] فى الأمالى[4].

وفى الآية أقوال أخر: قال الأخفش (من) زائدة، وكل مفعول، وأيهم أشد، جملة مستأنفة.

وذهب الكوفيون إلى أن (أيهم) عـلق عنه (شيعة) بما فيـه من معنى الفعل، كأنه (قيل)[5] لننزعن من كل (متشيع[6] «فى»[7]) أيهم أشد، أى: من كل من نظر فى أيهم، وكـأنهم رأوا أن لننزعن لا تعلـق فعـدلوا إلى هذا، وقـال ابن الطراوة غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة.

وهم مبـتدأ، وأشد خبـره، وليس بشىء، لأنها لا تعرب إلا إذا أضـيفت، ولأن أيا أتت فى رسم المصحف[8] موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل.

ثم قال: «**وبعضـهم أعرب مطـلقًا**». أى: وبعض العرب أعـرب أيا مطلقاً يعنى فى الصور الأربع وقرئ شاذاً «أيهم أشد» بالنصب على هذه اللغة.

ويحتمل أن يريـد بقوله: «وبعضهم» بعض النحـويين فيكون «إشارة»[9] إلى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما.

وقوله: **وفى............ ذا الحذفِ أيًّا غيرُ أىٍّ يقتفى**

أن يُستطلْ وَصلٌ ....

---

(١) أ، ج. (٢) أ، ب.

(٣) النقيب: هو الشـريف المرتضى، كان نقيب الأشـراف العلويين، وله كتاب مشـهور باسم «الأمالى» طبع مرارا.

(٤) راجع الأشمونى ٧٧١. (٥) أ، ج وفى ب (قال).

(٦) أ، وفى ب، ج (من يتشيع).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج وفى ب «ولم تكتب فى رسم المصحف».

(٩) أ، ج وفى ب «إضافة».

يعنى: أن غير (أىٍّ) من الموصولات يقتفى «أيا» أى: يتبعها فى جواز (هذا)[1] الحذف. يعنى حذف العائد إذا كان مبتدأ. لكن بشرط.

وهو: أن يكون فى الصلة طول (كقولهم)[2] (ما أنا بالذى قائل لك سوءًا).

أى: هو قائل ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾[3] أى: هو فى السماء إله وفى الأرض إله.

ثم قال: وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِلْ.......... فَالحَذْفُ نزرٌ.

يعنى: أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذى هو المبتدأ نزرا، أى قليلا ضعيفا وليس بممتنع، ومنه قراءة بعض السلف (تمامًا على الذى أحسنُ)[4] (أى: هو أحسن)[5] وقراءة بعضهم (مثلا مَّا بعُوضةٌ)[6] (أى: هو بعوضة)[7].

ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقًا، واتفقوا على عدم اشتراطه (فى أى)[8، 9].

ثم قال: وأبوا أن يُختزلْ

إنْ صَلُحَ البَاقِى لِوَصْلٍ مُكْمِلِ

يعنى: أنه يشترط فى حذف العائد إذا كان مبتدأ أن يكون (ما يبقى)[10] بعد حذفه غير صالح، لأن يكون صلة كاملة.

---

(١) أ، ج. (٢) أ، ج وفى ب (كقوله).

(٣) سورة الزخرف ٨٤. (٥) أ، ج.

(٦) سورة البقرة ٢٦ بالرفع قراءة مالك بن دينار وابن السماك.

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ب.

(٩) وجوزوا فى «لا سيما زيد» برفع زيد أن تكون «ما» موصولة وزيد خبر لمبتدأ محذوف التقدير: لا سى الذى هو زيد، فحذف العائد الذى هو المبتدأ - هو - وجوبا، وهذا حذف فيه صدر الصلة مع غير أى وجوبا. ولم تطل الصلة، وهو مقيس وليس بشاذ اهـ ابن عقيل ١/ ٩٥.

(١٠) أ، ج وفى ب «ما بقى».

وهذا الشرط معتبر فى (أى) وفى غيرها وضابط ذلك: أن خبره إن كان مفرداً جاز حذفه نحو: (أيهم فاضل) هو فاضل، لأن المفرد (لا يصلح)[1] لأن يكون صلة كاملة بل جزء صلة فيعلم أن أحد الجزءين محذوف، وإن كان الخبر جملة أو ظرفًا أو جارا ومجروراً لم يجز حذفه، لأنه لو حذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل، لأن الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لأن يكون صلة كاملة.

فإذا قلت: (جاء الذى هو يفعل، أو هو عندك، أو هو فى الدار) لم يجز حذفه لما ذكر.

وقد اتضح بما ذكر أن العائد (إذا)[2] كان مرفوعاً، فإما أن يكون مبتدأ أو غير مبتدأ.

فإن كان غير مبتدأ لم يجز حذفه وذلك مفهوم من سكوته عنه.

وإن كان مبتدأ جاز حذفه من صلة (أى) بشرط واحد: وهو أن يكون خبره مفردا، وفى صلة غيرها بشرطين: عند البصريين أن يكون الخبر مفردا وأن تطول الصلة.

تنبيه:

ذكر غير الناظم لحذف العائد الذى هو مبتدأ شروطًا أخر:

أحدها: ألا يكون معطوفًا نحو: (جاء الذى زيد وهو فاضلان).

والثانى: ألا يكون معطوفاً عليه، نحو (جاء الذى هو وزيد قائمان).

وأجاز الفراء حذفه فى هذا المثال ونحوه، وأجازه أيضًا ابن السراج. قال بعضهم وهو غير مسموع ونقل اشتراطه هذا الشرط عن البصريين.

والثالث: ألا يكون بعد «لولا»، نحو «جاء الذى لولا هو لأكرمتك»[3]. ثم انتقل إلى العائد المنصوب فقال:

....	والحَذْفُ عندَهُم كثيرٌ مُنْجَلِى
فى عائدٍ مُتصلٍ إنِ انْتُصِبْ	بِفعلٍ أو وَصْفٍ كَمنْ نَرجُو يَهَبْ

(١) أ، ب وفى ج «لا يصح».

(٢) ب وفى أ، ج «إن».

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٧٩.

اعلم أن العائد المنصوب، إما أن يكون متصلا أو منفصلا.

فإن كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا تفوت فائدة الانفصال، نحو (جاء الذى إياه أكرمت) ولذلك قال (فى عائد متصل).

وإن كان متصلا، فإما أن يتصل بفعل أو بوصف أو بحرف، فإن اتصل بفعل أو بوصف جاز حذفه، وقد مثل المتصل بالفعل بقوله (كمن نرجو يهب) أى (من)[1] نرجوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[2] أى بعثه.

ومثال المتصف بالوصف قول الشاعر:

ما اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحمَدَنْهُ بهِ ... فما لَدَى غيرِهِ نَفْعٌ وَلا ضَرَرُ[3]

---

(١) أ، ج.

(٢) سورة الفرقان ٤١.

(٣) هذا البيت من الشواهد التى ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل، ولم يتعرض العينى لقائله - وبحثت فلم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «موليك» مانحك ومنعم عليك وهو اسم فاعل من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها.

المعنى: الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك. ومنه جاءتك من عنده من غير أن تستوجب عليه شيئا من ذلك، فاحمد الله عليه واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك وأن غيره لا يملك لك من هذا شيئا.

الإعراب: «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» خبر عن لفظ الجلالة وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله وضمير المخاطب مفعول أول ومفعوله الثانى محذوف وهو عائد على «ما» الموصولة وجملة «الله موليك» من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «فضل» خبر عن المبتدأ وهو «ما» الموصولة التى فى أول البيت «فاحمدنه» الفاء للسببية. احمد: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» نافية «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «غيره» مضاف إليه «نفع» مبتدأ مؤخر «ولا» الواو عاطفة لا: زائدة لتأكيد النفى «ضرر» معطوف على نفع.

الشاهد: فى «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام «ما الله موليكه» أى: الشىء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/ ٢٠ وابن عقيل ١/ ٩٦ والأشمونى ١/ ٧٩ والشاطبى وداود والسندوبى والمكودى ص٢٤، والسيوطى ص٢٣ وأيضا ذكره فى الهمع ١/ ٨٥.

أي: الذى الله مُولِيكَهُ فَضل[1].

وإن كان منتصبًا بحرف لم يجز حذفه، نحو (جاء الذى إنه فاضل أو كأنه أسد).

وهذا مفهوم من اقتصاره على الفعل والوصف.

تنبيهات:

الأول[2]: حذف العائد المنصوب بفعل أكثر من حذف العائد المنصوب بوصف وإن اشتركا فى الجواز.

الثانى: لا يخلو المنصوب بالوصف من أن يكون فى صلة (أل) أو فى صلة غيرها فإن كان فى صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم، وإن كان فى صلتها فمذهب الجمهور أنه لا يجوز، وأجازه بعضهم نحو (الضارب زيد هند) يريد الضاربها.

واختلف فيه عن الكسائى[3].

وقال فى التسهيل: وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام ومثال ذلك قول الشاعر:

ما المُسْتَفِزُّ الهَوَى محمُودَ عاقبةٍ ... ولو أُتِيحَ له صَفْوٌ بِلا كَدَرِ[4]

---

(١) راجع الأشمونى ١/٧٩.

(٢) ب، وج وفى أ (أحدها).

(٣) قال السيوطى فى همع الهوامع ص٨٩ (فى حذف العائد من صلة (أل) نحو الضاربها زيدا هند أقوال: أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور . . .

والثانى: الجواز مطلقا لقوله: ما المستفز الهوى محمود عاقبة، أى: المستفزه.

والثالث: إن لم يدل عليه دليل لم يجز، لا تقول جاءنى الضارب زيد، لأنه لا يدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد . . .؟.

والرابع: إن كان الوصف الواقع فى صلتها مأخوذا من متعد إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل نحو: الضاربة زيد والضارب زيد . . .

والخامس: أنه خاص بالضرورة) اهـ.

(٤) هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين، والعينى لم يذكر له قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «المستفز» اسم فاعل من استفز - ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه «الهوى» صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهى (أتيح) هيئ وقدر. =

وقول الآخر:

فى المُعْقِبِ البَغْيِ أهلَ البغيِ ما ... يَنْهَى امرأ حَازِمًا أنْ يسأَمَا[1]

= المعنى: ليس الذي يستخفه الهوى ويعبث بقلبه محمود العواقب، وإن كنت ترى أنه صاف فى معيشته، فإنما هو صفو غير مأمون.

الإعراب: «ما» نافية «المستفز» اسم ما أو مبتدأ «الهوى» فاعل للمستفز ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى «أل» الموصولة والتقدير: ما المستفزه «محمود» منصوب على أنه خبر «ما» أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو: شرطية «أتيح» فعل ماض مبنى للمجهول «له» جار ومجرور متعلق بأتيح «صفو» نائب فاعل أتيح «بلا» الباء حرف جر، لا: اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية. والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو. وجعله العينى متعلقا بأتيح.

الشاهد: فى «ما المستفز» حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل. وهو مستفز - وهو العائد على الموصول الذى هو «أل» والحذف فى البيت نادر، إذ أصله «الذى هو مستفزه».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ١٣٢، والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى ١/ ٧٩ وذكره السيوطى فى الهمع ١/ ٨٩.

(١) قال العينى: «لم أقف على اسم قائله» وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «المعقب» اسم فاعل من أعقب، وهو اسم للولد وولد الولد، ثم صار استعمالها فى الشيء يجيء بعد شيء آخر «البغى» تجاوز الحد «حازما» اسم الفاعل من الحزم وهو ضبط الأمر وتوثيقه، «يسأما» يمل ويترك.

المعنى: إن فيما تراه نازلا بأهل البغى من جزاء بغيهم ما يكفى لردع الحازم ورده عن أن يعمل بعملهم ويشجعه على الاستمرار فى العمل الصالح وألاَّ يسأمه.

الإعراب: «فى المعقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «البغى» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله «أهل» مفعول أول للمعقب «البغى» مضاف إليه وله مفعول ثان محذوف وهو ضمير عائد على الموصول الذى هو الألف واللام، وأصل الكلام: فى المعقبه البغى أهل البغى «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «ينهى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «امرأ» مفعول لينهى «حازما» صفة له «أن» حرف مصدرى ونصب «يسأما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه، وله مفعول محذوف تقديره يسأم الخير، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: ينهى امرأ حازما عن السأم.

الشاهد: فى «المعقب» حيث حذف الضمير العائد من الصلة - وهى معقب - إلى الموصول، أى فى الذى أعقبه البغى وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٣٩ والأشمونى ٦/ ٧٩.

أى: فى الذى أعقبه البغى على خلاف فى هذا الضمير أمنصوب (هو)[1] أم مجرور[2].

وعلى كل حال فحذفه نادر.

ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير (مطلقا)[3] وليس كذلك[4].

الثالث: شرط ابنُ عصفور فى جواز حذف المنصوب أن يكون متعينًا للربط فإن لم يتعين لم يجز حذفه نحو (جاء الذى ضربته فى داره).

وشرط قوم أن يكون الفعل الناصب له تاما، فلو كان ناقصًا لم يجز حذفه نحو (جاء الذى ليسه زيد).

الرابع: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والنسق عليه خلاف أجازه الأخفش والكسائى[5] ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واختلف عن الفراء.

الخامس: اتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت مؤخرة (عنه)[6] نحو «هذه التى عانقتُ مجردة» (أى عانقتها مجردة)[7].

فإن كانت الحال متقدمة نحو (هذه التى مجردة عانقت) فأجازها ثعلب[8] ومنعها هشام[9].

ثم انتقل إلى المجرور فقال:

كذاكَ حَذْفُ ما بِوَصْفٍ خُفِضا كأنْت قَاضٍ بعدَ أمْرٍ مِن قَضَا

---

(١) ب.

(٢) أ، ج.

(٣) ب.

(٤) قال ابن عقيل ١/ ٧٩ «... بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما مع الوصف فالحذف منه قليل».

(٥) قال الصبان ج١ ص١٤١ (وللأخفش الشيخ المرادى).

(٦) أ، ج.

(٧) أ، ج.

(٨) قال الصبان ج١ ص١٤١ (وهو الراجح).

(٩) راجع الأشمونى ١/ ٨٠.

العائد المجرور إما أن ينجر بإضافة أو بحرف، فإن انجر بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه، كقوله تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[1] أى: (الذى)[2] أنت قاضيه. وإلى هذه الآية أشار بقوله:

(كأنتَ قاضٍ بعد أمرٍ - أى بعد فعل الأمر - من قضا).

وهو قوله تعالى (فَاقْضِ) وليس حذفه بضعيف جداً خلافا لابن عصفور، بل فصيح لوروده فى القرآن، ولأنه منصوب فى (المعنى)[3].

على أن من النحويين من زعم أنه منصوب.

وإن كان المضاف غير وصف نحو (جاء الذى وجهُه حَسَنٌ).

أو وصفًا غير عامل نحو (جاء الذى أنا ضاربه أمسِ) لم يجز حذفه[4]. فإن قلت: أطلق الناظم الوصف ولم يقيده بالعامل.

قلت: (كأنه)[5] اكتفى بالمثال عن التقييد لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد (يتمم)[6] الحكم بالتمثيل.

وأما المجرور بحرف فقد ذكره فى قوله:

كذا الَّذي جُرَّ بما الموصُولَ جَرّ   كمُرَّ بالذِى مررتُ فهْوَ بَرّ

يعنى: أنه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بشروط:

الأول: أن ينجر الموصول بمثل الحرف (الجار)[7] للعائد لفظًا، فلو اختلفا لفظًا لم يجز الحذف نحو (حللت فى الذى حللت به)[8].

---

(١) سورة طه ٨٢.
(٢) أ، ج وفى ب (ما).
(٣) أ، ب وفى ج (بالمعنى).
(٤) راجع الأشمونى ١/ ٨٠.
(٥) أ، ج وفى ب (إنه).
(٦) أ، ج وفى ب (يتم).
(٧) ب، ج.
(٨) أ، ج وفى ب (مررت بالذى حللت فى الذى حللت به).

الثاني: أن يتحد الحرفان معنى، فلو اختلفا (معنى)[1] لم يجز الحذف نحو: مررت بالذى مررت به، (تَعنى)[2] بإحدى الباءين السببية[3].

الثالث: أن يتحد متعلقهما معنى، فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف، نحو (سُررت بالذى مررت به).

وقد مثل ما يجوز حذفه لاجتماع الشروط فيه بقوله: (مُرَّ بالَّذِى مررتُ) أى به. فحذف العائد، لأنه قد جر بحرف جر الموصول بمثله لفظًا ومعنىً ومتعلقًا.

ولو جر الموصوف بالموصول بالجر المماثل فيما ذكر جاز الحذف أيضًا وإن كان الموصول (لم يجر)[4] نحو: (مررت بالرجل الذى مررت به).

فإن قلت: لا يؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق لفظ الحرفين.

قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجر العائد بالذى جر الموصول ومتى اختلف الحرفان (معنى)[5] كان الجار للعائد حينئذ غير الجار للموصول، فإن (باء) السببية مثلا غير (باء) التعدية.

وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: بما جر الموصول أو الموصوف به. ليشمل الصورتين.

قلت: الموصوف والصفة كالشىء الواحد، فدخول الحرف على الموصوف كدخوله على الصفة، فلذلك ترك هنا التنصيص على ذلك اختصاراً.

تنبيه:

يشترط فى حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط أخر - ذكرها غير الناظم:

---

(١) أ، ج.
(٢) ج وفى أ، ب (تعين).
(٣) والأخرى للإلصاق اهـ أشمونى ١/ ٨١.
(٤) فى الأصل: لم يجز.
(٥) أ، ج.

الأول: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود، نحو: مرت بالذى به فى داره.

الثاني: ألا يكون نائبا عن الفاعل نحو: مررت بالذى مر به.

الثالث: ألا يكون محصورا نحو: مررت بالذى ما مررت إلا به.

فإن قلت: (قد)[1] أخل الناظم بهذه الشروط.

قلت: إنما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب - لا ما يؤخذ من غيره[2]. وقد علم (بذلك)[3] أن ما كان حذفه يوقع فى اللبس امتنع حذفه فى هذا الباب وفى غيره، وأن النائب عن الفاعل كالفاعل فى جميع أحكامه، ومنها امتناع حذفه، وأن الفضلة إذا حصرت لم يجز حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وإن لم تكمل شروط الحذف. كقول حاتم:

ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىَّ قَوْمِى   وأىُّ الدهرِ ذو لم يَحْسِدُونِى[4]

أى: فيه، وهو نادر[5].

---

(١) أ، ب وفى ج (نقد).

(٢) أ، وفى ب، ج (لا يوجد فى غيره).

(٣) ب.

(٤) قال العينى: قائله: هو حاتم بن عدى الطائى. وهو من الوافر.

الشرح: من حسد، معنى «من» للتعليل هنا، أى: لأجل الحسد، والحسد: تمنى زوال نعمة المحسود، يجور على «يظلمنى».

المعنى: يظلمنى قومى حسدا وبغيا، ولا يمر وقت دون أن يحسدونى ويؤذونى فيه.

الإعراب: «من حسد» جار ومجرور متعلق بقوله يجور «يجور» فعل مضارع «علىّ» جار ومجرور متعلق بقوله يجور أيضا «قومى» فاعل يجور وياء المتكلم مضاف إليه. و«أى» اسم استفهام مبتدأ «الدهر» مضاف إليه «ذو» اسم موصول صفة الدهر «لم» نافية جازمة «يحسدونى» مضارع مجزوم بحذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد محذوف. والتقدير: لم يحسدونى فيه.

الشاهد: فى «ذو لم يحسدونى» حيث حذف العائد من جملة الصلة وهو قوله: يحسدونى على الموصول وهو قوله «ذو» مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر، إذ التقدير لم يحسدونى فيه والحال أن شروطه لم تكمل.

والذى سهل الحذف كون مدلول الموصول زمانا مذكورا وقد عاد عليه الضمير المجرور فينصرف الذهن إلى المحذوف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/ ١٢٤، والشاطبى، وداود، والسندوبى والأشمونى ١/ ١٨١.

(٥) قال الأشمونى: شاذ. ورد الصبان بقوله: «رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيت فلا شذوذ» ١/ ١٢٤.

المعرف بأداة التعريف

قال:

أَلْ حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فيه النَّمَطْ

مذهب الخليل أن حرف التعريف (أل) والهمزة أصلية وهى همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها (بأل) ولا يقول: الألف واللام وهو اختيار الناظم.

ومذهب سيبويه: أن حرف التعريف (أل) أيضا ولكن الهمزة عنده زائدة معتد بها فى الوضع فحرف التعريف عنده ثنائى.

هذا ما نقله عنه فى التسهيل[1] وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه، ونقل فى شرح الكافية عن سيبويه أنه اللام وحدها وتبعه الشارح[2] وهو اختيار المتأخرين.

وقوله (أن حرف تعريف)، يحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه وقوله (أو اللام فقط) هو المذهب الثالث وباقى البيت واضح.

تنبيهات:

الأول: قال فى شرح التسهيل: الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة (مخالفته)[3] للأصل موجه لعدم (النظائر)[4].

أحدها: تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثانى: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير له فى ذلك.

الثالث: افتتاح بهمزة وصل ولا نظير لذلك[5]، [6].

(١) قال فى التسهيل ص٤٢ (وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه).

(٢) قال الشارح ص٤٠ (مذهب سيبويه أن اللام وحدها هى المعرفة).

(٣) ب، ج وفى أ (مخالفة).

(٤) أ، ج وفى ب (النظير).

(٥) ب، ج.

(٦) بأن العرب تقف عليها تقول إلى ثم نتذكر فتقول الرجل ١٠هـ الهمع ١/٧٩.

الرابع: لزم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك.

قال: واحترزت باللزوم ونفى السبب من همـزة (أيمن) فى القسم فإنها تفتح وتكسر وكـسرها هو الأصل، وفـتحت لئلا ينقل مـن كسر إلى ضم دون حـاجز حصين.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ولـم يفعل ذلك بلام التـعريف إلا على شذوذ - بل يبـدأ بالهمزة فى المشـهور من قراءة ورش[1].

السادس: أنهـا لو كانت همزة وصل لم تـقطع فى (قولهم)[2] بالله ولا فى قول بعضهم (أفا)[3] الله لأفعلن.

قلت: ووجه سـابع، وهو أنها لو كـانت همزة وصل (للزم)[4] بقاء همزة الوصل فى غير الابتداء مسهلة (ومبدلة)[5] فى نحو (آلذَّكَرينِ)[6] وقد أشار إليه فى شرح التسهيل، واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها وإعادتها فى قول الراجز:

عَجِّلْ لَنَا هذا وأَلْحِقْنَا بذا الْ ... الشحْم إنّا قَد مَلِلْنَاهُ بجَلْ[7]

---

(١) هو: عثمان بن سـعيد بن عمرو بن سليمان الملقب بورش شيخ القـراء والمحققين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية فى زمـانه - ولد سنة عشر ومائة بمصر. ورحل إلى نافع ابن أبى نعيم فعرض عليـه القرآن عدة ختمات فى سنة خمس وخـمسين ومائة. وقيل أن نافعا لقبه بالورشان، لأنه كان على قصـره يلبس ثيابا قصارا، وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف ألوانه فكان نافع يقول هات ياورشان واقـرأ ياورشان، ثم خفف فقيل ورش. والورشان: طائر مـعروف، توفى ورش بمصر سنة سـبع وتسعين ومائة عن سـبع وثمانين سنة.

(٢) ب.

(٣) أ، وفى (أى).

(٤) ب، وفى أ، ج «لزم».

(٥) أ، وفى ب، ج «أو مبدلة».

(٦) سورة الأنعام ١٤٣، ١٤٤.

(٧) قال العينى: البيت لغيلان بن حريث الربعى الراجز، من الرجز المسدس.

الشـرح: «مللناه» - بكسـر اللام الأولى - من المـلالة، «بجل» بمعنى حـسب وضـبطه بعض شراح أبيات الكتاب «بخل» أراد به الخل المعهود، والباء فيه مكسورة لأنها حرف جر. =

وبالوقف عليها فى نصف البيت:

يا خليليَّ اربعَا واستَخبِرَا الْ ... منزلَ الدّارسِ عن حيٍّ حِلالِ
مثلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفّى بعدكَ الـ ... ـقطرُ مَغْناهُ وتأويبُ الشّمالِ(١)

= الإعراب: «عجل» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت «لنا» جار ومجرور متعلق بالفعل «هذا» مفعول به «وألحقنا» بالواو عاطفة وألحق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر ونا مفعول به «بذا» جار ومجرور متعلق بألحق «بالشحم» جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «قد» حرف تحقيق «مللناه» فعل وفاعل ومفعول، والجملة فى محل رفع خبر إن «بجل» اسم فعل مضارع بمعنى يكفى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا.

الشاهد: فى «بذا أل» أن حرف التعريف هو «أل» وذلك أن الشاعر وقف عليها ثم أعادها فهذا يدل على قوة اعتقادهم لقطعها وهذا مذهب الخليل.

وروى: دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذا ال.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/ ٨٣ والشاطبى والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٧٩ وسيبويه فى ج٢ ص٢٧٣ والخصائص ١/ ٢٩١.

(١) هذان البيتان: أول قصيدة عدتها سبعة عشر بيتا كل أبياتها ينتهى شطرها الأول بأل كهذين البيتين إلا بيتا واحدا. وهى لعبيد بن الأبرص الأسدى، وهى من الرمل.

الشرح: «اربعا» أمر للاثنين من ربع يربع إذا وقف وانتظر وهو بفتح العين فيهما «الدارس» من درس المنزل إذا عفا، «حلال» بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة - جمع حال بمعنى نازل ومقيم «سحق البرد» سحق - بفتح فسكون - الثوب البالى، وفعله من باب كرم. البرد - بضم فسكون - الثوب المخطط وإضافة سحق إلى البرد من إضافة الصفة للموصوف، «عفى» - بتضعيف الفاء - محا وأزال «القطر» المطر «مغناه» - بالغين المعجمة - منزله الذى أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه «تأويب الشمال» - بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم - وهو الريح التى تهب من ناحية الشمال.

الإعراب: «يا» حرف نداء «خليلى» منادى منصوب بالياء لأنه مثنى وياء المتكلم مضاف إليه «أربعا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «واستخبرا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «المنزل» مفعول لاستخبرا «الدارس» نعت للمنزل «عن حى» جار ومجرور متعلق باستخبرا «حلال» صفة لحى «مثل» حال من المنزل «سحق البرد» مضاف إليه «عفى» فعل ماض. «بعدك» بعد ظرف متعلق بعفى وكاف الخطاب مضاف إليه «القطر» فاعل عفى «مغناه» مفعول به لعفى وضمير المنزل مضاف إليه «وتأويب» معطوف على القطر «الشمال» مضاف إليه.

الشاهد: فى «المنزل ... القطر» حيث فصل الشاعر حرف التعريف وهو «أل» عن المعرف وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ووقف عليه ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثانى، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو «أل» وليست اللام وحدها.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٨٣.

وهى أبيات كثيرة اطرد فيها ذلك(١).

وأجاب المنتصر لسيبويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك فى غير هذا الكتاب، فإن هذا مبنى على الاختصار.

الثانى: اعلم أن أداة التعريف قسمان: عهدية وجنسية لأن مصحوبها إن عهد «بتقديم»(٢) ذكره نحو «جاءنى رجل فأكرمت الرجل» أو بحضور مدلوله حسًّا كقولك «القِرْطاس» لمن سدد سهمًا. أو عِلْما كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾(٣) فهى عهدية وإلا فهى جنسية.

والجنسية إن خلفها كل دون تجوز فهى لشمول الأفراد نحو ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾(٤) وإن خلفها بتجوز فهى لشمول الخصائص مبالغة نحو «أنتَ الرجل علما» وإن لم يخلفها فهى لبيان الحقيقة نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾(٥) وهو الذى (يسميه)(٦) المتكلمون تعريف الماهية.

وكلامه فى شرح الكافية يقتضى أنها هى العهدية(٧) وقد جعلها بعضهم قسما برأسه.

فإن قلت: ما الفرق بين المعرف بهذه التى للحقيقة نحو (اشتر اللحم)، وبين اسم الجنس النكرة نحو «اشتر لحمًا»؟.

قلت: الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقد تقدم.

---

(١) منها بعد هذين البيتين:

ولقد يغـنـى به جيرانـك الـ ... ـمسكومنك بأسباب الوصـال
ثم أودى ودهم إذ أزمعـوا الـ ... ـبين والأيام حـال بعد حـال
فانصرف عنهم بعنس كالوأى الـ ... ـجأب ذى العانة أو شـاة الرمال
نحن قدنا من أهاضيب الملا الـ ... ـخيل فى الأرسان أمثال السعالى

(٢) أ، وفى ب، ج (بتقدم).

(٣) سورة التوبة ٤٠.

(٤) سورة العصر ٢.

(٥) سورة الأنبياء ٣٠.

(٦) ب، وج وفى أ (يسموه).

(٧) راجع شرح الكافية ورقة ١٢.

ولما كانت أداة التعريف قد ترد زائدة غير معرفة نبه على ذلك بقوله: (وقَدْ تُزَادُ) ثم إن زيادتها على ضربين: لازمة وغير لازمة.

فاللازمة هى ألفاظ محفوظة منها (كاللاتِ) علم صنم (والآنَ) اسم للزمان الحاضر وهو مضمن معنى حرف التعريف، ولذلكَ بُنِىَ.

ومنها بعض الموصلات (كالَّذِينَ ثُم اللاتِى).

وإنما حكم على (ال) فى هذه الكلمات بالزيادة لأنها تعرفت بغيرها.

أما (اللاتِ) فبالعلمية، وأما (الآن) فبتضمنه معنى حرف التعريف.

وأما الموصولات، فلأن تعريفها بالصلات، وإنما حكم عليها بأنها لازمة لأنه لم يعهد حذفها.

فإن قلت: قد رد فى شرح التسهيل قول من جعل سبب بناء «الآن» تضمن معنى حرف التعريف (والقول بزيادة «أل» فيه مبنى على ذلك).

قلت[1]: والقول بزيادتها فيه يستلزم أن يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم أن يكون بتضمن معنى حرف التعريف (بل يجوز أن يكون بوجه آخر من وجوه التعريف)[2].

وقد قال فى التسهيل: إن «الآن» بنى لتضمن معنى الإشارة[3]. وهو قول الزجاج فهو على هذا معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة، وإذا كان تعريفه بذلك «فأل» فيه زائدة، وذهب قوم إلى أن «أل» فى الآن للحضور لا زائدة.

وذهب قوم إلى أن «أل» فى الموصولات «كلها»[4] للتعريف. والصحيح الأول[5].

---

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج.
(٣) التسهيل ص٩٥.
(٤) أ.
(٥) وارتضيته لقوته.

فإن قلت: قد حكى فى التسهيل[1] حذف «أل» من «الذين واللاتى» وذكر فى شرحه أن ذلك لغة.

قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ «صراط لذين»[2] بتخفيف اللام فكيف جعلها لازمة؟.

قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح، فجزم هنا بأفصح اللغتين.

ثم انتقل إلى غير اللازمة فقال: «وَلاضْطِرارٍ كبناتِ الأوْبَرِ».

الزائدة غير اللازمة قسمان: قسم يزاد لمعنى، وقسم يزاد لضرورة.

فالأول: «هو الذى»[3] للمح الصفة.

والثانى: ضربان: ضرب يزاد مع معرفة، وضرب يزاد مع نكرة لا يقبل التعريف.

وقد أشار إلى الضربين، فالأول كقول الشاعر:

ولقد جَنيتُكَ أكْمُؤاً وعَساقِلا ولقدْ نَهيْتُكَ عَن بَناتِ الأوبَرِ[4]

---

(١) قال فى التسهيل ص٣٣ (وقد يقال لذين ولاتى).

(٢) سورة الفاتحة ٧.

(٣) أ، وفى ب (هى التى)، وفى ج (هو التى).

(٤) قال العينى فى هذا البيت: أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله. وهو من الكامل.

الشرح: «جنيتك» أى جنيت لك، ومثله فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا قوله تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم﴾. ﴿ويبغونها عوجا﴾، ﴿والقمر قدرناه منازل﴾، و«أكمؤا» - بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة - جمع كمء - بزنة فلس وأفلس - ويجمع الكمء - على كمأة أيضا فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه على عكس تمرة وتمر، وهذا من نوادر اللغة.

و «عساقلا»: جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة بيض، وقيل هى الكمأة التى بين البياض والحمرة. وكان أصله عساقيل فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى: ﴿وعنده مفاتح الغيب﴾، - «بنات الأوبر» هى: كمأة صغار مزغبة كلون التراب.

المعنى: جنيت لك النوع الجيد ونهيتك عن الردىء.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم واللام للتأكيد وقد حرف تأكيد «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف عليه «ولقد» الواو عاطفة واللام =

يعنى: بنات أوبَر، وهو علم على ضَربْ من الكمأة ردىء[1].

والثانى كقول الشاعر:

رأيتُكَ لَمَّا أن عرفْتَ وجوهَنا صدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو[2]

أراد: (نفسًا) لأنه تمييز، والتمييز واجب التنكير (خلافا للكوفيين)[3].

= للقسم وقد حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور به «الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد: فى «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» فى العلم مضطرا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردىء، والعلم لا تدخله «أل» فرارا من اجتماع معرفين، الإضافة وأل: فزادها هنا ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٤١ وابن عقيل ١/ ١٠٢ والمكودى ص٢٦ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى ١: ٨٥ والأصطهناوى والسيوطى ص٢٤، وابن هشام ١/ ١٢٧، وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ١/ ٥٠ والخصائص ٣/ ٥٨.

(١) راجع الأشمونى ١/ ٨٥.

(٢) قال العينى: ذكر التوزى نقلا عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع، وقيل: هو لرشيد بن شهاب اليشكرى - وهو من الطويل.

الشرح: «رأيتك» خطاب لقيس بن مسعود بن خالد اليشكرى، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو «وجوهنا» أراد بالوجوه الأنفس والذوات، ويروى «لما عرفت جلادنا» أى: ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا «صددت» أى: أعرضت ونأيت، «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو»: كان صديقا حميما لقيس وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس، لأنه كان يتهددهم. ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب.

الإعراب: رأيتك: فعل وفاعل ومفعول رأى بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» مفعول والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل وهو جواب «لما» «وطبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا قيس» منادى بحرف نداء «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بطبت.

الشاهد: «طبت النفس» حيث ذكر التمييز معرفا باللام، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ١٢٩ وابن الناظم ص٤١، وابن عقيل ١/ ١٠٣ والشاطبى، وداود، والأشمونى ١/ ٨٥، والاصطهناوى والمكودى ص٢٦، والسيوطى ص٢٥.

(٣) أ، ب. قال ابن عقيل ١/ ١٠٣ (هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير زائدة).

فإن قلت: تمثيله ببنات الأوبر ليس بجيد، لأن مذهب (المبرد)[1] أنه نكرة وأل فيه للتعريف.

قلت: نص سيبويه على أنه علم جنس، وأفادنا تمثيله به أنه موافق لسيبويه، ثم انتقل إلى القسم الأول وهو الذى يزاد لمعنى. فقال:

وبعضُ الأعْلامِ عليهِ دَخَلا ــــ لِلَمْحِ ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا

إنما قال (بعضُ الأعلامِ)، لأن منها ما لا يدخل عليه للمح كالمنقول من قبل نحو (يَزيد) إلا فى الضرورة[2]، وظاهر قوله (لِلَمْحِ مَا قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا). أنها تدخل للمح الأصل لا للمح الوصف، وهو ظاهر كلامه فى التسهيل وشرحه، ويؤيده أنه مثل بالمنقول من صفة (كحارث) ومن مصدر (كفضل) ومن اسم عين (كنعمان) وهو من أسماء الدم.

كالفَضْلِ والحارِثِ والنُّعْمَانِ[3]

وقول الشارح، وقد يكون (فى)[4] المنقول من مصدر أو اسم عين، لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل[5] فيقتضى أن اللمح للوصف.

وهذا هو المشهور فى عباراتهم.

تنبيه:

اعلم أن فى تمثيله (بالنُّعمان) نظر.

لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة[6].

---

(١) أ، ج وفى ب (للخليل).

(٢) كقول الشاعر:

رأيت الوليد بين اليزيد مباركا ــــ شديدا بأعباء الخلافة كاهله

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد اهـ أشمونى ج١ ص٨٥.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (من).

(٥) الشارح ص١

(٦) راجع الأشمونى ١/٨٦.

وقوله: فَذِكرُ ذَا وحَذْفُهُ سيَّانِ.

يعنى: أن (أل) فى ذلك ليست للتعريف فحذفها لا يخل به فذكر (أل) وحذفه فى ذلك سيان.

فإن قلت: كيف (قال)[1] سيَّانِ والوجهان مرتبان على مقصدين. إن قصد (لمح الصفة)[2] جىء بأل، وإن لم يقصد استديم تجريده.

قلت: أما كونهما (مرتبين)[3] على مقصدين فصحيح، وهو مفهوم (مرضى)[4] من قوله: (مُحَلا لِلمْح ما قَد كانَ عنهُ نُقِلا).

وقوله (سِيَّانِ) يعنى من جهة التعريف كما قررته.

ثم قال:

وقَد يَصِيرُ عَلَمًا بالغَلَبَه مُضافٌ او مصحُوبُ ألْ كالعَقَبه

يعنى: أن من المعرف بالإضافة أو الأداة ما يغلب على بعض ما له معناه فيصير علمًا بالغلبة خلافًا لمن ذهب إلى أنه ليس بعلم. بل أجرى مجراه.

ومثال المضاف «ابن عمر، (وابن الزُّبير، وابن عمرو)[5] وابن عباس» فى العَبَادِلَةِ رضى الله عنهم[6].

ومثال مصحوب أل (العقبة والبيت والمدينة والكتاب) فى عقبة أَيْلَةَ والبيت الحرام وَطيبَة ومصنف سيبويه.

ثم قال: وَحذْفَ ألْ ذِى إنْ تُنادِ أو تُضِفْ أوْجِبْ

(ذى) إشارة إلى التى صحبت ما صار علمًا بالغلبة.

---

(١) ب، ج.
(٢) ب، وفى أ، ج (اللمح).
(٣) أ، ب وفى ج (مترتبين).
(٤) ج.
(٥) ج.
(٦) العبادلة: جمع عبدل بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون أصله عبد فزيدت لام فى آخره كما زيدت اللام على زيد حتى صار زيدلا. الثانى: أن يكونوا قد نحتوه من عبد الله، فاللام هى لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع.

ومثال حذفها في النداء قولهم: في الصعق: يا صَعِقُ.

ومثال حذفها فى الإضافة قولهم فى الأعشى (أعْشَى قيس)[1]

ولا يحذف فى غير النداء والإضافة إلا قليـلا كقولهم «هذا يومُ اثْنين مُباركا فيه».

ومجيء الحـال منه فى الفصيح يوضح فـساد قول المبـرد فى جعله «أل» فى الاثنين وسائر الأيام التعريف، فإذا زالت صارت نكرات.

وأشار إلى حذفها فى ذلك بقوله: **وفِى غيْرِهما قَدْ تَنْحَذِفْ.**

(١) أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى قيس، والأعشى فى الأصل اسم لكل من لا يبصر ليلا

المبتدأ والخبر

مُبتدأٌ زَيْدٌ وعاذرٌ خَبَرْ ... إنْ قُلْتَ زيدٌ عاذرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لما يستغني به. فالاسم: جنس يشمل الصريح (نحو: زيد عاذر)[1] والمؤول «نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]» والمجرد من العوامل اللفظية: مخرج لاسم كان ونحوه، وغير الزائدة، مدخل لنحو (بحسبك زيد) و ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[3] «فإن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة وكذلك (إله)»[4] مبتدأ ومن زائدة.

وذكر في شرح الكافية: أن (حسبك) في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو: «بحسبك درهم»[5]، [6].

«ومخبرا أو وصفا». مخرج لأسماء الأفعال، (رافعا لما يستغنى به): يشمل الفاعل نحو: (أ)[7] قائم الزيدان «ونائبه نحو: «أمضروبُ العمران» ويخرج به نحو: «أ»[8] قائم، من قولك: «أقائمٌ أبوهُ زيدٌ» فإن مرفوعه غير مستغنى به.

وقد اتضح بذلك أن المبتدأ قسمان: أحدهما ذو خبر، والثاني: مسند إلى مرفوع يغنى عن الخبر. وقد أشار (إلى الأول)[9] بقوله: (مبتدأ زيدٌ وعاذرُ خبرُ) البيت.

---

(١) أ، ج.
(٢) سورة البقرة ١٨٤.
(٣) سورة الأعراف ٨٥.
(٤) ج وفى أ، ب (ال).
(٥) أ، ج.
(٦) قال فى شرح الكافية ورقة ١٣ (وبحسبك حديث، هذا إذا كان المتأخر نكرة فلو كان معرفة الأجود أن يكون مبتدأ وبحسبك خبر مقدم، لأن حسبا من الأسماء التى لا تعرفها الإضافة بحسبك) اهـ.
(٧) ب، ج.
(٨) ب، ج.
(٩) أ، ج.

وإلى الثانى بقوله:

وأوّلٌ مبتدأ والثانِى فاعِلٌ أغنَى فى أسارِ ذانِ

فزيد فى المثال الأول اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه «بعاذر» و«أسارٍ» فى المثال الثانى اسم مجرد من العوامل اللفظية وهو وصف رافع (لما)[1] يستغنى به.

فقد فهم من المثالين حد المبتدأ.

ثم قال: (وَقِسْ) أى: قس علىَّ هذين المثالين وهما «زيدٌ عاذرٌ وأسارٍ ذانِ» أو قس على الثانى فى كونه بعد استفهام.

ثم قال: وكاستفهامٍ النَّفىُ.

يعنى: أن النفى مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالاستفهام نحو (ما قائمٌ الزيدان) وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته كهل (ومن وما)[2] (فهو أولى من قول ابن الحاجب أو ألف الاستفهام)[3]، [4].

وأطلق (فى)[5] النفى ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الاسم حرفًا وهو (ما ولا وإن) واسمًا وهو «غير قائم الزيدان» فغير مبتدأ مضاف إلى الوصف، والزيدان فاعل يغنى عن خبره. (وعلى ذلك قول الشاعر:

غيرُ مأسُوفٍ على زَمَنٍ يَنقضِى بالهَمِّ والحَزَنِ[6]

---

(١) أ وفى ب، ج (ما).
(٢) أ، ج وفى ب (متى ومن).
(٣) أ، ج.
(٤) راجع ١/ ٨٥ - الكافية.
(٥) ب.
(٦) البيت: لأبى نواس الحسن بن هانئ ولد سنة خمس وأربعين ومائة وتوفى سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد. وهو ممن لا يحتج بقوله وإنما ذكره للتمثيل.
الشرح: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف وهو الحزن، وبابه طرب.
المعنى: أنه لا ينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان تأتى من ورائها أحزان. =

وفعلا نحو «ليس قائم الزيدان» إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها والفاعل يغني عن خبرها، وكذلك «ما» الحجازية.

وقوله: **وقَدْ يَجوزُ نحو فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ.**

إشارة إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور مجردًا من النفى والاستفهام وهو قليل.

ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبح[1] وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسنًا. ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع.

= **الإعراب**: «غير» مبتدأ «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على زمن والجملة فى محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى ينقضى «والحزن» معطوف على الهم.

الشاهد فيه: فى قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدان فى قولك «ما مضروب الزيدان» فى أن كل واحد منهما سد مسد الخبر، لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر، فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال: «مأسوف على زمن» فالوصف مخفوض لفظا بإضافة المبتدأ إليه وهو فى قوة المرفوع بالابتداء وهذا أحد توجيهات ثلاثة لذلك ونحوه. وإليه ذهب ابن الشجرى فى أماليه. والتوجيه الثانى لابن جنى وابن الحاجب.

وحاصله: أن قوله «غير» خبر مقدم وأصل الكلام «زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشىء، والتوجيه الثالث لابن الخشاب.

وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير إلخ» وقوله مأسوف، ليس اسم مفعول بل هو مصدر مثل «الميسور» و «المعسور» وأراد به اسم الفاعل كأنه قال «أنا غير آسف إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة، ومثل هذا البيت قول المتنبى يمدح بدر بن عمار: ليس بالمنكر أن برزت سبقا غير مدفوع عن السبق العراب

قال ابن عقيل ١/ ١٠٩ (وقد سأل الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك فى إعرابه).

مواضعه: ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٣٨، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٩٤ والأشمونى ١/ ٨٩ وابن عقيل ١/ ١٠٩.

(١) قال سيبويه: (وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ) اهـ ١/ ٢٧٨ يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل قائم المبتدأ وزيد خبره أو فاعله وليس بقبيح أن تجعل «قائم» خبرا مقدما اهـ - سيرافى.

وأميل إلى هذا المذهب (والمسوغ للابتداء حينئذ عمله فى المرفوع) اهـ خضرى ١/ ٩٠.

واعلم أن الوصف المذكور إنما يتعين جعله مبتدأ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر إذا كان مفرداً وما بعده مثنى أو مجموعًا.

أما إذا طابق ما بعده فله ثلاثة أحوال أشار إليها بقوله:

وَالثَّانِ مُبتدأ وذَا الوصفُ خَبَر ... إنْ فى سِوَى الإفرادِ طبقًا استقَرْ

فأحد الأَحوال: أن يتطابقا فى التثنية نحو «أقائمان الزيدان».

والثانى: أن يتطابقا فى الجمع نحو «أقائمون الزيدون».

وإعراب هاتين الصورتين واحد، وهو أن الوصف خبر وقدم والثانى مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتدأ وما بعده فاعلا لتحمله الضمير إلا على لغة (أكلُونى البراغيثُ)[1].

والثالث: أن يتطابقا فى الإفراد نحو (أقائم زيد) فيجوز فيه الوجهان.

فإن جُعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل لم يكن فيه ضمير.

وإن جعل خبراً مقدمًا وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير.

ثم أشار إلي رافع المبتدأ بقوله:

ورَفَعُوا مُبتدأ بالابتدَا ... كذاكَ رَفْعُ خَبرٍ بالمُبتدَا

ما ذكر هو (أحد المذاهب السبعة[2] وهو)[3] الصحيح ومذهب سيبويه[4].

---

(١) قال ابن عقيل ١/١١٣ (ويجوز على لغة أكلونى البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر).

(٢) والمذاهب السبعة هى:

أ - الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء، لأنه بنى عليه ورافع الخبر المبتدأ، لأنه مبنى عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ....

ب- وقيل: العامل فى الخبر الابتداء أيضا لأنه طالب لهما فعمل فيهما ...

جـ- وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا ....

د - العامل الابتداء بواسطة المبتدأ ......

هـ- وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا ......

و - وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر .....

ز - وقيل تجرده من العوامل اللفظية أى كونه معرى عنها .....

اهـ ملخصا من همع الهوامع للسيوطى ج١/ ٩٤.

(٣) أ، ج.

(٤) ومذهب سيبويه هو أعدل المذاهب. قال ابن عقيل ١/ ١١٥ «وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه».

والابتداء هو كون الاسم مجردًا من العوامل اللفظية مخبرًا عنه (أو)[1] مسندًا هو إلى (ما يغنى)[2] عن الخبر.

ثم شرع في تعريف الخبر فقال: **والخَبرُ الجُزءُ المُتِمُّ الفائِدَهْ.**

والخبر يشمل المبتدأ والخبر، والمتم الفائدة: أخرج المبتدأ.

فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل والحرف أيضًا.

قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقًا، فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية.

ويدل على ذلك أمران: أحدهما أن الباب موضوع لها، والثانى تمثيله بقوله: **كاللّهُ بَرٌّ والأيادِى شاهِدَه.**

فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل و لا الحرف أيضًا، لأنه لا يكون أحد جزءى الجملة الاسمية.

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله (المتم الفائدة) غير واضح لأن المبتدأ أيضا يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثانى الجزءين ولا إشكال فى أن ثانيهما هو الذى به تتم الفائدة.

وأيضًا، فإن الخبر هو المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة.

ثم قال: **ومُفرداً يأتِى ويأتِى جُمْلَة.**

فقسم الخبر إلى قسمين: مفرد وجملة. خلافا لابن السراج فى إثباته ثالثا لا مفردا ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور.

ثم ذكر حكم الجملة فقال: **حاوِيَةً مَعْنَى الّذِى سيقَت لَهُ**

---

(١) ب، ج.
(٢) أ، ج وفى ب (ما يستغنى).

الذى سيقت له هو المبتدأ، فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ ولم يقيده بالضمير. (فشمل)[1] أربعة أشياء:

الضمير نحو (زيدٌ أبوهُ قائمٌ)، وقد يحذف إن أمن اللبس نحو: (السَّمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ)[2].

واسم الإشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[3].

وتكرار لفظ المبتدأ نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[4].

والعموم نحو:

فأما القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ[5] ....

وهذه الروابط المتفق عليها.

فإن قلت: قد ذكر ابن عصفور من الروابط المتفق عليها، عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة كقوله:

---

(١) أ، ج وفى ب (فيشمل).

(٢) المنا - كعصا، أفصح من المن بالتشديد - رطلان، وتثنيته: منوان وجمعه أمناء.
وفى نسخة (ب) على الهامش كتب (السمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وهو نكرة وسوغ الابتداء به الوصف بالمجرور المقدر به منوان منه وبدرهم خبره، والجملة خبر عن السمن).

(٣) سورة الأعراف ٢٦.

(٤) سورة الحاقة ١، ٢.

(٥) هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومى.
وعجزه: ولكن سيرا فى عراض المواكب - وهو من الطويل.
الشرح: «عراض» - بكسر العين المهملة - جمع عرض - بضم فسكون - وهو الناحية، «المواكب»: جمع موكب، والموكب: القوم الركوب على الإبل المزينة، وكذلك جماعة الفرسان.
المعنى: يهجو بنى أسد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس، ويقول لهم إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون.
الشاهد فيه: حيث أوقع جملة «لا» مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ مع أنه ليس فى هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/ ٩١، والشاطبى، والسندوبى، وابن هشام ذكره فى المغنى ١/ ٥٢، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٧، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ١٣٤، والشاهد رقم ٧٦ فى خزانة الأدب.

وَإِنسانُ عَيْنِي يَحْسرُ الماءُ تارةً • فَيبدُو . . . .[1]

وعبارة الناظم لا تشمله.

قلت: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التى للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء (واكتفى بضمير واحد فى إحداهما كما يكتفى بضمير واحد فى جملتى الشرط والجزاء)[2].

(فإذا)[3] قلت: «زيدٌ جاء عمروٌ فأكرمه» فالارتباط يقع بالضمير الذى فى الثانية.

نص على ذلك ابن أبى الربيع. قال: لأنهما تنزلتا منزلة (زيد «إذا»[4] جاء عمرو أكرمه) فالإخبار إذا إنما هو بمجموعهما، والرابط إنما هو الضمير (والله أعلم)[5].

ثم قال: **وإنْ تكُنْ إيَاهُ مَعنىً اكْتَفَى .. بهَا**

أى: إذا كانت الجملة هى نفس المبتدأ فى المعنى اكتفى (بها)[6] ولم يحتج إلى رابط.

---

(١) قائله: ذو الرمة - غيلان بن عقبة - من قصيدة له - من الطويل.

وتمامه: وتارات يجم فيغرق.

الشرح: «إنسان عينى»: إنسان العين. هو المثال، وهو النقطة السوداء التى تبدو لامعة فى وسط السواد، «يحسر» بالحاء والسين المهملتين - أى يكشف، وهو من باب ضرب يضرب «فيبدو»: يظهر، «يجم» - بالجيم - من الجموم وهو الكثرة والجمع العظيم، قال تعالى: «حبا جما» أى: عظيما.

الشاهد: فى: «وإنسانُ عينى يحسر الماء فيبدو» كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذى فى الجملة الأخيرة منهما وهو الضمير المستتر فى قوله: فيبدو.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٩٢، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٩٨.

(٢) أ، ج.

(٣) ب، ج وفى أ (فإن).

(٤) ب، ج وفى أ (لما).

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ج وفى ب (كذلك).

ثم مثل بقوله: .... **كنُطقِي اللَّهُ حسبِي وكَفَى**

فنطقى: مبتدأ، والله حسبى: جملة أخبر بها عنه ولا رابط فيها، لأنها هى نفس المبتدأ فى المعنى.

ومن ذلك قولهم: (هِجِّيرَى أبى بكرٍ لا إله إلا اللَّهُ)[1].

وأقول: الذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد، لأن الجملة فى نحو ذلك، إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر (عنها)[2] فى نحو «لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة»[3] فليتأمل[4].

ثم انتقل إلى حكم المفرد فقال: **والمُفْرَدُ الجامِدُ فارِغٌ**.

الخبر المفرد قسمان: جامد ومشتق.

فالجامد فارغ (أى)[5] من الضمير فلا يتحمل ضميراً خلافًا للكسائى.

وقوله: **وإن يُشتَقَّ فهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُستكِنْ**.

أى: يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ.

فإن قلت: هذا البيت غير محرر، وذلك من خمسة أوجه:

الأول: أن الجامد ليس فارغًا من الضمير مطلقًا بل إذا لم يؤول بمشتق فإن أول به (تحمل)[6] الضمير.

---

(١) هجيرى - وفى الصحاح: والهجير مثل الفتيق - الدأب والعادة، وهجيرى بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء.

(٢) ب، ج.

(٣) حديث صحيح عن أبى هريرة - متفق عليه - رواه أبو يعلى فى مسنده والطبرانى فى الكبير، وابن حبان فى صحيحه.

(٤) وقد أنصف صاحبى فى هذا القول، ويؤيده قول الخضرى ج١ ص٩٢ (وكون الخبر فى هذا جملة إنما هو فى الظاهر، وإلا فهو مفرد، لأن المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة. نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو: قل هو الله أحد، فالجملة خبر عن هو بلا رابط لأنها عينه أى مفسرة له أى: الحال والشأن الله أحد . . .) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج وفى أ (تحول).

والثانى: أن قوله: (فارِغٌ) ليس مبينًا لمراده، إذ لا يدرى من ماذا.

الثالث: أن قوله: (وَإِنْ يُشْتَقَّ) ظاهره أن فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف بالجمود، وذلك غير مستقيم.

الرابع: (أنه)[1] أطلق أيضًا فى المشتق، ومن المشتق ما لا يتحمل الضمير كأسماء الآلة والزمان (والمكان)[2].

الخامس: أنه أطلق فى قوله: (فَهْو ذُو ضَمِيرٍ مُستكِنّ) وهو مقيد بألا يرفع ظاهرًا، فإن رفع الظاهر لم يتحمل ضميرًا نحو (زيدٌ قائم أبوه).

قلت: الجواب عن الأول: أن ما أول بالمشتق ينزل منزلته وأعطى حكمه فذكر حكم المشتق يغنى عن ذكره فى مقام الاختصار.

وعن الثانى: أن قوله (فى المشتق)[3] (فهْوَ ذو ضَمِير مُستكِنِ) علم منه أن المراد فارغ من الضمير، لأنه مقابله.

وعن الثالث: أن الضمير عائد على الموصوف لا يقيد صفته، ولذلك نظائر.

وعن الرابع: أن المراد بالمشتق هنا ما ذكره فى شرح التسهيل، قال: والمراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر.

واسم الزمان والمكان والآلة ليس من هذا المشتق، وهذا اصطلاح.

وعن الخامس: أن البيت الآتى يقيده كما سيأتى ثم قال:

وأَبْرِزَنْهُ مُطلقًا حيثُ تَلا   ما ليْسَ معْناهُ لَهُ مُحَصَّلا

أمر بإبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له مطلقًا، أى: سواء خيف اللبس (أم أمن)[4] مثال ما يخاف فيه اللبس (زيدٌ عمرو ضاربُهُ هو) ومثال ما (لا)[5] لبس فيه (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو).

---

(١) أ، ج.
(٢) ب، ج.
(٣) أ، وفى ب (يشتق).
(٤) أ، ج وفى ب (اولا).
(٥) ب، ج.

وأجاز الكوفيون استتاره إن أمن اللبس كالمثال الأخير، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب.

ومن صور جريانه على غير صاحبه: أن يرفع ظاهرا نحو (زيد قائم أبوه) فقائم خبر عن زيد وهو للأب.

فيجب فى هذه الصورة (أيضًا)[1] إبراز الضمير لأنه لا يرفع شيئين ظاهرا، ومضمرا، فالهاء فى قوله (أبوه) هو الضمير الذى كان مستكنًا، وهذا هو الجواب عن الوَجه الخامس.

ثم قال: **وأَخْبَروا بِظَرْفٍ أوْ بحرفِ جَرْ.**

مثال الظرف (زيد عندك) ومثال حرف الجر مع المجرور (زيد فى الدار).

واقتصر على ذكر (الحرف)[2] لاستلزامه المجرور، ثم (إن)[3] الظرف والجار والمجرور ليسا (خبرين)[4] فى الحقيقة، وإنما الخبر هو العامل فيهما، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا قال:

ناوِينَ مَعْنَى كائِنٍ أوِ استَقَرّْ

فمن قدر كائنًا جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدر استقر جعلهما من قبيل (الجملة)[5].

والأول: اختيار الناظم، ويرجحه أن أصل الخبر الإفراد.

والثانى: قول (أكثر)[6] البصريين، ويرجحه أن الأصل فى العمل، إنما هو للفعل.

وقد نسب كل منهما إلى سيبويه.

فإن قلت: ما فائدة قوله: (مَعْنَى كائِنٍ أوِ اسْتَقَرّْ)؟

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج وفى ب (حرف الجر).
(٣) أ، ج.
(٤) أ، ج وفى ب (بخبرين).
(٥) ب، وفى أ، ج (الجمل).
(٦) أ، ب.

قلت: (التنبيه على أن لفظ كائن أو استقر)[1] لا يتعين بل مستقر وثابت وحاصل (ونحوهما)[2] ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر. وضابط ذلك الكون المطلق.

ثم قال:

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وإنْ يُفِدْ فأخْبِرَا

اسم المكان يخبر به عن الجثة نحو (زيد أمامك) وعن المعنى نحو (العلم أمامك).

واسم الزمان يخبر به عن المعنى (الرحيل غداً) ولا يخبر به عن الجثة، لعدم الإفادة، ما لم تقدر إضافة معنى إليها. فيجوز؛ لأن الإخبار حينئذ، إنما هو فى (الحقيقة)[3] عن المعنى المقدر كقولهم (الهلالُ الليلة) أى: طلوع الهلال.

(وإلى هذا)[4] أشار بقوله: (وإنْ يُفِدْ فأخبرَا).

وذهب بعضهم إلى أن (الهلال الليلة) لا يقدر فيه مضاف محذوف، لأن الهلال يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتًا دون وقت، فأفاد الإخبار عنه، وإليه ذهب فى التسهيل[5]، وتقدير المضاف فى ذلك مذهب البصريين.

وقوله: وَلاَ يَجُوزُ الابتِدَا بالنَّكِرَهْ مَا لم تُفِدْ ....

يعنى: أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد غالباً.

فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الابتداء بها، ولم يشترط سيبويه فى الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة.

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج وفى ب (ونحوهما).
(٣) أ، ج.
(٤) أ، ج وفى ب (وإليه).
(٥) قال فى التسهيل ص٤٩ (ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت).

وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة، فقالوا: (لا يبتدأ بها)[1] إلا بمسوغ، والمسوغات كثيرة، وهى راجعة إلى شيئين: التخصيص والتعميم.

وقد أشار بالمثال إلى ستة منها:

الأول: تقديم الخبر وهو ظرف مختص نحو (عندَ زيد نَمِرَةٌ)[2] أو (مجرور)[3] نحو (فى الدار رجلٌ) أو جملة مشتملة على فائدة نحو (قَصَدَك غلامُهُ رجلٌ) ذكره فى شرح التسهيل (ولم نره لغيره)[4].

والثانى: تقدم استفهام نحو (هل فتًى فيكم)؟

والثالث: (تقدم نفى)[5] نحو (ما خِلٌّ لنا).

والرابع: الوصف نحو (رجلٌ من الكرام عندنا).

والخامس: العمل نحو (رغبةٌ فى الخَيْرِ خَيرٌ).

والسادس: الإضافة (نحو عَملُ بِرٍّ يَزَينُ. ويصح الاستغناء بالعمل عن الإضافة)[6]، لأن المضاف عامل (للجر على الأصح)[7].

ولما لم يذكر جميع المسوغات قال: **ولْيُقَسْ ما لم يُقَلْ** والضابط حصول الفائدة[8].

ثم قال: **والأصلُ فى الأخبارِ أن تُؤخَّرا.**

لأن الخبر وصف فى المعنى فحقه أن يتأخر: **وجوَّزوا التقديمَ إذ لا ضررا** مثاله (قولهم)[9] (تميمىٌّ أنا) و (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ)[10].

---

(١) أ، ج وفى ب (الابتداء بها لا يجوز).
(٢) (نمرة - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب وجمعه نمار.
(٣) أ، ج وفى ب (جار ومجرور).
(٤) ب، ج.
(٥) أ، وفى ب، ج (النفى).
(٦) ب، ج.
(٧) أ، ج.
(٨) راجع الأشمونى ١/٩٦، ٩٧، ٩٨.
(٩) أ، ب.
(١٠) مشنوء: أى: مبغض، وهو خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤخر، والكوفيون يقولون ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم.

ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا فى (نحو)[1] (فى داره زيد) وهم محجوجون بالسماع[2] وقوله:

فامْنَعْهُ حِينَ يَستوِى الجُزآنِ عُرفًا ونُكْرًا عادِمَىْ بَيَانِ

يعنى: أن الخبر يمنع من تقديمه أسباب: وهى خمسة:

الأول: أن يستوى الجزآن يعنى المبتدأ والخبر فى التعريف مثل (صديقى زيد) و (العالم زيد) (أ)[3] وفى التنكير مثل (أفضلُ منك أفضلُ منى)، ولا قرينة، فلو علم المخبر به (منهما)[4] بقرينة جاز (التقديم)[5] كقولك (أبو حنيفةَ أبو يوسُفَ) فأبو حنيفة خبر مقدم، لأن المراد تشبيه أبى يوسف به.

والثانى: أن يكون الخبر فعلا يوهم تقديم فاعلية المبتدأ نحو (زيد قام)، فإن لم يوهم نحو (الزيدان قاما) أو (زيد قام أبوه) جاز التقديم، فتقول (قاما الزيدان) (وقام أبوه زيد)؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير أو السببى يعلم منه ابتدائية المتأخر.

فإن قلت: تقديم الخبر فى نحو (قاما أخواك وقاموا إخوتك) يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلونى البراغيث.

قلت: قال فى شرح التسهيل: لا يمنع ذلك من التقديم، لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

فإن قلت: أطلق فى قوله: كذا إذا ما الفعلُ كان الخَبرَا، وهو مقيد بأن (يوهم)[6] فاعلية المبتدأ كما سبق.

قلت: كأنه استغنى عن (تقييده بتقييد ما قبله)[7].

---

(١) أ، ب.

(٢) وإنما أجازه الكوفيون ... لأن الضمير فى قولك (فى داره زيد) غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود (فى الدار زيد) وحصل هذا الضمير بالعرض. واحتج البصريون بالسماع حكى (تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك) اهـ السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص١٠٣.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ب وفى ج (لايوهم).

(٧) أ، ج وفى ب (يتقيد غيره عن تقييده).

والثالث: أن يقصد استعمال (المبتدأ)[1] منحصرا فى الخبر بإلا نحو (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) أو بإنما نحو (إنما زيدٌ كاتبٌ).

وتسامح فى جعله الخبر محصوراً وإنما هو محصور فيه.

وقد ندر تقديم الخبر المقرون بإلا (مقدما)[2] فى الضرورة كقول الشاعر:

فياربِّ هل إلا بكَ النصرُ يُرتَجى ... عليهم وهل إلا عليكَ المعولُ[3]

أو كان مُسنداً لذى لام ابتِدَا ... أو لازمِ الصدْرِ كمن لى مُنْجِدا

والرابع: أن يكونَ الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتـداء لاستحقاقها الصدر نحو (لزيدٌ قائمٌ).

وأما قوله:

خالى لأنْتَ ومَنْ جَرِيرٌ خالُهُ[4] ....

---

(١) ب، وفى أ، ج (ما المبتدأ). (٢) ب.

(٣) البيت: للكميت بن زيد - شـاعر مقدم عالم بلـغات العرب خبيـر بأيامها من شعـراء مضر المتعصبين على القحطانية.

والبيت من قصيدة طويلة يرثى فيها زيد بن على وابنه الحسين ويمدح بنى هاشم وهو من الطويل.

المعنى: ما النصر عـلى الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول أى: الاعتمـاد فى الأمور لا يكون إلا عليك.

الشاهد: على جواز تقـديم الخبر المحـصور بإلا للضرورة، وإنما كـان حقه أن يقـول وهل النصر يرتجى إلا بك وهل المعول إلا عليك.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـيـة: ابن الناظم ص٤٨، وابن هشـام ١/ ١٤٧، وابن عقـيل ١/ ١٣٥، وداود، والأشمونى ١/ ٩٩، والسيوطى ص٢٩.

(٤) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من الكامل.

ويروى: «ومن تميم خاله» ويروى «ومن عويف خاله».

وعجزه: ينل العلاء ويكرم الأخوالا.

الشرح: «العلاء» - بفتح العين مهملة ممدودا - الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر على فى المكان يعلى مثل رضى يرضى، وأما فى المرتبة والمنزلة فيقال: علا يعلو علوا.

الشاهد: فى «خالى لأنت» حيث قدم الخبر وهو قوله «خالى» على المبتدأ، وهو قوله «لأنت» مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء التى لهـا صدر الكلام فلا يجوز أن يقال: زيد لقائم، وعن هذا قالوا: إن قوله «لخالى أنت» يحتمل أمـرين: أحدهما: أن يكون أراد «لخالى أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضرورة. والآخر أن يكون أراد «لأنت خالى» فقدم الخبر على المبتدأ، وإن كانت فيه اللام ضرورة، قال ابن جنى وأخبرنى أبو على أن أبا الحسن حكى إن زيدا وجهه لحسن. فهذه أيضا ضرورة. اهـ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ١٢٦، والأشمونى ١/ ١٠٠، وداود.

فخرج على زيادة اللام أو حذف مبتدأ، أى: لهو أنت.

والخامس: أن يكون (الخبر مسنداً لمبتدأ)(١) لازم الصدر كاسم الاستفهام، واسم الشرط، والمضاف إلى أحدهما، وضمير الشأن، وكم الخبرية.

ومثل الاستفهام بقوله (من لى) وأمثلة البواقى ظاهرة.

وقوله (أو لازم الصدر) بالجر عطفًا على ذى لام ابتدا، والتقدير أو (اللازم للصدر)(٢).

ثم قال:

ونحوُ عندى درهمٌ ولِى وطَرْ   ملتَزمٌ فيه تقدُّمُ الخبرْ

يعنى: أن الخبر قد يلزم تقديمه لأسباب:

الأول: أن يكون تقديمه مسوغاً للابتداء (بالنكرة)(٣) نحو (عندى درهم ولى وطر) فمثل بالظرف والجار والمجرور.

وزاد فى شرح التسهيل الجملة نحو (قصدك غلامُه رجل) كما تقدم.

والثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ فى نحو (فى الدار ساكنها) إذ لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

(وتقدير)(٤) كلامه (أنه)(٥) يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه. يعنى: على الخبر ضمير من الشىء الذى يخبر (بالخبر)(٦) عنه.

يعنى: من المبتدأ، ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق النظم.

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج.
(٣) أ، ب.
(٤) أ، ب وفى ج (ظاهر).
(٥) ب، ج وفى أ (أن).
(٦) أ، ج.

فإن قلت: الضمير في قولك (في الدار ساكنها) أليس عائدًا على الخبر؟ لأن الخبر ليس هو المجرور وحده فكان ينبغي أن يقول: كذا إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على ما التبس بالخبر أو على شيء في الخبر أو نحو ذلك.

قلت: ما التبس بالخبر (تنزل)[1] منزلة جزئه فلذلك اكتفى بذكر الخبر.

والثالث: أن يكون مستوجبًا للصدر نحو (أينَ من علمتهُ)؟ و (كيف زيد؟)، فإن الاستفهام له صدر الكلام.

وَالرابع: أن يكون المبتدأ (محصوراً)[2] بإلا نحو (ما لنا إلا اتباعُ أحمد) ﷺ. (أو معناها)[3] وهو (إنما) نحو (إنما قام زيدٌ) وقوله:

وحذفُ ما يُعلمْ جائزٌ

يعني: أنه يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا علم. مثال حذف الخبر «زيد» في جواب «من عندكما»؟ والتقدير: زيد عندنا.

فلو كان المجاب به نكرة نحو (درهم) ففي شرح التسهيل أن الخبر يقدر بعده قال: ولا يجوز أن يكون التقدير: (عندي درهم)[4] إلا على ضعف.

ومثال حذف المبتدأ (دنف) في جواب (كيف زيد؟) أي: هو دنف: (أي: مريض)[5] فحذف المبتدأ للعلم به[6].

فإن قلت: ظاهر قوله: فزيدٌ استُغنِيَ عنه إذ عُرِفُ.

أن المقدر هو الاسم الظاهر لا ضميره، والذي جرت به عادة النحويين في ذلك أن يقدروا الضمير.

---

(١) أ، ب وفي ج (منزل).
(٢) أ، ب وفي ج (مقرونا).
(٣) أ، ج.
(٤) أ، ب.
(٥) أ.
(٦) وقد يحذف الجزآن معا إذا حلا محل المفرد كقوله تعالى (واللائي لم يحضن) أي: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو (كذلك) لدلالة الجملة التي قبلها - وهي (فعدتهن ثلاثة أشهر) اهـ أشموني ١/ ١٠٢.

قلت: تقديره بالظاهر هو الأصل، وإنما قدره النحاة (بالضمير)[1] لئلا يتوهم المغايرة.

وقوله: وَبعْدَ لَوْلا غالبًا حَذْفُ الخبرْ حَتْمٌ..................

يعنى أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع:

الأول: بعد (لـولا) إذا كان كونًا مطلـقًا (وهو)[2] الغالب نـحو (لولا زيدٌ لأكرمتك) أى: لولا زيد كائن أو موجود.

فإن كـان خاصـا ولا دليل عليه وجب إثبـاته. قال المصنـف: كقوله عـليه الصلاة والسلام «لولا قومك حديثو عهد بجاهلية (لأقمت البيت)»[3]، [4].

وإن كان خاصا وله دليل جاز إثباته وحـذفه نحو (لولا أنصارُ زيد حَمَوْهُ لم يَنْج)[5].

ومنه قول المعرى:

. . . . فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسَالا[6]

---

(١) ب وفى أ، ج (بالمضمر).
(٢) ب، ج وفى أ «وهى».
(٣) أ، ب.
(٤) الخطاب: للسيدة عائشة: «حديثو عـهد» قريبو زمن، وممن روى هذه الرواية البخارى فى كتاب العلم من صحيـحه «قومك» مبتدأ والكاف مضاف إليه «حديثـو» خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم «وعهد» مـضاف إليه، واللام فى «لأقمت» واقعة فى جواب «لولا» وهو كون مقيد بالحداثة.
(٥) الدليل: لفظ أنصار: لأن شأن الناصر أن يحمى من ينصره.
(٦) البيت: لأبى العلاء أحمد بن عبد الله التنوخى المعـرى الشاعر اللغوى صاحب التصانيف المتوفى سنة ٤٤٩هـ.
وصدره: يذيب الرعب منه كل عضب - وهو من قصيدة لامية من الوافر.
الإعراب: «يذيب» فعل مـضارع «الرعب» فاعل «منه» جار ومـجرور متعلق به «كل» مـفعول «عضب» مـضاف إليه «فلولا» حرف امـتناع لوجود «الغمد» مـبتدأ «يمسكه» فعـل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء - التى هى ضمير السيف مفعول والجملة فى محل رفع خبر المبتـدأ «لسالا» اللام واقعة فى جـواب لولا وسال فعل مـاض والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر. =

وإلى هذا التفصيل أشار بقوله (غـالبًا) وهو مذهب الرمانى وابن الشجرى[1] و(الشلوبين)[2] ومذهب الجمـهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحـذف مطلقًا بناء على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقـا، وإذا أريد الكون الخاص (جعل مـبتدأ)[3] قيل: (لولا قيام زيد لأتيتك) فجعل مبـتدأ، ولذلك لحنوا المعرى فى قوله: (فلولا الغمدُ يُمسكه)[4] وحاصل مذهبهم منع الإخـبار بالخاص بعد لولا، وتأول ابن أبى الربيع قوله: فى الحـديث «(لولا)[5] قومك حـديث عهـد بكفر لأقمت الـبيت» على أن «حديث عهدهم» مبتدأ وخبر وهى جـملة مقدمة من تأخير، والتقدير: لولا قومك (لأ)[6] قمت البـيت على قواعد إبراهيم. ثم قـال عهدهم بالكفر حـديث - قال: على أن هذه الرواية لم أرهـا من طريق صحـيح، والروايات (المـشهـورات)[7] فى

= الشرح: «يذيب» من أذاب إذابة - والإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجوامد «الرعب» الفزع والخوف «العضب» بفتح العين المهملة وسكون الضـاد - السيف القاطع، «الغمد» - بكسر الغين وسكون الميم - غلاف الـسيف «لسالا» فعل مـاض من السيلان واللام فـيه للتأكـيد والألف للإطلاق.

المعنى: أن سـيف هذا الممدوح تـهابه الرجـال حـتى إن السيـوف يذوب حـديدها، فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه.

الشاهد فيه: «فلولا الغمد يمسكه» جـواز ذكر الخبر وهو «يمسكه» بعد لولا لأن الإمـساك كون مقيد دل عليه دليل وهو المبتدأ، فإن شأن الغمد الإمساك.

مـواضـعـه: ذكـره من شـراح الألفـيـة ابن هشـام ١/١٥٦ وابن عـقـيل ١/١٤٤، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/١٠٢، وابن الناظم ص٥٢.

(١) ابن الشجـرى: هو هبة الله بن على بن عـبد الله بن أبى الحـسن الشريف أبو الـسعادات المعـروف بابن الشجـرى. قـال ياقوت: نسـب إلى بيت الشجـرى من قـبل أمه. وقـال بعضهم: لأنه كان فى بيته شجرة وليس فى البلد غيرها.

ومن تصانيـفه فى النحو: شـرح اللمع لابن جنى . . . ولد ببغـداد فى رمضان سنة خـمسين وأربعمائة. ومات فى سادس رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة.

(٢) وهو الصواب (وهو الحق وشواهدها كفلق الصبح) اهـ سندوبى.

(٣) ب.

(٤) راجع الأشمونى والصبان ١/١٧٨.

(٥) أ، ج وفى ب (لو).

(٦) ب، ج وفى أ (إلا).

(٧) أ، ج وفى ب (المشهورة).

ذلك «لولا حدثان قومك، ولولا حداثة قومك، ولولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية» ونحو ذلك.

والثانى: بعد مبتدأ هو نص فى القسم نحو (لَعمرُكَ لأفعلنَّ)[1] أى لعمرك قسمى، وسد الجواب مَسدَّهُ.

والثالث: بعد (واو) مع (الناصَّة على المعية) نحو كُلُّ صانع (وما صنَع)[2] أى مقرونان خلافا لمن لم يقدر[3] فى (نحو)[4] هذا خبراً.

والرابع: قبل حال لا يصلح جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور.

وشرط ذلك: أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال نحو (ضربى العبدَ مسيئًا) فمسيئا حال من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف. وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر.

والتقدير: عند سيبويه[5] إذا كان مسيئا، فالمصدر إذا عامل فى العبد (الذى هو)[6] مفسر صاحبها.

أو يكون المبتدأ مضافا إلى المصدر إضافة بعض لكل أو كل لجميع نحو (أكثر ضربى زيداً قائمًا) أو (كلُّ ضربى زيداً قائما) و (أقل شُربى السويق ملتوتًا)[7]، (وبعض ضربى زيداً قائمًا).

---

(١) اللام لام الابتداء «وعمرك» مبتدأ ومضاف إليه، والخبر محذوف وجوبا تقديره قسمى «لأفعلن» اللام لام القسم، وأفعلن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل أنا.

(٢) ب وفى أ، ج (وصنعته).

(٣) قال ابن عقيل ج١ ص١٤٥ (وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى (كل رجل وضيعته) كل رجل مع ضيعته. وهذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختاره ابن عصفور فى شرح الإيضاح) اهـ.

(٤) أ، ج.

(٥) قال سيبويه ج١ ص١٩٩ (وذلك قولك هذا بسرا أطيب منه رطبا، فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل وإذ كان فيما مضى) اهـ.

(٦) أ، ج وفى ب (وهو).

(٧) المبتدأ اسم التفضيل وهو مضاف للمصدر، ولا يصح الإخبار عن أقل شربى بملتوت، لأن أقل الشرب لا يوصف بكونه ملتوتا، وإنما يوصف بذلك السويق.

والغرض أن يكون المضاف مصدرا فى المعنى، ولا يختص ذلك بأفعل التفضيل.

وإلى هذا أشار بقوله: وأَتِمْ تَبْيِينِى الحقَّ منُوطًا بالحِكَمْ

والتقدير: إذا كان منوطا، وإن أردت الماضى قدرت إذ كان، هذا مذهب سيبويه، وكان المقدرة تامة.

فإن قلت: فهلا كانت ناقصة والمنصوب خبر؛ لأن حذف الناقصة أكثر؟

قلت: منع ذلك أمران: التزام تنكيره ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعهَ كقول الشاعر:

خيرُ اقترَابِى مِن المَوْلى حَليفَ رِضًا وشَرُّ بُعْدِى عنهُ وهْو غَضبَانُ(١)

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير صاحبها، والتقدير: ضربى زيداً ضربه قائمًا، واختاره فى التسهيل(٢)، ولم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ.

---

(١) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «حليف رضا» حليف - فعيل من الحلف - بكسر الحاء وسكون اللام وهو المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، وأراد بالمولى: الحليف بالرضا.

الإعراب: «خير» مبتدأ «اقترابى» مضاف إليه والياء مضاف إلى اقتراب وإضافة اقتراب إلى الياء إضافة المصدر لفاعله «من المولى» جار ومجرور متعلق بالاقتراب «حليف» حال تسد مسد خبر المبتدأ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلا لفعل محذوف، وهذا الفعل مع فاعله هو الخبر، وتقدير الكلام عند البصريين: خير اقترابى من المولى إذا كان حليف رضا «وشر» الواو عاطفة، شر مبتدأ «بعدى» مركب إضافى مجرور بإضافة المبتدأ إليه «وهو» الواو للحال، هو: مبتدأ «غضبان» خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال سد مسد خبر المبتدأ الذى هو «شر» وتقديره: وشر بعدى عن المولى إذا كان «أى وجد» والحال أنه غضبان.

الشاهد: فى «وشر بعدى عنه وهو غضبان» حيث وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقع خبر المبتدأ.

وهذا الشطر حجة على سيبويه حيث منع من ذلك، وقال الحال التى هى جملة اسمية مقرونة بالواو لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسما منصوبا كما فى الشطر الأول من البيت وهو «حليف رضا» وخالفه فى ذلك الكسائى والفراء واحتجا عليه بقول الشاعر: وشر بعدى عنه وهو غضبان، وقوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد».

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ١٠٤، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٠٧.

(٢) قال فى التسهيل ص٤٥ (والخبر الذى سدت مسده مصدر «مضاف» إلى صاحبها).

وذكر فى غير هذا (الكتاب)[1] لأربعة مواضع:

الأول: ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع[2].

والثانى: ما أخبر عنه بمخصوص نعم[3].

والثالث: ما أخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعله نحو: (سَمْعٌ وطاعةٌ)[4].

والرابع: ما أخبر عنه بصريح فى القسم كقولهم (فى ذِمَّتى لأفعَلَنَّ)[5][6].

وقد ذكر الأولين فى هذا النظم فى موضعهما.

وقوله: **وأخْبَرُوا باثْنَيْنِ أو بأكثرا .... عَن وَاحِدٍ .....**

يعنى (عن غير)[7] متعدد وذلك شامل لصورتين:

إحداهما: متفق على جوازها (وهى)[8] أن يتعدد الخبر لفظا ويتحدد معنى[9] نحو: (الرمانُ)[10] حلوٌ حامضٌ، ولا يجوز (فيها)[11] العطف خلافا لأبى على[12].

والأخرى: مختلف فيها (وهى)[13] أن يتعدد لفظا ومعنى، نحو: (هُمْ سَرَاةٌ شُعَرا).

---

(١) أ، ب وفى ج (الباب).
(٢) مقطوع للرفع، فى معرض مدح أو ذم أو ترحم.
(٣) نعم وبئس المؤخر.
(٤) أى: أمرى سمع وطاعة.
(٥) أى: فى ذمتى عهد أو ميثاق.
(٦) راجع الأشمونى ١/ ١٠٥.
(٧) ب، ج.
(٨) أ، ج وفى ب (وهو).
(٩) وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ. اهـ اشمونى ١/ ١٠٦.
(١٠) أ، ج.
(١١) أ، وفى ب (فيه) وفى ج (فيهما).
(١٢) فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ. اهـ صبان ١/ ١٧٢.
(١٣) أ، ج وفى ب (وهو).

والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف، خلافا لمن منعها بغير عطف.

وأما (إذا)[1] تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة (أ)[2] وحكما فلابد من العطف نحو: بنوك فقيه وكاتب وشاعر.

ومثال الحكم قوله تعالى ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ .....﴾ إلخ[3].

---

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) سورة الحديد ٢٠.

كان وأخواتها

لما فرغ من أحكام المبتدأ والخبر أخذ يبين (نواسخهما)[1] وهى ثلاثة أقسام:

قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما الحجازية (وأخواتها)[2] وأفعال المقاربة.

وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو (أن) وأخواتها و (لا) النافية للجنس.

وقسم ينصبهما معا وهو ظننت وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وقد ذكر هذه النواسخ فى سبعة أبواب وبدأ بكان وأخواتها فقال:

تَرفَعُ كانَ المُبتدَا اسمًا والخَبَرْ ... تَنصِبهُ ككانَ سيِّدًا عُمَرْ

لا خلاف فى أنها تنصب الخبر، ومذهب البصريين أنها رفعت الاسم خلافا للكوفيين[3].

ثم ذكر أخواتها فقال: **(ككانَ ظَلَّ)** أى: ظل وما بعدها مثل كان فى رفع الاسم ونصب الخبر.

وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهى (ثمانية)[4] أولها كان (وآخرها)[5] ليس.

وقسم يعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه وهى الأربعة التى بعد ليس.

وقسم يعمل بشرط أن يقع صلة (لما) الظرفية وهو (دام).

وفَهْم هذا من النظم واضح، وشمل قوله: بعد نفى، كل نفى، وشبه النفى هو النهى نحو:

..... لا تَزَلْ ذَاكِرِ المَوْتِ[6] ....

---

(١) أ، ب. وفى ج (نواسخها).

(٢) أ، ج.

(٣) قالوا: هو باق على رفعه الأول.

(٤) أ، ب وفى ج (سبعة).

(٥) ب، ج وفى أ (وأخواتها).

(٦) قال العينى: ولم أقف على اسم قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف. المعنى: صاحبى اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر. =

والدعاء نحو: ولا زَالَ مُنْهَلا بِجَرعائك القَطْرُ(١).

فإن قلت: أطلق في قوله: وَمِثلُ كانَ دامَ مسبُوقًا بِمَا وينبغي أن يقيد فيقول: المصدرية الظرفية.

قلت: أحال على المثال، فإنه إنما مثل للتقييد.

وقوله: وغيرُ ماضٍ مثلَهُ قَدْ عَمِلا.

يعني أن ما تصرف منها كالمضارع والأمر يعمل عمل الماضي.

= الإعراب: «صاح» منادى حذف منه ياء النداء وهو مرخم ترخيما غير قياسي «شمر» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي واسمه مستتر فيه «ذاكر» خبره «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» مبتدأ والهاء مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت.

الشاهد: في «ولا تزل» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى كان لتقدم شبه النفي وهو النهي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٠٤ وابن هشام ١/ ١٦٥ وابن عقيل ١/ ١٥٢، وداود، والسندوبي، والمكودي ص٣٤، والأشموني ١/ ١١٠ وتمام البيت:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

(١) البيت: لذي الرمة غيلان بن عقبة، وهو من قصيدة رائية من الطويل.

وصدره: ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى.

الشرح: «البلى» من بلى الشوب يبلى - على وزن رضي يرضى - أي خلق ورث، «منهلا» منسكبا منصبا «جرعائك»: الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئا «القطر» الماء، وهو اسم جنس جمعي لقطرة.

المعنى: حفظك الله يا دار محبوبتي - على ما فيك من قدم - من الفناء والزوال ووقاك صروف الدهر التي تقضي على آثارك، ولا زال الغيث يجودك حتى يبقى رحابك رطبا مخضلا؛ لتدوم ذكرى الأحباب.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء والمنادى محذوف.

والتقدير: يا دارمية «اسلمي» فعل أمر وياء المخاطبة المؤنثة فاعل «يا دار» حرف نداء ومنادى منصوب - «مي» مضاف إليه «ولا» دعائية - «زال» فعل ماض ناقص «منهلا» خبر زال مقدم «بجرعائك» جار ومجرور متعلق بقوله منهلا والكاف مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر.

الشاهد: في «ولا زال» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصب الخبر لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٤ وابن هشام ١/ ١٦٥، وابن عقيل ١/ ١٥٢، والسندوبي، والأشموني ١/ ١١٠.

ثم أشار إلى أن منها ما لا يتصرف بقوله:

إنْ كانَ غيرُ الماضي منْهُ استُعملا

وكلها تتصرف إلا ليس باتفاق[1] ودام على الصحيح[2].

وقوله: وفِي جميعِهَا توسُّطَ الخَبَرْ أجزْ .....

يعنى: أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير ويجوز توسطه بينها وبين الاسم فى جميعها حتى فى (ليس) و (ما دام) كقوله:

.... فليسَ سواءٌ عالِمٌ وجهُولُ[3]

وقول الآخر:

لا طِيبَ للعَيْشِ ما دَامَتْ مُنغَّصةً لَذَّاتُهُ بادّكارِ الموتِ والهَرَمِ(٤)

---

(١) لأنها كالحرف لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها فشابهته كذلك فى عدم التصرف اهـ أوضح المسالك وشرحه ١/١٢٨.

(٢) تتصرف عند الأقدمين وقليل من المتأخرين قالوا: «إن لها مضارعا وهو يدوم فهى متصرفة عندهم تصرفا ناقصا».

ولا تتصرف عند الفراء وكثير من المتأخرين - لأنها صلة الظرفية المصدرية وصلتها تلزم المضى؛ أما يدوم ودم ودائم. فمن تصرفات دام التامة» اهـ أوضح المسالك وشرحه الشيخ النجار ١/١٢٨.

(٣) جزء من بيت قاله السموأل بن عاديا الغسانى اليهودى - من الطويل.

وصدره: سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم.

الشرح: «سلى . . .» كان السموأل هذا قد خطب امرأة وخطبها غيره أيضا وكانت قد أنكرت عليه فخاطبها بأبيات تضمنت هذا البيت.

فقال لها: أيتها المرأة إن جهلت حالنا فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمى حالنا وحالهم، فليس العالم بالشىء والجاهل به سواء.

الإعراب: «سلى» فعل أمر وياء المخاطبة فاعله «إن» شرطية «جهلت» فعل ماض فعل الشرط وتاء المخاطبة فاعله وجواب الشرط محذوف «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلى «وعنهم» جار ومجرور معطوف على ما قبله «فليس» فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم.

الشاهد: فى «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو «عالم» وذلك جائز فى الشعر وغيره خلافا لصاحب الإرشاد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٥ وابن عقيل ١/٦٥١ والأشمونى ١/١١٢، والسيوطى ص١٣.

(٤) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من البسيط. =

وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر «ليس» تبعا للفارسى وفيه خلاف (ضعيف)[1]. والقاطع بالجواز قراءة ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا﴾[2]، [3].

ومنع ابن معط[4] توسط خبر «ما دام» ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره[5].

وقوله: **وَكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ.**

أى: كل النحاة أو العرب منع تقديم الخبر على «دام» وحظر بمعنى منع، ولذلك صورتان:

إحداهما: أن يتقدم على «ما» ولا خلاف فى منعها.

= الشرح: «لاطيب» الطيب - بكسر الطاء وسكون الياء - اسم لما تستطيبه النفس «منغصة» اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير: ويقال: نغص فلان عيش فلان إذا كدره. «لذاته» جمع لذة - وهو ما يتلذذ به الإنسان، «ادكار» بتشديد الدال مكسورة - وأصله اذتكار فقلبت التاء دالا ثم قلبت الذال المعجمة دالا ثم أدغمت الدال فى الدال، ومنه قوله تعالى (وادكر بعد أمة).

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب فيها العيش ما دام يتذكر أيام الهرم التى تجيئه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لا محالة.

الإعراب: «لاطيب» لا نافية للجنس واسمها «العيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «منغصة» خبر دام مقدم «لذاته» اسم دام مؤخر والهاء مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف عليه.

الشاهد: فى «ما دامت منغصة لذاته»، حيث قدم خبر ما دامت على اسمه وهو جائز وواقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٥، وابن هشام ١/ ١٧١، والسندوبى والاصطهناوى، والأشمونى ١/ ١١٢، والسيوطى ص١٣١ وابن عقيل ١/ ١٥٦.

(١) ومنعه - أى التوسط - بعضهم فى ليس تشبيهها بما وهو محجوج بالسماع والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه - وهو الذى منع التوسط ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسى وابن الدهان وابن عصفور، والسيوطى فى الهمع ١/ ١١٧.

(٢) سورة البقرة ١٧٧ - بنصب «البر» حمزة وحفص.

(٣) أ، ج.

(٤) تقدم التعريف به فى المقدمة.

(٥) والصحيح جوازه - ابن عقيل ١/ ١٥٦.

والأخرى: أن يتقدم على «دام» بعد «ما».

وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها (أيضا)[1]، وفيه نظر.

لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما، عدم تصرفها (وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم فى (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها).

والأخرى: أن (ما)[2] موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه، وقد أجاز كثير (من النحويين)[3] الفصل بين الموصول الحرفى وبين صلته إذا كان غير عامل (كما) المصدرية[4].

ثم قال: **كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ما النَّافِيَةْ.**

يعنى أنه يمنع تقديم خبر المقرون بما النافية على (ما) لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (فاضلا ما كان زيد) (ولا جاهلا ما زال عمرو).

وقال فى شرح الكافية[5]: وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان البصريين فى (ما كان) ونحوه وخالفهم فى (ما زال) ونحوه لأن (نفيها)[6] إيجاب.

فإن قلت: قوله (كذاك) يوهم أنه مجمع عليه لتشبيهه (بالمجمع)[7] عليه قلت: إنما أراد أن هذا مثل ذاك فى المنع لا فى كونه مجمعا عليه.

أما الخلاف فى (ما زال) وأخواتها فشهير.

وأما (ما كان) ونحوها فحكى فى البسيط: الاتفاق على منع تقديم خبرها على (ما) وقد تقدم نقل الخلاف.

وفهم من كلام الناظم مسألتان:

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج.
(٣) أ، ب.
(٤) راجع الأشمونى ١/١١٣.
(٥) راجع شرح الكافية ورقة ١٩.
(٦) ب، ج وفى أ (فيها).
(٧) ب، ج وفى أ (بالجمع).

الأولى أنه يجوز توسط الخبـر بين (ما) والمنفى بها نحو (مـا عالما «كان»[١] زيد).

ومنعه بعضهم، والصحيح الجواز.

الثانية: أن النافى إن كان غير (ما) جاز التقديم[٢].

قـال فى شـرح الكافـيـة: عند الجـميع، وحكى الخـلاف عن الفـراء فى التسهيل[٣].

فإن قلت: ما فائدة قوله: فجِيءْ بها متلوةً لا تاليهْ؟.

قلت: تقرير الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم، وهو أن (ما) لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة.

ثم قال: **ومنعُ سبْقِ خبرِ ليس اصطُفِى**. يعنى أن المختار (منع)[٤] تقديم خبر ليس عليها (وفاقا)[٥] للكوفيينَ والمبرد وابنَ السراج والسيرافى. والزجاج والفارسى فى الحلبيات[٦] والجرجانى[٧] وأكثـر المتأخرين، وذلك لـضعفـها بعدم التـصرف وشبهها (بما) النافية[٨].

(١) أ، ج وفى ب (زال).

(٢) راجع الأشمونى ١/ ١١٤.

(٣) راجع شرح الكافية ورقة ١٩ والتسهيل ص٥٤.

(٤) أ، ب وفى ج (عدم).

(٥) أ، ب وفى ج (وفقا).

(٦) الحلبيات: كـتاب لأبى على الفارسى، رتبها مـسائل وأبواب تشتمل على مـفردات لغوية وتصريفها وموارد استعمالها إفرادا وجمـعا، وذكر جملا من أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية وما جاء منها معتل اللام والعين، وإعراب بعض آيات القرآن الكريم - وأملاها بحلب.

(٧) هو أبو بكر عبـد القاهر بن عبد الرحـمن الجرجانى النحـوى، كان من كبار أئمـة النحو والبلاغة بجـرجان. أخذ النحو عن مـحمد بن الحسين المعـروف بالفضل، وهو ابن أخت الفارسى ولم يأخذ عـن غيره، لأنه لم يخرج من بلده، وقرأ ونظر فى تـصانيف النحاة، وله تصانيف كثيرة منها شرح الإيضاح والجمل وإعجاز القرآن، ومات سنة ٤٧٤هـ.

(٨) وحجـة من أجاز قوله تعـالى (ألا يوم يأتيهم ليس مـصروفا عنهم) لمـا علم من أن تقديم المعمول - يوم يأتيهم - يؤذن بجواز تقديم العامل

وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها =

تنبيه:

ينبغي أن يكون الخلاف في غير (ليس) المستثنى بها، بل ينبغي أن يمنع التقديم (فيها)[1] قولا واحدا. واقتضى سكوته عن سائر أفعال الباب، أنه يجوز تقديم خبرها عليها.

ثم إن أفعال هذا الباب قسمان:

أحدهما: يستعمل تاما وناقصا، والآخر لا يستعمل إلا ناقصا.

فأشار إلى ذلك بقوله: وَذُو تَمامٍ ما بِرفْعٍ يكتفِي.

أي: التام من هذه الأفعال: هو ما اكتفى بالمرفوع، ولم يفتقر إلى منصوب نحو ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[2].

«وما سِوَاهُ ناقِصٌ» وهو الذى لا يكتفى بالمرفوع.

ولهذا سميت هذه الأفعال ناقصة لا لأنها «سُلبت»[3] الدلالة على المصدر خلافا لجمهور البصريين لوجود مصدرها عاملا «عملها»[4] فى قوله:

.... وكونُكَ إياهُ عَليكَ يسيرُ[5]

= وأيضا فإن «عسى» لا يتقدم خبرها إجماعا، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف فى فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها. اهـ أشمونى ج١ ص١١٤.

وأيضا لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها اهـ ابن عقيل ج١ ص١٥٩ وإلى المنع أميل للحجة القوية.

(١) أ، ج.

(٢) سورة البقرة ٢٨٠.

(٣) أ، ج وفى ب «صلوبة».

(٤) أ، ب وفى ج «فى عملها».

(٥) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله.

وصدره: ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى - وهو من الطويل.

الشرح: «بذل» البذل. بالباء الموحدة والذال المعجمة وهو العطاء «ساد» من السيادة وهى الرفعة وعظم الشأن «إياه» الضمير فيه يرجع إلى الفتى.

المعنى: إن الرجل يسود فى قومه ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل. =

ثم قال: .... والنَّقصُ فِى فَتِئَ ليس زَالَ دائمًا قُفِى

يعنى: أن هذه (الأفعال)[1] الثلاثة. أعنى ليس وزال وفتئ. تلزم النقص ولا تستعمل تامة.

وأجاز الفارسى فى الحلبيات: وقوع «زال» تامة قياسا لا سماعا.

ثم قال:

ولا يَلِى العامِلَ معمُولُ الخَبَرْ إلا إذَا ظَرْفاً أتَى أوْ حَرْفَ جَرْ

هذا مذهب البصريين، والعامل هنا هو «كان وأخواتها» فلا يجوز «كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً» «لأنه»[2] ليس بظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفا أو مجرورا نحو «كان عندك أو فى الدار زيدٌ قائماً» جار للتوسع فى الظرف والمجرور.

وأجاز الكوفيون «طعامَكَ زيدٌ آكلاً» ونحوه، واحتجوا بقول الشاعر:

قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيوتِهِمْ بما كانَ إيَّاهمْ عَطِيَّةُ عوَّدَا[3]

= الإعراب: «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد «وحلم» عطف عليه «ساد» فعل ماض «فى قومه» جار ومجرور متعلق بساد «الفتى» فاعل «وكونك» مبتدأ وهو مصدر من كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به «إياه» خبره وخبر الكون قوله «يسير»، «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير.

الشاهد: فى «كونك إياه» حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر.

وفيه دلالة أيضا على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال.

وهذا البيت رد على من زعم أن الكون مصدر لكان التامة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٥، وابن هشام ١/ ١٦٧، وابن عقيل ١/ ١٥٥، والأشمونى ١/ ١١٢.

(١) أ، ب.

(٢) أ، ج وفى ب «إذ».

(٣) البيت: للفرزدق - همام بن غالب - يهجو به قوم جرير ويرميهم بالفجور والخيانة. وهو من الطويل.

الشرح: «قنافذ» جمع قنفذ - بضمتين بينهما سكون - والأنثى قنفذة، وهو حيوان شائك معروف ينام نهارا ويصحو ليلا ليبحث عما يقتات به، ويضرب به المثل فى السرى. فيقال: هو أسرى من قنفذ، «هداجون» جمع هداج - بفتح الهاء وتشديد الدال - من الهدجان، وهو مشية الشيخ الضعيف، «عطية» اسم رجل وهو أبو جرير. =

فأولَى كان (إياهم) وهو معمول الخبر.

وهذا ونحوه متأول عند البصريين، وقد أشار إلى تأويله بقوله:

ومُضمر الشأنِ اسمًا انوِ إنْ وقَعْ — مُوهِمُ ما استبانَ أنهُ امتنعْ

يعني: (إذا)[1] وقع شيء موهم جواز ما منعناه كالبيت المتقدم، فانو في العامل ضمير شأن يحول بينه وبين المعمول، والجملة بعده خبر، فيكون اسم كان في البيت ضمير شأن منوى «وعطية» مبتدأ و «عود» خبره «وإياهم» معمول عود والجملة خبر كان.

وقد قيل في البيت غير هذا.

ووافق بعض البصريين على جواز إيلاء المعمول هذه الأفعال إن تقدم الخبر على الاسم نحو: «كان طعامَكَ آكِلا زيدٌ».

ثم قال:

وقَدْ تُزَادُ كانَ فِي حَشوٍ كمَا — كان أصَحَّ عِلمَ مَنْ تَقدَّما

= المعنى: هؤلاء قوم شبيهون بالقنافذ يمشون ليلا وراء البيوت للخيانة والفجور مشية الشيخ الهرم لئلا يشعر بهم أحد، وقد اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبى جرير لأنه علمهم ذلك وعودهم إياه.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم «هداجون» صفة له «حول» ظرف متعلق بهداجون «بيوتهم» مضاف إليه، والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر وما يحتمل أن تكون موصولا اسميا، والأوضح أن تكون موصولا حرفيا «كان» فعل ناقص «إياهم» مفعول مقدم على عامله وهو عود «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر «كان».

الشاهد: فى «بما كان إياهم عطية عودا» حيث تقدم معمول خبر كان وهو «إياهم» وليس بظرف ولا جار ولا مجرور على رأى الكوفيين - وارتضيت رأى البصريين، وخرج البيت على ما يأتى (وخرج على زيادة «كان» أو إضمار الاسم مرادا به الشأن، أو راجعا - الضمير - إلى ما وعليه فعطية مبتدأ، وقيل ضرورة) اهـ أوضح المسالك ١/ ١١٧، والأشمونى ١/١١٦.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٧، وابن هشام ١/ ١٧٥، وابن عقيل ١/ ١٦٠، والأشمونى ١/١١٧، والمكودى ص٣٥، والسيوطى ص٢٢، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/١١٨، والشاهد ٧٣٩ فى خزانة الأدب.

(١) أ، ج وفى ب «أنه».

«ما» مبتدأ «وأصح» خبره «كان» زائدة بين جزءى الجملة.

وفهم من قوله: «تُزادُ كان» أنها إنما تزاد بلفظ الماضى[1] وقد «ندر»[2] زيادتها بلفظ المضارع فى قول أم عَقيل:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ[3] ....

وفهم من قوله: (فى حَشوٍ) أنها لا تزاد فى غيره خلافا للفراء فى إجازته زيادتها آخرا[4].

وفهم من تخصيص الحكم بها أن غيرها لا يزاد، وقد شذ زيادة (أصبح، وامسى)[5].

واجاز بعضهم زيادة (اضحى) وسائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى. ثم قال:

ويَحذِفُونَها ويُبقُونَ الخَبَرْ وبعدَ إنْ ولَوْ كثيراً ذا اشتَهَرْ

---

(١) لخفته. (٢) ب، ج وفى أ «ورد».

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز المسدس. قائلته أم عقيل بن أبى طالب وهى فاطمة بنت أسد، زوج أبى طالب - تقوله وهى ترقّص ابنها عقيلا.

وتمامه: إذا تهبُّ شمأل بليل.

الشرح: «ماجد»: كريم «نبيل» فاضل وشريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا، إذا هاجت «شمأل» - بفتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة - هى ريح تهب من ناحية القطب «بليل» بفتح الباء وكسر اللام وسكون الياء مبلولة بالماء.

المعنى: أنت يا عقيل كريم شريف ذكى الفؤاد دائما. والتقييد بوقت هبوب هذه الرياح جرى على عادة العرب فى ذلك، ولأن هذا الوقت تكثر فيه الطراق.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمأل» فاعل «بليل» نعت، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

الشاهد: زيادة «تكون» بين المبتدأ بلفظ المضارع، وهو قليل والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٨، وابن هشام ١/ ١٨٠، وابن عقيل ١/ ١٦٥، والأصطهناوى، و الأشمونى ١/ ١١٨، والسيوطى ص٣٣ وهمعه ١/ ١٢٠.

(٤) نحو «زيد قائم كان» قياسا على إلغاء ظن آخرا، ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف الأصل. اهـ همع ١/ ١٢٠.

(٥) شذ قولهم «ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها» روى ذلك الكوفيون أشمونى ١/ ١١٨.

كثر فى (كلامهم)[1] حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية كقولهم (المرء مجزىٌ بعمله إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرًا فشرٌ) أى: إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير.

وفى هذا المثال ونحوه أربعة أوجه:

الأول: نصب الأول ورفع الثانى، وهو أرجحها، لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد.

والثانى:[2] عكسه، وهو أضعفها، لأن فيه إضمار (كان) وخبرها بعد «إن» وإضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء، وكلاهما قليل. (ولذلك)[3] لم يذكره سيبويه[4].

والثالث: رفعهما.

والرابع: نصبهما وهما متوسطان.

ومذهب الشلوبين: أنهما متكافئتان. وقال ابن عصفور: إن رفعهما أحسن من[5] نصبهما، والمسألة مشهورة.

وبعد (لو) كقوله:

لا يأمَنِ الدَّهرَ ذُو بَغْى ولَو مَلِكا ... جُنُودُه ضاق عنها السَّهْلُ والجَبلُ[6]

---

(١) ب، ج وفى أ (كلام).
(٢) أ، ج.
(٣) ج وفى أ، ب «كذلك».
(٤) الكتاب ج١ ص١٣٠.
(٥) أ، ج.
(٦) قال العينى: لم أقف على اسم قائله. وبالبحث لم أعثر على قائله، وهو من البسيط.
الشرح: «بغى» ظلم ومجاوزة للحد. والبغى على ضربين: أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والثانى: مذموم، وهو تجاوز الحق إلى الباطل. اهـ الأصفهانى، «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أن جنده كثيرون، وأن أعوانه فوق الحصر والعد.
المعنى: يحذر من عواقب البغى الذميم، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم وعقباه أليمة، مهما يكن من شأنه ولو أن له جنودا وأعوانا بعدد الرمل والحصى والتراب.
الإعراب: «لا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به «ذو» فاعل يأمن مرفوع بالواو «بغى» مضاف إليه =

أي: ولو كان الباغى ملكا.

وقل حذفها (مع)(1) غير «إن» و (لو) ومنه قول الراجز:

مِن لَدُ شَوْلا فإلى إتْلائِهَا(2)

أي: مِن لَدُ أنْ كانتْ شَوْلا(3). ثم قال:

= «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو حرف شرط غير جازم «ملكا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: ولو كان الباغى ملكا وجملة كان واسمها وخبرها هى شرط لو والجواب محذوف والتقدير: لو كان الباغى ملكا فلا يأمن الدهر «جنوده» مبتدأ ومضاف إليه «ضاق» فعل ماض «عنها» متعلق بضاق «السهل» فاعل ضاق «والجبل» عطف عليه، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «ولو ملكا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص58، وابن هشام 1/185، والأشمونى 1/119، والمكودى ص35، والسيوطى ص33.

(1) ب وفى أ، ج «بعد».

(2) هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل، وهو من الرجز المشطر، وأنشده، سيبويه ج1 ص134 ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء - وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: «شولا» قيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها: أى رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها، «إتلائها» بكسر الهمزة وسكون التاء - مصدر أتلت الناقة: إذا تبعها ولدها.

المعنى: علمت كذا وكذا مثلا - من حين كانت النياق شوائل إلى أن تبعها أولادها، أو من وقت أن كانت ترفع أذنابها للقاح إلى وقت تبعية أولادها لها.

الإعراب: «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف «شولا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: من لد أن كانت الناقة شولا «فإلى» حرف جر «إتلائها» مجرور بإلى وها مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، والتقدير: حدث ذلك من لد كانت شولا فاستمر إلى إتلائها.

الشاهد: فى «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها، وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد «لد» وهو قليل لأنه إنما يكثر بعد «إن، لو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص58 وابن عقيل 1/167، والاصطهناوى، والمكودى ص35، والأشمونى 1/119، وابن هشام 1/186، وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب 2/68، والسيوطى فى همع الهوامع 1/122 والشاهد رقم 252 فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه.

(3) راجع الأشمونى 1/119.

وبعدَ (أنْ) تعْويضُ مَا عنْهَا ارتُكِبْ　　كمِثْلِ (أمَّا أنتَ برًّا فاقْتَرِبْ)

يعنى: أن (كان)[1] حذفت أيضا بعد (أن) المصدرية، (وأبقى)[2] اسمها وخبرها وعوض عنها (ما) فصار حذفها واجبا، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض خلافا للمبرد فى إجازته (أما أنت منطلقا انطلقْتُ)[3] ويجعل (ما) زائدة.

والأصل فى قوله: أما أنت برا فاقترب، لأن كنت برا. فحذف لام التعليل لأن حذفها مع (أن) مطرد، ثم حذف (كان) فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عُوِّض (عنها)[4] (ما) فأنت اسمها وبرا خبرها.

ثم قال:

وَمِن مُضارِعٍ لِكَانَ مُنْجزِمْ　　تُحْذَفُ نُونٌ وهْو حَذْفٌ ما الْتُزِمْ

مضارع (كان) يكون. فإذا دخل (عليه)[5] الجازم سكنت نونه، ثم حذفت الواو، لالتقاء الساكنين نحو (لم يكن)[6] ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس ويشرط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه[7] ويشهد ليونس قول الشاعر:

فإنْ لَمْ تَكُ المِرآةُ أبدَتْ وسَامَةً　　فقَد أبدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[8]

---

(١) ب، ج وفى أ «كانت».

(٢) ب، ج وفى أ «بقاء».

(٣) وذلك حيث تقع «أن» موقع المفعول لأجله فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بآخر. وأجازه المبرد «أى على زيادة «ما» لا أنها عوض» خضرى ١/١١٨.

(٤) أ، ج وفى ب (منها).

(٥) ب، ج.

(٦) سورة النساء ١٣٧.

(٧) قال سيبويه ج١ ص١٣ (واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل .... فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو يك ويكن ولم أبل وأبال ....).

(٨) قائله: الخنجر بن صخر الأسدى - وهو من الطويل.

الشرح: «المرآة - بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية «أبدت»: أظهرت، «وسامة» - بفتح الواو وتخفيف السين المهملة - جمالا وبهاء منظر، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم، على مثال ظرف فهو ظريف - «ضيغم» =

قال المصنف: وبقوله أقول؛ إذ لا ضرورة فى البيت لإمكان أن يقال: فإن لم تكُن المرآة أخفت وسامة[1]، إلا أن الإثبات قبل الساكن أكثر وبه ورد القرآن[2].

فإن قلت: هل حذف النون مخصوص بالناقصة؟.

قلت: لا، بل هو كثير فى الناقصة.

ومن وروده فى التامة قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا﴾[3].

= بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الغين - وهو الأسد، وأصل اشتقاقه من الضغم، وهو العض والياء فيه زائدة للإلحاق بجعفر.

المعنى: كان هذا الشاعر قد نظر فى المرآة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله فأراد أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب.

الإعراب: «إن» شرطية «لم» حرف نفى «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «المرآة» اسم تكن «أبدت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل نصب خبر تكن وجملة تكن واسمها وخبرها فى محل جزم فعل الشرط «فقد» الفاء داخلة على جواب الشرط قد حرف تحقيق «أبدت» فعل ماض والتاء للتأنيث «المرآة» فاعل «جبهة» مفعول به «ضيغم» مضاف إليه والجملة فى محل جزم جواب الشرط.

الشاهد: فى «لم تك المرآة» حيث حذف النون من مضارع «كان» المجزوم بالسكون مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من «المرآة» لأن الألف ألف الوصل فلا حركة لها حين الوصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٩، وابن هشام ١/ ١٩١، والأشمونى ١/ ١٢٠، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٢٢.

(١) وقد قرئ شاذا «لم يك الذين كفروا».

(٢) قال تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم).

(٣) سورة النساء ٤٠ وقراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان.

فصل
فى «ما ولا ولات وإن المُشبهات بليس»

هذه الأحرف من باب «كان» وإن فصلت عنها، لأنها «حروف»[1] وتلك أفعال.

قال:

إعمَالَ «لَيْسَ، أُعمِلَتْ «ما» دُونَ «إنْ» مَعَ بقا النَّفْيِ وترتيبٍ زُكِنْ

«ما» النافية حرف مهمل عند «بنى»[2] تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه[3].

وألحقه أهل الحجاز بليس، لأنها لنفى الحال غالبا. فأعملوه عملها، وبه «ورد»[4] القرآن، قال تعالى: (ما هذا بشرا)[5] (ما هن أمهاتهم)[6].

ومن أعملها شرط فى إعمالها شروطا:

الأول: فَقْد «إنْ» الزائدة، فلو وجدت بطل العمل نحو «ما إنْ زيدٌ قائمٌ».

قال فى شرح التسهيل: دون خلاف، وحكى غيره عن الكوفيين إجازة النصب.

والثانى: بقاء النفى، فلو انتقض «النفى»[7] بإلا بطل العمل نحو «ما زيدٌ إلا قائم».

والثالث: الترتيب، وهو (تقديم)[8] الاسم على الخبر، فلو تقدم الخبر (عليه)[9] بطل العمل نحو (ما قائمٌ زيدٌ).

---

(١) ب، وفى أ، ج (أحرف).
(٢) أ، ب.
(٣) أى: اختصاصه بالأسماء.
(٤) أ، ج وفى ب (جاء).
(٥) سورة يوسف ٣١.
(٦) سورة المجادلة ٢.
(٧) ب.
(٨) أ، ج وفى ب (تقدم).
(٩) أ، ب.

وفى هذين الشرطين خلاف.

قال فى شرح التسهيل: وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا بإلا. وفاقا لسيبويه فى الأول، وليونس فى الثانى.

والرابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإن تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو (ما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ)[1]. وأجاز ابن كيسان نصب (آكل) ونحوه (مع)[2] تقديم المعمول.

فإن قيل: وينبغى لمن أجاز تقديم الخبر، أن يجيز تقديم (معموله)[3]

(قلت: ليس بلازم)[4]، (لأنه)[5] يلزم من تقديم المعمول إيلاء العامل معمول غيره، ولا يلزم ذلك (مع)[6] تقديم الخبر.

فإن كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو «ما عندك أحد قائماً»، «وما بى أنت معنيا».

فإن قلت: من أين يؤخذ (هذا)[7] الشرط الرابع من كلامه؟

قلت: من قوله: وَسَبَقَ حرف جرٍّ ... البيت، فإن مفهومه أن معمول الخبر إن لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإنه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل، ثم قال:

وَرَفْعَ مَعْطوفٍ بلكنْ أو ببلْ   من بعد منصوبٍ بما الزم حيثُ حلْ

---

(١) زاد ابن عقيل شرطين:

١- ألا تتكرر «ما» فإن تكررت بطل عملها نحو «ما ما زيد قائم» فالأولى نافية والثانية نفى النفى فبقى إثباتا، ولا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم.

٢- ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو «ما زيد بشىء إلا شىء لا يعبأ به» فبشىء فى موضع رفع خبر عن المبتدأ الذى هو زيد، ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبرا عن «ما» وأجازه قوم اهـ ١/ ١٧٣.

(٢) أ، ب وفى ج (منع).

(٣) أ، ج وفى ب (المعمول).

(٤) أ، ج.

(٥) فى أ (لأنه أجاز تقديم الخبر أن يجيز تقديم معموله) وسقط من ب، ج والكلام مستقيم بدون ذكر أجاز التقديم ..... إلخ.

(٦) أ، ب وفى ج (من).

(٧) ج.

إذا عطف على منصوب ما وهو خبرها «ببل أو لكن» وجب رفع المعطوف وجعل خبر مبتدأ محذوف، لأن المعطوف بهما موجب و «ما» لا تعمل فى الموجب، فإن عطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء «نصب المعطوف»[1].

واعلم أن الناظم تجوز فى تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفا، وليس (هو)[2] بمعطوف بل هو خبر مبتدأ (وبل ولكن) حرفا ابتداء.

ثم قال:

وَبعْدَ مَا وليْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ وبعْدَ لا ونَفْيِ كانَ قد يُجَرْ

مثاله بعد «ما» «وما ربُّكَ بظلامٍ للعَبيدِ»[3].

(ولا خلاف فى زيادة «الباء» بعد «ما» الحجازية، ومنع الفارسى والزمخشرى زيادتها بعد «ما» التميمية، والصحيح الجواز لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم)[4].

وبعد «ليس» (نحو)[5] «أليسَ الله بكافٍ عبدَهُ»[6].

وبعد «لا» قول سواد بن قارب:

فكُنْ لِى شَفِيعاً يومَ لاذُو شفاعةٍ بمُغْنٍ فَتِيلاً عن سَوَادِ بْنِ قارِبِ[7]

---

(١) قال ابن عقيل: (جاز الرفع والنصب والمختار النصب نحو، ما زيد قائما ولا قاعدا) ويجوز الرفع فتقول «ولا قاعد» وهو خبر لمبتدأ محذوف) اهـ ١/ ١٧٥.

(٢) أ، ج وفى ب (هذا).

(٣) سورة فصلت ٤٦.

(٤) أ، ج كقول الفرزدق: لعمرك ما معن بتارك حقه. صبان ١/ ٢٠٣.

(٥) ج.

(٦) سورة الزمر ٣٦.

(٧) قائله سواد بن قارب الأزدى الدوسى - وكان كاهنا فى الجاهلية وشاعرا، وفد إلى رسول الله ﷺ ووقع فى قلبه حب الإسلام، فقال يخاطب رسول الله ﷺ - وهو من الطويل.

الشرح: «فتيلا»: بفتح الفاء وكسر التاء - وهو الخيط الأبيض الرقيق الذى يكون فى شق النواة «سواد بن قارب» أصله عنى ولكنه أقام المظهر مقام المضمر.

المعنى: كن لى يا رسول الله شفيعا فى الوقت الذى لا ينفعنى فيه صاحب شفاعة. أى: نفع مهما كان قليلا، وذلك يوم القيامة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «لى» جار ومجرور متعلق بقوله شفيعا «شفيعا» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية بشفيعا «لا» نافية تعمل =

(واختلف في زيادتها بعد (لا) النافية للجنس، فأجازه بعضهم مستدلا بقول: «لا خَيْرَ بخيرٍ بعدَهُ النار»[1] ومنعه آخرون وجعلوا الباء ظرفية)[2].

وبعد نفى (كان) كقوله:

وإنْ مُدّت الأيدى إلى الزّادِ لم أكُنْ   بأعجلهِمْ إذْ أجشَعُ القومِ أعْجَلُ[3]

= عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو «شفاعة» مضاف إليه «بمغن» الباء زائدة مغن خبر لا. وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعولا وفاعله ضمير مستتر فيه «فتيلا» مفعول «عنَ سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «من» صفة لسواد «قارب» مضاف إليه.

الشاهد: فى «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة فى خبر «لا» العاملة عمل «ليس» كما تدخل فى خبر ليس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٦٠ وابن عقيل ١/١٧٦ والاصطهناوى والأشمونى ١/١٢٣ والمكودى ص٣٦ وابن هشام ١/٢٠٩ وأيضا ذكره فى المغنى ٢/٦٧، ١٤٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١/١٢٧.

(١) أى: لا خير خير.

(٢) أ، ج.

(٣) قائله الشنفرى الأزدى - واسمه عمرو بن براق - وهو رجل من الأزد، وكان كثير الإغارة على الأزد، وهو من قصيدة لامية مشهورة طويلة - من الطويل.

الشرح: «وإن مدت الأيدى» - على صيغة المجهول -، والأيدى جمع يد «الزاد» طعام يتخذ للسفر «بأعجلهم» يعنى بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذى هو للتفضيل، وإنما المراد منه العجل - بفتح العين وكسر الجيم - وأما أعجل الثانى فهو للتفضيل، «أجشع» الأجشع - بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الشين - من الجشع وهو الحرص على الأكل.

المعنى: إذا تقدم القوم إلى الطعام أو الغنيمة لم أسبقهم إلى ذلك، لأنى لست بحريص على السبق فى هذا الميدان.

الإعراب: «وإن» شرطية «مدت» فعل ماض فعل الشرط مبنى للمجهول والتاء للتأنيث «الأيدى» نائب فاعل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله مدت «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص جواب الشرط واسمه ضمير مستتر فيه «بأعجلهم» الباء زائدة «أعجل» خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة والضمير مضاف إليه «إذ» للتعليل «أشجع» مبتدأ «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبره.

الشاهد: فى «لم أكن بأعجلهم» حيث زيدت الباء فى «بأعجلهم» الواقع خبرا لأكن المنفية بلم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٠، وابن هشام ١/٢١٠، وابن عقيل ١/١٧٦، والأشمونى ١/١٢٣، والاصطهناوى، والمكودى ص٢٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١/١٢٧

وهو كثير بعد «ليس» و «ما»، (وقلّ)[1] بعد «لا» و «كان المنفية» ولذلك قلله بقد.

ثم قال: في النَّكِرات أُعمِلَتْ كليسَ «لا».

يعني: أن «لا» تعمل عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط أن يكون (اسمها)[2] نكرة كقوله:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيًا[3] ....

خلافا للمبرد ومن وافقه في منعهم إعمالها (عمل)[4] (ليس)[5] وأما قول النابغة الجعدي:

---

(١) أ وفي ب، ج «قليل».

(٢) أ، ج.

(٣) قال العيني: هذا البيت من الطويل، ولم يتعرض لقائله - ولم أعثر عليه.

وعجزه: ولا وزر مما قضى الله واقيا

الشرح: «تعز» أمر من تعزى يتعزى، والعزاء: التصبر والتسلي على المصائب، «وزر» بفتح الواو والزاي - هو الملجأ الواقي والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية وهي الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة، فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «تعز» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فلا» الفاء تعليلية ولا نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله باقيا ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من حرف جر، وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا «قضى» فعل ماض «الله» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله «واقيا» خبر له.

الشاهد: في «فلا شيء ...... ولا وزر» أعمل «لا» في الموضعين عمل «ليس» واسمها وخبرها نكرتان وذكرهما جميعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٦١، ابن هشام ١/ ٢٠٤، ابن عقيل ١/ ١٧٨، الأشموني ١/ ١٢٤، المكودي ص٢٧، السيوطي ص٣٤.

(٤) أ، ج وفي ب «إعمال».

(٥) وعمل «لا» خاص بلغة الحجاز دون تميم - واقتضى كلامه مساواتها لليس في العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه بعضهم - ويزاد على الشرط بقاء النفي والترتيب. أشموني ١/ ١٢٤.

وحلَّتْ سوادَ القلْبِ لا أنا باغِيًا سِواهَا ولا فى حُبِّهَا متراخِيًا[1]

فظاهره أنه أعملها فى المعرفة.

وأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه، وأجازه ابن جنى وتأوله المانعون[2].

ثم قال: **وقد تلِى لاتَ وإنْ ذا العَمَلا.**

يعنى أن (لات) (وإن) (قد)[3] يرفعان الاسم وينصبان الخبر.

أما (لات) فأثبت سيبويه[4] والجمهور عملها، ونقل (منعه)[5] عن الأخفش، وهى مركبة عند سيبويه من (لا) النافية (والتاء)[6].

---

(١) قائله النابغة الجعدى الصحابى رضى الله عنه. وفد على النبى ﷺ فأسلم وأنشده من شعره فدعا له. والبيت من مختار أبى تمام.

وهو من قصيدة يائية من الطويل.

الشرح: «سواد القلب» «سويداؤه» وهى حبته السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه تاركا له.

الإعراب: «وحلت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «سواد» مفعول به «القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغيا» خبرها وفاعله ضمير مستتر فيه «سواها» مفعوله والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «عن حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا وضمير المؤنثة مضاف إليه «متراخيا» معطوف على باغيا.

الشاهد: فى «لا أنا باغيا» حيث أعمل لا النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة وهو «أنا» وهذا شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ١٨٠ والأشمونى ١/ ١٢٥.

(٢) تأويله بتأويلات منها:

أ - أن قوله: «أنا» ليس اسما «للا» وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف وأصل الكلام - على هذا - لا أرى باغيا فلما حذف الفعل برز الضمير وباغيا يكون حينئذ منصوبا على الحال من الضمير.

ب- أن يكون «أنا» مبتدأ وقوله «باغيا» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير «لا أنا أرى باغيا» وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال «باغيا» عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف.

(٣) أ، ج.

(٤) قال سيبويه ج١ ص٢٨ «... لا تكون «لات» إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين ...».

(٥) ب، وفى أ «عمله» وفى ج «منع».

(٦) عملها: قال السيوطى فى الهمع ج١ ص١٢٦ «مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن فى لفظ الحين خاصة والقول الثانى أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى =

وأما (إن) فأجاز إعمالها إعمال (ليس) الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال[١] وقد سمع فى النثر والنظم. فمن النثر، قولهم: («إن»[٢] ذلك نافعك ولا ضارك، وإنْ أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية)[٣].

وقال أعرابى: (إن قائما) يريد إن أنا قائما.

وجعل ابن جنى من ذلك قراءة سعيد بن جبير[٤] (إنِ الذين تدعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عبادًا أمثالَكُمْ)[٥]، [٦].

والنظم قوله: إنْ هُوَ مُسْتَوليا عَلَى أَحَدٍ[٧] ....

= بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ أومنصوبا فعلى إضمار فعل أى: ولات أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش ..» اهـ.

تركيبها: قال السيوطى فى الهمع ج١ ص١٢٦ «وذهب الأخفش .. إلى أنها «لا» زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل ثمت وربت ..» اهـ وأميل إلى مذهب سيبويه لكثرة ما ورد من الفصيح.

(١) ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين.

(٢) أ، ب.

(٣) إن نافية بمعنى ليس، أحد اسمها، خيرا خبرها ومثله إن ذلك نافعك.

(٤) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الكوفى التابعى الجليل. من قراء الكوفة، وأخذ عن ابن عباس، وقد قتله الحجاج بواسط شهيدا فى سنة خمس وتسعين.

(٥) سورة الأعراف ١٩٤ - بنصب عباد - ذكره ابن جنى في المحتسب ابن عقيل ١/ ١٨٢.

(٦) راجع الأشمونى ١/ ١٢٥.

(٧) هذا جزء من بيت: قال العينى: أنشده الكسائى ولم يعزه إلى أحد - وبحثت فلم أعثر على قائله - وهو من المنسرح.

وعجزه: إلا على أضعف المجانين

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب ونسخة ج.

وروى عجزه بصور مختلفة، منها كما سبق، ومنها: إلا على حزبه الملاعين، إلا على حزبه المناحيس.

الشرح: «مستوليا» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبلته الجن «المناحيس» جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين =

وقول الآخر:

إِنِ المرءُ مَيْتًا بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... ولكِنْ بأَنْ يُبْغَى عليهِ فَيُخْذَلا[1]

وبهذا تبين بطلان قول من قال إنه لم يأت منه إلا (إن هو مستوليا) وتخصيصه ذلك بالضرورة.

ونص المصنف على أن (عمل)[2] (لا) أكثر من عمل (إن) والعكس أقرب إلى الصواب[3].

= **الإعراب**: «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستوليا» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله مستوليا «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق «المجانين» مضاف إليه.

الشاهد: فى «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذى هو «مستوليا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦١، ابن عقيل ١/ ١٨١، ابن هشام ١/ ٢٠٨، الأشمونى ١/ ١٢٦، المكودى ص٣٧، السيوطى ص٣٤، وأيضا فى الهمع ج١ ص١٢٥ والشاهد رقم ٢٩٧ فى خزانة الأدب.

(١) البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها، والعينى لم يتعرض لقائله - وبحثت فلم أعثر عليه. وهو من الطويل.

المعنى: ليس المرء ميتا بانقضاء حياته، ولكنه يموت الموت الحقيقى إذا بغى عليه باغ فلم يجد من ينصره ويدفع عنه بغيه.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتا» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله ميتا «حياته» مضاف إليه والضمير مضاف إلى حياة «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة وأن مصدرية «يبغى» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل «فيخذلا» الفاء عاطفة ويخذل فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يبغى ونائب الفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق.

الشاهد: فى «إن المرء ميتا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب.

ويؤخذ من هذا الشاهد والذى قبله أن «إن» النافية مثل «ما» فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا».

ويؤخذ أيضا منه: أن انتقاض النفى بعد الخبر لا يقدح فى العمل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ١٨١، والأشمونى ١/ ١٢٦، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص١٢٥.

(٢) أ، ج وفى ب (إعمال).

(٣) لكثرة ما ورد من الأمثلة.

ثم قال: وما لِلاتَ فِيَ سِوَى حِينٍ عَمَلْ

يعنى أن (لات) تختص بأسماء الأحيان فلا تعمل فى غيرها.

ثم أشار إلى أن حذف اسمها وإبقاء خبرها كثير، وأن عكسه قليل بقوله:

وحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشا والعكْسُ قَلْ

فمن حذف مرفوعها قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[1].

ومن حذف منصوبها قراءة من قرأ (ولاتَ حينُ مناصٍ) (بالرفع)[2] ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا.

---

(١) سورة ص ٣.

(٢) أ، ج.

أفعال المقاربة

سميت أفعال المقاربة، وإن كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا.

وهى ثلاثة أقسام:

قسم لرجاء الفعل وهى (عسَى وحَرَى واخلَوْلَقَ) فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء.

وقسم لمقاربة الفعل وهو (كاد وكرب وأوشك).

وَقسم للشروع فيه وهو (أنشأ وطَفِقَ وأخَذَ وجعَل وعَلِق).

وهذه الأفعال من باب (كان) لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون فى الغالب إلا فعلا مضارعا.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: **ككانَ كَادَ وعَسَى.**

يعنى أنهما مثل (كان) فى رفع الاسم ونصب الخبر.

ثم قال: **.. لكنْ نَدَرْ .. غَيرُ مُضارِعٍ لهذَيْنِ خَبَرْ**

فأشار إلى الفرق بينهما وبين (كان).

ومن وروده غير مضارع قوله:

.... لا تُكثِرَنْ إنِّى عَسِيتُ صائِمًا[1]

---

(١) قال العينى: قائله رؤبة بن العجاج، وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد.

وصدره: «أكثرت» فى العذل ملحا دائما - من الرجز المسدس.

الشرح: «أكثرت» من الإكثار «العذل» الملامة «ملحا» اسم فاعل من ألح يلح أى أكثر إلحاحا.

الإعراب: «أكثرت» فعل وفاعل «فى العذل» جار ومجرور متعلق بالفعل «ملحا» حال من الفاعل «دائما» صفة للحال «لا تكثرن» لا ناهية والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم «إنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «عسيت» فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه «صائما» خبره والجملة فى محل رفع خبر إن.

الشاهد: فى «عسيت صائما» حيث أجرى عسى مجرى كان فرفع الاسم ونصب الخبر وجاء بخبرها اسما مفردا، والأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٢، وابن عقيل ١/ ١٨٥، والاصطهناوى، والأشمونى ١/ ١٢٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ٤.

وقول الآخر:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا[1] ....

وذلك منبهة على الأصل.

ثم قال: وكونُهُ بدون «أنْ» بعدَ عسى .. نَزْرٌ.

يعنى أن الأكثر فى المضارع الواقع خبر عسى اقترانه (بأن) وكونه بدون (أن) قليل، ومنه:

عسَى الكَرْبُ الَّذى أمسيتُ فِيهِ يكونُ وراءهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[2]

---

(١) صدر بيت، قائله: تأبط شرا - ثابت بن جابر بن سفيان - سمى بذلك لأنه أخذ سيفا وخرج فقيل لأمه؛ فقالت: لا أدرى تأبط شرا وخرج. وهو من قصيدة رائية من الطويل.

وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهى تصفر - وفى نسخة ب ذكر البيت.

الشرح: «ابت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «آئبا» راجعا. هو فاعل من آب يؤوب «تصفر» تتأسف وتتحزن.

المعنى: يقول: إنى رجعت إلى قومى بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهى تتلهف كيف أفلت منها.

الإعراب: «فأبت» فعل وفاعل «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» نافية «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «آئبا» خبره والجملة حال «وكم» خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «مثلها» تمييز لكم والضمير مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة فى محل رفع خبر كم «وهى» الواو للحال والضمير مبتدأ «تصفر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «وما كدت آئبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسما مفردا، والاستعمال جارٍ على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٢، ابن هشام ١/٢١٦، وابن عقيل ١/١٨٥، والأشمونى ١/١٢٨، والأصطهناوى، والسندوبى، والمكودى ص٣٧، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/١٣، والخصائص ١/٩٨.

(٢) قائله: هدبة بن خشرم العذرى، قاله وهو سجين من أجل قتيل قتله.

وهو من قصيدة يائية من الوافر.

المعنى: أرجو أن يكشف الله عن قريب ما صرت إليه من البلاء - الكرب: الهم، فرج: انكشاف الهم.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم عسى «الذى» اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وجمهـور البصريين على (أن) حذف أن بعد (عـسى) ضرورة، وظاهر كلام سيبويه[١] (أنه)[٢] لا يختص بالشعر.

ثم قال: **وكادَ الأمرُ فيهِ عكسَا.**

يعني: أن اقتران المضارع بعدها بـ (أن) قليل.

ومنه: .... **قَدْ كادَ مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا**[٣]

= أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة والجملة في محل نصب خبر يكون، والجملة من يكون واسمها وخبرها في محل نصب خبر عسى.

الشاهد: في «يكون وراءه ...» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن» المصدرية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٢، ابن عقيل ١/ ١٧٨، السندوبي، الاصطهناوي، والأشموني ١/ ١٢٩، المكودي ص٣٨، وابن هشام ١/ ٢٢٤ - وأيضا ذكره في المغني ١/ ١٢٣، والسيوطي ص٣٥ - وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ١٣٠، والشاهد رقم ١٥٠ في خزانة الأدب، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١١٧، وسيبويه ج١ ص٤٧٨، والمقتضب للمبرد ٣/ ٧٠.

(١) قال سيبويه ج١ ص٤٧٧: «واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل...».

(٢) أ، ج وفي ب «أن حذف أن».

(٣) قائله: رؤبة بن العجاج الراجز بن الراجز.

الشرح: البلى - بكسر الباء - من بلي يبلى إذا خلق، «أن يمصحا» أي: ينمحي. يقال مصحت الدار درست وذهبت، ومصح الظل إذا قصر.

فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلى.

وقبله: رسم عفى من بعد ما قد امحى .. ورواية ابن يعيش والهمع: ربع عفاه الدهر طولا فامحى.

الإعراب: «ربع» مبتدأ «عفى» صفته «من» زائدة على مذهب الأخفش «بعد» ظرف عفا «ما قد امحى» ما مصدرية مجرورة بإضافة بعد إليه. «قد» حرف تحقيق «كاد» تعمل عمل كان واسمها ضمير مستتر فيه يرجع إلى الربع «أن يمصحا» خبره والألف للإطلاق «من طول البلى» جار ومجرور متعلق بكاد تعلق العلة بالمعلول.

الشاهد: في «كاد .. أن يمصحا» حيث استعمل «كاد» مثل «عسى» في كون خبره فعلا مضارعا مقرونا «بأن». =

وظاهر كلام المصنف جواز ذلك، وخصه المغاربة بالضرورة.

ثم قال: وكعسى حَرَى. أى: فى المعنى، لأنها للرجاء كما سبق.

.... ولكنْ جُعِلا خَبَرُهَا حَتْمًا «بأَنْ» متَّصِلا

فيقال: «حرى زيد أن يفعل»، ولا يجوز «حرى زيد يفعل»، وقل من ذكر «حرى».

ثم قال: والزَمُوا اخْلَولَقَ «أنْ» مثلَ حَرَى.

فيقال: (اخلولق زيدٌ أن يفعَل)، ولا يجوز (اخلولق زيدٌ يفعلُ).

ثم قال: وبعدَ أوشَكَ انتفا «أنْ» نَزُرَا. فهى مثل «عسى» فى ذلك ومن انتفاء (أن) بعدها قوله:

يُوشِكَ مَن فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا(1)

ثم قال: ومثلُ كادَ فِى الأصَحِّ كرِبَا.

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السيوطى ص٣٥، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٣٠، والشاهد رقم ٧٥٣ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٧٨، والمكودى فى شرحه للألفية ص٢٨، والإنصاف ٢/ ٣٣٠.

(1) قائله: أمية بن أبى الصلت الثقفى. شاعر جاهلى. وقال صاعد: هو لرجل خارجى، أى من الخوارج. وهو من قصيدة هائية من المنسرح.

الشرح: «منيته»: المنية: الموت، «غراته» جمع غرة - بكسر الغين - وهى الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع فيها.

المعنى: إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين براثنه فى بعض غفلاته.

الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسمها «فر» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها صلة «من منيته» جار ومجرور متعلق بفر والهاء مضاف إليه «فى بعض» جار ومجرور متعلق بقوله يوافقها «غراته» مضاف إليه «يوافقها» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والضمير مفعول به، والجملة فى محل نصب «يوشك».

الشاهد: «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٣، ابن هشام ١/ ٢٢٥، ابن عقيل ١/ ١٩٠، الأشمونى ١/ ١٢٩، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ١٢٦، وسيبويه ج١ ص٤٧٩.

يعنى: أن إثبات (أن) بعدها قليل ومنه:

.... وقد كربَتْ أعناقُها أنْ تَقَطَّعا[1]

ولم يذكر سيبويه[2] فى خبر (كرب) إلا التجرد، وإليه أشار بقوله: (فى الأصح) والمشهور فى (كرب) فتح الراء وقد حكى كسرها.

ثم قال: وتَرْكُ «أنْ» معَ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبا

وذلك لأن الفعل معها حال «وأن» للاستقبال. ثم ذكر أفعال الشروع فقال:

كأنشأ السائقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كذَا جَعلتُ وأخَذْتُ وعَلِقْ

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل.

وصدره قوله: سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما - وذكر البيت كله فى نسخة ب.

وهو لأبى هشام بن زيد الأسلمى من كلمة يهجو فيها إبراهيم بن إسماعيل بن المغيرة والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته فلم يعطه وأمر به فضرب بالسياط.

الشرح: «ذوو الأحلام» أصحاب العقول ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء، «سجلا» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيه الماء وجمعه سجال.

المعنى: سقى أصحاب العقول هؤلاء القوم سجال الكرم وأجزلوا لهم العطاء، وقد كانوا فى شدة الحاجة تكاد أعناقهم أن تتقطع من ذلك.

الإعراب: «سقاها» فعل ماض والهاء مفعوله الأول «ذوو» فاعل «الأحلام» مضاف إليه «سجلا» مفعول ثان «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» حرف تحقيق والواو للحال «كربت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «أعناقها» اسم كرب والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تقطعا» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين وأصله تتقطعا - منصوب بأن والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر، والجملة فى محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «أن تقطعا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مقترنا «بأن» وهو قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٣، ابن هشام ١/ ٢٢٨، ابن عقيل ١/ ١٩٢، السندوبى، الأشمونى ١/ ١٣٠، المكودى ص٣٨، السيوطى ص٣٥، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٣٠.

(٢) قال سيبويه ج١ ص٤٧٨ «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل ومعناهما واحد يقولون كرب يفعل وكاد يفعل »

أو يقال: (طفق) - بكسر الفاء وفتحها - وطبق - بالباء أيضا - فإن قلت: فقد ذكر فى التسهيل من أفعال الشروع (هب وقام)[1].

قلت: هما غريبان، وأيضا (فإنه)[2] لم يدع الحصر.

قال:

واستعملُوا مُضارِعًا لأوْشكا ... وكادَ لا غيرُ وزَادُوا مُوشِكَا

جميع أفعال المقاربة لا تتصرف (إلا)[3] (كاد وأوشك) فإن لهما مضارعا وهو «يكاد ويوشك» واسم فاعل وهو «موشك وكائد»[4].

ولم يذكر هنا اسم فاعل «كاد» وقال فى (الكافية)[5] الكبرى (واحفظ كائدا وموشكا).

ذكر الجوهرى[6] مضارع (طفق)[7] قال المصنف: ولم أره لغيره، والظاهر أنه قال رأيا، وقد حكى مضارع «جعل»[8].

---

(١) التسهيل ص٥٩.

(٢) ج.

(٣) ب، ج وفى أ «وإلا».

(٤) المضارع من كاد وأوشك. قال تعالى (يكادون يسطون) وقول الشاعر:

يوشك من فر من منيته ... فى بعض غراته يوافقها

واسم الفاعل منهما: قوله:

فموشكة أرضنا أن تعودا ... خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وقوله: أموت أسى يوم الرجام وإننى ... يقينا لرهن بالذى أنا كائد

قال الأشمونى: ١/ ١٣١ (والصواب ... كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت).

(٥) أ.

(٦) هو: الإمام إسماعيل بن حماد الجوهرى، صاحب كتاب الصحاح فى اللغة. كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما، وكان إماما فى اللغة والأدب، وقد طاف الآفاق، ودخل العراق، وقرأ العربية على أبى على الفارسى والسيرافى، وسافر الحجاز وشافه باللغة العرب العاربة، ثم عاد إلى خراسان وأقام بنيسابور، وصنف الصحاح فى اللغة وهو الكتاب المتناول إلى اليوم، وكتاب فى العروض، ومقدمة فى النحو. ومات سنة ٣٩٨هـ.

(٧) حكى الأخفش طفق يطفق كضرب شرب - وطفق يطفق كعلم يعلم ... راجع ٢/ ١٠١ صحاح.

(٨) إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه، اهـ أشمونى ١/ ١٣١.

ثم قال:

بعد عسَى اخْلولقَ أوشَكَ قَدْ يَرِدْ ... غِنًى (بأنْ يَفعلَ) عَن ثَانٍ فُقِدْ

يجوز إسناد هذه الثلاثة إلى «أن يفعل» فتستغنى به عن الخبر نحو «عسى أن يقوم» فأن وصلتها فى موضع رفع (بعسى)[1] وسدت مسد الجزأين.

فإن قلت: إذا أسندت هذه الثلاثة إلى «أن» والفعل. فهل هى تامة أو ناقصة؟.

قلت: فيها خلاف[2]، ذهب قوم إلى أنها تامة، والمرفوع فاعلها.

قال فى شرح التسهيل: الوجه عندى أن تجعل «عسى» ناقصة أبدا، وإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يوجه به وقوع حسب عليهما فى نحو «أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا»[3].

ثم قال:

وجَرِّدَنْ عسَى أو ارفَعْ مُضمراَ ... بهَا إذا اسمٌ قبلَها قَدْ ذُكِرَا

إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره وجعل أن يفعل خبرا وجاز إسنادها (إلى أن يفعل)[4] مكتفى به، وتكون مجردة من الضمير[5].

---

(١) ب، ج.

(٢) (فذهب الشلوبين إلى انه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم، فى عسى أن يقوم زيد - «وأن يقوم» فاعل عسى، وهى تامة لا خبر لها).
وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها، وأن والمضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقديمه فى النية اهـ أشمونى ١/ ١٣٢.

(٣) سورة العنكبوت ٢.

(٤) ب، ج.

(٥) المجردة لغة الحجاز - والمحتملة للضمير لغة تميم وذلك مثل «زيد عسى أن يقوم» فعلى لغة تميم فى عسى ضمير يعود على زيد وأن يقوم فى موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير فى عسى، وأن يقوم فى موضع رفع بعسى. اهـ ابن عقيل ١/ ١٩٧ - بتصرف

ويظهر أثر ذلك فى التأنيث والتثنية والجمع، فتقول: على الأول «هندٌ عَستْ أنْ تفعلَ» «والزيدانِ عسَيَا أن يَفْعلا» والزيدون (عَسوْا)[1] أن يفعلوا». وتقول على الثانى «عسى» بالتجريد فى الأحوال كلها.

ثم قال:

والفتحَ والكَسْرَ أجِزْ فى السِّينِ مِنْ نحوِ عسيْتُ وانتقا الفتحِ زُكِنْ

يجوز كسر سين «عسى» وفتحها، إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم، أو مخاطب أو «غائبات»[2] والفتح أكثر، ولذلك قال: (وانتِقَا الفتحِّ زكِنْ).

أى: واختيار الفتح علم، وبالكسر قرأ نافع[3].

ثم انتقل إلى القسم الثانى من نواسخ الابتداء فقال:

---

(١) أ، ب وفى ج «عسيوا».

(٢) أ، ب وفى ج «غائب».

(٣) قرأ نافع «فهل عسيتم إن توليتم» بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها - من الآية ٢٢ من سورة محمد، لمتكلم نحو «عسيت» ولمخاطب نحو «عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن» ولغائبات نحو «عسين».

إنَّ وأخواتها

لإنّ أنّ ليتَ لكنّ لعَلْ   كأنَّ عكسُ ما لِكانَ من عَمَلْ

يعنى: أن «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين فى قولهم إن الخبر باق على رفعه، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معا، وحكى ابن السّيد[1] أن ذلك لغة[2].

وأما معانى هذه الأحرف «فإنّ وأنّ» للتوكيد «ولكن» للاستدراك، وليست مركبة على الأصح «وليت» للتمنى. ويكون فى الممكن والمستحيل ولا يكون فى الواجب، «لعل» للترجى فى المحبوب والإشفاق فى المكروه، ولا يكون إلا فى الممكن. ولا تكون للتعليل[3] ولا للاستفهام[4]، ولا للشك عند البصريين خلافا لمن قال بذلك[5]، وليست مركبة على الأصح[6].

و «كأنّ» للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب، ولا للظن[7]. خلافا لمن قال بذلك، وهى مركبة من «كاف» التشبيه، (وأن) قيل: بلا خلاف، وليس بصحيح[8] بل (قيل)[9] ببساطتها.

(١) هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسى نزيل بلنسية، كان عالما باللغات والآداب متبحرا بها. انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس للانتفاع بعلمه. وكان له يد فى العلوم القديمة، وقد صنف كثيرا من الكتب. ومن تصانيفه شرح أدب الكاتب. وسقط الزند. والحلل فى شرح أبيات الجمل، والمسائل المنثورة فى النحو. وتوفى ببلنسية سنة ٥٢١هـ.

(٢) ومن ذلك: إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

(٣) رأى الأخفش والكسائى.

(٤) للكوفيين.

(٥) أكثر الكوفيين.

(٦) الجمهور.

(٧) التحقيق: رأى الكوفيين والزجاج. والتقريب: للكوفيين. والظن: إذا كان خبرها اسما مشتقا. رأي الكوفيين والزجاج. اهـ السيوطى فى الهمع ١/ ١٢٢.

(٨) واختلف فى كأن أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شرذمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل، وبالثانى الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء. اهـ الهمع ١/ ١٣٣ وأميل إلى الثانى.

(٩) ج.

ثم مثل بقوله:

كإنَّ زيداً عالِمٌ بأنّي كُفْءٌ ولكِنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ

وتمثيل البواقى سهل، قال:

وَرَاعِ ذَا التَرتِيبَ إلا فِي الَّذِي كليتَ فيهَا أو هُنا غيرَ البَذِى

الإشارة إلى تقديم الاسم وتأخير الخبر.

يعنى: أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها إلا إذا كان ظرفا نحو «ليت هنا غيرَ البذى» أو مجرورا نحو «ليتَ فيها غير البَذِى».

وإنما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما، ولأنهما فى الحقيقة ليسا بالخبر بل معمولاه.

قال فى العمدة(١): ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف.

ثم قال:

وهمزَ إنَّ افتَحْ لِسدِّ مَصْدَرِ مَسدّهَا وفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

«إن» المكسورة أصل، والمفتوحة فرعها على أصح الأقوال، فلذلك يستدام كسرها ما لم تؤول هى ومعمولاها بمصدر فتفتح وجوبا إن لزم التأويل نحو «بلغنى أنك فاضل» أى: فضلك، وجوازا إن لم يلزم. وذلك فى مواضع ستأتى.

وقد نبه (على مواضع)(٢) الكسر فقال: (فاكسرْ فى الابْتدا).

يعنى: فى ابتداء الكلام حقيقة نحو ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾(٣) أو حكما نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾(٤).

ثم قال: (وفى بدءِ صِلَهْ).

---

(١) كتاب لابن مالك اسمه عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الفتح ١.

(٤) سورة يونس ٦٢.

يعنى: أول صلة موصول كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾[1] واحترز بالبدء من نحو (جاء الذى فى ظنى أنه فاضِلٌ).

ثم قال: وحيثُ إنَّ ليمينٍ مُكْمِلَهْ.

يعنى: إذا وقعت جواب قسم مطلقا مع «اللام» أو دونها نحو ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[2] ونحو ﴿حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[3].

فإن قلت: فقد ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر (بعد)[4] اليمين إذا لم توجد (اللام) فيكون إطلاقه هنا مقيدا بما بعد كما قال بعضهم.

قلت: الصحيح وجوب كسرها إذا وقعت جواب القسم مطلقا، فإطلاقه صحيح ولا يعارضه إجازته للوجهين بعدُ، لأن من فتح لم يجعلها جوابا، وسيأتى بيانه[5].

ثم قال: أو حُكِيَتْ بالقَول.

مثاله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾[6]: فإن سيقت بعد القول للتعليل فتحت، لأنها غير محكية نحو (اخصك بالقول أنك ذكى) أى لأنك (ذكى)[7] وعنه احترز بقوله «حُكِيتْ».

واحترز أيضا من القول (المضمن)[8] معنى الظن، فإنه يجوز بعده الفتح والكسر. كقوله:

أتقول إنَّكَ بالحياةِ مُمَتَّعٌ[9] ....

---

(١) سورة القصص ٧٦.

(٢) سورة العصر ١-٢.

(٣) سورة الدخان ١-٣.

(٤) أ، ب وفى ج (مع).

(٥) وبالفتح على تأويل أن بمصدر معمول لفعل القسم بإسقاط الخافض أى: على أنى. اهـ مرادى.

(٦) سورة المائدة ١٢.

(٧) ب.

(٨) ب، ج وفى أ «المضمر».

(٩) قال العينى: «قيل: إن قائله هو الفرزدق همام. وهو من الكامل.

وعجزه: وقد استبحت دم امرئ مستسلم =

فمن فتح جعل القول عاملا و «إن» غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة.

ثم قال: أو حلّتْ مَحلّ حال

يعنى: مع واو، ونحو قوله (كزرتُهُ وإنى ذُو أملْ) - أو دون (واو) كقوله تعالى: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[1].

وكَسَرُوا من بعدِ فعلٍ عُلّقَا ... باللامِ كاعْلَمْ إنّهُ لذُو تُقَى

حق أن بعد أفعال القلوب أن تفتح ما لم يعلق الفعل باللام فيجب كسرها نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[2]، وكقوله (اعلمْ إنه لذو تُقى) فلولا اللام لفتحت. فهذه ستة مواضع يجب (فيها)[3] كسرها.

وزاد المصنف فى غير هذا الكتاب سابعا، وهو أن تقع خبر اسم عين[4] نحو (زيد أنه فاضلٌ).

= الشرح: «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «ممتع»: اسم مفعول من قولهم: متعه الله بكذا، ويقال متعه - بتضعيف العين - وأمتعه وتمتع به. قال تعالى: (ومتعناهم إلى حين، نمتعهم قليلا، فأمتعه قليلا، سنمتعهم) وأصل هذه المادة المتوع - بضم الميم. وهو الامتداد والارتفاع. يقال: متع النهار، ومتع النبات، إذا ارتفع. «مستسلم» منقاد خاضع.

الإعراب: «أتقول» الهمزة للاستفهام تقول فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بممتع «ممتع» خبر إن. وإن واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول إذا اعتبرت تقول بمعنى التكلم فالجملة محكية والجملة سدت مسد مفعولى تقول إذا جعلته مأخوذا من القول بمعنى الظن «وقد» الواو للحال قد حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امرئ» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامرئ.

الشاهد: فى «أتقول إنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة محكية بتقول، وبفتحها على إجراء «تقول» مجرى تظن.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه الألفية ١/١٢٨.

(١) سورة الفرقان ٢٠.

(٢) سورة المنافقون ١.

(٣) ب.

(٤) التسهيل ص٦٣.

وزاد غيره ثامنا وهو بعد (حيث)[1].

(قال وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها)

قلت: ([2] ويتخرج على مذهب الكسائى[3]).

ثم انتقل إلى مواضع الوجهين فقال:

بعدَ إذَا فجاءة أو قَسَمِ ... لا لامَ بعدَهُ بِوَجهَيْنِ نُمِي

مثال ذلك بعد (إذا) قول الشاعر:

وكنتُ أَرَى زيداً كمَا قيلَ سيِّداً ... إذا أنهُ عبدُ القَفَا واللهازِمِ[4]

يروى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على تأويل أن (ومعموليها)[5] بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف.

---

(١) نحو «اجلس حيث إن زيدا جالس» وأيضا زاد ابن عقيل ج١ ص٢٠٣.
«إذا - وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية نحو قوله تعالى (ألا إنهم هم السفهاء)».

(٢) أ، ج.

(٣) قول الكسائى: «يجوز إضافة حيث للمفرد فلا إشكال فى الفتح» اهـ خضرى ١/ ١٣٢.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه التى لم ينسبوها. وقال سيبويه قبل أن ينشده ج١ ص٢٧٤ «وسمعت رجلا عن العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

الشرح: «اللهازم» جمع لهزمة - بكسر اللام والزاى - وهو طرف الحلق، ويقال هى عظم ناتئ تحت الأذن و «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

المعنى: كنت أظن زيدا سيدا كما قيل، فإذا هو يتبين لى من أمره أنه ذليل خسيس.

الإعراب: «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أرى» بزنة المبنى للمجهول - ومعناه أظن - فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «زيدا» مفعوله الأول «سيدا» مفعول ثان وجملة أرى فى محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «عبد» خبره «القفا» مضاف إليه واللهازم معطوف عليه.

الشاهد: فى «إذا أنه» حيث جار فى همزة «أن» الوجهان. فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بها جملة على الراجح، وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهى فى ابتدائها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٧، وابن عقيل ١/ ٢٠٤، وابن هشام ١/ ٢٤٣، والسندوبى، والمكودى ص٤٠، والأشمونى ١/ ١٢٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ٩٧، والشاهد رقم ٨٤٦ فى خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٧٢، والخصائص ٢/ ٣٩٩.

(٥) ب، وفى أ، ج «ومعمولها».

قال المصنف: والكسر أولى، لأنه لا يحوج إلى تقدير.

قلت: وذهب قوم إلى أنها هى الخبر، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا فيستوى الوجهان.

ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:

أو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِىِّ ... أَنِّى أبو ذَيَّالِك الصبى[1]

يروى بالكسر على جعل أن جواب القسم «وبالفتح على تأويل أن بمصدر معمول لفعل القسم»[2] بإسقاط الخافض. أى: على أنى.

وقد اتضح بهذا: أن من فتح لم يجعلها الجواب، وذلك لأن الفتح متوقف على كون المحل «معنيا»[3] فيه المصدر عن «أن» وصلتها، وجواب القسم ليس كذلك، فإنه لا يكون إلا جملة[4].

---

(١) هذا بيت من الرجز وقبله:

لتقعدن مقعد القصى ... منى ذى القاذورة المقلى - وقد ذكر فى ب.

- هما لرؤبة بن العجاج، وقال ابن برى: هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولدا فأنكره.

الشرح: «القصى» البعيد النائى «القاذورة» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه «المقلى» المكروه اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه «ذيالك» تصغير ذلك على غير قياس لأنه مبنى.

المعنى: والله لتجلسن أيتها المرأة بعيدة عنى حيث يجلس المكروه المبغض من الناس - إلى أن تقسمى بخالقك المنزه عن كل ما لا يليق: أنى أبو هذا الولد الصغير.

الإعراب: «أو» عطف على ما قبله «تحلفى» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «بربك» جار ومجرور متعلق بتحلفى والكاف مضاف إليه «العلى» صفة لرب «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمه «أبو» خبره «ذيالك» اسم إشارة مضاف إلى قوله «أبو» واللام للبعد والكاف حرف خطاب «الصبى» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان أو نعت.

الشاهد: فى قوله: «أنى» حيث يجوز فى همزة «إن» الكسر والفتح لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبى، وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب قسم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٧، ابن هشام ١/ ٢٤٤، ابن عقيل ١/ ٢٠٥، الأشمونى ١/ ١٣٨، المكودى ص٤٠.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ب وفى ج «متعينا».

(٤) راجع الأشمونى ١/ ١٣٩.

قـال فى شرح التسهيل: فإن ورد الفتح فى جواب قسم حكم بشذوذه «وحمل»[1] على إرادة «على».

فإن قلت: فهل يجوز الفتح فى نحو (والله إنَّ زيداً قائمٌ)؟.

قلت: قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر «فى»[2] هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه.

ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو الصحيح[3].

قالَ ابن خروف: لم يسمع فتحها بعد اليمين (ولا)[4] وجه له، وهو كما قال: وشبهة من أجاز الفتح فى المثال المذكور ونحوه سماع الفتح فى نحو «حلفت أنَّ زيداً قائم».

فكما جاز الفتح مع التصريح بالفعل (كذلك)[5] يجوز مع تقديره، لأن الفعل مقدر فى المثال المذكور ونحوه.

قيل: وذلك غلط، لأن من فتح بعد (حلفت)[6] لم يجعلها قسما بل إخبارا عن قسم، ولا يتصور ذلك فى حلفت المضمرة، لأن العرب لا تضمر حلفت وتريد بها غير القسم.

ثم كمل مواضع الوجهين فقال: مع تِلْوِ فا الجْزَا.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ[7] فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[8] الفاء جواب قوله من عمل، وقد قرئ بالوجهين فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة. والفتح على

(١) أ، ب وفى ج «وحكم».
(٢) ب، ج وفى أ «على».
(٣) وأرجح رأي البصريين لقوله - (إن هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر) اهـ خضرى ١/ ١٢٣.
(٤) ب، ج وفى أ (ولو).
(٥) ب، ج وفى أ (كقولك).
(٦) أ، ب وفى ج (حلف).
(٧) أ.
(٨) سورة الأنعام ٥٤.

تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف. أى: فجزاؤه (الغفران)[1] أو مبتدأ وخبره محذوف. والكسر أحسن فى القياس.

قال المصنف: ولذلك لم يجىء الفتح فى القرآن إلا مسبوقا «بأن» المفتوحة.

... وذَا يطَّردُ　　فِى نحوِ خيرُ القَولِ أنِّى أحمدُ

فالكسر على تقدير: (أوّلُ قول أفتتح به هذا المفتتح أنى، والفتح على تقدير)[2] أول قولى حمد الله.

فعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا، وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذى أوله «إنى»، وقد قيل: فى وجه الكسر غير هذا، وما ذكرته هو التحقيق.

وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع «إن» خبر قول «ويكون»[3] خبرها قولا فلو كان غير قول تعين الكسر نحو «أول قولى إنك ذاهب».

ثم قال:

وبعدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصحَبُ الخَبَرْ　　لام ابتداءٍ نحوُ إنِّى لَوزَرْ

دخول هذه «اللام» بعد «إن» المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكى عن المبرد، وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة[4].

وأجاز الكوفيون: دخولها بعد «لكن» وما احتجوا به متأول[5].

وقوله (لامُ ابتداءٍ) يعنى أن هذه اللام هى لام الابتداء، وإنما أخرت إلى الخبر كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد خلافا لمن قال: هذه غير تلك.

---

(١) أ، ج.　　(٢) أ، ج.　　(٣) أ، ب.

(٤) (فمن ذلك قراءة بعض السلف «ألا أنهم ليأكلون الطعام» بفتح الهمزة وأجازه المبرد) أشمونى ١/ ١٤٠.

(٥) ومن ذلك (قول الشاعر: يلومونني في حب ليلى عواذلى　　ولكننى من حبها لعميد وخرج عن أن اللام زائدة) اهـ ابن عقيل ١/٢٠٨.

وقوله: (تصحب الخبرْ) مقيد بقوله:

ولا يَلِي ذَا اللامِ ما قَد نُفِيا   ولا مِنَ الأفعالِ مَا كَرَضِيَا

والخبر ضربان: مثبت ومنفى.

فالمنفى لا تدخل عليه اللام إلا نادرا كقوله:

وأَعلم إنّ تَسليمًا وتَرْكًا   للا مُتشابِهَانِ ولا سَوَاءُ[1]

والمثبت إما أن يكون ماضيا متصرفا عاريا من «قد» أو غيره، فإن كان ماضيا متصرفا عاريا من «قد» لم تدخل اللام عليه، فإن وجد مثل: «إن زيداً لقامَ»، فاللام لام القسم.

(وكذلك)[2] لو تقدم (على)[3] «أن» ما يقتضى فتحها لفتحت مع هذه اللام نحو (علمتُ أنَّ زيداً لقام)، وإن كان غير ذلك دخلت اللام (عليه)[4].

فتدخل على الخبر المفرد نحو: (إنّ زيداً لقائمٌ) والفعل المضارع نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[5] والجملة الاسمية نحو (إن زيداً لأبوه فاضل) والماضى غير

---

(١) قائله: أبو حزام - غالب بن الحارث العكلى - وهو من الوافر.

الشرح: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة، لأن اللام فى خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب، لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة «تسليما» أراد به التسليم على الناس أو تسليم الأمور إلى ذويها «تركا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم. «متشابهان»: متقاربان، «سواء» متساويان.

المعنى: أعتقد أن التسليم على الناس وتركه أو تسليم الأمر وتركه - لا يتساويان ولا يتقاربان.

الإعراب: «أعلم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «أن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام زائدة متشابهان خبر أن «ولا» الواو عاطفة لا: نافية «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد: فى «للامتشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٩، ابن هشام ١/٢٤٧، ابن عقيل١/٢١١، الأشمونى ١/١٤١، السيوطى ص٣٧.

(٢) ج وفى أ، ب (ولذلك).

(٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) سورة النحل ١٢٤.

المتصرف نحو: (إن زيداً لنعم الفتى) والمتصرف المقرون بقد نحو (إن زيداً لقد قام).

وإلى هذا أشار بقوله:

وقَد يَلِيهَا مَعَ قَد كإنَّ ذَا لقَد سَمَا عَلَى العِدَا مُستَحْوِذَا

وإنما جاز دخولها عليه مع (قد) لأن (قد) تقرب الماضى من الحال خلافا لخطاب الماوردى[1] فى منعه دخولها مع (قد) فإذا وجد (إن زيداً لقد قام) فهى عنده لام القسم[2].

ثم أشار إلى بقية مواضع اللام بقوله:

وتَصحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ والفَصْلَ واسْمًا حَلَّ قبلَهُ الخَبَرْ

يعنى: أن هذه «اللام» يجوز دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو: «إنّ زيدا لطعامَك آكلٌ».

وشرطه: أن يكون الخبر صالحا لها، فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من (قد) لم تدخل (عليه)[3] نحو (إن زيدا عمرا ضرب) لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر، خلافا للأخفش. وتدخل أيضا على الضمير المسمى بالفصل. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾[4].

وعلى الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو (إن فى الدار لزيدا) وإنما يصح ذلك إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا، لأنه لا يتقدم إن كان غيرهما وإنما اشترط فى دخولها (على الخبر)[5] مشروطا أيضا بأن يتأخر ولم ينبه عليه.

(١) هو: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبى أبو بكر الماوردى. قال ابن عبد الملك: كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين فى المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، وروى عن أبى عبد الله بن الفخار وغيره، وروى عنه ابناه عبد الله وعمر وغيرهما. وتصدر لإقراء العربية طويلا، وصنف فيها واختصر الزاهر لابن الأنبارى. وهو صاحب كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا. مات بعد الخمسين والأربعمائة.

(٢) حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب قسم، فالتقدير: إن زيدا والله لقد قام. اهـ صبان ١/ ٢٢٤.

(٣) أ، ج وفى ب (على معموله).

(٤) سورة آل عمران ٦٢.

(٥) أ، ج.

قلت: اشتراط ذلك فى الاسم منبه على اشتراطه فى الخبر، إذ العلة واحدة. ثم قال:

وَوصْلُ (ما) بِذِى الحرُوفِ مُبطِلُ ... إعمالهَا وقَد يُبَقَّى العَمَلُ[1]

إذا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الأحرف ففيه وجهان:

أحدهما: أن تكون كافة فتبطل عملها نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِد﴾[2].

والثانى: أن تجعل ملغاة فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها. وهذا مسموع فى (ليت)[3] وقد حكى فى (إنما) وأجازه ابن السراج (والزجاج)[4] قياسا فى سائرها ووافقهم المصنف، ولذلك أطلق فى قوله: (وقَد يُبَقَّى العمل).

ومذهب سيبويه[5] جواز الوجهين فى (ليت) خاصة[6]، ومنع الثانى فى سائر أخواتها، لأن (ما) قد أزالت اختصاصها بالأسماء بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى (ليتما) وبهذا يبطل قوله فى شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع. ثم قال:

وجَائِزٌ رفعُكَ معطُوفًا علَى ... منصُوبِ إنَّ بَعد أنْ تَستكْمِلاَ

بمعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم (إن) المكسورة بشرط أن تستكمل خبرها و يكون المعطوف بعد الخبر نحو (إنّ زيداً ذاهب وعمرو) والنصب هو الوجه الظاهر.

ولذلك قال: (وجائِزٌ رفعُك).

---

(١) أ، ج.

(٢) سورة النساء ١٧١.

(٣) لبقاء اختصاصها.

(٤) أ، ب.

(٥) قال سيبويه ج١ ص٢٨٢ (وأما (ليتما زيدا منطلق) فإن الإلغاء فيه حسن. وقد كان رؤبة ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة الذبيانى:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلا ما بعوضة، أو يكون بمنزلة قوله إنما زيد منطلق) اهـ.

(٦) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء اهـ أشمونى ١/ ١٤٣.

ففهم أن النصب هو الأصل، فإن عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائى فى إجازته الرفع قبل الخبر مطلقا، والفراء فى إجازة ذلك بشرط خفاء إعراب الاسم(١).

ثم قال:

وألحقَتْ بإنَّ لكنَّ وأنْ ... مِن دُونِ ليتَ ولعَلَّ وكأنْ

أى: ألحقت (لكن وأنّ - المفتوحة) بإنّ - المكسورة، فى جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو (لكن زيداً قائم وعمر)، (وعلمت أن زيداً قائم وعمرو).

أما إلحاق (لكن) بها فمتفق عليه، وأما إلحاق (أن) المفتوحة، فمنعه بعض وأجازه بعض. قال فى التسهيل: وأن فى ذلك كإن على الأصح هـ(٢). فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك فى شرحه بأن يتقدمها على كقوله:

وإلا فاعلَمُوا أنّا وأنتُمْ ... بُغاةٌ ما بَقِينَا فِى شِقَاقِ(٣)

---

(١) بأن يكون مبنيا أو مقصورا أو مضافا للياء، ومثل ذلك لو خفى إعراب المعطوف نحو «إن محمدا ويحيى مسافران» وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ.

(٢) التسهيل ص٦٦.

(٣) قائله: بشر بن أبى خازم - بخاء وزاى معجمتين - وقصة ذلك أن قوما من آل بدر جاءوا الفزاريين فجزوا نواصيهم، وقالوا مننا عليكم ولم نقتلكم، فغضب بنو فزارة لذلك فقال بشر ذلك - وهو من الوافر.

الشرح: «بغاة» جمع باغ، وهو الظالم لأنه بغى الظلم، أى: طلبه «شقاق» بكسر الشين - وهو العداوة وهو مصدر شاقه، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة، وكأن كل واحد من المتشاقين قد صار فى شق وناحية غير الشق والناحية التى صار فيها الآخر.

المعنى: إذا جززتم نواصيهم فاجمعوها لنا، واحملوا الأسرى معهم، وإلا فإنا متعادون أبدا.

الإعراب: «وإلا» إن الشرطية الجازمة لفعلين ولا النافية وفعل الشرط محذوف والتقدير: إلا تفعلوا، مثلا «فاعلموا» الفاء واقعة فى جواب الشرط، اعلموا فعل أمر مبنى على حذف النون واو الجماعة فاعله والجملة فى محل جزم جواب الشرط «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمه «وأنتم» الواو لـلعطف أنتم مبتدأ وخبره محذوف والتقدير: وأنتم مثلنا «بغاة» خبر أن «ما» مصدرية ظرفية «بقينا» فعل وفاعل «فى شقاق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن.

=

أو معناه كقــوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[1]، [2] وهذا هو الصحيح.

لأن (أن) ههنا وما عــملت فيه بتــأويل الجملة فصح أن يعطف على مــحلها كالمكسورة.

وقوله: مِن دُونِ ليتَ ولعَلَّ وكأنّ

يعنى: أنه لا يــجــوز فى المعطوف على اسم هذه الــثــلاثة إلا النصب، ولا يجوز الرفع لا قبــل الخبر ولا بعده. لأن معنى الابتــداء قد يغير بدخــولها بخلاف (إن وأن ولكن) فإنها لا تغيــر معناه. أجاز الفراء الرفع مع الستة بعــد الخبر مطلقا وقبله بشرط خفاء إعراب الاسم.

وتلخــيص هذه المسألة أن نــصب المعطوف بعد الخــبــر وقبل الخــبر جــائز فى الجميع.

وأما رفعه فيجوز بعــد الخبر لا قبله فى (إنّ ولكنّ) باتفاق. (وأنّ) بعد العلم أو ما فى معناه على المختار.

فإن قلت: قــد ورد الرفع قبل الخبر فى قــوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[3].

قلت: حــمل سيبــويه[4] هذه الآية، وما أوهــم العطف قبل التــمام - على التقديم والتأخير.

= الشاهد: فى «أنا وأنتم بغاة» حــيث ورد فيه ما ظاهره أنه عــطف بالرفع قوله «وأنتم» على محل اسم «أن» الذى هو «نا» قبل أن يأتى بخبر «أن» الذى هو بغاة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧١، ابن هشام ١/٢٥٨ والسيوطى ص٣٨.

(١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٣.

(٣) سورة المائــدة ٦٩. فقد عطــف «والصابئون» قــبل استكــمال الخبــر وهو (من آمن .... الخ).

(٤) قال سيبويه ج١ ص٢٩٠ «وأما قوله عز وجل «والصابئــون» فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله «والصابئون» بعد ما مضى الخبر. اهـ.

قال المصنف: وأسهل منه تقديرٍ خبر قبل العاطف، مدلول عليه بخبر ما بعده[1].

فإن قلت: ما وجه رفع المعطوف على اسم إن وما ألحق بها؟

قلت: مذهب المحققين: أنه مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر (إن) عليه، وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وقد أوضح ذلك فى شرح التسهيل.

فإن قلت: ظاهر قوله:

وجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعطوفًا علَى   مَنصوبِ إنَّ ....

يخالف ما ذكرته.

قلت: تجوز فى تسميته معطوفا على الاسم، لأن صورته صورة المعطوف.

ثم قال: وخُفِّفَتْ إنَّ فَقلَّ العَمَلُ

إهمالها: إذا خففت هو القياس، لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه[2].

ومنه ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3].

ثم قال: وتَلْزمُ اللامُ إذا ما تُهمَلُ.

علة لزومها الفرق بين (إن) المخففة و (إن) النافية، وتسمى هذه اللام الفارقة.

فإن قلت: هل هى لام الابتداء أم غيرها؟

قلت: مذهب سيبويه[4] أنها لام الابتداء ألزمت للفرق وهو اختيار المصنف وهو مفهوم من قوله هنا (وتلزمُ اللامُ) يعنى اللام المتقدم ذكرها بعد المشددة.

---

(١) التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن والصابئون والنصارى كذلك، ومن آمن مبتدأ خبره فلا خوف والجملة خبر إن. اهـ صبان ١/ ٢٢٧.

(٢) قال سيبويه ج١ ص٢٨٣ «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول «إن عمرا لمنطلق» وأهل المدينة يقرأون «وإن كلا لمَا ليوفينهم» يخففون وينصبون.

(٣) سورة هود ١١١ - قراءة نافع - بإسكان النون وتخفيف الميم.

(٤) قال سيبويه ج١ ص٢٧٣ «فاعلم أنهم يقولون (إن زيد لذاهب وإن عمرو لخير «منك» لما خففها جعلها بمنزلة «لكن» حين خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التى هى بمنزلة «ما» التى ينفى بها ومثل ذلك «إن كل نفس لما عليها حافظ») اهـ.

وذهب الفارسى إلى أنها غيرها[1] ثم قال:

وربَّما استُغْنِيَ عنها إنْ بَدَا ... ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعتَمِدَا

مثال ذلك قول الشاعر:

أنَا ابْنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِن آلِ مالِكِ ... وإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرَامَ المعادِنِ[2]

ثم قال:

والفِعلُ إنْ لَم يكُ ناسِخًا فَلاَ ... تُلْفِيهِ غالبا بإنْ ذِي مُوصَلاَ

إذا خففت (إن) فالغالب (فيها)[3] أن يليها فعل ناسخ للابتداء نحو ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[4] ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾[5] ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[6] قال فى شرح التسهيل: ولا يكون غالبا إلا بلفظ الماضى.

---

(١) قال ابن عقيل ١/٢١٧ «فقال الفارسى: هى لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق» اهـ.

(٢) قائله: الطرماح الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نفر» والطرماح فى اللغة الطويل وقيل: سمى الطرماح لزهوه، والطرماح: الذى يرفع رأسه زهوا، وهو شاعر طائى - والبيت من الطويل.

الشرح: «أنا ابن» يروى مكانه «نحن»، «أباة» جمع آب - اسم فاعل من أبى يأبى، أى: امتنع، «الضيم» الظلم، «مالك» هو اسم أبى قبيلة الشاعر «كرام المعادن» طيبة الأصول، شريفة المحتد.

المعنى: أنا من آل مالك الذين يأبون الظلم والمذلة، وقد كانت قبيلتى كريمة الأصول والأنساب.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «أباة» مضاف إليه «الضيم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان أو حال من الخبر «مالك» مضاف إلى آل «وإن» مخففة من الثقيلة «مالك» مبتدأ «كانت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث واسمه مستتر فيه «كرام» خبر كان «المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك.

الشاهد: فى «وإن مالك كانت» ترك اللام الفارقة بعد «إن» المخففة، لوجود القرينة المعنوية، وهى كون المقام للمدح والإثبات لا للنفى، والتقدير: وإن مالك لكانت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٢، ابن هشام ١/٢٧٣، ابن عقيل ١/٢١٦، والسندوبى والاصطهناوى، الأشمونى ١/١٤٥ المكودى ص٤٢ السيوطى ص٣٩.

(٣) ب - قال ابن عقيل ١/٢١٧ «ويقل أن يليها غير الناسخ».

(٤) سورة البقرة ١٤٣.

(٥) سورة الإسراء ٧٣.

(٦) سورة الأعراف ١٠٢.

وأشار بقوله «غالبا» إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ كقوله:

شَلَّت يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً[1] . . . .

قال الشارح[2] (وأما نحو)[3] ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4] وقوله (إن قتلت لمسلما) فقليل، وأقل منه (إن يَزِينُكَ لنفسُكَ وإن يشينُكَ لَهِيَهْ)[5].

ثم قال:

وإنْ تُخَفَّفْ «أنَّ» فاسمُها استَكَنْ والخَبَر اجْعَلْ جُملةً مِن بَعدِ أنْ

إذا خففت «أن» المفتوحة لم تلغ كما ألغيت «إن»[6] المكسورة.

ولكن ينوى اسمها ولا يلفظ به إلا فى ضرورة كقوله:

---

(١) صدر بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله وهو من الكامل.

وعجزه: حلت عليك عقوبة المتعمد.

الشرح: «شلت» - بفتح الشين - وأصل الفعل شللت - بكسر العين - «حلت عليك» أى: نزلت بك، ويروى فى مكانه «وجبت عليك».

المعنى: أشل الله يدك أيها القاتل، لأنك قتلت مسلما ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل.

الإعراب: «شلت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يمينك» فاعل والكاف مضاف إليه «إن مخففة من الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلما» اللام فارقة مسلما مفعول «حلت» فعل ماض والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحلت «عقوبة» فاعل «المتعمد» مضاف إليه.

الشاهد: فى «إن قتلت لمسلما» حيث ولى «إن» المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٢، وابن هشام ١/ ٢٦٤، ابن عقيل ١/ ٢١٨، والسندوبى، والأصطهناوى، والأشمونى ١/ ١٤٥، المكودى ص٤٢، والسيوطى ص٩٣، وكذا فى الهمع ١/ ١٤٢، والإنصاف ٢/ ٣٧٣.

(٢) راجع الشارح ص٧٢.

(٣) ب، ج وأما أ «وإنما».

(٤) سورة القلم ٥١.

(٥) يزينك - بفتح الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون.

(٦) ب، ج.

فلو أنَّكِ فِى يومِ الرَّخاءِ سألْتِنى طلاقَكِ لَم أبخلْ وأنتِ صَدِيقُ[1]

(ولكون)[2] عملها لا يظهر غالبا تجوَّز بعضهم فقال: ألغيت، ومراده ما ذكرت.

وتجوَّز المصنف فى قوله (استكنَّ)، لأن الضمير المنصوب لا يستكن، والحرف لا يستكن فيه الضمير وإنما هو محذوف لا مستكن.

وقوله: والخبرَ اجْعَلْ جُملةً ...... يشمل الاسمية والفعلية.

أَما الاسمية فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين (أن) كقوله:

فى فِتْيةٍ كسيُوفِ الهِنْدِ قَد عَلِمُوا أنْ هَالِكٌ كلُّ مَن يَحْفَى ويَنْتعِلُ[3]

---

(١) قال العينى: أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائله، وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من الطويل.
المعنى: لو أنك سألتنى إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لى - وخص يوم الرخاء، لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى يوم الشدة.
الإعراب: «فلو» شرطية غير جازمة «أنك» أن مخففة من الثقيلة والكاف اسمها «فى يوم» جار ومجرور متعلق بسألتنى «الرخاء» مضاف إليه «سألتنى» فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول «فراقك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أبخل» فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط «وأنت» الواو للحال أنت ضمير مبتدأ «صديق» خبره، والجملة فى محل نصب حال.
الشاهد: فى «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة وبرز اسمها - وهو الكاف وذلك قليل، والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جملة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ٢١٩/١، والأشمونى ١٤٦/١، السندوبى.
(٢) أ، ج وفى ب «ولكن».
(٣) قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وقيل: عبد الله بن الأعور، وقيل غير ذلك، كذا قال العينى. وهو من البسيط.
الشرح: «فتية» بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى، وهو السخى الكريم، وكذلك الفتيان، «من يحفى» من حفى يحفى - من باب علم يعلم - وهو الذى يمشى بلا خف ونعل، ولكن أراد به ههنا الفقير «منتعل» من انتعل إذا لبس النعل، وأراد به الغنى.
المعنى: هم بين فتية كالسيوف الهندية فى مضائهم وحدتهم وأنهم موطنون - أنفسهم على الموت موقنون به لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان غنيا أو فقيرا. =

وأما اللفظية ففيها تفصيل.

فإن كانت مصدرة بفعل دعاء أو بفعل متصرف لم يحتج إلى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾[1] ومثال غير المتصرف ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[2] وإن صدرت بفعل غير هذين فصل غالبا بقد نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[3].

أو حرف تنفيس نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[4] أو حرف نفى نحو ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾[5] او لو نحو ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا﴾[6].

وإلى هذا أشار بقوله: (وإن يكُنْ فِعلاً إلخ).

وأشار بقوله (فالأحسن الفصل)[7] إلى أنه قد يرد غير مفصول. ومنه:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فجَادُوا ... قبلَ أنْ يُسألُوا بأعظَمِ سُؤْلِ[8]

= الإعراب: «فى فتية» جار ومجرور فى محل النصب على الحال من كلمة فى بيت قبله «كسيوف» جار ومجرور صفة لفتية «الهند» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة صفة أيضا لفتية «أن» مخففة من الثقيلة «هالك» خبر مقدم «كل» مبتدأ مؤخر «من» اسم موصول مضاف إليه «يحفى» فعل مضارع والفاعل ضمير و«ينتعل» عطف عليه وجملة يحفى لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والجملة فى موضع مفعول علموا.

الشاهد: فى «أن هالك»، حيث خفف «إن» عن المثقلة وجاء خبرها جملة اسمية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٧٣، والسندوبى، والمكودى ص ٤٣، والسيوطى ٣٩، والشاهد رقم ٥٩ فى الخزانة وسيبويه ١٠ ص ٢٨٢.

(١) من الآية ٩ من سورة النور.

(٢) الآية ٣٠ من سورة النجم.

(٣) من الآية ١١٣ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٥) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٦) من الآية، ١٤ من سورة سبأ. (٧) ب، جـ.

(٨) قال العينى: لم أقف على اسم قائله. وبحثت فلم أعثر على قائله.

وهو من الخفيف.

الشرح: «يؤملون» على صيغة المجهول، «فجادوا»، من جاد يجود إذا تكرم «يسألوا» على صيغة المجهول «سؤل» بضم السين - مسئول. =

وخصه بعضهم بالضرورة.

وأشار بقوله (وقليلٌ ذكرُ لَوْ) إلى قلة ذكرها فى كتب النحو لا إلى قلة استعمالها فى كلام العرب.

ثم قال:

وخُفِّفَتْ كأنَّ أيضًا فنُوِى مَنْصُوبُهَا وثابِتًا أيضا رُوِى

تَخفف (كأن) فلا تلغى (فهى)[1] مثل أن المفتوحة، وقد أطلق بعضهم الإلغاء[2] عليها واسمها فى الغالب منوى كاسم (أن) ولا يلزم فى خبرها أن يكون جملة بل يكون جملة ومفردا.

فمثال كونه جملة:

ووجهٍ مُشرِق النَّحرِ كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[3]

= المعنى: علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا وجادوا لهم، ولم يحوجوهم إلى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوا شيئا - بأعظم مسئول.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة نائب الفاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن المخففة «فجادوا» فعل وفاعل «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة فاعل وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إلى قبل «بأعظم»، جار ومجرور متعلق بجاد «سؤل» مضاف إلى أعظم.

الشاهد: فى «أن يؤملون» حيث جاء خبر «أن» المخففة من الثقيلة فعلا مضارعا، ولا فاصل بين «أن» وجملة الخبر - وهو نادر - والكثير: أن سيؤملون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٣ ابن هشام ١/ ٣٦٧، ابن عقيل ١/ ٢٢١، داود، السندوبى، الأصطهناوى، الأشمونى ١/ ١٤٧، المكودى ص٤٣، السيوطى ص٣٩، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٤٣.

(١) أ، ج وفى ب «فهو».

(٢) وعليه الكوفيون اهـ همع ١/ ١٤٣.

(٣) قال العينى: هذا البيت، احتج به سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد وهو من الهزج.

الشرح: «ووجه» وروى«ونحر»، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله «ثدييه» عائدة إلى «وجه» أو نحوه، بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديى- صاحبه، فحذف المضاف وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه، وأنشده الزمخشرى: ونحر مشرق اللون. =

ومثال كونه مفردا قوله:

.... كأنْ ظبيةٌ تعطُو إلَى وَارقِ السَّلمْ(١)

= «مشرق اللون» مضيء اللون، «حقان» تثنية حقة وحذفت التاء التى فى المفرد من التثنية كما حذفت فى «خصية وألية» فقالوا «خصيان وأليان».
المعنى: إن هذا الصدر مضيء، أعلاه، وكأن الثديين فيه حقان فى الاستدارة. والصغر.
الإعراب: «ووجه» الواو واو رب وجه مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة «اللون» مضاف إليه «كأن» مخففة من الثقيلة «ثدييه» اسمها «حقان» خبرها.
وعلى رواية الرفع «ثدياه حقان» مبتدأ وخبر والجملة فى محل رفع خبر كان واسمها محذوف والتقدير: كأنه - أى: الحال والشأن - ثدياه حقان.
الشاهد: فى «كأن ثدياه حقان» حيث خففت «كأن» والغى عملها وحذف اسمها ووقع خبرها جملة، وأصله «كأنه» والضمير للوجه أو للنحر أو للشأن والجملة الاسمية خبر.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٣ وابن هشام ١/ ٢٧١. وابن عقيل ١/ ٢٢٣، والأشمونى ١/ ١٤٧، والمكودى ص٤٣، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٤٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨/ ٨٢، والشاهد رقم ٨٧١ من خزانة الأدب. وسيبويه ج١ ص٢٨١، والإنصاف ١/ ١٢٥.

(١) قائله: هو: أرقم بن علباء اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها، وقال النحاس: هو لابن صريم اليشكرى، وقال ابن هشام: هو لباغث اليشكرى، ويشكر مضارع منقول من شكر، وهو من الطويل.
وصدره: ويوما توافينا بوجه مقسم
الشرح: «توافينا» تجيئنا وتزورنا، «وجه مقسم» - بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين - جميل حسن «تعطو» تتناول «وارق السلم»: شجر السلم المورق، من إضافة الصفة إلى الموصوف، والسلم شجر العضاة. الواحدة سلمة.
المعنى: إن هذه المحبوبة تأتى إلينا فى بعض الأحيان بوجه نضر. كأنها فى قدها واعتدالها وخفتها ظبية تتناول الشجر المخصوص.
الإعراب: «ويوما» ظرف منصوب بتوافينا «توافينا» توافى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى ونا مفعول به «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافى «مقسم» صفة لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل «ظبية» - بالرفع - خبر «كأن» واسمها محذوف كأنها ظبية وبالنصب - اسم كأن والخبر محذوف - وبالجر - الكاف حرف جر وأن حرف زائد «وظبية» مجرور بالكاف - «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على الظبية والجملة صفة لظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه. =

على رواية الرفع.

وأشار بقوله: وثابتا أيضًا رُوِى إلى (كأن ثدييه حقان)، وكأن ظبية فى رواية النصب فى كلامه فى التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر.

قال فيه: وقد يبرز اسمها فى الشعر.

فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف (إن وأن وكأن «وسكت عن» لعل ولكن) فما حكمهما؟.

قلتَ: أما «لعل» فلا تخفف[1].

وأما «لكن» فإذا خففت لم[2] تعمل وستأتى فى حروف العطف[3].

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياسا[4].

وقد حكى عن يونس أنه حكاه عن العرب[5].

= الشاهد: فى «كأن» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وجاء خبرها مفردا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٣، ابن هشام ١/ ٢٧٠، السندوبى، الأشمونى ١/١٤٧، المكودى ص٤٣، السيوطى ص٣٩، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/١٤٣ وذكره ابن هشام فى المغنى ١/٢٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨/٨٣، والشاهد رقم ٨٧٠ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٢٨١.

(١) قال السيوطى فى الهمع: ١/١٤٣: (لا تخفف لعل. وقال الفارسى: تخفف وتعمل فى ضمير الشأن محذوفا) اهـ.

(٢) أ، ج وفى ب (فلا).

(٣) قال السيوطى فى الهمع: ١/١٤٣ (تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل وبزاول موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل) اهـ.

(٤) على (أن وإن وكأن) اهـ همع ١/١٤٣.

(٥) راجع الأشمونى ١/١٤٨.

«لا» التى لنفى الجنس

قال: عَمَلَ إنَّ اجعلْ لِلا فى نكِرهْ

اعلم أن (لا) حرف مشترك، فأصلها ألاّ تعمل، وقد أعملت عمل (ليس) تارة وعمل (إن) أخرى.

وإنما تعمل عمل إن بشروط:

الأول: أن يكون اسمها نكرة فلا تعمل فى المعارف، وأما نحو:

لاهيْثَم الليلةَ لِلمَطى[1] . . . .

فمؤول بنكرة.

الثانى: أن يتصل بها، فلو فصل بطل عملها. قال فى التسهيل: بإجماع[2] وفيه خلاف ضعيف.

---

(١) صدر بيت لم يتعرض العينى لقائله، وقال فى الدرر اللوامع: البيت لبعض بنى دبير - وبعده: ولافتى مثل ابن خيبرى.
وهو من شواهد سيبويه الخمسين التى لا يعلم قائلها.
الشرح: «هيثم» المراد به هيثم بن الأشتر - وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت فى حدائه الإبل «ابن خيبرى» المراد به: جميل صاحب بثينة فيكون نسبه إلى أحد أجداده، ونعته بالفتوة لأنه كان شجاعا يحمى أدبار المطى من الأعداء.
الإعراب: «لا» نافية للجنس «هيثم» اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب «الليلة» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات «للمطى»، جار ومجرور متعلق بما تعلق به الظرف.
الشاهد: فى «لا هيثم» حيث دخلت «لا» النافية للجنس على علم معرفة وهى لا تعمل إلا فى النكرة فهو مؤول. إما بتقدير مضاف، وهو «مثل» وإما بتأويل العلم باسم الجنس وقد أورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: ﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا﴾ أنه على تقدير مثل ملء فحذفت مثل كما حذفت من لاهيثم.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/ ١٤٩، الشاطبى. وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ١٠٣ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٤٥، والشاهد رقم ٢٦١ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٣٤٤.

(٢) قال فى التسهيل: ص٦٨ (فصل: إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل بإجماع).

الثالث: أن يقصد نفى الجنس على سبيل الاستغراق.

فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل (إن) مفردة نحو (لا رجل فى الدار) ومكررة نحو (لا حول ولا قوة)[1].

ولكن يجب العمل إن أفردت، ويجوز إن كررت.

ثم قال: **فانصِبْ بها مُضافًا أو مُضارِعَهْ**

اسم «لا» هذه ثلاثة أقسام:

مضاف، ومضارع للمضاف - أى: مشابه له - ويسمى المطول: وهو ما كان عاملا فيما بعده عمل الفعل أو مركبا من معطوف ومعطوف عليه، ومفرد.

فالمضاف ومضارعه منصوبان بها نحو: (لا طالبَ علمٍ محرومٌ ولا طالعًا جبلاً ظاهرٌ) والمفرد يأتى حكمه.

ثم قال: **وبعد ذاكَ الخبر اذكُر رافعَهْ**

أى: اذكر (الخبر)[2] بعد نصب الاسم رافعا له (بلا) لأنها تعمل عمل (إن) قال الشلوبين: لا خلاف (فى أن رفع الخبر بها)[3] عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسم ففيه خلاف.

مذهب الأخفش[4]: أنها أيضا رافعة له، وذكر فى التسهيل: أنه الأصح[5].

ومذهب سيبويه[6]: أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، وأنها لم تعمل إلا فى الاسم.

---

(١) الشروط عند الأشمونى سبعة: ١- أن تكون نافية. ٢- وأن يكون منفيها الجنس. ٣- وأن يكون نفيه نصبا. ٤- وألا يدخل عليها جار. ٥- وأن يكون اسمها نكرة. ٦- وأن يتصل بها. ٧- وأن يكون خبرها أيضا نكرة اهـ ١/ ١٤٩.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفى ب «فى ألا يرتفع الخبر بها».

(٤) دليله: أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله. اهـ صبان ٢/ ٥ وإليه أميل.

(٥) قال فى التسهيل ص٦٧: «ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع «لا» بها عند الجميع وكذا مع التركيب على الأصح».

(٦) قال سيبويه ج١ ص٣٤٥: «واعلم أن لا وما عملت فيه فى موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ» اهـ.

وفهم من قوله (وبعدَ ذاك).

أن خبرها لا يتقدم على اسمها. وهو واضح[1].

ثم انتقل إلى المفرد فقال: وركِّبِ المفردَ فاتحًا.

سبب بنائه عند سيبويه[2] والجماعة تركيبه مع «لا» كخمسةَ عشرَ.

والمفرد فى هذا الباب ما ليس مضافا، ولا شبيها به، فشمل المثنى والمجموع.

ويبنى على ما نصب به، فإن كان ينصب بالفتحة بنى عليها نحو (لا رجل) أو بالياء فكذلك نحو (لا غلاميْن. ولا حامدين لزيد)، وإن كان ينصب بالكسرة جاز فيه وجهان:

استصحاب كسرة وفتحة خلافا لابن عصفور فى التزام فتحه.

قال المصنف: والفتح أولى. هـ[3]، وبالوجهين روى قوله:

. . . . وَلا لَذَّاتَ لِلشَّيبِ[4]

---

(١) راجع الأشمونى فى ١/ ١٥٠.

(٢) قال سيبويه ج١ ص٣٤٥ «. . . ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم. لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر . . . فجعلت وما بعدها كخمسة عشر فى اللفظ وهى عاملة فيما بعدها كما قالوا يابن أم فهى مثلها في اللفظ وفى أن الأول عامل فى الآخر» اهـ.

(٣) قال في التسهيل ص٦٧ «والفتح في نحو ولا لذات للشيب أولى من الكسر».

(٤) جزء من بيت لسلامة بن جندل السعدى - يأسف على فراق الشباب من قصيدة بائية من البسيط.

وتمامه: إن الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ . . . .، ويروى أودى الشباب.

الشرح: «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب»، - بكسر الشين - أى: لذى الشيب.

المعنى: إن الشباب الذى تحمد عواقبه وترتاح له النفوس - فيه نجد اللذة، ولا لذة فى زمن الشيخوخة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسمها «الذى» اسم موصول نعت للشباب «مجد» يجوز أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد و «عواقبه» على هذا نائب فاعل مجد لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول، ويجوز أن يكون «مجد» خبرا مقدما و«عواقبه» مبتدأ مؤخرا وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب =

وخالف المبرد فى نحـو (لا غلامين ولا حامدين) فقال همـا معربان[1] وفى عبـارته هنا قصور حيث قـال: (فاتحا) بل الصـواب على ما ينصب به ليشـمل ما فصلناه.

ولو قال: وركب المفـرد كالنصب لأجاد، ثم مثل: (كـلا حول ولا قوة) ثم بين ما يجوز فى هذا المثال ونحوه فقال:

والثَّانِ اجْعَلا   مرفُوعا أو مَنصُوبا أو مُركَّبا

يعنى: مع فتح الأول، فـإن رفع الأول امتنع نصب الثـانى، إذ لا وجه له، وجاز رفعه وتركيبه فلهذا قال: **وإن رفعْتَ أوَّلا لا تَنصِبَا.**

فالحاصل خمسة أوجه:

الأول: (لا حولَ ولا قوة) بفتحهما على التركيب، والكلام جملتان.

الثانى: (لا حولَ ولا قـوة) بفتح الأول على التـركيب ونصب الثـانى على موضع اسم «لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية والكلام جملة واحدة.

الثالث: «لا حول ولا قـوةٌ» بفتح الأول على التـركيب أيضـا ورفع الثانى عطفا على مـوضع «لا» واسمهـا، فإنهمـا فى موضع رفع بالابتداء و «لا» الثـانية عاملة عمل «ليس» فيكون الكلام جملتين.

= لأنه مصـدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع. وعلى كـل حال فجملة «مـجد عواقـبه» - سواء أقـدرت مبتـدأ أم لم تقدر - لا مـحل لها من الإعراب صلـة الموصول «فيـه» جار ومجرور مـتعلق بنلذ «نلذ» فعل مـضارع وفاعله ضمـير مستـتر فيه «ولا» نافـية للجنس «لذات» اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفـتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد: فى «ولا لذات» حيث يجـوز فى «لذات» البناء على الكسر والفتح جمـيعا لأن اسم لا إذا كان جمعـا بألف وتاء يجوز فيه الوجهان البـناء على الفتح والبناء على الكسر والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٢٢٦، داود، السندوبى، الأصطهناوى، الأشمـونى ١/ ١٥١، ابن هشام ١/ ١٧٦ وذكره فى شـذور الذهب ٧٥، والتسـهيل لابن مالك ص٦.

(١) لأنه لم يعهد فـيهما التركـيب مع شىء آخر، بل ولا وجد فى كلام العـرب مثنى وجمع مبنيان. ونقض بأنه قال ببنائهما فى النداء فكذا هنا. اهـ الهمع ١/ ١٤٦.

الرابع: «لا حولٌ ولا قوةٌ» برفعِ الأول والثـانى، فرفع الأول على وجهين[1] «على»[2] الابتداء و «لا» ملغـاة أو على إعمـالها عمل «ليس». ورفع الـثانى على وجهين: إعمال «لا» عمل «ليس» وعطفه على الأول.

الخامس: «لا حولٌ ولا قـوةَ» برفع الأول على الوجهين وفـتح الثانى على التركيب.

ثم قال:

ومُفردًا نعتًا لمبنيٍّ يَلِى فافْتَحْ أو انصِبَنْ أوِ ارفَعْ تَعْدِلِ

يجوز فى نعت اسم «لا» المبنى ثلاثة أوجه:

فتحه ونصبه، ورفعه بشرطين: أحدهما أن يكون مفردا، والثانى: أن يتصل بالاسم، ولهذا قـال: «يلى» أى: يلى المنعوت فـتقول: «لا رجل ظـريف» بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا لعمل «لا» وبالرفع اعتبارا لعمل الابتداء.

فلو انفصل عن المنعـوت نحو «لا رجل فى الدار ظريفـا» أو كان غير مـفرد أعنى: مضـافا أو شبيـها به نحو «لا رجل طالعا جـبلا»[3] امتنع البناء على الفتح وجاز النصب والرفع، وهذا معنى قوله:

وغيرَ ما يَلِى وغيرَ المُفْرَدِ لاتبْنِ، وانصبْهُ أو الرَّفْعَ اقصدِ

فإن قلت: هذا حكم نعت المبنى. فما حكم نعت المعرب؟

قلت: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقا، وقد وهم من منع الرفع.

ثم كمل حكم المعطوف فقال:

والعطفُ إِنْ لم تَكرَّرْ (لا) اَحكُمَا له بما للنعتِ ذِى الفصْلِ انتَمَى

يعنى: أن المعطوف عطف نسق، إن لم يتكرر مـعه (لا) جـاز رفعه ونصـبه كالنعت المفصول.

(١) أ، ج.
(٢) أ، ب.
(٣) أ، ب.

كقوله:

فَلا أبَ وابْنًا مِثْلُ مروانَ وابنِه[1] . . . .

وحكى الأخفش فتحه على نية «لا» وهو قليل[2].

---

(1) هو صدر بيت من الطويل. قال العيني: قائله: رجل من بنى عبد مناة فيما زعمه أبو عبيد البكرى وأنشده سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد ج١ ص٣٤٩. ولم ينسبه أحد من شراحه.

وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا - وهو من الخمسين المجهولة القائل.

الشرح: «مروان» هو ابن الحكم بن العاص بن أمية «وابنه» هو: عبد الملك بن مروان لأنه يمدحهما «المجد» العز والشرف وكرم النجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد، «ارتدى» لبس الرداء «تأزرا» لبس الإزار والارتداء والاتزار بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه. «مثل» يحتمل أن يكون خبرا مرفوعا فلا حذف. وأن يكون صفة بالرفع على المحل، وبالنصب على اللفظ والخبر محذوف.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب «وابنا» معطوف على محل اسم لا «مثل» بالنصب على أنه صفة لاسم لا وما عطف عليه، وعلى هذا خبر لا محذوف، والتقدير: لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان، والرفع على أن يكون خبر لا «مروان» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «وابنه» معطوف على مروان وضمير الغائب على مروان مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بالمجد» متعلق بالفعل المحذوف «ارتدى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «وتأزرا» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية.

الشاهد: فى «لا أب وابنا» حيث عطف على اسم «لا» النافية للجنس، لم يكرر «لا» وجاء المعطوف منصوبا، ويجوز فيه الرفع. وذلك أن «لا» إذا لم تكرر وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز فى الثانى النصب والرفع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٦، وابن هشام ١/ ٢٨٩، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/ ١٥٣، والمكودى ص٤٥ والسيوطى ص٤١ وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٤٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ١٠١ والشاهد رقم ٢٦٣ فى خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج١ ص٣٤٩.

(2) وأما حكاية الأخفش لا رجل ولا امرأة بالفتح - فشاذة - إذ لا يصح البناء لوجود الفصل بحرف العطف - وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة، فحذفت «لا» وأبقى البناء بحاله على نيتها، اهـ أوضح المسالك وشرحه ١/ ٢٩٠.

فإن تكررت «لا» فقد تقدم حكمه.

فإن قلت: قد فهم من كلامه حكم النعت «وحكم»[1] النسق فما حكم بقية التوابع؟

قلت: أما البدل الصالح لعمل «لا» وعطف البيان عند من أجازه فى النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب. فإن كان البدل معرفة تعين رفعه إذ المعرفة لا تصلح لعمل «لا».

وأما التوكيد فقيل لا يدخل فى هذا الباب لأن النكرة لا تؤكد.

قلت: إنما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوى، وأما اللفظى فلا يمتنع.

ثم قال:

وأعْطِ (لا) مع هَمْزَةِ استِفْهام ... ما تَستحِقُّ دُونَ الاستِفْهامِ

إذا دخلت الهمزة على (لا) فلها أربعة معان:

(أحدها)[2]: وهو الأكثر أن تكون للتوبيخ والإنكار كقوله:

ألا طِعَانَ ألا فِرسَانَ عاديَةً[3] ....

(١) ب، ج وفى أ «وعطف».

(٢) أ، ب وفى ح (أحدهما).

(٣) صدر بيت. قائله: حسان بن ثابت الأنصارى، وهو من قصيدة يهجو بها الحرث بن كعب المجاشعى.

وعجزه: إلا تجشؤكم حول التنانير. وذكر البيت فى ب - وهو من البسيط.

الشرح: «طعان» من طاعن تطاعن مطاعنة وطعانا، «فرسان» الفوارس جمع فارس وهو جمع شاذ لا يقاس عليه «عادية» من العدو - بالعين - ويقال بالغين المعجمة من الغدو «تجشؤكم» - بالجيم والشين - من تجشأت تجشؤا وهو من الجشاء - وهو دليل الامتلاء من الطعام «التنانير» جمع تنور وهو ما يخبز فيه.

المعنى: يقول هذا لبنى الحرث بن كعب ومنهم النجاشى وكان يهاجيه فجعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقتال.

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام ولا النافية للجنس والحرفان للتوبيخ والإنكار «طعان» =

الثانى: أن تكون لمجرد الاستفهام عن النفى كقوله:

ألا اصطبارَ لِسَلْمَى أمْ لهَا جَلَدٌ(١)

= اسم لا وخبرها محذوف أى: لكم «ألا» مثل السابقة «فرسان» اسمها «عادية» - بالنصب صفة لفرسان وقيل حال منه وخبر لا محذوف، وبالرفع - يجوز أن يكون صفة لاسم لا باعتبار محله مع لا، أو تجعله خبر لا «إلا» أداة استثناء «تجشؤكم» يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله، ويجوز نصبه على الاستثناء المنقطع «حول» ظرف متعلق بتجشؤ «التنانير» مضاف إليه.

الشاهد: فى «ألا طعان» حيث جاء فيه التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٧٧، والسندوبى، وداود والأصطهناوى، والأشمونى ١/ ١٥٣، والسيوطى ص٤١، وأيضا - ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٤٧، وذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ٦٦، وسيبويه فى كتابه ج١ ص٣٥٨.

(١) صدر بيت قائله: قيس بن الملوح. وروى ألا اصطبار لليلى. وهو من البسيط.

وعجزه: إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى. وذكر البيت فى (ب).

الشرح: «اصطبار» تصبر وجلد وسلوان واحتمال، «لاقاه أمثالى» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرف «ألاقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «الذى» اسم موصول مفعول ألاقى «لاقاه» فعل ماض والهاء مفعول «أمثالى» فاعل وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها والمراد من الهمزة و «لا» جميعا الاستفهام عن النفى. وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٧ وابن هشام ص١/ ٢٩١ وابن عقيل ١/ ٢٣٤ والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ١٥٣، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢٤٧، وابن هشام فى المغنى ١/ ٦٦.

وللا مع الهمزة فى هذين المعنيين من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجردة من الهمزة.

والثالث: أن تكون للتمنى كقوله:

ألا عُمرَ ولىّ مُستطَاعٌ رجُوعُهُ[1] ....

ولها عند المازنى والمبرد فى التمنى مالها مجردة من جميع الأحكام السابقة.

وذهب الخليل وسيبويه[2] والجرمى ومن وافقهم إلى أنها تعمل فى الاسم خاصة، ولا خبر لها. ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ؛ ولا تلغى ولا تعمل عمل «ليس»[3].

---

(١) قال العينى: احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائل، وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الطويل.
وعجزه: فيرأب ما أثأت يد الغفلات.
الشرح: «ولى» أدبر، وذهب، «فيرأب» من رأبت الإناء إذا أصلحته يجبر ويصلح، «أثأت» فتقت وصدعت وشعبت، وأفسدت، وتقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء إذا أصلح ما فسد منهما.
المعنى: أتمنى رجوع العمر الذى مضى لأصلح ما أفسدته فى زمن الغفلة والجهل.
الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمنى، ويقال: الهمزة للاستفهام وأريد بها التمنى، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا «عمر» اسمها «ولى» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى والفاعل مستتر فيه «ما» اسم موصول مفعول «أثأت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يد» فاعل «الغفلات» مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره أثأته.
الشاهد: فى «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمنى وهذا كثير فى كلام العرب. ومما يدل على كون «ألا» للتمنى فى البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٧ وابن عقيل ١/ ٢٣٥، والسندوبى، وداود، والأصطهناوى، والأشمونى ١/ ١٥٣، والسيوطى ص٤١، وابن هشام ١/ ٢٩٣، وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ٦٦١، وسيبويه فى كتابه ج١ ص٣٥٨.

(٢) راجع الكتاب ج١ ص٣٥٩.

(٣) قال الأشمونى ج١ ص١٥٣ (فعند الخليل وسيبويه أن «ألا» هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت. =

والرابع: أن تكون للعرض والتحضيض. فلا يليها: حينئذ إلا فعل ظاهر أو مقدر أو معمول فعل مؤخر. ولا تعمل عمل «إن» ولا عمل «ليس» لأنها مختصة بالفعل.

وما ذكره ابن الحاجب: من أن التى للعرض تعمل عمل «إن» لم يصح[1].

وقد ذهب بعضهم: إلى أن التى للعرض ليست مركبة من الهمزة و «لا» النافية بل هى حرف بسيط.

وأما (ألا)[2] (التى)[3] للاستفتاح فهى غير مركبة على الأظهر خلافا لمن قال بتركيبها.

إذا تقرر هذا، فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين: أحدهما: أنه أطلق فشمل التى للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول بأنها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الإطلاق.

قلت: قد استثناها فى الكافية والتسهيل. فدل على أنها عنده (مركبة)[4].

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازنى والمبرد فى تسوية التى للتمنى بالتى للتوبيخ والإنكار، والتى لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه فى غير هذا الكتاب.

ثم قال:

وشَاعَ فِى ذَا البَابِ إسقَاطُ الخَبَرْ　　　إذَا المُرَادُ مع سُقُوطِهِ ظَهَرْ

= وخالفهما المازنى والمبرد - فجعلاها كالمجرد من الهمزة - ولا حجة لهما فى البيت، إذ لا يتعين كون «مستطاع» خبرا أو صفة، «ورجوعه» فاعلا، بل يجوز كون «مستطاع» خبرا مقدما، و«رجوعه» مبتدأ مؤخرا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك) اهـ وإلى مذهب سيبويه أميل.

(١) الكافية ١/ ٢٦١.

(٢) أ، ج.

(٣) ج، ب.

(٤) أ، ج.

إذا علم خبر «لا» كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين ومن حذفه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[1].

وإن لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب[2]، ولذلك قال: (إذَا المرادُ مع سُقُوطِهِ ظَهَرْ).

ولا فرق بين الظرف وغيره خلافا لمن فصل.

ثم انتقل إلى القسم الثالث من نواسخ الابتداء فقال:

---

(١) سورة الشعراء ٥٠.

(٢) قوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله».

وقول الشاعر:

ورد جازرهم حرفا مصرمة ... ولا كريم من الولدان مصبوح

اهـ ابن عقيل ١/ ٢٣٦.

ظن وأخواتها

انصبْ بِفِعلِ القَلْبِ جُزأَيِ ابتدَا

أفعال هذا الباب قسمان:

قلبى: وهو ما دل على يقين أو ظن أو عليهما، أو غير قلبى: وهو ما دل على تصيير.

وجميعها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبى يعمل العَمل المذكور، فلذلك قال (أعنى أرى).

وهو بمعنى: علم. وقد تكون للظن، وقد اجتمعا فى قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ﴿٦﴾ وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾[1] أى: يظنونه ونعلمه.

فإن كانت بصرية أو من الرَّأى أو بمعنى أصاب رِئَتَهُ، تعدّت إلى واحد، وإن كانت علمية فستأتى[2].

ثم قال: (خَالَ) بمعنى ظن، وقد تكون لليقين، فإن كانت بمعنى تكبَّر أو ظَلِعَ. يقال: «ظَلَعَ الفرس» إذا غمز فى مشيه فهى لازمة.

ثم قال: (عَلِمْتُ) علم اليقين، فإن كانت بمعنى عرف تعدت إلى واحد وستأتى. وإن كانت بمعنى صار (ذا علم)[3] فهى لازمة.

ثم قال: (وَجدَ) بمعنى علم، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد وإن كانت بمعنى استغنى أو حَزِنَ أو حقد فهى لازمة.

ثم قال: (ظنَّ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم فيما طريقه النظر، فإن كانت بمعنى أنهم تعدت إلى واحد وستأتى.

ثم قال: (حسبْتُ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم وهو قليل، فإن كانت من الحسبة - وهى لون - فهى لازمة.

---

(١) سورة المعارج ٦، ٧.

(٢) فى قول ابن مالك (ولرأى الرؤيا أنم ما لعلما).

(٣) ج وفى أ، ب (أعلم).

ثم قال: (وزَعمتُ) لغير المتيقن، ومصدرها زَعْم وزُعْم وزِعْم[1].

قال السيرافي: الزَّعْمُ قولٌ يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح.

فإن كانت بمعنى كفَل أو رأس تعدت إلى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف الجر. وإن كانت بمعنى سَمِنَ وهُزِل فهي لازمة.

ثم قال (عدّ) للظن كقوله:

فلا تَعدُدِ المولَى شريكَكَ فِي الغِنَى[2] . . . .

فإن كانت بمعنى «حسَب» من (الحسبان)[3] تعدت إلى واحد.

ثم قال: (حَجَا) للظن، وهي غريبة ومضارعها يحجو، فإن كانت بمعنى غلب من المُحَاجاة، أو قصَد أو ردَّ، أو ساق أو كتم - تعدت إلى واحد، فإن كانت بمعنى أقام أو بَخِل فهي لازمة.

---

(١) قال الصبان ٢/ ١٥ (تثليث الزاى كما فى القاموس) وفى مختار الصحاح صفحة ٢٩٣ (بالحركات الثلاث على راى المصدر).

(٢) صدر بيت: قائله: النعمان بن بشير الأنصارى الخزرجى، ولد قبل وفاة النبى ﷺ وهو أول مولود للأنصار بعد الهجرة. وهو من قصيدة ميمية من الطويل.

وعجزه: ولكنما المولى شريكك فى العدم.

الشرح: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق فى الأصل على عدة معان. والمراد منه هنا الحليف أو الناصر، «العدم» - بضم العين وسكون الدال - الفقر. يقال: عدم الرجل يعدم بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدوم إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك، فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك وضيق ذات يدك وتألب الحادثات عليك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» مضارع مجزوم بها وفاعله ضمير مستتر فيه «المولى» مفعول أول «شريكك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «فى الغنى» جار ومجرور متعلق بشريكك «ولكنما» حرف استدراك وما كافة «المولى» مبتدأ «شريك» خبر والكاف مضاف إليه «فى العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد: فى «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى - الظن ونصب به مفعولين: أحدهما «المولى» والثانى: «شريكك».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٩، ابن هشام ١/ ٢٢٩، وابن عقيل ١/ ٢٤٣، السندوبى، وداود، الأشمونى ١/ ١٥٧، والسيوطى ص٤٢ وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٤٨.

(٣) ب، ج. وفى أ (الحساب).

ثم قال (دَرَى) بمعنى علم، وأكثر ما تستعمل معدَّاة بالباء كقولك «دَرَيْتُ به» فإذا دخلت عليه همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالباء كقوله تعالى ﴿ولا أدراكم به﴾[1].

فإن كانت بمعنى خَتَل تعدت إلى واحد يقال: «درى الذئبُ الصيدَ» إذا استخفى له (ليفترسه)[2].

ثم قال (وجعَلَ اللَّذ كاعْتقدْ) كقوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[3] فإن كانت بمعنى صيّر فستأتى[4]، وإن كانت بمعنى أوجد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[5] أو بمعنى (أوجب)[6] كقولهم: «جعلت للعامل كذا»، أو بمعنى ألقى كقولهم «جعلت بعض (المتاع)[7] على بعض» تعدت إلى واحد، وإن كانت للشروع فى الفعل فقد تقدمت فى أفعال المقاربة.

ثم قال: (هَبْ) بمعنى ظن ولا تستعمل إلا (بلفظ)[8] الأمر كقوله:

فقُلْتُ أجِرْنِى أبا خَالدٍ وإِلا فَهَبْنِى امرأ هالِكَا[9]

---

(١) سورة يونس ١٦.
(٢) أ، ج وفى ب (ليصيده).
(٣) سورة الزخرف ١٩.
(٤) عند قول ابن مالك: ... والتى كصيرا أيضا انصب بها مبتدأ وخبرا
(٥) سورة الأنعام ١. (٦) ب، ج وأ (وجب).
(٧) ب، ج وفى أ (متاعى).
(٨) ب، وفى أ، ج (بصيغة).
(٩) قائله: ابن همام السلولى. وهو من المتقارب.
الشرح: «أجرنى» اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله ثم أريد منه لازم ذلك وهو الغياث والدفاع والحماية «أبا خالد» يروى مكانه «أبا مالك» «هبنى» أى: اعددنى واحسبنى.
المعنى: فقلت: أغثنى يا أبا خالد، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين.
الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرنى» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول «أبا» منادى بحرف نداء محذوف «مالك» مضاف إليه «وإلا» إن شرطية مدغمة فى لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام وتقديره: وإن لا تفعل مثلا «فهبنى» الفاء واقعة فى جواب الشرط هب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول أول «امرأ» مفعول ثان «هالكا» نعت لامرئ. =

ثم قال: (تعلَّم) بمعنى اعلم، ولا تستعمل إلا بصيغة الأمر مثل «هب»، فإن كانت أمراً من تعلمت الحساب (ونحوه)[1] تعدت إلى واحد وتصرفت ثم انتقل إلى القسم الثانى، وهو ما دل على تصيير فقال:

..... والَّتِى كصيَّرا أيضًا بِهَا انصبْ مُبتدأً وخَبَرَا

أى: والأفعال التى مثل «صيّر» وهو ما دل على تحويل كصير وأصار وجعَل ورَد واتَّخذ وتَخِذ ووهَب. حكى ابن الأعرابى «وهبَنِى الله فِداك» أى: جعلنى. ولا تستعمل إلاَ بصيغة الماضى.

ثم قال:

وخُصَّ بالتَّعليق والإلغَاء ما مِنْ قبْلِ هَبْ ....

تختص القلبية المتصرفة بالإلغاء والتعليق، ولا (حظ)[2] لهب وتعلم فى ذلك لعدم (تصريفهما)[3]، ولا لأفعال التصيير، إذ ليست قلبية. (ولذلك)[4]. قال: (ما مِن قَبْلِ هَبْ).

وهى أحد عشر فعلا:

والإلغاء هو: ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع، والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع.

= الشاهد: فى «فهبنى امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى الظن وقد نصب به مفعولين أحدهما ياء المتكلم وثانيها «امرأ» والغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى بيت الشاهد.

وهب بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف فلا يجىء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة - وهى التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف، قال تعالى: (ووهبنا له إسحق).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٩، ابن هشام ١/ ٣٠٠، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ١٥٧، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١٥٢، وابن عقيل ١/ ٢٤٥.

(١) أ، ج وفى ب (وغيره).

(٢) أ، ج وفى ب (خص).

(٣) ج وفى ب (تصرفها) وفى ب (تصريفهما).

(٤) أ، ب وفى ج (ولهذا).

فالإلغاء جائز، والتعليق (لازم)[1]، والمعلق عامل فى المحل. بخلاف الملغى.

تنبيه:

أما اختصاص هذه الأفعال القلبية بالإلغاء فلا إشكال فيه.

وأما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من أفعال القلوب نحو «عرف ونظر وتفكر» وكذلك «سأل وأبصر» وما بمعناهما.

وقوله: والأمرَ هَبْ قَد أُلزِمَا كذَا تَعلَّمْ

يعنى: أنهما ألزما صيغة الأمر. فلا يستعمل بهما ماض ولا مضارع لعدم تصريفهما.

وقوله: ..... ولغيرِ الماضِ مِن سِواهُما اجعَلْ كُلَّ مَالهُ زُكِنْ

يعنى: أن غير الماضى كالمضارع والأمر من سوى «هب وتعلم» يعمل عمل الماضى. فينصب المفعولين ويجوز فيه الإلغاء والتعليق ولهذا قال «كُلَّ مالَهُ زُكِنْ».

أى: كلما عُلم للماضى من الأحكام.

وقوله: وجَوِّزِ الإلغَاء لا فى الابْتدَا

فهم من قوله (وجَوِّز) أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه مشروطا: بتوسط الفعل أو تأخره قال: (لا فِى الابْتِدَا) فشمل ثلاث صور:

الأولى: أن يتأخر عن المفعولين نحو «زيد قائم ظننت» فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.

الثانية: أن يتوسط بين المفعولين نحو: (زيد ظننت قائم) فهذه يجوز فيها الأمران على السواء.

وقيل: الإعمال أرجح.

الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبتدأ به بل يقدم عليه شىء نحو (متى ظننت زيد فاضل) فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافا لمن منع الإلغاء.

---

(١) أ، ج وفى ب (واجب).

فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء. فمذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء، وهو مفهوم قوله: (لا فِى الابْتدَا).

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه، لكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازه في التسهيل بقبح[1] وقال فى شرحه: حكم سيبويه (بقبح)[2] إلغاء المتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو «متى ظننت زيد (قائم)»[3] وفى درجته الإلغاء في نحو «زيد أظن أبوه قائم».

ثم قال: وانْوِ ضميرَ الشانِ أو لامَ ابتِدَا فِى مُوهِمٍ إلغاءَ ما تَقدَّمَا

يعنى: أنه إذا ورد ما يوهم الإلغاء للمتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وجب عند من منع إلغاءه تأويله على أحد تأويلين:

الأول: نية ضمير الشأن فيكون هو المفعول الأول والجملة بعده هى المفعول الثانى وعلى هذا يكون الفعل باقيا على عمله.

والثانى: نية لام الابتداء المعلقة، ويكون التقدير «ظننت لزيد قائم»، والفعل على هذا معلق، وعلى هذا حمل سيبويه قوله:

.... وإخال أنِّى لاحِق مُستتبِعٌ[4]

---

(١) التسهيل ص٧١. (٢) أ، ج وفى ب (بفتح).

(٣) أ، ج وفى ب (قائما).

(٤) عجز بيت قائله: أبو ذؤيب الهذلى - من قصيدة يرثى بها أولادا له خمسة ماتوا بالطاعون. وصدره: فغبرت بعدهم بعيش ناصب.

الشرح: «غبرت» - بالغين المعجمة - بمعنى لقيت؛ ومنه الغابرين، وروى مكانه «بقيت» و«ناصب» من النصب - بفتحتين - وهو التعب، «إخال» بكسر الهمزة على الأفصح بمعنى أظن «مستتبع» مستحق.

الإعراب: «فغبرت» فعل وفاعل «بعدهم» ظرف زمان متعلق بالفعل. ومضاف إليه «بعيش» متعلق بمحذوف فى محل نصب من تاء الفاعل «ناصب» صفة عيش مجرور مثله «وإخال» مضارع مرفوع معلق عن العمل لفظا لوجود لام الابتداء بعده تقديرا. والفاعل مستتر وجوبا: أنا «أنى» حرف مشبه بالفعل والياء اسمه «لاحق» خبره وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مستتبع» خبر ثان لإن وهو أولى من جعله صفة للاحق وفيه ضمير مستتر تقديره أنا فاعله. على كونه اسم فاعل. ونائب فاعل على كونه اسم مفعول. وجملة أن واسمها وخبرها فى محل نصب سدت مسد مفعولى «إخال». =

بالكسر على تقدير: أنى للاحق.

ومن أجاز إلغاء المتقدم لم يحتج إلى تأويل ذلك.

قال فى شرح التسهيل: وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة فى نحو «ظننت زيد قائم» أولى من الإلغاء. هـ[1].

ومن منع الإلغاء فى نحـو «متى ظننت زيد قائم» حـمل ما أوهم ذلك على أحد التأويلين أيضا كقوله:

.... أنّى رأيتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدَبُ[2]

ثم انتقل إلى التعليق فقال: والتَزِمِ التَّعلِيقَ قبلَ نَفْيِ مَا.

= الشاهد: فى «وإخـال أنى لاحق» حيث علق الفـعل «إخال» بلام الابتـداء المضـمرة، والأصل أنى لاحق - فحذفت اللام بعـد ما علقت «إخال» وبقى الكسر بعد حذفـها كما كان مع وجودها فهو مما نسخ لفظه وبقى حكمه.

مـواضعـه: ذكـره ابن هشام فى مـغنى اللبـيب ١/ ١٩١، والسيـوطى فى همع الهـوامع ١/ ١٥٣.

(١) التسهيل ص٧١.

(٢) عجز بيت: قال العينى: قائله بعض الفزاريين، ووقع فى حماسة أبى تمام منصوب القافية «الأدبا».

وصدره: كذاك أدبت حتى صار من خلقى - وهو من البسيط.

الشرح: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثـل وهو الأحسن فى مثل هذا التعبـير واسم الإشارة يراد به مـصدر الفـعل المذكـور، وتقديـر الكلام: تأديبا مـثل ذلك التـأديب أدبت وذلك التأديب الذى عبر عنه فى البيت السابق له وهو قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقب

«ملاك» بكسر الميم وفتحها - بزنة كتاب - قوام الشىء وما يجمعه، «الشيمة» بكسر الشين - الخلق وجمعها شيم - ويروى مكان «رأيت» «وجدت».

المعنى: أدبت أدبا مثل ذلك الأدب حتى صرت أعتقد أن رأس الأخلاق وقـوام الفضائل هو الأدب.

الإعراب: «كذاك» جار ومجـرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا مـطلقا لأدبت، والتقدير: تأديبا مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» فعل مـاض مـبنى للمجهـول والتاء نائب فاعل =

فعلم من قوله (والتزم) أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء.

ثم ذكر المعلقات وهى ستة: «ما» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[1].

«وإنْ» أختها كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[2] «ولا» النافية، ذكرها النحاس. ومن أمثلة ابن السراج «أحسب لا يقوم زيد» ولم يعدها المغاربة من المعلقات.

«ولام» الابتداء. نحو ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[3] على أظهر الأوجه و«لام» القسم: نحو:

ولَقد علِمتُ لتأْتِيَنَّ منِيتى ... إنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهامُهَا[4]

= «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقى»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «رأيت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر أن وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ «الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «رأيت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «رأيت» مع تقدمه لأنه لو أعمله لقال «رأيت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و «الأدب» على أنهما مفعولان ولكنه رفعهما فقال الكوفيون: هو على الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك. بل هو من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٨١، ابن هشام ١/ ٣٢٠، ابن عقيل ١/ ٢٥١، والمكودى ص٤٧، والأشمونى ١/ ١٦٠، السيوطى ص٤٣، وأيضا ذكره فى الهمع ١/ ١٥٣.

(١) سورة فصلت ٤٨. (٢) سورة الإسراء ٥٢.

(٣) سورة البقرة ١٠٢.

(٤) هو للبيد بن ربيعة العامرى - من قصيدة طويلة من الكامل.

الشرح: «منيتى» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمنى بوزن رمى يرمى - ومعناه قدر، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسما «لا تطيش» لا تخيب بل تصيب المرمى دائما «سهامها» السهام: جمع سهم.

المعنى: إنى موقن أننى سألاقى الموت حتما، لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبدا.

الإعراب: «ولقد» اللام موطئة للقسم قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض وفاعل =

و لم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف نحو ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[1] وبالاسم نحو ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا ﴾[2].

والمضاف إلى اسم الاستفهام مثله فى ذلك نحو «علمت غلام أيهم عندك»[3].

واعلم أن الجملة بعد المعلق فى موضع نصب، لأنه عامل فى المعنى.

فإن قلت: ما معنى تعلق العلم بالاستفهام فى نحو «علمتُ أزيدٌ عندكَ أم عمروٌ؟»:

قلت: هذا كلام صورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنه مستحيل الاستفهام عما أخبر أنه يعلمه، وإنما المعنى علمت الذى هو عندك من هذين الرجلين.

= «لتأتين» اللام واقعة فى جواب القسم وتأتى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة «منيتى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفى «تطيش» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» فاعل وضمير الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن.

الشاهد: فى «علمت لتأتينى منيتى» على أن لام الابتداء علقت علمت عن العمل أى منعته من الاتصال بما بعده والعمل فى لفظه؛ لأن ماله صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٨٢، والمكودى ص٤٧، والسيوطى ص٤٤، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٥٤، وابن هشام ١/ ١٥٤. وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ٢/ ٥٧، وقطر الندى ص٣٢٥ وشذور الذهب ص٢٧٩، والأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ١٦١، والشاهد رقم ٧١٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٥٦.

(١) سورة الأنبياء ١٠٩.

(٢) سورة طه ٧١.

(٣) (من المعلقات أيضا لعل نحو: «وإن أدرى لعله فتنة لكم» ذكر ذلك أبو على فى التذكرة. ولو الشرطية كقوله:

وقد علم الأقوام لو أن حاتما   أراد ثراء المال كان له وفر

وإن التى فى خبرها اللام نحو: «علمت إن زيدا لقائم» ذكر ذلك جماعة من المغاربة...) اهـ أشمونى ١/ ١٦١.

قال سيبويه[1] ما نصه: (كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمروٌ وأردتَ أن تخبِرَ أنك قد علمت أيهما ثم) اهـ.

وحكى الشلوبين عن بعض المتأخرين: أن هذا الكلام على حذف مضاف، وأن المراد علمت جواب هذا الكلام، وكان يفتي به ويراه في بعض أقرانه.

واعلم أن كلام العرب ثلاثة أقسام:

الأول: مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر.

والثاني: غلبة اللفظ للمعنى نحو «أظن أن تقوم» أجمعوا على جوازه، ومنع الأكثر «أظن قيامك» والمعنى واحد، لاشتمال «أن تقوم» على المسند والمسند إليه بخلاف «قيامك».

والثالث: غلبة المعنى للفظ نحو مسألتنا، وغلبَ فيها جانب المعنى وإن كان اللفظ استفهاما.

وقوله:

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وظنٍّ تُهَمَهْ   تَعْدِيَةٌ لِواحدٍ مُلْتَزَمَهْ

الأصل في «علم» تعلقها بالنسب الخبرية وهي المتعدية إلى مفعولين، وقد ترد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتتعدى إلى واحد. كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾[2].

وأما «ظن» فإن كانت للتردد في وقوع الخبر فهي المتعدية إلى «اثنين»[3]. وكذلك إن استعملت لليقين. وإن كانت للتهمة تعدت إلى واحد كقولك «ظننت زيدا على المال» أي: اتهمته، ومنه﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[4].

فإن قلت: قد ترد (علم)[5] لازمة إذا كانت من العُلْمَة[6] ولم ينبه على ذلك.

---

(١) ج١ ص١٢٠.   (٢) سورة النحل ٧٨.

(٣) أ، ج وفي ب (مفعولين).

(٤) سورة التكوير ٢٤.

(٥) ب، ج وفي أ (علمة).

(٦) إذا انشقت شفته العليا.

قلت: قد أخرجه بقوله أول الباب (انصب بفعل القلب)، وبقوله هنا «لِعِلْمِ عِرْفَانٍ».

فإن قلت: كان ينبغى أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد علم وظن.

قلت: لما كان الأصل «علم وظن» فإن غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما اكتفى بتقييدهما.

وأيضا فقد خرج من قوله: (انْصِبْ بِفِعلِ القَلْبِ) نحو «رأى» بمعنى أبصر أو أصاب الرِئَة.

وحسب بمعنى صار أحسب وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبى.

ثم قال:

وَلِرأى الرُّؤْيَا انْمِ ما لِعَلِما ... طالبَ مفعولَيْنِ مِن قبلُ انْتَمَى

الرؤيا مصدر رأى الحلمية. فقيد الفعل بإضافته إلى مصدره.

يعنى: أن «رأى» الحلمية تتعدى إلى مفعولين كعلم لكونها مثلها فى أنها إدراك بالحس الباطن ومنه: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾(١) خلافا لمن منع تعديها إلى اثنين، وجعل ثانى المنصوبين حالا ويرده وقوعه معرفة فى قوله:

أراهُمْ رُفْقَتِى حتَى إذَا مَا ... تَجَافَى اللّيلُ وانخزَلَ انخِزَالا(٢)

---

(١) سورة يوسف ٣٦.

(٢) هو: لعمرو بن أحمر الباهلى. من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما. وهو من الوافر.

الشرح: «رفقتى» بكسر الراء - جمع رفيق: والرفقة: الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة، «تجافى»: «انطوى وارتفع «انخزل» انقطع - من الخزل - وهو القطع، ومادته خاء وزاى معجمتان ولام.

«تجافى الليل وانخزل انخزالا» كنايتان عن الظهور وبيان ما كان بهما من أمر هؤلاء.

المعنى: أرى هؤلاء مجتمعين معى مناما، حتى إذا زال الليل واستيقظت - لا أرى شيئا.

الإعراب: «أراهم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والضمير مفعول أول «رفقتى» مفعول ثان «حتى» ابتدائية «إذا» ظرفية «ما» زائدة «تجافى» فعل ماض «الليل» فاعل «وانخزل» عطف على تجافى «انخزالا» منصوب على المصدرية.

الشاهد فى «أراهم رفقتى» حيث أعمل «أرى» - من الرؤيا - من مفعولين أحدهما الضمير المتصل به والثانى قوله «رفقتى» ورأى بمعنى علم =

وإنما قيد علم بقوله «طالبَ مفعولَيْنِ» لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية ويقال: (نميت الرجال إلى أبيه نميا) نسبته، (وانتمَى) هو انتسب.

قيل: وليس قوله (رأى الرُّؤيا) بنص على المراد، لأن الرؤيا تستعمل مصدر لرأى مطلقا حلمية كانت أو يقظية، ولكن المشهور استعمالها مصدرا للحلمية[1].

ثم قال: ولا تُجِزْ هُنا بلا دَلِيلِ سُقُوطَ مفعولَيْنِ أو مفعُولِ

الحذف (هنا)[2] ضربان: اختصار، واقتصار: فالاختصار: حذف لدليل، والاقتصار: حذف لغير دليل.

فأما حذف مفعولى هذا الباب، أو حذف أحدهما اختصارا فهو جائز.

فمن حذفهما اختصارا قول الكميت:

بِأَيِّ كِتابٍ أمْ بِأَيَةِ سُنَّةٍ ترَى حُبَّهُمْ عاراً علىَّ وتَحسَبُ[3]

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٨٣، وابن هشام ١/ ٣٠٩، وابن عقيل ١/ ٢٥٤، والسندوبي، والمكودي ص٤٨ والأشمونى ١/ ١٦٣ والسيوطى فى الهمع ١/ ١٥٠.

(١) راجع الأشمونى ١/ ١٦٣.

(٢) ب، ج.

(٣) هو: للكميت بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ وهو من الطويل.

الشرح: «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول رأى أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشىء من التكلف، «عارا» العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة «تحسب» أى: تظن، من الحسبان.

المعنى: يا من تعيب علىَّ حب أهل البيت، على أى كتاب تستند؟ أم بأية سنة تسترشد فى ذلك.

الإعراب: «بأى» جار ومجرور متعلق بترى «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار ومجرور معطوف على الأول «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه «حبهم» مفعول أول وهم مضاف إليه «عارا» مفعول ثان «على» جار ومجرور متعلق بعار «وتحسب» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير وتحسب حبهم عارا على.

الشاهد: فى «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما. والتقدير: تحسب حبهم عارا على. =

ومن حذف الأول اختصارا، قوله تعالى ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾[١] أى: ما يبخلون به هو خيرا لهم.

ومن حذف الثانى اختصارا قول عنترة:

وَلَقَد نَزَلْتُ فلا تَظُنِّى غَيرهُ ... مِنِّى بِمنزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[٢]

أى: فلا تظنى غيره واقعًا (منى)[٣].

ومنع ابن ملكون[٤] (شيخ الشلوبين)[٥] حذف أحدهما اختصاراً[٦] وليس بصحيح[٧].

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/٣٢٣، وبن عقيل ١/٢٥٤، والأشمونى ١/١٦٤، والسندوبى، وداود، والمكودى ص٤٨، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/١٥٢.

(١) آل عمران ١٨٠.

(٢) قائله: عنترة بن شداد العبسى من معلقته المشهورة - وهو من الكامل.

الشرح: «المحب» بفتح الحاء - بمعنى المحبوب - اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل فى الاستعمال، والأكثر أن يقال اسم المفعول محبوب أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى. «المكرم» على صيغة المفعول من الإكرام.

المعنى: والله لقد نزلت أيتها المحبوبة منى منزلة الشىء المحبوب المكرم فلا تظنى غير ذلك واقعا.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم واللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظنى» فعل مضارع مجزوم بحذف النون وياء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله «المحب» مضاف إليه «المكرم» صفة له.

الشاهد: فى «فلا تظنى غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصارا، والتقدير فلا تظنى غيره واقعا وهو جائز عند جمهور النحاة خلافا لابن ملكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/٣٢٤، ابن عقيل ١/٢٥٥، والأشمونى ١/١٦٤، المكودى ص٤٨ والسندوبى، والسيوطى ص٤٤، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ج١ ص١٥٢، وداود، وخزانة الأدب الشاهد ٢٠٠ والخصائص ٢/١١٦.

(٣) ب، ج.

(٤) هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد، ابن ملكون الحضرمى الأشبيلى، قال ابن الزبير: أستاذ نحوى جليل. روى عن أبى الحسن شريح وأبى مروان بن محمد وروى عنه ابن خروف والشلوبين. وألف شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمرى، وغير ذلك. مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة من الهجرة.

(٥) أ.

(٦) قياسا على باب كان.

(٧) جواز الحذف هو رأى جمهور النحويين - وهو الرأى السديد - واستدلوا على رأيهم بأمرين: الأول هو رد على ابن ملكون أن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحدث فلذلك امتنع الحذف هناك. الثانى: ورود السماع. اهـ السيوطى ١/١٥٢ بتصرف.

وأما حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز، لأن أصلهما مبتدأ وخبر.

واختلف فى حذفهما معا اقتصاراً على مذاهب المنع[١] والجواز به قال الأكثر[٢] والجواز[٣] فى (ظننت) وما فى معناها، والمنع فى (علمت) وما فى معناها وهو مذهب الأعلم.

والجواز[٤] إن وجدت فائدة كقولهم «مَن يَسْمَعْ يَخَلْ»[٥] فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز، كاقتصارك على «أظن» إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا من علم وهذا اختيار المصنف فى غير هذا الكتاب ونسبه إلى سيبويه والمحققين ممن يدرى كلامه كابن خروف وابن طاهر[٦] والشلوبين وظاهر كلامه هنا إطلاق المنع.

ثم قال:

وكَتظُنُّ اجْعَلْ «تقُولُ» إنْ وَلِى مُستفهَمًا بِهِ ولم يَنْفصِلِ

اعلم أن القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله إما مفرد وهو نوعان: مفرد معناه جملة نحو «قلتُ شِعْرًا»، ومراد به مجرد اللفظ[٧] نحو: . . . .

---

(١) وعليه الأخفش والجرمى ونسبه ابن مالك لسيبويه والمحققين. لعدم الفائدة إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما وعلم ما وإليه أميل اهـ - همع.

(٢) وعليه أكثر النحويين . . . وصححه ابن عصفور لقوله تعالى: ﴿أعنده علم الغيب فهو يرى﴾ أى: يعلم. اهـ - همع.

(٣) مذهب الأعلم واستدل بحصول الفائدة فى الأول دون الثانى والإنسان قد يخلو من الظن ولا يخلو من علم اهـ همع ١/١٥٢.

(٤) عليه أبو العلاء بن إدريس.

(٥) أى: يظن مسموعه حقا وجعله بعضهم من الحذف لدليل، لدلالة يسمع على الأول وحالة التخاطب على الثانى. وورد فى مجمع الأمثال للميدانى رقم ٤٠١٢ والمعنى من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه اهـ.

(٦) وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الأشبيلى. قال ابن الزبير: نحوى - مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه، وله على الكتاب طرر مدونة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف فى شرحه وكان يرحل إليه فى العربية موصوفا فيها بالحذق والنبل، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين وولد فى أشبيلية ومات فى عشر الثمانين وخمسمائة.

(٧) أى مفردا يراد به مجرد اللفظ.

﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾[1] أى: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يُقَالُ «مبنيا للفاعل»[2] لنصب إبراهيم. خلافا لمن منع هذا النوع، وممن أجازه ابن خروف وصاحب الكشاف[3].

وإما جملة فيحكى به ويكون فى موضع مفعوله، وقد يجرى مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة عند أكثر العرب:

الأول: أن يكون بلفظ المضارع، والثانى: أن يكون مصدرا بتاء الخطاب.

والثالث: أن يكون بعد استفهام، والرابع: ألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ثلاثة أشياء: بينها بقوله: **بِغَيرِ ظَرْفٍ أو كظرف أو عَمَلْ**.

فالظرف نحو (أعندك) تقول: زيداً (قائما)[4] وشبه الظرف هو المجرور نحو (أفى الدار تقول عمراً جالسا).

والعمل: هو المعمول. ونعنى به: أحد المفعولين كقوله:

أجهَّالا تقول بَنِى لُؤَىّ[5] ....

فالفصل بهذه الثلاثة مغتفر، ولهذا قال: **وإنْ ببعضِ ذِى فَصلْتَ يُحتَملْ**.

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية.

فإن قلت: لم ينص على الشرطين الأولين.

---

(١) سورة الأنبياء ٦٠.

(٢) أ، ب وفى ج «مسمى الفاعل».

(٣) هو الزمخشرى، وتقدمت ترجمته.

(٤) أ، وفى ب، ج «مقيما».

(٥) صدر بيت - قائله: الكميت بن زيد الأسدى. من قصيدة يمدح فيها مضر ويفضلهم على أهل اليمن.

وعجزه: لعمرو أبيك أم متجاهلينا - من الوافر.

الشرح: «أجهالا» بضم الجيم وتشديد الهاء - جمع جاهل ويروى مكانه «أنواما» جمع نائم. «تقول» بمعنى تظن، «بنى لؤى» أراد بهم قريشا، ولؤى: من أجداد النبى ﷺ، وهو تصغير «لأى» وهو الثور الوحشى «لعمر أبيك» قسم ويمين، «متجاهلينا» المتجاهل: الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل - والذين رووا فى صدر البيت «أنواما» يروون ههنا «متناومين» والمتناوم: الذى يتصنع النوم.

المعنى: أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضريين؟ أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم؟ =

قلت: نبه عليهما بالمثال.

وزاد السُّهيلي: شرطا آخره. وهو ألا يتعـدى باللام نحو (أتقول لزيد عمرو منطلق) فتتحتم الحكاية.

وزاد في التسـهيل: أن يكون حـاضراً[1] وفي شرحـه بأن يكون مقـصودا به الحال (فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل)[2]، ولم يشترط غيره وفيه نظر.

فإن قلت: إعمال القول (عمل الظن)[3] بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟

قلت: بل جائز والحكاية جائزة.

فإن قلت: إذا عمل القـول عمل الظن (فهل)[4] هو باق على معناه أو صار بمعنى الظن؟.

قلت: فيه خلاف، والظاهر أنه مضمن معنى الظن.

ثم قال:

وأُجْرِيَ القولُ كظنٍّ مُطلقَا   عندَ سُلَيْمٍ نحوُ «قُلْ ذَا مُشفقَا»

لغة سُـلَيم إجراء القول مـجرى الظن في العـمل مطلقا، أي بـلا شرط من الشروط المذكورة، حكاها سيبويه[5] فيقولون: (قلت زيدا قائما وقل ذا مشفقا).

= الإعراب: «أجهالا» الهمزة للاستفهام جهالا مفعول ثان مقدم «تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مـستتر فيه «بني» مفـعول أول «لؤي» مضاف إليه «لعمـر» اللام لام الابتداء «عمر» مبتدأ والخـبر محذوف «أبيك» مضاف إليـه والكاف مضاف إليه «أم» عاطفة «مـتجاهلينا» معطوف على قوله «جهالا».

الشاهد: في «أجهالا تقـول بني لؤي» حيث أعمل تقول عمل «تظن» فنصب مـفعولين: أحدهمـا «جهـالا» والثاني «بني لؤي» مع أنه فـصل بين أداة الاستفـهام - وهي الهـمزة والفعل، بفاصل - وهو «جهالا» وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنه معمول الفعل.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـيـة: ابن الناظم ص٨٤، وابن هشـام ١/ ٢٣١، وابن عقـيل ١/ ٢٥٨، والأشموني ١/ ١٦٤، وداود، والمكودي ٤٨، والسندوبي، و الأصطهناوي، والسيوطي ص٤٥- وذكره في الهمع ١/ ١٥٧، والشاهد رقم ٧١٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٦٣.

(١) التسهيل ص٧٤.

(٢) أ، ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ب وفي ج «فهو».

(٥) قال سيبويه ج١ ص٦٣: «وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت» اهـ.

أعلم وأرى

إلى ثَـلاثةٍ رأى وعَلِـــمَا ... عَدَّوْا، إذَا صارا أَرَى وأعلَما

إذا دخلت همزة التـعدية على (علم ورأى) المتعديتين (قـبل دخولها)[1] إلى مفعولين صارا بدخولها متعديين إلى ثلاثة.

أولها: الذى كان فاعلا قبل النقل.

والثانى والثـالث: هما اللذان كانا قبل دخـول الهمزة فتـقول (أعلمتُ زيداً عمراً فاضلا) و «(أريت)[2] زيداً عمراً فاضلا».

ثم قال:

وما لِمَفعولَىْ عَلِمْتُ مُطلقًا ... للثَّانِ والثالثِ أيضًا حُقِّقَا

يعنى: للمفعـول الثانى والثالث من الأحكام ما لمفـعولى (علمت) من جواز حذفهما أو حذف أحـدهما اختصارا أو حذفهما معا اقـتصارا ومنع حذف أحدهما اقتـصارا، وغـير ذلك كـالإلغاء والتـعليق خلافـا لمن منع الإلغاء والتـعليق، ولمن أجازهمـا إن بنى الفعل للمفـعول لا[3] إن بنى للفاعل. والدليل على الجـواز قول بعض من يوثق بعربيته (البركةُ أعلَمنا الله مع أكابركم)[4] وقوله تعالى: ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[5]. فعلق ينبئ وهو بمعنى يعلم.

وأما المفـعول الأول فلا يجوز تعليق الـفعل عنه ولا إلغاؤه، ويجوز حـذفه اقتصارا واختصارا ومنع ابن خروف حذفه. والاقتصار عليه، والصحيح الجواز.

---

(١) أ، ب.

(٢) ب، ج وفى أ «رأيت».

(٣) فى الأصل «إلا» والسياق يقتضى حذف الهمزة ليستقيم المعنى.

(٤) نا مفعول أول «والبـركة» مبتدأ، «ومع أكابركم» ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل «أعلمنا الله البركة مع أكابركم».

(٥) سورة سبأ ٧، «ينبئ» فعل مضارع «كم» مفعول أول. وجملة «إنكم لفى خلق جديد» فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى والثالث لينبئ وقد علق الفعل عنها باللام، ولذلك كسرت إن.

ثم قال:

وإنْ تَعديًّا لواحد بِلا همْزٍ فلاثْنَيْنِ بِهِ تَوصَّلا

قد تقدم فى الباب السابق، أن علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر يتعديان إلى واحد، فإذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين نحو «أعلمتُ زيداً عمراً» و (أريتُ زيداً الهلال) وذكر بعض النحويين أنه لم يحفظ نقل علم العرفانية إلا بالتضعيف نحو ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[1] كما أنه لم يحفظ نقل علم المتعدية إلى اثنين إلا بالهمزة.

وكلام المصنف نص على جواز نقل علم العرفانية بالهمزة، فإن لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس.

فإن قلت: ظاهر مذهب سيبويه أن (التعدى)[2] بالهمزة قياس فى اللازم سماع فى المتعدى وهو الصحيح.

قلت: ظاهر كلام (المصنف)[3] فى شرح التسهيل أن ذلك قياس فى المتعدى إلى واحد أيضا.

ومثل فى باب تعدى الفعل ولزومه (بأضربت زيدا عمرا) وهذا مذهب طائفة من النحويين. وذهب الأخفش إلى أن (التعدى)[4] بالهمزة قياس مطلقا فى اللازم والمتعدى إلى واحد. والمتعدى إلى اثنين من غير باب (أعطى) وذهب قوم إلى أنه سماع مطلقا. فهذه أربعة مذاهب.

وذكر الحريرى[5] وابن معط: تعدى (علم) إلى ثلاثة - بالتضعيف فعدوا من أفعال هذا الباب علم.

---

(١) سورة البقرة ٣١.
(٢) أ، ب وفى ج «المتعدى».
(٣) ب، ج وفى أ «المؤلف».
(٤) أ، ب وفى ج «المتعدى».
(٥) هو: أبو محمد القاسم الحريرى البصرى. صاحب المقامات المشهورة. كان أحد أئمة عصره فى اللغة. ومقاماته تدل على غزارة مادته وعلمه بأسرار العربية وله مصنفات حسنة منها: درة الغواص فى أوهام الخواص. وملحة الإعراب فى النحو. وله شعر حسن. وتوفى سنة ٥١٦هـ.

والصحيح أن التعـدى (بالتضعيف)[1] سماع فى اللازم والمتعدى وهو ظاهر مذهب سيبويه[2] ثم قال:

وَالثَّانِ مِنهُمَا كثانِي اثْنَيْ كَسَا فهْوَ بِهِ فى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

يعنى أن الثانى من مفعول (أعلم وأرى) المتـعديين إلى اثنين بهمزة النقل مثل ثانى مفـعولى (كسا) وبابه، وهو كل فـعل متعـد إلى مفعولين ليس (أصلهـما)[3] المبتدأ والخبر.

فيجوز الاقتصار عليه وعلى الأول، ويمتنع الإلغاء (كما)[4] فى باب (كسا).

واعلم أنه ليس[5] ثانيهما كثانى مفـعولى (كسا) فى كل حكم بل يستثنى من ذلك التعليق. فإن تعليق (أعلم وأرى) المذكورتين عن الثانى جائز، لأن أعلم قلبية وأرى بصرية، وهى ملحـقة بالقلبـية فى ذلك، ومن تعليق أرى عن الثـانى (قوله تعالى)[6] ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾[7].

ثم قال:

وكأَرَى السَّابِقِ نَبَّأ أخبَرا حَدَّثَ أَنبأَ كذاكَ خَبَّرَا

جملة ما ذكر من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة:

(أعلم، وأرى، نبّأ، وأنبأ، وخبّر، وأخبر، وحدّث).

فأمـا تعدى (أعلم وأرى) إلى ثلاثة فمـجمع عليه وألحق سـيبويه (بهـما)[8] نبّأ[9].

---

(١) ب، ج.
(٢) وارتضيت كلام صاحبى بصحة مذهب سيبويه.
(٣) أ، ب وفى ج «أحدهما».
(٤) أ، ب.
(٥) فى الأصل «ليس له ثانيهما» والسياق يقتضى حذف «له».
(٦) ج.
(٧) سورة البقرة ٢٦٠.
(٨) أ، ب.
(٩) قال سيبويه ج١ ص١٩: «الذى يتعداه فعله إلى ثـلاثة مفعولين ولا يجوز ذلك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول هنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله =

وزاد الأخفش «أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد» ومستنده القياس[1].

والحق بعضهم[2] (أرى) الحلمية سماعـا. كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً﴾[3] ومن منع تعديها قبل الهمزة إلى اثنين جعل الثالث حالا.

والحق الحريرى وابن معـط (علم) وقد تقدم[4]. ومما أغفل ذكـره مع أفعال هذا الباب وهو منهـا «أرى» (مبينا)[5] للمفعـول وهو مضارع أريت بمعنى: أظننت ولم يستعمل أظننت.

وذكر فى شرح التسهيل: أن (أرى) هذه لا ماضى لها وقد ذكره غيره[6].

= فى المعنى وذلك كقـولك أرى الله زيدا بشرا أباك، ونبأت عمـرا زيدا أبا فلان، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك» اهـ.

(١) قياسا على أعلم وأرى، ولم يسمه اهـ السيوطى فى الهمع ١/ ١٥٩.

(٢) هو ابن مالك «وزاد ابن مالك أرى الحلمية . . . .» همع ١/ ١٥٩.

(٣) سورة الأنفال ٤٣.

(٤) علم المنقولة بالتضعيف.

(٥) ب، ج وفى أ «أمبنيا».

(٦) ب، ج وفى أ «بغيره».

محتويات المجلد الأول

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة